

محمد بن عبد الحميد

# شرح الألفية

على ألفية ابن مالك

الجزء الأول

مكتبة جامعة القاهرة  
مخطوطات النسخ والبرقيات









# شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك  
المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حقته ، وشرح شواهد

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية  
بجامعة الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزيّدة ومنقّحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبوعات الباب المكي ولؤلؤة

١٣٥٨ / ٨ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠



مقدمة الطبعة الأولى :

حامد اللوزي

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حقَّ تحمده ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبيه وعبيده ، وعلى آله وصحبه وجنوده  
ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والدي ، وأن أعمل صالحاً تَرْضَاهُ ،  
وأصلح لي في ذُرِّيَّتِي ؛ إني تبت إليك ، وإني من المسلمين .

أحمد — سبحانه — استكثرنا لفضله ، واستدّراراً لأوابل كرمه ، واستنباطاً لجزيل نعمته ؛  
وأشكره أذاً لما وجب بسابق عطائه ، واستزادةً من هباته ؛ وأشهد به الطريق الواضح  
والحجة التي لا يضل عنها إلا غوي ؛ وأعوذ به من الهمة القصيرة ، والمطامع الدنيئة .

وأسأله أن يُؤايل صلواته وسلامه على رسوله : يُنبِئ عن الحكمة ، وسِرِّ القصاحة ، ومَعْدِنِ  
المكارم ، وجُرْثُومَةِ الفضائل : سيدنا محمد بن عبد الله الذي أنزل عليه الكتاب نوراً لا يطفأ  
مضجاً ، وشعاعاً لا يخبو ضوءه ، وفَرْقاناً لا يَنْقُصُ برهانه ، وتبلياً لا تهلك أركانه ، وهَدًى به  
من الضلالة ، وبَقَرَّ به من العمى ، وأقام به دَعَاةَ الدين ، ونَشَرَ به أُلُوفَ اليقين ؛ صلى الله  
عليه وعلى آله وصحبه الذين لم تَشْغَلْهُمْ عن القيام بحقه زينةٌ ولا متاع ، ولا قرعةٌ عين من ولده  
أومال ، ولم تُلْهِهِمْ تجارةٌ ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وعلى من يهتدى  
بهديه إلى يوم القيامة ، وسلِّم تسليماً كثيراً .

وبعد ؛ فهذا شرح الإمام ، العالم ، العامل ، الصدر ، الكامل ، المقرئ ، الأصولي ،  
أبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى ، الأشموني ، الشافعي ، المولود في شعبان  
من سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، والمتوفى في سنة تسع وعشرين وتسعمائة ، على ألفية إمام  
النحاة ، وحافظ اللغة ، أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي  
الأندلسي ، الجبائي ، نزيل دمشق ، المولود في سنة ستائة من الهجرة ، والمتوفى في اليوم الثاني  
عشر من شهر شعبان من سنة اثنتين وسبعين وستائة<sup>(١)</sup> ، وهو أجل الشروح على كثرتها

(١) ذكر الأشموني في شرحه هذا أن ابن مالك توفي في سنة ٦٧٣ عن خمسة وسبعين عاماً ،  
ولم نجد أحداً ممن ترجم لابن مالك ذكر ذلك سواء .

واختلاف مشاربيها وتعدد مناجيها ، وأكثرها مادةً ، وأبعدها شسوطاً في ميدان الجمع والتهديب ، بل نحن لانبالغ إذا قطعنا بأن هذا الشرح أوفى ما يتناقله قراء العربية اليوم من كتب النحو والتصريف ، وأجمعها لمذاهب النجاة ، وشواهدا ، وتعليقاتها ، والإشارة إلى توجيه شواذها في عبارة سهلة ، وأسلوب لانتقيد فيه ولا إغلاق .

وقد كنت شرحت شواهد شرح قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المولود في سنة ثمان وتسعين وستائة ، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعائة ، شرحاً مختصراً ، لم أتجاوز فيه نسبة بيت الشاهد إلى قائله ، مع بيان مفرداته وإعرابه وموضع الاستشهاد فيه ، ليتناسب مع أذهان قارئيه وحاجتهم ، فأقبل الناس عليه ، وشهدوا بما أفرغت فيه من الجهد ، ثم أسندت إلى إدارة كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر تدرّيس شرح الأشموني ، فرغب إلى أبنائى من طلبتها أن أشرح لهم شواهد شرحاً تقرّبه أعينهم ، وتطمئن إليه قلوبهم ، وتنفع به عُلمهم ، وكنت أذودهم عن هذه الطلبة ، وأبين لهم وعورة مسلكها والصعوبة التي يجدها سالكوها ، وكانوا يقبلون معذرتي ثم يعاودون ، حتى ثقل على رذم ، وعظمت على نفسى خيبة رجائهم ، فاستعنت بالله تعالى فأعانتى بحوله وقدرته ، واستخرته بخارلى ، واضطلت بهذا العمل وأنا أعلم ما فيه من هول ومشقة ، ثم ما يكون بعد ظهوره من خفيضة حاسد ، أو اضطغان حاقد ، وما زلت أوصل البحث ، وأتابع الاستقصاء ، وأقرأ لهذا ولذاك من المصنفين حتى أخرجت هذه الأوراق — بتوفيق الله — من بين قرث ودم لبناً خالصاً سائماً للشارين . ولم أخل شاهدة من نكتة بديعة : أدبية ، أو لغوية ، أو نحوية ، ولم أترك لعالم قولاً فيه فائدة وغناء حتى نقلته وبيّنت ما فيه من صحة أو فساد ، وضمنت إلى شواهد الكتاب آلائها ، وجذبت إليها أشباهها ، لجاء الكتاب على هذا النحو موسوعة كبيرة في قواعد اللغة العربية وشواهدا دانية قلوها ، سهلة مسالكها ، سائغة مشاربها ، لم أخل عنها طالبا بتعقيد الأسلوب أو بعيد الإشارة ، بل كنت أثقل بالمعنى أحياناً لأسلك للبيان أوضح مسلك ، مع المحافظة على مقصد المتقول عنه ، وبيان أننى لم ألتزم لفظه .

فإن جاء الكتاب بعد هذا كله على ما أردت فإنما يرجع فضله إلى أربعة من الناس ؛ أولهم : والدى رضى الله تعالى عنه وأسكنه مباححة الجنة ، فهو الذى حبّب إلى العلم وشجّعنى

على تحصيله وإفناد الجهد فيه ، وثانيهم : إخوانى وأساتذتى من علماء الأزهر وشيوخه ؛ فإنهم الذين أناروا لى الطريق وحرَّضُونى على السير فيه ، وثالثهم : أبناى طلبة كلية اللغة العربية ، فهم الذين استقاروا همَّتى ، وقدَحُوا زنادها ، ورابعهم : الشاب الأديب محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية ؛ فإنه الذى أمكن الناس من قراءة هذا الكتاب بقيامه بطبعه على هذا الشكل البديع .

وقد رأيت أن أطبع كتابى مع أصله لأمرين : الأول : ألا يتشعب ذهن القارى فتتقص الفائدة المرْجوة منه ، والثانى : أن أهْتَبِلَ هذه القرصة لأخرج للناس نسخة من « شرح الأشمُونى » خالية من الخطأ ، بريئة من التحريف ، فى مَنْظَرٍ يشوق القارى ويفريه بالمطالعة ؛ وأنا أرجو أن يكتب الله لى التوفيق والساد .

وقد وضعت للأبيات رقبا متتابعا من أول الكتاب إلى آخره ، فإذا تكررت بيت وضعت له فى المرة الثانية الرقم الذى استحقَّه فى المرة الأولى ؛ لئلا يتكرر القول عليه ، وليسهل على القارى الرجوع إليه .

وصنعت للكتاب فهرس متعددة : إحداها : لأبيات الشواهد مرتبة على حروف المعجم باعتبار قوافيها ، لا باعتبار أوائلها ، وقد ذكرت الأبيات كاملة وإن كان الشارح لم يذكر فى بعضها غير قطعة منها ، وحافظت على رواية الشارح وإن كنت قد صوّبت فى تعليقاتى غيرها ، والثانى : للأبيات الواردة فى شرح الشواهد ، سواء أ كانت لبيان معنى لغوى ، أو لتأييد مذهب نحوى ، أو لتغير ذلك من الأغراض ، وترتيب هذا الفهرس كترتيب الفهرس الأول ، والثالث : للموضوعات مفصلة ؛ والرابع : للكلمات المشروحة ، سواء أورد ذكرها فى الأصل أم فى شرحه ، وسواء أ كان شرحا لغويا أم نحويا ، واعتزمت أن أجعل مع كل جزء ما يتعلق به من الفهرس الأول والثالث ، فإذا تم الكتاب جعلت فى آخره فهرس عامة للأَنْواع الأربعة ، ولو تيسَّر ضمنت إليها فهرسا للأعلام الواردة فى الأصل وشرحه ، وإن لم أكن قد تعرَّضْتُ لترجمة واحد من أصحابها .

والله سبحانه وتعالى المسئول أن ينفع بهذا العمل كاتبه وطابعه وقارئه ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم ؛ إنه الجواد الرحيم ، وهو حبيبى ونعم الوكيل ؟

محمد محيى الدين عبد الحميد

القاهرة فى { ربيع الثانى ١٣٥٢  
أغسطس ١٩٣٣ }

## مقدمة الطبعة الثانية :

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسل الله ، وعلى آلهم وأصحابهم  
وبعد ؛ فقد كان مما جرى به القدر أنى أنشأت شركاً على شواهد الكتاب الذى صَنَّفَه  
أبو الحسن على نور الدين الأشموني الذى شرح فيه ألفية إمام النحويين ، وواسطه عقدم  
جمال الدين محمد بن مالك ؛ وتَوَخَّيْتُ فى شرحى هذا سهولة العبارة و بَسْطَ القول ، وأَكَلْتُ  
ما أشار إليه من مذاهب النحاة واستدلّاهم ، وقَصَلْتُ فى كل مسألة من مسائل الكتاب بالدليل  
الذى تؤيده شواهد العربية .

وكان كتابى هذا فى ظاهر أمره شركاً لشواهد الكتاب ، ولكنه عند التحقيق بَحْثٌ  
مستفيض فى مسأله كلها .

وكان قد ظهر المجلدان الأول والثانى من مجلدات ثمانية فى عام ١٣٥٢ من الهجرة ،  
الموافق لعام ١٩٣٣ من الميلاد ، ثم حالت ظروف لا يدلى فيها عن إتمام الكتاب ؛ ومع أن  
ماظهر من الكتاب لم يتجاوز ربه فقد أقبل عليه الناس من قراء العربية فى مصر وفى غير مصر ،  
وكان كثير ممن وقعت لهم نسخة من نسخ الكتاب يتَقَاَصَوْا نِى إكمالهِ ويلحُّون علىّ فى ذلك ،  
وأنا أعتذر لهم بأنه لايمتنعنى من إجابة رغبتهم إلا القَدْرُ الذى لا يُقَالَب ، وبين يديّ الآن من  
الكتب التى تَقَضُّوا بكتابتها إلىّ فى هذا الشأن العددُ الكثير ، وأنا أهُتَبِل هذه الفرصة  
فأشكر لهم هذا التقدير ، وأسأل الله الذى بيده كل شىء أن يمجّزهم عنى خير الجزاء .

وقد شَكَرَ صَنِيعِ هذا مَنْ لاأُخْصِى من الناس ، وقد وَجَّهَ إلى بعض الناس شيئاً من

النقد ؛ فلم يكن شكر الذين شكروا ليخدعني عن نفسي ، ولا لِيَبَيِّنَ القُرُورَ إلى ، وأنا أعلم من شأن نفسي مالا يعلم هؤلاء ، وأنا أعتقد أنني منها أفضل في سبيل العربية فهو جهد أقل مما يجب علي وعلى أمثالي أداؤه لها ، ولم يكن نقد الذين نقدوني لِيَبَيِّنَ عن متابعة السير في الطريق الذي رسمته لنفسى ورسمه لى الذين تولوا تنشئى من قبل .

فليطعن أولئك الذين قدروا على وأثثوا عليه ؛ فإنى لن أقصر في أداء واجبي ، ولن أترك العمل إلا أن يحبسنى عنه القضاء الذى لا مدفع له ، وليطعن الذين وجهوا إلى شيئاً من النقد ؛ فإنى أعلم من المواطن التى كانت تحتاج إلى النظر ما لم يلموه ، وما لم يخطر لهم فى بال ؛ ثم إنى راض عن نفسي ، وقانع منها بهذا الجهد المتواضع فى هذا الزمن الذى أصبح فيه جهد أكثر أهله ادعاء وتبريراً بالناس .

واليوم ، وقد أذن الله أن يظهر الكتاب ، وأن يطرد ظهوره ؛ أعود إليه قائم بحثاً ، أو أفتح أسلوباً ، أو أصنع خطأ زل به القلم ، أو أزيد شيئاً رأيت فى زيادته مغنياً لطلاب العلم ، وفى جملة الأمر أعود إلى الكتاب فأحاول ، ما وسعme جدي ، أن أظهره للناس فى المظهر الذى أرى عنه وأسرّه ، ورأيت أن يكون الكتاب فى أربع مجلدات ؛ فجعلت المجلدين الأول والثانى فى هذه المرة مجلداً واحداً

ولن أقصر على شرح الشواهد ، وإن لم أكن قد اقتصر على فى المرة الأولى كما قلت ، ولكنى سأستشهد لما لم يستشهد له أبو الحسن الأشموى ، وسأبحث مسأله فأبين ما أطلقه ومن حقه التقييد ، وما قيده ومن حقه الإطلااق ، وما أغفله ومن حقه التنبيه له ، وسأعرض لأمثله التى يذكرها من القرآن الكريم والحديث النبوى وأمثال العرب ، وسأترك من ذلك كله مالا أجد فى التعرض له جديد فائدة يجنيها الباحث فى العربية

وفى النية ، أن يكون هذا الكتاب تمهيداً لفيّره من أمهات كتب العربية التى أرجو الله تعالى أن يمكننى من بحثها على وجه تقرّ به عين المطالع ويبلغ له صدر الباحث

ربّ إنى أعوذ بك أن أدعى مالا أعلم ، وأعوذ بك أن أعجب بما أعلم ، وأعوذ بك أن تكلفنى إلى نفسي

رَبِّ إِنِّي أَلْجَأُ إِلَيْكَ وَخَذْتُكَ ؛ أَنْ تَجْلِسَ مِنْ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ؛  
وَأَلْجَأُ إِلَيْكَ وَخَذْتُكَ ، أَنْ تَجْعَلَ عَلَى خَالِصًا لَوَجْهِكَ ، مَقْبُولًا عِنْدَكَ ، وَأَلْجَأُ إِلَيْكَ وَخَذْتُكَ  
أَنْ تَجْعَلَ بَكَ قَوِّي ، وَإِلَيْكَ ضَرَائِعِي ، وَعِنْدَكَ ثَوَابِي  
رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ؟

كتبه

المعتز بالله تعالى

أبورجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

القاهرة في { ربيع الآخر من عام ١٣٥٨ هـ  
يونيه من عام ١٩٣٩ م



فهرس

الجزء الأول من

شرح الأشموني

« ا » الموضوعات ، « ب » آيات الشواهد

صفحة	صفحة
٣٦ علامات الأفعال التي تميز كل نوع منها عن أخويه	٣ الخطبة
٢٩ المعرب والمبني	٤ الكلام على لفظ « آل » وأصله وما يضاف إليه
— تعريفهما	٦ تعريف علم النحو
٢٩ سبب بناء الاسم ، وأنواع مشابهة الاسم الحرف	٦ الفرق بين وعد وأوعد عند الإطلاق
٣٠ للبنى من الأفعال	٨ الكلام وما يتألف منه
٣٢ سبب إعراب المضارع الخالي من النونين وبناء المباشرة لإحداها	٩ أقوال العلماء فيما يفرق بينه وبين واحده بالثاء
٣٤ كل الحروف مبنية ، وسبب ذلك	١١ تطلق « الكلمة » ويراد بها الكلام
— الأسباب الموجبة للبناء على الحركة عامة، وعلى كل حركة بخصوصها	١٢ علامات الاسم : التنوين
٣٦ إعراب الأسماء الستة	— تنوين التزم
٤٣ إعراب اللثني وما يلحق به	١٦ التنوين العالي
٤٥ كلا وكلتا يعود الضمير عليهما مفردا أو مثنى	— تنوين التمكن
٤٩ إعراب جمع المذكر السالم ، ولغات العرب فيه	— « التنكير
٥٩ حركة نون جمع المذكر السالم ، واللغات فيها	— « التعويض
٦١ « المثنى ، واللغات فيها	١٨ « المقابلة
٦٥ إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به	١٨ من علامات الاسم : النداء
٦٧ الاسم الذي لا ينصرف	١٩ قد يحذف النادى فتدخل « يا » على الفعل أو الحرف ، ولذلك مواضع ينقاس فيها
٧١ « الأفعال الخمسة	٢١ من علامات الاسم دخول « أل » عليه معرفة أو غير معرفة
٧٢ « المقصور والمنقوص من الأسماء ولغات العرب فيها	٢٢ علامات الفعل : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة
٧٦ إعراب المعتل من الأفعال	٢٣ تلحق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذا
٧٨ « من العرب من يهمل « أن » المصدرية فلا ينصب بها	٢٥ الحرف وأنواعه

صفحة	
٧٩	قد ثبت حرف العلة في آخر الفعل مع دخول الجازم ، وشواهد ذلك
٨٥	النكرة والمعرفة
—	تعريف النكرة
—	النكرة أصل للعرفة
٨٦	الضمير : تعريفه ، المتصل منه
٨٨	أسباب بناء الضمير
٨٩	المستتر نوعان : واجب ، وجاز
٩٠	لا يقع المنفصل حيث يمكن المجيء بالمتصل
٩٤	يجوز الاتصال والانفصال في موضعين
١٠٠	إذا وصلت ضميرين وجب تقديم الأخص ؛ فإن فصلت أحدهما كنت غيرا
١٠١	إذا اتحدت رتبة الضميرين لزمك الفصل إلا أن يكونا للغيبة
١٠٤	نون الوقاية قبل ياء للتكلم لازمة في مواضع ومعتمة في مواضع
١١٨	العلم
—	تعريفه
١١٨	ينقسم إلى اسم ولقب وكنية
—	مرتبة كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة مع أخويه
١٢٢	إذا اجتمع اثنان من هذه الأنواع فكيف ترميها
١٢٢	ينقسم العلم إلى منقول ومرتل
١٣٠	علم الجنس
١٣٤	اسم الإشارة
—	تعريفه ، ألفاظه ومواقفها
١٣٥	مراتب للشار إليه
١٣٨	ما يشار به إلى المكان قريبا أو بعيدا
١٤٢	يفصل بين ها التثنية واسم الإشارة بالضمير أو ضميره
١٤٤	الموصول
—	تعريفه
١٤٥	ه وضع الظاهر موضع المضم
١٤٧	الموصول نوعان : نص ، ومشارك ، ألفاظ النص
١٥٦	المشارك ستة ألفاظ : من
١٦٠	ما
—	المعاني التي ترد لها « من » و « ما »
١٦٩	« أل » الموصولة ، وخلاف العلماء فيها
١٧٢	« ذو » الموصولة ، وشواهداها ، والخلاف في بنائها
١٧٨	« ذات » تجيء موصولة بمعنى التي ، وتأتي « ذوات » بمعنى اللاتي
١٧٩	« ذا » تقع موصولة بشرطين عند البصريين
١٨٠	ه بحث في وجوه إعراب « ماذا صنعت » ونحوه
١٨٤	ه أجاز الكوفيون وقوع « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة في موضع الذي وأخواته من الأسماء الموصولة

[illegible]

صفحة	صفحة
٤٥٤ ما يتصرف منها وما يجيء منه	٣٨١ حذف « كان » وأنواعه ، وشروطه
٤٦٠ ما يجيء منها تاما	٣٩٢ حذف نون المضارع من « كان »
٤٦١ إذا اتصل بصى ضمير نصب فهي	اقتران « إلا » بخبرهن
حرف مثل لعل عند سبويه	٣٩٧ ما ولا ولات وإن النافيات
٤٦٦ « كاد » فيها نفى وإثباتا إثبات	— « ما » وشروط إعمالها
٤٦٩ إن وأخواتها	٤٠٢ تقديم معمول خبرها على معمولها جازئ
— عملها ، وبيان أنها قد تنصب الجزئين	٤٠٦ العطف على خبر « ما »
٤٧٣ معاني هذه الحروف	٤٠٦ زيادة الباء في الخبر
٤٧٥ لا يليها خبرها ولا معموله إلا أن يكون	٤١٩ « لا » وشروط إعمالها
ظرفا أو مجرورا	٤٢٢ يغلب حذف خبر « لا » وليس بواجب
٤٧٦ مواضع فتح همزة « إن » وكسرها	٤٢٤ « لات » و « إن » وشروط إعمالها
٤٨٧ اقتران خبر إن باللام	٤٢٧ مذاهب النحاة في « لات » إذا ذكر
٤٩٥ اتصل بهن « ما » فتبطل عملهن ،	بغدها « هنا »
وربما بقي	٣٣٣ أفعال المقاربة
٤٩٩ المطف على اسمائهن	— أقسامها ، وعدد كل قسم ، ومعناه
٥٠٦ تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها	— لا يكون خبرهن منفردا إلا شاذا
٥١١ تخفف « أن » المفتوحة فتعمل ،	٤٣٧ اقتران خبرهن بأن على أنواع
وشروط عملها	٤٤٧ يجوز حذف خبرهن لدليل
٥٢٣ تخفف « كان »	٤٤٩ لا يرفع خبرهن إلا ضمير اسمهن
٥٢٨ لا تخفف لعل ، وتخفف « لكن »	٤٥٢ « خبر » عسى » رفع السببي
قهمل	

## الفهرس الثاني

للشواهد الواردة في الجزء الأول من شرح الأشموني

### حرف الهمزة

ص	رقم	الشاهد	بجرحه
أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَّاهِ السَّمَاءِ	١١٨	أَنَا ابْنُ مَرْيَمَ عَمْرٍو وَجَدَى	الوافر ٦٦
وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاهِ	٢١٣	أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ	» ١٢٣
	٣٨٦	مِنْ لَدَى شَوْلَا فَإِلَى إِنْثَلَاهَا	الرجز ٢٠٦
فَأَجَنَّا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ	٤٢٨	طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَا تِ أَوَانِ	الخفيف ٢٢٩
لَلْأَمْتَشَاهَانِ وَلَا سَوَاهِ	٤٩٣	وَأَعْلَمُ إِنَّ نَسْلِيًا وَتَرْكَأَ	الوافر ٢٧٠

### حرف الباء

وَقَوْلِي إِنَّ أَصْبَتُ لَقَدْ أَصَابَا	١٢	أَقْبَلِ الْوَلَمَ عَادِلَ وَالْعِتَابَا	» ٤
فَنَدَلَا ذُرْقُ الْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ	٢٦	عَلَى حِينِ أَلْمَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ	الطويل ١٤
قَدْ أَفْلَمَا وَكَلَا أَنْفِيهِمَا رَانِي	٤٥	كَلَامَهُمَا حِينَ حَدَّ الْجُرْيُ بَيْنَهُمَا	البيسط ٢٠
وَالْعَانِسُونَ وَمَنَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ	٥١	مِنَا الَّذِي هُوَ مَا ابْ طَرَّ شَارِبُهُ	» ٢٣
لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ	٥٧	حَتَّى عَرَنْدَسِ ذِي غَلَالِ	الخفيف ٢٧
قَمَاهِي إِلَّا لَمَحَةً وَتَقِيْبَ	٦١	عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيْبَةٌ	الطويل ٣٠
نَسِيْتُ بَيْنَ نَهَوَاهُ ذِكْرَ الْغَوَائِبِ	٦٨	وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا	» ٣٤
أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بَأْمَ وَلَا أَبِ	٧٧	[ فَمَا سَوَدَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ ]	» ٤٠
لِضْمِمْهَاهَا يَقْرَعُ الْعُظْمُ نَابِهَا	١٠٢	وَقَدْ جَلَّتْ نَفْسِي تَطْلِبُ لِنَفْخَةٍ	» ٥٦
	١٠٨	[ فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ جَهْرَةً ]	» ٦٠

لَمَّا أَيْ لِلْغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

الشاهد

ص رقم الشاهد بحره

بِطْنِ شِرْيَانٍ تَعْوَى حَوْلَهُ الذَّبِيبُ	بِأَنَّ الذَّكْبَ عَمَّا خَوَّرَهُمْ حَسْبًا	البسيط	١١٩ ٦٧
يَعْنِي بِإِذْرَاكَ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا	وَصَغُرُنِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَفَتْ	الطويل	٢٠٧ ١١٨
أَمْ أَفْقَضْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرُقُوبَ	أُمْنَجِرْ أَنْتُمْ وَعَدًا وَتَقْتُ بِهِ	البسيط	٢٤٥ ١٣٥
هَنْ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ	... ..	الرجز	٢٥٢ ١٤٠
وَلَكِنْ سَيَرَا فِي عِرَاضٍ لِلْوَاكِبِ (١)	فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ	الطويل	٢٥٦ ١٤١
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ	عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامِي	الكامل	٢٦٩ ١٤٦
بِهِ قَسَمُ يَبْتَدِي أَرْزَبَا	مُرْسَمَةٌ بَيْنَ أَرْزَاغِهِ	المقارب	٢٧٩ ١٥٢
عَلَى وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبَهَا	أَهَابِكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ تَدْرُهُ	الطويل	٢٨٧ ١٥٦
إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ	وَبِالْمَعْصِ حَتَّى آصَ جَدًّا عَنُطْنَطَا	»	٣٣٢ ١٧٣
فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِلَ عَلَى عَيْشٍ مِنَ الْعَجَبِ	بِأَنَّ فَوَادِي ذَاتِ الْخَالِ سَالِيَةً	البسيط	٣٦١ ١٩١
عَلَى كَانَ السُّومَةِ الْغَرَابِ	سُرَاهُ بَقِي أَبِ بَكْرٍ تَسَامَى	الوافر	٣٧٦ ١٩٩
كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي	أَعَادِلَ ، قُولِي مَا هَوَيْتَ فَأُوْبِي	الطويل	٣٧٩ ٢٠٢
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبَا	وَمَا أَلْذَهْرُ إِلَّا مَنَجُّنُونَا بِأَهْلِهِ	»	٣٩٨ ٢١٢
بَغْنُ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَادُوشَفَاعَةٍ	»	٤٠٦ ٢١٦
فَأَبْنُكَ مِمَّا أَخَذَتْ بِالْمُجَرَّبِ	فَإِنْ نَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلَايَا	»	٤١٤ ٢٢٠
مِنْ الْأَسْوَارِ مَرَّتَمَا قَرِيبُ	وَقَدْ جَلَّتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادِ	الوافر	٤٣٦ ٢٣٣
يَكُونُ وَرَآءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ	عَنِ الْكَرْبِ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ	»	٤٣٧ ٢٣٤
حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غُصُوبُ	كَرْبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ	الخفيف	٤٤٧ ٢٤٢
نُكَلِّفِي أَحْجَارَهُ وَتَلَايَاهُ	وَأَشْفِيهِ حَتَّى كَلَدَ مِمَّا أَبْنُهُ	الطويل	٤٤٩ ٢٤٤
خِلَافَ الْأَنِيسِ وَخُوشَا بَيْبَا	فَوُشَكَةٌ أَرْضَنَا أَنْ تَعُودَ	المقارب	٤٥٤ ٢٤٧
تَرَضَى مِنَ الْخَمْرِ بِعَظَمِ الرَقَبَةِ	أَمْ الْخُلَيْسِ لَعُجُوزُ شَهْرَبَةِ	الرجز	٤٨٨ ٢٦٦

## الشاهد

ص رقم بحره  
الشاهد

٥٠٠ ٢٧٣ الطويل قَمْنَ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا أَلَامَ النَّجِيَّةِ وَالْأَبُ  
٥٠١ ٢٧٤ الطويل قَمْنَ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارُ بِهَا لَقَرِيبُ

## حرف التاء

١٤٠ ٨٠ الكامل حَنَنْتُ نَوَارٍ وَلَأَنْتَ هَنَّا حَنَنْتِ وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنَّتْ (١)  
١٧٦ ١٠١ الوافر فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَهُ أَبِي وَجَدْتِي وَبَرِي ذُو حَضْرَتُ وَذُو طَوْنُتُ  
٢٥١ ١٣٩ الطويل خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيَا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ  
٣١٣ ١٦٤ الرجز مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ هَذَا بَقِي مُقِطٌ مُصِيفٌ مُسَقِي  
٥١٦ ٢٨٢ الطويل شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَاهُو كَانَتْ وَأَنْكَ تَمْحُو مَا نَشَأَ وَتُنْبِتُ

## حرف الحاء

١٧ ٩ الوافر نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَايِكَ أَمْ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صَبَحَ  
١٥٢ ٨٧ الرجز نَحْنُ الدَّوْنُ صَبَحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا  
٢١٠ ١٢٠ الطويل لَقَدْ كُنْتُ تُخْنِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقَبَةً فَبَيْعٌ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَايَعُ  
٣٥٣ ١٨٧ الرجز مَهْ عَازِلِي؛ فَهَامَا لَنْ أَبْرَحَا يَمِثْلِي أَوْ أَحْسَنَ مِنْ تَمَسُّسِ الشُّعَى  
٤٢٢ ٢٢٥ الكامل مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِمَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ  
٤٦٦ ٢٥٣ الطويل إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ لِلْحَبِيبِ لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَنْزَحُ  
إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤْبَقَةُ إِنِّ أَمِنتُ مِنَ الرَّزَاحِ  
٥٢١ ٢٨٥ الكامل وَنَجَوْتُ مِنْ عَرَضِ اللَّسُونِ مِنَ التَّمْثِيلِ إِلَى الصَّبَاحِ  
أَنْ تَهْطِطِينَ بِلَادَ قَوْ مَرَّ تَعَوَّنَ مِنَ الطَّلَاحِ



## حرف الدال

ص الشاهد	بحره	الشاهد
٦ ٢	الطويل	وَلَاقَى إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ
١٣ ٥	الكامل	أَفَدَ التَّحُلُّ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
١٨ ١٠	الرجز	يَا رَبِّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدا
٢٤ ١٣	»	[أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودًا]
٤٣ ١٨	»	فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٍ
٥٥ ٢٦	الطويل	دَعَايَ مِنْ تَجِدُ فَإِنَّ سَيْنِيَهُ
٨١ ٤٣	الوافر	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي
١٠١ ٥٥	الطويل	لَوْجُكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطَ وَهَجَةٍ
١٠٧ ٤٩	»	فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلِّي
١١١ ٦٢	الرجز	قَدِّي مِنْ نَفْسِ الْخُبَيْبِينَ قَدِّي
١٢٦ ٧٣	»	نُبْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدَ
١٢٨ ٧٤	البيسط	أَشْلَى سُلُوفِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا
١٣٣ ٧٦	الطويل	إِذَا مَادَعُوا كَيْسَانُ كَانَتْ كَهْوَلُهُمْ
١٣٧ ٧٨	»	رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يُسْكِرُونَنِي
١٤٢ ٨١	البيسط	هَذَا إِنْ ذِي عَذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ
١٤٤ ٨٢	الطويل	سَعَادَ اللَّيْ أَسْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا
١٩٤ ١٠٨	الوافر	مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
٢٧٣ ١٤٨	البيسط	الذُّبُّ بَطْرُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةٌ
٢٨١ ١٥٣	الطويل	بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِدْنَا وَبَنَانُنَا
٣٣١ ١٧١	الوافر	وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي
		لَخَلْفُ إِيَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي
		لَمَا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْرَ
		[إِلَّا ذِرَاعَ النَّسْرِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا]
		أَقَاتِلُنْ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا
		[كِلْتَاهُمَا قَدْ فُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ]
		لَسَبَنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرَدَا
		بِمَا لَا قَتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادَ
		أَنَالَهُمَا قَفُوْ أَكْرَمَ وَالِدَ
		أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْنَيْ مَا حِدَ
		[لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمَلْحِدِ]
		ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَنِيدُ
		يَوْخَشِي إِصْحَتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ
		إِلَى الْقَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الرُّودُ
		وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَدَدُ
		فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ نَاهَى فِي الْبَلَدِ
		وَأَعْرَاضَهَا عَنْكَ أَسْتَمَرَّ وَزَادَا
		لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدَ
		وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي
		بَنُوهُمْ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ
		بِحَجْدِ اللَّهِ مُنْقَطِعًا مُجِيدَا

ص الشاهد	رقم بحره
أَخْنَى عَلَيْهَا أَلْنَى أَخْنَى عَلَى لُبْدِ	٣٤٤ ١٨٠ البسيط
أَحَاكَ إِذَا لَمْ تَلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا	٣٤٦ ١٨٢ الطويل
عَلَى السِّنِّ حَمْرًا لَا يَزَالُ يَرْيَدُ	٣٥٢ ١٨٦ »
كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ	٣٥٦ ١٨٨ المتقارب
إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَخْنَى جَلِيدَهَا	٣٥٨ ١٨٩ الطويل
بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيشُهُ عَوْدًا	٣٥٩ ١٩٠ »
فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَرِ	٤١١ ٢١٨ »
إِذْ غَدَا حَشَوَ رَبِطُهُ وَرُودِ	٤٣٩ ٢٣٥ الخفيف
إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَصِيرَ زِيَادِ	٤٤٢ ٢٤٦ الطويل
وَتَعْدُو دُونَ غَاصِرَةِ الصَّوَادِي	٤٥٥ ٢٤٨ الوافر
بَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَانِدُ	٤٥٧ ٢٤٩ الطويل
خُطَاكَ خِفَاكَ إِنْ حُرَّاسَنَا أَشْدَا	٤٦٩ ٢٥٤ »
وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ	٤٨٧ ٢٦٥ »
فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجُودًا	٤٨٩ ٢٦٧ البسيط
لَكَأَلْمَاهُمْ الْقَعَى بِكُلِّ مَرَادٍ <sup>(١)</sup>	٤٩٠ ٢٦٨ الطويل
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ قَدَرِ	٤٩٥ ٢٧١ البسيط
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْقُعِيدَا	٤٩٧ ٢٧٢ الطويل
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَبْدُم خِلَافَ مُعَانِدِ	٥٠٦ ٢٧٧ الطويل
حَلَّتْ عَلَيْكَ غُفُوبَةُ التَّمَعْدِ	٥١٠ ٢٧٩ الكامل
أَمْسَتْ حَلَاءُ وَأَمْسَى أَهْلُهَا أَخْتَلُوا	
وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِيًا	
وَرَجَّ الْقَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتُهُ	
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْسَلَةٌ	
[وَمِنْ فَعَلَايَ أَنَّنِي حَسَنُ الْقِرَى]	
فَنَافِذُ هَذَا جُوفَ حَوْلَ يُؤْتِيهِمْ	
دَعَانِي أَخِي وَالْحَمِيلُ يَنْفِي وَبَيْنَهُ	
كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَقِيطَ عَلَيْهِ	
وَمَا ذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ	
فَأَنْتَكَ مُوشِكُ الْأَ تَرَاهَا	
أَمُوتُ أَمْسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي	
إِذَا سَوَدَّ جَنْحُ اللَّيْلِ نَلْتَأَتُ وَلَتَكُنْ	
» ... ..	
مَرُّوا بِحَجَالِي فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ	
وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتَهَا	
قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا	
أَعِذْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا	
إِنْ الْحَقُّ لَا يَنْحَنِي عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ	
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لُسْلِمًا	

الشاهد

ص الشاهد راجع بحره

## حرف الراء المهملة

١٤ ٦	المقارب أبحار بن عمرو كائن حمر	وَيَسُدُّو عَلَى الرُّءُ مَا يَأْتِيهِ
١٩ ١١	الطويل أيا اسلمى ياد ارمى على البلى	وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَوْنِكَ الْقَطْرِ
٨٦ ٤٥	البيسط وما نبلى إذا ما كنت جارتنا	أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ
٩٢ ٤٧	» بالنكاح الوارث لا موت قد ضمنت	إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ
٩٨ ٥٢	» بلغت صنع امرئ بر إخالكة	إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كَسَابِ الْخَفْدِ مُبْتَدِرَا
٩٩ ٥٣	الطويل لئن كان إياه لقد حال بعدنا	عَنِ الْقَهْدِ وَالْإِنْسَانِ قَدْ يَتَفَمَّرُ
١٢٠ ٦٨	الرجز أفع بالله أبو خنص عمر	مَامَسَهَا مِنْ قَبِّ وَلَا دَبَرُ
١٢١ ٦٩	الطويل وما أهر عرش الله من أجل هالك	سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسْعِدَ أَبِي عَمْرٍو
١٢٢ ٧٠	» أبوك حجاب سارق الضيف برده	وَجَدَيْ يَاحْجَاجُ فَارِسُ سَمَرَا
١٢٣ ٧١	البيسط ... ..	وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ
١٣٢ ٧٥	الكامل إنا أفتسنا خطبتنا بيننا	فَعَمَلْتُ بَرَّةً وَأَخَعَمْتُ فَعَارِ
١٤٥ ٨٨	الوافر فما آباؤنا بأمن منه	عَلَيْنَا اللَّهُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا
١٥٦ ٨٩	الطويل أيرب القطا هل من يعير جناحه	لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
١٩٠ ١٠٦	» وإني لراجع نظرة قبل التي	لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَ نَوَاهَا أُرُودَهَا
٢٠٤ ١١٤	البيسط ما الله موليك فضل فاحدنه به	فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ
٢٠٥ ١١٥	» ما السنتغز الهوى محمود عاقبه	وَلَوْ أُنْيَحَ لَهُ مَصُونٌ بِلَا كَدَرِ
٢٠٩ ١١٩	» لا تر كنن إلى الأمر الذي ركنت	أَبْنَاءَ يَصْطَرُّ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ <sup>(١)</sup>
٢٣٣ ١٢٧	الكامل ولقد جنبتك أكموا وعسا قلا	وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ
٢٢٤ ١٢٨	الطويل رأيته كذا أن عرفت وجوها	صَدَدَتْ وَطِئَتْ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

الشاهد

ص رقم مجرء  
الشاهد

٢٢٩ ١٣١ البسيط	يَا ظَلَبَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا	كَيْلَايَ مِنْكُمْ أَمْ تُلْحَى مِنَ الْبَشْرِ
٢٣٠ ١٣٢ الكامل	مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ	فَمَا قَادَرَكِ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
٢٣٧ ١٥١	كَمْ عَمِيَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالِيَةٌ	فَدَعَاؤُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي (١)
٢٣٤ ١٧٤ الطويل	وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هَدَيْتُ بِرُشْدِهِ	فَقَلَّهْ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا
٢٣٩ ١٧٨ الخفيف	ثُمَّ أَنْهَسُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ ج	فَمَا قَالُوا بِهَذَا الصَّبَا وَالذَّبُورُ
٢٤٠ ١٧٩ البسيط	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَهُمْ	إِذْهُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (٢)
٢٤٥ ١٨١ الطويل	يَبْذُلُ وَحِلْمُ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى	وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
٢٧٠ ١٩٥ البسيط	فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ أَلْيَا أَلَى وَجِبَتْ	لَهُمْ هُنَاكَ يَسْنِي كَانَ مَشْكُورِ
٢٩٤ ٢١٠ الطويل	حَرَا جِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ	عَلَى الْخُسْفِ أَوْ زَمِي يَهَا بِلْدًا أَقْرَا
٤١٦ ٢٢١	وَلَكِنْ أَجْرًا تَوْفَلَتْ بِهِيْنِ	

وَهَلْ يَذْهَبُ الْمَرْوُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

٤٣ ٢٣٠ الكامل	لَمَفِي عَلَيْكَ لِلْفَهْمَةِ مِنْ خَائِفٍ	يَبْنِي جِوَارَكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرُ
٤٣٣ ٢٣١ الطويل	فَأَبْتُ إِلَى قَهْمٍ، وَمَا كَذْتُ آتِيَا	وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَفِي تَصْفِيرُ
٤٤٥ ٢٤٠ الرجز	قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا	لَمَّا رَأَيْتَ يَبْهَتَا مَشُورَا
٤٤٨ ٢٤٣ الوافر	أَرَاكَ عَطَلْتَ تَطْلُمُ مَنْ أَجْرَنَا	وَعَظُمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُجِيرِ
٤٥٠ ٢٤٥ البسيط	وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا تُمْتُ يَتَقْلُنِي	

تَوْنِي قَاتَهْتُ نَهَضَ الشَّارِبِ الشَّكْرِ (٣)

٥١٨ ٢٨٣ الكامل	وَأَعْلَمُ فَسَلِمُ لِلرَّءِ يَنْفَعُهُ	أَنْ سَوَفَ بَأْنِي كُلُّ مَا قَدِرَا
----------------	---	---------------------------------------

حرف السين

١٠٤ ٥٧ الرجز	عَدَيْتُ قَوْمِي كَعْدِيدِ الطَّلَسِ	إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي
--------------	--------------------------------------	--

(١) انظره أيضاً في (ص ٢٨٨) (٢) وانظره أيضاً في (ص ٤٠١) (٣) وانظره أيضاً في قافية اللام

ص رقم  
الشاهد بحره

١٧٦ ٣٣٥ الطويل وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ حَقَّةٍ فَيَاكَ مِنْ نِعْمَى تَحَوَّلَنَ أَبُو سَا

### حرف الضاد

٢٤ ٥٢ الرجز وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِالْمَعْنَى ... ..

٩٩ ١٧٤ الطويل قَوْلًا لِهَذَا الرَّءُ دُو جَاءَ سَاعِيًا هَلُمَّ قَابَ الشَّرْقِ الْقَرَانُ

١٧٧ ٣٣٧ » بَتِينَاءَ قَفَرٍ وَالطُّي كَانَهَا قَطَا الْحَزَنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا

١٨٣ ٣٤٦ » قَصَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبُكَ حَتَّى يُمِضَ الْجَفَنُ مُمِضُ

### حرف الظاء

١٦٦ ٣١٧ للتقارب يَدَاكَ يَدَّ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظُهُ<sup>(١)</sup>

### حرف العين

٤٤ ٨٢ البسيط هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوْرِ بَانَ لَمْ تَهْجُوا وَلَمْ تَدْعُ

٥٠ { ٩٠ الوافر [فَلَا تَطْمَعُ أَيْتُ اللَّعْنِ فِيهَا] وَمَنْعُكَهَا بِشَىءٍ يُسْتَطَاعُ

٨٣ { ١٤٦ الطويل [فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

٩٣ ١٦٢ الرمل رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعُ

١٠٩ ١٩٦ الرجز مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى اللَّعْمِ هُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَمَةٍ

١٣٣ ٢٣٣ الطويل وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالذَّيَارُ الْبَلَاغُ

١٣٦ ٢٤٧ » خَلِيْلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطَعُ

١٤٤ ٢٦٣ » قَابَ يَكُ جَمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ قَابَ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

١٦٤ ٣١٥ » يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَبْشِقُ بِأُخْرَى النَّيَا يَاهُو بَقْطَانُهَا جَعُ<sup>(٢)</sup>

(١) انظره في ص (٣١٩) أيضاً

(٢) انظره في حرف الميم أيضاً

الشاهد

ص القامد بحره

يُظَلُّ أُنَى فِي مَكْرِى بِهِمْ فَرِغُ	بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ وَقَدَّ	البسيط ١٦٧ ٣٢٤
فَكَى يُفَرِّقُوا فَيَغْرِسُهُمْ فِي الطَّمْعِ	كَلَّا وَلَكِنْ مَا أَبْدِيَهُ مِنْ قَوْى	الخفيف ١٦٩ ٣٢٧
كُلُّ ذَى عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ	لَيْسَ يَنْفَكُ ذَاغَى وَاعْتِزَّازِ	الطويل ١٧٥ ٣٣٤
يَمُودُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ	وَمَا لَزَّهُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْنِيهِ	» ١٩٤ ٣٦٧
وَأَخَرُ مِثْنٍ بِالَّذَى كُنْتُ أَصْنَعُ	إِذَا مِثْتُ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتُ	البسيط ٢٠٧ ٣٨٨
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ	أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرِ	الطويل ٢٣٨ ٤٤٣
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا	وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابُ لَاؤْشَكُوا	» ٢٤١ ٤٤٦
وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّعَا	سَقَاهَا ذَوُوا الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا	الرجز ٢٥٥ ٤٧٠
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِيَا	... ..	

حرف الفاء

أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا	[يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفَا]	الرجز ١٢ ٢٣
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَى عَارِفُ	وَقَالَتْ حَنَانُ مَا أُنَى بِكَ هُهْنَا	الطويل ١٦٢ ٣١٠
وَلَا أَصْرِيفُ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ	بَنَى عُدَانَةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ	البسيط ٢١١ ٣٩٧
وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفُ	وَقَالُوا : نَعْرِضُهَا لِلنَّازِلِ مِنْ مِنِّي	الطويل ٢١٥ ٤٠٣
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَفَا	كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا	الرجز ٢٥٦ ٤٧١

حرف القاف

[مُسْتَنَبِ الْأَعْلَامِ لِمَا عِ الْخَفَقِ]	وَقَالِمِ الْأَعْمَاقِ حَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ	الرجز ٧ ١٤
تَبَيَّتْ بِلِيلِ انْمَارَمِدِ اعْتَادَ أَوْ لَقَا	أَنَّ شِمْتَ مِنْ تَجْدِ بَرِيَقَا تَالَقَا	الطويل ٣٦ ٧٠
صَدِيقُ إِذَا أَغْيَا عَلَى صَدِيقِ	وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعُ	» ٦٤ ١١٥
ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ	جَمَعَهَا مِنْ أَيْتِي مَوَارِقِ	الرجز ١٢ ١٧٨

الشاهد

ص الشاهد بحره

١٨٢ ١٠٤ الطويل	عَدَسَ مَالِيبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً	نَجَوْتَ وَهَذَا تَحْمِيلُكَ طَلِيقُ
١٩١ ١٠٧ »	وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونُ أَنْ يَتَحَدَّثُوا	سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ
٢٥٨ ١٤٢ الطويل	وَأِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ لِلْسَاءِ تَارَةً	فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ
٢٧٣ ١٤٧ »	مَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ قَدْ بَدَا	مُحْيَاكَ أَخِي ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ
٢٧٤ ١٤٩ الوافر	حَسِبْتُكَ فِي الْوَعَى مِرْدَى حُرُوبِ	إِذَا خَوَزَ لَدَيْكَ قَلْتُ سَحَقًا
٤٤٤ ٢٣٩ المنسرح	يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ	فِي بَعْضِ غِرَائِهِ يُوَافِقُهَا
٤٨٤ ٢٦٤ الوافر	أَحَقُّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُوا	فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ
٥١١ ٢٨٠ الطويل	فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي	طَلَاكَ لَمْ أَجْلُ وَأَنْتَ صَدِيقُ

حرف الكاف

٥ ١ الكامل	وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّليبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ	
٢٠٦ ١١٧ الطويل	أَخُ مُخْلِصٍ وَأَفِ صَبُورٍ مُحَافِظُ	عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ
٣٠٩ ١٦١ الرجز	وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَا كَا	يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَا كَا
٤٦١ ٢٥١ الرجز	يَا ابْنَ الرَّسِيرِ طَالَمَا عَصَيْكََا	وَطَالَمَا عَنَيْتُنَا إِلَيْكََا
٤٦٣ ٢٥٢ الرجز	[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا]	يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

حرف اللام

١١ ٣ الطويل	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ	[وَكُلُّ نَعْمٍ لَأَحَالَةٍ زَائِلُ]
٦٦ ٣٣ »	تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا	يُثَرِّبُ أَدْنَى دَارَهَا نَظَرُ عَلِي
٦٩ ٣٥ »	رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكَا	[شَدِيدَا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ <sup>(١)</sup> ]
٧٣ ٣٧ »	فَيَوْمَا يُوَافِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي	[وَيَوْمَا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ]
٧٤ ٣٨ »	لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي	وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

ص	رقم	بحره	الشاهد
٧٧	٤١	البسيط	مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَذُنِي عَلَى شَحَطٍ
٩٣	٤٨	الطويل	أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارَ وَأَتَمَّا
١٠٦	٥٨	الوافر	كَمُنِيَّةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَتَيْتِ
١١٦	٦٥	الطويل	وَلَيْسَ الْوُفَايِيْنِي يُرِيدُ خَائِبًا
١٤٨	٨٤	»	وَتُبْلَى الْآلَى يَسْتَلْشُونَ عَلَى الْآلَى
١٥٠	٨٥	»	أَبَى اللَّهُ لِلَّهِمَّ الْآلَاءُ حَكَائِهِمْ
١٥١	٨٦	»	مَحَابِبَهَا حُبُّ الْآلَى كُنْ قَبْلَهَا
١٥٧	٩٠	»	الْأَعْيِمُ صَبَالًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي
١٦٤	٩٥	الخفيف	رُبَّمَا تَحْكُمُهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْسْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَعَلَّ الْعِقَالِ
١٦٩	٩٧	البسيط	مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّزَمِي حُكُومَتُهُ
[ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ <sup>(١)</sup> ]			
١٧٩	١٠٣	الطويل	أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْمَ مَاذَا يُحَاوِلُ
١٩٧	١١٠	التقارب	إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ
٢١٦	١٢٤	الرملي	يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخِيرَا أَلْ
٢١٨	١٢٥	الكامل	دَعْ ذَا، وَحَجَلْ ذَا، وَالْحَفْنَا بَذَا أَلْ
٢٨٤	١٥٤	الطويل	فَيَا رَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
٢٨٦	١٥٥	الكامل	خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ
٢٩٣	١٥٨	الوافر	يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
٣٢٩	١٧٠	الطويل	فَقَالَتْ سَمِعْتُ اللَّهَ أَبْرَحَ قَاعِيدًا
٣٤٧	١٨٤	»	سَلِي إِنْ جِئْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ



الشاهد	ص رقم القامد بحره
وَلَنِعَمَ كَانَ شَيْبَةً الْمَغْتَالِ	٣٧٥ ١٩٨ الكامل
إِذَا تَهَبَّ كَثْمَالٌ بَلِيلٌ	٣٧٧ ٢٠٠ الرجز
أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ	٣٧٨ ٢٠١ السريع
فَمَا اعْتَذَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا فَيَلًا	٣٨١ ٢٠٣ البسيط
جُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ	٣٨٥ ٢٠٥ »
لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَالًا	٣٩١ ٢٠٨ الرجز
أَوْ قَلَّةً مِنْ عَسَمٍ إِنَّمَا لَا	
بِأَعْيُنِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَتَجِبُلُ	٤٠٨ ٢١٧ الطويل
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْقَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا	٤٢٧ ٢٢٧ »
أَيُّنُهُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مَنَّا فَكِدْتُمْ	٤٤٠ ٢٣٦ »
لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَقْتُلُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ	
فَهَنَنْتُ نَفْسِي بِمَا كِدْتَ أَفْضَلُهُ	٤٤١ ٢٣٧ »
تَوْبِي مَا تَهْنُ هُنَّ الشَّارِبِ السَّلِّ <sup>(١)</sup>	٤٥٠ ٢٤٥ البسيط
فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَارْجُلِ	٤٥٩ ٢٥٠ الكامل
وَلَاكَ اسْتَقَى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ دَافِلُ	٤٧٣ ٢٥٧ الطويل
أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ	٤٧٥ ٢٥٨ »
لَكَاهَانُ الْمَقْعَى بِكُلِّ سَبِيلِ <sup>(٢)</sup>	٤٩٠ ٢٦٨ »
وَلَكِنْ عَمَى الْعَيْبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ	٥٠٥ ٢٧٦ »
وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ إِنَّمَا لَا	٥١٣ ٢٨١ المتقارب
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ	٥٢٠ ٢٨٤ الخفيف

(١) انظره أيضاً في طائفة الراء

(٢) انظره أيضاً في طائفة الدال

## حرف الميم

الشاهد

حسن التامد بحرفه

- ٣٧ ١٥ الرجز بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَاهُ فَذَا ظَلَمَ  
 ٤١ ١٧ » كَالْمُوتِ لَا يَرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْتَمُهُ [يُضْبِحُ ظُلْمَانٌ فِي الْبَحْرِ فُهُ]  
 ٤٧ ٢١ الطويل فَأَطْرَقَ إِطْرَاقُ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَا  
 ٩١ ٤٦ البسيط وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرَهُمْ إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ  
 ١٣٤ ٧٧ الكامل ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْفَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ  
 ١٣٩ ٧٩ البسيط هُنَا وَهِنًا وَمِنْ هُنَا لَهْنٌ بِهَا ذَاتَ الشَّامِلِ وَالْإِيمَانِ هَيْنُومِ  
 ١٧٢ ٩٨ للنسرح ذَلِكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِي يَرْمِي وَرَأَى بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِهِ  
 ٢٠٢ ١١٣ البسيط مَنْ يَنْعِنَ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَاسَةِ وَلَا يَحْجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْجَدِّ وَالْكَرَمِ  
 ٢٠٥ ١١٦ مجزوء البسيط فِي الْمُغَيَّبِ التَّبْنِي أَهْلَ التَّبْنِي مَا بَنَى امْرَأً حَارِمًا أَنْ يَشَامَا  
 ٢١٢ ١٢٢ الطويل وَإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقُمُ  
 ٢٤٨ ١٣٧ الخفيف غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَأَطْرَحَ اللَّهُ وَلَا تَقْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلَمِ  
 ٣١٥ ١٦٥ الطويل يَتَنَامُ بِأَخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَبَتَقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي هُوَ يَقْطُلَانُ نَأَمُ<sup>(١)</sup>  
 ٣٤٩ ١٨٥ البسيط لِأَطِيبَ لِلْعَيْشِ مَا ذَامَتْ مُنْفَصَّةٌ لَدَانَهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْمَرَمِ  
 ٣٦٣ ١٩٢ الطويل لَعْنٌ كَانَ سَلْمِي الشَّيْبُ بِالْصَدِّ مُعْرِبًا لَقَدْ هَوَّنَ الشُّلُوفَانِ عَنْهَا التَّحُفُ  
 ٣٧٢ ١٩٦ الوافر فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِي لَنَا كَانُوا كِرَامِ  
 ٣٧٤ ١٩٧ الكامل فِي لُجَّةٍ عَمَرَتْ أَبَاكَ بِمُحُورَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ  
 ٣٨٣ ٢٠٤ » حَدِيثٌ عَلَى بَطُونٍ صَنَّةٌ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا  
 ٣٩٣ ٢٠٩ الطويل إِذَا لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جِبَّةَ ضَيْفَمِ  
 ٤٠٠ ٢١٣ الطويل وَمَا خَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ

ص الشاهد رقم	الشاهد
٢١٩ ٤١٢ الطويل	يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ
٢٢٨ ٤٢٧ الكامل	نَدِمَ الْبُهَاءُ وَلَا تَسَاعَةً مَنَدَمَ
٢٣٢ ٤٣٤ الرجز	أَكْثَرْتَ فِي الضَّلِّ مُلِحًا دَائِمًا
٢٥٩ ٤٧٧ الكامل	أَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ
٢٦٠ ٤٧٨ المنسرح	مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتَهُمَا
٢٦١ ٤٧٩ الطويل	أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنَى أَسْوَدَ لَيْلَةٍ
٢٦٢ ٤٨٠ »	وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
٢٨٧ ٥٢٤ »	وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمِ
٢٨٨ ٥٢٦ الخفيف	لَا يَهْوُلُكَ أَصْطِلَاءُ لَطْفَى الْحَرْ
	بِ فَخَذُورُهَا كَانَ قَدْ أَلَا

## حرف النون

٨ ١٥ الرجز	قَالَتْ بَنَاتُ النِّعَمِ يَا سَلْمَى وَإِنْ
١٩ ٤٥ الكامل	نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيطِي
٢٢ ٤٩ الوافر	فَمَا وَجَدْتَ نِسَاءً بَنِي تَحْمِ
٢٨ { ٥٧ } »	[وَمَاذَا تَدْرِي الشَّرَّاءُ مِنِّي]
٢٩ ٦٠ »	عَرَفْنَا جُفْرًا وَبَنِي أَبِيهِ
٣١ ٦٢ الرجز	أَعْرِفُ مِنْهَا الْحَيْدَ وَالْعَيْنَانَا
٣٢ ٦٤ »	يَا أَبَتَا أَرْقَى الْقِذَانُ
٤٩ ٩٤	لِلْمُقَارِبِ لَنْ كَانَ حُبِّكَ لِي كَاذِبًا
٥١ ٩٧ الطويل	فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ
	كَانَ قَعِيرًا مُدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
	فِي حِينَ جَدَّ بِنَا لَلْسِيرُ كِلَانَا
	حَلَاكِلَ أَسْوَدِينَ وَأَخْرَيْنَا
	وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْزَبِينَ
	وَأَنْكَرْنَا زَعَاغَ آخَرِينَ
	وَمَنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظَلِينَانَا
	فَالنَّوْمُ لَا تَأْلُقُهُ الْعَيْنَانُ
	لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا بَقِينَا
	أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانَا

ص الشاهد	رقم الشاهد	بجرح
أَرْجَاهُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْرِ	١٠٠	٥٤ البسيط
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْ	١١٠	٦١ الرمل
مَهْلًا رَوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي	١١٣	٦٣ الرجز
نَكْنُ مِثْلُ مَنْ يَأْذِئُ بِصَطْحَيْنِ	١٥٨	٩١ الطويل
وَمَوَاتِنُ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ	١٦١	٩٢ »
وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِ	١٦٦	٩٦ البسيط
عَكَثَ ثُمَّ وَجَّهَهُ إِلَى الْيَسَارِ <sup>(١)</sup>	١٨٥	١٠٥ الكامل
إِلَّا تُؤْمِسُ الْآلَى لِشَرِّ نَاوُونَا	٢٠٢	١١٢ البسيط
وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْشُدُونِي	٢١١	١٢١ الوافر
قَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَبْنِي	٢٢١	١٢٦ الكامل
أَحَا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي	٢٢٦	١٢٩ الوافر
إِنْ يَطْمَنُوا فَصَجِبُ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا	٢٤٤	١٣٤ البسيط
يَنْقَضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ	٢٥٠	١٣٨ المدبر
يَكُنْ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَخَطْنَانُ	٢٦١	١٤٣ البسيط
يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ	٢٦٦	١٤٥ الرجز
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَابَاهُنَّ لِلظَّنِّ	٢٧٧	١٥٠ البسيط
يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَذَا يَنْزِي	٢٩١	١٥٧ »
وَكُلُّ أَمْرِي وَاللَّوْتُ يُلْتَقِيَانِ	٣٠٢	١٥٩ الطويل
وَشَرُّ بُدْيٍ عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ	٣٠٨	١٦٠ البسيط
وَلَكِنْ مَا يَنْقَضِي فَسَوْفَ يَكُونُ <sup>(٢)</sup>	٣٢٥	١٦٨ الطويل

الشاهد

ص الشاهد بحره

١٧٢ ٣٣١	الخفيف	صاح شمر ولا تزل ذا كِر اللو	ت قَنِسِيَانَهُ صَلَاحٌ مُبِينُ
١٩٣ ٣٦٤	البسيط	فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرِّمِهِمْ	وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى لِلْسَّاكِينُ
٢٢٦ ٤٢٥	المنسرح	إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًا عَلَى أَحَدٍ	إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْجَانِينِ
٢٦٩ ٤٩٢	البسيط	أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ	وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانِ
٢٧٥ ٥٠٣	الطويل	خَلِيلٌ هَلْ طِبُّ قَائِي وَأَنْتَمَا	وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْمَوَى دَفْنَانِ
٢٧٨ ٥٠٨	»	أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيرِ مِنْ آلِ مَالِكٍ	وَإِنْ مَالِكُ كَانَتْ كِرَامَ اللَّامِنِ
٢٨٦ ٥٢٣	المرج	وَصَدِرَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ	كَأَنَّ تَذْيَابَهُ حَقَّافُ

حرف الهاء

١٦ ٣٨	الرجز	إِنْ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها	قَدْ بَلَغَا فِي الْجَدِّ غَابَتَاها
٢٥ ٥٣	المتقارب	أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا	تِ فِي عَقْدِ الْعَاضِدِ النَّفِثِ
٢٢٢ ٤١٧	»	لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ	يَوَاوِ وَلَا يَضِيفُ قَوَاةِ

حرف الياء

٣٩ ٧٤	الطويل	وَلَوْ أَنَّ وَاشِي بِالْيَمَةِ دَارُهُ	وَدَارِي بِأَعْلَى خَضِرَ مَوْتِ أَهْدَى لِيَا
٤٢ ٨٠	»	وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَسِيَّةٌ	كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا
٧٢ ١٢٥	المتقارب	عَلَى أَطْرِقًا بِالْيَاكِتِ الْخَلِيَا	م [إِلَّا التَّامُّ وَإِلَّا الْعِصَى]
٩٤ ١٦٣	الطويل	لِمَا نَافِعٍ يَدْعَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ	لِقَوْمٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرُ سَاعِيَا
١٠٠ ١٧٨	»	فَلَمَّا كِرَامُ مُوسِرُونَ لَقِينَهُمْ	فَعَسَى مِنْ دُونِهِمْ مَا كَفَانِيَا
٢١٤ ٤٠٢	»	بَاهِيَةً حَزْمٍ لَذَّ وَإِنْ كُنْتُ أَمِنَا	فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالَى مُوَالِيَا
٢٢٣ ٤١٩	»	نَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا	وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَصَى اللَّهُ وَاقِيَا
٢٢٤ ٤٢٠	»	وَحَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا	سِوَاهَا وَلَا عَنْ حَبِّهَا مُتَرَاخِيَا
٢٦٣ ٤٨١	الرجز	أَوْ تَحْلِيَنِي بِرَبِّكَ الصَّلِي	أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّلِي

## حرف الالف اللينة

٢٠٠ ١١١ الطويل فَأَوْمِيتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرِ فَاللهِ عَيْنًا حَبْتَرِ أَيْمًا مَقَى  
٣١٣ ١٦٣ الرجز شَكَأَ إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانًا مُبْتَلَى

تمت فهرست الشواهد الواردة في الجزء الأول من شرح الأثموني







# شرح الألفية

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهد

محمد محي الدين عبد الحميد

للمدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبوعات الباز إلى ذوقه

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠



## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ على ما منح من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيان ، والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان ، محمد المنتخب من خلاصة ممدّ ولباب عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قَصَبَاتِ السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضمير القصة والشان ، بسانان اللسان ولسان السنان ، فهذا شرح لطيف بديع على ألقى ابن مالك ، هذب المقاصد واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد ، تجدد نُشْرَ التحقيق من أدراج عباراته يسبق ، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق ، خلا من الإفراط الممل ، وعلا عن التفریط المحلل ، وكان بين ذلك قَوَامًا ، وقد لقبته بـ « حنيج السالك ، إلى ألقى ابن مالك » ولم أَلْ جَدًّا فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم ، إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أُنِيب .

( بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد ) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال الدين ابن عبد الله ( ابن مالك ) الطائى نسباً ، الشافى مذهباً ، الجياني منشأ ، الأندلسى إقليمياً ، الممشقى داراً ووفاة لاثنتى عشرة ليلةً خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة ( أحمد ربي الله خير مالك ) أى : أثنى عليه الثناء الجليل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها ، واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموازنة بين الحمد والحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائماً كذلك نحمده بحماد لا تزال تتجدد ، وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحد أو حدث حدث الله : لحذف القصر اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على القوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستفراق . و « الرب » للمالك . و « الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع الحمد ، ولم يسم به سواه ، قال تعالى : « هل تعلم له سمياً » أى : هل

تعلم أحدا تسمى الله غير الله، وهو عربي عند الأكثر، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم، وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً، واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه الحى القيوم، قال: ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع: في البقرة، وآل عمران، وطه. والله أعلم

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلاً لمقوله منزلة ما حصل: إما اكتفاء بالحصول الذهني، أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه، نحو: «أتى أمر الله فلا تستعجلوه».

وجملة «هو ابن مالك» معترضة بين «قال» ومقوله، لاجل لها من الإعراب، وللفظ «رب» نصب تقديرًا على المفعولية، والياء في موضع الجر بالإضافة، و«الله» نصب بدل من «رب» أو بيان، و«خير» نصب أيضاً بدل أو حال على حد: «دعوتُ الله سميعاً» وموضع الجملة نصب مفعول لقال، ولفظها خبر، ومعناها الإنشاء، أى: أنشئُ الحمد (مصلياً) أى: طالباً من الله صلاته، أى: رحمة (على النبي) — بتشديد الياء — من النبوة — أى: الرضة — لرضة رتبته على غيره من الخلق، أو بالهمز من النبأ — وهو الخبر — لأنه مخبر عن الله تعالى، فلي الأول هو فيل بمعنى مفعول، وعلى الثاني بمعنى فاعل. و«مصلياً» حال من فاعل «أحمد» منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد، أى: ناوياً الصلاة على النبي (المصطفى) مفتعل من الصفوة، وهو: الخلوص من الكدر، قلبت تاءه طاء لمجاورة الصاد، ولامه ألها لافتتاح ما قبلها؛ ومعناه المختار (وآله) أى: أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى: العلو.

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل: قلبت الماء همزة، كما قلبت همزة هاء في «هراق» الأصل «أراق» ثم قلبت همزة ألها لسكونها وافتتاح ما قبلها، كما في «آدم» وآمن» هذا مذهب سيبويه. وقال الكسائي: أصله «أول» كجمل، من آل يؤول: تحركت الواو وافتتح ما قبلها قلبت ألها. وقد صفروه على «أهيل» وهو يشهد للأول، وعلى «أويل» وهو يشهد للثاني؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف، بخلاف أهل، فلا يقال «آل الاسكاف» ولا ينتقض بآل فرعون» فإن له شرفاً باعتبار الدنيا، واختلف في جواز إضافته إلى المضر: فتنه

البكسائي والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ — وَأَنْصُرَ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ مِ وَعَايِدِهِ الْيَوْمَ آلَكَ

وفي الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

( وأستمع الله في ) نظم قصيدة ( أقية ) أي : عدة آياتها ألف أو ألقان ، بناء على أنها

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، وسلام على الذين اصطفى

١ — هذا البيت لعبد المطلب بن هاشم جد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من آيات يقولها في حادث الفيل الذي كان عام ولادة النبي صلوات الله وسلامه عليه وآله ، وأزوها :

لَا هُمْ إِلَّا الْمَرْءُ يَمْنَعُ رَحْلَهُ فَاَمْنَعُ رِحَالَكَ

اللفظ : « لاهم » : يريد اللهم ، أي : يا الله ، فإليم عوض عن حرف النداء ، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا شذوذا ، كما ورد في قول الراجز :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أُمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

وقد حذف هنا حرف التعريف ، ومثله في الشعر كثير « بمنع » : يحصى ، ويدفع عنه « رحله » : مسكنه ، وإضافة الرحال إلى ضمير الجلالة للتعظيم والتشريف كما في قولهم للكعبة « بيت الله » ونحوه ، وكذلك إضافة الآل إلى ضميره سبحانه في البيت المستشهد به .

المعنى : يا رب إن الإنسان يحصى وطنه ويدافع عنه ويصد غارة الأعداء عن حماه ، وهذا وطنك وفيه بيتك الذي جعلته مثابة للناس وأمانا قد أغار عليه أعداؤك آل الصليب فاحمه منهم وردتهم عنه .

الشاهر فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما في قوله « آل الصليب » حيث أضاف لفظ الآل إلى الصليب ، وليس الصليب من الأشياء ذوات الشرف ، فيكون فيه دلالة على جواز إضافته إلى الحقير ، كما يضاف إلى العظيم ، وعندى أن إضافة الآل إلى الصليب كإضافته إلى فرعون في قوله تعالى : ( أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ) . وثانيهما في قوله « آلك » وهو رد على البكسائي والنحاس والزبيدي ؛ فإنه أضاف لفظ « آل » إلى الضمير ، وهو كاف الخطاب . واعلم أن لفظ الآل كما اختص بالإضافة إلى ما فيه شرف غالبا ، فلا يقال : آل الحمام ، ولا آل الإسكاف ، وإنما يقال : أهل الحمام والإسكاف ، ونحو ذلك ، قد اختص أيضا بالإضافة إلى أعلام الناطقين ، دون التكرات والأزمنة والأمكنة ، فيقال : آل محمد ، وآل علي ، ولا يقال : آل رجل ، ولا آل مصر ، أو مكة ، ولا آل زمن كذا ، وإنما يقال في كل هذه الأشياء : أهل .

من كامل الرجز أو مشطوره ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة «أحد» . والظاهر أن « فى » بمعنى على ، لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بلى ، قال تعالى : « وأعاناه عليه قوم آخرون » « والله السمتان على ماتصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يعتمد على ، أى : وأستخير الله فى ألقىة ( مقاصد النحو ) أى : أغراضه وجُل مهماته ( بها ) أى : فيها ( محوية ) أى : محوذة

( تنبيه ) النحوفى الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى اختلف منها ، قاله صاحب المقرب . فلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قسم الصرف . وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى : للنحو ، كالمخلق بمعنى المخلوق . وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم منحوا ، أى : مقصودا ، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مفقوها ، أى : مفهوما . وجاء فى اللغة لمان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مرت رجل نحوك ، أى : مثلك ، والجملة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى : مقدار ألف ، والقسم ، نحو : هذا على أربعة أنهاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : « انح هذا النحو يا أبا الأسود »

( تقرب ) هذه الألفية للأفهام ( الأقصى ) أى : الأبعد من المعانى ( بلفظ موجز ) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وجازة اللفظ ، أى : اختصاره ( وتبسط ) أى : توسع ( البذل ) — بالمعجزة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه تقارنهما من كثرة القوائد ( بوعد منجز ) أى : موافى سريما

( تنبيه ) قال الجوهري : أوعد — عند الإطلاق — يكون للشر ، ووعد للخير ، وأنشد :

٢ — وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخَلِفُ إِيَّادِى وَمُنْجِرُ مَوْعِدِى

٢ — هذا البيت لعامر بن الطفيل ، وقد أنشده الشارح دليلا على أنك إذا قلت : « أوعدت عليا » من غير أن تذكر للوعد به كان ذلك شرا ، وكذلك إذا قلت : « وعدت محمدا » من غير أن تتعرض لذكر الموعد به كان ذلك خيرا ، ومعنى البيت ظاهر ، والمركز فى الطبائع أن من مكارم

(وتقتضى) أى : تطلب ، لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سخط) يشوبه (فاقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى ، للقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع الصفي لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ، ودفن من التد على شفير الخندق ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسةائة .

﴿ تنبيه ﴾ يجوز فى « فاقه » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبرا لمبتدأ محذوف ، والجذر نمتا لألفية ، على حد « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجه بعضهم ( وهو ) أى : ابن معطى ( بسبق ) الباء للسببية ، أى : بسبب سبقه إياى ( حائز تفضيلا ) على ( مستوجب ) على ( ثنائى الجميلا ) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له ( والله يقضى ) أى : يحكم ( بهيات ) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات ( وافر ) أى : تامة ( لى وله فى درجات الآخرة ) الفرجات قال فى الصحاح : هى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى امدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب

الأخلاق وجميل العادات أنك إذا توعدت غيرك أن تنزل به شرا كان الخلف محمدا ، فإذا وعدته خيرا فإن الخلف نقصة ، وهذا الذى ذكره الشارح هو ماذهب إليه غير واحد من أئمة اللغة . قال السيد للرقضى فى شرح القاموس : « عبارة الفصيح : وعدت الرجل خيرا وشرا ، قال شارحه : أى منيته بهما ، قال الله تعالى فى الخبر : ( وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما ) ومثله كثير ، وقال فى الشر : ( قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعدها الله الذين كفروا وبئس المصير ) وأنشدوا :

إِذَا وَعَدْتَ شَرًّا أُنِى قَبْلَ وَقْتِهِ وَإِنْ وَعَدْتَ خَيْرًا أَرَأَيْتَ وَعَمَّا

فإذا أسقط الخبر والشر قيل فى الخبر « وعد » بلا ألف ، وفى الشر « أوعد » بالألف ، قاله الطرزى ، وحكاه القتيبى عن الفراء ، وقال البلى فى شرح الفصيح : وهذا هو للشهور عند أئمة اللغة ، وفى التهذيب : كلام العرب وعدت الرجل خيرا ، ووعدته شرا ، وأوعدته خيرا ، وأوعدته شرا ، فإذا لم يذكروا الخبر قالوا « وعدته » ولم يدخلوا ألفا ، وإذا لم يذكروا الشر قالوا « أوعدته » ، ولم يسقطوا الألف .

﴿ تنبيه ﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأنصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأنصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع القليل مطلقا المطابقة ، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والمهندات والمهند انطلقن ، ومنطلقات » والأنصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة »  
 ﴿ خاتمة ﴾ بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه »  
 رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « رب اغفر لي ولوالدي » وعن موسى عليه السلام : « رب اغفر لي ولأخي » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :  
 وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرَّحْمَةِ وَالرَّحْمَةُ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ  
 لما عرفت ، ولأن التصميم المطلوب

## الكلام وما يتألف منه

الأصل « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه » اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى : صوت مشتمل على بعض الحروف : تحقيقا كزيد ، أو تقديرا كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع . فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام : كالخط ، والرمز ، والإشارة ، وبالمفيد المفرد ، نحو : زيد ، والمركب الإضافي ، نحو : غلام زيد ، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة : كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من السامى والناهم .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أى : الملقوظ به ، كالخلق بمعنى المخلوق .

الثاني : يجوز في قوله « كاستقم » أن يكون تمثيلا وهو الظاهر ، فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظرا إلى أن الإفادة تستلزمها ،



لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال : الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته ، فزاد « لذاته » قال : لإخراج نحو « قام أبوه » من قولك « جاءني الذي قام أبوه » وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لاتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قوله « كاستقم » تنبيها للحد .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات ، إذ به يقع الضام .

الرابع : إنما قال « وما يتألف منه » ولم يقل « وما يتركب » لأن التأليف كما قيل أخص ؛ إذ هو تركيب وزيادة ، وهي وقوع الألفة بين الجزئين .

( واسم وفضل ثم حرف الكلم ) الكلم : مبتدأ خبره ماقبله ، أى : الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحد إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ، ونوع الحرف ، فهو من تقسيم الكل إلى جزئياته ، لأن القسم — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسما إليها باعتبار ذاته ، لأنه لا جازئ حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ، لأن الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة ، بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، ولا من تقسيم الكل إلى جزئياته ، وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أولا ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول الاسم ، والثاني الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا من لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة ، لامطلق الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ، ولا تقض بالنداء ؛ فانه من الثاني .

( تنبيه ) ثم في قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ، إذ لامعنى للترامخى بين الأقسام ، ويكفى .

في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفا .

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد .

أفادت أم لم تعد، وقيل: لا يقال إلا على ما فوق العشرة، وقيل: إفرادي، أي: يقال على الكثير والتليل كما وتراب، وعلى الثاني قيل: جمع كثرة، وقيل: جمع قلة، ويجرى هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء، وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيت ملاحظة للجمعية، والتذكير على الأصل، وهو الأكثر، نحو: «إليه يصعد الكلم الطيب» يعرفون الكلم عن مواضعه» وقد أثنه ابن معطي في أقيته فقال: «واحدها كلمة» وذكره الناظم فقال: (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات: لبن ولبنة، ومن المحلوقات: نبق ونبقة، فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحد بالتاء غالباً، بأن يكون واحده بالتاء غالباً، والاحترار بـ«غالباً» عما جاء منه على العكس من ذلك، أي: يكون بالتاء دالاً على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد، نحو: كم وكأنة، وقد يفرق بينه وبين واحد بالياء، نحو: روم ورومي، وزنج وزنجي.

وحدة الكلمة: قول مفرد، وتطلق في الاصطلاح مجازاً على أحد جزئي العلم المركب، نحو «أمرئ القيس» فمجموعهما كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة مجازاً، وفيها ثلاث لغات: كلمة على وزن نبقة، وتجمع على كَلِمَ كَسَبَقَ، وكلمة على وزن سِذرة، وتجمع على كَلِمَ كَسِذَر، وكلمة على وزن تَمرة، وتجمع على كَلِمَ كَتَتَر، وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فعل ككَبِدَ وكَتِفَ، فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه نُقْة رَابِعَةٌ، وهي إتياع فأنه لمينه في الكسر، اسماً كان نحو فِخْذ، أو فعلاً نحو شَهِد.

(والقول) وهو — على الصحيح — لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة، عموماً مطلقاً؛ فكل كلام أو كلم أو كلمة قول، ولا عكس: أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره، والكلام مختص بالمفيد، وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد، وعلى المركب من كلمتين، وعلى المركب من أكثر، والكلم مختص بهذا الثالث، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد، وهي مختصة بالمفرد؛ وقيل: القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد، فيكون مرادفاً للكلام، وقيل: هو عبارة عن المركب خاصة: مفيداً كان أو غير مفيد، فيكون أعم مطلقاً من الكلام والكلم، ومبايناً للكلمة. وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه: فالكلام أعم

من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالـكس ، فيجتمعا في الصدق في نحو « زيد أبوه قائم » وينفرد الكلام في نحو « قام زيد » وينفرد الكلم في نحو « إن قام زيد » ( تنبيه ) . قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً ، فكان من حقه أن يأخذ جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية ، لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

( وكلمة بها كلام قد يؤم ) أى : يقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المكدوى : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ — وهو لفظ كلمة — يطلق لفة على الجمل المفيدة . قال تعالى : « كلا إنها كلمة هو قائلها » إشارة إلى : « رب ارجعون لى أعمل صالحاً فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ — أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ »

٣ — هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وعجزه :-

\* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ \*

وقد جاء به الشارح في معرض الاستدلال على أن العرب يطلقون لفظ « كلمة » على الكلام المفيد ، كما يطلقونها على القول المفرد ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو أفصح العرب جميعاً وأعلمهم بمواقع الكلام — قد أطلق على بيت لبيد بأجمعه لفظ « كلمة » حيث قال : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ، ثم ذكر البيت » وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة المفيدة أو الجمل ، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ، فهو مجاز مرسل علاقته السكينة والبضية ، وهذا النوع من المجاز كثير في كلام العرب ، فأنهم يطلقون لفظ « العين » على الجاسوس ، ولفظ « الرقية » على الجسم كله . وهكذا مما تضيق الأوراق بحصره ، وهو في هذه اللفظة بعينها كثيراً أيضاً ، فقد قال السيد المرتضى : « ومن المجاز الكلمة للقصيد بطولها ، كما في الصحاح ، ومنه : حفظت كلمة الحويدرة ، أى : قصيدته ، وهذه كلمة شاعرة ، كما في الأساس ، وفي التهذيب : الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء ، وعلى لفظة مركبة من جماعة حروف ذوات معنى ، وعلى قصيدة بكاملها وخطبة بأسرها » اهـ .

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ريثة القوم عينا، والبيت من الشعر قافية، وقد يسمون القصيدة قافية لاشتغالها عليها، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة

﴿ تنبيه ﴾ قد في قوله « قد يؤم » للتقليل، ومراده التقليل النسبي، أى : استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لاقليل في نفسه؛ فإنه كثير

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : ( بالجر ) ويرادفه الخفض، قال في شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر، لتناوله الجر بالحرف والإضافة ( والتثنية ) وهو في الأصل : مصدر نونت، أى : أدخلت نونا، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر لفظا لا خطا لتفسير توكيد، قيد « لاختا » فصل مخرج اللون في نحو « ضَيْقَيْنِ » اسم للطفلى، وهو الذى يجي مع الضيف متفعلا، وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة — أى : التي آخرها حرف مد — عوضا عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس، كقوله :

٤ — أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ وَقَوْلِي — إِنْ أَصَبْتُ — لَقَدْ أَصَابَنِي

٤ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها عبيدا الراعى والفرزدق .

اللفظ : « أقلى » هو أمر من الإقلال، وهو جعل الشيء قليلا، والمقصود منه هنا الترك، والتعبير عن العدم بالقلة مستفيض شائع « اللوم » : العذل، والتوبيخ « العتاب » : هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة النصب، هكذا ذكره الخليل، وذلك إنما يكون بين المتحابين، وليس مقصودا هنا، بل المقصود هنا بالعتاب اللوم في تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم، ويروى بكسرهما على أنها ضمير المؤنثة المخاطبة، وهى العاذلة .

المعنى : أيها العاذلة التي تلومين المحب على ما يظهر منه نحو محبوبة، أتركى اللوم وتجنبي التسخط، وإذا أردت أن تصبي الجادة فقولى عني : لقد أصاب فيأتى به، أو إذا وجدنى مصيبا فلا تنكرى ذلك على بل اعترفى به واذكر به .

المرحوب : « أقلى » فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل « اللوم » مفعول به « عاذل » منادى مرخم وأصله يا عاذلة، وقد اعترض بحملة النداء بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتاب » معطوف على اللوم « وقولى » الواو عاطفة، قولى : فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « أصبت » فعل ماضى فعل الشرط، والتاء فاعله، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام، وتقديره : إن أصبت فقولى لقد إلخ « لقد أصابا » جملة من الفعل وفاعله المستتر فيه، في محل نصب مقول القول .

الأصل العتاب ، وأصاها . وقوله :

هـ — أَفَدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِنَ

الأصل : قدى ، ويسمى « تنوين الترزم » على حذف مضاف ، أى : قطع الترزم ؛ لأن الترزم مد الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة — وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

الشاعر في : قوله « العتابن ، أصابن » حيث دخل تنوين الترزم عليهما ؛ فدل ذلك على أنه ليس محتصا بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه ، وذلك لأنه دخل على الفعل والمحل بال ، والخاص بالاسم لا يدخل على واحد منهما . هذا وكما دخل تنوين الترزم على الفعل الماضى فى هذا البيت قد دخل الفعل المضارع فى قول ربيعة بن العجاج :

دَابَيْتُ أَرْوَى وَالْثِيُونَ تُفَضِّنُ قَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنْ

وقد لحق الاسم للضمير أيضا كما فى قول ربيعة أيضا :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كُنْ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كُنْ

هـ — هذا البيت للناظية القديانى ، من قصيدة يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن النضر ، وهو ثانى أبياتها ، وقبله مطلع القصيدة ، وهو قوله :

مِنْ أَلِ مَيَّةٍ رَامَحٍ أَوْ مُتَنَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مُزَوَّدٍ

اللفظ : « رامح » من الرواح ، وهو العشى ، ويقال : رحنا ، وتروحنا ، إذا مرنا عشيا ، وهو من زوال الشمس إلى الليل « متندى » من الندوة ، وأصلها من الصبح إلى طلوع الشمس ، وكثير الاستعمال حتى صاروا يقولون : غدا ، واغتدى ، وهم يقصدون معنى سار وانطلق ، من غير تقيد بوقت « زاد » أراد به ما كان من تسليم على مية أوردت تحية « أفد » دنا وقرب ، ويروى فى مكانه أرف « الركاب » الإبل « تزل » تفارق .

المعنى : يقول : آعصى مفارقا أحبتك اليوم مع الرواح أو غدا مع النداء ، وهل يكون ذلك وأنت عجلان تزودت منهم أم لم تزود ؟ ثم يقول : قرب موعد الرحيل إلا أن الركاب لم تقادر مكان أحبنا بما عليها من الرجال ، وكأن قد زالت لوشك الارتحال .

الوهراب : « أفد الترحل » فعل وفاعل « غير » : منصوب على الاستثناء « أن » : توكيدية ناصبة « ركابنا » : اسم أن ، ومضاف إليه « لما » : نافية جازمة « تزل » : مضارع مجزوم بـما ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى اسم أن ، وجمله الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى غير « وكان » الواو عاطفة ، كأن : من مخففة

٦ - أَحَارُ بْنُ عَمْرِو كَأَنِّي خَيْرُنْ وَيَمْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنْ

الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَنِ

الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن «قد» حرف تحقيق ، وخبر كأن جملة فعلية محذوفة لدلالة سابق الكلام عليها ، والتقدير «وكانه» أي الحال والشأن — قد زالت» وستعرف بيان هذا الحذف عند الكلام في باب «إن وأخواتها» .

المستشهد فيه : بقوله «وكان قدن» حيث دخل تنوين التثنية الحرف في قوله «قدن» ؟ فدل ذلك على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .

٦ — هذا البيت يرويه كثير من الثقات مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، ومنهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب شارح ديوانه ، وذكر أنه رواية للفضل وأبي عمرو ، ويسقطه آخرون من القصيدة .

اللفظ : «خمر» بفتح فسكون — هو الذي خامره داء أو وجع ، أي : خالطه ، «يعدو على المرء» يسيبه وينزل به «يأتمر» شرحه قوم بأن معناه يهيم به ، ويعزم عليه ، مثل قوله تعالى : (إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُتِمُّونَ بَلَدُكَ لِقَتْلِكَ) ولم ينص الوزير أبو بكر ذلك ، وقال : «وأنا أحسب أصل هذا الحرف يقتل من الأمر ، كأن نفسه أمرته بالشيء فأتمر ؟ أي : فاطاعها ، وأن هواه دعاه فاتبه ، وهو عندي فعل مطاوعة» اهـ .

المعرب : «أحار» : الحمزة حرف لئداء القريب ، وحار : منادى مرخم ، وراؤه مكسورة لاتنظار الحرف المحذوف ، أو مضمومة لقطع النظر عنه ، أو مفتوحة للاتباع لنون ابن «كأني» حرف تشبيه ونصب ، وياء للتكلم اسمها «خمر» : خبرها «ويعدو» الواو للاستئناف ، يعدو : فعل مضارع «على المرء» : متعلق بـ يعدو «ما» : يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو ، وعليه جملة «يأتمر» لا عمل لها صلته ، والمائد على اللوصول محذوف ، والتقدير : ويعدو على المرء الأمر الذي يأتمر ، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا ، وهو وصلته في تأويل مصدر فاعل يعدو ، ولا تحتاج حينئذ إلى عائذ .

المشاهد فيه : قوله «خمرن ، ويأتمرن» حيث دخلهما التنوين العالي ، وهو اللاحق للقوافي المقيدة : أي التي آخرها حرف ساكن ، ودخوله على «يأتمر» دليل أنه مثل التنوين الذي للترنم لا يختص بالاسم .

٧ — هذا صدر بيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن الصجاج ، وعجزه :

مُسْتَنِيهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعُ الْخَفَقِ

اللفظ : «قاتم» : اسم فاعل من القامة ، وهي النبرة إلى الحمرة ، وفعله من بابي ضرب

الأصل المحترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ النِّمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا مُقَدِّمًا قَالَتْ وَإِنْ

فإن هاتين التونين زيدتا في الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التونين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفي القمل والحرف ، وفي الخط والوقف ،

وعلم « الأعماق » : جمع عمق — بفتح العين وضما — وهو ما بعد من أطراف الفاوز ، والأصل فيه عمق البئر ، وهو بعد قمرها « خاوى » : خالى ، من قولهم : خوى المنزل ، إذا خلا « المحترق » — بفتح الراء — اسم مكان ، ومعناه عمر الرياح ، وموضع هبوبها ، والراد أنه خال لأنيس به ولا شيء مما يمنع هبوب الريح « الأعلام » : جمع علم ، وهو الجبل الذى يهتدى به السائر ، ومعنى اشتباهها أن بعضها يشبه بعضا فتشبهه على السالك الطرق « الحفق » أصله بسكون الفاء مصدر خفق — من بابى نصر وضرب — إذا تحرك واضطرب ، فلما أراد الوقف على القاف بالسكون حرك الفاء ضرورة لتلا يلتقى ساكنان .

الإعراب : « وقاتم » : الواو واو رب ، وهل هي عاطفة والاسم بعدها مجرور برب التى ثابت الواو عنها ، أو هي جارة بنفسها ؟ الأول منذهب البصريين ، والثانى منذهب السكوفيين والمبرد ، وستعرف تفصيل هذا في حروف الجر ، إن شاء الله ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقطرة على آخره . منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الأعماق » مضاف إليه « خاوى المحترق » ، مشبه الأعلام ، لماع الحفق : ثلاث مركبات إضافية كلها نموت لقاتم ، وخبر المبتدأ مذكور بعد أبيات من هذه الأرجوزة ، وهو قوله :

• تَنْشَطُّهُ كُلُّ مَثَلَةٍ الْوَهَقِ •

وأخطأ المعنى فجعل الخبر عندها ، مع أنه شرح الأرجوزة بتمامها . ومعنى « تنشطته » تجاوزته بنشاط ، وللفلاة : الناقة التى تبعد الخطو وتفرط فيه ، والوهق : اللواظبة في السير ومد الأعناق .

الشاهر في : قوله « المحترق » حيث لحق التونين الروى المقيد ودخل على ما فيه الألف واللام ؛ فكان ذلك دليلا على أنه لا يختص بالاسم ، والروى : الحرف الذى تنبى عليه القصيدة . وتنسب إليه ، كالتفاف في هذه الأرجوزة ، وللقيد : الساكن الذى ليس حرف علة .

٨ — ذكر المعنى أن النحاة نسبوا هذا البيت إلى مؤبدة بن الصجاج ، وأنه بحث ديوانه فلم يجد فيه ، وأقول : قد راجعت ديوانه المطبوع في مدينة ليسك بغاية المستشرق ولهم في الورد فلم أجده في الديوان ، ووجدته في ذيل الديوان ألحقه به للمستشرق المذكور وذكر فيه الأبيات التى تنسب إليه مما ليس في نسخة الديوان التى اعتمد عليها في الطبع .

اللفظ : « سلمى » : اسم امرأة « معنما » هو الذى لا يجد شيئا ، والمعنى واضح .

الإعراب : « قالت » : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بنات النيم » : فاعل ، ومضاف

وحذفها في الوصل ، ويسمى « التنوين الغالى » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الظن الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحالج أنه إنما سمي غالياً لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق أسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد « لتغير توكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط ، نحو « لَنَسْفَعًا » .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهي أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكين : كرجل وقاضٍ ، سمى بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية ، أى : أنه لم يشبه الحرف فينبى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير ، بقول : سبويو — غير تنوين — إذا أردت معينا ، وإيه — غير تنوين — إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت : سبويو وإيه ، بالتنوين والثالث : تنوين التمويض ، ويقال له « تنوين العوض » بإضافة بيانية ، وبه عبر في المنفى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر . هذا مذهب سبويو والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ

إليه « يا » : حرف نداء « سلمى » : منادى « وإن » : الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : إن كان غنيا واجدا وإن كان إلخ « إن » : شرطية « كان » : فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمها ضمير مستتر « فقيرا » : خبر كان « معدما » : صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها ، وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام ، وتقديره : وإن كان فقيرا معدما ترضين به « قالت » : فعل ماض ، والهاء للتأنيث « وإن » الواو عاطفة ، على مثال السابقة ، إن : شرطية حذف شرطها وجوابها للدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما ، وجملتا الشرط والجواب في موضعين في محل نصب مقول القول . الشاهر فيه : قوله « وإن » في الموضعين جميعا ، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة زيادة على الوزن ، وإنما يلحق هذا التنوين في هذا الموضع للدلالة على الوقت ، وذلك لأن آخر الشعر يمكن وقفا ووصلا ، فإذا لم ياحقه هذا التنوين لم يدر السامع أوقف أم واصل ، فإذا جئت بهذه النون انقطع تردده وجزم بأنك واقف ، ولحوقه الحرف في هذا البيت دليل على أنه لا يختص بالاسم ، كما سبق غير مرة .



في نحو: «يومئذ» و«حينئذ» فإنه عوض عن الجملة التي تضاف «إذ» إليها، فإن الأصل يوم إذ كان كذا، غذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت «إذ» لالتقاء الساكنين، كما كسرت «عه» و«مه» عند تنوينهما. وزعم الأخفش أن «إذ» مجرورة بالاضافة، وأن كسرتها كسرة إعراب، ورد بملازمتها للبناء؛ لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائماً إلى الجملة، وبأنها كسرت حيث لاشئ يقتضى الجر في قوله:

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عَمْرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحُ

٩ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي، من مقطوعة له عنتها تسعة أبيات، وقبل بيت الشاهد - وهو المطلع - قوله:

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْقَرِيجُ سَتَلَقَى مَن نُّحِبُّ فَتَتَرَجُّ

اللفظ: «جمالك»: أي الأمر الحسن المعروف عنك، وأراد به الصبر «القريج»: الذي فيه القروح «طلابك»: مصدر طالبه، ويسمى به ما يطلبه من غيرك «بعاقبة» المعروف في رواية هذه القطعة أن هذه الكلمة بالثقاف للثناة والباء للوحدة، ومعناها بآخر ما وصيتك به، وذلك كما تقول لمن تمت عليه في أمر خالفك فيه: كان آخر ما ذكرته لك ونصحتك به كيت وكيت مما تقاسى آلام تركه الآن، وقد حُرف هذه الكلمة السامنية في حاشيته على معنى اللبيب فزعم أنها «بعافية» بفاء موحدة وباء مثناة، وتكلف في بيان متعلق الباء بما لا يتفق مع المعنى

الإعراب: «جمالك»: يجوز أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: ألزم جمالك، ويجوز أن يكون مصدرًا أمر به، أي: يكون مفعولاً مطلقاً حذف عامله وجوباً لدلالته على الأمر فهو شبهه قوله تعالى: (فضرب الرقاب) وكما تقول: قياماً لا قعوداً، وجداً لا أنوانياً «أبها» أي: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه «القلب»: نعت لأبي «القريج»: نعت للقلب... «نهيته» فعل وفاعل ومفعول «عن طلابك»: متعلق بنهيته، والكاف مضاف إليه، وهذه من إضافة المصدر لفاعله «أم عمرو» مفعول المصدر، ومضاف إليه «بعاقبة»: جارٌّ ومجرور متعلق بنهيته «وأنت»: الواو واو الحال، أنت مبتدأ خبره قوله «صحيح»، والجملة في محل نصب حال من الكاف في نهيتك «إذ»: ظرف زمان متعلق بصحيح مبنى على السكون في محل نصب، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وها سكون البناء وسكون التنوين للمعوض به عن الجملة التي تضاف إذ إليها، والأصل: وأنت صحيح إذ نهيتك.

الشاعر في: قوله «إذ» حيث وقعت إذ منونة مكسورة من غير أن تكون مسبوقة بما تضاف إليه كيوم وحين ونحوها، فدل ذلك على أن كسرتها ليست كسرة إعراب؛ إذ ليس في الكلام عامل يقتضى الجر حتى ينسب جرها إليه، وهو يرّد على أبي الحسن الأخفش الذي زعم أن «إذ» في نحو «يومئذ» و«آنئذ» مجرورة بالاضافة إلى ما قبلها، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة ، وهوتنوين « كل » و « بعض » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع تألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة التنوين في جمع للذكر السالم في نحو « مسلمين » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافاً للرابع ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمي به مؤنث : كأذرعات لقربة ، ولاتنوين تنكير لثبوته مع المربات ، ولاتنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : (يا ليت قومي يعلمون) ، و

١٠ — يَا رَبِّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

قال ابن هشام في معنى اللبيب : « وقد تحذف الجملة التي تضاف إذ إليها ، ويعوض عنها التنوين ، ونكسر اللدال لالتقاء الساكنين ، نحو : (ويومئذ يفرح المؤمنون) وزعم الأخفش أن إذ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأن الكسرة إعراب لأن اليوم مصاف إليها ، وهو مردود : (أولاً) بأن بناء إذ لشبهها الحرف في وضها على حرفين ، لأنها مفتقرة إلى الجملة ، وهذا شيء لم يفارقها ، (وثانياً) سلمنا أن علة بنائها افتقارها إلى الجملة ، لكن لانسل أن الجملة إذا حذفت من اللفظ مع قيام القرينة العادلة عليها يزول الافتقار ، بل هو موجود ، ألسن ترى الوصول إنما بني لافتقاره إلى جملة الصلة ومع هذا لوحذفت الصلة لدليل لم يزل بناؤه إجماعاً ؟ (وثالثاً) بأنه على فرض أن افتقار إذ إلى الجملة يزول بحذفها ؛ فإننا لانسل ذلك مطلقاً ، بل محله إذا لم يعوض عن الجملة ، وقد عوض منها التنوين ، والعوض ينزل منزلة المعوض منه ، فكان المضاف إليه مذكور ، (ورابعاً) بأنها كسرت حيث لإضافة في نحو \* وأنت إذ سمع \* وقد أجاب الأخفش عن هذا البيت بأن الأصل \* وأنت حينئذ سمع \* لحذف المضاف - وهو حين - وأبقى المضاف إليه مجروراً \* اه يا واضح كثير ، وهذا الجواب البني أجاب به الأخفش لايصح ولا يقبله منصف ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن ما ذهب إليه من حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف ، ولوضوح هذه الأدلة أنكر أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني أن يقول الأخفش هذه المقالة .

١٠ — هذا البيت أنشدته الفراء وغيره من الثقات غير منسوب إلى قائل معين ، ولم أقف له

على قائل ، ولا وجدت له تكملة غير بيت بعده ، وهو

\* إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنَسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا \*

اللفظ : « سار » : اسم فاعل من مرى ، أى سار ليلاً « توسد » : اتخذ وسادة « العنس »

بفتح فسكون : الناقة الشديدة ، ويروى « العيس » بكسر العين المهملة وبعدها ياء مشناة -

«ألا يا اسجدوا» في قراءة الكسائي، لتخلف الباء عن «يا» فإنها لجرد التنبيه، وقيل: إنها للنداء والنادي محذوف تقديره يا هؤلاء، وهو مقيس في الأمر كالأية، وفي النداء، كقوله:

## ١١ — أَلَا يَا أَسْلَى يَا دَارْحَى عَلَى الْبَلَى

وهي الإبل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، والواحد أعيس، والأخى عيساء، مثل «أبيض وبياض وبيض»

المعنى: يريد أن أكثر من يسر بالليل لم يتوسد للاستراحة إلا ذراع ناقته أو كفت يده  
الاعراب: «يا»: حرف تنبيه «رب»: حرف جر شبه بالزائد «سار»: مبتدأ «بات»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «ما»: نافية «توسدا»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر بات، والجملة من بات واسمها وخبرها في محل رفع صفة لسار «إلا»: أداة حصر «ذراع»: مفعول به لتوسد «العنس»: مضاف إليه «أو»: عاطفة «كف»: معطوف على ذراع «اليدا»: مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، عند السراقي والبراء وابن يعيش وجماعة، واستعرف مافيه الشاهر فيه: قوله «يارب» حيث أريد من «يا» مجرد التنبيه، ولم يقصد منها النداء والنداء ولهذا ساغ دخولها على الحرف في هذا البيت، وفي قوله تعالى: (يا ليت قومي يعلمون) وفي الحديث من قول ورقة «يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك» وعلى الفعل في البيت الآتي، وفي قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا) وهذا أحد توجيهين في كل كلام اتصل فيه «يا» بغير الاسم، وفيه توجيه آخر ذكره الشارح أيضا، وهو اعتبار «يا» حرف نداء والمقصود به النداء، لكن مدخوله اسم محذوف تقديره يا هؤلاء رب سارح، أو نحو ذلك. وقد استشهد بهذا البيت السراقي والبراء وجماعة على أن لفظ «يد» يستعمل مقصورا مثل الفق والفا، وأصله يدي - بزنة حمل - قلبت ياؤه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويقال في تثنيته: يديان، مثل قتيان ورحيان، وقد يمنع هذا بأن «كف» في بيت الشاهد ليس اسما، وإنما هو فعل ماض بمعنى منع، واليدا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وليست لام الكلمة، وفيه تكلف، وظاهر المعنى لا يستقيم معه

١١ — هذا صدر بيت هو مطلع قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة، وعجزه:

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا يَجْرَعَاثِكَ الْقَطْرُ

اللفظ: «البلى» بكسر الباء مقصورا - مصدر بلى الثوب ونحوه، من باب علم «منهلا»:

منسكبا منصبا ، اسم مفعول من اتهل للطر ونحوه « بجرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لانثبث شيئا « القطر » : للطر

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يدلّ على تحقق ما بعده « يا » حرف نداء ، وللنادى به محذوف ، تقديره : يا هذه ، أو نحو ذلك « اسلمى » : فعل أمر للدعاء مبنى على حذف النون ، وياؤه المحاطبة فاعل « يا » : حرف نداء « دار » : منادى منصوب « عى » : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، ويجوز أن تكون هذه الفتحة هي الموجودة على الياء ويكون هذا اسمها كما في البيت ، ويجوز أن تكون الفتحة على التاء المحذوفة للترخيم ، وأصل اسمها مية ، كما ورد ذكره كثيرا في شعر ذى الرمة ، والترخيم هنا شاذ خففه أن للرخم مضاف إلى المنادى والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد « على البلى » : متعلق بقوله اسلمى « لا » : نافية دعائية « زال » : فعل ماض ناقص « منهلا » : خبر زال مقدم على اسمه « بجرعائك » : متعلق بمنهلا ، والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر

الشاعر في : قوله « يا اسلمى » حيث حذف للنادى قبل فعل الأمر ، فاقصل حرف النداء بالفعل في اللفظ ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقتر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه كالتوجيه السابق في البيت ؛ لأن « ألا » حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لفير توكيد . واعلم أن الراجح عند النحاة أن التوجيهين اللذين ذكرناهما في شرح الشاهد السابق لا يجريان معا في كل كلام ، بل إذا اتصل بيا « ليت » أو « رب » أو « حبذا » فالأحسن جعل « يا » حرف تنبيه ، وإذا اتصل بيا فعل أمر أو دعاء فالأحسن جعلها حرف نداء ، والمنادى محذوف ، وإن كان بعض النحاة يجريهما في كل ذلك ، فمثال اتصالها بليت قوله تعالى : ( يا ليتني مت قبل هذا ، يا ليتنا نزداً ولا نكذب ، يا ليتني كنت معهم ، يا ليت قومي ) وقول الراجز :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا مُتَقَلِّدًا سَافِرًا وَرَمَحَا

وقول الراجز :

يَا لَيْتَ أَنَا صَحْمًا سَفِينَةً حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْتُونَةً

ومثال اتصالها برب الشاهد السابق ، وقول ضمرة بن ضمرة التهليلي :

مَلَوِيَّ يَارُبَّتَا غَارَةَ شَعَوَاءَ كَالَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

(وَأَلْ) معرفة كانت : كالفرس ، والفلان ، أو زائدة : كالحارث ، و « طبت النفس » .  
ويقال فيها « أم » في لغة طيحي ، ومنه « ليس من امبرامصيام في اسفر » وسيأتي الكلام  
على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أل ضلت » بمعنى هل  
ضلت ، حكاية قطرب ، وإنما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أى : محكوم به من اسم أو فعل  
أو جملة ، نحو : « أنت قائم » ، و « قَت » ، و « إنا نحن نزلنا الذكر » .

﴿ تنبيه ﴾ حمل الشارح لفظ « مسند » في النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أى إسناد  
إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلتها اعتيادا على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا  
التكاف ؛ فإن تركه على ظاهره كاف ، أى : من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند  
فتكون هى مسندا إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعبدى خير من أن تراه »  
فتسمع منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أن تسمع » أى : سماعك ، غذفت

وقول الآخر :

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيبَةٌ      بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّعَتْهَا بِطَلَاقٍ  
ومثال اتصالها بحبذا قول جرير :

يَا حَبْذًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ      وَحَبْذًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَ  
ومثال اتصالها بفعل الأمر - وهو فى اللحن دعاء - بيت الشاهد ، وقول الأخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرٍ      وَلَا زَالَ حَيَّانًا عِدَى آخِرِ النَّهْرِ  
وقول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَائِجِ وَالْعَقْدِ      وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفَرَّ وَالْقَاحِمِ الْجُعْدِ  
وقوله تعالى : « أَلَا يَاسْجُدُوا » ؛ ومثال اتصالها بالدعاء قول الشاعر - وهو من شواهد سيبويه  
( ج ١ ص ٣٢٠ ) :

يَا لَمَنَّةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ      وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانٍ مِنْ جَارٍ  
فان الرواية فيه برفع « لعنة » ؛ وإنما كان الأحسن تقدير للنادى قبل الأمر والدعاء لأنه قد كثرت  
فى كلام العرب ذكره قبلهما ، كقوله تعالى : (يا موسى أقبل ، يا يحيى خذ الكتاب ، يا إبراهيم أعرض  
عن هذا . . . يا مالئك ليقتض علينا ربك ، يا أبا ناس استغفر لنا ) فإذا حذف فى هذين اللوحين  
كان اعتبار ثبوته دليلا عليه ، فأما « ليت ، ورب » ، وحبذا ، فإن الاستعمال العربى لم يجز يذكر  
النادى قبلهن ، فيكون تقديره قبلهن حملا لكلام العرب على غير ما ألفوه

أن، وحسن خذنها وجودها في « أن تراه » ، وقد روى « أن تسمع » على الأصل .  
وأما قولهم : « زعموا مطية الكذب » فعلى إرادة اللفظ ، مثل « من حرف جر » ، و « ضرب  
فل ماض » فكل من « زعموا ، ومن ، وضرب » اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر .  
(للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللأسم : خبر ،  
وبالجر : متعلق بمحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف المنوع اختياريًا للضرورة ، وسهلها  
كونه جارًا ومجرورًا ، وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور  
خبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لاتنأت في غير  
الاسم ؛ وأما النداء فلأن النداء مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسماً ؛ وأما « أل »  
فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون  
إلا اسماً .

(تنبيه) لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفي أن يكون في  
الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلمًا كان نحو : (فعلت) بضم التاء ، أو مخاطبًا نحو : « تباركت يا الله »  
بفتحة ، أو مخاطبة نحو : « قت يا هند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو :  
(أنت) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتْ أُمَةٌ » بنقل ضمة الهزمة  
إلى التاء ، و « قَالَتْ امرأة العزيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتْ » بفتحة لذلك ،  
أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعرابًا اختصت  
بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون في الاسم  
نحو « لاحول ولا قوة إلا بالله » وفي الفعل نحو « هند تقوم » وفي الحرف نحو « ربت » و « ثمت »  
وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رد على من زعم من البصريين  
كالفارسي حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رد على  
من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية « نم » و « بش » .

(تنبيه) اشترك التاءان في لحاق « ليس وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نم وبش »  
وانفردت تاء الفاعل بـ « تبارك » هكذا مشى عليه الناطم ، فإنه قال في شرح الكافية : وقد  
انفردت — يعني تاء التأنيث — بلحاقها « نم » و « بش » كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها

« تبارك » وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تبارك قبل التامين ، تقول : « تباركت يا الله » ، و « تباركت أسماء الله » .

( ويا اضلي ) يعنى ياء المخاطبة ، ويشترك فى لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : « قومي يا هند » ، و « أنت يا هند قومين » ( ونون ) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : ( أقبلن ) ونحو : « لنسفعا » وقد اجتمعنا حكاية فى قوله : « ليسجن وليكونا » ، وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله :

١٢ — أَشَاهِرُنَّ بَدَنًا الشُّيُوفَا

١٢ — هذا بيت من الرجز نسهب العيني إلى رؤبة ، وهو فى زيادات ديوانه ، ورواه ابن دريد فى الجمهرة مع أبيات أخرى ولم ينسبها ، ونحن نسوقها إليك ؛ لأن رواية الشاهد عنده غير ما فى كتب النحاة ، وهى :

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا      وَقَدْ جَدَعْنَا مِنْكُمْ الْأُنُوفَا  
أَتَحْمِلُونُ بَدَنًا الشُّيُوفَا      أَمْ تَنْزِلُونَ الْخَرْفُ النَّدُوفَا

ويروى بيت الشاهد هكذا

أَشَاهِرُونَ بَدَنًا الشُّيُوفَا

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه كما ترى

اللفظ : « ليت شعري » كلام يساق عند التعجب وإظهار الغرابة من الأمر ، والشعر معناه العلم « حنيفا » مرخم حنيقة ، وألفه للإطلاق ، وهو أبو قبيلة ، واسمه حنيقة بن لجم بن صب من بكر وائل « جدعنا » : قطعنا « الخرف » بضمين بينهما سكون ، وقيل بكسرتين - : القطن الذى يفسد فى أكلمه قبل أن تتفتق

الإعراب : « يا » حرف تنبيه « ليت » حرف تمن ونصب « شعري » : اسم ليت ، وياء التكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يحىء بعده استفهام ، كما فى بيت الشاهد ، وهذا الاستفهام مفعول لشعري ، وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر « عنكم » : متعلق بشعري ، وعن فيه بمعنى الباء « حنيفا » : منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وإعراب الباقي فى غاية الوضوح . وقد تكلم العيني هنا كلاما لأنوافقه عليه ، وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما

الشاهد فيه : قوله « أشاهرون » كما رواه الشارح وجماعة النحاة ، حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل ضرورة ، والذى يسهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع الذى تلحقه النون ، وأصله « أشاهرون » : خذفت النون لتوالى الأمثال ، ثم حذفت الواو للتخلص من الساكنين ، ولا يقال إن هذه النون ليست نون التوكيد ، وإنما هى النون التى تلحق جمع للذكر السالم عوضا عن التثنية فى الاسم للفرد ، وقد أدغمت فى ضمير التكلم ، وأصل الكلام على هذا

وقوله :

## ١٣ - أَقَاتِلُنْ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا

«أشاهرون أنا» : حذف هزة «أنا» اعتبارا ، ثم أدغمت النون في النون ، ثم حذفت الواو تخلصا من التقاء الساكنين ، فان هذا التقدير - وإن كان يخلص من ضرورة اتصال نون التوكيد بنير المضارع - باطل من وجهين : الأول : أنه بعد تسليم صحة مثل هذا التعبير يصير الكلام معه على التكلم ، وهو خطاب في الأصل ، ولا يصح إرادة التكلم ؛ لأنها تفسد المعنى . الثاني : أنه لو كان ذلك هو الأصل لكانت الرواية «أشاهرنا» لأنه لا داعي لحذف الألف التي بعد النون ، فان زعم زاعم أنها حذفت للتخفيف كان هذا ذهابا إلى غير الأصل في الكلام ، هذا ، وقد تكلم هنا قوم في هل يكون اسم الفاعل بعد اتصال نون التوكيد به معربا على أصله أم يصير مبنيا ؟ وهذا بحث لا يحفل بالمحققين أن يخوضوا فيه ، من جهة أنه تقرر أن الاسم إنما يبنى إذا شبه الحرف لا الفعل ؛ وأيضا فان الشواهد التي ذكرها النحاة مع أنهم قضوا بشذوذها وعدم صحة القياس عليها كلها فيها الفصل بين اسم الفاعل والنون بواو الجماعة تقديرا ، وهذا الفصل نفسه مانع من بناء المضارع مع النون ؛ فكيف باسم الفاعل الذي لو بنى لم يبن إلا بالحل عليه !!

١٣ - هذا البيت موجود في زيادات ديوان رؤبة ، وقد أورده السكري في أشعار المذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهٍ أُمْلُودَا      مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا  
وَلَا تَرَى مَالاً لَهُ مَقْدُودَا      أَقَاتِلُنْ أَنْعَجِلِي الشُّهُودَا

وعلى هذه الرواية لاشاهد في البيت كما ترى

اللفظ : «أملود» : ناعم «مرجل» : اسم مفعول من رجل شعره ترجيلا ، أي : مريحه وحسنه ونظفه «البرود» : جمع برد - بضم فسكون - وهو نوع معروف من الثياب الإعراب : «أقاتلن» : الهزمة للاستفهام ، قاتلن : خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : أفأتم قاتلن ، مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون المحذوفة لتوالي الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد «أنعجلى» : فعل أمر ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل «الشهودا» : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو قوله : إن جاءت به

الشاهد فيه : قوله «أقاتلن» حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل تشبيها له بالفعل للمضارع ، وأصله «أقاتلون» بواو الرفع وثلاث نونات إحداهن النون التي تلحق جمع للذكر السالم عوضا عن التنوين في مفرده ، والثانية والثالثة للتوكيد ، حذفت النون الأولى فرارا من اجتماع الأمثال ، ثم حذفت الواو مخافة التقاء الساكنين ، ولا يقال إن الأصل «أقاتلون أنا» لما أسلفنا لك



فشاذا (فعل ينجلي) مبتدأ وخبر، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس، مثل قولهم « ثمرة خير من جراحة »، وبتا : متعلق بينجلي، أى : يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به، فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم

﴿ تنبيه ﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل « يعرف بكذا وكذا » هو من باب الحكم بالجميع لا بال مجموع، أى : كل واحد علامة بمفرده، لاجزاء علامة

(سواهما) أى : سوى قاطبى العلامات التسع المذكورة (الحرف) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة، أى : علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال،

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فانك تقول : هل زيد قائم، وهل يقعد ؟ (و) مختص بالأسماء، نحو : (فى، و) مختص بالأفعال، نحو : (لم)

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما عدت « هل » من المشترك نظراً إلى ماعرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين، نحو : « هل أنتم شاكرون » و « هل يستطيع ربك » لانظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو « هل زيداً أكرمه » كما سيجى فى بابه، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ فى « هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رآته فى حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعاينته

الثانى : حق الحرف المشترك الإجمال، وحق المختص بقيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القيل، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص، لعارض الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملون على الأصل كما سيأتى، وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه، وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجرا لما يذكر فى موضعه، وإنما عملت « لن » النصب دون الجزم حملاً على « لا »

فى شرح الشاهد السابق، وإنما سبيل لحاق نون التوكيد اسم الفاعل الشعر : فأنت تقول فى الكلام الذى سمعته، وتقدر له، وتفسه إلى أنه جرى على لسانهم لاحتمال التشبيه بالمضارع، وليس لك أن تجيى به فى كلام آخر ؛ فإنه لم يجر فى كلامهم عن قوة علة ولا استمرار عادة

النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جزم بها كاسيأتي  
ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ في تمييز كل منها عن  
أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم — أي : بمشابهته — كما سيأتي بيانه ، قال :  
( فعل مضارع يلي ) أي : يتبع ( لم ) النافية ، أي : ينفي بها ( كيشم ) بفتح الشين مضارع  
شممت الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة القصوى ، وجاء أيضاً من باب  
نصر ينصر ، حتى هذه اللغة القراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة  
ابن درستويه العامة في النطق بها ( وماضي الأفعال بالتاء ) المذكورة ، أي : تاء فلت وأنت  
( من ) لاختصاص كل منهما به ، ومن : أمر من مازة يميزه ، يقال : مرته فامتاز ، وميزته  
فتميز ( وسم ) أي : علم ( بالنون ) للمذكورة ، أي : نون التوكيد ( فعل الأمر إن أمر ) أي :  
طلب ( فهم ) من اللفظ ، أي : علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إضمار الكلمة الأمر اللغوي  
وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور منتف ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر  
فهي مضارع نحو : « هل تعلمن » أو فعل تعجب نحو : « أحسنن يزيد » فإن أحسن لفظه  
لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه ( والأمر ) أي : اللفظ الدال على الطلب  
( إن لم يك للنون محل فيه ) فليس بفعل أمر ؛ بل ( هو اسم ) : إما مصدر نحو :

١٤ — فَتَدَلَّأ زُرَيْقُ الْمَالِ

١٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه :

يَمْرُؤُنَ بِالْهِنَا خِفَافًا عَيَابُهُمْ      وَرَجَعْنَ مِنْ دَارَيْنِ يُجْرِي الْحَقَائِبِ  
عَلَى حِينٍ أَلَمَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ      فَتَدَلَّأ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ

وهذان البيتان من شواهد كتاب سيبويه ( ج ١ ص ٥٩ ) ولم ينسبهما الأعلام ولا شارحو  
الكتاب ، وقد نسبهما المعنى إلى الأحوص ، ثم قال : « وذكر في الحماسة البصرية أن قائلهما هو  
أعشى همدان يهجو بهما لصوصا ، وقال الجوهري : قال جرير يصف ركباً : يبرون بالهنا — إلخ ،  
والأظهر ما قاله في الحماسة » اهـ

اللفظ : « الهنا » : رملة من بلاد تميم ، تمد وتقصّر « عيابه » : جمع عيبة — بفتح فسكون —  
ما يجعل فيه الثياب ما كان ، أو من الجمل خاصة « دارين » : اسم سوق ينسب إليه للسك فيقال :  
مسك داري « بجر » : جمع أبجر ، وأصل البجرة تنوء السرة « الحقائق » : جمع حقبة ، وهي  
ما يحتقبه الراكب خلفه ، وأراد بخفة عيابهم خلوها وأنه لا شيء فيها ، وأراد ببجرتها امتلاءها

أى : اندل ، وإما اسم فعل أمر (نحوه) فإن معناه اسكت (وحيل) معناه أقبل ، أو قدّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فلا مضارعاً عند انتفاء قبول لم : كأوّه بمعنى أتوجع ، وأفّ بمعنى أتضجر ، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فلا ماضياً عند انتفاء قبول التاء : كهيات بمعنى بعد ، وشتان بمعنى افترق ، فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مَتْفَى وَانْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْلٍ

واكتظاظها «ندلا» : هونها الأخذ باليدن ، أو هو الخطف ، وهو أيضاً السرعة فى الشيء ، والطلب يضرب به المثل فى الأخذ لأنه يتخرف نفسه ويأتى على ما يبدو عليه من الحيوان ، ويقال فى التل : « هو أكسب من ثعلب » « زريق » : اسم قبيلة

العنى : يصف اصوصاً بأنهم حين يخرجون للفاة يبرون بالهنا ولا شىء معهم ، ثم يعودون من دارين قد امتلأت حقابهم بما أخذوه ، وأنهم يفترون غفلة الناس عند ما يعينهم للمهم من أمورهم فيلهون عن حفظ متاعهم ؛ فيقول بعضهم لبعض : أسرع فى أخذ ماتناله يدك ، وأراد أن حالهم تكون حال من يقول ذلك . وقد أعاد عليهم الضمير مذكراً فى قوله « يبرون » ثم أعاده مؤنثاً فى قوله « ويرجعن » قال الأعل : « ثم قال ويخرجن من دارين فأخبر عن رواحلهم فذلك أنت » اه ، وقال العنى : « أعاد الضمير مؤنثاً لتأويلهم بالجماعة ، وهو غريب » اه

المرعاب : « يبرون » : فعل وفاعل « بالهنا » : متعلق به « خفافا » : حال من الفاعل « عيابهم » فاعل لخفاف ، والضمير مضاف إليه « ويرجعن » فعل وفاعل « من دارين » : متعلق به « يبرج » : حال من النون الواقعة فاعلاً « الحقاب » مضاف إليه « على حين » : متعلق بيرجع ، ويجوز فى حين الفتح والجر « ألهى » : فعل ماض « الناس » : مفعول مقدم « جل أمورهم » : فاعل مؤخر ، ومضاف إليه « فندلا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : اندل ندلا « زريق » : منادى بحرف نداء محذوف « المال » : مفعول لندلا لأنه بدل من اللفظ بالفعل ، كما تقول « ضربا زيدا » أى اضربه « ندل الثالب » : مفعول مطلق عامله المصدر المتقدم

الشاهر فيه : قوله « فندلا زريق للمال » حيث ناب المصدر عن الفعل ، ولذلك نصب للمفعول به كما عرف ، غير أن هذا المصدر مع نيابته عن الفعل متأثر بالعوامل ، ألا ترى أنه منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ؟ ولما كان كذلك لم يبين ؛ لأن شرط بناء النائب عن الفعل عدم تأثره بالعوامل كاسم الفعل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه .

الثاني : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لمعارض فلا ، وذلك كما في أفضل في التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء ، وحبذا في المدح ، فإنها لا تقبل إحدى التائين مع أنها أفعال ماضية ، لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم عن عدمها العدم ؛ لكونها مساوية للآزم ، فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منهما نفى الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للأسم ملزومة له ، وهى أخص منه ؛ إذ يقال كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل في العلامة .

## المعرب والمبني

المعرب والمبني: اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ، فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب في اللغة : مصدر أعرب ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجال ، أو حسن أو غير ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساد ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولده ولد عربى اللون ، أو تكلم بالتحش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عرب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العروبة المتحبة إلى زوجها . وأما فى الاصطلاح فیه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه فى التسهيل بقوله : ماجى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلّم وكثيرون . وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أو اخل الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ، لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك والبناء فى اللغة : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ماجى به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو قلاً أو تخلصاً من سكونين ، فعلى هذا هو لفظى . وقيل : هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوى ، والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيها ظاهرة .

( والاسم منه ) أى : بعضه ( معرب ) على الأصل فيه ، ويسمى متمكناً ، ( و ) منه ، أى : وبعضه الآخر ( مبني ) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من قوله : « ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف » . وبتأوه ( لشبه من الحروف مدنى ) أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبهاً تويهاً يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شيء من خواص الاسم ( كالشبه الوضئ ) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفى هجاء كما ( فى اسمى ) قولك

(جئنا) وهما التاء، ونا، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف الأحادي كباء، الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي كمن. والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فلي خلاف الأصل، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء؛ وأعرب نحو «يد» و«دم» لأنهما ثلاثيان وضما.

(تنبيه) قال الشاطبي: «نا» في قوله «جئنا» موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضماً أولياً كما ولا؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نص عليه سيديوه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به، ثم قال: وبهذا بينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء «كم»، و«من» بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهاهل وبل، ثم قال: فلي الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاعه بسديد، انتهى.

(و) كالشبه (المعنى) وهو: أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حل محله هو للحرف؛ كتضمن الظرف معنى في، والتمييز معنى من، بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه، أي: أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم؟ وللشرط نحو: متى تقوم أقم، فهي مبنية لتضمنها معنى الممرزة في الأول ومعنى إن في الثاني، وكلاهما موجود. أو غير موجود (و) ذلك كما (في هنا) أي: أسماء الإشارة، فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقه أن يضعوه فما فعلوا، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالمخاطب والتنبيه. (وكنية عن الفعل) في العمل (بلا تأثر) بالعوامل، ويسمى الشبه الاستعمالي، وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نية عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا عمل لها من الإعراب كما سيأتي، فأشبهت ليت ولعل، مثلاً، ألا ترى أنها ثابتان عن اتصاف وأترجي ولا يدخل عليهما عامل؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل، ولكنه يتأثر بالعوامل: كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتار أصلاً) ويسمى الشبه الافتقاري، وهو: أن يفتقر الاسم إلى الجملة

افتقارا مؤصلا — أى : لازما — كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية .  
أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل — أى : غير لازم — كافتقار  
المضاف فى نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » إلى الجملة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن  
افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها ، والمضاف من حيث  
هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو :  
هذا يوم مبارك ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ، فإنها مفتقرة إليها لكن افتقاراً غير مؤصل ،  
لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو  
موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أى الشرطية والاستغماية والموصولة وذان وتان  
والذان والتان لضعف الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة ، وفى البواقي من وجود  
صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظاً إذا كان  
صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد » قرىء بضم « أى » بناء  
وبنصبها — لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة  
عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء : فنلاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة  
أعرب ، فلو حذف ما تصاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه كما فى « كل » ، وزعم  
ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ، فذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ،  
وردّ برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تنصف كانت معربة ، وإنما بنى  
« الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سَنَ الجموع ؛ لأنه أخص من  
الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل :  
هو على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة العرب . ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما  
على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإهمالى ، ومثل له بفتاوح السور ،  
والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لاعاملة ولا  
معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لامعربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة  
حكماً ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه

( ومعرّب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف ) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين : صحيح يظهر إعرابه ( كأرض ، و ) معتلّ يقدر إعرابه نحو ( سما ) بالقصر — لغة في الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم ، وسم ، وسما ، مثلثة ، والعاشرة سماء ، وقد جمعها في قولي :

لُغَاتُ الْأَسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْقَصْرُ فِي بَيْتِ شِعْرِ وَهُوَ هَذَا الشَّعْرُ  
إِسْمٌ ، وَحَذَفَ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٌ ، مَعَ سُمَاةٍ — عَشْرُ

( تنبيه ) بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبنى لكون علته وجودية ، وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها ( وفعل أسرو ) فعل ( مضى بنيا ) على الأصل في الأنفال : الأول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف ، والثاني على الفتح : لفظاً كضرب ، أو تقديرأ كرمي ، وبُني على الحركة لمشايبته المضارع في وقوعه صفة وصللة وخبرأ وحالا وشرطا ، وبني على الفتح لخفته . وأما نحو « ضربت » ، و« انطلقنا » ، و« استيقن » فالسكون فيه عارض أوجه كراحتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضربوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو

( تنبيه ) بناء الماضي مجمع عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندم مقطوع من المضارع ، فأصل قم لَتَقُمَ : خذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال في النقي : وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى خفه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه آخر النهي ، وقد دل عليه بالحرف ، انتهى

( وأعرّبوا مضارعا ) بطريق الحمل على الاسم : لمشايبته إياه : في الإيهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناطم في التسهيل : بجواز شبه ما وجب له ، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبس . وأشار بقوله « بجواز » إلى أن سبب الإعراب واجب للأسم وجازر للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يفنيه عن الإعراب ، لأن معانيه



مقصورة عليه ، والمضارع يفنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في نحو : « لا تُنْعَمَ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : « لاتأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويفنى عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، فيقال : « لاتعن بالجفاء ومدح عمرو » ، و « لاتعن بالجفاء مادحا عمرا » ، و « لاتعن بالجفاء ولك مدح عمرو » ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا ، خلافا للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، كما في نحو : « لاتأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم

وإنما يعرب المضارع ( إن عريا من نون توكيد مباشر ) له ، نحو : « لَيْسَ جَنْجَنٌ وَلَيْكُونَا » (ومن نون إناث كَيُرْعَنُ) من قولك : « النسوة يرعن » أى : يخفن (مَنْ قَتِنَ) فإن لم يعر منها لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله من البناء ، فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها ، لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله في شرح الكافية ، والاحتراز بـ «المباشر» عن غير المباشر ، وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل : مفعول به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة الخاطبة ، نحو : « هل تضربان » يازيدان ، وهل تضربُ يازيدون ، وهل تضربُ ياهند ، الأصل تضربان ، وتضربون ، وتضربين ، حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون يبنى لتركيبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبن لمدم تركبه معها ، لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا ، وطائفة إلى الإعراب مطلقا ، وأما نون الإناث فقال

في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، قد ذهب قوم — منهم ابن درستويه ، وابن طلحة ، والسهيلي — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضى .

( وكل حرف مستحق لبناء ) الذى به بالإجماع ، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ، لأنه لا يستوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب ( والأصل فى المبنى ) أسما كان أو فعلا أو حرفا ( أن يسكن ) أى : السكون ، خلفته وقيل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقلان ( ومنه ) أى : من المبنى ما حرك لما رخص اقتضى تحريكه ، والحرك ( ذو فتح وذو كسرو ) ذو ( ضم ) فذو الفتح ( كآين ) وضربَ ورُبَّ ، وذو الكسرى نحو : ( أمس ) وتَجَرَّ ، وذو الضم نحو : ( حيث ) ومنذ ( والساكن ) نحو : ( كم ) واضرب وهَلْ ، فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسرى فيكونان فى الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لتقلهما وقيل الفعل . وبني أين لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كان استنهما ، و « إن » إن كان شرطاً . وبني أس عند الجوازين لتضمنه معنى حرف التبريد ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبني حيث للافتقار للآلزام إلى جملة ، وبني كم للشبه الوضعى ، أولتضمن الاستنهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التى للتكثير .

( تنبيه ) ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ، وما بنى منها على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كآين ، وكون الكلمة على حرف واحد كعوض المضمرات ، أو عضة لأن يتبدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل فى التمكن كأول ، أو شابهت العرب كالماضى فإنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً كما تقدم . وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كآين ، ومجاورة الألف كآيان ، وكونها حركة الأصل نحو « يَمْضَر » ترخيم مضارٍ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو :

« يَازَيْدُ لِعَمْرٍو » ، والإتياع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إتياعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حصين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأَمْسٍ ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحَمْلُ على المقابل كلام الأمر : كُسِرَتْ حملاً على لام الجر ؛ فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أَنْتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو « يَمْضَارِ » ترخيم مضار ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر : كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو : كُوتِسَى عبد ، والإتياع نحو : ذِهْ وَتِهْ — بالكسر — في الإشارة للوثنية .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو : « لَهِ الأَمْرُ من قبلُ » ومن يَبدُ بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يَازَيْدُ » فإنه أشبه قبل وبعد ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافي : من جهة أنه إذا نُكِرَ أو أضيف أعرب ، ومن هذا « حَيْثُ » فإنها إما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فنعت ذلك كما منعت قبلُ وبعدُ الإضافة ، وكونها حركة الأصل ، نحو : « يَأتَحَاجُ » ترخيم تحاجج ، مصدر تحاجج ، إذا سمى به ، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها ، كَنَعْنُ ، ونظيرتها هُوَ ، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها ، نحو : « اخشَوْا القوم » ونظيرتها « قُلْ ادْعُوا » والإتياع : كند .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، ويسمى أيضاً وقفاً وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب ، وهي أيضاً أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن اللزاني أن الجزم ليس بإعراب ، فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيلٍ منها ، وقد أشار إلى الأول بقوله : ( وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ أَجْعَلَنَّ إِعْرَاباً . لاسم وفعل ) فالاسم نحو : إِنَّ زَيْدًا قائمٌ ، والفعل ( نحو ) : أقوم ، و ( لَنْ أَهَابَا ) وإلى الثاني أشار بقوله : ( وَالأَنَسُ قد خُصَّصَ بالجر ) أي : فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب ( كما قد خُصَّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَرَّتا ) أي : بالجرم ؛ لكونه فيه حينئذ كالروض من الجر ، قاله في التسهيل .

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : ( فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبْ بفتحٍ ، وَجُرْ كَسْرًا : كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعَبْدَهُ : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله ( وَاجْزَمْ بِتَسْكِينٍ ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

( تنبيه ) لامنافاة بين جل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرًا جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص . ( وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ ) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي ، فرغ عما ذكر ( ينوب ) عنه ، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف : فليرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالرفع النائب ( نَحْوُ بَجَا أَخُو بَنِي كَيْمَرٍ ) فآخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبني : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحذو .

واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف ، فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والثني ، والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق الثني والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالرفع من كل وجه ، فقال : ( وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبْ بِالْأَلِفِ \* وَاجْزَمْ بِيَاءٍ ) أي : نيابة عن الحركات الثلاث ( مَا ) أي : الذي ( مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفَ ) لك بعد ( مِنْ ذَلِكَ ) أي : من الذي أصفه لك ( ذُو إِنْ حُبَّهَ أَبَانَا ) أي : أظهر ، لا ذو الموصولة الطائية ، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ ( وَالْقَمُّ حَيْثُ لَيْمٌ مِنْهُ بَانَا ) أي : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها . وفيه حينئذ عشر لغات : قصه ، وقصره ، وتضعيفه — مثلث القاء فيهن — والعاشرة إتياع فائه ليمه ، وفَضَحَاهُنَّ فتح فائه منقوصا ،

و (أَب) و (أَخ) و (حَمَّ كَذَلِكَ) مما أصفه (وَهَنَ) وهي كلمة يُكْتَفَى بها عن أسماء الأجناس، وقيل: عما يستقبح ذكره، وقيل: عن القرج خاصة، فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رصاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، وهذا الإعراب متعين في الأول منها — وهو ذوو — ولهذا بدأ به، وفي الثاني منها — وهو القم — في حالة عدم الميم، ولهذا ثنى به، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما — وهي أب، وأخ، وحَم — لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْآخِرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإمام، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة، ولذلك آخره. والنقص: أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين، وهي النون، وفي الحديث «مَنْ تَعَزَّى يِعْزَاهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَأَعْضُوهُ بَيْنَ أَيْدِيهِ وَلَا تَكُونُوا» وقلعة الإمام في «هَنٍ» أنكر القراء جوازه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحَم (يَنْذَرُ) أى: يقل النقص، ومنه قوله:

١٥ — بِأَبٍ أَقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ قَا ظَلَمَ

١٥ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج بمدح عدى بن حاتم الطائي، ومنهم العيني، غير أني لم أجده في ديوان شعره، ووجدته في زيادات الديوان التي ذكرنا شأنها فيما مضى، وقبل بيت الشاهد قوله:

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَعَمِّمُ تَصَدَّعُ بِالْحَقِّ وَتَنْثِي مِنْ ظَلَمَ  
اللفظ: «تصدع» نجاها به، وتعلن أمره، وأصل الصدع الكسر في الإناء ونحوه «ظلم» بضم ففتح — جمع ظلمة «اقتدى» يريد أنه جعله قدوة له فسار بسيرته «فما ظلم» أراد أنه لم يظلم أمه؛ لأنه جاء على مثال أبيه المنسوب إليه، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا، فلا تلتفت لما قاله غير واحد في هذا المقام

الإعراب: «بأبه» الباء حرف جر، أب: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والماء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق باقتدى «اقتدى» فعل ماض «عدى» فاعله «في الكرم» متعلق باقتدى «ومن» اسم شرط جازم مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، وجعله العيني اسم موصول، وليس بشيء، لسكون المضارع بعده «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه «أبه» مفعول به ليشابه، منصوب بالفتحة الظاهرة، والضمير مضاف إليه «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، ما: نافية «ظلم»: فعل

(وَقَصْرُهَا) أى : قصر أب وأخ وحـم (مِنْ تَقْصِينِ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ ، وأشهر : خبره ، ومن تقصين : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم مِنْ على أَفْـلَ التفضيل ، وهو قليل ، كما سترفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحـم مقصورة — أى : بالألف مطلقا — أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة — أى : محذوفة اللامات — معرفة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

١٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي اللَّجْدِ غَايَتَاهَا

ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود على من ، وزعم قوم أن التقدير «فما ظلم أبوه» وآخرون أن التقدير «فما ظلمت أمه» وفي كل من هذين التقديرين حذف الفاعل من غير دليل يدل عليه ، على أنه يلزم خلل جملة الجواب من ضمير اسم الشرط

الشاهد فيه : قوله «بأبه . . . أبه» حيث جر الأب في الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصبه في الثانى بالفتحة الظاهرة ، بعد حذف اللام من كل منهما ، وهذه لغة جماعة من العرب ، ويقال في تثنيته على هذه اللغة «أبان» وفي جمعه «أبون» كما قال الشاعر ؛ وهو زياد بن واصل السلمي ، ويته من شواهد سيبويه ( ج ٢ ص ١٠١ ) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْـمَوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَيْسِنَا

وهذا قليل في الاستعمال العربى ، وزعم قوم أن هذا البيت قد جاء على الكثير الشائع في الكلام العربى ، وعندهم أن الأصل «بأبيه اقتدى . . . ومن يشابه أباه» وأن الشاعر أراد أن يقول ذلك ، ولكنه حذف الياء من الأول والألف من الثانى اكتفاء بالكسرة التى قبل الياء والفتحة التى قبل الألف ، فيكون جر الأول بالياء المحذوفة للتخفيف مثلاً ، ونصب الثانى بالألف المحذوفة كذلك ، وأنت ترى أن هذا التقدير فيه التزام الحذف بغير علة ، مع أنه حذف يوقع في اللبس وكيف يذهب إلى هذا ذاهب بعد أن أثبت الثقة الأثبات الإعراب بالحركات على أنه لغة من لغات العرب ، وإن أقوى مايدل على هذه اللغة ثبوت تثنيتهما وجمعها محذوفة اللامات

١٦ — نسب جماعة هذا البيت لأبى النجم العجلي ، ومنهم السيد المرتضى ، ونسبه آخرون لرؤبة بن العجاج ، وقال العيني : «ذكر أبو زيد في نوادره عن الأصمى عن أبى النول أنه لبعض أهل اليمن ، ولم يسمه» اهـ . قال أبو رجاء : ولم أجد هذا البيت في النوادر ، وإن كان أبو زيد قد ذكر في نوادره ( ص ٥٨ ) عن أبى النول الطهوى أبياتا لبعض أهل اليمن ، وهالك الأبيات :

أَيَّ قَلُوصٍ رَأَى كَيْبَ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْنِ فَشَلَّ عَلَاهَا

وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقِّ حَقْوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا  
ثم قال العيني : وذكر الجوهري قبله :

وَاهَا لَرِيًّا ثُمَّ وَاهَا وَاهَا مِي اللَّي لَوَ أَنَّنَا نِلْنَاهَا  
يَالَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَقَاهَا يَشْنَنُ تُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

وليس بيت الشاهد فيها رواء الجوهري في محامه ، ولكنها أبيات يضم النحاة بعضها إلى بعض اللفظ : «واها» كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، قال الجوهري : «إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاله ما أطيبه» اه «لريا» يروى في مكانه «لليلى» كما يروى «لسلى» وكلهتن أسماء نساء «المجد» : الكرم ، قال ابن السكيت : «الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقنمون في الشرف . والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف» اه

«إعراب» : «واها» : اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، وفاعله مستتر فيه وجوبا «لريا» متعلق به «ثم» : حرف عطف «واها» : مثل السابقة «واها» : تأكيد لما قبله «يا» : حرف تنبيه ، أو حرف تداء والمنادى محذوف ، على ماسبق لنا بيانه «ليت» : حرف تمن ونصب «عينها» : اسم ليت على لغة من يلزم المثني الألف ، والضمير مضاف إليه «لنا» : متعلق بمحذوف خبر ليت «وقاها» : معطوف على اسم ليت «إن» : حرف تأكيد ونصب «أباها» : اسم إن «وأبا» معطوف عليه ، وهو مضاف ، و «أباها» : مضاف إليه «قد» : حرف تحقيق «بلغا» فعل فاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن «في المجد» : متعلق ببلغ «غاياتها» : مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف

الشاهد فيه : قوله «أباها» وقد ذكر لفظ الأب في البيت ثلاث مرات بالألف : فأما في المرتين الأولى والثانية فظاهرها يحتمل الإجراء على المشهور من لغة العرب من إعراب الأسماء الستة بالحروف الثلاثة ، وذلك لأن موضعه في المرتين النصب ، ونصبه على المشهور بالألف ، وأما المرة الثالثة فلا يحتمل فيها ذلك ؛ لأن موضعه جر بالإضافة إلى ما قبله ، فلو أنه أراد الإتيان به على المشهور لقال «وأبا أيها» ؛ فيكون الدليل الذي لا يحتمل غير المدعى هو في المرة الثالثة ، وهذه لغة بلعارت وجماعة من العرب ، والأولى حمل ما قبلها عليها : فيكون النصب بفتح مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، كما أن الجر بكسرة مقترنة كذلك ، وإنما كان الأحسن حمل الأولى والثانية على الثالثة لأنه يبعد جدًا أن يجيء الأعرابي بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين ، مع أن المشهور على ألسنة العلماء أن العربي لا يتكلم بغير لغة مادام موكولا إلى سليقته ، وفي البيت شاهد آخر في قوله «بلغا... غاياتها» ومثله فيما ذكرنا من الأبيات في قوله «ياليث عينها»

وفي المثل « مَكْرَمَةُ أَخَاكَ لَا يَبْلُغُ »؛ وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحَم ثلاث لغات: أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالآلف مطلقاً، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في هُنَ لفتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد، فيكون فيه أربع لغات؛ وفي أخ التشديد وأخوًا — بإسكان الخاء — فيكون فيه خمس لغات، وفي حم حَمُوا كَفَرُوا، وَحَمًا كَفَرُوا، وَحَمًا كُفِّرُوا — فيكون فيه ست لغات.

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن « ذُو » بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ — بالتحريك — ولا مهاياء، ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ — بالإسكان — ولا مهايوا، وهي من باب قُوَّة، وأصله ذَوُو، وقال ابن كيسان: تحتل الوزنين جميعاً. وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلٌ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله قُوَّةٌ لامه هاء، وذهب القراء إلى أن وزنه فَعَلٌ، بضم الفاء. وأب وأخ وحَم وَهَنٌ: وزنها عند البصريين فَعَلٌ — بالتحريك — ولا مهايوات، بدليل تثنيها بالواو، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية؛ لأن أسماء المرأة يحمونها، وهو مردود بقولهم في التثنية: حَمَوَان، وفي إحدى لغاته حَمَوٌ، وذهب القراء إلى أن وزن أب وأخ وحَم فَعَلٌ، بالإسكان، ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال. وأما « هُنَ » فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هَنَةٌ وَهَنَوَات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي هنوات لكونه مثل جَنَنَات، فتح لأجل جمعه بالآلف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعضهم في جمعه أَهْنَاء، فبه يستدل على أن وزنه فَعَلٌ بالتحريك.

(وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَاءَ)، مع ما هن عليه من الأفراد والتكثير (كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد، مكبر، مضاف، وإضافته لغير الياء، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء، فإن غير الياء: إما ظاهر أو مضمَر؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة، والاحتراز بالإضافة عما إذا

حيث أتى بالمتنى في موضع النصب بالآلف؛ ولو أنه أجراه على الفصحى لقال « بلغا غايتيه » ولقال « باليت عينيه » وسيأتى في هذا الباب لإيضاح ذلك وتفصيله



لم تنصف ، فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبٌ ، ورأيت أخاً ، ومررت بحم . وكلها تقرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للإضافة<sup>(١)</sup> . وإذا أفرد فوك عوض من عينه — وهى الواو — ميم ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :  
 ١٧ — يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَّةٌ

(١) تضاف ذو إلى أسماء الأجناس ، نحو قول المتنبي :

ذُو الْقَلْبِ يَشْقَى فِي النَّعِيمِ بِعَقْلِهِ وَأَخُو الْجَمَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْتَعِمُ

وقد جاء إضافتها إلى الضمير ، وهو شاذ لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، كقول كعب بن زهير ابن أبي سلمى ، وهو من شعر الحماسة :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَقَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمِهَا ذَوُوهَا

ومثله قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

١٧ — البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها أبا العباس السفاح ، وقبله :

أَتَاكَ لَمْ يُحْطِ بِهِ تَرْشُمُهُ كَالْحُوتِ لَا يُرَوِّيه شَيْءٌ يَلْهَمُهُ

اللفظ : « ترشمه » مصدر ترسم الدار ، إذا نظر إليها « يرويه » بضم حرف المضارعة ، من أرواه وباب مجرد كرضى « يلهمه » من باب سمع — ابتلعه بكرة . والضمير المستتر في « أتاك » عائذ إلى الميم المذكور قبل ذلك بأبيات في قوله :

فَاسْتَوْدِرَ الْقِمَّ الَّذِي تَعْمَمُهُ

الاعراب : « يصبح » : مضارع ناقص ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحوت ، وهو اسمه « ظمآن » خبره « وفي البحر فمه » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، فمه : مبتدأ مؤخر ، والماء مضاف إليه ، والجملة في محل نصب على الحال

الشاهد في قوله « فمه » حيث أثبت اليم في الفم ، مع أنه أضافه إلى ضمير الغائب ، وقد زعم أبو علي الفارسي رحمه الله وجماعة — منهم ابن سيده في محصنه — أنك لاتعوض من عين هذه الكلمة اليم إلا في حال الإفراد ، فأما إذا كانت مضافة فليس لك بد من إبقاء عينها التي هي الواو ، ولا يوافقها العلماء على هذا ، لوروده بالميم مع الإضافة في كلام النضاه نظاماً ونثراً ، والحديث الذي استشهد به الشارح قطعة من حديث ذكره ابن الديبع الشيباني في كتاب الصوم من تيسير الوصول وقال بعده : « أخرجه السنة »

ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لأبي علي ، لقوله صلى الله عليه وسلم « تَلَوُّهُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » والاحتراز بقوله « لَالِيَا » عما إذا أُضيفت للياء ، فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو ، فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر <sup>(١)</sup> . وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة ، فإنها تعرب إعرابها ، وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت ، فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجي ، وقُطْرُبُ ، والزيادي ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، في أحد قوليهِ . قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدا عن التكلف . ومذهب سيبويه والقراسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأُتْبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد ، فأصله أبو زيد ثم أُتْبِعَتْ حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد ، فاستقلت الضمة على الواو وحذفت . وإذا قلت : رأيتُ أبا زيد ، فأصله أبو زيد ، فقليل : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إبتاعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجبر في الإنباع ، وإذا قلت : مررت بأبي زيد ، فأصله بأبو زيد ، فأُتْبِعَتْ حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد ، فاستقلت الكسرة على الواو وحذفت كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما في نحو مِيزَانٍ . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء ، وما أتواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنى فلاستزمام كل واحد

(١) قد ذكرنا لك بعض ما جاء نادراً ، وذكرنا لك أنه خاص بضرورة الشعر فلا يقاس عليه

منها آخر : فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا ، وكذا البواقي ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

( بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُشْتَقَّ ) نَبَاةٌ عَنِ الضَّمَّةِ . والمثنى : اسم ناب عن اثنين اتفاقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن الماطف والمطوف ؛ فـ « اسم ناب عن اثنين » يشمل المثنى الحقيقي ككَلَامَ يَدَيْنِ ، وغيره كالقمرين وَائْتْنَيْنِ وَائْتْنَيْنِ ، وكلا وكلتا ، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزَوْجٍ وَشَفْعٍ ، نَفْرَجٍ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ نَحْوِ الصَّمْرَيْنِ فِي عَمْرٍو وَعُمَرُ ، وبالثاني نَحْوِ الصَّمْرَيْنِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وبالثالث ككلا وكلتا وائنان وائنتان وئنتان ، إذ لم يسمع كل ، ولا كلت ، ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا اثنت ، وأما قوله :

### ١٨ — فِي كَلِمَتَيْ رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةٌ

١٨ — هذا صدر بيت من الرجز في صفة نعمة ، ولم أقف على قائله ، وعجزه :

كَلِمَتَاهُمَا قَدْ قُرُنَتْ بِزَائِدَةٍ

اللفظ : « سلامي » بضم السين ، وتخفيف اللام المفتوحة ، وفتح الميم — واحدة السلاميات ، وهي : العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل « قد قرنت » يروى في مكان هاتين الكلمتين « مقرونة » ويروى البيت هكذا :

فِي كَلِمَتَيْ رَجُلَيْهَا سَلَامِي زَائِدَةٌ كَلِمَتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَةٍ

الإعراب : « في كلمت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، كلمت مضاف ، و « رجلها » مضاف إليه « سلامي » مبتدأ مؤخر « واحدة » نعت لسلامي « كلمتاها مقرونة » مبتدأ وخبر « بزائدة » جار ومجرور متعلق بمقرونة

الشاهد فيه : قوله « كلمت » فإن البغداديين والنراء زعموا أنه مفرد « كلمنا » وأن « كلمتا » اسم مثنى حقيقة لفظا ومعنى ، والتاء فيه زائدة للتأنيث ، والألف هي علامة التثنية ، وأصل الكلمة قبل الملاحق « كل » التي تستعمل في نحو قولك « الأمر كله بيد الله » خففت لامها وكسرت الكاف ، ثم إذا أريد المثنى المذكور زيدت الألف الدالة على التثنية فقبل « كلا » وإذا أريد المثنى المؤنث زيدت تاء التأنيث وألف الاثنين فقبل « كلمتا » ؛ وذلك عند سيبويه — رحمه الله — وعامة البصريين غير مستقيم ، وعنده أن « كلا ، وكلتا » لفظان مفردان وضعا لتأكيد المثنى ، كما وضع لفظ « كل » لتأكيد الجمع ، فلفظهما مفرد ومعناهما معنى للمثنى ، كما أن لفظ « كل » مفرد ومعناه معنى الجمع ، والألف في « كلا » هي لام الكلمة ، وأصلها الواو كألّف عصا وربا ، لاعلامه التثنية ، والتاء في « كلمتا » هي لام الكلمة المنقلبة عن الواو ، والألف مزيدة في « كلمتا » للدلالة على التأنيث ؛ فوزن « كلا » عندهم « فعل » ووزن « كلمتا » « فاعلي »

فإنما أراد «كلتا» حذف الألف للضرورة ، فهذه المخرجات ملحقات بالمتى في إعرابه وليست منه (وَكَلَّا \* إِذَا بَعْضَرُ مُضَاقًا وَصِلًا) الألف للإطلاق : أى وارتفع بالألف «كلا» إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر حملا على التثني الحقيقي ، و(كِلْتَا كَذَلِكَ) أى : ككلا في ذلك ، تقول : «جاءني الرجلان كلاهما ، والمرأتان كِلْتَاهُمَا» فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، وبعضهم يعربهما إعراب المتى في هذه الحالة أيضا ، وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقا ، ومنه قوله :

وقد ردّوا كلام البغداديين والقراء بعدّة أمور :

(الأوّل) أنه لا يمكن أن يكون «كل» مفردا لهما ؛ لاختلاف لفظه ولفظيهما ، واختلاف معناه ومعناها ، وقد علم أن متى كل لفظ ليس عبارة عن شيء آخر ينافر لفظه ومعناه ، وإنما هو لفظه بزيادة علامة التثنية ويدلّ على اثنين من مدلول مفردة ؛ ولفظ «كل» يدلّ على الإحاطة والشمول ، ولفظ «كلا وكلتا» لا يدلّ على شيء من ذلك

(ثانيا) لو كان لفظهما متى كما زعمتم لم يفرق في حال الإضافة إلى الاسم الظاهر عن نفسه في حال الإضافة إلى الضمير ، كما لا يفرق أى لفظ من ألفاظ التثنية ، ولكانت ألفه التي زعمتم أنها ألف الاثنين تنقلب ياء في حالي النسب والجر مهما يكن الاسم الذي يضافان إليه ، فلما كان لهما حالتان : حالة يوافقان فيها التثني ، وحالة يخالفانه فيها ؛ علمنا أنهما ليسا بثنيين على الحقيقة (ثالثا) أنا وجدنا الضمير يعود إلى هذين اللفظين مفردا في فصيح الكلام وسعته ، كما في عجز هذا البيت نفسه ، وكما في نحو قوله تعالى : (كلتا الجنّتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا) فعلمنا أنهما ليسا بثنيين على الحقيقة ، وإلا لوجب أن يعود الضمير إليهما متى

وقد استبعد أبو حيان - رحمه الله - مذهب البغداديين حتى زعم أن نسبته إليهم من تشنيع الحصوص وتفحيش القول عليهم

وأما هذا البيت الشاهد فقد أجاب عنه البصريون بنحو ما ذكره الشارح ، وملخصه أنا لانلم أن قوله «كأت» مفرد «كلتا» ؛ بل أصله «كلتا» ، وقد أراد الشاعر أن يقول : «في كلتا رجليها» ، فلما لم يستطع له الوزن حذف الألف لضرورة الشعر استغناء بالفتحة التي قبلها ، كما حذف لبيد حرفين في قوله :

\* دَرَسَ النَّأَمُ مِثْلَ كَيْفِ قَاتَانِ \*

أراد «درس المنازل» حذف الزاي واللام كما ترى ، ومثله قول خفاف بن نديبة السلمي :

كنواح ريش سحامة نجدية ومسحت بالثنتين عصف الإمد

أراد «كنواحي» حذف الياء اكتفاء بما قبلها من السكسة ، ومثل ذلك كثير في الشعر العربي

- ١٩ — نِعَمُ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِئِي فِي حِينَ جَدَّ بِنَا السَّيْرِ كِلَانَا  
 ﴿ تنبيه ﴾ كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ، ولقظهما مفرد ، ومعناهما متى ، ولذلك  
 أجزى في ضميرها اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :  
 ٢٠ — كِلَاُهَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَايَا

١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت

اللفظ : «عمدت» قصدت ، وبابه ضرب ، ويقال : عمدته ، وعمدت إليه ، وعمدته ، والكل  
 بمعنى «مطيق» : اللطية الدابة ، سميت بذلك لأنها تطو في سيرها ، قال الأصمى : هو مأخوذ من  
 الطو ، وهو اللد في السير «جدنا السير» قال الصبان : «الإسناد فيه مجاز عقلي ، والأصل جدنا  
 في السير» اهـ

انزعاب : «نعم الفتى» فعل وفاعل «عمدت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليه» جار ومجرور  
 متعلق بعمد «مطيق» فاعل عمد ، وياء التكلم مضاف إليه «في حين» جار ومجرور متعلق بعمد  
 أيضا ، ويجوز في «حين» البناء لإضافته إلى البنى ، ويجوز فيه الإعراب على الأصل فيه «جد»  
 فعل ماض «بنا» جار ومجرور متعلق بجد «السير» : فاعل جد «كلانا» تؤكد لنا في «بنا»  
 مجرور بكسرة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والضمير مضاف إليه  
 الشاهد فيه : قوله «كلانا» حيث جاء به الشاعر بالألف في حالة الجر ، مع كونه مضافا إلى  
 الضمير ، فدل ذلك على أن من العرب جماعة يعاملون «كلا» معاملة للقصور كالعسا ؛ فيعربونه  
 بحركات مقدرة على الألف رفعا ونسبا وجرا ، ولو أنه جاء به على مقتضى اللغة المشهورة لقال  
 «كلينا» ، ومثل هذا الشاهد في إضافة كلا إلى الضمير للموضوع للواحد للعظم نفسه أو إذا كان  
 معه غيره قول النمر بن توبل العكلي :

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهَبَا وَيَعْلَمُ أَنَّ سَلِيلَهُمَا كِلَانَا  
 وقول امرئ القيس بن حجر الكندي :

كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفْتَهُ وَمَنْ يَحْتَرِثْ حَرْثِي وَحَرْثَكَ يَنْسُلِ  
 وقول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب :

كِلَانَا غِنَى عَنْ أَخِي حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدَّ تَفَانِيَا  
 وقول معروف :

فَكُونُوا كَمَنْ وَاسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا

٢٠ — البيت للفوزدق من كلمة له يهجو فيها جريرا ، وكان جرير قد تزوج ابنته عضيذة  
 لابن بلي ، فعيده الفوزدق وهجاء ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن، قال تعالى: «كلتا الجنتين آتت أكلها» ولم يقل آتتا، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الأفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضر، فجعل القرع مع القرع، والأصل مع الأصل؛ مراعاة للنسبة.

(اثْنَتَانِ وَاثْنَتَانِ) - بالثلاثة - اسمان من أسماء التثنية، وليسا بمثنيين حقيقة، كما سبق (كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) - بالوحدة - اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقا: فيرفضان

مَا كَانَ ذَنْبُ آلِي أَقْبَلْتَ تَعْتَلَهَا حَتَّى اقْتَحَمْتَ بِهَا أُسْكُفَةَ الْبَابِ

ولما لم يقف العيني والسيوطي على أصل هذه الكلمة زعما أن بيت الشاهد في وصف فرسين، وقد تبعهما على ذلك كثير من العلماء، منهم العلامةان الأمير والصبان، والضمير في «كلاهما» وما بعده يعود إلى عضيدة بنت جرير والأبلى زوجها، أو يعود إلى جرير وابنته، على نوع من الالتفات؛ إذ كان من حق الكلام أن يقول \* كلا كاحين جد الجري بينكما \* إلخ

اللفظ: «تعلها»: مضارع علته، من بابى نصر وضرب: إذا جذبه جذبا عنيفا «اقتحمت»: دخلت، وتجاوزت، والأصل في اقتحام الأمر: أن ترى نفسك فيه من غير روية «أسكفة الباب» بهمة مضمومة فسين ساكنة فكاف مضمومة ففاء مشددة مفتوحة - عتبه «جد الجري»: عظم واشتد، والإسناد فيه مجاز عقلي، والأصل جدا في السير «أقلعا»: كفا عنه، وتركاه «رأى» منتفع

الإعراب: «كلاهما»: مبتدأ ومضاف إليه «حين»: ظرف متعلق بأقلعا «جد الجري»: فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها «بينهما» ظرف متعلق بجدا «أقلعا»: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وكلا»: الواو للحال، كلا: مبتدأ «أنفيهما»: مضاف إليه «رأى»: خبر المبتدأ، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر

الشاهد فيه: قوله «كلاهما... أقلعا، وكلاهما... رأى» حيث أعاد الضمير من «أقلعا» منى إلى كلا، وأعاده من «رأى» إلى كلا مفردا، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ «كلا» وإعادة الضمير إليه مفردا، ويجوز مراعاة معناه وإعادة الضمير إليه منى، والأول أكثر في استعمال العرب، ومثل بيت الشاهد في اجتماع مراعاة لفظ كلا ومعناه قول الأسود بن يعفر على بعض الاحتمالات:

إِنَّ اللَّيْنَةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

بالألف ، ومثل اثنتين ثنتان<sup>(١)</sup> في لغة تميم .  
 (وَتَحَلَفُ الْبَايَ) هذه الألفاظ (جميعاً) أى : المثنى وما ألحق به (الألف \* جرّاً ونصباً  
 بَعْدَ مَفْتُحٍ قَدْ أُلِفَ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرّاً ونصباً :  
 نصب على الحال من المجرور بنى ، أى : مجرورةً ومنصوبةً ، وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار  
 بأنها خلف عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً .  
 وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء ، المفترح ما قبلها ،  
 (تنبيهان) الأول : في المثنى وما ألحق به لغة أخرى ، وهى لزوم الألف رفعاً ونصباً وجرّاً ؛  
 وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل آخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة ،  
 قال الشاعر :

٢١- فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَ

(١) قد وردت في قول الراجز :

كَأَنَّ خُصِيَّةً مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرَفٌ مَجْزُوفٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وفي هذا البيت عدة أمور : (الأول) : ما ذكرناه من أجله وهو استعمال ثنتا ، (والثاني) : الإضافة  
 في قوله « ثنتا حنظل » والأكثر ألا يؤتى مع الواحد والمثنى بلفظ العدد ، فلا يقال : واحد رجل ،  
 ولا يقال : اثنا رجلين ؛ لأن رجلاً يدل على الوحدة والنوع من غير حاجة إلى شيء ، وكذا  
 رجلان ، يدل على النوع بأصله ، وعلى العدد بأداة التثنية ؛ والثالث في قوله « خصيه » وهى  
 مثنى خصية غذف التاء ، والأصل إثباتها ، كما تقول : ثمرتان ، وحنظلتان ، ونحو ذلك  
 ٢١ - هذا البيت للتمس - واسمه جرير بن عبد العزى ، ويقال : جرير بن عبد المسيح -

من كلمة له تمتع رواها أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ، وقبل البيت الشاهد قوله :

وَمَا كُنْتُ إِلَّا مِثْلَ قَاطِعٍ كَفَّهِ بِكَفِّ لَهُ أُخْرَى فَأَصْبَحَ أَجْذَمًا

فَلَمَّا اسْتَقَادَ الْكَفَّ بِالْكَفِّ لَمْ يَجِدْ لَهُ دَرَكًا فِي أَنْ تَبَيَّنَا فَأَحْجَمًا

يَدَاهُ أَصَابَتْ هَذِهِ حَنْفَ هَذِهِ فَلَمْ يَجِدِ الْأُخْرَى عَلَيْهَا مُقَدَّمًا

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ « البيت »

اللفظ : « أجزم » : هو المقطوع اليد ، وباب فعله طرب « استقاد » : طلب التود - بفتح التاف  
 والواو - وهو القصاص « تبينا » : تنقطعا « أحجما » : كفت وتأخر « حنف » : هو الموت والهلاك

« أطرق » : سكت فلم يتكلم ، وأرعى عينيه ينظر إلى الأرض « الشجاع » بضم الشين وكسرها : ضرب من الحيات لطيف دقيق وهو - زعموا - أجروها ، كذا في اللسان ، وقال كمال الدين التميمي في حياة الحيوان : « هو الحية العظيمة التي تنب على الفارس والراجل وتقوم على ذنبها ، وربما بلغت رأس الفارس ، وتكون في الصحارى » اهـ « مساعا » : هو اسم مكان من ساع يسوغ : إذا دخل وتفذ « لصمما » : عض ونيب

ابو حبيب : « أطرق » : فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى قاطع كفه في الآيات السابقة « إطراق » مفعول مطلق « الشجاع » مضاف إليه « ولو » : الواو حالية ، ولو شرطية غير جازمة « رأى » فعل ماض « مساعا » : مفعول تقدم على الفاعل « لناباه » اللام جارة ، ونابا : مجرور بها ، وعلامة جره كسرة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والهاء مضاف إليه « الشجاع » : فاعل رأى « لصمما » اللام واقعة في جواب لو ، وصمم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير يعود إلى الشجاع

الشاعر فري : قوله « لناباه » حيث جاء المثنى في حالة الجر بالألف ؛ فدل ذلك على أن من العرب قوما يجعلون المثنى بالألف في أحواله كلها ، وهذه لغة يحكيها العلماء عن كنانة ، وبنو الحارث ابن كعب ، وبنو العنبر ، وبنو الهجيم ، ويطون من ربيعة ، ويكر بن وائل ، وزبيد ، وخشم ، وحمدان ، وعذرة ، ويخرج جماعة على هذه اللغة قوله تعالى : (إن هذان ل ساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » ومن شواهدا - سوى ما أنشدته الشارح - قول أبي النجم ، أو رؤبة ، الذي سبق الاستشهاد به (رقم ١٦) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْجَدِّ غَايَتَاهَا

وقول الآخر :

تَرَوَدَّ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَفَنَةٌ دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمٍ

وسأني في الأصل في كلام الشارح لهذه المسألة شاهد آخر (رقم ٣١) فالذي ذهب إليه أبو العباس البرد رحمه الله من إنكار هذه اللغة مع كثرة هذه الشواهد التي نقلها أئمة اللغة مما لا يمكن التسليم به ، غير أن ابن منظور يقول بعد أن روى البيت الذي استشهد به الشارح ولكنه رواه « لنابيه » على اللغة المشهورة : « وأنشدته بعض المتأخرين من النحويين « لناباه » ، قال الأزهري : هكذا أنشدته الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب » اهـ ، فترى الأزهري كالمتنكر لهذه الرواية بإسنادها إلى المتأخرين ثم يذكر أنها لغة قديمة لبعض العرب قد هجرتها ألسنتهم ونسوها في كلامهم بعد قلب النصيح من اللغات بفعل الأسواق ونحوها ، فكان أن أبا العباس البرد ينكر استعمال العرب لهذه اللغة بعد أن استقامت ألسنة الجميع على اللغة المشهورة المعروفة ، وهجر أولئك الذين سميناهم لتهم التي كانوا قد درجوا عليها



وجعل منه : « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » و « لَا وَزَانٍ فِي لَيْلَةٍ »

الثاني : لو سمي بالثني ففي إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثاني يجعل كَمِيزَانٍ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيد في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشفياً يبين لم يجز إعرابه بالحركات

(وَارْفَعْ يَوَاوِي) نيابة عن الضمة ، (وَبَيِّا اجْرُرْ وَانْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع للذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد الثني ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة .

وأشار بقوله (وَشَيْئُهُ ذَيْنِ) إلى أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالاسم ما كان كعاصر : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم ، كرجل ، أو علماً لمؤنث ، كزينب ، أو لغير عاقل ، كلاحق ، علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجي ، كمد يكرب ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادي ، كبرق نخره ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزبدن أو الزبدن علماً .

والصفة ما كان كذنب : صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعَلٍ فَعْلَاءَ ، ولا من باب فَعْلَانٍ فَعْلَى ، ولا مما يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كعَلَامَةٌ وَنَسَابَةٌ ، أو كان من باب أَضَلِّ فُلَاءَ ، كأحر ، وشذوقه :  
٢٢ — فَمَا وَجَدْتِ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَائِلَ أُسُودَيْنِ وَأُخْرَيْنِ

٢٢ — البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش ، أحد شعراء النُعم ، وقد هجا بها مضر ورمى امرأة الكعيت بن زيد بأهل الحبس ، وذلك حين حبس خالد القسري — عمل هشام ابن عبد الملك — الكعيت ، فوجه إلى امرأته ، ولبس ثيابها ، وتركها في موضعه وهرب ، والمحفوظ في رواية بيت الشاهد :

أو من باب فَعْلَان فَعَلَّ ، كسكران ؛ فإن مؤثته سَكْرَى ، أو يستوى فى الوصف به المذكور والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُلٌ صبور وجريح ، وامرأة صبور وجريح .

( تنبيهات ) الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع

الثانى : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَّة » أو من لامة نحو « ثُبَّة » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

﴿ مَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي زَرَّارِ ﴾

ويؤيدها ما ذكرنا من قصة الكلمة التى منها هذا البيت

اللفظ : « زرار » بكسر النون - هو والد مضر بن زرار بن معد بن عدنان « حلائل » : جمع حليل - بالهاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للمرأة « حليلة » سيما بذلك لأن كلا منهما يحلّ من الآخر محلا لا يحلّه سواء ، أو لأن كلا منهما يحال صاحبه ، أى : ينزل معه فى محله ، أو لأن كلا منهما يحلّ للآخر بعد أن كان حراما عليه ، والتعليلان الأول والثانى أحسن من الثالث ؛ لأن هذا الاسم كان يطلق عليهما قبل ورود الشرع

الإعراب : « فما » نافية « وجدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنات » فاعل « بنى زرار » مضاف إليه « حلائل » مفعول به « أسودين » صفة لحلائل « وأحمرين » معطوف عليه

الشاهر فيه : قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر - اللذين مؤثتهما سوداء وحمران - جمع للذكر السالم ، بالياء والتون ، وجمع هذين الوصفين وأمثالهما - من كل صفة لا يكون مؤثتها بالتاء - شاذ عند جبهة النحاة ، قال المحقق الرضى : « فكل صفة لاتلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء فلما لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى » اهـ ، وإنما اشترطوا فى جمع الصفة جمع المذكور السالم أن يكون لفظها مما يؤث بزائدة تاء التأنيث ، لأن قبولها التاء يقرب شبهها من الفعل ، وذلك لأن الفعل يسند للذكر بلا تاء ، فإذا أسند للمؤنث زيدت عليه تاء دالة على التأنيث ، وإنما تجمع الصفة هذا الجمع لتكون الواو فيها كالواو فى نحو « يكتبون » و « يضرّبون » فإذا بعد شبه الصفة من الفعل بضم قبولها التاء لم تجمع ، وذهب ابن كيسان إلى جواز جمع الصفة جمع تصحيح ، وإن لم تقبل التاء ، فيجوز عنده أن يقال « أسودون » ، و « أحمرّون » بلا شذوذ ، وهو مذهب ضعيف

٢٣ — مِنَّا الَّذِى هُوَ مَا إِن طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

فالانس : من الصفات المشتركة التى لاتقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه

(وبه) أى : وبالجمع السالم المذكور (عِشْرُونَ وَتَابَهُ) إلى التسعين (أَلْحَقْ) فى الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلازم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلا على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) أَلْحَقْ به أيضاً (الْأَهْلُونَ) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بقلم ولا صفة ، وألحق به (أَوَّلُ) لأنه اسم جمع لاجمع (وَ) أَلْحَقْ به أيضاً (عَاكُونَ) لأنه : إما أن لا يكون جمعا لعالم ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعالم يقال على كل

٢٣ — نسب ابن السيرافى وابن منظور هذا البيت لأبى قيس بن أبى رقاعة ، وهو شاعر جاهلى ، كان معاصرا للنعمان بن المنذر اللخمي ، ولالحارث بن أبى شمير الساساني ، وكان يفد عليهما ، وسماه البكرى فى التنبيه (ص ٢٢) دثارا — بكسر الدال بزنة كتاب .

اللفظ : « طرّ شاربه » يقال : طرّ النبات والشارب والوبر ، يطر — بضم الطاء فى الضارع — أى : طلع ونبت « العانسون » جمع عانس ، وهو هنا الرجل يطعن فى السن ولم يتزوج « المرء » : جمع أمرد ، وهو الشاب الذى بلغ خروج لحيته وطرشاربه ولم تبد لحيته « الشيب » : جمع أشيب وهو البيض الرأس ، ولا يقال « امرأة شيباء » اكتفاء بقولهم « امرأة شمطاء »

الإعراب : « منا » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « هو » مبتدأ « ما » نافية « إن » زائدة « طر » فعل ماض « شاربه » فاعل ، والهاء مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة للمبتدأ والخبر لاعمل لها صلة الموصول « والعانسون » معطوف على الاسم الموصول « ومنا المرء » جملة من مبتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها « والشيب » معطوف على المرء

الشاعر فى قوله « والعانسون » حيث جمع عانسا بالواو والنون جمع تصحيح ، وذلك عند البصريين شاذ من وجهين (الأول) أنه أطلق العانس على الرجل ، وهو قليل نادر ، وإن الأكثر إطلاقه على المرأة . قال المرتضى : « وأكثر ما يستعمل العانس فى النساء » اهـ ، (والثاني) أنه — بعد تجويز إطلاقه على الرجل — صفة غير قابلة للتاء ، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة تاء التأنيث ، وقد عرفت أنهم يشترطون فى جمع الصفة المذكور السالم أن يكون لها مؤنث بالتاء ، أما الكوفيون فيرون جمع مثل هذه الصفة سائما جائزا ؛ لأنهم لا يشترطون هذا الشرط ، وقد استدلو على صحة ما ذهبوا إليه بيت الشاهد ، وردّه البصريون لشذوذه .

ماسوسى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفردة ، أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل ، فهو جمع لغير علم ولا صفة ، وألحق به (عَلَيُّونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَ) - بفتح الراء - جمع أَرْضٍ - بسكونها - (شَدَّ) قياسا ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفردة مؤنث بدليل «أَرْضَةٌ» ، وغير عاقل ، وكذلك (السُّنُونَا) - بكسر السين - جمع سَنَةٍ - بفتحها - (وَبَابُهُ) كذلك شد قياسا ، والمراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التانيث ولم تكسر ، فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو والنون رسما ، وبالياء والنون جرا ونصباً ، نحو «عِصَّةٌ وَعِصِينَ» ، و«عِزَّةٌ وَعِزِينَ» ، و«إِرَّةٌ وَإِرِينَ» ، و«ثُبَّةٌ وَثُبِينَ» ، و«قَلَّةٌ وَقَلِينَ» قال الله تعالى : «كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ» «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ» «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ» وأصل سَنَةٌ سَنَوٌ أَوْسَنُهُ ، لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٌ ، وَسَنَهَاتٌ ، وفى الفعل سَأْنَيْتُ وَسَأْنَهْتُ ، وأصل سَأْنَيْتُ سَأَنَوْتُ ؛ فلبوا الواو ياء حين جاوزت - مبتدئة - ثلاثة أحرف ، وأصل عِصَّةٌ عِصَوٌ مِنَ الْعِصْوِ واحد الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء ، أى : مُفَرَّقًا ، يقال : عَصَبْتُهُ وَعَصَوْتُهُ تَعْصِيَةً ، أى : فرقته تفرقة ، قال ذو الرمة :

٢٤ - وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِالْمُعْصَى

٢٤ - نسب الشارح العلامة هذا الشاهد لدى الرمة ، كما في جميع النسخ التى بأيدينا ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس ولم ينسبها لقاتل ، والشاهد من أرجوزة طويلة لرؤبة ابن الصجاج يمدح فيها نبيا وسعدا ونفسه ، وهى مذكورة فى ديوان رجزه ، وأولها :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

وقبل بيت الشاهد بآيات قوله :

وَإِنْ وَهَى الدِّينُ شَدَدْنَا الْقَبْضَا عَلَى الْمَعَاصِيْنَ وَتَجَزَّى الْقَرَضَا

وقد وجدت صاحب اللسان نسب كثيرا من آيات هذه الأرجوزة إلى رؤبة ، وإن كان لم ينسب بيت الشاهد نفسه إليه كما أسلفت

اللفظ : «أروى» اسم امرأة «مطلت» لوت ولم تف ، وأصل المادة من قولهم : مطل الحديد ؛ إذا ضربها ومدها لتطول ، فكأن من عطلك بعد الأجل ويطلبه «وهى» ضعف ، وأصله من قولهم : وهى السماء ، إذا تحرق وانشق «القبضا» هو السوق السريع ، يقال : هذا حاد قابض ؛ إذا كان يسوق الإبل سوقا سريعا ، قال الراجز :

أى : بالفرق ؛ لأنهم فرقوا أقوالهم فيه ، أو عَصَهُ ، من العَصَ ، وهو البهتان ، والعَصَ أيضا : السَّحَرُ في لغة قريش ، قال الشاعر :

٢٥ — أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُنْدِ الْعَاضِ الْمَضِي

\* كَيْفَ تَرَاهَا وَالْحَدَاةُ تَقْبِضُ \*

« المعاصين » المعارضين ، مأخوذ من قولهم : عاصاني فصوته ؛ إذا خاشنك وعارضك فقلبت به ذلك ، أو هم المجتسمون ، من قولك : عصوت القوم أعصوم : إذا جمعتهم « القرضا » هو ما يتجاوز به الناس بينهم

ابوهراب : « ليس » فعل ماض ناقص « دين الله » اسم ليس ، ومضاف إليه « بالمعنى » الباء زائدة ، والعضى : خبر ليس

الشاهر فيه : قوله « بالمعنى » فانه اسم مفعول من عضى الشيء - بتشديد الضاد - أى : جزأه وفرقه ، ومثاله : وفي دينه ؛ وزكى ماله - بتضعيف العين فيهما - فانه يقال على الدين والمال « موفى ومزكى » بضم الميم وفتح فاء الكلمة وتشديد عينها مفتوحة ، فبدل ذلك على أن لام هذه الكلمة حرف معتل ، فيكون قولهم « عضة » مأخوذاً من ذلك ، وقد حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث ، ومثل هذه الكلمة في الاستشهاد قولهم : عضبت الديبحة تضية ، إذا جلتها أعضاء وقسمتها ؛ وفي حديث جابر في وقت صلاة العصر « ما لو أن رجلاً نحر جزوراً وعضاها قبل غروب الشمس » أى : قطعها وفصل أعضائها ، فكل هذه الاستعمالات دالة على أن لام الكلمة حرف علة ، وقولهم « العضو » - الذى هو واحد أعضاء الشاة وغيرها - دليل على أن اللام واو في الأصل ، فإن التضية التى هى التفريق مأخوذة من الأعضاء ، ويدل على أن الاشتقاق الأصلى ملاحظ في « عضة » بخصوصها ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال في تفسير قوله تعالى : ( الذين جعلوا القرآن عضين ) أى : جزأوه أجزاء ، فقد لحظ معنى التضية وهو التقسيم والتفرقة ، قال ابن منظور : « والعضة من الأسماء الناقصة ، وأصلها عضوة ، فنقصت الواو ، كما قالوا : عزة ، وأصلها عزوة - بكسر فسكون فى الكلمتين - وثبة وأصلها ثبوة - بضم فسكون - » اهـ ٢٥ - لم أتف على نسبة هذا البيت إلى قائله ، وقد استشهد به صاحب اللسان والتاج ، ولم ينسبها ، ونسبه قوم لبعض قريش ، ولم يعينوه ، وكأن السرّ في هذه النسبة أن العضه السحر في لغة قريش

اللفظ : « النافثات » جمع نافثة ، وهى الساحرة ؛ فأنها تنفث فى العقد بلاريق ، والنفث : شبيه بالنفخ « عقد » بضم ففتح - جمع عقدة ، وذلك أن من عادة الساحر أن يأخذ خيطاً فيقول كلاماً ثم يعقد عقدة وينفث فيها ، ويروى في مكانه \* في عضة \* « العاضه » الساحر أو الكاهن ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ إذ كان مقتضى الظاهر أن يقول : أعوذ بربى من

وأصل عِزَّة — وهي القرقة من الناس — عِزْوٌ، وأصل إِرَّة — وهي موضع النار — إِرَى،  
وأصل ثِبة — وهي الجماعة — ثبو ، وقيل : ثبي ، من ثبيت ، أى : جمعت ، والأول أقوى

الناثات في عقدم ، والعضه — بفتح فسكون ، أو بكسر ففتح ، أو بفتحين — السحر والكهانة  
بلغة قريش ، وأصل العضه البهتان والإفك ، وسعى السحر عضها لأنه كذب وتخيل ولا حقيقة له  
« العضه » — على زنة اسم الفاعل من للزيد — هكذا وقع في رواية اللسان والتاج ، وقال العلامة  
الصبان : « والعضه : مبالغة العاضه » اهـ ، وكأنه حسبه بفتح العين وكسر الصاد فظن أنه مثل  
حندر لشديد الحنجر ، وهو حسن لو ساعدته الرواية

الإعراب : « أعوذ » مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا « برى ، من الناثات » متعلقان  
بقوله أعوذ « في عقد » متعلق بالناثات « العاضه » مضاف إليه « للعضه » صفة للعاضه  
الشاهر فيه : قوله « العاضه للعضه » : فإنيهما اسماء فاعلين : الأول من عضه الثلاثي ، وبابه  
فرح وفتح ، والثاني من أعضه المزيد بالهمزة ، وهما يدلان على أن لام الكلمة هاء ، وليست  
حرفا معتلا ، وإلا لكان اسم الفاعل « عاضيا » و « معضيا » ، وهذا أحد رأيين في هذه  
الكلمة ، وتقدم لك الرأي الثاني ، قال ابن منظور : « وأما قوله تعالى : ( الذين جعلوا القرآن  
عضين ) فقد اختلف أهل العربية في اشتقاق أصله وتفسيره ، فمنهم من قال : واحدها عضه ،  
وأصلها عضوة ، من عضيت الشيء إذا فرقته ، جعلوا النقصان الواو ، والمعنى أن المشركين فرقوا  
أقوالهم في القرآن فجعلوه كتباً وسحراً وشعراً وكهانة ، ومنهم من جعل نقصانه الهاء ، وقال : أصل  
العضه عضيه ، فاستنقلوا الجمع بين هاءين ، فقالوا : عضه ، كما قالوا : شفه ، والأصل شفهة —  
بفتح فسكون — وقالوا : سنة ، والأصل سنهه ، وقال الفراء : العضون في كلام العرب السحر ،  
وذلك أنه جعله من العضه الذي هو السحر » اهـ . وتلخيص الكلام أن نقول لك : إن من زعم  
أن أصل لامها الهاء يستدل على ذلك بأربعة أمور : الأول : جمعها على عضاه ، مثل شفاه ،  
والثاني : تصغيرها على عضيهه ، وقد علم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ، والثالث :  
أنه ينسب إليها فيقال : بغير عضهى ، وعضاهى ، ولإبل عضاهيه ، والرابع : مجيء العضيهه  
والعضه بمعنى الإفك والبهتان ، ولامهما هاء

وكل واحد من هذه الأدلة الأربعة معارض بمثله عن ذهب إلى أن لامها واو في الأصل ، فقد  
جمعوها على عضوات ، وأنشد عليه سيبويه :

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَازِمَا وَعِضَوَاتٌ تَقَطُّعُ اللَّهَازِمَا

وقد قالوا في النسب إليه : عضوى ، وقد ورد قولهم : عضيت نضيه  
ولما رأى الفارسي رحمه الله تعارض هذه الأدلة قال : « إن هذه الكلمة تصلح لامها أن  
تكون هاء ، وأن تكون واو » اهـ

وعليه الأكثر، لأن ما حذف من اللامات أكثره واو، وأصل قلة — وهى عودان يلمب  
بهما الصبيان — قلو

ولا يجوز ذلك فى نحو «نمرة» لعدم الحذف، وشذ «إضون» جمع أضاة كقناة، وهى  
القدير، و«حرون» جمع حرة، و«إحرون» جمع إحرة، والإحرة والحرة: الأرض ذات  
الحجارة السود، و«إوزون» جمع إوزة، وهى البطة، ولا فى نحو «عِدَّة» وزنة «لأن  
المحذوف الفاء، وشذ «رقون» فى جمع رقة، وهى القضة، و«لئون» فى جمع لقة، وهى  
الترب، و«حشون» فى جمع حشة، وهى الأرض الوحشة، ولا فى نحو «يد» ودم  
لعدم التمييز، وشذ «أبون» وأخون» ولا فى نحو «اسم» وأخت» لأن المعوض غير  
الهاء؛ إذ هو فى الأول الممزة، وفى الثانى التاء، وشذ «بنون» فى جمع ابن، وهو مثل اسم،  
ولا فى نحو «شاة» وشقة؛ لأنهما كسرا على شياء وشقاء، وشذ «ظبون» فى جمع  
ظبية، وهى حذ السهم والسيف، فإنهم كسروه على ظبي، بالضم، وأظب، ومع ذلك  
جمهوه على ظلين

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سَنَة — مفتوح الفاء — كَسِرَتْ فاؤه فى الجمع، نحو سِنِينَ،  
وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الألف، نحو «مِثْن» وحكى مُثُونٌ وسُنُونٌ  
وعُزُونٌ — بالضم — وما كان مضموم الفاء فیه وجهان: الكسر، والضم، نحو «ثُبَيْن» و«قُلَيْن»  
(وَمِثْلُ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم  
الياء، كقوله:

٢٦ — دَعَايَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَ لَعَيْنَ بِنَا شِيدَا وَشَيْبِنَا مُرْدَا

٢٦ — البيت من قصيدة للصمة بن عبد الله القشيري، من كلمة له أولها قوله:  
حَلِيلِي إِنْ قَابَلْتُمَا الْمَضْبِ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَنَدُ الْوَزْكَاءُ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدًا  
سَلَا عَبْدٌ نَفَلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّةً خُرَازَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسَى النَّجْدَا  
فَمَاعَنْ قَلَى لِلْبَيْجِدِ أَصْبَحْتُ هَهُنَا إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَحْبِبًا بَرْدَا  
وكان الصمة بن عبد الله القشيري قد خطب ابنة عمه، فاشتط عليه عمه فى اللهر، وبغل عليه  
أبوه بالجمال، فزوجت من غيره، فخرج مغاضبا لأبيه وعمه، إلى طبرستان، وأقام بها حياته،

وفي الحديث: «اللهم اجعلنا عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف» في إحدى الروايتين (وهو) أي: مجيء الجمع مثل حين (عند قَوْمٍ) من النخلة منهم القراء (يَطْرُدُ) في جمع المذكر وما حل عليه، وخرجوا عليه قوله:

فهو تارة يحسن إلى نجد، وتارة يذمه، كذا قال ابن هشام، وقال التبريزي في شرح الحاشية (٣: ١٩٦): «هوى الصمة بنت عم له يقال لها ريا، غطبها إلى عمه، فزوجه إياها على خمسين من الإبل، فجاء إلى أبيه فسأله ذلك، فساق عنه تسعاً وأربعين، وقال: عمك لا يناظرنا بنقصان ناقة، فساقها إلى عمه، وذكر له ما قال أبوه، فأبى أن يقبلها إلا كلاً، فلعج أبوه ولجج عمه، فقال: والله ما رأيت ألام منكماً جيساً، وإني لألأم إن أقت معكاً، فرحل إلى الشام، فتنبهتها نفسه» اهـ  
اللفظ: «دعاني» أي اتركاني، ويروى في مكانه «ذرائي» وهما بمعنى واحد «نجد» أحد أقسام بلاد العرب، وهو كل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق، وما عداه فهو النور - بفتح النون للمجمة وسكون الواو - «سنيئ» جمع سنة، ومعناها العام أو التحط

بالإعراب: «دعاني» فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والتون للوقاية، والياء مفعول «من نجد»: متعلق بدعاً «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف تأكيد ونصب «سنيئ» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء مضاف إليه «لعبن» فعل ماض، ونون النسوة فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلب «شيبا» حال من الضمير المجرور بالياء «وشيبنا» الواو عاطفة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن «مردا» حال من المفعول الذي هو ضمير للتكلم ومعه غيره

الشاهد فيه: قوله «سنيئ» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة في نحو غسيلين ومسكين، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لحذفها للإضافة؛ فإنك تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في الجمع تحذف كما يحذف التنوين من الاسم المفرد عند الإضافة. وإعراب جمع المذكر السالم بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء لغة جماعة من العرب منهم أسد، وتيم، وعامر، وقد صرح بذلك القراء، وحمل جماعة من العلماء ذلك على الضرورة الشعرية، منهم ابن جني، وابن عصفور، وهل هذا الإعراب قاصر على باب «سنيئ» أو مطرد في كل جمع المذكر السالم؟ الذي عليه الجمهور أنه يختص بجمع ما حذف لامه، وذهب جماعة منهم ابن جني إلى أنه يجري في الجميع ضرورة، ولم أجد في كلام القراء ما يصحح نسبة القول على هذا النحو إليه، بل وجدت فيه ما يؤيد أنه يذهب إلى تخصيصه بباب سنيئ، ولكنه لا يراه ضرورة كما أسلفت لك، ولست أدري من أين جاء الشارح العلامة بنسبة هذا إليه، ولولا أن يطول بك القول هنا لأنتكح بنص كلامه، ولكننا سنذكره في الشاهد الآتي فارتقبه



٢٧ - رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ وَقوله :

٢٨ - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

٢٧ - لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين مع كثرة المستشهدين به  
اللفظ : « عرنديس » بزنة سرجل : هو في الأصل الأسد الشديد ، والأنثى من ذلك بالماء ،  
ويقال : حَيٍّ عرنديس ، إذا أريد وصفهم بالعزّ والنعمة ، قاله ابن منظور « طلال » - بفتح الطاء  
الهمزة - اسم جمع لطلاة ، وهي الحلال الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هي الفرح والسرور ، أو هي  
الحسن والماء « ضاربين القباب » يروى في مكانه « ضاربين الرقاب »

الإعراب : « رَبِّ » حرف تقليل وجوّز شبهه بالزائد « حَيٍّ » لفظه مجرور بربّ ، وهو  
مرفوع تقديرًا بالابتداء « عرنديس » ، ذى طلال « صفتان لحى على اللفظ « لا » نافية « يزالون »  
فعل مضارع ناقص ، وواو الجماعة اسمها ، والواو تعود إلى الحى باعتبار معناه « ضاربين » خبر  
يزال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « القباب » مضاف إليه

المشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون ؛ ولذلك أثبت  
هذه النون مع إضافته إلى مابعد ، ولو كان الإعراب بإيالة كما هو للشهور لحذف النون للإضافة  
أو نصب مابعد على الفعلية ، وليست هذه الكلمة مما ألحق بجمع للذكر مما حذفت لامه كسنتين  
وعزين ، بل هي من جمع المذكر السالم ، ومنه أكثر العلماء أن إعرابه بالحركات الظاهرة مع  
لزوم إيالة شاذ ، مع كثرة الشواهد عليه

قال الفراء رحمه الله : « ومن العرب من يجعلها بإيالة على كل حال ويعربونها ، وإنما  
جاز ذلك في المنقوص الذى كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه ، لأنهم لما جمعوه بالنون توهموا  
أنه فعول إذ جاءت الواو وهي واو الجمع فوقت في موقع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية وأن  
الكلمة على فعول ، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه ، وما كان مما  
حذف منه حرف من أوله نحو زنة ودية ولنة فانه لا يقاس على هذا ، فما كان منه مؤنثا أو مذكرا  
فأجره على التمام ، مثل الصالحين » اهـ

ومنه يتبين لك ما في كلام الأشارح رحمه الله - من نسبة إجراء جمع للمذكر السالم بجميع  
أنواعه مجرى غسلين - إليه ، ولنا على كلامه اعتراض ، ذلك أن آخره لا يلتزم مع أوله ، فإنه  
جعل اللفظ لزوم إيالة والإعراب بحركات على النون ، ثم علل بتعليل يعطى لزوم الواو والإعراب  
بحركات على النون ، إلا أن يجعل له أنه قصد تشبيه إيالة بالواو ، وصيغة فيعل بصيغة فعول ،  
وهو بعيد ، فافهم ذلك كله ، والله المستول أن ينفعك به

٢٨ - هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، وصدوره قوله :

والصحيح أنه لا يطرّد ، بل يقتصر فيه على السماع .

(تبتيهان) الأول : قد عرفت أن إعراب اللثى والجموع على حذّه مخالف للقياس من

• وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي •

اللفظ : « يدري » بتشديد الدال المهملة - مضارع ادراء ، إذا ختله وخدعه ، ويروى في مكانه « يتنى »

المعنى : يقول : كيف يطعم الشعراء في خديعتي ويرغبون في ختلي وقد تجاوزت أربعين سنة فبلغت سنّ التجربة والاختبار ، وأدركت عمر الحنكة والابتلاء ، فما عاد ينفعهم الحبّ وصرت وما تجوز على الحيلة

الإعراب : « وماذا » : اسم استفهام مفعول به مقمّ لتبتي ، مبنى على السكون في محلّ نصب « تبتي الشعراء » فعل وقاعل « مني » جار ومجرور متعلق بتبتي « وقد » الواو واو الحال ؛ قد : حرف تحتيق « جاوزت » فعل وقاعل ، والجملة في محلّ نصب حال من ياء المتكلم « حد » مفعول به « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » حيث أعربه بالكسرة الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، ومن العلماء من ذهب في هذا الشاهد ونحوه إلى أن الإعراب بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، إلا أنهم اختلفوا في سبب كسرها : فذهب جماعة إلى أن كسرها لثمة من لغات العرب ، وسيشير الشارح إليه ، ويستشهد بهذا البيت عليه (ص ٦١) ، ومنهم من ذهب إلى أن كسرها للتخلص من التقاء الساكنين ، على الأصل فيه ، ونسبوه إلى أبي العباس المبرد

ومثل بيت الشاهد في الإعراب بالحركات على النون قول ذى الأصبع العدواني :

إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ دُو مُحَافَظَةٍ وَأَبْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيَّيْنِ  
وقول الفرزدق :

إِنِّي لَبَاكٍ عَلَى ابْنَيْ يُوسُفٍ جَزَعًا وَمِثْلُ قَدَيْهِمَا لِلدِّينِ يُنْكِبِي  
مَا سَدَّ حَيْثُ وَلَا مَيْتٌ مَسَدُهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّيْنِ  
وقول الآخر :

وَلَقَدْ وَلَدَتْ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا  
وقوله :

وَإِنْ أَمَّمْ تَمَانِينَا رَأَيْتَ لَهُ شَعَصًا ضَبِيلًا وَكَلَّ السَّعْغُ وَالْبَصْرُ

وجين : (الأول) من حيث الإعراب بالحروف ، (والثاني) من حيث إن رفع الثني ليس بالواو، ونصبه ليس بالالف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن الثني والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل القرع للرفع طلباً للنسابة ، وأيضاً قد أعرب بعض الآحاد — وهي الأسماء الستة — بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابها بالحروف لزم أن يكون للرفع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف — وهي علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابها بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، والإعراب ستة : ثلاثة للثني ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابها بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس الثني بالمجموع في نحو « رأيت زيداً » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى الثني الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل : اسماً في نحو « اضرباً » ، وحرفاً في نحو « ضرباً آخرًا » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل : اسماً في نحو « اضربوا » ، وحرفاً في نحو « أكلوني البراغيث » ، وجراً بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيها ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين

الثاني : ما أفضه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب الثني والمجموع على حده بالحروف — هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزمجاني ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف

( وَوَنَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ ) في إعرابه ( فَافْتَحْ ) طلباً للغة من ثقل الجمع ، ورفقاً بينه وبين نون الثني ( وَقُلْ مَنْ بَكْسَرِهِ نَطَقَ ) من العرب ، قال في شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به في شرح الكافية ، ومما ورد منه قوله :

## ٢٩ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

٢٩ - البيت أحد أبيات أربعة لجريز بن عطية يحاطب بها فضالة العرنى ، وقوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ

اللفظ : « عرين » بفتح فكسر - هو عرين بن ثعلبة بن ربوع ، وهو من آباء فضالة العرنى « عرينة » يضم ففتح - بطن من بجيلة « جعفرا » هو أخو عرين ، فهو ابن ثعلبة أيضا « وبني أبيه » إخوته ، وهم جعفر ، وجهور ، وعبيد ، أبناء ثعلبة بن ربوع ، وروى \* عرفنا جعفرا وبني عبيد \* « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى وسكون العين وكسر النون - والزعانف هم الأتباع والملاحقون ، ويقال للثام الناس وردالهم ، وأصل الزعانف أهداب الثوب التى تنوس منه ، وأطراف الأديم

الإعراب : « عرين » مبتدأ « من عرينة » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ليس منا » جملة من ليس واسمها المستتر فيها وخبرها الظرف فى محل رفع خبر ثان « برثت » فعل وفاعل « إلى عرينة » من عرين « متعلقان ببرى » « عرفنا جعفرا » فعل وفاعل ومفعول « وبني أبيه » معطوف على جعفر ، ومضاف إليه « وأنكرنا زعانف » جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة « آخرين » صفة لزعانف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء لإعراب جمع المذكر السالم وكسر النون ، ولا يتأتى فى هذا البيت أن يفرض الإعراب على النون بالحركة الظاهرة ، كأتأتى فى الشاهد السابق وذلك لأن قوله « الأربعين » فى البيت السابق الذى سيعيده الشارح بعد هذا مجرور بالإضافة ؛ فيسوغ لك أن تفرض جره بالكسرة وأنه عامله معاملة المفرد ، كما يجوز لك أن تفرض جره بالياء وأنه كسر النون الواقعة بعد علامة الإعراب : إما على لغة من لغات العرب ، وإما على الأصل فى التخلص من الساكنين ، كما أسلفنا ، ولكن هنا قوله « آخرين » منصوب لكونه نعتا للمنصوب ، والنون مكسورة ، فلا يعقل أن تكون الكسرة علامة لإعراب ، وبهذا التقرير يثبت لك فساد ما قاله البندادى فى شرح هذا الشاهد

هذا ، وقد مثل لك الشارح على أن من العرب من يجرى جمع المذكر لإجراء مسكين فى لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولكنه لم يبحث بشاهد على ضم النون مع الياء ، ومنه قول سعيد بن قيس لمعاوية بن أبى سفيان :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ      وَرَجْمُ الْقَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ  
بَأَنَّا لَا تَزَالُ لَكُمْ عَدُوًّا      طَوَالَ النَّهْرِ مَا سَمِعَ الْحَنِينُ  
أَلَمْ تَرَ أَنَّ وَالِيَنَا عَلَيْكَ      أَبُ بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

وقوله :

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرَبَيْنِ<sup>(١)</sup>

(وَتُونُ مَا تُنَى وَالْمَلْحَقِ بِهِ) وهو اثنان واثنان وثنان (بِكسْر ذَاكَ) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا على الأصل في التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلا بعد الياء (فَانْتَبَهَ) لذلك . وهذه اللغة حكاهما الكسائي والقراء ، كقوله :

٣٠ — عَلَى أَحْوَذِيْنَ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَهِىَ إِلَّا لَمَحَّةٌ وَنَفِيْبٌ

وقد قال أبو نواس :

\* تَخَيَّرَهَا بَعْدَ الْبَنِيْنَ بَنِيْنُ \*

وقد خطأه العلماء في هذا ؛ لأنه جمع في هذا الشطر بين لنتين في كلمة واحدة : فأعرب البنين بالياء بدليل نصب النون ، ثم أعربه ثانيا بالضمة التي على النون ، ومثل هذا الجمع غير مسموع في كلام العرب

ولم يتعرض الشارح رحمه الله للاستشهاد للغة من لغات العرب في بعض أنواع الملحق بجمع المذكر السالم ، وهي إلزامه الواو وإعرابه بحركات ظاهرة على النون تشبيها له بزيتون ، وذلك فيما سمي به ، ومن شواهد قول أبي دهيل الخزاعي :

طَالَ لَيْلِي وَبَيْتٌ كَالْمَجْنُونِ وَاعْتَرَنِي الْمُوْمُ بِالْمَاطِرُوفِ

وقول يزيد بن معاوية بن أبي سفيان :

وَمَا بِالْمَاطِرُوفِ إِذَا مَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَ

في رواية صاحب الصحاح ، وقد رواه جماعة بفتح النون ، وهي لغة رديئة حكوها في هذا النوع وسيأتي للشارح ذكر هذه اللغة مع غيرها ولا يستشهد لها فأحفظ ذلك

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر أوجه الاستشهاد به (انظر ص ٥٧ من هذا الجزء) ٣٠ — هذا البيت من قصيدة لمجد بن نور الهلالي يصف فيها القطاة

اللغة : « أحوذيين » الأحوذى في الأصل : السريع في سفره ، ثم استعمل في السريع في كل مأخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف في الشيء يحذقه ، وأراد حميد هنا جناحي القطاة « استقلت » ارتفعت وتحملت وعلت في الجو

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين فأنت لاتقع عينك عليها إلا لحظة

واحدة تنيب عنك بعدها

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقل « استقلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى القطاة المذكورة في أبيات سابقة « عشيّة » : ظرف

وقيل : لا تختص هذه الالف بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافي ، كقوله :

٣١ - أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَلْيَانَا

زمان متعلق باستقل « فما » : نافية مهملة لوقوع إلا قبل خبرها « هي » : مبتدأ « إلا » : استثنائية ملغاة « لمة » : خبر المبتدأ ، والحل على تقدير مضافين ، أي : فما زمن رؤيتها إلا لمة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع فاعله ضمير القطاة ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ، وفي عطف الجملة القطعية على الاسم والعمس ثلاثة أقوال : قيل : يمتنع ، وقيل : يجوز بلا شرط إلا أن الأرجح توافقهما ، وقيل : إذا كان المطف بالواو جاز وإلا فلا

الشاهر في : قوله « أحوذين » حيث فتح نون اللتي بعد إعرابه بالياء ، وهل هذا ضرورة أولفة لبعض العرب ؟ عامة العلماء على أن هذه لفة بنى أسد ، وقد نقلها عنهم الفراء ، ولا يتصور أن يكون الفتح في هذا البيت ضرورة لأنه لا محوج إليه من قافية أو وزن ، بل يستقيم البيت بحاله من غير تفسير فيه أصلا مع الكسر كما يستقيم مع الفتح ، فلما كان الأمر على هذه الحال وجاءت الرواية بفتح النون أبقتنا أن فتحها لفة ، وقد تأيد ذلك بنقل العلماء

٣١ - نسب أبو زيد هذا البيت إلى رجل من ضبة ، ولم يسمه ، وقيل : هو لرؤبة ابن العجاج ، وقد ذكره جامع ديوان رجزه وناشره في زيادات الديوان مع أبيات أخرى ، وليس هذا بصحيح ، وقد روى البيت جماعة منهم أبو زيد ، والسيرافي ، وابن عصفور ، قال أبو زيد في النوادر (ص ١٥) : « وأشدني الفضل لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة :

إِنَّ لِسَعْدَى عِنْدَنَا دِيْوَانَا يُحْزِي فُلَانًا وَابْنَهُ فُلَانَا

كَانَتْ عَجُوزًا عَمِرَتْ زَمَانًا وَفِي تَرْي سَيِّئًا إِحْسَانًا

أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَلْيَانَا

اللفظ : « الجيد » العنق « منخرين » ثنية منخر - بزنة مسجد ، وقد تكسر الميم إتباعا لكسرة الحاء - وهو موضع التخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، هذا أصله ، ثم سمي به خرق الأنف « ظليانا » زعم جماعة منهم المروى أنه ثنية ظي ، وهو خطأ ولا معنى له ، وإنما هو اسم مفرد علم على رجل بينه ، قال أبو زيد : « ظليان : اسم رجل ، أراد منخرى ظليان ، لحذف ، كما قال عز وجل » : ( وأسأل القرية ) يريد : أهل القرية » اهـ

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا « منها » متعلق بأعرف ، والضمير يعود إلى سلمى المذكورة في بيت سابق « الجيد » مفعول به « والعينانا » معطوف على الجيد ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين

... ..

في الاسم المفرد ، كذا قالوه ، وسنذكر لك ما فيه « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضا منصوب  
بالياء نيابة عن الفتحة لأنه متنى وهو في رواية أبي زيد منصوب بفتحة مقترنة على الألف كسابقه  
« أشبها » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول منصوب بالفتحة ، والجملة في محل  
نصب نعت لمنخرين ، والأصل : أشبها منخرى ظبيان ، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه  
فانصب انصبابه

الشاعر فيه : قوله « والعينا » حيث فتح الشاعر فيه نون الثنى بعد الألف ، والكثير في  
لسان العرب كسرهما ، ولا شاهد في قوله « ظبيانا » خلافا للهروي ، وقد أشرنا إلى ذلك في صدر  
الكلام

واعلم أن العلماء يذكرون في هذا للوضع أن فتح نون الثنى بعد الألف إنما هو لغة لمن يلزم  
الثنى الألف في جميع أحواله ، وكلهم استشهدوا بهذا البيت ، وقد عرفت في شرح الشاهد  
( رقم ٢١ ) القبائل التي تلزم الثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، ووقفناك هناك على شواهد كثيرة ،  
وأما هذا البيت وما جرى به للاستشهاد عليه ففيه نظر من وجوه : الأول : أن كثيرا من العلماء  
استظهر أنه مصنوع . قال ابن هشام : « وقبل البيت مصنوع » اه ، ولكننا قد بينا لك أن  
أبا زيد رواه عن المنضل لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت ، ولكن العلماء كانوا يردون  
روايات المنضل . الوجه الثاني : أن قولهم : إن فتح النون لغة لمن يلزم الثنى الألف غير صحيح  
بنفس ما استشهدوا به ، قال الساماني : « وهو قول عجيب ، فإن في البيت شاهدا مقبولا على رد  
هذه الدعوى ، وذلك أن قائله قال : ومنخرين ، بالياء ، في رواية أكثر النحاة ، فدل ذلك على  
أن أصحاب هذه اللغة لا يلتزمون الألف ، بل تارة يستعملون الثنى بالألف مطلقا ، وتارة يستعملونه  
كاستعمال الجماعة » اه ، ونحن نتبعد أن نسلم صحة الشاهد وتخريجه على نحو ما ذهب إليه  
الساماني لسببين : الأول : أن العلماء قد نصوا على أنه يبعد جدا أن يحىء العربي في بيت واحد  
بلمتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيما يشبهها ، وأكبر ظننا أن هذا وجه من حكم بأن  
البيت مصنوع ، ولكنك قد رأيت أبا زيد يرويه لك على غرار واحد بالألف في « العينا »  
وفي « منخران » ، فلم يبق لهذا الاستشكال على هذه الرواية وجه . الثاني : أن المعروف عن  
بنى الحارث بن كعب أنهم لا يجيئون في كلامهم بياء ساكنة قبلها فتحة ، بل هم يقلبون الياء في ذلك  
كـله - متنى أو غير متنى - ألفا ، فيقولون في « عليك » ، و « إيلك » وفي « الهممين »  
و « الثوين » : « علاك » ، و « إلاك » ، و « الهمهان » ، و « التوبان » وقد روى أنهم  
يقولون : « السلام علاكم » وروى العلماء قول راجزم :

أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاكَا فَأَشْدُدْ بِمِثْقَى حَبِّ حَوَاكَا

وحكي الشيباني ضمها مع الألف ، كتقول بعض العرب : « مُهَا خَلِيلَانُ »  
وقوله :

٣٢ — يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِذَّانُ قَالَتُومُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

نَاجِيَّةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطَرُ عَلَاهَا

فلا يتصور أن يكون لهؤلاء مع هذا كله لفتان على نحو ما ذكر العامي  
بقى أن يكون من يفتح نون اللثني بعد الألف جماعة من العرب غير من ذكرنا ، وعندنا أنه  
إذا صح ذلك كانت لغة هؤلاء التزام الألف والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، فتكون فتحة  
النون في قوله « والعينان » هي الحركة الإعرابية ، كما جرى ذلك في الجمع ، ويدل لهذا أنهم  
يضمون النون مع الألف أيضا كما في الشاهد الآتي ، ولو وقع لنا شاهد ثبت فيه النون مع  
الإضافة كما ثبتت في الجمع في نحو « فإن سينه » و « ضارين القباب » لما ترددنا في ذلك  
لحظة ، فأحرص على هذا البحث فإنه نفيس لم أجده من تعرض له على هذا النحو ، والله السئول  
أن يرشدك

٣٣ — لم أجده من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين  
اللفظ : « قذان » — بكسر القاف وتشديد الدال المعجمة — البراغيث ، وقال الشاعر :

\* يُورِقُنِي قِذَّاءُهَا وَبَعُوضُهَا \*

وواحدها قذة — بضم القاف بعدها ذال معجمة مشددة — وقذذ — بزنة صرد — قال الراجز :

\* أَشَهَّرَ كَيْلِي قُذْذُ أَسْكَثُ \*

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبنا » منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم  
للتقلبة ألفا ، وياء المتكلم للتقلبة ألفا مضاف إليه « أرقى » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء  
مفعول به « القذان » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « قالتوم » الفاء للتفريع ، والنون :  
مبتدأ « لا » نافية « تألفه » فعل مضارع ، والهاء ضمير النون مفعول به « العينان » فاعل  
تألف ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين  
في الاسم المفرد

الشاهد في : قوله « العينان » حيث ضم نون اللثني الواقعة بعد ألفه ، كذا قالوا ، وقد سبق  
في شرح الشاهد السابق أنا ذكرنا لك أن ضم هذه النون في هذا الشاهد مع فتحها في قوله :  
« والعينان » من الشاهد السابق ، يدل لما ذهبنا إليه ، من أن قوما يعربون اللثني بالحركات  
الظاهرة على النون مع التزام الألف ، والذي يقوى هذا عندنا أن النون مفتوحة في « العينان »  
هو مفعول به ، ومضمومة في « العينان » وهو فاعل ، لما يمنع أن تكون هذه الفتحة هي التي



﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام — وإن كان التنوين يحذف معها — نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً . وقيل : لحقت لدفع توم الإضافة في نحو « جاءني خليلان موسى وعيسى » و « مررت بينين كرام » ، ودفع توم الأفراد في نحو « جاءني هذان » و « مررت بالمهتدين » ، وكسرت مع المثني على الأصل في النقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق ، وجعلت فتحة طلباً للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارفاً لتخلفه في نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو شيآن : ما جمع بألف وتاء ، وما لا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : ( وَمَا يَتَأَوَّلُ قَدْ جُمِعَا ) الباء : متعلقة بجمع ، أى : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء ، أى : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته ( يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا ) . كسر إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع للذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيها حذف لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لُفَاتَهُمْ » ، وحمل هذا القول مالم يرد إليه المحذوف ، فإن رد إليه نصب بالكسرة : كَسَتَوَات ، وَعِضَوَات .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لذكر : كحسامات وسراقات ، ومالم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : بَنَات وَأَخَوَات ، ولا يرد عليه نحو أُنْيَات وَفُضَات ؛ لأن الألف والتاء فيها لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية .

( كَذَا أُولَاتُ ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقاً له بالجمع

أقضاها العامل وتكون هذه الضمة كذلك ، ومع هذه الشبهة القوية عندنا فإنا لا نجزم بما ذهبنا إليه حتى نجد في كلامهم ثبوت النون مع الإضافة

المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمِلَ » ( وَالَّتِي اسْتَأْذَنَتْكُمْ ) من هذا الجمع ( كَأَذْرَعَاتٍ ) اسم قرية بالشام ، وذاته معجزة ، أصله جمع أذْرَعَة التي هي جمع ذَرَاع ( فِيهِذَا ) الإعراب ( أَيْضًا قِيلَ ) على اللغة القصصى ، ومن العرب من يمنه التتوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كَارْطَاةً عَلَمًا ، فلا ينونه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ - تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَثْرَبٍ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرْتُ عَلَى

٣٣ - البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَمِينٌ مَنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ الْخَالِي

اللفظ : « عم صباحا » هذه الكلمة تحية عند العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وعم : فعل أمر من التثال ماضيه وعم ، مثل وصف ، وذهب قوم إلى أن « عم » مقتطع من « انعم » ، والصباح : من أول نصف الليل الثانى إلى الزوال ، والمساء : من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول « الطلل » ما شخص وارتفع من آثار السيار « العصر » بضمين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وهو الدهر « الخالي » الماضى « تنوّرتها » نظرت إلى نارها من بعيد ، وهذا تحزن وتحنن منه ، وليس يقصد أنه رأى بينه شيئا ، إنما أراد رؤية القلب ، قاله ابن قتيبة « أذرعات » بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، والنسبة إليها أذرى « أدنى دارها » أقربها منه « عال » مرتفع « يثرب » المدينة التي شرفت بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم المعنى : يريد أن يظهر حزنه على بعده عن محبوبته ، وتمنيه رؤيتها ، فذكر أنه نظر إلى نارها من بعيد ، وكيف له برؤيتها وأقرب مكان من ديارها بعيد منه محتاج إلى نظر عال ؟

ابو عراب : « تنوّرتها » فعل وفاعل ومفعول « من أذرعات » جار ومحرور متعلق بثنوب « وأهلها » الواو واو الحال ، أهل : مبتدأ ، وها : مضاف إليه « يثرب » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من المفعول « أدنى » مبتدأ « دارها » مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، على تقدير مضاف ، تقديره : أدنى دارها ذو نظر عال « عال » صفة لنظر

الشاعر فيه : قوله « من أذرعات » حيث يروى بثلاثة أوجه ، كل وجه على لغة من لغات العرب : الأول بكسر التاء منوثة ، وهذا هو الذى عليه أكثر النحويين ؛ بناء على الأصل في جمع المؤنث السالم وما ألحق به ، ومنشأ هذا الوجه ملاحظة حاله قبل التسمية به من أنه جمع ، والذين ينهبون إلى هذا يرون التثوين في جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم ، فهم لا يحذفونه مما سعى به مع وجود العملية والتأنيث للمقتضين لمنع الصرف ، ذهابا منهم إلى

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

( تنبيه ) قد تقدم بيان حكم إعراب المثني إذا سمى به ، وأما المجموع على حده فقيه خمسة أوجه : الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثاني أن يكون كـ **كَيْسَلِينَ** ، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منوثة ، والثالث : أن يجري مجرى **عَرَبُونَ** ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منوثة ، والرابع : أن يجري مجرى **هَازُونَ** ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للمطية وشبه المعجمة ، والخامس : أن تلزم الواو وفتح النون ، ذكره السيرافي ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله ، وشرط جعله **كَيْسَلِينَ** وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهياً بين تعيين الوجه الأول ، قاله في التسهيل ( وَجَرٌ بِالْفَتْحَةِ ) نيابة عن الكسرة ( مَا لَا يَنْصَرِفُ ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وسحراء ، كما سيأتي في باب ؛ لأنه شابه

ما ذكرنا ؛ لأن الذي يحذف لوجود ما يقتضي منع الصرف هو تنوين التكمين ، لا تنوين المقابلة ، والوجه الثاني : بكسر التاء غير منوثة ، وهو تجويز جماعة منهم المبرد والزجاج ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة حالتين تقتضي كل منهما الإخلال بالأخرى ، فأعطوه من كل حالة شها ، حتى لا يكونوا قد نظروا إلى ناحية من نواحيه دون الأخرى ، وبيان هذا أنه من جهة كونه جمعا لمؤن بحسب لفظه يستلزم الكسر والتنوين ، ومن جهة كونه علما على مؤن بحسب معناه يقتضي الفتح وحذف التنوين ، فلاحظوا لفظه فأعطوه الكسر ، ولاحظوا معناه فأعطوه حذف التنوين ، والوجه الثالث : بفتح التاء غير منوثة كسائر ما لا ينصرف ، وهو تجويز جماعة منهم ابن جني وسيبويه ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة ما طرأ عليه من التسمية ؛ لأنه صار علما لمؤن ، وذلك يقتضي منع تنوينه وجره بالفتحة ، قال أبو الفتح بن جني : « واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات - علما - بناء التأنيث في طلحة فيمنعها حينئذ الصرف ، فيقول : هذه مسلمات مقبلة ، وعلى هذا بيت امرئ القيس \* تنورتها من أذرع . . إلخ وقد أنشدوه بالتنوين ، وقال الأعشى :

تَحْيَرَهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا نَكَامًا

وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم : هذه قرشيات ؛ غير منصرفة » اه كلامه ، وقد عرفت من قوله « واعلم أن من العرب » أنهم لم يذهبوا إلى شيء من هذا كله بالقياس من غير أن ينقلوه ويسمعه من الأعراب المحتج بهر يبتهم ، وإنما كان منهم التعليل للوارد والتمس السبب له ، وعانات في شعر الأعشى : موضع بالجزيرة إليه ينسب نوع من الخمر

القمل فقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتأخيرها في اختصاصها بالأسماء ؛ ولتأقبيها على معنى واحد في باب راقود خلأ وراقود خل ، فلما منعه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو : « فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا » وهذا ( مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ « أَل » رَدِفَ ) أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أَل » ضعف شبه القمل ؛ فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو : « فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ » ولا فرق في « أَل » بين المرفة كما مثل ، والموصولة ، نحو : « كَالْأَعْمَى وَالْأَعْمَى » وقوله :

٣٤ - وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بَيْنَ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

٣٤ - لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل ، ولا وقت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : « اليقظان » التنبيه الحذر ، وتقول : رجل يقظ ويقظ - بكسر القاف في الأول وضمها في الثاني ، ويقظان ، وامرأة يقظى ، وجمع الأولين أيقاظ ، وأنكر سيبويه أن يكون أيقاظ جمعا لمضموم القاف ، وذهب إلى أنه جمع لمكسورها لا غير ، وجمع يقظان يقاظ - بزنة رجال - وجمع يقظى يقاظى - بوزان ندأى - « ناظره » أصل الناظر ما تراه كأنه النكته السوداء في العين ، وقد يقال للعين كلها : ناظر ، من تسمية الكل باسم جزئه ، وربما أطلق على البصيرة

المعنى : إذا كنت تنسى بسبب من تحبه عواقب أمورك ولا تلتفت إلى أخريات أحوالك بما ينطى على بصرك من الهوى ؛ فإنك لست بالرجل الحذر للتنبيه

المراد : « ما » نافية ، حجازية أو تميمية « أنت » اسم « ما » على الأول ، ومبتدأ على الثاني ، وعليهما فهو في محل رفع « باليقظان » الباء زائدة ، اليقظان : خبر ما ، أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب بفتحة مقترنة على الأول ، ومرفوع بضمة مقترنة على الثاني ، وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ناظره » فاعل يقظان ؛ لأنه صفة مشبهة ، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، وقيل : إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو « أَل » في اليقظان ؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذى ، والصفة المشبهة مع فاعلها صلته « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « نسيت » جملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « بمن تهواه » الباء للسببية ، ومن اسم موصول في محل جر بها ، وجملة « تهواه » لا عمل لها صلة الموصول ، والجار والمجرور متعلق بقوله نسيت « ذكر » مفعول به لنسبت « العواقب » مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف دل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره

بناء على أن « أل » توصل بالصفة المشبهة ، وفيه ماسيأتي ، والزائدة كقوله :

٣٥ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

الظاهر فيه : قوله « باليقظان » حيث دخلت « أل » للوصولة - عند بعض العلماء - على الصفة للمشبهة باسم الفاعل ، وهي يقظان ، فجر بالكسرة ، مع وجود الوصفية وزيادة الألف والنون واعلم أنهم أجمعوا على أن « أل » للوصولة توصل باسم الفاعل واسم المفعول ، إذا كانا بمعنى الحدوث كما هو الغالب فيما ، نحو : القائم للضروب ، ومثلها أمثلة للبالغة : كالقوام للضراب ، وأجمعوا كذلك على أنها لا توصل بأفعل التفضيل ، لأنه لا يؤول بالفعل كما يؤول به اسم الفاعل واسم للمفعول الدالان على الحدوث وأمثلة للبالغة ، واختلفت كلهم في الصفة المشبهة وما يدل على الثبوت من اسمي الفاعل والمفعول ؛ فمنهم من جعل ذلك بمنزلة أفعل التفضيل فتح أن توصل « أل » به ، ووجه المشابهة أن أفعل التفضيل إنما امتنع عندهم وصل أل به لعدم تأوله بالفعل ؛ لأن الفعل يدل على الحدوث والتجدد ، واسم التفضيل يدل على زيادة ذات في شيء عن ذات أخرى ، فلما امتنع فيه لذلك وشاركته في هذه العلة الصفة المشبهة أخذت حكمه ، ومن العلماء من أعطى الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل واسم للمفعول بناء على أن علة الجواز فيها أنهما يرفعان الظاهر باطراد ، بخلاف اسم التفضيل ؛ فإنه لا يرفع الظاهر إلا في السألة المعروفة بمسألة الكحل ، والصفة المشبهة تشاركهما في أنها ترفع الظاهر باطراد ؛ وقد اضطربت كلمة ابن هشام في هذا الموضوع ، وستعرف هذا تفصيلا في باب الموصول إن شاء الله

٣٥ — هذا صدر بيت من قصيدة لابن ميادة أحد الشعراء المتقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ؛ وهو من حضرمي السولتين الأموية والعباسية ، وميادة : اسم أمه ، واسمه الراح بن أبرد بن ثوبان ابن سراقه ، وقيل : ابن سراقه بن ثوبان ، يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان ، وعجزه قوله :

● شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ●

اللفظ : « أعباء » جمع عبء - بكسر فسكون - وهو ما ينقل عليك حمله ، أو يهتك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التي يشق حملها ، ويروى في مكانه « بأحناء الخلافة » وهو جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، والأصل فيه حنو العين لطرفها ويقال « أحناء الأمور » لما التبس منها وتشابه « كاهله » الكاهل مابين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة

المراد : « رأيت » بمعنى أبصرت : فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » صفة « اليزيد » مضاف إليه « مباركا » حال من المفعول ، أو مفعول ثان ؛ إذا جعلت رأيت بمعنى علمت « شديدا » معطوف على مباركا ، بإسقاط حرف العطف « بأعباء » جار ومجرور متعلق بقوله

ومثل آل « أم » في لغة طي ، كقوله :

٣٣٦ — أَلَنْ شِمْتُ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا      تَبَيْتُ بِلَيْلٍ أَمَّا رَمَدٍ أَعْتَادَ أَوْ لَقَا

« شديدا » وهو مضاف ، و « الخلافة » مضاف إليه « كاهله » فاعل بشديد ؛ لأنه صفة مشبهة  
تعمل عمل الفعل ، والماء ضمير الوليد مضاف إليه

الشاعر في : قوله « اليزيد » حيث دخلت « آل » الزائدة على « يزيد » العلم الموازن للفعل  
ضرورة ، وقد جرّه الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن « آل » فيه زائدة ، ومع وجود العلمية  
ووزن الفعل

واعلم أن اعتبار « يزيد » علماء ممنوعا من الصرف مبنى على اعتبار أنه منقول عن الفعل  
المضارع وحده ، فإن اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع مع ضميره المستتر فيه كان منقولا عن  
الجملة ، ولزمك أن تحكيه كما حكاه الراجز في قوله :

تُبَيْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ      ظُلْمًا عَلَيْنَا لِمُ فَيَدُ

وسياتي مزيد لإيضاح لهذا في باب العلم في موضعه من الكتاب ، إن شاء الله  
٣٣٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لشاعر معين ، وأكثر ما قالوه أنه لأحد الطائيين ،  
ولم يعينوه

اللفظ : « شمت » تقول : شمت السحاب والبرق شيئا ، إذا نظرت إليه أين يقصد وأين يحطر ، وقيل :  
هو أن تنظر إليهما من بعيد ، وهو من باب ياع يبيع « تألقا » ومض ، ولع ، وألفه للإطلاق  
« أمأرمد » أى الأرمد ، وهو الذى فى عينه الرمد ، وهو وجع العين واتفاخها ، وباب فعله  
طرب « أولقا » هو شبه الجنون ، منه قول الأعشى :

وَتُصْبِحُ عَنْ غَيْبِ الشَّرَى وَكَأَنَّهَا      أَلَمَ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَى

واختلف في زنته ، فقيل : وزنه « أفعل » والمهزة زائدة ؛ لسقوطها في قولهم : ولنى يلق ، وقيل :  
وزنه « فوعل » والواو هي الزائدة ، لسقوطها في قولهم : ألقى — بالبناء لما لم يسم فاعله — فهو  
مألوق ، ويطلب ترجيع أحد هذين من المطولات

المعنى : أتبيت مسهد الجفن قرع العين مستطار القلب كمن به خبل أوجنون ؟ لأنك أبصرت  
السحاب آتيا من جهة نجد التى يقطنها أباؤك ؟

الإعراب : « أأن » المهزمة للاستفهام ، و « أن » قال العلامة الصبان : « يحتمل أن تكون  
مصدرية حذفت قبلها لام التثنية ، وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط  
ماضى » اه ، قلت : وعلى الأول فهمزتها مفتوحة ، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة ، والذى  
ينساق إلى ذهنى أن الأول أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر « شمت » فعل ماض وفاعله ، وأن

(تنبيهان) الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهي ظرفية مضرية ، أي :

مدة كونه غير مضاف ولا تابع لآل

الثاني : ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع « آل » يكون باقيا على منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة — منهم اللبرد ، والسيدي ، وابن السراج — إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناطم في نكته على مقدمة ابن الحاجب

أنه إذا زالت منه علة فنصرف ، نحو بأحمدكم ، وإن بقيت العلتان فلا ، نحو بأحسنكم

ولما فرغ من مواضع النيباة في الاسم شرع في مواضعها في الفصل فقال :

(وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَمْعَلَانِ) أي : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أسما أو حرفا (الثونا \* رفعا) الأصل علامة رفع ، غذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على ذلك ما بعده ، والتقدير : اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان ، (و) لنحو (تدعين) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع أسما أو حرفا ؛ فالأمثلة خمسة على اللفتين ، وهي : يَمْعَلَان ، وَيَقْعَلَان ، وَيَقْعَلُونَ ، وَيَقْعَلُونَ ، وَيَقْعَلِينَ ، وهذه الأمثلة رفعا بثبات النون نيباة عن الضمة ، (وَحَذَفُهَا) أي : النون (لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ يَمْعَةً) أي : علامة ، نيباة عن السكون في الأول ، وعن الفتحة في الثاني (كَلِمٌ تَكُونُ تِرْوُومِي مَظْلَمَةً) الأصل تكونين وترومين ، غذفت النون للجازم في الأول وهو « لم » ، وللناصب في الثاني وهو « أن » المضرة بعد لام الجحود

وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف قياسا ، والجاء والمجرور متعلق بقوله : « تبئت » الآتي « من نجد » متعلق بـ « بريقا » مفعول به لـ « ثمت » تألقا « فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى بریق ، والجملة في محل نصب صفة لبریق « تبئت » فعل وفاعل « بليل » جار مجرور متعلق بـ « تبئت » ماض إلى « أمارمد » مضاف إليه « اعتاد » فعل ماض ، وفعاله ضمير مستتر يعود إلى أمارمد « أولقا » مفعول به لاعتاد ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من أمارمد ، أو هي في محل جر صفة له ؛ لأن المحلى بال الجنسية معرفة لفظا في قوة النكرة

الشاهر في : قوله « أمارمد » حيث جرّه بالكسرة ، مع أن فيه علتين فرعيتين : إحداهما الوصفية ، وثانيتها وزن الفعل ، وإنما جرّه بالكسرة لما دخلت عليه « أم » المعرفة في لغة حمير كما يفعل به ذلك مع الألف واللام للفرقتين في لغة سائر العرب

(تنبيهان) الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل الثاني : إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى : «إِلَّا أَنْ يَقُولَ» لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبني ، مثل : «يَتَرَبَّصْنَ» ووزنه يَقُولْنَ ، بخلاف «الرجال يَقُولُونَ» ؛ فإنه من هذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : «وَأَنْ تَقْعُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ووزنه تَقْعُوا ، وأصله تَقْعُوا

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان إعراب المعتل منها ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَنْهَاءِ مَا) أي : الاسم للعرب الذي حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كالمصطفى) وموئى والقصى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة : كالداعي (والمترقي مكارمًا) (تنبيه) ؛ إنما سمي كل من هذين الأسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أولان الأول يعل آخره بالقلب : إما عن ياء ، نحو الفقى ، أو عن واو ، نحو المصطفى ، والثاني يعل آخره بالحذف ؛ فخرج بالعرب نحو متى والذي ، وبذكر الألف في الأول للنقص ، نحو المترقي ، وبذكر اللينة للمموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني للتصور ، نحو الفقى ، وبذكر الزوم فيها نحو «رأيت أخاك» ، و «جاء الزيدان» في الأول ، و «مررت بأخيك وغلّامتيك وبنيتك» في الثاني ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظئى وكُرسي

(فَالأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعراب فيه قدرًا \* جميعه) على الألف ؛ لتعذر تحريكها (وهو الذي قد قصيرا) أي : سمي مقصورًا ، والقصر : الحبس ، ومنه «حُورٌ مقصوراتٌ في إلبامٍ» أي : محبوسات على بؤوتهن ، وسمى بذلك ؛ لأنه محبوس عن اللد ، أو عن ظهور الإعراب ؛ (والثاني) وهو ما كان كالمترقي (منقوص) سمي بذلك لحذف لامة للتونين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ ظَهَرَ) على الياء خلفته ، نحو : «رَأَيْتُ الرُّتْقِي» ، و «وَمُرْتَمِيًا» و «أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ» «وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ» «وَرَفْعُهُ يَنْوِي» على الياء ولا يظهر ، نحو : «يَوْمَ يَدْعُوا الدَّاعِيَ» «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»



ضلالة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة ، و ( كَذَا أَيْضًا يُجِزُّ ) بكسر منوى ، نحو « أُجِيبَ دَعْوَةَ الدَّاعِي » ، « وَأَنْتَهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استقلا ، لا تنذرا ، لإمكانهما ، قال جرير :

٣٧ — فَيَوْمًا يُؤَاغِبُ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي

٣٧ — هذا صدر بيت من قصيد طويلة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل ، وعجزه قوله :

\* وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَقُولُ \*

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَجِدُّكَ لَا يَضْحَكُ الْفُؤَادُ لِلْقَلْلِ      وَقَدْ لَاحَ مِنْ شَيْبٍ عِذَارٌ وَمِنْحَلٌّ  
أَلَا لَيْتَ أَنَّ الظَّالِمِينَ بِذِي الْقَصَى      أَقَامُوا ، وَبَعْضَ الْقَاطِنِينَ تَرَحَّلُوا

اللفظ : « مسحل » بزنة منبر ، هو عارض الرجل ، يريد أن الشيب قد انتشر في عذاره وعارضه فكيف لا يرجع عن الصبوة « بذى القصى » هو مكان بعينه بنجد « القاطنين » الساكنين للقيمين « يجازين » يروى بالزاي المجمة ، ويروى بالراء المهملة ، ويروى في مكانه « يوافين » كما رواه الشارح رحمه الله ، قال ابن منظور : « قال ابن بري : يروى بجازين بالراء ، وجاراتهن الهوى يعنى بالسستن ، أى : يجازين الهوى بالسستن ولا يعضنه » اهـ ، وأما الروايتان الأخريان فبمعنى واحد « غير ماضى » أى غير نافذ ، يريد أنه لا يكمن ما يقلنه ولا يعمل بمقتضاه « غولا » حيوان يصفه العرب بنوع غريبة ولا يعرفونه ، وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول « تقول » أصله تتقول ، غذف إحدى التاءين ، وتقول : تتقولات القول ، تريد تخيلات وتلونت « اهراب » : « فيوما » منصوب على الظرفية بالفعل بعده « يوافين » فعل مضارع ، ونون النسوة فاعله « الهوى » مفعول به « غير » قال العيني : « هو مفعول ثان ، أو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : يوافين وفاء غير نافذ » اهـ ، وعندى أنه على أية حال صفة لموصوف محذوف ، غير أنك لو قترت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا كما قتره ، ولو قترته اسما غير مصدر كان مفعولا تانيا ، أى : يجازين الهوى حديثا غير نافذ ، أو ما في معنى ذلك « ماضى » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير من الألفاظ المتوغلة في الإيهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ، ومثلها لفظ مثل ، وما أشبهها « ويوما » الواو عاطفة ، يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده ، وقول العيني « إنه معطوف على يوما الأول » خطأ ؛ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة ، وإلا لكان اليومان معمولين للفعل السابق ، وذلك ما لا يذهب إليه أحد « ترى » فعل مضارع ، وهى بصرية أولى من أن تكون علمية ، وفاعلها ضمير مستتر فيه « منهم » جار مجرور متعلق بترى « غولا » مفعول به « تقول » فعل مضارع ، فاعله

وقال الآخر :

٣٨ — لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيَّةٌ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الصُّمْرِ عَاجِلُ

(تنبيه) من العرب من يسكن الباء في النصب أيضا ، قال الشاعر :

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشِيَّ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِيَّ بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا

ضمير القول للمسترفيه ، والجملة في محل نصب صفة لقولا ، وإن جعلت ترى علمية كانت الجملة في محل نصب على أنها مفعول ثان

الشاهد في : قوله « غير ماضى » حيث جرّ النقص - وهو ماضى - بالكسرة الظاهرة على الباء ، والقياس أن يحذفها ؛ لأنها تكون ساكنة - لثقل الكسرة عليها - والتثنية بعدها ساكن ، فتحذف للتخلص من اتقاء الساكنين ، قال ابن سيده : « هكذا أشده سيويه » اه ، وقال الجوهري : « إنما رده إلى أصله للضرورة ؛ لأنه يجوز في الشعر أن يجرى الحرف المعتل بجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه لأنه الأصل » اه ، وقال ابن بَرِي : « وروى \* غير ماضيا \* أى : من غير صبا منه إلى » اه ، وقال ابن القطاع : « الصحيح \* غير ماضيا \* وقد صحفه جماعة » اه

٣٨ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا اللفظ : « لعمرك » العمر بفتح العين وضمها - أحد أعمار الإنسان ، والحياة ، قال صاحب المختار : « ولم يستعمل في القسم إلا المفتوح منها ، تقول : لعمر الله ، فاللام لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : لعمر الله قسمي ، أو لعمر الله ما أقسم به ، فإن لم تدخل عليه اللام نصبته نصب المصادر » اه ، ومثله في اللسان « تدرى » تعلم « عاجل » قريب

الإعراب : « لعمرك » يفهم إعرابه عما نقلناه عن المختار « ما » نافية « تدرى » فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المسترفيه « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجائى « أنت » مبتدأ « جائى » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ولكن » حرف استدراك ونصب « أقصى » اسم لكن « مدة العمر » مضاف إليه « عاجل » خبر لكن الشاهد في : قوله « جائى » حيث رفعه بالضممة الظاهرة على الباء ، وقياسه حذفها ، كما ذكرنا في الشاهد السابق ، ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وَعِرْزُقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْفُرُوقِ حَيْثُ الثَّرَى كَائِي الْأَزْدُ

وقول الآخر :

تَرَاهُ وَتَذْ بَدْ الزُّمَامَةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ عَنْهُمْ مُضَيُّ الْخَلْدِ

٣٩ — هذا البيت مما ينسب إلى مجنون بن عامر : قيس بن اللوح بن مزاحم ، وقبله قوله :

خَلِيلٌ ، لَا ، وَاللَّهِ لَا أَمْلِكُ أَلَدِي قَضَى اللَّهُ فِي لَيْلِي ، وَلَا مَقْصِي لِيَا  
قَضَاهَا لِيَقْرِي وَأَبْتَلَانِي بِحُبِّهَا تَهْلًا بِشَيْءٍ غَيْرِ لَيْلِي أَبْتَلَانِيَا  
وبعد البيت الشاهد ، وبعده قوله :

وَمَاذَا لَمْ ؟ أَلَا أَحْسَنَ اللَّهُ قَسَمَهُمْ !! مِنَ الْخَطِّ فِي تَضَرُّعٍ لَيْلِي حِبَالِيَا

اللفظ : « واش » ومثله الوشاء - بزنة المبالغة - النجم الذي يفسد بين الناس « العجامة » موضع معدود من نجد ، بينه وبين البحرين عشرة أيام ، وكان اسمها قديما جوا ؛ فسميت العجامة ، بالعجامة بنت سهم بن طسم ، وتسمى العروض - بفتح العين وتخفيف الراء - أيضا ، قاله ياقوت « حضرموت » قال ياقوت في معجم البلدان : « بالفتح ثم السكون وفتح الراء واليم : اسمان مركبان ، طولها إحدى وسبعون درجة وعرضها اثنتا عشرة درجة ، فأما إعرابها فإن شئت بنيت الاسم الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب مالا ينصرف ، فقلت : « هذا حضرموت » وإن شئت رفعت الأول في حال الرفع وجرته ونصبته على حسب العوامل وأسفتته إلى الثاني فقلت « هذا حضرموت » أعربت حضرا وخفضت موتا ؛ ولك أن تعرب الأول وتغير في الثاني بين الصرف وتركه ، ومنهم من يضم ميمه فيخرج مخرج عنكبوت » اه ، ثم قال : « وحضرموت : ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر ، وحولها مال كثيرة تعرف بالأحفاف . وقال ابن الفقيه : حضرموت غلاف من اليمن بينه وبين البحر مال ، وبينه وبين غلاف صداة ثلاثون فرسخا ، وبين حضرموت وصماء اثنان وسبعون فرسخا ، وقال الإصطخرى : بين حضرموت وعدن مسيرة شهر » اه كلامه

الإعراب : « لو » حرف تعليق « أن » حرف توكيد ونصب « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدّرة على الباء المهذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور « بالعجامة » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « داره » مبتدأ مؤخر ، والهاء ضمير الواشى مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف يلى لو ، تقديره : ولوليت كون واش - إلخ ، وذلك على الأرجح عند العلماء في تقدير الصدر للنسب من أن ومعمولها التالية للو ، وسنفضل المذهب فيه في موضعه من الكتاب « وداري » الواو واو الحال ، داري : مبتدأ ، وياء للتكلم مضاف إليه « بأعلى » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال « حضرموت » مضاف إليه ، وتفصيل إعرابه تفهمه من كلام ياقوت الذي نقلناه لك في لمة الشاهد « اهتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير الواشى المستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب لو « ليا » جارّ ومجرور متعلق باهتدى ، والألف للإطلاق

... قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجور .

(وَأَيُّ فِعْلٍ) كان (آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ) نحو يَحْتَشِي (أَوْ وَآوُ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَأْ) نحو يَزِي (مُعْتَلًّا عُرِفَ) أى : شرط ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْل » مضاف إليه ، وكان بعده مقدره ، وهى إما شانية ، و « آخِرُ مِنْهُ أَلِف » جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ، و « آخِر » اسمها ، و « أَلِف » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و « عرف » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على « فِعْل » وخبر للبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى جملة الجواب معا ، وقيل : جملة الجواب قطع ، و « معتلا » حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى

الشاهد فيه : قوله « وآش » حيث سكن الياء فى حالة النصب كما يسكنها فى حالتي الرفع والجور ، فالتقت ساكنة مع التنوين الساكن ، فاضطرَّ إلى حذفها تخلصا من التقاء الساكنين ، ولو عامله بمقتضى القياس لقال « ولو أن وآشيا » ؛ لأن الفتحة تظهر على الياء والواو لحقتها عليهما ، وروى بعض الناس منهم ابن قتيبة فى الشعراء (ص ٣٦٤) هذا البيت هكذا

• وَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالنَّيْمَةِ دَارُهُ •

وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه ؛ لأنه مرفوع كما هو واضح ، ومن شواهد هذه المسألة قول الراجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدَى جَوَارٍ يَتَصَاطَلْنَ الْوَرِقِ  
وقول الآخر :

يَا بَارِئَ الْقَوْمِ بَرِّيًا لَسْتَ تُحْكِمُهُ لَا تُفْسِدِ الْقَوْمَ ، أَعْطِ الْقَوْمَ بَارِيَهَا  
وقول بشر بن أبى خازم أحد شعراء الجاهلية :

كُنَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَافِي

فقد سكن الياء فى « أَيْدِيَهُنَّ » مع أنه اسم « كَأَنَّ » وسكن الياء فى « بَارِيَهَا » مع أنه مفعول لأعط ، وسكن الياء فى قوله « كَافِي » مع أنه حال من النائى الذى هو فاعل كفى ؛ ويقال « كافى » مفعول مطلق بمعنى كفاية ، وفيه شاهد على هذا الوجه أيضا ، ومثل هذين الوجهين يجزى إن فى قول شاعر الحماسة ولكنه لاشاهد فيه لما نحن بصدده :

أَعَانَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَكَّ بَرَكُهُ كَنَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتْهُ بِي كَافِيَا

معقلا (فَالْأَلِفُ أَنْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْتَعِي » وَلَنْ يَمُوتَ » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده (وَأَبْدِ) أى : أظهر (نَصَبَ مَا) آخره واو (كَيْدَعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) لخفة النصب ، وأما قوله :

٤٠ — أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ

وقوله :

٤١ — مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنِ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ

٤٠ — هذا عجز بيت من قصيدة لعامر بن الطفيل العامري الجعدي ، وصدره قوله :

\* فَمَا سَوَّدَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ \*

وبعد بيت الشاهد قوله :

وَلَكِنِّي أَنَحِي حِمَاهَا ، وَأَتَّقِي أَذَاهَا ، وَأَزِي مِنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبٍ

اللفظ : « سودني » جعلني سيذا « عامر » قبيلته « أنحى حماها » أمنعه من الضيرين عليه فلا يقربه أحد « بمنكب » هو الجماعة من الفرسان وأعوان العرفاء ، والنكابة مثل العرافة والنقابة

المعنى : يريد أن ماهو عليه من المجد والعزة ليس هو الذي ورثه عن قومه ، ولكنه مجد ناله بنفسه ، وعز استولى عليه بطلبته وقوته ، ولا يقصد أن يرمى قومه بنقيض هذه الصفات ؟ فإن من أخلاقهم أن يعير بعضهم بعضا بلوؤ آبائهم ودناءة أصولهم ، وإنما يريد أنه لم يركن إلى الاكتفاء بما ورثه عنهم ، وإنما استحدث لنفسه مجدا فوق مجد

الإعراب : : « فَمَا » نافية « سودتي » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « عامر » فاعل « عن ورأته » متعلق بسود « أَيْ اللَّهُ » فعل وفاعل « أَنْ » مصدرية ناصبة « أسمو » مضارع منصوب بفتحة مقترنة على الواو ، وفاعله ضمير للتكلم المستتر فيه « بِأَمٍّ » جار ومجرور متعلق بأسمو « وَلَا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي المستفاد من معنى العامل وهو أَيْ « أَبٍ » معطوف على أَمٍّ

الشاهر في : قوله « أسمو » حيث نصبه بفتحة مقترنة على الواو ، مع أن الفتحة خفيفة على الواو وليست متعذرة الظهور ، وقياس مثل ذلك أن تظهر الفتحة على الواو والياء لما ذكرنا

٤١ — هذا البيت من كلمة لخندج بن خندج — بضم الحاء والفتح بينهما نون ساكنة

فيهما - البرى ، يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه ، وأول هذه الكلمة - وهى من شعر الحامسة - قوله :

فِي لَيْلٍ صَوْلٍ تَنَاهَى الْعَرْضُ وَالطُّولُ      كَأَنَّمَا لَيْسَلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ  
لَا قَارِقَ الصُّبْحُ كَفَى إِنْ ظَفِرَتْ بِهِ      وَإِنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْهُ وَتَحْجِيلُ

وبعد البيت المستشهد به قوله :

اللَّهُ يُطَوِّرُ بِسَاطِ الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا      حَتَّى يُرَى الرِّبْعُ مِنْهُ وَهُوَ مَأْمُولُ

اللفظ : « صول » مدينة من بلاد الخزر فى نواحى باب الأبواب ، وهو البريد ، قاله ياقوت « مأهول » مسكون ، عامر بأهله « شحط » بفتح الشين ، وفتح الحاء المهملة ، أو سكنها لكن فى غير البيت - هو البعد ، وتقول : شحطت الدار تشحط - من باب فتح - إذا بعدت « الحزن » بفتح الحاء وسكون الزاى - موضع بعينه ، قال الأزهري : « فى بلاد العرب حزنان : أحدهما حزن بنى يربوع ، وهو مربع من مراح العرب فيه رياض وقيعان ، وكانت العرب تقول : من تربح الحزن ، ونشق الصنان ، وتقيظ الشرف ؛ فقد أصعب ؛ والحزن الآخر : ما بين زبالة فما فوق ذلك مصعدا فى بلاد نجد ، وفيه غلظ وارتفاع » اه ، عن اللسان

الاعراب : « ما » تعجبية مبتدأ « أقدر » فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى « ما » مستتر فيه وجوبا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « أن » حرف مصدرى ونصب « يدنى » فعل مضارع ، منصوب بفتحة مقترنة على الياء ، واستعر ما يعنى لنا فيه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى على إيدانه ، والجار والمجرور متعلق بأقدر « على شحط » جار ومجرور متعلق بيدنى ، وعلى بمعنى مع « من » اسم موصول ، مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ليدنى به « داره الحزن » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول « من » جار ومجرور متعلق بيدنى أيضا « داره صول » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله « من »

الشاعر فم : قوله « أن يدنى » حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله « يدنى » - بفتحة مقدره على الياء ، مع أن القياس إظهار الفتحة على الياء لحقتها

هذا توجيه كلام الشارح العلامة هنا لهذا البيت ، وسيأتى فى باب نواصب المضارع ، إن شاء الله ، أن من العرب من يهمل « أن » الصدرية ، فلا ينصب بها المضارع تشبيها لها بما الصدرية : فكما أن « ما » الصدرية لا تنصب فكذلك « أن » ؛ لأنهما تشا كلا فى أن كلا منهما يسبك الفعل بالمصدر ، وقد ورد من ذلك - وهو إجمال « أن » للصدرية - عدة أبيات ، منها قول الشاعر :

فضرورة.

(وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَيْ : الْوَاوِيُّ وَالْيَائِي (أَنْو) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا \* ثَلَاثَهُنَّ) وأبقى الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا) نحو «لَمْ يَحْشَ» ، و«لَمْ يَفْزُ» و«لَمْ يَزَمْ» فالرفع : نصب بالمفعولية لِأَنُو، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لأحذف والضمير في « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف ، وهي الأفعال الثلاثة المقتلة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال ، والضمير للأفعال ، ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدي ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿ خاتمة ﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكُمَا - مِثِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وقول الآخر :

إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عَجْوزِهِمْ فَلَا بُدَّ أَنْ يَلْقَوْنَ كُلُّ تَبَابٍ

وقول عبد الله بن السمينه :

وَلِي كَبِدٌ مَقْرُوحَةٌ مَنْ يَبْيَعُنِي بِهَا كَبِدًا لَيْسَتْ بِذَاتِ قُرُوحٍ ؟

أَيُّ النَّاسِ - وَيُحِ النَّاسُ أَنْ يَشْتَرَوْنَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلْوٍ بِصَحِيحٍ ؟ !

فقول الأول « أن تقرأن » وقول الثاني « أن يلقون » وقول الثالث « أن يشترونها » بإثبات نون الرفع في الشواهد الثلاثة دليل على أنهم قد يهلون « أن » للصدرية ، فلو قلت في بيت الشاهد : إن حنذا قد أعمل أن للصدرية كما أعملها هؤلاء الشعراء ، لم تكن قد أبعدت ، قال جار الله في الفصل : « وبض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبها بما ، قال \* أن تقرأن .. الخ \* وعن مجاهد ( أن يتم الرضاة ) بالرفع » اه كلامه

وستنكلم على هذه المسألة بأوسع من ذلك في باب « إن وأخواتها » وفي باب « نواصب

للضارع » ، إن شاء الله تعالى

٤٢ — وَتَضَحُّكَ مِنْ شَيْخَةٍ عَبْشِيَّةٍ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

٤٣ — هذا البيت من كلمة لعبد ينفث بن وقاص الحارثي اختارها للفضل في الفضليات ، وأبو علي القالي في ذيل الأمالي ، وأولها قوله :

أَلَا لَا تَلُومَانِي ، كَفَى أَلُومَ مَايِيَا قَمَالَكُمَا فِي أَلُومِ خَيْرٍ وَلَا لِيَا  
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ لِلْمَلَامَةِ نَفْعَهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لُومِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

اللفظ : « عبشية » نسبة إلى عبد شمس ، بطريق النحت ، وذلك أن لك في كل مركب إضافي أردت أن تنسب إليه ثلاثة وجوه : أحدها أن تنسب إلى صدره وتترك عجزه ، فتقول : « امرئى » في النسب إلى « امرئ القيس » قال ذو الرمة :

وَتَسْقُطُ يَنِينَهَا لِرَبِّئِ لَفَوْا كَمَا أَلْفَيْتَ فِي أَلْدِيَةِ الْحَوَارَا

وتقول : « عبدى » في النسبة إلى « عبد القيس » ، قال سويد بن أبي كاهل :

وَهُمْ صَلَبُوا الْقَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

الوجه الثاني : أن تنسب إلى عجزه وتترك صدره ، إذا كان الصدر معرّفا بالعجز ، أو خشيت أن يلتبس الأمر لوجود الصدر مضافا إلى متمدد ، فثال الأول : « ابن عمر ، وابن عباس ، وابن عوف ، وابن الحسين » وثالث الثاني : « عبد الدار ، وعبد قيس ، وعبد شمس ، وعبد مناف » تقول في النسب إليها : « عمرى ، وعباسى ، وعوفى ، وحسينى » وتقول : « دارى ، وقيسى ، وشمسى ، ومنافى »

الوجه الثالث : أن تأخذ من الصدر حرفين ومن العجز حرفين فتصير المجموع بزنة جعفر من الرباعى ثم تنسب إليه ، فتقول : « عبدرى ، وعبقسى ، وعبشى ، وعبجى » وقد قالوا : نعشم الرجل ، ونعقبس ، إذا تعلق بسبب من أسباب عبد شمس ، أو عبد قيس ، بنحو حلف أو جوار ، فأخذوا من المركب فعلا على طريق النحت أيضا

الإعراب : « تضحك » فعل مضارع « منى » جار ومجرور متعلق به « شىخة » فاعل « عبشية » صفة لشيخة « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف « لم » نافية جازمة « ترى » مضارع مجزوم بلم ، وستعرف علامة جزمه ، والرؤية بصرية ، وفاعله ضمير مستتر « قبلى » ظرف متعلق بترى ، وياء المتكلم مضاف إليه « أسيرا » مفعول به لترى « يمانيا » : صفة لأسير ، وجملة المصارع وفاعله في محل رفع خبر كأن

الشاعر فيه : قوله « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف مع الجازم ، وقد اختلف العلماء في توجيحه ذلك ؛ فقال الزجاجى والأعلم : « إن ذلك لفة ضمنية استعملها الشاعر عند احتياجه إليها لإقامة الوزن » وأنكر ابن السيد والصغار كون ذلك لفة ، وجزما بأنه ضرورة من ضرورات



وقوله :

٤٣ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَأَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

الشعر ، ويؤيد مذهبهما أن سبويه قد اعتبر هذا من ضرورات الشعر ، نسب هذا إليه البغدادي نقلا عن ابن خلف ، وقد بحثت عن قوله في هذا فلم أعر عليه ، وعلى أنه ضرورة يكون جزمه بحذف الحركة المقترنة على حرف العلة إجراء للمعل مجرى الصحيح في أن كلا منهما ينجزم بحذف الحركة ، والفرق بينهما أن حركة الصحيح المحذوفة كانت ظاهرة ، والحركة المحذوفة من المعل كانت مقترنة ، وبذلك على تقدير الحركة على حرف العلة وتقدير حذفها أنهم ربما اضطروا لحركوا الواو والياء كما سبق القول في الشاهدين (رقم ٣٧ و ٣٨) وكما سيأتي لنا ذكره قريبا (ص ٨٤) هذا كله على اعتبار أن هذه الألف الوجودية في قوله « لم ترى » هي لام الفعل ، ومن العلماء من ذهب إلى أن اللام حذف للجازم ، وعليه فهو مجزوم بحذف حرف العلة ، ولكنه لما أبقى الفتحة قبلها لتدل على أن المحذوف ألف أشبعت هذه الفتحة فنشأت عنها ألف ، فهذه الألف - على هذا الوجه - ألف الإشباع ، لا لام الفعل ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذا

٤٣ - البيت أول كلمة لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، وبعده قوله :

وَحَيْسَهَا عَلَى الْقُرَيْشِ تُشْرَى بِأَذْرَاعٍ وَأُسَيَافٍ حِدَادِ  
كَأَلَاقَيْتُ مِنْ سَمَلِ بْنِ بَدْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِمَادِ  
فَهُمْ فَخَرُوا عَلَى بَقِيرٍ فَخَرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِ

اللفظ : « الأنباء » : جمع نبأ ، مثل سبب وأسباب ، بطل وأبطال ، وهو الخبر وزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بنى الشأن من الأخبار « تنمى » تزيد وتكثر ، وهو من باب ضرب ونصر ، والأول أكثر رواية ، قاله في اللسان « لبون » هي الإبل ذوات اللبن « بنو زياد » هم الكلبة من الرجال : الربيع ، وعسارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأمهم فاطمة بنت الحارث الأمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلا للربيع بن زياد في قصة قد اشتهرت اشتهارا يمنع من ذكرها

لإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام ، لم نافية جازمة « يَأْتِيكَ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقترنة على الياء إجراء للمعل مجرى الصحيح ، كما تقسم في الشاهد الذي قبله ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعول « والأنباء » الواو للحال ، الأنباء : مبتدأ « تنمى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الأنباء مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال « بما » اختاف العلماء في هذه الباء

وقوله :

٤٤ — هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجَوْهُ لَمْ تَدْعِ

على أقوال كثيرة ، وطال بينهم الجدل في أمرها ، وأظهر ما ذهبوا إليه أنها زائدة ، وما اسم موصول فاعل يأتي « لاقى » فعل ماض ، والهاء للتأنيث « لبون » فاعل « بنى زياد » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والهاء محذوف تقديره « لاقته » . وزيادة الباء في الفاعل هنا ضرورة شعرية ، قال ابن هشام بعد أن ذكر أن الباء التي تزداد مع الفاعل على ثلاثة أنواع : واجب ، وغالب ، وضرورة : « فالأول الذي يجب أن يكون : في فاعل أفضل الذي على صورة الأمر في باب التعجب ، نحو أحسن بأبي بكر أبا ، والنوع الثاني الذي يغلب أن يكون : في فاعل « كفى » التي ليست بمعنى وقى ، ولا بمعنى أجزأ وأغنى ، نحو « كفى بالله شهيدا » — قال : « والضرورة نحو قوله \* ألم يأتيك \* الخ \* وقول الآخر :

مَهْمَا لِيَ الْإِسْلَامُ مَهْمَا لِيَهُ أَوْدَى يَنْتَعِلِي وَسِرِّيَالِيَهُ

وقال ابن الضائع في ألم يأتيك : إن الباء متعلقة بنفسي ، وإن فاعل يأتي محذوف ، فليت من باب التنازع ؛ لأن كلا من يأتيك وتنمي يطلب « ما لاقى » : فالأول يطلبه على أنه فاعل ، والثاني يطلبه على أنه مفعول ، فأعمل الثاني وعداء إليه بالباء ، وأضمر في الأول فاعله ، على ما اختاره البصريون ، وذهب ابن الحاجب في « أودى بنعل » إلى أن الباء للتعدية وهي متعلقة بأودى ، ولم يتعرض لذكر الفاعل ولا بين مرجعه إذا قدر ضميرا ، ويجوز أن يكون ضميرا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من أودى ، والتقدير : أودى هو ، أى : مرد « اه كلامه مع إضاح كثير

الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء مع الجازم ، والقول فيه كالقول في الشاهد السابق ، وقد روى \* وهل أذاك والأبناء تنمي \* وعليها لا شاهد فيه ، قاله الأصمى ، وقال ابن جنى : روى \* ألم يأتك والأبناء تنمي \* من غير ياء ، ولا شاهد فيه على هذا أيضا

٤٤ — نسب جماعة من الناس هذا الشاهد لأبي عمرو بن العلاء يقول للفردق الشاعر للعرف ، وكان الفردق كثير المجاهلة ، ثم أتاه معتذرا إليه عما كان منه ، وقال فيه أبياتا منها قوله :

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأَغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ

وقد بحث طويلا فما عثرت لبيت الشاهد على سابق أو لاحق ، وقد رواه الرنقى رحمه الله في شرح التاموس مرتين غير أنه جعل عجزه \* لم أهجو ولم أدع \* وهذا يدل على أن قائله غير أبي عمرو ، بل قائله على هذه الرواية هو الذي كان يهجو

اللفظ : « زبان » بفتح الزاي وتشديد الباء - اسم رجل ، وقد ذكر المجد في القاموس جماعة تسموا بهذا الاسم ، منهم أبو عمرو بن العلاء للمازني النحوي اللغوي المقرئ ؛ قيل : اسمه زبان ، وقيل : ذلك لقبه ، واسمه الريان أو يحيى ، وقيل : غير ذلك ، قاله السيد المرتضى ، وقال ابن منظور : « وزبان : اسم ، فمن جعل ذلك فعلا من زبن صرفه ، ومن جعله فعلا من زب لم يصرفه » اهـ . قلت : وهو مذكور في هذا البيت مرتين على اللحن

ابو عراب : « هجوت » فعل وفاعل ، والتاء في رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير الخطاب ، وهي فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للتكلم « زبان » مفعول به « ثم » حرف عطف « جئت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « معتذرا » حال من الفاعل « من هجو » جار ومجرور متعلق بمعتذر « زبان » مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تهجو » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو ، كما تبين مما سبق « ولم » الواو عاطفة ، ولم : نافية جازمة « تدع » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للروى الشافعية : قوله « لم تهجو » حيث أثبت الواو مع الجازم ، وقد تقرر أن الواو والياء والألف التي تكون آخر المضارع تحذف عند دخول الجوازم ، وقد عرفت اختلاف العلماء في أن ذلك لغة لبعض العرب أو ضرورة من ضرورات الشعر

ومثل هذه الأبيات ما ينسب إلى رؤبة بن العجاج من قوله :

إِذَا الصَّجُورُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِي وَلَا تَرَصَّاهَا وَلَا تَمْلَقِي

وقول الآخر :

\* مَا أَنَسَ لَا أَنْسَاءَ آخِرَ عَيْشَتِي \*

وقد قدمنا أن من العلماء من يدعي أن هذه الأحرف ليست لامات فتحذف للجزم ، وإنما هي ناشئة عن إشباع الحركات التي قبلها ، وقد سهل هذا المذهب عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أشبع الحركة فنشأ عن ذلك حرف معتل مجانس لها ، كما في قول الشاعر - وأنشدته الفراء وابن جني وابن فارس والفارسي - :

وَأَنْتَنِي حَيْثَا يَنْتَنِي الْمَوْتَى بَصْرَى مِنْ حَيْثَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ  
وكقول عنترة بن شداد العبسي من معلقته :

يَنْبَاعُ مِنْ ذَنْزَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَكَاْفَةٍ مِثْلِ الْفَتَنِيقِ الْمُقَرَّمِ

أراد الأول « أدنو فأنظر » فأشبع ضمة الظاء فنشأ عنها واو ، وأراد الثاني « ينبع » بوزان

قيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في « تَرَ » فنشأت ألف ، والكسرة في « يأتك » فنشأت ياء ، والضمّة في « تَهْجُ » فنشأت واو ، وأما « سَتَقْرُوكَ فَلَا تَنْتَسَى » فلا نافية لانهية ، أى : فلست تنسى

يفتح فأشبع فتحة الباء فنشأ عنها ألف ، هكذا وجهه جماعة ، وقيل : هو بوزان يفعل كينقاد وينداح ؛ والقفرى : الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن ، والنضوب : الناقة الملبوس الصعبة الشديدة للرأس ، والجسرة : الجاسرة فى السير ، والزيافة : المتبخرة ، والفنيق : الفعل المكرّم لا يركب لكرامته عند أهله ، والقرم : الذى لا يحمل عليه ولا يذلل وإنما هو للفتحة - بكسر الفاء وسكون الحاء - وروى فى مكانه « المكدم » بضم الميم وفتح الدال بينهما كاف ساكنة - وأصله من « الكدم » وهو العض بأذى القدم ، وقياس هذه الكلمة أن يكون فعلها « أكدم » بالهمزة الزائدة ؛ لكن المحفوظ « كدم » من بابى نصر وضرب

خاتمة : بقى مما لم يذكره الشارح فى هذه المسألة أن من الشعراء من تحمله الضرورة على إظهار الضمة على الواو والياء فى الفعل ، كما أظهروا الكسرة والضمة عليها فى الاسم ، وذلك مثل قول الأعرابي ، وقد ضافه رجل فذبح له عنزا فجاءه الضيف عنها مالا كثيرا :

فَمَتُّ إِلَى عَنَزٍ بَقِيَّةٍ أَعَزُّ      فَأَذْبَحَهَا فَلِأَمْرِي غَيْرِ نَادِمٍ  
فَوَصَّيْ مِنْهَا غَنَائِي وَلَمْ تَكُنْ      تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ حَسَنِ دَرَاهِمٍ

وقول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْتَوْفِيصَتْ      هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُفْرِيه بِالْوَجْدِ

## النكرة والمعرفة

( نَكْرَةٌ قَائِلُ أَلْ مُؤَثَّرًا ) فيه التعريف ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقر ( أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَّاقَدٌ ذِكْرًا ) أى : ما يقبل أَلْ ، وذلك كذئب ، بمعنى صاحب ، و « مَن » و « مَا » فى الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كَيْسَانَ فى الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل « أَلْ » لـكـنـها تـقع مـوقـع مـا يـقـبـلـها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و « مَن » و « مَا » يقعان موقع إنسان وشئ ، ولا يؤثر خلؤهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارئ على « مَن » و « مَا » ؛ إذ لم يوضعا فى الأصل له ، ومن ذلك أيضا « مَن » و « مَا » نـكـرتـين مـوصـوفـتـين ، كما فى « مَرَزَتْ بَيْنَ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِنَا مُعْجِبٍ لَكَ » فإنهما لا يقبلان أَلْ ، لكـنـهـما واقـعان مـوقـع إنـسـان وشئ ، وكلاهما يقبل أَلْ ، وكذلك « صَه » و « مِه » بالتثنية ، لا يقبلان أَلْ ، لكـنـهـما يقعان مـوقـع مـا يـقـبـلـها ، وهـو سـكـوتـا وانـكـفـاء ، وما أشبه ذلك ، ونـكـرة : مـبـتـدأ ، والسـوـغ قصد الجنس ، وقابل أَلْ : خبر ، ومؤثرا : حال من المضاف إليه ، وهـو « أَلْ » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهـو اقتضاء للمضاف العمل فى الحال وصاحبها ، واجترز بمؤثرا عما يدخله « أَلْ » من الأعلام لضرورة أولمـح وصف ، على ما سـيأتى بـيـانه ، فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

( تنبيه ) قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضاً فالشئ أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والكنية . وأنكر النكرات : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُخَدَّث ، ثم جوهـر ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ، فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فنقول : كل عالم رجل ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره

( وَغَيْرُهُ ) أى : غير ما يقبل « أَلْ » المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها ( مَعْرِفَةٌ ) ؛ إذ لا واسطة ، واستغنى بحذ النكرة عن حد المعرفة ، قال فى شرح التسهيل : مَن تعرض لحد المعرفة بحجـز عن الوصول إليه دون استدراكه عليه .

وأَنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة : للمضمر ( كَهْمُ ، وَ ) اسم الإشارة ، نحو ( ذِي ، وَ ) العلم نحو ( هِنْدُ ، وَ ) المضاف إلى معرفة نحو ( ابْنِي ، وَ ) الحلي بآل نحو ( النَّفْلَامُ ، وَ ) للموصول نحو ( الَّذِي ) ، وزاد في شرح الكافية للننادي المقصود كيارَجُلُ ، واختار في التسهيل أَن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله في شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أَنه معرفة بآل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التوبيخ على ما استراه ، فأعرضها للمضمر على الأصح ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم الحلي ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : الحلي أعرف من الموصول ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه ، مطلقا عند الناظم ، وعند الأكثر أَن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم ، وأعرِف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب السالم عن الإيهام ، وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم .

( قَمَا ) وضع ( لِنْدِي عَيْبَةً ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكماً ، على ماسيأتي في آخر باب الفاعل ، ( أَوْ ) لندي ( حُضُورٍ ) : متكلم ، أو مخاطب ( كَانَتْ ) وأنا ( وَهَوَ ) وفروعها ( سَمَ ) في اصطلاح البصريين ( بِالضَّمِيرِ ) والمضمر ، وسماه الكوفيون كِنَايَةً وَمَكْنِيَةً ( تنبيه ) رفع إيهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل .

( وَذُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ ) به ، ( وَلَا يَلِي إِلَّا ) الاستثنائية ( اخْتِيَاراً أَبَدًا ) وقد يليها اضطراباً ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دَبَارُ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها مع كثرة استشهاده النحاة به ووجوده في أكثر كتب النحو ، وقد نسب أكثر النحاة روايته إلى أحمد بن يحيى ثعلب ، وقال البغدادي : « وهذا البيت أشده الفراء في تفسيره ، ولم يعزه إلى أحد » اه  
اللفظ : « نبالي » مضارع من اللبالة ، وهي الأكثرات بالشئ ، وأن تأبه له ، وأكثر ما تستعمل بعد الثاني ، كما في بيت الشاهد ، وربما استعملت في الإثبات ؛ إذا جاءت أخرى بعدها منفية ، وذلك مثل قول زهير :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْلَعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَسَكِنْ أُمِّ أَوْفَى لَا نُبَالِي

« ديار » من الأسماء المستعملة في النحوي العام ، يقال : « مافى السيار ديار وديور » أى : مافيا أحد ، قال جابر الله الزعشمى « ووزنه فيعال من الدور ، أومن الدار ، وأصله ديوار ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ولو كان وزنه فعالا - بتكرير العين - لكان دوارا » انتهى غن الكشف في تفسير سورة نوح مع بعض إيضاح ، قال أبو رجاء : هذا إذا كان أصله من الدور أومن الدار كما ذكر ذلك في أول كلامه ، ولو كان من الدير لكان وزنه فعالا

المعنى : إذا حصلت مجاورتك فافتفاء مجاورة كل أحد مغفرة غير مبالى بها ؛ لأنك المطلوبة لنا دون كل من عداك ، فإذا خلصت لنا فلا التفات إلى غيرك

المرعاب : « ما » نافية « نبالى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « كنت » فعل ماض ناقص ، والثناء ضمير المخاطبة اسمه « جارتنا » خبر كان ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية ناصبة « لا » نافية « يجاورنا » مضارع منصوب بأن ، والضمير في محل نصب مفعول به ليحاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالى « إلاك » الاستثنائية ، والكاف مستثنى تقسم على المستثنى منه « ديار » فاعل يجاور ، وهو المستثنى منه

الشاهد فيه : قوله « إلاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد « إلا » شذوذا ، والقياس وقوعه بعدها منفصلا ، نحو « أن لا يجاورنا إلا إياك أحد » فيجىء بإيالك مكان الكاف ، كما قال عمرو ابن معديكرب :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارَسَ إِلَّا أَنَا

ولما سهل وقوع الكاف بعد « إلا » في بيت الشاهد أربعة أمور :

أحدها : أن الأصل في الضمير الاتصال

الثاني : أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو « إنك ، ولعلك ، وكأنك »

و « إلا » في معنى العامل ، إذ كانت مقوية له ، حتى ذهب بعضهم إلى أنها العاملة

الثالث : أن « إلا » تشبه « غير » فيسهل إجراؤها مجراها ؛ فكما نقول « غيرك » نستسغ

أن يقول « إلاك »

الرابع : أن فيه عدولا إلى الأخف الأوجز

هذا ، واعلم أولا أن ابن الأنباري يحيز أن يقع للتصل بعد « إلا » مطلقا ، وثانيا أن رواية هذا الشاهد على الوجه الذى ذكره الشارح هي رواية الكوفيين ، وأما البصريون فانهزم لا يروونه إلا على وجه مستعمل كثيرا ، وقد ردوا على الكوفيين بعدم تسليم صحة روايتهم ، ولوفرنا أنها

وذلك (كألياء والكاف من) قولك (ابني أكرمك \* والياء والها) من قولك (سليو ماملكت) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثاني — وهو الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير المخاطبة مرفوع ، والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لا تأتي البدأة بها ، ولا تقع بعد إلا . (وكلُّ مُضْمَرٍ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ الْيَنَاءُ يَجِبُ) باتفاق النحاة ، واختلف في سبب بنائه ؛ قيل : لمشايبته الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمر مُضْمَنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الفية ، وهي من معاني الحروف .

وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ؛ لأن المضمر لاتم دلالاته على مساهة الإضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له في الجود ؛ فلا يُتَصَرَّفُ في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني .

قال الشارح : ولعل هذا هو المعبر عند الشيخ في بناء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها

رواية صحيحة فهي شاذة لا يقاس عليها ؛ فكل ما ذكرناه على فرض تسليم رواية الكوفيين ، قال صاحب اللب : ورواية البصريين

\* أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دَيَّارُ \*

اه ؛ ورواه للبرد :

\* أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دَيَّارُ \*

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه ، وهما الروايتان اللتان يجمك بهما البصريون ، وكان أبو العباس

للبرد لا يميز أن يقع الضمير للتصل بعد «إلا» مطلقا

ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْقَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ



بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : ( وَلَقَدْ مَجَرَّ كَلْفَظًا مُنْصِبٌ ) نحو : «إِنَّهُ» ، و«لَهُ» ، و«رَأَيْتُكَ» ، و«مَرَرْتُ بِكَ» (لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَبَجَرْتَا) الدال على التكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَأَعْرِفُ بِنَا قَانِنًا نَلْنَا النَّعْجَ) فَنَا في «بِنَا» في موضع جر بالياء ، وفي «قَانِنَا» في موضع نصب يَانٌ ، وفي «نَلْنَا» في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و«هُمْ» فأنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يشبهان «نا» من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربي ، وفي حالة الجر والنصب للتكلم نحو لي ، وإني ، و«هم» تستعمل الثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ، إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالْتُونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أى : المخاطب ، فالتائب (كَقَمَاتَا) وقاموا ، وقُنْ ، (وَ) المخاطب نحو (اعْلَمُوا) وأعلمن

( تنبيه ) رفع توم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » للتكلم بالتمثيل

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز — وهو ما له وجود في اللفظ — ومستتر — وهو ما ليس كذلك — وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَعْرِضُ) وجوبا ، أو جوازا ؛ فالأول هو الذى لا يخلقه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَأَقْلُ) يازيدُ ، أو بمضارع مبدوء بهمة المتكلم مثل (أَوَاقِنُ) ، أو بنون التكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَفْتَقِطُ) ، أو بناء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كَلَّا وَعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خلا زيدا » ، و« ما عدا عمرا » ، و« لا يكون بكرًا » ، أو بأفضل التعجب نحو « ما أحسن الزيدَينِ » أو بأفضل التفضيل ، نحو « هم أحسنُ أُنثَا » أو باسم فعل ليس بمعنى المضى : ك«نَزَالِ» ، و«مَنْ» ، و«أَفْ» ، و«أَوْ» والثاني : هو الذى يخلقه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل التائب أو العائبة أو الصفات المحضة

قال في التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن عيمش وغيرها ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زَيْدٌ قام أبوه » أو « مَا قامَ إِلَّا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير ك«قَوْمِ» ، وإلى ما يرفعهما ك«قام» انتهى

﴿ تنبيه ﴾ إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ

( وَذُو اِرْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا ) للتكلم ، و ( هُوَ ) للثائب ، ( وَأَنْتَ ) للمخاطب ، ( وَالْفُرُوعُ ) عليها واضحة ( لَا تَنْتَبِهُ ) عليك

( وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جَمَلًا \* إِيَّايَ ) وفروعه ، ( وَالتَفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا )

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب

متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أَنَا » زائدة ، والأسم هو الهمزة والنون ،

ومذهب الكوفيين — واختاره الناظم — أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس

لغات ذكرها في التسهيل : فَصَحَاهُنَّ إثبات ألقه وقفاً وحذفاً وصلا ، والثانية إثباتها وصلا

ووقفاً ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آَنَ » بمدة بعد الهمزة ،

قال الناظم : من قال « آَن » فإنه قلب « أَنَا » كما قال بعض العرب : « رَاءَ » فى « رَأَى »

والخامسة « أَنْ » كعَنْ ، حكاها قطرب

وأما « هُوَ » فذهب البصريين أنه بجملة ضمير ، وكذلك « هِىَ » وأما « هَا » و« هُم »

و« هُنَّ » فكذاك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل :

غير ذلك .

وأما « أَنْتَ » فالضمير عند البصريين « أَنْتَ » ، والتاء حرف خطاب كالأسم

لفظاً وتصرفاً .

وأما « إِيَّايَ » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّايَ » هو الضمير ، ولواحقه — وهى الياء من

إِيَّايَ ، والكاف من إِيَّاكَ ، والهاء من إِيَّاه — حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب

أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم

( وَفِي اخْتِيَارٍ لِأَيِّىَ ) الضمير ( الْمُنفَصِلُ \* إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ ) الضمير ( الْمُتَّصِلُ ) ؛

لأن النرض من وضع المضرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، فلا عدول

عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :

## ٤٦ - وَمَا أَصَابُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرَهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

٤٦ - البيت لزياد بن منقذ العدوي الحميري ، كذا نسبه ياقوت وابن منظور والحريري والسيني ، وقال جماعة منهم الدنوشري : إنه زياد بن حمل ، وفي اللسان أيضا : « ابن حمد » بيم ساكنة ودال مهملة وأظنه محرفا عن « حمل » بيم مفتوحة فلام ، وهو من قصيدة لزياد يقولها في تذكار أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد في وادي أشي - بضم الحمزة وفتح الشين وتشديد الياء - وأولها قوله :

لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءَ مِنْ بَلَدٍ      وَلَا شَعُوبُ هَوَى مِثِّي وَلَا نَمُ  
وَحَبْدًا حِينَ تُعْمِي الرِّيحُ بَارِدَةً      وَادِي أَشْيٍ وَفَتَيَانٍ يَدِ هُضْمُ  
مُخَدَّمُونَ كِرَامٌ فِي تَجَالِسِهِمْ      وَفِي الرِّجَالِ إِذَا صَاحَبْتَهُمْ خَدَمُ  
الْوَاسِعُونَ إِذَا مَا جَرَّ غَيْرُهُمْ      عَلَى الْقَشِيرَةِ ، وَالْكَافُونَ مَا جَرَّمُوا  
لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ إِذَا يَقْدُونَ أَرْذِيَّةُ      إِلَّا جِيَادُ قَسِي النَّعْمِ وَاللَّجُمُ

وبعد هذه الأبيات بيت الشاهد

اللفظ : « لأحبدا » كلمة تقال عند اللثم والهجم « صنعاء » : اسم لموضعين : أحدها باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهي قبة اليمن وأحسن بلادها ، والثاني قرية بالقطفة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح الشين - اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نَمُ » بضمين أو بفتحين - جبل مطل على صنعاء قرب غمدان « أشي » قال ياقوت في معجمه : « موضع بالوشم ، والوشم : واد باليمامة فيه نخل ، وهو تصغير الأشاء الذي هو صغار النخل ، ووحدته أشاء وهو لعدى الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » اهـ « هُضْمُ » بضمين - جمع هضوم ، وهو بفتح الهاء - الجواد التلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ؛ إذا كانت تجود بما لديها تلقيه فما تبقية « جر » : جنى ، يريد أنهم إذا جنى غيرهم تحملاوا عنه السيئات ، فإذا كانوا هم الجناة كفوا غيرهم مؤنة الاشتراك معهم في الحالات

الإعراب : « ما » نافية « أصحاب » مضارع ، فاعله ضمير للتكلم المستتر فيه « من » زائدة « قوم » مفعول به ، منصوب بفتحة مقترنة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « فأذكركم » الفاء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة بعد الفاء ، ويجوز أن يكون مرفوعا عطفا على أصحاب ، والفاعل ضمير مستتر ، وهم : ضمير عائد إلى قومه ، وهم القتيلان المهضم بوادي أشي ، وهو مفعول به « إلا » أداة استثناء ملناة « يزيدهم » فعل مضارع ، وهم : مفعول أول ، وهو عائد على قومه أيضا « حبا » مفعول ثان « إلى » متعلق بيزيد « هم » فاعل ، وهو عائد على القوم الذين يصاحبهم

وقوله :

## ٤٧- بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ صَمِتَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

واللغى على هذا أنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر قومه أمامهم إلا أثنوا عليهم وبالفعل في مدحهم فيزيدونه تعلقاً بأهلهم ، كذا قالوا ، وربما كان اللغى : أنه ما يبلو جماعة من الناس يصاحبهم إلا تكشفوا له عن أخلاق وصفات فاسدة فيتذكر ما ترك قومه فيزداد لهم حبا ويشدد حنينه إليهم لحبه لمكارم الأخلاق

الشافعي : قوله « إلا يزيدهم حبا إلى هم » حيث فصل الضمير للرفوع - وهو « هم » الذي في آخر البيت - وكان قياسه أن يجيء به ضميرا متصلا بالعامل الذي هو « يزيد » فيقول « إلا يزيدونهم » قال ابن مالك : « الأصل إلا يزيدون أنفسهم حبا إلى » ثم حذف المضاف - وهو أنفس - وأقام المضاف إليه مقامه فصار « إلا يزيدونهم » ثم فصل الضمير للتصل ضرورة ، وأخره عن العامل « اه بإيضاح ، وقال ابن هشام : « وإنما حمل على ذلك ظنه أن الضمير يعودان على شيء واحد ، وليس كذلك ، بل الضمير المنصوب يعود إلى أهله والرفوع يعود إلى من يصاحبهم » اه بإيضاح أيضا ، ومثله للخطيب التبريزي ، وقد ردّ الدماميني في حواشي المغنى على ابن هشام رحمه الله بما لاشابه عليه ، وقال ابن هشام أيضا في شرح الشواهد : « ويحتمل عندي أن يكون فاعل يزيد ضميرا مستترا عائدا إلى المصدر المفهوم من أذكرهم ، ويكون الضمير المنفصل في آخر البيت توكيدا لتلك الضمير المستتر ، ولا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه على هذا التوجيه » اه عن العليمي مع إيضاح لعبارته

٤٧ - البيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، وقبله قوله :

يَاخَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ نَعْلُهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ  
إِنِّي خَلَفْتُ وَلَمْ أَخْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

اللفظ : « وقت » من الوقاية ، وهي الحفظ « فند » - بفتح الفاء والنون - الكذب « فناء » بزنة كتاب - ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام ، وبالساعين الذين يسعون إليه من جميع أقطار الأرض « بالباعث الوارث » هما من أسماء الله الحسنى ، والوارث : الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، والباعث : الذي يحيي الخلق بعد الموت « ضمنت » تضمنتهم واشتملت عليهم « دهر الدهارير » أول الأزمنة السالفة

ابن عراب : « بالباعث » : جار ومجرور متعلق بقوله خلعت في البيت الذي قبله « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعا وأعمل فيه أحدهما ، ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين « قد » حرف تحقيق « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم »

الأصل « إلاً يزيدونهم » و « قد ضمنتهم » ، أو تقدم الضمير على عامله ، نحو « إِيَّاكَ تَعْبُدُ » أو كونه محصوراً بإلاً أو إنمّا ، نحو « أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » ونحو قوله :  
٤٨ — أَنَا النَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمُ أَنَا أَوْ مِثْلِي

مفعول « الأرض » فاعل « في دهر » : جازَ ومجرور متعلق بضمنت « النهارير » مضاف إليه لدهر ، وجملة ضمن وقاعله في محلّ نصب على الحال من الأموات ، أو في محلّ نصب أو جرّ صفة للأموات أيضاً؛ لأنّ « أل » الداخلة على الأموات جنسية ، ومدخول آل الجنسية معرفة لفظاً نكرة معنًى ، فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التي بعده حالا فهي في محلّ نصب ، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة لمحلها تابع للوصوف ، وهذا للوصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما ، لاجرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما في محلّ جرّ وإما في محلّ نصب

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث فصل الضمير ضرورة ، وكان القياس أن يقول « ضمنتهم » والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من وجهين : الأول : أن الضمير الذي فصل ضرورة مرفوع في البيت السابق ، ومنصوب في هذا البيت ، والوجه الثاني : أن الضمير في البيت السابق قد وقع الفصل بينه وبين عامله ، وفي هذا البيت جاء به واليا للعامل ، وهذا مما تقبح معه الضرورة ، ومثل الشاهد السابق في هذين الوجهين قول طرفة ( نسبه إليه البغدادي ، ولم أجده في ديوانه للطبوع في أوروبا وفي قازان ) :

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرُمُوا يَا صَاحِرْ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

٤٨ — البيت من قصيدة للفرزدق عارض بها جريرا واقتخر فيها عليه ، وبعده قوله :

فَهَمَّا أَعِشْ لَا يَضْمَنُونِي ، وَلَا أَضِيعْ لَهْمُ حَسْبًا مَاحِرًا كَتْ قَدَمِي نَعْلِي

اللفظ — « النائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده : إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، أى أنه يدفع الأذى عنهم ويردّ غائلة الأعداء وسطوتهم « الدمار » بزنة كتاب ما يزلّمك حفظه وحمايته « أحباب » جمع حسب — وهو ما يصدق الإنسان من مفاخر آباءه ، وقيل : حسب الرجل دينه ، وقيل : الحسب المال ، والأوّل أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفّلونه أو يفرمون عنه « ولا أضيع » من الإضاعة « ماحركت قدمي نعلي » أراد طول حياته

إبراهيم : « أنا » مبتدأ « النائد » خبره « الحامي » صفة له ، أو خبر ثان « الدمار » مضاف إليه ، أو منصوب على أنه مفعول للحامي « وإِنَّمَا » أداة قصر مركبة من « إن » للتوكدة ، و « ما » الكافة « يدافع » فعل مضارع « هن أحسابهم » جازَ ومجرور متعلق بيدافع

لأن المعنى « لا يذاف إلا أنا » ، أو كون العامل محذوفاً أو ممتنواً ، نحو « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ »  
و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي

(وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيَّةٌ وَمَا أَشْبَهُ) أى : وما أشبه هاء سَلْبِيَّةٍ ، من كل ثاني ضميرين أو لهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للأبتداء ، سواء كان فعلاً نحو « سَلْبِيَّةٍ » ، و « سَلَى إِيَّاهُ » ، و « الدرهم أعطيتك » ، و « أعطيتك إِيَّاهُ » والاتصال حينئذ أرجح ، قال تعالى : « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ » ، « أَنْزَلْنَاهُ لَكُمُوهَا » ، « إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا » ، « إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَازِكٍ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَكُمُ كَثِيرًا » ومن الفصل « إِنْ اللَّهُ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ » أو اسما ، نحو « ألزمت أنا معطيك » ، و « معطيك إِيَّاهُ » والاتصال حينئذ أرجح ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ — لَيْتَن كَانَ حُبُّكَ لِي كَازِبًا لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا

والضمير مضاف إليه « أنا » فاعل « أو » حرف عطف « مثلى » معطوف على الفاعل ، و ياء التوكيد مضاف إليه

الشاعر فيه : قوله « وإنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل - وهو « أنا » - لكونه والياً لإلا فى المعنى ، وأنت تعلم أن الضمير المتصل لا يقع بعد إلا ، وإنما قلنا إن الضمير هنا وال « إلا » معنى من قبيل أن قوله « وإنما يدافع أنا » مثل قولك « ما يدافع إلا أنا » ومعناها واحد

واعلم أن غرض الشاعر فى هذا البيت أن يقصر الدفاع عن الأحساب على نفسه أو مثله فى استجماع الكالات ، وذلك لا يتأتى إلا إذا أخر الضمير وفصله كافضل ، ألا ترى أنه لو قال « وإنما أدافع عن أحسابهم » فقتم الضمير ، للزمت أن يجىء به مستتراً ، ولكان يلزم على ذلك عطلور ، وهو أن يصير المقصور عليه هو قوله « عن أحسابهم » ، ويكون المعنى حينئذ « ما أدافع إلا عن أحساب قومي » وشتان ما بين اللعينين : للمنى الذى قصد إليه ، والمعنى الذى تدل عليه العبارة ، وإذا فهمت ذلك كله عرفت أن اتصال الضمير ههنا ليس ضرورة ولا شذوذاً ، بل لفرض معنوى لا يوصل إليه بغير الفصل

٤٩ — البيت من قطعة اختارها أبو تمام فى حماسه ، ولم ينسبها إلى أحد معين ، ولا نسبها أحد شراحه ، وقبله :

لَيْتَن كُنْتُ أَوْطَأُ نَبِيَّ عَشْوَةَ لَقَدْ كُنْتُ أَضْفَيْتُكَ الْوُدَّ حِينَا  
وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَلْدَى تُهْزَةِ تَبَدَّلَ غِنًى وَأَعْطَى مَمِينَا

وقوله :

٥٠ — وَمَنْعُكُمَا بَشَىءٌ يُسْتَطَاعُ

اللفظ : « عشوة » بفتح العين للمهمة وسكون الشين - هي الأمر للتبس الخفى الذى استتر عنك صوابه ، ويقال : وطى فلان عشوة ، وأوطأنه إياها ؛ إذا ركب أحرا على غير بيان أو أركبته إياه « نهزة » بضم النون وسكون الهاء - وهي الفرصة ، ويرى فى مكان هذا اللفظ « نهزة » بالياء للوحدة التحتية ، وهي الغلبة ، و « حبك » فى بيت الشاهد قد ورد مرتين : أولاها بكاف الخطابية دون ياء التكلم ، ولا شاهد فيها ، والثانية بالياء والكاف جميعا وهي عمل الشاهد ، ورواه العيني بالياء والكاف فهما نقلان عن خط أبى حيان ، وسيأتى إيضاحه

الدرء : « لئن » اللام موطة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « حبك » اسم كان ، والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « لى » : متعلق بحب ، وفى الإتيان باللام تقوية لعمل المصدر فى مقوله ؛ فإن المصدر فرع عن الفعل فى العمل « كاذبا » خبر كان « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم الذى مهدت له اللام الأولى ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « حبيك » اسم كان ، وباء التكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والكاف ضمير الخطاب مفعوله « حقا » خبر كان « يقينا » صفة له ، أو خبر بعد خبر

الشاعر فـ : قوله « حبيك » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو الكاف - متصلا ، ولو أنه جاء به منفصلا لقال « حى إياك » ، ويجب أن تعلم أن المجيء بثنائى الضميرين متصلا أو منفصلا إذا استوفيا الشروط التى ذكرها الشارح أمر جائز لضرورة فيه ولا شذوذ ، وغاية ما فى الأمر أن الاتصال فى مثل هذا البيت أقل استعمالا من الانفصال ؛ لأن العامل اسم

٥٠ — هذا عجز بيت من مقطوعة أوردها أبو تمام فى حماسه ، ونسبها إلى رجل من تميم ، ولم يزد شرحه فى تعريف القائل عن ذلك ، وذكر أن أحد الملوك كان قد طلب من الشاعر فرسا له واسمها سكاب ، بفتح السين والكاف - فسن عليه بها وأنشأ يقول :

أَبَيْتَ اللَّغْنَ ! إِنْ سَكَبَ عَلِقُ نَفْسٌ لَا يَمَارُ وَلَا يُبَاعُ  
مُعْدَاةٌ ، مُكْرَمَةٌ عَلَيْنَا ، يُجَاعُ لَهَا الْعِيَالُ وَلَا تُجَاعُ  
سَلِيلَةُ سَائِقَيْنِ تَنَاجَلَاهَا إِذَا نُسِبَا يَضُمُّهُمَا الْكُرَاعُ  
فَلَا تَطْمَعُ - أَبَيْتَ اللَّغْنَ - فِيهَا وَمَنْعُكُمَا « البيت »

اللفظ : « أبيت اللعن » هي تحية للملوك فى الجاهلية ، ومعناها : امتنعت عن الأمر الذى تلحن عليه إذا أنيته « سكاب » اسم فرس الشاعر كما أسلفنا ، وفى هذا الوزن لفتان : إحداهما لمة

و(في) هاء (كُنْتُهُ) وبابه (اخْلُفُ) الآتي ذكره (انْتَسَى) أى: انتسب، و(كَذَّاكَ) في هاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص، وغير مرفوع، والعامل فيها ناسخ للابتداء، (وَاتَّصَالًا \* أَخْتَارُ) في البابين؛ لأنه الأصل، ومن الأنصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» وقول الشاعر:

تيم، وهى لغة الشاعر، وهذه اللغة تعربه وتمنعه من الصرف العلمية والتأنيث أولعلمية والعدل، والثانية، وهى لغة الحجاز، تنبيه على الكسر لمشاكلة البنى من نحو نزال «علق» بكسر فسكون - أى نفيس نضق به النفس «مفداة» يريد أنها عزيزة عليهم غاية العزة حتى إنهم ليفدونها بالآباء والأهتات، وإنهم ليؤثرونها عند الضيق والعوز على العيال فيجيعونهم ولا يجيعونها «تناجلاها» ولداها «الكراع» بضم الكاف وتخفيف الراء - أصله أنف الجبل الذى يتقدمه، سعى به الفحل الكريم من الخيل لمظمته

الإعراب: «فلا» الفاء للتعليل، لا: ناهية «تطمع» مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير الخطاب مستتر فيه «أيت اللعن» فعل وفاعل ومفعول، والجملة اعتراضية لأجل لها من الإعراب «فيها» جار ومجرور متعلق بتطمع «ومنعكها» الواو واو الحال، منع: مبتدأ، والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان «بشيء» اختلاف العلماء في هذه الباء؛ فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخفش إلى أنها زائدة، و«شيء» خبر المبتدأ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (جزاء سيئة بمثلها) قالباء زائدة في الخبر للوجوب، وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية، والجار والمجرور في «بمثلها» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفي «بشيء» يجوز أن يكون متعلقا بمنع، وخبر للبتدأ جملة قوله «يستطاع» الآتى، وللعنى على هذا: ومنعكها بأى شيء أردت ممكن ميسور، ويجوز أن تتعلق ويستطاع، أى: ومنعكها يستطاع بشيء من الأشياء، وسبب من الأسباب،

الشاعر في: قوله «منعكها» حيث أتى بالضمير الثانى الذى هو «ها» متصلا، ولو جاء به منفصلا لقال «منمك إياها»، قال ابن هشام في شرح الشواهد: «هذا مما اتفق على أن فضله أرجح» اه، وزعم العيني أن ابن الناطم والراوى قد استشهدا بهذا البيت على أن وصل الضمير الثانى في مثله ضعيف، وقد راجعت قولهما في هذا فلم أجدهما قد ذكرا شيئا منه، بل نصرا بهما أن الوصل والفصل جائزان في سعة الكلام من غير تضعيف،



٥١ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدْتُهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

٥١ - البيت لأبي الأسود السؤلى ، وكان له غلام يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان كلما مضى بها تناول الشراب فاضطرب أمر بضاعته ؛ ففى ذلك يقول أبو الأسود :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْفَوَاءُ فَإِنِّى رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِئًا بِمَكَلَّهَا  
وبعد البيت المستشهد به

اللفظ : « دَعِ الْخَمْرَ » تركها ، ولا تقربها « الْفَوَاءُ » جمع غاو ، وهو الضال « أَخَاهَا » أراد به النبيذ المتخذ من الزبيب ، قاله الأعمى فى شرح أبيات الكتاب ، وابن السيد البطليوسى فى شرح أبيات أدب الكاتب ، وذهب الجوالقى فى شرح أدب الكاتب وابن الأبارى فى الإنصاف إلى أنه أراد به الزبيب نفسه ، استبعادا منها أن يبيع أبو الأسود لفلان شرب النبيذ « مُجْزِئًا » كافيا أو مضيا ، وبه روى « غَدْتُهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا » أراد أنهما من شجرة واحدة  
المعنى : دَعِ الْخَمْرَ ولا تشربها فَإِنِّى رَأَيْتُ النبيذ أوالزبيب الذى هو أخوها ومن شجرتها قائما مقامها وكافيا عنها ، فَإِنْ لم يكن النبيذ نفس الخمر أو لم تكن الخمر نفس النبيذ فَإِنَّهُمَا شَرَبَا من عروق كرمه واحدة

إِعْرَاب : « فَإِنْ » الفاء للتفريع ، إن : شرطية « لَا » نافية « يَكُنْهَا » مضارع ناقص فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأخ ، وهو اسمه ، وها : ضمير يعود إلى الخمر ، وهو خبره « أَوْ » عاطفة « تَكُنْهُ » مضارع ناقص أيضا ، معطوف على المضارع السابق ، وضميره المستتر عائد إلى الخمر ، وهو اسمه ، والماء العائدة إلى الأخ خبره « فَإِنَّهُ » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : توكيدية ناصبة ، والماء اسمها « أَخُوها » خبر إن ، والضمير مضاف إليه « غَدْتُهُ » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والماء مفعول « أُمُّهُ » فاعل ، والماء مضاف إليه « بِلَبَانِهَا » جار ومجرور متعلق بفعل ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

المشاهير فيه : قوله « يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ » حيث آتى بالضمير المنصوب بالفعل الناسخ - وهو يكون - متصلا ، لأنه الأصل ، كما هو مختار الناظم من ترجيح الاتصال موافقا للرمانى وابن الطراوة ، ولأنه آتى به على ما ذهب إليه سيبويه من ترجيح الإتيان به منفصلا ؛ لقول « فَإِنْ لَا يَكُنْ إِيَّاهَا أَوْ لَا تَكُنْ إِيَّاهَا » قال العلامة الصبان رحمه الله : ومحل جواز الوجهين فى « كَانَ » وأخواتها فى غير الاستثناء ، أما فيه فيجب الفصل ، نحو : زيد قام القوم ليس إِيَّاهُ أَوْ « لَا يَكُونُ إِيَّاهُ » فلا يجوز « ليسه » ، ولا يكونه « كما لا يجوز » إِيَّاهُ « فكما لا يقع للتصل بعد « إِلا » لا يقع بعد ما هو بمعناها ، والظاهر أن « كَادَ » وأخواتها لا تدخل فى باب كان ؛ لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعا

وأما الاتصال في باب « خال » فمشابهة خلتنه وظننتك بساتنيه وأعطيتك ، وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ - بُلِّغْتُ صَنْعَ أَمْرِي بِرِّ إِخَالِكَ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كِتَابَ الْخَنْدِ مُبْتَدِرًا

وأما ( غَيْرِي ) سبويه والأكثر فإنه ( اخْتَارَ الْأَنْفِصَالَ ) فيهما ؛ لأن الضمير في البابين خبر في الأصل ، وحق الخبر الاتصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأول قوله :

إلا في ندور ، وجزم في شرح التسهيل بأن جواز الاتصال والانفصال خاص بـ « كان » دون ما عداها ، وأن الفصل متعين في أخواتها ، وأن قولهم : ليس ، وليسك ؛ شاذ ؛ انتهى كلامه ، وقوله « ليسى شاذ » مثله قول ربيعة بن العجاج :

عَهْدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّلَسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسَى

وسبأني هذا البيت مشروحا قريبا ( انظر الشاهد رقم ٥٧ ) والحكم بشذوذه ذهب إليه جماعة ، قال الزجاني : « هذا البيت ( قول ربيعة : عهدت قومي إلخ ) أنشده السيرافي ، وفيه شذوذ من وجهين : الأول أنه أتى بخبر « ليس » متصلا ، والثاني : أنه أسقط نون الوقاية ، وحقه أن يقول ليسنى » اهـ

٥٣ - هذا البيت أنشده كثير من النحاة ، ولم ينسوه إلى أحد

اللفظ : « بر » بفتح الباء - هو الصادق ، ومنه قولهم : بر فلان في يمينه ، أى : صدق « إخالك » بكسر همزة الضارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل : أى أظنك « مبتدرا » مسرعا ، تقول : ابتدر فلان الشيء ، وبادر إليه ، وبدر إليه - من باب دخل - : إذا أسرع

الإعراب : « بلفت » فعل ماض مبني للجهول ، وناء التكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « صنع » مفعول ثان « أمرى » مضاف إليه « بر » صفة لامرئ « إخالك » فعل مضارع فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والكاف : مفعول أول ، والهاء : مفعول ثان « إذ » تعليلية « لم » نافية جازمة « تزل » مضارع ناقص ، مجزوم بـ ، واسمه ضمير مخاطب المستتر فيه « لاكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله « مبتدرا » الآتي « الحمد » مضاف إليه « مبتدرا » خبر تزل

الشاعر فيه : قوله « إخالك » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو الهاء - متصلا ، وهو الراجح في مثل هذا الموضع عند ابن مالك في الألفية والرماني وابن الطراوة ، كما قلنا في الشاهد السابق ، لأن العامل فصل ناسخ - وهو إخال - وأول الضميرين - وهو الكاف - أعرف من ثانيهما ، وليس الأول مرفوعا ، واختار سبويه والجمهور وابن مالك في التسهيل ترجيح الانفصال ، ولو أن الشاعر جاء به على ما اختاروه لقال « إخالك إياه » فكان ما جاء به الشاعر مسندا لابن مالك في هذا الكتاب ومن معه

٥٣ - لَئِنْ كَانَ يُبَاهِ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَشَايَرُ

٥٣ هذا البيت من قصيدة طويلة لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، ومطلعها :

أَمِنْ أَلٍ نُنْعَمُ أَنْتَ غَادٍ مُبْكَرٌ غَدَاةَ غَدٍ ؟ أَوْ رَائِحٌ مُهْجَرٌ ؟

اللفظ : « غاد » اسم فاعل ، من غدا غدوا ، وبابه سما ، ومعنى « غدا » جاء في وقت الغداة ، وهي من أول النهار « مبكر » اسم فاعل ، من أبكر إبكرا ، إذا جاء في وقت البكرة ، وتقول : بكر - من باب دخل - وأبكر وبكر تبكيرا ، إذا بكر وأسرع في الوقت المبكر « رائح » آت وقت الرواح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل « مهجر » : سائر في وقت الهجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » تغير ، من قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها التي عمرت عليها وحصل في قلبها اعوجاج « عن العهد » أي : عما عهدنا من شبابه وجماله

بمعرب : « لئن » اللام موثقة للقسم ، إن شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « يباه » خبر كان « لقد » اللام واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « يتشايَر » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال

المشاهد فيه : قوله « كان يباه » حيث أتى بالضمير - وهو « يباه » - منفصلا ، لكونه خبرا لكان ، والمختار عند سيبويه والجمهور فيه الانفصال ؛ وهذا البيت مما يتسكون به ، وإنما ذهبوا إلى هذا لكون الضمير حينئذ خبرا ، والأصل في الخبر الانفصال ، وكلام الناظم هنا أن الاتصال أرحح فيما إذا كان الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها أو مفعولا ثانيا لحال أو إحدى أخواتها ، وقد وافق الناظم في هذا ابن الطراوة والرماني ؛ وحملهم على هذا أن الأصل في الضمير الاتصال وأن المجيء به متصلا ثابت في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : (إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ... وَلَوْ أَرَاكَهُمْ) وقد رأيت أن الاتصال والانفصال وردا جميعا في الشعر العربي ، وأن كل واحد من الفريقين يستند إلى أصل ثابت متقرر عند عامة النحويين ؛ فيكون التفضيل بين الحالين بما يكثر وروده ، والأكثر ورودا هو الاتصال ، وبخاصة إذا لاحظنا أن الانفصال لم يجيء في القرآن أصلا في أحد البابين ، والعجيب أن الناظم قد سوى هنا بين خبر كان والمفعول الثاني لحال ، وأن ابنه قد علل مختار أبيه بما لا يخرج عما ذكرناه ، ثم نجد الناظم نفسه قد رجح في التسهيل في مفعول خال الانفصال ، مع أن للاستعمل كثيرا في النظم والنثر الاتصال بشهادة القرآن الكريم . وقد عرف في شرح الشواهد السابقة نواحي اختلاف أخرى في كلام الناظم .

ومن الثاني قوله :

٥٤ - أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

(تنبيه) وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الاتصال في باب « خلتني » قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء « كنته » فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبه بهاء « ضربته » في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة .

(وَقَدْ مُلِئْتُ الْأَخْصَ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ، وجوبا (في) حال (اتصال) قدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في « سَلَيْتُ » ، و « وَأَعْطَيْتُكَ » ، و « كنته » ، و « خلتني » ، و « ظننتك » ، و « وَحَسْبُكَ » ولا يجوز تقديم الماء على الكاف ، ولا الماء ولا الكاف على الياء في الاتصال ، (وَقَدْ مُلِئْتُ مَاشِئْتُ) من الأخص وغير الأخص (في انفصال) نحو « سَلَيْتُ إِيَّاهُ » و « سله إياي » ، و « الرَّمْ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ » ، و « أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياي » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إن الله ملككم إياهم ولو شاء للملكهم إياكم » .

٥٤ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « أَرْجَاءَ » : جمع رجا - بزنة عصا - وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن - بكسر الضاد وسكون التين - وهو الحقد « الإخن » - بكسر الهمزة وفتح الحاء - جمع إحنة - بكسر فسكون - الحقد أيضا ، فهو من عطف أحد للترادفين على الآخر للتفسير مثلا

المعنى : كنت أظنك أخى ، فوجدتك مملئاً نواحي الصدر بالأضغان والأحقاد

المراد : « أخى » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، أو مفعول لفعل محذوف يفسره حبيبك الآتي ؛ فهو حينئذ من باب الاشتغال ، وقد أعربه المعنى منادى بحرف نداء محذوف ، وليس بشيء « حبيبك » فعل وقاعل ومفعول أول « إياه » مفعول ثان « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبني للجهول ، والياء للتأنيث « أَرْجَاءَ » نائب فاعل « صدرك » مضاف إليه ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملى\* « والإخن » معطوف على الأضغان

الشاعر في : قوله « حبيبك إياه » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو « إياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثان لحسب ، وذلك مختار الجمهور وسيبويه ، وقد عرفت تفصيل الموضوع فيما مضى

(تنبيه) حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثاني ضميرين أو لهما أخص وغير مرفوع ، فخرج مثل الكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الماء من نحو قوله :

• وَمَنْعُكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ <sup>(١)</sup> •

فإن الماء ثاني ضميرين أولها — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وَفِي اتِّحَادِ الرُّثْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (الزَّم فَضْلًا) نحو « سَلِّى إِيَّاي » ، و « أعطيتك إياك » ، و « خلته إياه » ولا يجوز « سَلِّينِى » ، ولا « أعطيتك » ، ولا « خلته » (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ) أى : كونهما للغمية (فيه) أى : فى الاتحاد (وَصَلَا) : من ذلك ما رواه الكسائى من قول بعض العرب : هم أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا وَأَنْفَرُ مُهْمًا ، وقوله :

٥٥ — لَوْجِهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسَطَ وَبَهْجَةً أَنَا لَهْمَاهُ قَفُو أَكْرَمَ وَالِدِ

(١) قد سبق قريباً شرح هذا البيت وبيان الاستشهاد به ؛ فارجع إليه (ص ٩٥) من هذا الجزء

٥٥ — لم أقف لهذا البيت على قائل معين ، وقد استشهد به جماعة من النحويين  
اللفظ : « بسط » بشاشة ، وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « قفو » مصدر قفاه يقفوه ،  
أى : تبعه وسار على أثره

ابو عراب : « لوجهك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فى الإحسان » جار ومجرور متعلق ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » معطوف عليه « أنا لهما » أنال : فعل ماض ، وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول ، وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان « قفو » فاعل « أكرم » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « والد » مضاف إليه ، ورجح الزرقافى أن يكون ضمير التثنية مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير الوجه ، وذلك مبنى على أن الأصل فى المفعول الأول فى باب أعطى — من كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — أن يكون هو الذى يصلح أن يكون فاعلا ، وأنت تقول : نال وجهك البسط والبهجة ، فيكون الوجه هو الفاعل ؛ فيلزم أن يكون هو المفعول الأول ؛ وليس ما ذهب إليه بلزوم ؛ فقد يكون المعنى على المبالغة

**وقوله :**

٥٦ - وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَغْلِبُ لِضَمَّةٍ لَضَمِّهَا مَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ فَأُهِسُ

الشاهد فيه : قوله « أنا لهاء » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو الهاء - متصلا ، والأكثر في مثله الانفصال ، فتقول : « أنا لهاء إياه » ، وإنما جاز الاتصال والانفصال في الضميرين للتحدى الزبنة إذا كانا ضميرى غيبة لصحة تعدد مدلوليهما ؛ ألا ترى أن الضمير الأول هنا مدلوله معنى غائب ، والثاني مدلوله مفرد غائب ، وليس أحدهما الآخر ولا بضه ، بل مرجع كل منهما غير مرجع الآخر بالكلية ، بخلاف ضميرى التكلم مثلا ؛ فإنهما - وإن جاز اختلاف لفظهما بأن يكون أحدهما « نا » والآخر الياء - ليس مدلول أحدهما مخالفا لمدلول الآخر . بل مدلول الياء إما نفس مدلول « نا » وإما بضه ، فإن الياء للتكلم وحده ، و « نا » له وحده معظما نفسه أو له مع غيره ، ومن ثمت لم يجوز الانفصال في ضميرى التكلم ، ولا في ضميرى الخطاب ، وجاز في ضميرى الغيبة ، فافهم

٥٦ — هذا البيت من كلمة لمخمس بن لقيط ، وكان رجلا كريما حلما شريفا ، وكان له ثلاثة إخوة : أحدهم أطيظ — بضم الهمزة وفتح الطاء بعدها ياء مشناة ساكنة — وكان أطيظ به بارا ، وله مكرما ، وعنه مدافعا ، والآخران — وهما مرة ، ومدرك — كانا على نقیض ذلك ، ولكنهما كانا يستبران ما في أنفسهما ، ثم مات أطيظ ، فأظهر له العداوة ، وكشفا عما في خواطرهما ، ففهيما وفي رثاء أطيظ يقول مخمس :

وَأَبْقَتْ لِي الْآيَاتُ بِفِدَاكَ مُدْرِكًا  
قَرِينِينَ كَالَّذَيْنِي يَتَّبِعُ الرَّائِي  
إِذَا رَأَى بَآئِي قَدْ نَجَوْثُ نَلَمْنَا  
وَأَعْرَضْتُ أَتَّبَعِيهِمَا ثُمَّ لَا أَرَى  
لَلْ جَوَازِي اللَّهَ يَجْزِيَنَّ مِنْهُمَا  
وَمَرْءَةً ، وَالْدُّنْيَا قَلِيلٌ عِتَابُهَا  
وَشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذُنَابُهَا  
لِرَجُلِي مَمْلُوءَةٌ هَيَاثًا تُرَابُهَا  
خُلُوبُهَا إِلَّا وَشِيكَ ذَهَابُهَا  
وَمَرُّ اللَّيَالِي صَرْمًا وَأَفْعَالُهَا

وبعد ذلك يت الشاهد

اللقمة : « والدنيا قليل عتايها » كناية عن عدم نفعه ، فعاتب الأيام لا يستكثر منه قرنين كالثنين » أراد أنهما خيئان ؛ فشهدهما بالذنب ؛ لأنه أحب السباع « مغواة » بضم الميم وفتح الغين وتشديد الواو - حفرة كالثنية « هياما » بفتح الهاء وتخفيف الياء - هو الرمل الذي لا يثبت « وشيكا » قريبا ، سرعا « ضغمة » هي العضة بالاناب  
الامنى : يريد في البيت للسنة به أن نفسه شرعت تطيب لأن يرضعها ضغمة يقرع لها  
اناب العظم

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاها ، كما في هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا — في  
القيية ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعا —  
وجب كون الثاني بلفظ الاتصال ، نحو : « أعطاه إياه » ولو قال « فأعطاهوه » بالاتصال لم  
يجز ، لما في ذلك من استتقال توالي المثليين مع إيهام كون الثاني تأكيداً للأول ، وكذا لو  
اتفقا في الأفراد والتأنيث نحو « أعطاهما إياهما » أو في التثنية أو الجمع نحو « أعطاهما إياهما » ،  
أو « أعطاهما إياهما » ، أو « أعطاهما إياهن » فالأصل في هذا وأمثاله ممنوع . هذه عبارته في بعض  
كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أعطاهوهما » ، و « أعطاهاه » أزداد  
الاتصال حسناً وجودةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا  
بالواو في نحو « أعطاهوهما » وبالألف في نحو « أعطاهاه » بخلاف « أنضروهما »  
و « أناكهاه » وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله  
« وصلاً » — بلفظ التذكير — على معنى نوع من الوصل ؛ تعريض بأنه لا يستباح الاتصال  
مع الاتحاد في القية مطلقا ، بل بقيد ، وهو الاختلاف في اللفظ

الموهوب : « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ، والتاء  
للتأنيث « نفسي » اسم جعل ، وياه للتكلم مضاف إليه « تطيب » فعل مضارع ، فاعله ضمير  
عائد إلى النفس ، والجملة خبر جعل « لضممة » متعلق بتطيب « لضممهاها » الجار والمجرور  
متعلق بيقرعه الآتي ، والصادر — وهو ضم — مضاف إلى النفعول ، وفاعله محذوف هو التكلم —  
أى : لضمي ، و « ها » ضمير الضمعة مفعول مطلق ، مثل الهاء في قوله تعالى : ( إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ  
مَكْرُومُهُ فِي الْمَدِينَةِ ) « يقرع » فعل مضارع « العظم » مفعوله « نابها » فاعل ، والجملة في محل  
جر صفة لضممة

الشاعر فم : قوله « لضممهاها » حيث جاء بالضمير الثاني — وهو « ها » — متصلا ،  
والكثير الإتيان به منفصلا ، فيقول : لضممها إياها ، ولكن الاتصال ليس شاذاً ، قال سيبويه  
رحمه الله : « إذا ذكرت المفعولين كلاهما غائب قلت : أعطاهوها ، وأعطاهاه ؛ جاز ، وهو عربي ،  
ولا عليك بأيهما بدأت ؛ من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم ،  
والكثير في كلامهم أعطاه إياها ، على أن الشاعر قال : وقد جعلت نفسي . . البيت » اه  
كلامه ، وهو ما ذهب إليه الناظم رحمه الله ، وقد زعم الحق الرضي أن الاتصال شاذ إذا استوت  
رتبة الضميرين مطلقا ، وهو غير ما سمعت من إباحته في التنية

(وَقَبِلَ يَا النَّفْسِ) دون غيرها من الضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (التَّزِمَ \* نُونُ وَقَايَةِ) مكسورة نحو: «دعاني»، و«يكرمني»، و«أعطيني»، و«قام القوم ما خلاني»، و«ماعداني»، و«حاشائي» إن قدرتهن أنصلا، و«ما أحسنني إن اتقيت الله»، و«عليه رجلاً لئسني» وندر «لئسني» بنيران كما أشار إليه بقوله: (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) أى فى قوله :

### ٥٧ — إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

٥٧ — نسب جماعة، منهم ابن منظور فى اللسان ، هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات الديوان ، وليس موجودا فى أصله ، وقبله قوله :

\* عَدَدْتُ قَوْمِي كَمَدِيدِ الطَّيْسِ \*

وهذه رواية اللسان وأكثر النحويين ، وقال البندادى: «قال ابن السكيت فى شرح أبيات الفصل: كذا أنشد العلماء هذا البيت ، و يروى :

\* عَهْدِي يَقَوْمِي كَمَدِيدِ الطَّيْسِ \*

وهو الصحيح ، وأنشده الخليل فى العين فى طيس لرؤبة » اه  
اللفظ: «الطيس» قال فى اللسان «واختلفوا فى تفسير الطيس؛ فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والنباب والمهوام، وقيل: يعنى الكثير من الرمل» اه «ليسى» أراد غيرى، استثنى نفسه من القوم الكرام الداهيين

المنى: يفخر بقومه، ويتنصر على ذهابهم؛ فيقول: عهدى بقوى الكرام، الكثيرين مثل كثرة الرمل؛ حاصل، إذ ذهبوا إلا إياي؛ فاقى بقيت بعدهم خلفا عنهم، وقد يكون المعنى إني أرى أقواما كثيرين كثرة الرمل ولكنى لا أجدهم كريما؛ فقد ذهب من عداى من الكرام، فهو فى هذا المعنى مثل قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا

بل هذا المعنى الثانى هو الظاهر

الإعراب: «عهدى» مبتدأ حذف خبره جوازا - أى: عهدى حاصل - «بقوى» جار مجرور متعلق بعهد، وباء التكلم مضاف إليه «كمديد» جار مجرور متعلق بمحذوف حال من قوم، أوصفة لموصوف محذوف، أى: عدا كمديد «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق



وجوز الكوفيون « مَا أَحْسَى » بناء على ما عندهم من أنه اسم لافضل ؛ وأما نحو « تَأْمُرُونِي » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع <sup>(١)</sup> .

بهدي « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة له « ليسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وياء المتكلم خبره ، والتقدير ليس هو أى القاهب إياي الشاهر فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم ، وقد مضى قولنا إن في هذا البيت شاهدا آخر ، وهو مجيء خبر ليس ضميرا متصلا ، وقد عرفت تفصيل القول فيه ، ( فانظر الشاهد رقم ٥١ ) قال ابن هشام رحمه الله : « والذى سهل ذلك مع الاضطرار أمور ، أحدها : أن الفعل الجامد يشبه الأسماء ، فجاء « ليسى » كما تقول : « غلامى » و « أختى » ومن ثم جاز « إن زيدا لعسى أن يقوم » كما جاز « إن زيدا لقائم » ، فدخلت لام الابتداء على الفعل الجامد كما تدخل على الاسم ، ولا يجوز « إن زيدا لقام » لأن الفعل متصرف ، والثاني : أن « ليس » ههنا للاستثناء ، فحق الضمير بعدها الانفصال ، وإنما وصله للضرورة كقول الآخر :

• أَنْ لَا يَجَاوِرَنَا إِلَّا كِدَاوُزُ •

ونون الوقاية لا تتأني مع الضمير المنفصل ، فتركها مع الاتصال التفاتا إلى ما يستوجبه الكلام ، الثالث : أن « ليس » بمعنى غير ، ولا تتصل نون الوقاية بغير ، فحلت هنا ليس عليها انتهى كلامه بإيضاح ، ولك في هذا مقنع وكفاية .

(١) اعلم أنه إذا اجتمع نون الرفع ونون الوقاية نحو « نصر بوتي » و « تنصرتي » فإن العرب فيهما ثلاث استعمالات : الأول الإتيان بهما على الأصل : أولاها - وهي نون الرفع - مفتوحة ، والثانية - وهي نون الوقاية - مكسورة ، وعلى هذا جاء قوله تعالى كُنتَ ( لم تؤذوتى ) وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم والاستعمال الثانى : إثباتهما مدغمين ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : ( قل أغير الله تأمرؤنى أعبد أيها الجاهلون ) والاستعمال الثالث : حذف إحداهما وإثبات الأخرى ، ومن ذلك قول أبي حية الغبيري :

أَبَا مَوْتِ الَّذِي لَا بَدَّ أُنَى مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

وقد اختلف العلماء في المحذوفة منهما ؛ فقليل : المحذوفة نون الوقاية ؛ لأن نون الرفع إنما تحذف للعامل للمقتضى للحذف ، وهو الناصب أو الجازم ، ولا عامل حينئذ ، ونون الوقاية إنما يجيء بها لنرض وقاية الفعل من الكسر الممتنع فيه ، وهذا النرض حاصل بدونها الآن فلا حاجة إليها ، وقيل : المحذوفة نون الرفع ، وذلك لأن نون الوقاية هي المقصودة لوقاية الفعل من الكسر فلا يعقل على غيرها ، ولأن نون الرفع قد عهد حذفها ، من غير عامل يقتضى الحذف ، وذلك عند توالى

(تنبيه) مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي القمل الكسر، وقال الناطم: بل لأنها تقي القمل اللبس في «أكرمني» في الأمر، فلو لا النون لالتبس ياء التكلم بياء المحاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، فقل الأمر أحق بها من غيره، ثم حل الماضي والمضارع على الأمر

(وَلَيْتَنِي) بشبوت نون الوقاية (فَشَأْ) حملاً على القمل؛ لمشابهاها له مع عدم المعارض (وَلَيْتَنِي) بمحذوف (نَذَرًا) ومنه قوله:

٥٨ - كُنْيَةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي

الأمثال في التوكيد، وكل ما في الأمر أننا نزلنا نوالى مثلين منزلة اجتماع ثلاثة الأمثال؛ من قبل أن نوالى الثلثين مستكره عندهم فهم يفترون منه ولا يقبلونه.

٥٨ - هذا صدر بيت لزيد الخيل الطائي - وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم زيد الخير - والبيت من قطعة له، وهي قوله:

مَنَى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَا ثَقَفٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي  
كُنْيَةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَقْدَحُ جُلٍّ مَالِي  
تَلَاقَيْنَا فَا كُنَّا سَوَاءً وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالٍ  
وَوَلَا قَوْلُهُ: يَا زَيْدُ قَدْ نِي؛ لَقَدْ قَامَتْ نُورُوزَةُ بِالمَالِي  
شَكَكْتُ نِيَابَهُ كَمَا التَّقِينَا بِمُطَرِّدِ الْمَهْزَةِ كَالْحِلَالِ

اللفظ: «مزيد» بفتح فسكون: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد، فلما التقيا طعنه زيد طعنة فهرج «أخا ثقة» أي صاحب وثوق وبشجاعة نفسه واصطباره في الحرب ويجوز في هذه العبارة الإضافة كما يجوز تنوين أخا وجعل ثقة وصفا له من باب قولهم: رجل عدل، ورجل رضا، وما أشبه ذلك «العوالي» جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها وجبثها عند الطعان «جابر» رجل من غطفان تقي لقاء زيد فالتقيا فاختلعا طعنتين، وهما دارعان، فاندق رمح جابر ولم يضر شيئا، وطعنه زيد برمح كان على كعب من كتابه ضبة من حديد، فاقطب ظهرا لبطن وانكسر ظهره «منية» بضم فسكون - اسم للتمنى وهي في الأصل الشيء الذي تتمناه

الإعراب: «كنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف - أي تمني تمنيًا ثلاثيًا لمنية جابر - وجابر: مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بمنية «قال» فعل ماض،

وهو ضرورة ، وقال القراء : يجوز « ليتى » و « ليتنى » وظاهره الجواز فى الاختيار (وَمَعَ  
لَمَلَّ أَعْسَكَنَ) هذا الحكم ؛ فالأكثر « لَمَلَّ » بلا نون ، والأقل « لَمَلْنِ » ومنه قوله :  
٥٩ - قَعَلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَمَلْنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيصَ مَاجِدٍ

فاعله مستتر « ليتى » حرف تمن ونصب ، وباء المتكلم اسمه « أصادفه » فعل مضارع ، فاعله  
مستتر فيه ، والماء مفعول ، والجملة فى محل رفع خبر ليت « وأفقد » الواو واللعبة ، أفقد :  
مضارع منصوب بأن للضرورة بعد الواو واللعبة ، وفاعله مستتر فيه ، ومنع قوم أن تكون الواو  
اللعبة ، وأوجبوا رفع الفعل ، وهو غير لازم ، فلا تلتفت إليه « جلّ مالى » مفعول به ومضاف  
إليه ، فإن آيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعاً فالجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره :  
وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية ، وجهلة للمبتدأ والخبر فى محل نصب حال ،

الشاهد فى : قوله « ليتى » حيث حذف نون الوقاية ، والقياس أن يقول « ليتنى » ومذهب  
سبويه رحمه الله أن ذلك الحذف شاذ ، قال : « وقد قالت الشعراء ليتى إذا اضطروا ، كالشهم  
شبهوه بالاسم حيث قالوا الضارى ، وللضمير منصوب ، قال زيد الخيل \* تمنى جابر . . . البيت »  
اه ، ومذهب القراء أن المجهى بالنون مع ليت ليس بلازم ، وتركه ليس ضرورة ولا شاذاً ،  
فيجوز أن تقول : ليتى ، فى سعة الكلام ، كما تقول : ليتنى ، وإن كان ذكر النون أكثر من تركها ،  
والناظم متابع للقراء هنا ، فإنه جعل التجرد من النون نادراً لاشاذ ، ومثل بيت الشاهد قول  
ورقة بن نوفل :

فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَأَوْجَا

وعلى أكثر الوجهين استعمالاً جاء قوله تعالى (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) وقول عمرو بن ضاق البرجمي :

مَمْتُ وَلَمْ أَفَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِيْلَهُ

وقول الراجز :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرَضًا تَحْمِلُنِي الذَّفَاءُ حَوْلًا أَسْتَمَا

وقول الشاعر ، ويقال : هو المجنون

يَقُولُونَ لَيْلَى بِالْعِرَاقِ مَرِيضَةٌ فَيَا لَيْتَنِي كُنْتُ الطَّيِّبَ الْمَدَاوِيَا

وما لا يحصى من الشواهد

٥٩ - هذا البيت أنشده القراء وجماعة ، واستشهد به ابن منظور ، وابن النظم ،

وابن عقيل ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين

ومع قلته هو أكثر من « لتي » نبّه على ذلك في الكافية ، وإنا ضفت « لعل » عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ - لَلَّ أَيْ لِلْفَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

اللفظ : « أعبراني » و يروى في مكانه « أعبروني » وما أمر من الإعارة مسند لألف الاثنين أو الواو الجماعة « القدم » بفتح القاف وتخفيف الدال ، قال ابن السكيت : ولا تقل قدوم بالتشديد - وهي الآلة التي ينحت بها ، قاله ابن منظور ، وقال العيني : الآلة التي ينجر بها الخشب ، ويجمع على قدائم وقدم - بضمين - وقيل : القدائم جمع القدم ، فهي جمع الجمع ، مثل قلاوص وقلص وقلانص « أخط بها » أحت « قبرا » أراد به قراب السيف وغلافه ، فبر عنه بالقبر على التشبيه ؛ لأنه يستر السيف ويواريه « أبيض ماجد » هو السيف ، ويمكن أن يكون المراد طلب القدم ليحفر به قبرا لرجل شريف ، وهم يعبرون بالبياض ويريدون الشرف ، يقولون : فلان أبيض القلب ، ويقولون : فلان ناصع الجيب

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أعبراني » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « القدم » مفعول ثان « لعلني » لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير للتكلم اسم لعل « أخط » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « بها » متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لعل « لأبيض » جار مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الشاهبة فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع « لعل » ؛ ومثله قول حاتم الطائي :

أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَمَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِحَيْلًا مُحَلَّدًا

وحذفها أعرف وأشهر كما في قوله تعالى : ( لعل أبلغ الأسباب ، لعل أعمل صالحا ) ، وقول الشاعر الفرزدق :

وَأَيُّ رَاحٍ نَظْرَةٌ قَبْلَ الَّتِي لَعَلَّ وَإِنْ شَطَطَ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تَنَازَعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

٦٠ - هذا مجزيت لكعب بن سعد الفزري ، وقوله

تَقُولُ سُلَيْمَى: مَا لِحَسَمِكَ شَاحِبًا كَأَنَّكَ يَحْمِيكَ الطَّعَامُ طَبِيبُ  
فَقُلْتُ وَلَمْ أَعْنِ الْجَوَابَ لِقَوْلِهَا وَلِلدَّهْرِ فِي مُمْ السَّلَامِ نَصِيبُ

تَتَابَعَ أَخْصَدَاتُ تَحَرَّمْنَ إِخْوَتِي وَشَيْنَ رَأْسِي وَالْخُطُوبُ تُشِيبُ  
وقبل يت الشاهد قوله :

وَدَاعَ دَعَا : يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ  
فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعَ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أُنِى ... .. الخ

وهي قصيدة مستجادة يرثي فيها كعب أخاه أبا اللوار - واسمه هرم ، وقيل : اسمه شيب - وبعض الرواة ينسب هذه القصيدة لسهم الفزوى ، والصواب ما قدمناه ، وعليه أبو على القالى ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس محمد بن الحسن الأحول ، ومحمد بن يزيد ، وأحمد بن يحيى

اللفظ : « داع » هو هنا السائل ، والواو وأورب « يجيب » ردّ عليه الجواب « الندى » الناية ، وبعد ذهاب الصوت ، والجدود ، هكذا فسره في الصحاح « فلم يستجبه » قال ابن قتيبة : يقال : استجبتك ، واستجبت لك ، يريد أنه يتعدى بنفسه تارة وباللام تارة أخرى ، قال ابن السيد : كذلك قال يعقوب ومن كتابه نقل ابن قتيبة أكثر ما أورده في هذا الباب ، وقد يمكن أن يقال : إنه أراد فلم يجبه ، ويدل على ذلك أنه قال « مجيب » في آخر البيت ، ولم يقل « مستجيب » فيكون الشاعر قد أجرى صيغة استفعل مجرى صيغة أفعل ، كما يقال : استخلف لأهله ، بمعنى أخلف ، واستوقد ناراً بمعنى أوقد

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر ، شبه بالزائد « أنى » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وإنما لم تذكر الواو لاشتغال محلها بالحرف المجتب لما يقتضيه حرف الجر الشبيه بالزائد « اللوار » مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بقريب الآتى « قريب » خبر للبتداء ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد في قوله « لعل أنى » حيث جر بلعل لفظ « أنى » وإن كان عمله رفعاً بالابتداء كما قررنا في الإعراب ، والجر بها لنة عقيل - بضم العين وفتح القاف - وهو أبو قبيلة ، وهو عقيل ابن كعب بن ربيعة بن صصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة - بفتح كل من الخاء المعجمة والصاد المهملة وبعدها فاء - ابن قيس عيلان ، ومع أنها جارة فلا تحتاج إلى متعلق ، قال ابن هشام : « ويستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق أمور : منها لعل في لنة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية » قال :

\* لَعَلَّ أُنِى اللِّوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ \*

وفي بعض لغاتها لَنْ - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات  
(وَكُنْ مُخْتَارًا فِي) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء، فقول: «إني وإنتي،  
وكأني وكأنتي، ولكني ولكنتي» ثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكرهاة  
توالي الأمثال.

(واضطرراً خفياً \* مَيَّ وَعَيَّ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب، قال:

٦١ - أَيُّهَا السَّائِلُ صَنِمُ وَعَيَّ لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

وهو في غاية الندرة، والكثير «مَيَّ» و«عَيَّ» بثبوت نون الوقاية، وإنما لحقت نون  
الوقاية مِنْ وَعَيَّ لحفظ البناء على السكون.

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل - كما تدخل الباء في نحو قولك «خرجت يزيد»؛ فإنها إنما دخلت  
لتوصيل معنى الخروج إلى زيد، إذ كان الخروج لا يصل إلى زيد بنفسه لقصوره - وإنما دخلت  
«لعل» الكلام لمجرد إفادة التوقيع، ثم إنهم جروا بها لاختصاصها بالأسماء تنبيها على أن الأصل  
في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العمل الخاص به وهو الجر، فعملها الجر في الواقع ليس إلا  
مراجعة لأصل مرفوض «أه كلامه بإيضاح كثير، وستنكم على هذا الليث مرة أخرى في باب  
«حروف الجر» إن شاء الله تعالى

٦١ - هذا بيت لا يعلم له قائل، وقد نسب ابن الناطم لبعض النحويين ذاهبا إلى أنهم صنعوه  
وقال ابن هشام في شأنه: «وفي النفس من هذا الليث شيء؛ لأننا لم نعرف له قائلا، ولا نظيرا  
لاجتماع الحرفين فيه وهما من وعن» اه، يعني أن أثر العمل والصنعة ظاهر في ذكر الحرفين المراد  
الاستدلال على أن بعض العرب يخففهما، وجمي ذلك والكلام مرسل على طبيعته مما يندر  
كل الندرة

الإعراب: «أها» أي: منادى بحرف نداء محذوف، مبنى على الضم في محل نصب،  
وها: حرف تنبيه «السائل» نعت لأي «عنهم» جار ومجرور متعلق بـ «عني» معطوف على  
الجار والمجرور السابق «لست» فعل ماض ناقص، وتاء التكميل اسم «من قيس» جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «قيس» مبتدأ «مئي» جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجلة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس  
- في الموضعين - ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة

الشاهر في: قوله «عني، مئي» حيث حذف نون الوقاية التي تلتزم قبل ياء التكميل إذا كانت  
في موضع جر بمن أو عن، وهذا الحذف ضرورة عند سيدي به، والقياس مئي، وعني - بتشديد  
النون في الحرفين - لتكون نون الوقاية حفظا للسكون؛ لأنه الأصل فيما يبنون

(وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف (قَلَّ) أى : لدنى — خبر نون الوقاية — قَلَّ في لدُنِّي — بثبوتها — ومنه قراءة نافع « قَدْ بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا » بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد .

(وَفِي \* قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (الْحَذْفُ) للنون (أَيْضًا قَدْ بَقِيَ) قليلا ، ومنه قوله جامعا بين الفتين في قدنى :

٦٢ — قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدِي

٦٢ - نسب الجوهري هذا البيت لحيد بن ثور الهلالي ، وقال ابن منظور بعد أن ذكره منسوباً لحيد بن ثور : « قال ابن برى : البيت المذكور لحيد بن ثور هو لحيد الأرقط ، وليس هو لحيد بن ثور الهلالي كما زعم الجوهري » وقد نسبة ابن منظور في مادة « قدد » لحيد الأرقط ، ونسبه ابن عيش في شرح المفصل لأبي بحدلة ، وهو غير معروف بالنسبة له ، ونقل البغدادى عن ابن السكيت أنه وجد في ديوان حميد الأرقط مقطوعة على هذا الروى وفي هذا المعنى ، ولم يجد من بينها بيت الشاهد ، وبعد هذا البيت قوله :

\* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّجِيعِ الْمُلْحِدِ \*

اللفظ : « قدنى » هى اسم بمنزلة « قط » ومعناها حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكفينى « الحبيبين » يروى على صيغة التثنية ، ويروى على صيغة الجمع ، فمن رواه مثني ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً ، أو عنى عبد الله وابنه خبيبا ، وكان عبد الله بن الزبير يكنى أبا خبيب ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَرَى الْمُخَاجَاتِ عِنْدَ أَى خُبَيْبٍ نَكَبَدْنَ ، وَلَا أَمِيَّةً بِالْبِلَادِ

ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه أراد عبد الله وشيعته ، ومن هؤلاء الرواة أبو زيد في نوادره ، ويعقوب بن السكيت في إصلاح النطق ، وأبو عبيدة ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو العباس اللبرد في الكامل « الإمام » هو الخليفة ، وأراد التعريض بابن الزبير ، يريد أن الخليفة لا يكون شجاعاً بخيلاً « الشجيع » هو البخيل ، وفعله من باب قتل ، وفيه لفتان آخران من بابي ضرب وتعب « الملحد » هو من قولهم : ألحد في الحرم ، إذا استحل حرمة واتهكها ، وكان ابن الزبير مبغضاً لا تبض يده

الإعراب : « قدنى » اسم بمعنى حسب مبتدأ ، والنون للوقاية ، والياء مضاف إليه « من نصر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، نصر مضاف ، و « الحبيبين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله « قدى » توكيد للأولى ، ويجوز أن يكون « قد » اسم فعل ، فإذا جعلته

كذلك فقد اختلف العلماء في الفضل الذي هذا اسمه ؛ فجعله ابن هشام مضارعا ؛ أى يكفئني ، وجعله غيره ماضيا ؛ أى كفاني ، ورجح قوم أنه أمر ، وقدروه ليكفئني

الشاهر فيه : قوله « قدنى ... قدى » حيث أثبت نون الوقاية في الأولى ، ولم يأت بها مع الثانية ، وقد اضطربت كلمة العلماء في هذا الأمر اضطرابا شديدا ؛ فذهب قوم منهم سيبويه إلى أن نون الوقاية لازمة مع « قد » و« قط » لا تسقط إلا في ضرورة الشعر ، وعبارته ( ج ١ ص ٣٨٧ ) : « وقد يقولون في الشعر قطى وقدنى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال : قدنى ؛ شبه بحسبي ؛ لأن اللغى واحد » اه ، وقال الأعمى : « وإثبات النون في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ؛ فلتزمها النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثير آخرها عن السكون » اه ، وقال ابن يعيش ( ج ٣ ص ١٢٤ ) : « اعلم أن من وعن من الحروف للبنية على السكون ، وقد وقط - بمعنى حسب - اميان مبنيان أيضا على السكون ، ومن الحروف والأسماء ماهو متحرك بحركة بناء أو إعراب ، وياء للتكلم يكون ماقبلها متحركا مكسورا ؛ فكروها اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر أو آخرها فتلتبس بما هو مبني على حركة أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين مثل يد ودم وهن وأخ وأب فجاءوا بالنون ؛ حراسة لسكون هذا الكلم ، وإشارا لبقاء سكوتها ، لثلايقموا في لبس ، فلذلك قالوا : منى وعننى وقدنى وقطنى » اه فأنت ترى أن هؤلاء الأعلام الثلاثة لم يذكروا في « قد ، وقط » إلا أنها بمعنى حسب ، كما لم يذكروا إلا أنها مبنيان على السكون ، وقد وافقهم على ذلك ابن مالك ، ولكنه خالفهم في حكم لحاق نون الوقاية ؛ فهم يذكرون أن لحاقها واجب لا يجوز تركه إلا في ضرورة الشعر ، وهو يزعم أن تركها سائغ مستعمل ، ولكنه قليل بالمقارنة بالإتيان بها ، وكأنه نظر إلى أنها بمعنى حسب ، وهي كلمة لا تنجى معها نون الوقاية ، فإذا اتفق لها أمران - وهما البناء ، وموافقتهما حسب في اللغى - كل منهما يقتضى أمرا لا يقتضيه الآخر ، أخذتا من كل واحد منهما شيئا ، وفاته أن حملهما على حسب إنما هو تمحل واعتذار لما جاء شاذا في كلامهم ، ولم تجربه عادة ، ولا استمرت عليه قاعدة ، فلا يجوز أن تأخذا حكما ؛ ألست ترى أن « حسب » معربة ، وهما مبنيان ؛ فترك النون مع « حسب » أمر لازم كتركها مع سائر المعربات ؛ فتقول « حسب » كما تقول « صديق ، وأخى ، وضارنى ، ومكرهى » وما أشبه ذلك ؛

وزهد الكوفيون إلى أن « قد ، وقط » يحيثان بمعنى « حسب » فلا تذكر معهما النون كما لا تذكر مع حسب ، ويحيثان اسم فعل بمعنى « كنى » فتذكر معهما النون كما تذكر مع كنى في قولك : كفاني ، وزاد ابن هشام رحمه الله مذهبه هذا تفصيلا ؛ فذهب إلى أن الذى بمعنى « حسب » لما حالتان : حالة بناء ، وحالة إعراب ، فإذا استعملت مبنية لزمته النون ؛ حرصا على بقاء السكون ، وإذا استعملت معربة لم تذكر معها النون ؛ كما لم تذكر مع سائر المعربات ، فيكون



وفي الحديث « قَطَّ قَطَّ بِرَيْتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ،  
ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطَّ قَطَّ » بالتنوين ، والنون أشهر ، ومنه قوله :  
٦٣ — اَمْتَلًا الحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهَلًا زَوِيدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

سقوط النون من بيت الشاهد على أحدهذه الوجوه واجبا ، لا جائزا ، كما قال الناظم ، ولا شاذا ، كما قال  
سبويه ، وهذه كلها تفصيلات ما كان المتقدمون يذكرونها ، بل وما كانوا يعرفونها ، وهي - مع  
ذلك - لا مستند عليها ، ولا شاهد لها من كلام العرب ، والذي يؤكد لك ذلك أن الجوهري قال :  
« وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، تقول : قدى ، وقدنى أيضا بالنون على غير قياس ؛ لأن  
هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها ، مثل ضربنى وشمئنى » انتهى كلامه ، وقد شنع عليه  
العلماء لهذه المقالة . قال ابن برى : « وم الجوهري في قوله إن النون في قدنى زيدت على غير  
قياس ، وجعل النون مخصوصة بالفعل لاغير ، وليس كذلك ، وإنما تزداد وقاية لحركة أوسكون  
في فصل أو حرف ؛ كقولك في من وعن إذا أضفتما إلى نفسك : منى وعننى ، فزدت نون الوقاية  
لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك في قد وقط ، تقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية  
لتبقى الدال والطاء على سكونهما ، وكذلك زادوها في ليت ، فقالوا : ليتنى ؛ لتبقى حركة التاء  
على حالها ، وكذلك قالوا في ضرب : ضربنى ؛ لتبقى حركة الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في  
اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية عليه ؛ لتبقى الباء على سكونها » انتهى كلامه بحروفه ،  
فلو أن « قد » تكون معرفة تفتتنع معها النون كما يقول ابن هشام لكان لكلام الجوهري مساغ  
ولم يجوز أن يعتبره رجل كابن برى ومها ويبادر إلى توهين قوله ، ومن العجيب أن ابن الناظم ذهب  
في شرحه إلى مثل ما ذكرناه لك عن الجوهري ؛ فلم يرتض ابن هشام مقالته ، بل قال في توضيحه :  
« وغلط ابن الناظم فجعل الحذف في قد وقط أعرف من الإنبات » اه ؛ فكيف يعتبره غلطا على  
الإطلاق مع التفصيل الذى أتى به ؟ ولولا أن يتريك اللال والسأم لزدتك حتى يطمئن قلبك .

٦٣ — البيت من الشواهد التى لم نجد أحدا نسبها إلى راجز معين ، وقد استشهد به جماعة ،  
منهم ابن منظور ، وابن الناظم ، وشارح القاموس

اللفظ : « وقال » أراد أن الحوض قد امتلأ امتلاء عظيما فلم يعد يتسع لشيء ، والقول يطلق  
على خمسة معان : أحدها : اللفظ الدال على معنى ، سواء أكان مقيدا أم لم يكن ، الثانى : حديث  
النفس ، ومنه قوله تعالى ( ويقولون فى أنفسهم ) الثالث : الحركة والإمالة ، يقال : « قالت النخلة »  
أى : مالت ، الرابع : ما يشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة ، كما فى هذا البيت ، وعليه حملوا نحو  
قوله تعالى ( قالتا أيننا طائمين ) الخامس : الاعتقاد ؛ كما تقول : « هذا قول المعتزلة » و « هذه  
مقالة الأشاعرة » أى : ما يعتقدونه « قطنى » اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكنى ، وسيأتى  
مزيد لإيضاح لهذا « مهلا » هو مصدر ناب عن الفصل ، قال ابن منظور « وقولهم : مهلا يارجل ،

وكذلك للآشعريين والجمع واللؤث ، وهي موحدة ، بمعنى أمهل « اه « رويدا » هذه اللفظة تأتي على أربعة أوجه : الأول : أن تكون اسم فعل بمعنى أرود : أي أمهل ، الثاني : أن تكون مصدرا نائبا عن فعله ، الثالث : أن تكون صفة ، الرابع : أن تكون حالا . قال الأزهرى : « ورويد في موضع الفعل ومتصرفه ، تقول : رويد زيدا ، كما تقول : أرود زيدا » اه ، ثم قال : « واعلم أن رويدا تلحقها الكاف ، وهي في موضع أفصل ( يريد فعل الأمر ) وذلك كقولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا ، فهذه الكاف التي ألحقت لتبيين الخطاب في رويدا ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها ليست باسم ، ورويد غير مضاف إليها ، وهو متعد إلى زيد ؛ لأنه اسم سمي به الفعل » اه . وقال ابن سيده : « ومن العرب من يقول : رويد زيد ، مثل : غدر الحلي ، وضرب الرقاب ، وقد يكون رويد صفة فيقولون : ساروا سيرا رويدا ، ويخدفون السيف فيقولون : ساروا رويدا ، يجعلونه حالا » اه

والإعراب : « امثلا الحوض » فعل وفاعل « وقال » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى الحوض فاعله « قطنى » هو مقول القول ، وهو إما اسم بمعنى حسب مبتدأ والثنون للوقاية ، والياء مضاف إليه ، والخبر محذوف . وتقدير الكلام : حسبي ما عندي ، أو نحو ذلك ، وإما اسم فعل ، والثنون للوقاية ، والياء مفعول « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا « رويدا » صفة له ، أو هو اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا ، أو هو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقديره في الأصل أرود إروادا ، حذف الزوائد من المصدر وصغره على ما بقى بعد الحذف ، وعلى هذين الوجهين فهو جملة برأيه « قد ملأت » فعل وفاعل « بطنى » مفعول به ، ويا المتكلم مضاف إليه .

الشاعر في قوله « قطنى » حيث استعمله بنون الوقاية ، وإنما اجتلب هذه النون ليسلم السكون الذى بنى الاسم عليه ، على نحو ما قرأناه في « قد » في الشاهد السابق واعلم أن « قط » تأتي في العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ماضى ، وهي حينئذ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات ، وقد تكسر الطاء ، وقد يضمون قافه مع ضم الطاء ، وقد تخفف الطاء ساكنة أو مضمومة ، ولا تقع إلا بعد نفي ماض ، تقول : ما فعلت المنكر قط ، ولا تنقل : أزورك قط ؛ فإنه لحن ، وهي حينئذ مبنية لتضمنها معنى مذ وإلى ؛ فإن معنى المثال : ما فعلته مذ خلقت إلى الآن

الوجه الثانى : أن تكون اسما بمعنى حسب ، وهي حينئذ مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، ولم يسمع منهم إلا مقرونا بالفاء ، يقولون : أخذت خمسة دراهم فقط ، وهذه الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، كالفاء في حسب ، و « قط » حينئذ مبنية لوضعها على حرفين ، وتدخل عليها نون الوقاية إذا أضيفت لياء التكلم ، حراسة لسكون البناء

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب في اللفتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدَى » ، و « قَطَى » بغير نون كما تقول : حسبى ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : « قَدَى » ، و « قَطَى » بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم العرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أتم صَادِقُونِي » وقول الشاعر :

٦٤ — وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مَتَمَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

الوجه الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى ، فيقال : قطنى ، بنون الوقاية ، كما يقال : يكفينى ، ولا يجوز حينئذ ترك هذه النون ، وزعم بعض النحاة أن النون في « قطنى » من أصل الكلمة ، وأنها موضوعة على ثلاثة أحرف ، وهو قول لا يعتد به . قال ابن منظور بعد أن حكاه : « ولو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا : قطنك ، وهذا غير معاوم » اهـ

٦٤ — بحث كثيرا عن هذا البيت فلم أجده من استشهد به فنسبه إلى قائل اللفظ : « بمعينى » هو اسم فاعل من قولهم : أعياك الأمر ، إذا أعجزك « تمتع » أقرب ما فى هذا اللفظ عندى أنه اسم مكان ، من قولهم « رجل مانع » أى : كامل فى خصال الخير ، ومنه قول عدى :  
أُنَادِمُ أَكْفَانِي ، وَأُحْيِي عَشِيرَتِي إِذَا نَدَبَ الْأَقْوَامُ أُنْدُبَ مَا نِمَا  
وأصل هذه المادة المتاع ، وهو كل شيء ينتفع به ويتبلغ به ويتزود ، ولا بأس بأن تجعله اسم فاعل من نحو قولك : أمتنى الله بك ، ولكنه دون الأول فيما نرى « أعيا » شق وصعب

المعنى : يقول : إذا شق على بعض الأصدقاء وعاملنى معاملة المهجران والصدود فليس يعجزنى أن أجده صديقا غيره يكون حسن العشرة طيب الصحبة مادام بين الناس الكاملون فى صفات الخير الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « بمعينى » الباء زائدة ، معينى : خبر ليس تقدم على اسمها . والمشهور فى تحريك بحات النحويين أن النون الوقاية ، والياء ضمير التكلم مضاف إلى معي ، وهى من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم ليس ، وساغ عوده عليه مع أنه متأخر لأن رتبته التقديم « وفى الناس » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تمتع » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب على الحال « صديق » اسم ليس مؤخرا « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أعيا » فعل ماض « على » جار ومجرور متعلق به « صديق » فاعل أعيا ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يرشد إليه سابق الكلام

الشاهد فى : قوله « بمعينى » حيث أثبت النون التى للوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء التكلم ، تشبيها لاسم الفاعل بالفعل ، وذلك شاذ ، لأن هذه النون إنما دخلت الفعل وبعض

وقوله :

٦٥ - وَلَيْسَ الْمُوَافِقِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَثَمًا

للبنيات من الحروف والأسماء لتقى سكون البناء أو حركته ، ولا موجب لذلك في اسم الفاعل ؛ لكونه معربا ، فأخذه بصد أن يتغير ، سواء أكان مع الإضافة أم كان مع غيرها ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة

وذهب قوم - منهم هشام على ما حكاه ابن هشام في اللحن - إلى أن هذه النون ليست نون الوقاية ، وإنما هي التنوين تحرك بالكسر ليناسب مع الياء وللتخلص من الساكنين ، وهذه الياء في محل نصب على أنها مفعول لاسم الفاعل ، ومثلها في ذلك مثل الاسم الظاهر في نحو قولك : هذا ضارب زيد ( بتنوين ضارب ونصب زيد )

وهذا الكلام لا يشجه عندي لأمر : الأول : أن هذه النون لو كانت تنوينا لما بقيت معه ياء للنقص ، ألسنت ترى أنك تقول « هذا داع عمرا » ، و « غاز عدوه » ، و « راج الخير » فتحذف الياء إذا نصبت ما بعد اسم الفاعل ، الوجه الثاني : أن هذه النون قد اجتمعت مع الألف واللام في قول الشاعر \* وليس للوافيني .. البيت \* وسيأتي عقب هذا مشروحا ، فلو كانت تنوينا لم تجامع الألف واللام في كلمة واحدة ، الوجه الثالث : أن الاسم العامل إذا نون لم يتصل به الضمير ، وإنما ينصب الاسم الظاهر ؛ تقول : هذا ضارب أخاك ؛ فتنون ضاربا ؛ فإذا أردت أن أن تصله بالضمير لم يكن بد من حذف هذا التنوين ، فتقول : هذا ضاربك ، ولا ينفع هشاما أن يزعم أن الكاف في « ضاربك » محلها النصب ؛ لأنه لا يمكن أن يذهب إلى جواز التنوين في « ضاربك » كما أجازه في « ضاربي » تقديرا ، الوجه الرابع : أن ما ذهب إليه لم يخرجنا من شذوذ إلا إلى شذوذ أشنع منه

٦٥ - لم أقف على اسم قاتل هذا البيت

اللفظ : « الوافيني » هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة ، إذا جاءك وأثاك « ليرفد » بالبناء للجهول ، مأخوذ من الرفد - بفتح الراء - مصدر قولك : رفدته ، إذا أعطيته ، والرفد - بكسر الراء - العطية والصلة « أملا » بتشديد الليم - رجا

المرعاب : « ليس » فعل ماض ناقص « الوافيني » اسم ليس ، والنون للوقاية ، والياء مفعول الموافق « ليرفد » اللام للتعليل ، يرفد : فعل مضارع مبنى للجهول ، منصوب بأن المضمرة بعد لام كي ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى الموافق « خائبا » خبر ليس « فَإِنَّ » توكيدية ناصبة « له » متعلق بمحذوف خبر إن مقترنا « أضعاف » اسم إن « ما » اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى أضعاف « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير الموافق « أملا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وقاعله ضمير مستتر فيه ، وجهة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان ، وجهة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب

التنبيه على أصل متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء للمربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نَبَّهُوا عليه في بعض الأسماء للمربة المشابهة للفعل

ومما لحقته هذه النون من الأسماء للمربة المشابهة للفعل أَفْضَلُ التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفِي عَلَيْكُمْ » ؛ لمشابهة أَفْضَلُ التفضيل لفعل التمجيب ، نحو : « مَا أَحْسَنِي إِنْ أَتَيْتُ اللَّهَ » والله أعلم

على أنه مفعول به لقوله « أَمَل » تقديره : ما كان أمله  
الشاهد فيه : قوله « الوافين » حيث آتى بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياه المتكلم ، إلحاقه بالفعل ، على نحو ما سبق في البيت الذي قبل هذا ، ومثل هذين الشاهدين قول يزيد بن حمزم :

وَمَا أَذْرِي وَطَلَى كُلُّ ظَنٍّ أُمْسِلُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي

وقول أبي عجم السعدي :

أَلَا فَنِي مِنْ بَنِي دُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ سَحَالٍ

فقول يزيد « أَمْسَلُنِي » وقول أبي عجم « حاملي » كلاهما شاذ ، والقياس فيهما « أَمْسَلِي » ، و « حاملي » كما تقول : ضاربي ، ومكرمي ، وناصري ، وما أشبه ذلك  
هذا ، وكما شبهوا اسم الفاعل وأفعال التفضيل بالفعل فألحقوا بهما نون الوقاية كما يلحقونها به ، فقد عكسوا الأمر : فشبّهوا الفعل باسم الفاعل ونحوه مما لا تلحقه النون ، وأسقطوها من الفعل حملا له على اسم الفاعل ، ومن ذلك قول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

تَرَاهُ كَالشَّغَامِ يُلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاكِ إِذَا فَلَّيْنِي

أراد « فليتي » بنون جماعة الإناث ونون الوقاية ؛ فحذف نون الوقاية ، وأبقى نون النسوة ، وهذا أرجح من أن تذهب إلى أن المندوف نون النسوة والباقي نون الوقاية ، قال ابن منظور : « أراد فليتي بنونين فحذف إحداهما استئقالا للجمع بينهما ، قال الأخفش : حذف النون الأخيرة ؛ لأنها وقاية للفعل ، وليست باسم ؛ فأما النون الأولى فلا يجوز طرحها ؛ لأنها الاسم المضمّر ، ومثله قول أبي حية النخيري :

أَبَالُوتِ الَّذِي لَا بَدَّ أُنِّي مُلَاقٍ - لَا أَبَالِكِ - تُخَوِّفِينِي ؟

أراد تخويفني ، فحذف ، وعلى هذا قرأ بعض القراء : ( فم تبشروني ؟ ) فأذهب إحدى النونين استئقالا ، كما قالوا : ما أحست منهم أحدا ، وهم يريدون ما أحسست ، فألقوا إحدى السينين استئقالا ، فهذا أجدر أن يستقل ؛ لأن النونين جميعا متحركان » اه بإضاح يسير

## العلم

(اسْمٌ مُّيِّنُ الْمَسْمَى) به (مُطْلَقًا عِلْمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ، فاسم : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعِلْمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عِلْمُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عِلْمُ الْمَسْمَى اسْمٌ يُعِينُ الْمَسْمَى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية ، نخرج بقوله « يعين المسمى » التكرات ، وبقوله « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كآل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغيبة

ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومُسَمَّاهُ العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَمْعٍ) لرجل (وَحَرَقًا) لامرأة ، وهى أخت طَرَفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أَوَّلُ الْقُرْنِ (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلَا حِيٍّ) لفرس (وَشَذَمٍ) لجل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب

(وَأَسْمَاءُ أُنْثَى) العلم ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بقلب (وَ) أُنْثَى (كُنْيَةً) وهى : ما صدر بآب أو أم : كأبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أُنْثَى (لَقَبًا) وهو ما أشعر بفضة مسماه أو ضمته : كزين العابدين ، وبَطَّة (وَأَخْرَجْنَا) أى : أخر القتب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحْبًا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ الْعَابِدِينَ ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ الْعَابِدِينَ زَيْدٌ ؛ لأن القلب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخير ، وقد نذر تقديمه فى قوله :

٦٦ — أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو ، وَجَدْتِي أَبُوهُ مُنْذِرُهُ مَا هَ السَّمَاءُ

٦٦ — هذا البيت لأوس بن الصامت بن قيس بن أصرم ، وهو شاعر خزرجى أنصارى ، له محبة ، شهد بدرًا والمناشد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث فى الإسلام ، وهو أخو عبادة ابن الصامت ، رضى الله عنهما  
اللفظ : « مزيقيا » بضم فسكون فكسر ففتح - قال ابن منظور « ومزيقيا : لقب عمرو بن عامر بن مالك ، ملك من ملوك اليمن جد الأنصار ، قيل : لأنه كان يمزق كل يوم حلة

وقوله :

٦٧ - بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمَّا خَيَّرَهُمْ حَسْبًا يَبْطُنُ شَرِيَانٌ يَتَوَى حَوْلَهُ الدَّيْبُ

فيخلها على أصحابه ، وقيل : إنه كان يلبس كل يوم حلتين فيعزفهما بالعشى ، ويكره أن يعود فيهما ، ويألف أن يلبسهما أحد غيره ، وقيل : إنه سمى بذلك لأنه كان يلبس كل يوم ثوبا فإذا أسمى مزقه ووهبه « اه كلامه » أبوه منذر « هذه رواية النحويين ، وهي لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس في آياته من هو بهذا الاسم ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم « ماء السماء » هو لقب عامر بن مالك ، وإنما لقب به لأنه كان يمون قومه إذا أجدبوا حتى يأتهم الخصب ، فكان بينهم ناثبا عن المطر ؛ فذلك لقبوه به ، وذكر النحاة الذين رروا « أبوه منذر ماء السماء » أن هذا لقب النضر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة ، وزعموا أنه جده لأمه ، ولم أقف على هذا في كتب الأنساب التي تعرضت لترجمة أوس

ابوهراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره « مزيقيا » مضاف إليه « عمرو » بدل من مزيقيا « وجدى » الواو عاطفة ، جد : مبتدأ ، وياء التكلم مضاف إليه « أبوه » أعربه العيني مبتدأ ثانيا ، مع أنه اعترف بأن ماء السماء لقب عامر ، وعندى أنه بدل من المبتدأ والضمير المضاف إلى « أبو » لا يعود على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، وللعنى : إن أبى هو عمرو للقب بمزيقيا ، وإن جدى أبى عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتترك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول الكلام على نسب الشاعر « عامر » خبر المبتدأ « ماء السماء » بدل أو عطف بيان لعامر ، وجعله العيني صفة لعامر ، وبعد معرفة أنه لقبه يتبين لك خطأ ذلك

الشاهد فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث قدم اللقب - وهو قوله « مزيقيا » - على الاسم - وهو قوله « عمرو » - والقياس أن يقدّم الاسم على اللقب كما صنع في قوله « عامر ماء السماء » حيث قدّم الاسم - وهو قوله « عامر » - على اللقب - وهو قوله « ماء السماء » - وهذا كلام ظاهر إن شاء الله

٦٧ - هذا بيت لجنوب بنت الجبلان إحدى شواعر العرب ، من كلمة ترثى فيها أخاها عمرو ابن الجبلان ، وأول هذه الكلمة :

كُلُّ امْرِئٍ يَمْحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ عَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ

وقبل بيت الشاهد قولها :

أَبْلِغْ هَذَا وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُكَ عَنِّي حَدِيثًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبٌ

اللفظ : « محال الدهر » بكسر الليم ، بزنة كتاب - هو كيده أو مكروه ، وقيل : فوته وشدته « بطن شريان » بكسر الشين وسكون الراء - هو اسم مكان ، وقيل : واد ، وأصله اسم شجر

( تنبيه ) لا ترتيب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :  
٦٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَضِيٍّ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

تعمل منه القسي ، والشریان - بفتح الشين - الحنظل « يعوى حوله الديب » : كناية عن موته  
الوعراب : « بأن » الباء حرف جر ، أن : توكيدية ناصبة « ذا » اسم أن « الكلب »  
مضاف إليه « عمرا » بدل أو عطف بيان « خرم » نفت لهمرو ، والضمير مضاف إليه « حسباً »  
تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن « شريان » مضاف إلى بطن ، وأن وما  
دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالياء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « أبلغ » في البيت الذي  
قبله « يعوى » فعل مضارع « حوله » ظرف متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الديب » فاعل ،  
وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال من « عمرو » ، ويجوز أن تكون الجملة في محل رفع خبر  
أن ، ويكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من « عمرو »

الشاعر في : قوله « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب - وهو قولها « ذا الكلب » -  
على الاسم - وهو قولها « عمرا » - والقياس أن يكون الاسم مقدماً واللقب مؤخراً ، فلو أنت  
بما يقتضيه القياس لقلت : « بأن عمرا ذا الكلب » فلما كان ذلك لا يستقيم معه وزن الشعر  
عكست الترتيب

والسرف وجوب تأخر اللقب أنه يدل على الذات ووصف من أوصاف المدح أو الذم ؛ فلو قدم  
لكان ذكر الاسم بعده عيباً ؛ لأنه يدل على الذات من غير زيادة

هذا ، وقد نص ابن الأنباري على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم تقدم على الاسم ، ومن  
ذلك قوله تعالى : ( إنا المسيح عيسى ابن مريم ) فإن المسيح لقب وعيسى اسم ، وقد قدم في  
أصح الكلام من غير ضرورة ؛ لأن المسيح لا يطلق على غيره ، بخلاف عيسى ؛ فإنه قد تسمى  
به كثير ، ولذلك تقدم ألقاب الحلفاء ؛ لأنها أشهر من ألقابهم

٦٨ - البيت لأعرابي كان قد أتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : إني  
على ناقة دبّراء عصفاء نقباء ، واستحمله - أي : طلب منه أن يحمله على ناقة غير ناقته - فظنه  
كاذباً ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابي وهو يقول :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَضِيٍّ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ  
فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

اللفظ : « أبو حضيض » كنية عمر رضي الله عنه ، وحضيض : هو الأسد ، وتكنية عمر  
رضي الله عنه بذلك إيماء إلى شجاعته ، ويقال : حضيض ابنته زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« نقب » أراد به هنا رقة الأخفاف ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أنقب ، وناقة نقباء « دب » بفتح



ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ - وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرٍو

البدال والياء جميعا - هو الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أدبر ، وناقة دبراء « جرح » كذب ، ومال عن الصدق

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » متعلق به « أبو حفص » فاعل ، ومضاف إليه « عمر » بدل أو عطف بيان ، مرفوع بالضمّة ، ومنع من ظهور هذه الضمة سكون الوقت

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث قدم الكنية - وهي قوله « أبو حفص » - على الاسم - وهو قوله « عمر » - والنحويون على جواز ذلك وعكسه ، وإذا كانوا يقدّمونها على الاسم الذي يجب تقديمه على اللقب في غير ما استثنينا فأنهم يقدّمونها على اللقب من باب الأولى ؛ فكان الاستدلال على جواز تقديمها على الاسم كافيا

٦٩ - نسب كثير من العلماء هذا البيت لحسان بن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولم أجده في نسخ ديوانه المطبوعة ، وهو يرثى به سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس رضي الله عنه ، وسنترجه

اللفظ : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن « سعد بن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بني قريظة ، وأجبت دعوته في ذلك ، ثم انتفض جرحه ، فمات » ، وأخرج ذلك البخاري ، وذلك سنة خمس ، وقال الحافظ : « وفي الصحيحين وغيرهما من طرق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » اه « سعد » : هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحرث ابن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصاري الأشهلي ، وأمه كبشة بنت رافع ، لها صحبة ، وكنية سعد أبو عمرو ، شهد بدرًا باتفاق ، وحضر الخندق ، ومات بعدها بشهر متأثرا بجرح أصابه في يومها ، وقد اختلفوا فيمن رماه ؛ فقيل : رماه حبان بن عبد مناف من بني عامر ابن لؤي ، وقيل : أبو أمامة الجشمي

الإعراب : « وما » نافية « اهتز » فعل ماض « عرش الله » فاعل ، ومضاف إليه « من أجل » جارّ مجرور متعلق بقوله اهتز ، وأجل مضاف ، و « هالك » مضاف إليه « سمعنا » فعل وفاعل « به » متعلق بسمع ، والجملة من الفعل والفاعل في محلّ جرّ صفة لهالك « إلا » أداة حصر « لسعد » جارّ مجرور متعلق بقوله اهتز السابق « أبي عمر » بدل من سعد أو عطف بيان عليه ، وأبي مضاف ، وعمرو : مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبي عمرو » حيث قتم الاسم - وهو قوله « سعد » - على

وكذلك يفعل بها مع القلب . ١٠ هـ

وقد رفع توم دخول الكنية في قوله « سواء » بقوله : ( وَإِنْ يَكُونَا ) أى : الاسم والقلب ( مُفْرَدَيْنِ فَأَصِفْ ) الاسم إلى القلب ( حَتَّى ) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ماسيأتي بيانه ، هذا ماذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدُ كَرْزٍ » يتأولون الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتيان الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هَذَا سَعِيدُ كَرْزٍ » ، و « رَأَيْتُ سَعِيدًا كَرْزًا » ، و « مررتُ بسعيدٍ كَرْزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مررتُ بسعيدٍ كَرْزًا وكَرْزٌ » أى : أعنى كَرْزًا ، وهو كَرْز

( وَإِلَّا ) أى : وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو القلب ، نحو « زَيْدٌ أَنْفُ الناقة » — امتنعت الإضافة للطلول ، وحينئذ ( أَتَبِعَ الَّذِي رَدَفَ ) وهو القلب للاسم في الإعراب : بيانا ، أو بدلا ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كآل ، نحو « الْحَارِثُ كَرْزٌ » ( وَمِنْهُ ) أى : بعض العلم ( مَنقُولُ ) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العمية ، وذلك المنقول عنه مصدر ( كَفَضْلٍ ) اسم عين مثل ( أَسَدٌ ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كسمود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كسَمَرٌ — علم فرس — قال الشاعر :  
٧٠ — أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدِهِ وَجَدَيْ يَأْخُذَانِ فَارِسُ كَثْمَرَا

الكنية — وهى قوله « أبى عمرو » — فدلّ ذلك على جواز تأخير الكنية عن الاسم ، وقد دلّ البيت السابق على جواز تقديمها عليه ، فيكون مجموع البيتين دليلا على أنه لا ترتيب بينهما ؛ بل يجوز أن تبدأ بأيهما شئت وتؤخر الآخر

٧٠ — هذا البيت لجليل بن عبد الله بن معمر العنبري ، صاحب بئينة

اللفظ : « حباب » بضم الحاء الهمزة ، بزنة غراب — أراد به الحيث الساكر ، من قولهم الحية : حباب ، وقولهم للشيطان : حباب ، ونحو ذلك « سارق الضيف برده » ذهب العلامة الصبان رحمه الله إلى أن إضافة « سارق » إلى « الضيف » من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، و « برده » مفعول به لسارق ، وعليه فالمراد بالعبرة في نظره أنه جبان ، وهذا لا يوافق سابق الكلام ، وعندى أن الفاعل ضمير مستتر في « سارق » يعود إلى قوله « أبوك » وإضافة

وفل مضارع كَيْشْكُرُ ، قال الشاعر :  
 ٧١ - وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ

« سارق » إلى « الضيف » من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و« برده » بدل من الضيف ، بدل اشتغال ، وقد روى بجر « برده » ونصبه ، كما ضبطه في اللسان ، فرواية الجر على أنه بدل على اللفظ ، ورواية النصب على أنه إبدال منه باعتباره مفعولا « يا حجاج » روى مكانه ابن منظور « يا عباس » الإعراب : « أبوك » مبتدأ « حباب » خبره « سارق » صفة لحباب ، أو خبر ثان « الضيف » مضاف إلى سارق ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ « برده » بدل من الضيف ، والضمير مضاف إليه « وجدي » الواو عاطفة ، جد : مبتدأ ، وياء للتكلم مضاف إليه « يا » حرف نداء « حجاج » منادى ، وقد اعترض بين المبتدأ وخبره بحملة النداء « فارس » خبر للمبتدأ « شمرا » مضاف إليه ، وألفه للإطلاق

الشاعر فيه : قوله « شمرا » فإن أصله فعل ماض من التشمير ، تقول : شمر إزاره : إذا رفعه ، وتقول : شمر في الأمر ، إذا خف ، ومنه قولهم : ناقة شمير : أى سريعة ، وقد نقل هذا اللفظ من ذلك ؟ فسموا به فرسا ، كما في بيت الشاعر ، وسموا به ناقة كما في قول الشاعر :  
 وَكَمَا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيٍّ      تَكَلَيْتُ سَحَابَاتِ الْفُؤَادِ بِشَمْرٍ  
 وسموا به رجلا ، كما في قول امرئ القيس :

فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوَاطِئِ وَحْيَةٍ ؟      وَهَلْ أَنَا لَاقِي حَيٍّ قَيْسٍ بِنِ شَمْرٍ

ومثل ذلك « خضم » ، و« بقم » ، و« كعسب » ، و« ترجم » ، كل هذه أعلام منقولة عن الفعل الماضي

٧١ - قد بحثت عن هذا الشاهد طويلا فلم أجد أحدا استشهد به سوى الشارح رحمه الله ولم أقف له على تمة ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا . والشاهد على ما في الشرح شطر من مغلغ البسيط ؟ ولعل هذا محرف عن بيت من التقارب لزياد الأعجم رواه جاز الله الزمخشري ، وهو قوله :

وَيَشْكُرُ تَشْكُرُ مَنْ ضَامَهَا      وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا تَشْكُرُ

اللفظة : « يشكر » : علم منقول من الفعل المضارع ، وقد سمى به العرب أبوي قبيلتين عظيمتين : إحداهما من بكر وائل ، والثانية في الأزدي ، فأما الأولى فأبوها يشكر بن علي بن بكر ابن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة ، وأما الثانية فأبوها يشكر بن مبشر بن صعب « يشكره » : يثني عليه ، ويحمده

الإعراب : « يشكر » : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة إذا اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع وحده ، ومرفوع بضممة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية

وجملة ومستأني، (وَ) بعضه الآخر (ذُو اَرْتِمَالٍ)؛ إذ لا واسطة على المشهور، وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالقبلة لا منقول ولا مرتجل، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مرتجلة، والمرتل هو: ما استعمل من أول الأمر علماً (كَمَعَادَ) علم امرأة (وَأَدَدُ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر: كَبَرَتْ قَرْعُهُ، وشَابَ قَرْعَاهَا؛ أو ضمير بارز: كأطرقاً — علم مفازة — قال الشاعر:

إذا اعتبرته منقولاً عن الفعل المضارع للشمول على الضمير «الله» يجوز أن يروى منصوباً، ويجوز أن يروى مرفوعاً؛ فإن رويته منصوباً فهو منصوب على التعظيم بفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: ويشكر لا يشكر الله لا يشكره، وإن رويته مرفوعاً فهو مبتدأ خبره الجملة التي بعده، والضمير للرفع المستتر في «لا يشكره» عائد إلى يشكر، والضمير للمنصب البارز عائد إلى لفظ الجلالة؛ وهذان الوجهان على أنه من باب الاشتغال في قوله «الله لا يشكره» ويجوز وجه آخر، وهو أن يكون «الله» مبتدأ ثانياً، و«لا» نافية «يشكره» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المبتدأ الثاني الذي هو لفظ الجلالة، والضمير البارز المتصل يعود إلى المبتدأ الأول، وهو مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر للبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للبتدأ الأول، وقد عرفت العائد من كل جملة على مبتدئها، ومعنى «لا يشكره» على الوجه الأخير لا يجاز به جزاء الشاكرين

الشاهد في: قوله «يشكر» حيث استعمل علماً، وأصله فعل مضارع من شكره يشكره - من باب نصر - إذا أثني عليه ومدحه، وقد عرفت في صدر الكلام أن هذا اللفظ في هذا اللوقع يحتمل أن يكون منقولاً عن المضارع وقع موقع المرفوع؛ إذ يجوز أن يكون رفعه الحالي هو الذي تطلبه عامل الرفع؛ ويجوز أن يكون هو رفعه الأصلي الذي كان معه قبل النقل؛ فإن كان في موقع المنصب أو المجرور تبينت حاله، ولم يحتمل إلا وجهاً واحداً، ومن هنا جزمنا لك في شرح الشاهد (رقم ٧٣ الآتي) بأن «يزيد» في قول الرازي:

\* بُنِيتُ أَحْوَالي بِنِي يَزِيدُ \*

علم منقول عن الجملة؛ وذلك لأن الرواية برفع «يزيد» وموقعه موقع المجرور؛ لأنه مضاف إلى ما قبله، فلو كان منقولاً عن المضارع وحده لجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، كما يعامل سائر ما لا ينصرف، ومثل بيت الشاهد قوله:

وَيَشْكُرُ لَا تَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ وَتَمَجِّزُ يَشْكُرُ أَنْ تَقْدِرَا

وهو في هذا البيت أيضاً محتمل الوجهين في الوضعين جميعاً؛ فلا تغفل عما قدمناه

## ٧٢ - عَلَى أَطْرَقًا بِأَلْيَاتِ الْحَيَامِ

٧٢ - هذا صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وعجزه قوله :

\* إِلَّا الثَّمَامَ وَالْأَصْمَى \*

والبيت من قصيدة له عدة أبياتها في « أشعار الهذليين » أربعة عشر بيتا ، بدأها بذكر الأطلال ودروسها وعفاء رسومها ، ويقع بيت الشاهد خامس بيت فيها ، ثم رثى ابن عمه نشبة بأبيات من آخرها ، ومطلع هذه الكلمة :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفْمِ الدَّوَاةِ يَزْبُرُهَا السَّكَّابُ الْخُمَيْرِيُّ

اللفظة : « رقم » أصله مصدر رقم الكتاب يرقه - من باب نصر - إذا أعجمه وبينه ، ومنه ( كتاب مرقوم ) أى : مكتوب ، وتقول : رقت الكتاب فهو كتاب مرقوم : إذا كنت قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط ونحوه « يزبرها » من بابى ضرب ونصر - يكتبها « الجبرى » للنسب إلى حمير - بزنة درهم - وخصه بالذكر لأن الكتابة أصلها من اليمن « أطرقا » بفتح الهمزة وكسر الراء بينهما طاء مهملة ساكنة - اسم موضع من منازل هذيل ، وهو المراد هنا ، وهو أيضا اسم موضع من نواحي مكة من منازل كعب بن خزاعة ؛ قال أبو عمرو : « أطرقا : اسم لبلد بعينه ، مأخوذ من فعل الأمر ، وفيه ضمير علامته الألف ، كأن سالكه سمع نبأ فقال لصاحبيه : أطرقا » اه ، وقال الأصمى : « كان ثلاثة نفر بهذا المكان ، فسمعوا أصواتا ، فقال أحدهم لصاحبيه : أطرقا ، فسمى بذلك » اه ، وقال أبو الفتح : « ويروى \* علا أطرقا . . \* - أى بفتح الهمزة وضم الراء أو كسرها والتنوين - فعلى هذا يكون « علا » فعلا مضاعيا ، و « أطرق » جمع طريق : فمن أنت الطريق جمعه على أطرق مثل عناق وأعناق وذراع وأذرع ، ومن ذكره جمعه على أطرقاء ، مثل صديق وأصدقاء ، فيكون قد قصره للضرورة » اه كلامه بإضاح يسير ، وعليه لا شاهد في البيت « الحيام » جمع خيمة ، وهى - عند العرب - بيت من عيذان « الثمام » بضم التاء ، بزنة غراب - بنت ضعيف يحشى به خصاص البيوت ويستتر به جوانب الخيمة « العصى » خشب بيوت الأعراب

ابوهراب : « على أطرقا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار ، وأطرقا : مجرور بكسرة مقترنة على آخره منع من ظهورها الحكاية « باليات » حال ثانية من الديار « الحيام » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « الثمام » يروى مرفوعا ومنصوبا ، فمن نصبه فلا إشكال في أنه منصوب على الاستثناء ؛ لأنه مستثنى من كلام تام موجب ، ومن رفعه فإمّا عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير إلا الثمام باقية ، أو لم تبل ، أو نحو ذلك « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة « العصى » : معطوف على الثمام ، والقصيدة تروى مرفوعة القوافي وتروى ساكنتها ؛ فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تحملها على محلى « الثمام » في روايته ، ومن رواها مرفوعة فإن كان

أو مستر: كيزيد، في قوله:

٧٣ - بُنِيتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَمْهُمْ قَدِيدٌ

« الثَّامِ » مرفوعاً فالأمرين ، وإن كان منصوباً كان محمله على المعنى ، وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبنى ، ثم استثنى منها الثَّام ؛ كان كأنه قد قال : بليت الديار وبقى الثَّام ، فاستاغ أن يعطف عليه بالرفع ؛ لأنه مرفوع في المعنى ؛ وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظاً بيدع في كلامهم ، ألا ترى أن الفرزدق يقول :

وَعَصُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مَجْلَفًا

انظر إليه كيف رفع « أو مجلف » مع أن المعطوف عليه - وهو قوله « إلا مسحتاً » - منصوب ، وليس ذلك إلا لأنه راعى معنى : ذهب كل المال وبقى مسحت أو مجلف ، ومثله قول الآخر :

عَدَاةٌ أَهْلَتْ لِابْنِ أَضْرَمَ طَفَنَةً حُصَيْنَ عَيْبِطَاتِ السَّدَافِ وَالْخَمْرِ

فرفع « الخمر » مع عطفه على « عيبطات » على تقدير : وحلت له الخمر

الشاعر فم : قوله « أطرقا » حيث سمي به ، وأصله فعل أمر - مأخوذ من قولهم : أطرق يطرق ؛ إذا أنصت - مسند إلى ضمير الاثنين ، وهو الألف ، فهو في الأصل جملة من فعل وفاعل ؛ وقد أوضحنا لك في صدر الكلام اختلاف العلماء في ذلك

٧٣ - نسب العلماء هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ولم أجده في أصل ديوانه ، وإنما ذكره جامع الديوان في زيادته ، وروى معه بيتاً آخر ، وهو :

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالْتَمَرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدٌ

اللفظ : « بنيت » بالتضعيف وبالبناء للجهول - أعلمت وأخبرت « أخوالى » الأخوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع في رواية النحويين ، ومنهم الزمخشري ، وقال ابن يعيش : « صوابه بالثاء للثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اهـ ، لكن قد عرف في أسماء العرب من سمي « يزيد » بالياء الثناة التحتية ، ومن هؤلاء : يزيد بن معاوية ، ويزيد بن قيس بن ربيعة ، ويزيد بن منصور الحميري « ظلم » هو وضع الشيء في غير محله ، أو منعه من محله « فديد » هو الصياح والجلبة « السخون » بفتح السين المهملة ، وضبطه في الديوان بالضم ، وهو خطأ - مايسخن من المرق « البرود » - بفتح الباء - بمعنى البارد ، ويروى في مكانه « العصيد » وهو العصيدة ، وهو دقيق يلت بالسمن ويطبخ « والتمر » روى ناشر الديوان في مكانه « والقز » وهو تصحيف « حبا ماله مزيد » قال ابن منظور : يروى \* حتى ماله مزيد \*

إعراب : « بنيت » : فعل وثائب فاعل ، وهو مفعوله الأول « أخوالى » مفعول ثان ،

وياه للتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوالى « يزيد » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقترنة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية « ظلما » مفعول لأجله ، أو حال بتأويل المشتق ، أى : ظالمين « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله « ظلما » أو بقوله « فديد » الآتى . « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت

الشاعر في : قوله « يزيد » حيث سمي به ، وأصله فعل مضارع من « زاد » مشتمل على ضمير مستتر فيه ، فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العلمية فإن قلت : فما السر فى حملكم إياه على النقل من الجملة ، ولم تقدروا نقله من الفعل المضارع وحده ؟

فالجواب أنا وجدنا العرب قد جرت عادتهم إذا نقلوا عن الفعل المضارع وحده أعربوه إعراب ما لا ينصرف ، ولم يحكوه ، فإذا قدروا النقل عن مجموع الفعل والفاعل حكوه على حاله التى كان عليها قبل النقل فى جميع مواقع الإعراب ، فلو أنه كان منقولاً عن الفعل وحده لكان بنصب البدل لاضمها . قال ابن منظور : « أما قوله \* نبئت أخوالى إلخ \* قال ابن سيده : فعلى أنه ضمن الفعل الضمير فصار جملة ، فاستوجبت الحكاية ؛ لأن الجمل إذا سمي بها غكها أن تحكى فافهم ، ونظره ثعلب بقوله :

بَنُو يَدْرُ إِذَا مَشَى وَبَنُو يَهْرُ عَلَى الشَّأ

وقوله :

لَا ذَعَرْتُ السَّوَامَ فِي فَلَقِ الشُّبَحِ مُبْرَأً وَلَا دُعِيتُ يَزِيدُ

أى : لادعيت الفاضل ، والمعنى : هذا يزيد ، وليس يتمدح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس موضوعاً بعد النقل له عن الفعلية إلا للعلمية « اه كلامه بحروفه . وقد سموا « ثعلب » من الفعل المضارع أيضا وهو اسم قبيلة مشهورة ، وقال الفرزدق :

لَوْلَا فَوَارِسُ ثَعْلَبِ ابْنَتِ وَائِلٍ وَرَدَّ الْعَدُوَّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانٍ

وسموا أيضا « يعصر » وهو اسم قبيلة منها باهلة ، وقال الشاعر :

لَا تَرَوْا كَنَنْ إِلَى الْأَمْرِ النَّبَى رَكَنْتُ أَبْنَاءَ يَعْصُرٍ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

وسموا « يشكر » أيضا ، وهو اسم قبيلة فى بكر بن وائل ، وشاهدها سبق قبل هذا ، وكل هذا إذا قدر النقل فيه عن الفعل وحده أعربته إعراب ما لا ينصرف ، وإن قدرته منقولاً عن الفعل والفاعل ألزمت آخره الرفع حكاية لحاله قبل التسمية به ، وشاهد معاملة النقول عن المضارع معاملة الاسم الذى لا ينصرف قول ليلى الأخيلية :

ومنه إصميت — علم مفارة — قال الشاعر :

٧٤ — أَشْلَى سُلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا يَوْخَسُ إِصْمِيتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

لَنْ سَتَسْتَطِيعَ بِأَنْ تُحَوِّلَ تَجَدُّهُمْ حَتَّى تُحَوِّلَ ذَا الْمِصَابِ يَسُومًا

يسوم : اسم جبل ، وهو مسمى بالفعل المضارع من السوم ، وقال أبو ذؤيب الهذلي :

يَعْتُزْنَ فِي حَدِّ الظُّبَابِ كَأَنَّمَا كُيِّتَ بُرُودُ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعُ

ومثال حكايته على أنه منقول من الجملة قول عقيبة الأسدي :

هَبْهَا أُمَّةً هَلَكْتَ ضَامِكًا يَزِيدُ يَسُومُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

وقول الأسود بن يعفر :

فَلَوْمِي إِنْ بَدَا لَكَ أَوْ أَمِيقِي فَقَبْلِي قَدْ مَضَى وَهُوَ الْحَمِيدُ

أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْذَبْ عَلَيْهِ وَقَيْسُ فَأَتَنِي وَأَبُو يَزِيدُ

٧٤ — البيت للرماي ، واسمه عبيد بن حصين النخعي ، من قصيدة له يمدح بها عبد الله بن

معاوية بن أبي سفيان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَافَ الْخَيْالُ بِأَفْحَائِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ غُلُوفَانٍ لَا تُحَوُّ وَلَا صَدَدُ

وقبل بيت الشاهد أبيات يصف فيها النور ، وهي قوله :

أَوْ نَاشِطُ أَسْفَعِ الْخَدَيْنِ أَلْبَاهُ تَفْحُ الشَّامَالِ فَأَمْسَى دُونَهُ الْعَقْدُ

حَتَّى إِذَا هَبَطَ الْأَحْدَانُ وَاقْطَعَتْ عَنْهَا سَلْسِلُ رَمْلِ بَيْنِهَا وَهْدُ

صَادَفَ أَطْلَسَ مِشَاءَ بِأَكْلِبِ إِثْرَ الْأَوَابِدِ مَا يَنْبَغِي لَهُ سَبْدُ

اللفظ : « طاف » مر ، ومنه قيل للعسس : طاف ، وبابه قال « هجدوا » رقدوا ،

وناموا « نحو » توجه وقصد ، وهو مبتدأ حذف خبره ، وتقديره : لا توجه منها إلينا « صد »

بزنة حمل — هو القرب ، ومنه يقال : دارى صدد داره ، أى : قبالها قريبة منها ، والناشط : الثور

الوحشى ، والأسفع : الأسود للشرب حمرة « ألباه » : اضطره « العقد » — بفتح العين وفتح القاف

أو كسرهما — جمع عقدة ، وهي مائرا كم وتنفذ من الرمل « الأحدان » بضم الهمزة — قطع رمل

متفرقة ، والأصل وحدان — بالواو — فقلبت واوه همزة « وهْد » بضمين ، بزنة كتب — جمع

وهاد ، والوهاد : جمع وهدة — بفتح فسكون — وهي المكان المظلم ، وضمير « صادف » المستتر

فيه يعود إلى الناشط « أطلس » يريد به الصياد القانص ، وأصله اللب « مِشَاء » هوصيفة مبالغة

من مشى « أكلبه » جمع كلب « الأوابد » جمع آبدة ، وهي الوحوش لا ينحى « يزيد » سبد



... ..

أصله الصوف ، وأراد به المال والماشية « أشلى » أغرى ، كذا قيل ، وانتقده غير واحد من أئمة اللغة ؛ قال ابن منظور : « قال ثعلب : وقول الناس : أشليت الكلب على الصيد ؛ خطأ ، وقال أبو زيد : أشليت الكلب : أى دعوته ، وقال ابن السكيت : يقال : أوسدت الكلب بالصيد ، وأسدته : إذا أغريته ، ولا يقال أشليته ، إنما الإشلاء الدعاء ، يقال : أشليت الشاة والناقة ، إذا دعوتها بأسمائها لتعلمها » اه كلامه ، وقد ثبت حصة أشليت الكلب بمعنى أغريته وقد وقع ذلك كثيرا فى الشعر العربى وفسره به جماعة من أئمة اللغة ، انظر قول زياد الأعجم :

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلَابَهُ      عَلَيْنَا فَكَدْنَا بَيْنَ يَتَيْتِهِ نُؤْكَلُ  
وانظر قول الفرزدق يهجو جريرا :

تُشْلَى كِلَابُكَ وَالْأَذْنَابُ شَائِلَةٌ      عَلَى قُرُومٍ عِظَامٍ الْهَامِ وَالْقَصْرِ  
وانظر ما أنشده أبو هلال العسكري :

أَلَا أَيُّهَا الشُّبْلَى عَلَى كِلَابِهِ      وَلِي - غَيْرَ أَنْ لَمْ أَشْلِهْ - كِلَابُ  
تجد معنى الإغراء واضحا من هذه الأبيات كلها . وقوله فى البيت للشهيد به « ساوقية » أراد كلابا ساوقية ، وهى للنسوبة إلى ساوق - بفتح السين وضم اللام مخففة - وهو موضع باليمن تنسب إليه الدروع والكلاب ، وقيل : هو موضع ببلاد الروم « إصمت » قال ياقوت : « هو اسم علم لبرية بعينها ، وقال بعضهم : العلم هو : وحش إصمت ، الكلمتان جميعا ، وقال أبو زيد : يقال : لقينته بوحش إصمت ، وببلدة إصمت ، أى : بمكان قفر » اه « أصلاها » جمع صلب ، وهو وسط الظهر من العنق إلى العجز « أود » بفتحين ، بزنة جمل - هو الاعوجاج ، قال الأصمى : « إذا كان فى ظهر الكلب احديداب قليل كان أفره له ، وإذا كان الكلب واسع الفمعة كان ذلك أسرع لجره » اه

المعنى : أغرى هذا الصياد كلابه الساوقية للوصوفة بأنها فى أصلاها اعوجاج بوحوش هذه البرية .

الوعراب : « أشلى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأطلس ، وهو فاعله « ساوقية » مفعول به « بات » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « لها » متعلق بمحذوف خبر بات « بوحش » جارّ ومجرور متعلق بقوله « أشلى » السابق « إصمت » مضاف إليه « فى أصلاها » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أود » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لساقية

... (تبيينه) - حكم العلم المركب تركيب إسماد - وهو المنقول من جملة - أن يحكى أصله ، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه  
(و) من العلم (بما يترج رُكناً) وهو : كل اسمين جلا اسماً واحداً ، منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها ، نحو : بَلْبَلْتُ ، وَخَضَرَمَوْتُ ، وَمَعْلَى كَرَب ، وَسَيَبُونِي ، وَ (ذَا) المركب تركيب مزج (إِنْ يَغْيِرَ «وَيْد» ثُمَّ) أَيْ : خُتِمَ (أُعْرَبَا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثاني ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كعدي كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ما تم بغير «وَيْد» على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةِ عَشَرَ ، وقد يضاف صدره إلى مجزئه . والأول هو الأشهر ؛ أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وَعَرَّوَيْد ، فإنه يبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالختوم بغير «وَيْد» .

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ دُو الْأَضَافَةِ) وهو : كل اسمين جلا اسماً واحداً ، مُتْرَلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كَبَدٍ كَمْبِي ، وَ) كنية ، مثل (أَيُّ قُحَافَةٍ) وإعرابه إعراب غيره من المتضافين  
(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التي لا تؤول غالباً كالسباع والوحوش والأحناش (عَلَمٌ)

الشاهر فيه : قوله «أصمت» حيث سمي به ، وأصله فعل أمر وفيه ضمير مستتر ، فهو من باب نقل الجملة للركبة من فعل وفاعل إلى العلمية ، وليس منقولاً عن فعل الأمر وحده كازعم جماعة - بقي أن نسأل قاتلاً : إن المعروف في فعل الأمر من «صمت» إنما هو «أصمت» بهمزة وصل مضمومة ، وضم الميم ؛ والمنقول في هذا العلم قطع الهمزة مكسورة وكسر الميم ، فكيف تغير عما كان عليه من ثلاث جهات؟

والجواب : أما عن قطع الهمزة فقد قال ياقوت : « وقطعت همزته ليجرى على غالب الأسماء ، وهكذا جميع ما يسمى به من فعل الأمر » اه ، ومثله للحق الرضى ، واستشهد بالبيت على أنه إذا سمي بفعل فيه همزة وصل قطعت . وأما كسر الهمزة وكسر الميم فقد وجهه العلماء بأحد ثلاثة توجيهات : الأول : أن يكون ذلك لغة لم تصل إليهم إلا عن طريق هذا البيت ، يعنى أن صمت يصمت قد ورد من باب نصر و باب ضرب ؛ فأما باب نصر فهو المشهور المعروف ، وأما باب ضرب فهو قليل لم يسمع إلا في هذا البيت ، والثاني : أن يكون التغيير قد حصل لأجل النقل للعلمية ، والثالث - وهو يخرج عن الاستشهاد - أن يكون علماً مرتجلاً على هذه الزنة ، وغايته أن مادته وافقت مادة فعل الأمر من صمت . قال ياقوت : « وكسر الهمزة إما لغة لم تبلغنا ، وإما أن يكون غير في التسمية به عن «أصمت» بالضم الذى هو مشهور في مضارع «صمت» ، وإما أن يكون مجرداً مرتجلاً اه باختصار وإيضاح يسيرين ، ومثله لابن يعيش ، وابن جنى ، وابن السكيت

عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعمد الداعي إليه ، وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم ، وهو ( كَلَمُ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا ) ؛ فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، ولا يبدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير الطلية كالتأنيث في «أَسَمَة» ، و «ثَمَالَة» ، ووزن الفصل في «بَنَاتِ أَوْبَرَة» ، و «ابن أوى» ، والزيادة في «سُبْحَانَ» علم التسبيح ، و «كَيْسَانَ» علم على الفدر .

وعَلَمٌ : مفعول بوضبوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . وَلَفْظًا : تمييز ، أى : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

( وَهَوَى ) من جهة المعنى ( عَمَّ ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ، لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن «أَسَمَة» ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا ، وأنه فى الشيع كَأَسَد . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا ، وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، وتُكَلِّمُ بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين «أَسَد» و «أَسَمَة» أن «أَسَدًا» موضوع للواحد من آحاد الجنس لابعينه فى أصل وضعه ، و «أَسَمَة» موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن ، فإذا أطلقت «أَسَدًا» على واحد أطلقت على أصل وضعه ، وإذا أطلقت «أَسَمَة» على واحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسى شارح الجزولية : وهى مسألة مشككة .

( مِنْ ذَاكَ ) الموضوع علماً للجنس ( أُمٌّ عَرِيْطٌ ) وَشَبَوَةٌ ( لِّلْعَقْرِيبِ \* وَهَكَذَا ثَمَالَةٌ ) وأبو الحُصَيْنِ ( لِّلْعَلْبِ ) ، وأَسَمَة وأبو الحارث للأسد ، وذُوَالَّة وأبو جَمْدَةَ للذئب ، ( وَشِثْلَةٌ بَرَّةٌ ) علم ( لِّلْبَرَّةِ ) بمعنى البر ، و ( كَذَا فَجَارٍ ) بالكسر كَحَذَامٍ ( عِلْمٌ لِّلْفَجْرَةِ ) بمعنى الفجور ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعهما الشاعر فى قوله :

٧٥ - إِنَّا أَقْسَمْنَا خُطْبَتِنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَأَخْتَمْتُ فَجَارَ

٧٥ - البيت من قصيدة للنايفة الديباني ، ومطلعها :

طَلَّ النَّوَاهُ عَلَى رُؤُوسِ دِيَارٍ قَفَرٍ أَسْأَلُهَا ، وَمَا أُسْتَجِبَارِي ؟

وسببها أن زرة بن عمرو بن خويلد كان قد لقي النايفة بسوق عكاظ ، فأشار عليه أن يحترض قومه على قتال حلفائهم من بني أسد ، فأبى النايفة ذلك ، ثم بلغه أن زرة يتهدده ، فقالها بهجوه ؛ وقبل بيت الشاهد - وهو أول القصيدة في بعض الروايات - قوله :

بُنْتُ زُرْعَةً وَالسَّاهَةَ كَأَسْمَا - يَهْدِي إِلَيَّ غَرَابِ الْأَشْعَارِ

فَصَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرِو إِنْ نِي - رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي

أَرَأَيْتَ يَوْمَ عَكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِي - تَحْتَ الْعَجَاجِ قَمَا شَقَقْتَ غُبَارِي

اللفظ : « النواه » بفتح التاء الثلاثة - الإقامة « رسوم » جمع رسم ، وهو ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار « قفر » هو صفة للديار ، ومعناها التي لانبات بها ولاماء « وما استجباري » ينكر على نفسه أن يسأل ديارا لا يجيب سائلها « بُنْتُ » بالبناء للجھول وبالتضعيف ، من « بناء » إذا أخبره « والسفاهة كاسمها » أي : أن اسم السفاهة قبيح وفعلها قبيح مستشع كقبح اسمها وشناعته ، والسفاهة : نقبض الحلم « ضراري » مصدر ضار - بشديد الزاء - بمعنى ضره « شقت غباري » يريد أنك لم تلحقني ولم تكن مثلي « برة ، جار » قال ابن منظور : « جَار : اسم للفجرة - بفتح الفاء وسكون الجيم - وهي الفجور ، وهو معرفة ، وزته كقطام ، قال النايفة : إِنَّا أَقْسَمْنَا . . . البيت ، قال ابن سيده : قال ابن جني : جَار معدولة عن فجرة ، وفجرة علم غير مصروف ، كما أن برة كذلك ، وقول سيبويه : إنها معدولة عن الفجرة - تفسير على طريق للحي لأعلى طريق اللفظ ، وذلك أن سيبويه أراد أن يعرف أنه معدول عن فجرة علما فيريك ذلك ، فعدل عن لفظ المعية للراد إلى لفظ التعريف فيها للعتاد ؛ وكذلك لو عدلت عن برة قلت : برار ، كما قلت : جَار ، وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة ، وهما علمان ، فكذلك يجب أن تكون جَار معدولة عن فجرة علما أيضا » اهـ

الوهراب : « إِنَّا » إن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « اقسمنا » فعل وفاعل « خطبتنا » مفعول به ، ونا : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر إن « بيننا » ظرف متعلق بإقسم ، والضمير مضاف إليه « حملت » الفاء عاطفة ، حملت : فعل وفاعل « برة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « واحتملت » الواو عاطفة ، احتملت : فعل وفاعل « جَار » مفعول به ، مبنى على الكسر في محل نصب

الشاهد فيه : قوله « جَار » حيث استعمله علما على الفجرة ، وهي الفجور الذي هو الميل عن الحق ، وقد عرفت ما فيه من عبارة ابن منظور التي سقناها في صدر الكلام

ومثله « كَيْسَان » علم القَدَر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْقَدَرِ أَذْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الرَّدِ  
وكذا « أُمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أُمُّ صَبُورٍ » للأمر الشديد  
فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعاني ، ويكون اسما وكنية  
(خاتمه) قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيْيَانُ بْنُ بَيَّانٍ »  
وللقرس : « أَبُو الْمَضَاءِ » ، وللأحق : « أَبُو الدَّغَفَاءِ » ، وهو قليل

٧٦ — البيت لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن ، وقوله :

إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأَتْلُكَ مِنْهُمْ غَرِيْبًا فَلَا يَفْرُزُكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ  
وذكر ابن دريد أن البيتين للنمر بن توب في بني سعد ، وهم أخواله ، قاله في اللسان . وقد روى  
ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء ( طبع أوروبا ) وأبو العباس المبرد في الكامل ، البيت السابق  
على بيت الشاهد منسوباً إلى النمر بن توب ، وذكرنا معه بيتاً آخر ، وهو :

فَإِنَّ ابْنَ أَخْتِ الْقَوْمِ مُضْعَى إِنَاؤُهُ إِذَا لَمْ يَرِ أَحْسَمَ خَالَهُ بِأَبٍ جَلَدٍ

وليس في كتاب الشعر والشعراء للطبوع في مصر سوى هذا البيت

اللفظ : « كَيْسَان » اسم القدر ، وقال ابن الأعرابي : « القدر يكنى أبا كيسان ، وقال كراع :  
هي طائفة » ، وكل هذا أصله من الكيس ، وهو العقل « كهولهم » الكهول : جمع كهل ، وهو  
الذي وخطه الشيب « أدنى » روى صاحب اللسان في مكانه « أسمى » وروى بدله « أولى » وقوله  
« الرد » جمع أمرد ، وهو الغلام الذي لم ينبت الشعر في وجهه ، ويقال : غلام أمرد ، ولا يقال :  
جارية مرداء « مضعى إناءه » يريد أنه ينقص حقه ، ولا يستوفي حظه ، وأصل إصفاء الإناء إماتته ،  
فإذا مال الإناء أريق ما فيه

الإعراب : « إذا » ظرفية مضمنة معنى الشرط « ما » زائدة « دعوا » فعل وفاعل ،  
والجمله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط « كيسان » بالنسب مفعول به ، وبالضم  
منادى بحرف نداء محذوف : أي يا كيسان « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « كهولهم »  
اسم كان ، والضمير مضاف إليه « إلى القدر » متعلق بقوله « أدنى » الآتي « أدنى » خبر كان  
« من شبابهم » متعلق بأدنى أيضاً ، والضمير مضاف إليه « الرد » صفة لشباب  
الشاعر في : قوله « كيسان » حيث استعمله اسماً للقدر ، والبيت ظاهر الدلالة على ذلك

## اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بمصر أفراده بالحد ، وهي ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بذاً) مقصوراً (لِفَرْدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ) ، وقد يقال « ذاء » .. بهزة مكسورة بعد الألف — و « ذاته » — بهاء مكسورة بعد الهزمة — و (بِذِي وَذَة) وَتَه — بسكون الهاء ، وبكسرها أيضاً ؛ بإشباع ، وباختلاس فيها — و (بِي) و (تَا) وذات (عَلَى الْأُنثَى) المفردة (اقتصر) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها في التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِلْمُتَنَبِّحِ الْمُتَرَفِّعِ) : الأول لمذكوره ، والثاني لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو الجرور والمنصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْكُرْ تُطْعِمُ) ، وأما « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » فقول<sup>(١)</sup> (وَبَأُولَى أَشِيرُ لِحَمْعٍ مُطْلَقًا) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَذْأُولَى) فيه من القصر ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّوهُمْ » ، والقصر لغة تميم

( تنبيه ) استعمال « أولاء » في غير الماقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ — ذُمُّ النَّازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْوَلِيِّ وَالْعَيْشِ بَعْدَ أُوْلِيكَ الْأَيَّامِ

(١) ذكروا له تأويلات كثيرة ؛ منها أن هذه الآية قد جاءت على لغة من يلزم اللثني الألف في جميع أحواله ؛ ومنها أن « إِنَّ » هنا حرف جواب بمعنى نعم ، مثل قول ابن الزبير « إن وراكبها » جواباً لمن قال له : لعن الله ناقه حملتى إليك ، ومنها أن اسم ان ضمير شأن محذوف ، وهذان ساحران جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر إن

٧٧ — البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، وقبله — وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

اللفظ : « مرام » يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً من قولهم : رام الشيء يرومه روما ومراماً ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو زمان من هذا الفعل أيضاً ، والليم زائدة في كل حال ، وزنته مفعول ، مثل مفتح ومدخل ؛ فأصله مروم — بسكون الراء وفتح الواو — فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها أصالة وانفتاح ما قبلها بعد نقل الحركة ، فصارت مراماً « ذم » قال ابن هشام : « الأرجح فيه كسر اليم الذى هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ، ودونه

وما تقدم هو فنيا إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتي  
للمشار إليه على رأى الناظم (أَنْطَقًا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) ألف « أَنْطَقًا »  
مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفًا : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكوما عليه  
بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غَلَامُكَ » ولحق الكاف  
للدلالة على الخطاب ، وعلى حال الخطاب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى  
أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه — وهى ستة كما تقدم — فذلك  
ستة وثلاثون ، يجمعا هذان الجدولان

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال

الفتح للتخفيف ، وهو لمة بنى أسد ، والضم ضعيف ، ووجهه إرادة إتباع اللام للفاء « اه » ، وانظر  
كتابنا دروس التصريف ( القسم الأول ص ١٧٠ وما بعدها ) وقوله « للنازل » هو جمع منزل  
أو منزلة ، وكونه جمع منزلة هنا أولى لقوله فنيا بعد : منزلة اللوى ، ويقال : منزل ومنزل ، مثل  
مكان ومكانة ومقام ومقامة . وقوله « اللوى » قال ياقوت : « اللوى — بكسر اللام وفتح الواو  
والقصر — وهو فى الأصل منقطع الرملة ، يقال : قد ألويم فأنزلوا ، إذا بلغوا منقطع الرمل ،  
وهو أيضا : موضع بعينه قد أكرثت الشعراء من ذكره ، وخلطت بين ذلك اللوى والرمل ،  
فعر الفصل بينهما ، وهو واد من أودية بنى سليم ، ويوم اللوى وقعة كانت فيه لبنى ثعلبة على  
بنى يربوع » اه كلامه

الاعراب : « ذم » : فعل أمر ، مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء  
الساكنين ، أو حرك بالفتح قصدا إلى التخفيف ، أو حرك بالضم للإنباع ، وقاعله ضمير مستتر  
فيه « للنازل » مفعول به « بعد » ظرف متعلق بدم ؛ أو متعلق بمحذوف حال من النازل  
« منزلة اللوى » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى بعد « والعيش » معطوف على النازل  
« بعد » مثل سابقه « أولئك » اسم إشارة فى محل جر بالإضافة إلى بعد ، والكاف حرف خطاب  
« الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، وهو جمع يوم ، وهو من  
غير العقلاء ؛ فيكون ذلك دليلا على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع مطلقا سواء أكان من العقلاء ؛  
أم لم يكن ، ومثله قوله تعالى : ( إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ) هذا  
توجيه كلام الشارح . وقال ابن هشام : « ويروى الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه » ، وزعم  
ابن عطية أن رواية الأقوام هى الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج تبعه  
فى هذا الغلط « اه » ، ورواية النقائض لمحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذهب إليه ابن عطية

منها مع أحوال المشار إليه السة ، مبتدئاً منها بالفرد بقسميه ، ثم بالثنى كذلك ، ثم بالجمع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكور الفرد ، ثم بالثنى ، ثم بالجمع ، ثم بالمخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم بالثنى ، ثم بالجمع .

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذَٰكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذَانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أُولَٰئِكَ	الرجال	يا رجلُ	كيف	أُولَٰئِكَ	النساء	يا رجلُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا رجلانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أُولَٰئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أُولَٰئِكُمَا	النساء	يا رجلانِ
كيف	ذَاكُمُ	الرجلُ	يا رجلاً	كيف	تِيكُمُ	المرأةُ	يا رجلاً
كيف	ذَانِكُمُ	الرجلانِ	يا رجلاً	كيف	تَانِكُمُ	المرأتانِ	يا رجلاً
كيف	أُولَٰئِكُمُ	الرجال	يا رجلاً	كيف	أُولَٰئِكُمُ	النساء	يا رجلاً
كيف	ذَٰكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذَانِكِ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أُولَٰئِكِ	الرجال	يا امرأةُ	كيف	أُولَٰئِكِ	النساء	يا امرأةُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أُولَٰئِكُمَا	الرجال	يا امرأتانِ	كيف	أُولَٰئِكُمَا	النساء	يا امرأتانِ
كيف	ذَاكُنَّ	الرجلُ	يا نساء	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساء
كيف	ذَانِكُنَّ	الرجلانِ	يا نساء	كيف	تَانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساء
كيف	أُولَٰئِكُنَّ	الرجال	يا نساء	كيف	أُولَٰئِكُنَّ	النساء	يا نساء



وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال ،  
وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة ( دُونَ لَامٍ ) كما رأيت ، وهي لغة تميم ( أَوْ مَعَهُ )  
وهي لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقا  
نحو « ذَلِك » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصورا نحو « أُولَئِكَ » ، و « أُولَئِكَ »<sup>(١)</sup> .  
وأما الثني مطلقا ، و « أُولَاءَ » للمدود ؛ فلا تدخل معها اللام ( وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا ) التنبيه  
فهى ( مُتَمَتِّعَةٌ ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتقاها « هَذَا لِكَ » ولا « هَئِذَا لِكَ » ولا « هَؤُلَاءِ لِكَ » ؛  
كرهية كثرة الزوائد

( تنبيه ) أنهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرّد من الكاف نحو « هَذَا » ،  
و « هَذِهِ » ، و « هَذَانِ » ، و « هَاتَانِ » ، و « هَؤُلَاءِ » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو  
« هَذَاكَ » ، و « هَاتِيكَ » ، و « هَذَانِكَ » ، و « هَاتَانِكَ » ، و « هَؤُلَاءِكَ » . لكن  
هذا الثانى قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ — رَأَيْتُ بَنِي غُبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

(١) قد ورد منه قول الشاعر :

أُولَئِكَ قَوِيٍّ لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُولَئِكَ

٧٨ — البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من مملقته التى مطلعها :

نَحْوَةَ أَطْلَالٍ يَبْرُقَةُ نَهْمِدِ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَذَنِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُغْلَدِي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعُشْبِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمَعْبَدِ

اللفظ : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الدار « برقة »

بضم فسكون — هى كل رابية فيها رمل وطين ، أو حجارة وطين يختلطان ، وفي بلاد العرب  
نيف ومائة برقة عدّها صاحب القاموس ، وذكر منها برقة نهمد . « نهمد » اسم موضع بعينه ،  
وقال ياقوت : « قال نصر : نهمد جبل أحمر فارد من أخيلة الحمى حوله أبارق كثيرة في ديار غنى ،  
وقال غيره : نهمد موضع في ديار بني عامر ، وأنشد بيت طرفة » اه بحروفه « تلوح » : تبدو  
وقظهر « الوشم » أن يفرز بالإبر في الجلد ثم يدر عليه السكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهرا

(وَمِنْهَا) المجردة من «ها» التنبيه (أَوْ هُنَا) المسبوبة بها (أَشِيرُ إِلَى ذَاتِي الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِذِ الْكَافِ صَلَاتِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وَهَذَا هُنَاكَ ، (أَوْ يَمُّهُ) أى : انطلق في البعد يَمُّ ، نحو « وَأَزَلْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ » (أَوْ هُنَا) بالفتح والتشديد (أَوْ هُنَاكَ) أى : زيادة اللام مع الكاف (انطِقْنِ) على لغة الجحاز ، كما تقول « ذلك » نحو « هُنَاكَ أَتَيْتِ الْمُؤْمِنُونَ » ولا يجوز « هاهناك » كما لا يجوز « هذا لك » على اللغتين (أَوْ هِنَا) بالكسر والتشديد ، قال الشاعر :

« نَشْرَابِي » بفتح التاء وسكون الشين - هو تفعال من الشرب ، والفرق بين الشرب والتشرب أن الشرب يطلق على القليل والكثير ، والتشرب يطلق على الكثير دون القليل ، وكذا كل ما كان على زنة التفعال مثل التكرار والتلعاب والترداد والتجوال والتهدار ، وهذا مذهب سيبويه ، وزعم الفراء والكوفيون أن التفعال هو التفعيل نفسه ، إلا أن الياء قلبت ألفا ، وليس بشيء « طرئى » ومثله الطارف ، هو ما استحدثه الرجل واكتسبه « ومتدى » ومثله التاك والتلبد والتلاد ، وهو : ماورثه عن آبائه « تحامتى » تركنتى وابتعدت عني وطلبت لنفسها الحماية منى « العشرة » أراد معاشريه ومحاطيه ، سواء أكانوا من أهل بيته أم لم يكونوا ، و « البعير للعبد » بزنة اسم للمفعول - هو الأجر ، وقيل : هو للمهوء الذى سقط وبره فأقرد عن الإبل . وقوله « بنى غبراء » الغبراء : هى الأرض ، وبنوها : هم الفقراء ، ويدخل فيهم الأضياف « الطراف » - بزنة كتاب - قبة من جلد يتخذها الباسير والأغنياء خاصة . « الممدد » : الذى قدم مد بالأنطاب ؛ يريد أنه معروف للناس عاتية : للفقراء لأنه يعطيهم ويعنهم ، وللأغنياء لأنه جليل عظيم القدر **أوعراب :** « رأيت » فعل وفاعل « بنى غبراء » مفعول أول ، ومضاف إليه « لا ينكرونى » جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لراى « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أهل » معطوف على ضمير الجمع فى « ينكرونى » الواقع فاعلا ، وهو الواو ، ولم يحتج لتأكيد بالضمير المنفصل للفصل « هذاك » اسم الإشارة فى محل جر بالإضافة إلى أهل ، والكاف حرف خطاب « الطراف » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان « للممدد » صفة للطراف **الشاهر فيه :** قوله « هذاك » حيث لحقت « ها » التنبيه اسم الإشارة للمصاحب لكاف الخطاب ، وذلك مما يقل وجوده فى كلام العرب ، بل لم يقع لى فى كلامهم غير البيت مما اجتمعت فيه « ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم الإشارة ، وأما اجتماع « ها » مع لام البعد فلم يرد عن العرب منه شيء ، ولا أدرى لماذا اعتبر العلماء لحاق « ها » التنبيه اسم الإشارة المتصل بالكاف جائزا مادام لم يرد سوى هذا البيت ، ولم يعتبروه ممتنعا كما لو كانت اللام موجودة ثم يحكموا على هذا البيت بالشذوذ ؟ ! ولعلهم حفظوا ما لم يبلغنا ، أو سمعوا عن يوثق به ريته استعمال ذلك فى غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؟ فذلك جعلوه قاعدة مطردة ! !

٧٩ - هَنَا وَهَنَا وَمِنْ هُنَا لَمَنْ رَهَا ذَاتَ الشَّامِلِ وَالْأَيَّامِ هَيْنُومُ

٧٩ - البيت لدى الرمة ، غيلان بن عقبة ، من قصيدة طويلة مطلعها :  
أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزِلَةً مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ  
وهو يصف فيها فلاة بعيدة الأطراف مترامية الأرجاء ، وقبل بيت الشاهد قوله :

لِلْحِنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجَائِهَا زَجَلٌ كَمَا تَنَاحَوْحَ يَوْمَ الرِّيحِ عَيْشُومُ  
هَنَا وَهَنَا وَمِنْ هُنَا ..... البيت ، وبسده :  
دَوِيَّةٌ وَدَجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا يَمُوتُ تَرَاطُنُ فِي حَقَائِدِهِ الرُّومُ

اللفظ : « أُنْ » هذه الهمزة هي همزة الاستفهام ، وأن : هي المصدرية ، واللام الجارة التي تفيد التعليل مقترنة قبلها ، وهذه اللام متعلقة بقوله « مسجوم » آخر البيت ، أى : أمام الشوق منكسب لترسمك منزلة كانت تسكها خرقاء « ترسمت » : تينت ، ونظرت ، والأصل فيه رسم الدار ، أى تعرفت رسم دارها « خرقاء » : هو لقب مية صاحبه « الصبابة » هي رقة الشوق « مسجوم » سائل ، منكسب ، وباب فعله دخل « زجل » بفتحتين - هو اللعب والجلبة ورفع الصوت ، ويخص بالطرب ، وباب فعله فرح « تناحَوْحَ » تحرك واهتز ، أو أحدث صوتا شبيها بالنوح « عيشوم » بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة بعدها شين - هو شجر يسمع له صوت مع الريح « هنا » ضبطه في اللسان بفتح الهاء في الكلمات الثلاث . وكذلك ضبطه العلامة الصبان نقلا عن الروداني ، أما الشارح العلامة فقد وزع الحركات الثلاث عليها ؛ فأعطى كل كلمة حركة ، وقد نقل ابن منظور كسر الهاء مع تشديد النون عن الفراء على لغة تقولها قيس وتميم ، ونقل عن الأزهري الفتح وإنكار الكسر ، وقد حكى السيرافي فتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، لكنه قضى بأن الكسر ردىء « لَمَنْ » الضمير يعود إلى الجن « بها » الضمير يعود إلى الفلاة « هينوم » صوت لا يفهم ولا يتميز « دوية » بفتح الدال وكسر الواو مشددة وفتح الياء مشددة أيضا - ومثلها السو ، والداوية - بكسر الواو والياء بعدها مشددة أو مخففة - وهى الفلاة الواسعة ، وقيل : الفلاة إذا كانت بعيدة الأطراف مستوية واسعة فهي دوية ودأوية « تراطن » تكلم بكلام لا يفهمه العرب ، وباب المجرد منه نصر ، وهذا الفعل يحتمل أن يكون ماضيا فنونه مفتوحة ويحتمل أن يكون مضارعا حذفت منه إحدى التاءين وأصله تتراطن فنونه مرفوعة

الإعراب : « هنا » ظرف مكان متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به قوله « للحن » في البيت السابق ، مبنى على السكون في محل نصب ، وجعله العيني متعلقا بقوله « زجل » وليس بذلك « وهنا ، ومن هنا » : الأول ظرف مكاني والثاني جار ومجرور ، وهما معطوفان على السابق « لَمَنْ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بها » متعلق بماتعلق به السابق « ذات » منصوب على

تروى الأولى بالفتح ، والثانية بالكسر ، والثالثة بالضم ، بتشديد النون في الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الأوليان للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ، ومنه قوله :

٨٠ - حَنْتَ نَوَارٍ وَلَآتَ هَنَّا حَنْتَ وَيَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنْتَ

الظرفية متعلق أيضا بما تعلق به الجاران قبله « الشبائل » مضاف إليه « والأيمان » معطوف على الشبائل « هينوم » مبتدأ مؤخر  
الشاعر في : قوله « هنا وهنا ومن هنا » حيث استعملت هذه الكلمات الثلاث مشارا بها إلى المكان

واعلم أن الأصل في « هنا » - بتخفيف النون وتشديدها - أنها ظرف مكان ، قال ابن منظور : « هنا - بضم الهاء والنون مخففة - ظرف مكان ، تقول : جعلته هنا ، أى : في هذا اللوح . وهنا - بتشديد النون - بمعنى هنا - بتخفيفها - ظرف أيضا » اه بعض إيضاح ثم أشرت معنى الإشارة فصارت - مع كونها ظرفا - يشار بها إلى المكان ، وهى لاتخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجرح بمن أو إلى ، والمقصود أنها في محل نصب مالم تسبق بأحد هذين الحرفين فتكون في محل جر ، فإن كانت مضمومة الهاء مشددة النون فهى للقريب ؛ وإن كانت مخففة النون ، ولا تكون حينئذ إلا مضمومة الهاء ؛ فإن كانت مع ذلك مجردة عن اللواحق أو معها « ها » التنبيه وحدها فهى للقريب أيضا ، وإن كانت مخففة النون ولحقها الكاف وحدها أو الكاف مع اللام فهى للبعيد ، وكذا إن كانت مشددة النون مفتوحة الهاء أو مكسورتها ، هذا ملخص كلام الشارح ، وقال ابن هشام : إن « ها » التنبيه لاتدخل على اسم الإشارة المختص بالبعيد ؛ فيؤخذ منه مع كلام الشارح أنها لاتدخل على « هنا » للشدة النون المفتوحة الهاء أو المكسورتها ، لكن حكى ابن منظور عن الفراء والأزهري دخولها عليها فيقال ههنا - بهاء التنبيه مع تشديد النون - أما هاه « هنا » فالقراء يروونها مكسورة ومفتوحة ، والأزهري يروونها مفتوحة ، فلا يكون كلام ابن هشام على عمومها ، قال ابن منظور : « والعرب تقول إذا أرادت البعد : هنا ، وههنا ، وهناك ، وههناك » اه ، والنون في كل ذلك مشددة والهاء مفتوحة ، وهو كلام في غاية الصراحة في مخالفة ما ذكره ابن هشام

٨٠ - قال ابن برى : « هذا البيت لحجل - بفتح الحاء وبسكون الجيم - ابن فضلة - بفتح فسكون - وكان سى النوار بنت عمرو بن كلثوم » اه . وقيل : قاله شبيب بن جعيل - بضم الجيم وفتح العين - وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم ، وكان بنو قينة الباهليون أسروا شبيبا هذا في حرب وقت بينهم وبين قنبل فأرنت أمه النوار ( أى ناحت ) فقال هذا ، وبعده :

... ..

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَى مَشْرُوبًا وَالْفَرْثَ يُقَصِّرُ فِي الْإِنَاءِ أَرْتَتْ

اللفظ : « حنت » مأخوذ من الحنين ، وهو الشوق وزاع النفس إلى الشيء « نوار » من أسماء النساء ، وأصل أخذه من قولهم « نارت المرأة تنور » إذا فرت من الرية ، وهو مبنى على الكسر في لغة جمهور العرب ، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف « بدا » ظهر « أجت » أخفت وكنمت وستر « السلى » بفتح السين وبالقصر - الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد من البهائم ، وهي للشيمة له « الفرت » بفتح فسكون - السرجين مادام في الكرش « أرت » صاحت وصوت ، وكأوها لما توقعته من الهلاك

المعنى : يقول : إن النوار قد أظهرت من الحنين ونزوع النفس إلى أهلها ما كان خافيا من قبل ، وليس ذلك الوقت وقت الحنين وإظهار الجزع ، وإنما لما رأتنا في فلاة محرقة موحشة ولا ماء لنا إلا مانعصره من فرت الإبل وما خرج من للشيمة جزعت أشد الجزع

الإعراب : « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نوار » فاعل ، مبنى على الكسر في محل رفع ، أو مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولات » الواو للحال ، لات : حرف نفي « هنا » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب خبر لات ، واسمها محذوف ، والتقدير ولات الحين حين حنين « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة في محل جر بإضافة « هنا » إليها « وبدا » الواو عاطفة ، بدا : فعل ماض « التى » اسم موصول فاعل بدا « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نوار » اسم كان « أجت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « لات هنا » حيث استعمل « هنا » اسم زمان ، بدليل وقوعها معمولة للات النافية ، وذلك لأن « لات » مختصة بدخولها على أسماء الأحيان ، كما سيحى مفضلا في بابه إن شاء الله ، فتكون هنا قد استعبرت من الظرفية للمكانية للظرفية الزمانية ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وهو الذى جرينا عليه في الإعراب ، وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن « لات » التى نلها « هنا » تكون أيضا عاملة عمل ليس ، وليست مهملة ، وأنها في هذه الحالة أيضا تستوجب من الشروط ما كانت تستوجه قبل دخولها على هنا . وقد ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة ؛ منهم المحقق الرضى ، وهو مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى ، وتبعه ابن مالك ، إلى أن « لات » في هذا الوضع نافية مهملة لا عمل لها ، وأنها ليست على ما كانت تقتضيه حين العمل ، وأن « هنا » باقية على معناها من أنها اسم يشار به إلى المكان ، وهى متعلقة بمحذوف خبر ، وما يذكر بعدها فإما أن يكون اسما ، وإما أن يكون فعلا ؛ فإن كان اسما فهو للبتداء ، كما في قول الأعشى :

لَا تَ هَذَا كَرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مِنْ بَجَاءِ مِنْهَا طَائِفِ الْأَهْوَالِ

... (خاتمة) يفصل بين «ها» التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المثار إليه ، نحو: «ها أنا ذا» ، «ها نحن ذا» ، «ها نحن أولاء» ، «ها أنا ذى» ، «ها نحن تان» ، «ها نحن أولاء» ، «ها أنت ذا» ، «ها أنتما تان» ، «ها أنتن أولاء» ، «ها هو ذا» ، «ها هما تان» ، «ها هم أولاء» ، «ها هي تان» ، «ها هما تان» ، «ها هن أولاء» وبغيره قليلا ، نحو:

٨١ - هَا إِنْ ذِي عِذْرَةٍ

وكا في قول الطرمح :

لَا تَهَذَا ذِكْرِي بِلَهْنِيَةِ النَّفْسِ وَأَنْتِ لِي السَّيِّبِ الْمَوَاضِي

وإن كان مابعدهما فعلا كما في بيت الشاهد ، فهو منسبك بمصدر بواسطة أن المصدرية محذوفة ، كما حذفت في قولهم : تسمع بالمعدي خير من أن تراه ؛ وهذا المصدر مبتدأ كالاسم الصريح ، ومثال ذلك بيت الشاهد ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن «هنا» في الأصل اسم إشارة للكان ، فلو كانت اسم «لات» أو خبرها لزم على ذلك عدة أمور كلها مخالفة لأصل عمل «لات» : الأول : أن يكون معمولها معرفة ، والثاني أن يكون معمولها اسم مكان ، الثالث : أن جعل جملة «حت» مع فاعله المستتر مضافة إلى «هنا» كما تزعمون يلزم عليه إضافة اسم الإشارة وهو مما لا يجوز ، وسيتأتى لهذا مزيد إيضاح في باب النواسخ ، إن شاء الله تعالى

٨١ - هذه قطعة من بيت للناطقة الديباني ، وهو بتامه :

هَإِنْ ذِي عِذْرَةٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَأَهَّ فِي الْبَلَدِ

وهذا بيت من قصيدة طويلة له تعتبر من العلاقات ، ومطلعها قوله :

بِأَذَارِمِيَّةٍ بِالْعَلِيَاءِ قَالَسُنْدٍ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَائِفُ الْأَمَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله يعتذر إلى النعمان بن المنذر عما بلغه عنه من الوشايات :

فَلَا تَعْمُرُ النَّبَى قَدْ زُرْتُهُ حِجْبًا وَمَا هُرَيْقٌ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدٍ  
وَالْوُلُومِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسُّنْدِ  
مَا إِنْ أَنْتِ بَشِي أَنْتِ تَكْرَهُهُ إِذَا فَلَا رَفَقَتَ سَوَطِي إِلَى يَدِي  
إِذَا صَاقَبَنِي رَبِّي مُعَاقَبَةً فَرَقَتْ بِهَا عَيْنٌ مِنْ يَأْتِيكَ بِالْحَسَدِ

اللفظ : «ذى» اسم أشار به إلى ما ذكره من الحلف على أنه لم يأت بشئ يكرهه ، وقال التبريزي : الإشارة إلى القصيدة «عذرة» - بكسر العين للهملزة وسكون الدال المعجمة - اسم للعتذر ، ويقال : عذرته فيما صنع عذرا - من باب ضرب - أى : رفعت عنه اللوم «إن لم تكن» يروى في مكانه «إلا تكن نفعت» وقوله «صاحبها» أى : صاحب العذرة ، وأراد به نفسه

وقد تُعاد بعد الفصل تأكيداً ، نحو : « هَا أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ » والله أعلم

« تاه » ضل عن الطريق « البلد » : الأثر ، والطريق . وقيل : المراد به هنا الفائزة ، وذلك لأن من ضلَّ في الفائزة فقد هلك ، فكبح بذلك عن الهلاك ، ويروي الشطر الثاني هكذا

« فَاِنْ صَاحِبِهَا مُبَارَكُ النَّكَدِ »

إبرعاب : « هَا » حرف تنبيه « إِنْ » حرف تأكيد ونصب « ذِي » اسم إشارة للثوث ، اسم إِنْ « عذرة » خبر إِنْ « إِنْ » شرطية « لَمْ » نافية جازمة « تَكُنْ » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير يعود إلى العذرة مستتر فيه « نَفَعْتُ » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم تكن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر تكن « فَاِنْ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إِنْ : حرف تأكيد ونصب « صاحبها » اسم إِنْ ، والضمير مضاف إليه « مشارك » خبر إِنْ « النكد » مضاف إليه ، والجملة من إِنْ واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « هَا إِنْ ذِي » حيث فصل بين « هَا » التي للتنبيه وبين اسم الإشارة - وهو قوله « ذِي » - بفصل ، وهو إِنْ المؤكدة ، وكلام الشارح رحمه الله تعالى يفيد أن الفصل بـإِنْ أو لإحدى أخواتها كالفصل بغيرهن ، وأن الجميع يستوى في قوة الفصل بهنَّ ، لكن الذي ذكره المحقق الرضی أن الفصل بغير إِنْ وأخواتها قليل ، واستشهد صاحب الفصل بالبيت على دخول « هَا » التنبيه على الجملة الاسمية ، ولم يبال بأن المبتدأ فيها اسم إشارة ، بدليل تمثله قبل ذكر البيت بنحو « هَا إِنْ زيدا منطلق » ويؤيده قول صاحب اللسان : « هَا - مقصورة : كلمة تنبيه للخطاب ، ينبه بها على ما يساق من الكلام . وقالوا : هَا السلام عليكم ، فها : منبهة مؤكدة ، قال الشاعر :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا هَا السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَأَنْكَرَهَا ضَيْقُ الْمَجْمِ غَيْرُ

وقال الآخر :

هَا إِنَّمَا إِنْ تَضَيَّقِ الشُّدُورُ لَا يَنْفَعُ الْقُلُ وَلَا الْكَثِيرُ

وعلى ما نحن فيه أعلم أنه قد يفصل بين اسم الإشارة وبين « هَا » التنبيه بالقسم كما في قول زهير :

تَسْلَمُ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمَا فَأَقْدَرِ بِذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَسْلِكُ

وقد يفصل بينهما بالواو العاطفة كما في قول الشاعر ، وينسب إلى لبيد ، ولا يوجد في ديوانه :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا صَلَّتْ لَهُمْ هَذَا لَمَّا هَا وَذَالِيَا

وكل شيء يفصل به بين « هَا » التنبيه واسم الإشارة فإن استعماله قليل جدا ، إلا أن يكون ذلك الفاصل إِنْ أو لإحدى أخواتها ، كما عرفت عن الرضی

## الموصول

(مَوْصُولُ الْأَمْتَاءِ) ما افتقر أبداً إلى عائده أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة ، كذا حده في التسهيل ، فخرج بقيد « الأمماء » الموصول الحرفي ، وسيأتي ذكره آخر الباب ، وبقوله « أبداً » النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها إنما تقتدر إليها حال وصفها بها قطع ، وبقوله « إلى عائده » حيث وإذ وإذا ؛ فإنها تقتدر أبداً إلى جملة ، لكن لا تقتدر إلى عائده ، وقوله « أو خلفه » لإدخال نحو قوله :

٨٢ — \* سَعَادُ إِلَى أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا \*

٨٢ — هذا صدر بيت لم أقف على نسبته لقائل معين ، وعجزه :

\* وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا \*

اللفظ : « سعاد » اسم امرأة « أضناك » أورتك الضنى ، وهو المرض ، وتقول : ضنى الرجل ؛ بكسر النون - يضنى - يفتنحها - إذا كان به مرض محامر ، وكلما ظننت أنه برأ نكس « إعراضها » قال الراغب رحمه الله : « وإذا قيل أعرض عني فمعناه ولي مبدئياً عرضه ، قال تعالى : ( ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ) ، ( فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ ) ، ( وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ ) ، ( وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ) ، ( وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ ) . وربما حذف « عنه » استثناء عنه ، نحو ( إذا فَرَّقَ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ) ، ( ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَمَنْ مُعْرِضُونَ ) ، ( فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ) » اهـ

الإعراب : « سعاد » : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذه سعاد ، أو هي سعاد ، أو نحو ذلك « التي » اسم موصول نعت لسعاد « أضناك » فعل ماض ، والكاف ضمير الخطاب مفعوله « حب » فاعل أضنى « سعاد » مضاف إليه « وإعراضها » الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « عنك » جارة ومجرور متعلق بإعراض « استمر » فعل ماض ، فاعله ضمير الإعراض مستترا فيه ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة للمبتدأ والخبر لا عمل لها عطف على جملة الصلة « وزادا » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع عطف على جملة الخبر

الشاهر فيه : قوله « التي أضناك حب سعاد » حيث وضع الاسم الظاهر - وهو قوله « سعاد »



موضع الضمير؛ فربط جملة الصلة بالموصول، والأصل أن يقول: «سعاد التي أضناك حبا». وقد اختلفت كلمة العلماء في وضع الظاهر موضع الضمير في كل الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بمن هي له. وهذه هي جملة الخبر، وجملة الصفة، وجملة الحال، وجملة الصلة، ونحوهن. يوجه عام، واختلفوا في وضع الظاهر موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص.

فأما ابن مالك فصارته في التسهيل صريحة في أن ذلك جائز سائغ، لا قوة فيه ولا شذوذ؛ وذلك لأنه عرف الموصول بأنه «ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية» فأشار بقوله «أو خلفه» إلى ما أشده الشارح ونحوه من كل ما وضع فيه الاسم الظاهر موضع الضمير.

واضطربت مقالة ابن هشام رحمه الله: فذكر في الباب الخامس من المتن في أوائل الجهة الثالثة أن وضع الظاهر موضع الضمير في جملة الصلة خاص بالشعر، لا يجوز في سعة الكلام، ولا يصح التخرج عليه في النصيح، وذكر في الباب الرابع أن ذلك قليل لا شاذ، قال: «الثالث - مما يحتاج إلى رابط - الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبا إلا الضمير: إما مذكورا، نحو: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)، (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)، (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ). وإما مقدرا، نحو: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)، (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)، (وَفِيهَا مَا نَشْتَهَى الْأَنْفُسُ)، (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) والحذف من الصلة أقوى منه من الخبر، وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله:

\* ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْعَمُ \*

وهو قليل «أه كلامه

ومذهب سيبويه رحمه الله والأعلم وأبي جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة أن وضع الظاهر في موضع الضمير إنما يسوغ لضرورة الشعر مع القبح، فأما في الكلام فلا يجوز ذلك. وقيد الحق الرضى هذا الإطلاق فذهب إلى أنه إذا أراد التكلم التفعيم، وكان الثاني بلفظ الأول ساغ في الشعر والكلام جميعا، نحو: (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)، (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ). فإن لم يكن الكلام للتفعيم، أو لم يكن الثاني بلفظ الأول؛ لم يجوز، وحمل على هذا كلام سيبويه

وقوله :

## ٨٣ — وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

٨٣ — هذا عجزيت نسبة كثير من التحويين لجنون ليلى ، وقد بحثت نسخة ديوانه المطبوعة في بولاق عام ١٢٩٤ فلم أجده ، وصدره :

• فَيَا رَبَّ تَلِيَّ أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ •

ومنه من يروى صدره هكذا :

• فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ •

اللفظ — « موطن » اسم مكان من قولهم : وطن بالمكان : إذا أقام فيه ، ويقال : وطن وأوطن ، والأخيرة أعلى ، ثم كثر الاستعمال حتى سموا المحل موطناً ؛ لأن الإنسان يقيم فيه الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ليلى » مضاف إليه ، وفي الرواية الثانية رب منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المحذوفة للتخفيف « أنت » مبتدأ « في كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أى : أنت حاضر في كل موطن ، وكل مضاف ، و « موطن » مضاف إليه « وأنت » الواو عاطفة ، أنت : مبتدأ « الذى » اسم موصول خبر المبتدأ « في رحمة » متعلق بقوله « أطمع » الآتي « الله » مضاف إليه « أطمع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة الموصول الشاهر فيه : قوله « الذى في رحمة الله » حيث وضع الظاهر ، وهو لفظ الجلالة ، موضع المضمر ، وكان القياس أن يقول : « وأنت الذى في رحمة » قال ابن هشام : « قالوا : وتقديره وأنت الذى في رحمة : على أن الظاهر قد خلف ضمير الغيبة ، وقد كان يمكنهم أن يقولوه « وأنت الذى في رحمتك » على أن الظاهر قد خلف ضمير المخاطب ، فإن وقوع ضمير المخاطب رابطاً للجملة الصلة بالموصول مستعمل مثل قوله — وهو من شعر الحامسة — :

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

ومثل قول ابن السكيت :

وَأَنْتَ الَّتِي أَحْفَظْتِ قَوْمِي فَكَلِّهْمُ بَعِيدُ الرِّضَا دَانِي الشُّدُودِ كَطَلِيمُ

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ؛ إذ الغالب أن يقال : « أنت الذى فعل » وإن كان قولك : أنت الذى فعلت ، مستعملاً مقبلاً ، إلا أنه بالنظر إلى الأول قليل « اه كلامه بإيضاح ، وقوله « بناء قليل على قليل » معناه أن الربط بضمير الخطاب قليل ، والربط بالاسم الظاهر قليل ، بل أقل منه ، وأما الربط بضمير الغائب فكثير شائع في كلامهم : فلو قتروه في رحمتك ؛ لكان فيه نيابة الظاهر الذى هو قليل عن ضمير المخاطب الذى هو قليل أيضاً ؛ وذلك غير ما لو قتروه

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمتولة الظرف والجور والصفة الصريحة ، على ماسيأتي بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نَصّ ، ومُشْكِرْكَ ، فالنص ثمانية : ( الَّتِي ) للفرد المذكور ، عاقلاً كان أو غيره ، و « الْأُنثَى » المفردة لها ( الَّتِي ) عاقلة كانت أو غيرها . وفيها ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان النال أو التاء ، وتشديدها مكسورة ومضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة ( واليَا ) منهما ( إِذَا مَاثْنِيَا

« في رحمته » ؟ فانه حينئذ يكون عبارة عن نيابة الظاهر الذي هو قليل مناب ضمير الغيبة الذي هو كثر ، وقد عرفت في شرح الشاهد السابق مافي للسألة من الآراء ، وهالك كلام الأعلام رحمه الله حتى ينجلي لك الأمر ، قال : « وفي إعادة الظاهر موضع الضمير قبيح ، إذا كان تكريره في جملة واحدة ؛ لأنه يستغنى بعضها عن بعض ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة ، وذلك كقولك : زيد ضربت زيدا ؛ فإن كان إعادته في جملتين حسن ، كقولك : زيد ضربته وزيد أهنته ؛ لأنه قد يمكن أن تسكت عن الجملة الأولى ثم تستأنف الأخرى بعد ذكر رجل غير زيد ، فلو قيل : زيد ضربته وهو أهنته ، لجاز أن يتوهم الضمير لغير زيد ، فإذا أعيد مظهرها زال التوهم ، ومع إعادته مضمرا في الجملة الواحدة ، كتوكل : زيد ضربته ، لا يتوهم الضمير لغيره ؛ لأنك لاتقول : زيد ضربت عمرا » اه كلامه ، ومثال وضع الظاهر موضع الضمير في جملة واحدة قول عدى ابن زيد ، وقيل : هو لابنه سودة بن عدى

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَقَصَ لِلْمَوْتِ ذَا النِّسَى وَالْفَقِيرَا

فقد كان من حقه أن يقول : لا أرى الموت يسبقه شيء ، وجملة « يسبق الموت شيء » من الفعل والمفعول والنال في محل نصب مفعول ثان لأرى ، ومثاله من جملتين قول الفرزدق :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِنَارِكَ حَقَّقُوا وَلَا تُنْسِيْ مَعْنَى وَلَا تُنْسِرْ

في رواية من روى « منسى » بالرفع على أنه خبر مقدم ، و « معن » الثاني : مبتدأ مؤخر ، وهكذا رواه سيبويه ، فأما من رواه بجزر « منسى » بالعطف على مدخول الياء الزائدة - وهو « تارك » - باعتبار لفظه ، ومعن - على هذا - فاعله ؛ فإن الجملة عنده واحدة ، فيكون من مثل قول عدى المتقدم ، وقد عرفت حكمه على الحالين مما تقدم لك من كلام الأعلام ، وقال الساماني في شرح التسهيل : « وقد يخلف الظاهر الضمير ، كقوله : \* فيارب ليلى ... البيت \* فالاسم الشريف خلف عن ضمير غائب يعود إلى الذي ، لكن قال أبو على في التذكرة : من الناس من لا يجيز هذا ، وقال بعضهم : هذا لم يجزه سيبويه في خبره لابتداء ؛ فأحرى أن لا يجيزه في الصلة » اه

لَا تُثْنِي بِبَلِّ مَاتَلِيهِ) الياء ، وهو النال من النى ، والناء من النى (أَوَّلُهُ السَّلَامَةُ) البالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ، والياء فى حالتى الجر والنصب ؛ تقول «الَّذَانِ» ، و «الَّتَانِ» ، و «الَّذِينَ» و «الَّتَيْنِ» وكان القياس «الَّذِيَانِ» ، و «الَّتِيَانِ» ، و «الَّذِينَ» ، و «الَّتَيْنِ» يثبت الياء ، كما يقال «الشَّحِيَانِ» ، و «الشَّحِيَيْنِ» فى ثنية «الشَّحَى» وما أشبهه ، إلا أن الذى والى لم يكن لياثهما حظ فى التحريك لبعثهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ غذفت لالتقاء الساكنين (وَالْتُونُ) من مثنى الذى والى (إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ) على مُشَدِّدِهَا ، وهو فى الرفع متفق على جوازه ، وقد قرئ «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ» وأما فى النصب فنعه البصرى ، وأجازه الكوفى ، وهو الصحيح ، فقد قرئ فى السبع : «رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا» (وَالْتُونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) ثنية ذاوتا (شُدًّا أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ «فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ» «إِحْدَى ابْنَتَيْنِ هَاتَيْنِ» بالتشديد فيهما (وَتَوْضِئُ بِذَلِكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذى والى ، والألف من ذاوتا (قَصِيدًا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس ، وألف «شُدًّا» و «قصدا» للإطلاق ، انتهى حكم ثنية الذى والى .

وأما (تَجْعُ الذَّى) فشيآن : الأول (الْأَلَى) مقصورا ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ — وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُونُ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلَى

٨٤ — هذا البيت لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِيَهَا قَلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْلِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى أَنَّهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ خُوَيْلِدًا تَنَكَّرَ حَتَّى عَادَ أَسْوَدَ كَالْجَذَلِ

فَتَلَّكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا ، فَتُبْلِينَا انْخُطُوبُ وَمَا نُبْلَى

اللفظة : «تنكر» يريد تغير حتى صار الرأى له ينكره ولا يعرفه «الجدل» بكسر

فسكون — هو أصل الشجرة ، وقيل : هو العود اليابس «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر

العظيم «تمت شبابنا» استمتعت بهم طويلا ، قال ابن السكيت : تملأت من الطعام تملأوا ، وقد

تملئت العيش غليا ، إذا عشت مليا ، أى : طويلا ، وفى التنزيل : (واهجرنى مليا) قال الفراء :

أى طويلا ، هذا أصل هذا الفصل «تبلىنا» تفنىنا «يستلمون» يلبسون اللأمة ، وهى —

بفتح اللام وسكون الهمزة — الدرع ، وجمعها لأم — بفتح فسكون أيضا — ولؤم — بضم ففتح ،

بزنة صرد - والأخير على غير قياس ، وكأن واحد لومة - بضم فسكون - « يوم الروح » الفزع والخوف ، وأراد به يوم الحرب ؛ لأنه قلما يخلو عن فزع « الحدأ » بكسر الحاء ، وربما فتحوها ، وفتح الدال - جمع حدأة - بوزن عنبه وعنب - وهي طائر معروف ، وأراد بها الحَيُول « القبل » بضم القاف اللثناة وسكون الباء - جمع قبلاء ، وهي التي في عينها القبل ، والقبل - بفتح القاف والياء جميعا - إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى ، وقيل : إقبالها على الأنف ، وقيل : هو الحول ، وقد وصفت الحنفاء الحيل بالقبيل ( وقيل : بل البيت لليل الأخيلىة تقوله في فائض بن أبى عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل ) في قولها :

وَلَمَّا أَنْ رَأَيْتُ الْخَيْلَ قَبْلًا      تُبَارَى بِالْخُدُودِ شَبَابًا تَوَالِي  
نَسِيتَ وَصَالَهُ وَصَدَدَتْ عَنْهُ      كَمَا صَدَّ الْأَرْبُ عَنْ الظَّلَالِ

المعنى : إن حوادث الدهر قد تهمت بشبابنا قديما فتبيلينا للنون وما نبيلها ، وتبلى من بيننا الدارين والمقاتلة فوق الحَيُول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها

الإعراب : « تبلى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الخطوب مستترا فيه « الألى » اسم موصول بمعنى الذين : مفعول لتبلى « يستلمون » جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول « على الألى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا « تراهن » فعل مضارع ، فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا ، هن : مفعول لترى « يوم » ظرف زمان متعلق بترى « الروح » مضاف إليه « كالحدأ » جار ومجرور متعلق بترى ، أو متعلق بمحذوف حال من « الألى » المجرور بلى ، والجملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول « القبل » صفة للحدأ

الشاهد فيه : قوله « تبلى الألى ... على الألى » حيث استعمل لفظ « الألى » أولا في مكان الذين ؛ بدليل واو جماعة المذكور في قوله « يستلمون » الواقع صلة ، واستعمله مرة ثانية في جمع المؤنث الذى لا يعقل ، حيث أطلقه على الحيل ؛ بدليل ضمير جماعة الإناث في قوله « تراهن » الواقع صلة ؛ فدل ذلك على أن « الألى » يستعمل في أحد ثلاثة أشياء : جماعة المذكور ، وجماعة الإناث العاقلات ، وجماعة الإناث غير العاقلات ؛ أما دلالة البيت على الأول والأخير فظاهرة ، وأما دلالته على الثانى فلائنه إذا استعمل في جمع التي مكان « اللات » وهو لا فرق فيه بين العاقل وغيره دلّ على أنه مثله في الموضعين ، ومن استعمال « الألى » في جمع المؤنث العاقل قول الشاعر .  
وأنشده ابن مالك وابنه ولم ينسباه لأحد :

فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ      فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرَكُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا

ومثله الشاهد رقم (٨٦) الآتى

وقال الآخر :

٨٥ — أبى الله للشُّمُّ الأَلَاءَ كَأَنَّهُمْ سِيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

٨٥ — البيت لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إلياس بن عبد العزى

اللفظ : « أبى » الإباء : الامتناع ، أو أشده ، وإباء الله : قضاؤه ألا يكون الأمر ، أو عدم قضائه أن يكون « الشُّم » بضم الشين - جمع شُمة ، مأخوذ من الشُّم - بفتحين - وهو ارتفاع في قسبة الأنف مع استواء أعلاه ، وذلك مما يتمدح به العرب ؛ لأنه عندهم سجا الكرماء « الأَلَاء » الذين « أجاد » أحكم « القَيْن » بفتح القاف وسكون الياء - الحداد ، وجمعه قيون - بضمين - مثل بيت وبيوت ، ونسر ونسور « صِقَالَهَا » بكسر الصاد وفتح القاف مخففة - الجلاء وزنا ومعنى ، قال ابن منظور : « الصقل : الجلاء ، صقل الشيء يصفله - من باب نصر - صقلا وصقالا فهو مصقول وصقيل : جلاء ، والاسم الصقال ، وهو صاقل ، والجمع صقلة ، مثل كاتب وكتبة » اهـ

ابوهراب : « أبى الله » فعل وفاعل ، وللفعول محذوف ، أى : أبى الله فعل النقصان « للشُّم » جار ومجرور متعلق بأبى « الأَلَاء » اسم موصول بمعنى الذين : صفة للشُّم ، مبنى على الكسر فى محل جرّ « كَأَنَّهُمْ » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الشُّم اسمه « سيوف » خبر كأن « أجاد » فعل ماض « القَيْن » فاعل « يوما » ظرف زمان معمول لأجاد « صِقَالَهَا » مفعول لأجاد ، والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه ، وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به فى محل رفع صفة لسيوف ، وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الشاهر فيه : قوله « الأَلَاء » حيث استعمله فى مكان « الذين » ؛ بدليل ضمير جماعة المذكور الواقع فى قوله « كَأَنَّهُمْ » عائدنا إليه ؛ فدلّ ذلك على أن من أسماء الجموع التى تستعمل فى جمع المذكور لفظ « الأَلَاء » ممدودا مبنيًا على الكسر ، قال ابن منظور : « وأما الأولى - بوزن العلاء - فهو أيضا جمع لواحد له من لفظه ، واحده الذى - التهذيب : الألى بمعنى الذين ، ومنه قوله :

فَإِنَّ الْأَلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَسَاوَوْا فَتَسَاوَوْا لِلْكَرَامِ النَّاسِيَا  
وأتى به زياد الأعجم نكرة بغير ألف ولام فى قوله :

فَأَنَّهُمْ أُولَى جِسْمٍ مَعَ الْبَقْلِ وَالِدَبَى فَطَارَ وَهَذَا شَخْصُكُمْ غَيْرُ طَائِرٍ

قال : وهذا البيت فى باب المهجاء من الحاسة ؛ قال : وقد جاء ممدودا . قال خلف بن حازم :

إِلَى النَّفْرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءُ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْصَهَا الصَّقَلُ

والكثير استعماله في جمع من يعقل ، ويستعمل في غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضا جمعا للثي ، كما في قوله في البيت الأول « عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ » وقوله :

٨٦ - حَا حُبُّهَا حُبُّ الْأَلَى كُنْ قَبْلَهَا

قال : والكسرة التي في « أولاء » كسرة بناء لا كسرة إعراب ، يدل على ذلك قول الآخر :

\* فَإِنَّ الْأَلَاءَ يَمْلِكُونَكَ مِنْهُمْ \*

قال : وهذا يدل على أن « أولى » و « أولاء » نقلتا من أسماء الإشارة إلى معنى الدين ، ولهذا جاء فيهما اللد والقصر ، وبنى للممدود على الكسر » انتهى كلامه بحروفه ، وهذه المقالة التي ذهب فيها إلى نقل « الألى » الموصولة عن « الألى » الإشارية : إن أراد بها أن لفظها واللغات فيهما واحدة فسلم ، وإن أراد أن الأصل استعمال هذا اللفظ في الإشارة ثم نقل منها إلى الموصولية فغير متجه ، ولا نسلم له ، وما استدلل به لا يتم به الاستدلال ؛ وكيف يكون اتفاق لفظين مع اختلاف معانيهما دليلا على أن أحدهما منقول عن الآخر ؟ وقد نجد في العربية أسماء مشابهة للحروف في لفظها ، وقد تكون معانيها متقاربة أو متوافقة ، ومع هذا لم يقولوا إن أحدهما منقول عن الآخر .

٨٦ - هذا صدر بيت ينسب لجنون ليلى ، وعجزه مع بيتين سابقين عليه هكذا :

أظنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ    مِنْ الْأَرْضِ لِأَمَالٍ لَدَيَّ وَلَا أَهْلُ  
وَلَا أَحَدٌ أَقْصَى إِلَيْهِ وَصِيْقِي    وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا اللَّطِيفُ وَالرَّحُلُ  
حَا حُبُّهَا ... ... ...    وَحَلَّتْ مَكَانًا لَا يَكُنْ خُلٌّ مِنْ قَبْلُ

وهذه الأبيات لم أجدها في ديوانه من رواية أبي بكر الوالي للطبوع في بولاق

اللفظ : « مضلة » بفتح الميم واللام للشدّة ، بينهما ضاد معجمة مكسورة أومفتوحة - أي : يضل الناس فيها ولا يهتدون إلى الجادة ، ومن العلماء من التزم كسر الضاد « أفضى » بضم همزة الضارعة - أصله أن يقال : أفضى فلان إلى فلان ، إذا وصل إليه ، وكان في فرجه وفضائه وحيزه ، والأكثر أن يتعدى إلى اثنين بحرفين : لأحدهما بالباء ، وللآخر بالي ، تقول : أفضى إليه بسره ، وأنت تريد معنى أبلغه إياه وأخبره به ، وقد عدناه هنا إلى الثاني بنفسه ، فإما أن يكون ذلك مستعملا ، وإما أن يكون على طريق الحذف والإيصال ، أو على طريق التضمين ، ولكن الوجهين الثاني والثالث خالصان بالسماع

والثاني (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى : رُفَعُوا وَنُصِبُوا وَجَرَأُوا (وَيَمْنَعُهُمْ) وهم هُذَيْلٌ أَوْ عَقِيلٌ (يَا لَوَاوِ رُفَعًا نَطَقًا) قال :

٨٧ — نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَا حَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا حَا

ابو عراب : « عا » فعل ماض « حبا » فاعل ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه - « حب » مفعول به ، وهو مضاف ، و « الألى » اسم موصول بمعنى اللاتى : مضاف إليه « كن » فعل ماض ناقص ، ونون النسوة اسمه « قبلها » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها لاجل لما صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « مكانا » مفعول به « لم » نافية جازمة « يكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى مكان « حل » ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى « مكان » مستتر فيه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر « يكن » ، وجملة « يكن » واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان الشاھر فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة الإناث العاقلات ، والدليل على استعماله إياه في ذلك ضمير النسوة في جملة الصلة ، وهى قوله « كن قبلها » فإن هذا الضمير هو العائد من جملة الصلة إلى الموصول ، وقد سبق لك إيضاح هذا في الشاهد (رقم ٨٤)

٨٧ — قال العيني : « أقول : قائل هذا البيت هو روبة بن العجاج ، ويقال : قائله رجل من بني عقيل جاهلي » ، كذا قال أبو زيد في نوادره وابن الأعرابي ، واختلفا في اسمه : فقال أبو زيد : اسمه أبو حرب الأعلم ، وقال ابن الأعرابي غير ذلك ، وقال الصاغاني في العباب : قالت ليلى الأخيلية في قتل دهر الجني . . وذكر آياتا فيها بعض بيت الشاهد « اه كلامه بحروفه . وأقول : أما نسبة بيت الشاهد لروبة فإنى بحثت ديوانه فلم أجده فيه ، وقد زاده ناشر الديوان مع آيات أخر التقطها عن أمثال عبارة العيني السابقة ، وأما الصاغاني فقد قال البغدادى إنه بحث العباب في مواد هذه القطعة كلها فلم يجد منها شيئا ، وأما رواية أبي زيد في النوادر فقد قال (ص ٤٧) : « قال أبو حرب بن الأعلم من بني عقيل وهو جاهلي :

نَحْنُ الذِّينَ صَبَّحُوا صَبَا حَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا حَا  
نَحْنُ قَتَلْنَا أَلِيَّكَ الْجَحْشَا حَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحِ مِرَا حَا  
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مُنَا حَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَا حَا  
\* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَا حَا \*



اللفظ: « نحن الذين » هكذا هو رواية أبي زيد ، وروى الصنفاني في مكانه « قومي الدين » وليس في هاتين الروايتين شاهد كما ترى « صباحوا » بتشديد الباء أو تخفيفها - ومعناه جئنا وقت الصباح ؛ والعرب تعبر بذلك وتريد به الفارة والمجيء للقتال ، قال بجير بن زهير بن أبي سلمى للزقي :

صَبَحْنَاَهُمْ بِالْفِ مِنْ سَلَمٍ وَسَبَعُ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي

والسر في ذلك أن وقت الصباح يكون وقت غفلة النار عليهم ، وعلى هذا يجري قوله تعالى : ( فَأَخَذْتَهُمُ الصَّبْحَةُ مُضْجِينَ ) . وقوله « يوم النخيل » هو بضم النون وفتح الحاء المعجمة - وهو اسم لعدة أماكن ، قال ياقوت : « هو اسم عين قرب المدينة على خمسة أميال ، وذو النخيل - أيضا - قرب مكة بين مفسم وأثيرة وهو يفرغ في صدر مكة ، وذو النخيل - أيضا - موضع دوين حضرموت ، والنخيل - أيضا - ناحية بالشام ، ويوم النخيل : من أيام العرب » اهـ « غارة » الاسم من قولهم : أغار على العدو أغارة « ملحاحا » صيغة مبالغة من أصل قولهم : ألح الماء ، إذا دام وتتابع ، أو من قولهم : ألح السائل : أي ألحف ، وعنى أنها غارة شديدة لازمة « الجحاحا » يجحيم مفتوحين بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره حاء كذلك - هو السيد ، وجمعه جحاجيح وجحاحجة « لاسرح » هو المال السائم وأراد الإبل والنعم لأنها مال العرب « مراحا » بضم الميم - هو المكان الذي تأوى إليه الإبل والنعم ليلا « مفاحا » بضم الميم - اسم مفعول من قولهم : أفاح دمه إفاحة ، إذا أربق وسال ، ويقال : فاح وأفاح ، وأنكر الرياشي وأبو حاتم الأخيرة « صراح » بزنة غراب - أي : خالص محض لاشبهة فيه ولاظنة ، كقولهم : كأس صراح ، أي لم تشب بمزاج ، وذكر العيني والبغدادي أنه بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام

الإعراب : « نحن » مبتدأ « القون » خبره « صباحوا » جملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « الصباحا » منصوب على الظرفية عامله صباحوا ، أي : في وقت الصباح ، ومفعول « صباحوا » محذوف ، تقديره : صباحوم ، والمراد بالضمير المتار عليهم « يوم » منصوب أيضا على الظرفية بصباحوا « النخيل » مضاف إليه « غارة » منصوب على أنه مفعول لأجله ، أي : صباحوم للغارة ، أو هو في تأويل المشتق حال من فاعل صباحوا ، أي : صباحوا مغيرين « ملحاحا » صفة للغارة

الشاهر في : قوله « القون » حيث جاء به بالواو ، وهي لغة ينسبها بعض العلماء إلى هذيل ، وينسبها آخرون إلى عقيل ، وبعض النحويين يمسك بهذا البيت ، فيدعى أن « الذين » معرب لأنه جمع ، والجمعية من خصائص الأسماء ، فمارضت شبه الحرف الذي من أجله بنى الموصول ، ولأنه

« تنبيه » من العلوم أن « الآلى » اسم جمع ، لاجمع ، بإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما « الذين » فإنه خاص بالعلاء ، و « الذى » عام فى العاقل وغيره ، فهما كالماكر والعالمين . اهـ  
 ( بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ ) يَأْتِيَانِ الْيَاءَ وَحَذْفُهَا فِيهِمَا ( الَّتِي قَدْ مُجِمَّا ) التى : مبتدأ ، و « قد جمع » خبره ، و « باللات » متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللاتى ، نحو « وَاللَّاتِ يَأْتِيَانِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَانِكُمْ » « وَاللَّاتِ يَنْسِنَ مِنَ الْمَحِيضِ » وقد تقدم أنها تجمع على « الآلى » وتجمع أيضاً على « اللَّوَاتِ » يَأْتِيَانِ الْيَاءَ وَحَذْفُهَا ، وعلى « اللَّوَاءِ » ممدودا ومقصورا ، وعلى « اللَّاءِ » بالقصر ، و « اللَّوَاتِ » مبنيا على الكسر ، أو معربا إعراب أولات ؛ وليست هذه بمجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جوع

ورد بالواو فى حالة الرفع ؛ كما فى بيت الشاهد ، فيكون قد عومل معاملة جمع المذكر السالم ، واختار الناظم فى شرح التسهيل إعراب « الذين » « والذين » وبناء « الذين » مستندا إلى الفرق بينهما ، قال : « لما كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ، ولحق الذى والتى ؛ جعل لحاقها لهما معارضا لشبهها بالحرف ، فأعربا فى التثنية ، كما جعلت إضافة أى معارضا لشبهها بالحرف ، فأعربت ، ولم يعرب أكثر العرب الذين ، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة ؛ لأن الذين مخصوص بأولى العلم ، والذى عام ؛ فلم يعرب على سنن الجوع لفظا ومعنى » اهـ بحروفه ونحن نلاحظ عليه أنه غير مستقيم لأمرين :

الأول : أن الذين والذين أيضا لم يعربا على سنن التثنيات لفظا ؛ وذلك لأن قياس نظريهما من الاسم المتمكن ناقص ثبوت يائه فى التثنية ، ألت ترى أنك تنفى الشجى والقاضى ؛ فتقول : الشجيان والقاضيان ؛ فأما الذين والذين فقد سقطت منهما ياء المفرد

والأمر الثانى : أن اختلاف المعنى بين الذى والذين - على نحو ما ذكره - لا يمنع من أن يكون الثانى جمعا للأول عنده هو ، فإنه قد ذهب فى لفظ العالمين - بفتح اللام - إلى أنه جمع حقيقى للعالم ، مع أن العالم اسم لجميع ماسوى الله تعالى من إنسان وحجر وشجر وغير ذلك ، والعالمين خاص بالعلاء ، فأما أن تكون مغايرة اللفظ المبنى سنن الاسم المتمكن فى تثنيته وجمعه سببا فى بقاء علة البناء ، فيلزم بناء الذين والذين كما بنى الذين ، وإما أن يكون الذين جمعا حقيقيا كما أن الذين والذين مثليان حقيقة ، فيلزم إعراب الذين كما أعرب الذين والذين ؛ لأن تخصيص المعنى عنده ليس قادحا فى الجمعية

هذا ؛ وكلامه يشعر بأن بناء الذين إنما هو عند من ألزم الياء فى الأحوال كلها ؛ فأما من يأتى به بالواو كما فى بيت الشاهد فالظاهر أنه يراه إعرابا ، وقد ألزم جماعة القول بينانه مع ذلك كما ألزموا بناء المتنى ، وإن جاء بالألف وبالياء

(وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَمَا) اللاء : مبتدأ ، و « وقع » خبره ، و « كالذين » متعلق به ، و « نزا » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للإطلاق والمعنى أن اللائي وقع جمعا للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :  
 ٨٨ — مَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

٨٨ — أنشد الفراء هذا البيت ، ونسبه لرجل من سليم ، ولم يزد في تعريفه عن هذا المقدار اللفظ : « أمن » هو أفعال تفضيل من قولهم : من عليه منا ، إذا تفضل عليه وأمن « مهدوا » بفتح الهاء مخففة - من قولك : مهدت الفراش مهدا ، إذا بسطته ووطأته وهياته ، ومن هنا سمي الفراش مهدا لوطأته وبسطه ، قال الأزهرى : « أصل المهد التوثير » يقال : مهدت لنفسي ومهدت - بفتح الهاء مخففة ومشددة - أى : جعلت لها مكانا وطيبا سهلا ، ومهدت لنفسه خيرا ، وامتهده : هياء وتوطأه ، ومنه قوله تعالى : ( فَلَا نَفْسُهِمْ يَمَّهْدُونَ ) أى : يوطئون « اهـ » الحجور « جمع حجر - بتثنية الحاء مع سكون الجيم - هو فى الأصل حضن الإنسان - بكسر الحاء وسكون الضاد - ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان - بكسر الحاء أو فتحها - أى : فى حفظه وستره

المعنى : ليس آبأؤنا الذين أصلحوا شأننا وسهوا أُمُورنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد - مع عظيم نعمتهم علينا - بأكثر نعمة ، ولا أشد امتنانا علينا ؛ من هذا للمدح  
 الإعراب : « ما » نافية حجازية أو تيمية « آبأؤنا » اسم ما ، أو مبتدأ ، مرفوع بالضم ، والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، أمن : خبر ما النافية ، أو خبر المبتدأ ، وقد منعت الحركة المجتلية من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التى يقتضها موقع الكلمة من الإعراب « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله « أمن » ، وقوله « اللاء » : اسم موصول نعت لأباء ، مبنى على الكسر فى محل رفع « قد » حرف تحقيق « مهدوا » فعل وفاعل « الحجورا » مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لاجل لهاصلة الموصول الشاشر فيه : قوله « اللاء » حيث استعمله فى معنى الدين ، فأطلقه على جمع مفردة مذكر ، وهو آبأء ؛ إذ هو جمع أب ، والأب مذكر ، فدل ذلك على أن « اللاء » قد يقع جمعا للذى ، كما وقع « الألى » جمعا للتى ، وتسمية الشارح رحمه الله هذا اللفظ جمعا مبنى إما على شئ من التساهل ؛ لأن هذه الكلمة ليست جمعا حقيقيا لأمرين : الأول : لأن واحدها - وهو الذى هنا - ليس من لفظه ، والثانى : أن معنى الجمع غير متحقق فيه ، وإما أن يكون جاريا على التزام أن اللذين واللتين مثليان حقيقة ، و « الدين واللاى واللاوى » جموع حقيقية ؛ فتسكون عنده معرفة ، وهذا غير التحقيق ، كما سبقت الإشارة إليه

والشترك ستة : مَنْ ، وما ، وأَنْ ، وذُو ، وذَا ، وأَيُّ ، على ماسياتي شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : ( وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوَى ) أى فى الموصولية ( تَمَازُكِرْ ) من الموصولات ( وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَى شَهْرًا ) بهذا

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالم ، وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به ، كقوله :

٨٩ — أَسِرْبَ الْقَطَاطِلِ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلَّ إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

٨٩ — ذكر بعض من أنشد هذا البيت أنه لمجنون بنى عامر ، وذكر آخرون أنه للعباس ابن الأحنف ، وقد بحث ديوان العباس بن الأحنف المطبوع فى القسطنطينية بمطبعة الجواب عام ( ١٢٩٨ ) فوجدت البيت من كلمة عدة أبياتها ستة أبيات ، وهاكها :

أَطِرُ - وَمَا جَرَيْتُ مِثْلَكَ - أَمَّا قُلُوبُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ صُخُورُ  
ذَرِبْنِي أُنَمِّ إِنْ لَمْ أَتْلُ مِنْكَ زُورَةً لَعَلَّ خَيَالًا فِي النَّامِ يَزُورُ  
بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَاطِلِ مَرَبِّي قَلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ  
أَسِرْبَ الْقَطَاطِلِ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلَّ إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ  
وَالْأَقْنُ هَذَا يُودِّى نَحْمَةً فَأَشْكُرُهُ ؟ إِنْ الْحُبِّ شَكُورُ  
وَأَيُّ قَطَاةٍ لَمْ تُسَاعِدْ أَخَا هَوَى فَاشْتَ بِضَيْرٍ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبحث ديوان المجنون المطبوع فى مطبعة بولاق فوجدت بيت الشاهد أحد أبيات قصيدة عدة أبياتها عشرون بيتا ، وأولها :

شَكُوتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنِي قَلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ

وبعد بيت الشاهد ، وبعده :

وَأَيُّ قَطَاةٍ لَمْ تُعِرْنِي جَنَاحَهَا فَاشْتَ بِضَيْرٍ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبعد البيت الخامس من القطعة المنسوبة للعباس بن الأحنف ، وأنت ترى أن أكثر هذه الأبيات منسوب للشاعرين ، فهل يعتبر هذا من توافق الحواطر ؟ أو يكون أحد الرواة قد ضم أبيات أحدها إلى الآخر ؟ ومعانى الأبيات كلها واضحة

الإعراب : « أسرب » الممزة لنداء القريب ، سرب : منادى منصوب بالفتحة ، وهو مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » - كاهى رواية الشارح وغيره من النحاة - اسم موصول ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يعير » فعل مضارع ، فاعله

وقوله :

٩٠ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِ وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي؟

مستتر فيه « جناحه » مفعول به ، والماء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لأجل لها من الإعراب صلة للموصول ، وخبر المبتدأ الذى هو من محذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعبر جناحه موجود ، أوفيكم ، وأنحو ذلك ، وجعل المعنى جملة « يعبر » وفاعله فى عمل رفع خبر المبتدأ ، ولا أوافقه على هذا مطلقا « لعل » لعل : حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إلى » جارة « من » موصولة فى عمل جربا إلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أظير » الآتى « قد » حرف تحقيق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها صلة « من » المبرورة بإلى ، والعائد محذوف تقديره هويته ، وقوله « أظير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى عمل رفع خبر « لعل »

الشاهد فيه : قوله « من يعبر جناحه » حيث أطلق « من » الموصولة على غير العاقل ، وهو معبر الجناح من بين سرب القطا ، وإنما استساغ ذلك لأنه تقدم قبل ذلك بنداؤه ، والنداء طلب الإقبال ، وهو إنما يتصور من العاقل ؛ لأنك إنما تطلب إقبال من تتصور فيه أنه يفهم كلامك ويحيبك إلى مرادك ؛ فأما من لا يفهم أو لا يجيب فليس معقولا أن تتوجه إليه ولا أن تدعوه ؛ فكان النداء لهذه العلة تنزيلا له منزلة العقلاء ، وتشبيها له بهم ، فلما استقر له ذلك ساغ بعده أن يجرى عليه اللفظ الذى يستعمل فى العاقلين

٩٠ - هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لأمراء القيس بن حجر الكندى ، وبعده :

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الْمُؤَمَّرِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ حَوْلًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

اللقية : سبق شرح المطلع الذى هو بيت الشاهد ، مع الشاهد رقم (٣٣) فانظره فى (ص ٦٦) وقوله « مخلد » قد اختلف العلماء فى معناه ؛ فقال قوم : هو الطويل العمر الرخى البال ، وقيل : هو الذى لا يزال فى ميعة شبابه وطراة عمره لم ينزل به الشيب ، وقيل : هو القوط ، أى : اللابس القوط ، والقوط يسمى خلدة - بفتح الحاء واللام جميعا - وبعضهم يرويه :

\* وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا خَلِيٌّ مُخَلَّدٌ \*

وقوله « أوجال » هو جمع وجل - بفتح الحاء - وهو الخوف ، وباب فعله طرب « أحوال » اختلف العلماء فى الراد منه ؛ فذهب العسكري - نقلا عن الأصمى ، وابن السكيت - إلى أنه جمع حول ، بمعنى السنة والعام ، وقال البغدادي : إنه جمع حال ، وعلى الأول يكون للمعنى : كيف ينعم من كان

أو تظليه عليه في اختلاط ، نحو « وَفِيَّ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ »  
أو اقترانه به في عموم فصل بين ، نحو « فَهِنَّ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى  
رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لا قترانه بالعقل في « كل دابة » ، وتكون بلفظ واحد  
للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو جموعا ، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ  
مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَفْتَنُ مِنْكُمْ » ويجوز اعتبار المعنى ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ  
إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ — تَمَسَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَأَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ — يَذْنُبُ يَضْطَلِحَانِ

أقرب عهده بازراهية ثلاثين شهرا من ثلاثة أحوال ، وعلى الثاني يكون المعنى : كيف ينعم من كان  
أقرب عهده بالنعم ثلاثين شهرا وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ؟ وهي : اختلاف الرياح عليه ،  
وملازمة الأمطار له ، وتقديم العهد للنير لرسمه

الجراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر « صباحا » منصوب على الظرفية  
عامله عم « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه « الطلل » بدل أو  
عطف بيان من أي « البالي » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع  
مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « من » اسم موصول ، فاعل يم « كان » فعل  
ماض تام ، فاعله مستتر فيه عائد على من « في العصر » جار ومجرور متعلق بكان « الحالى »  
صفة للعصر ، وجمله الفعل والفاعل لا محل لها صلة للموصول ، ويجوز أن تجعل كان ناقصة ، واسمها  
حيثئذ ضمير مستتر ، وخبرها هو متعلق الجار والمجرور ، وجمله كان واسمها وخبرها لا محل لها  
صلة الموصول

الشاهر فيه : قوله « يعمن من — إلخ » حيث أوقع « من » على الطلل ، وهو غير عاقل ،  
والذى سوَّغ ذلك تقدم نداء الطلل في قوله « أيها الطلل » ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد  
السابق ، قال ابن هشام رحمه الله : « ونداء القطا في قوله \* أسرب القطا — إلخ \* ونداء الطلل  
في قوله \* أيها الطلل — إلخ \* سوَّغ وقوع « من » على السرب والطلل لما كانا مناديين ، وقد  
علم أنه لا بدعى وينادى غير العقلاء ، فأما نداء غير العاقل في نحو ( يا جبال أوتى . وياسماء  
أقلى ) ونحوها فليس بالأصالة اهـ بإيضاح

٩١ — أليت من كلة للفرزدق يصف فيها ذنبا طرقة ليلا وهو في بعض أسفاره ، وأول  
هذه الكلمة قوله :

وَأَطْلَسَ عَسَّالٌ وَمَا كَانَ صَاحِبًا دَعَوْتُ لِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي  
فَلَمَّا أَنِّي قُلْتُ : أَدُنْ ، دُونَكَ ، إِنِّي وَلِيَّائِكَ فِي زَادِي لَشَرِّكَانِ

مَبِثَّ أَوْدُ الرِّادَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ عَلَى ضَوْءِ نَارٍ مَرَّةً وَدُخَانٍ  
 قَمَلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَثَّرَ ضَاحِكًا وَقَائِمٌ سَيْفِي فِي يَدِي بِمَكَانٍ :  
 تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي ... .. البيت ، وبعده :  
 وَأَنْتَ أَزْرُو يَا ذَنْبُ وَالْقَدْرُ كُنْتُمَا أُخْتَيْنِ كَانَا أَرْضِصَا بِلَبَانٍ

اللفظ : « أطلس » هو كل ما كان في لونه غيرة إلى السواد ، وقالوا : ذئب أطلس ؛ لأن لونه كذلك ، وميوا اللص أطلس ، تشبيها له بالذئب « عسال » صيغة مبالغة ، من عسل - بفتح السين - يصل - بكسرهما - إذا مضى مسرعا واضطرب في عدوه وهز رأسه « موها » ومثله الوهن - بفتح الواو وسكون الهاء - نحو من نصف الليل ، وقيل : بعد ساعة منه ، وقيل : حين يدبر الليل ، وقيل : ساعة تضي من الليل ، وتقول : أوهن الرجل ، إذا صار في ذلك الوقت « أفد الزاد » أقطعه وأفدته « نكشر » أصله أن تبدو الأسنان عند الضحك . وقوله « تعش » روى سيبويه في مكانه ( ج ١ ص ٤٠٤ ) « نعال » « أخين » بضم المهملة وفتح الحاء وفتح الياء المشددة - قال العيني « تصغير أخوين » ومراده أنه صغر الأخ فرد له اللام المحذوفة ، وأصلها الواو فصار « أخيو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير فصار « أخى » بهمزة مضمومة نغاء مفتوحة فياء مشددة - ثم نناه فصار كما ترى ، هذا تقديره

الوهراب : « تعش » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وقاعله مستتر فيه وجوبا « فَإِنْ » شرطية « عاهدتني » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء مخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « لانخوتني » لانابة ، تخون : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر وجوبا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة من الفعل وقاعله ومفعوله في محل نصب على الحال صاحبه ضمير مخاطب ، أو الجملة لا عمل لها جواب القسم الذى تضمنه قوله « عاهدتني » ؟ وقوله « نكن » فعل مضارع ناقص جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر « مثل » خبره « من » اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى مثل « يا » حرف نداء « ذئب » منادى مبنى على الضم في محل نصب ، وهونكرة مقصودة « يصطحبان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول

الشاعر في : قوله « من . . . يصطحبان » حيث أعاد الضمير من الصلة مثنى على « من » ؟ مراعاة لمعناها ؛ فإن المقصود منها هنا اثنان ، وهما الشاعر والذئب

قال سيبويه رحمه الله : « هذا باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت اثنين كصلة الذين ، وإذا عنيت جمعا كصلة الذين - فمن ذلك قوله عز وجل : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ) :

... وأما « ما » فإنها لنغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل في غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضا في صفات العالم ، نحو « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » وحكي أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا » وقيل : بل هي فيها لنوات من يعقل ، وتستعمل في اللهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شيئا من جد — : أنظر إلى ما أرى ، وتكون بلفظ واحد كَمَنْ

( تنبيه ) تقع « مَنْ » ، و « ما » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين <sup>(١)</sup> ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟

ومن ذلك قول العرب — فيما حدثنا بونس — : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ ؟ وَأَيُّهِنَّ كَانَتْ أُمُّكَ ؟ .  
الحق تاء التانيث لما عني مؤثا ، كما قال : ( يستمعون إليك ) حين عني جمعا ، وزعم الحليل أن بعضهم قرأ ( وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ) . فجعلت كصلة التي حين عني مؤثا ، فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجمع ، قال الشاعر حين عني الاثنين :  
\* نعال فإن عاهدتني . . . \* اه كلامه

وقال الأعم : « الشاهد فيه تشبيه يسطحبان ، حملا على معنى من ؛ لأنها كناية عن اثنين » اه  
وقال الفراء : « ثنى يسطحبان — وهو صلة لمن — لأنه نواه ونفسه » اه  
وفي البيت شاهد آخر في هذه الجملة نفسها ، وذلك أنه فصل بين الموصول — وهو قوله « من »  
— والصلة — وهي قوله « يسطحبان » — بفصل ، وهذا الفاصل هو جملة النداء

وقال الأعم رحمه الله : « و فرق بين من وصلتها بقوله « ياذب » ، وساغ ذلك لأن النداء موجود في الخطاب ، وإن لم يذكره ، وإن قُتِرَتْ « من » نكرة ، وجملة « يسطحبان » في موضع الوصف كان الفصل بينهما أسهل وأقرب » اه كلامه

قال أبو رجاء : وإنما كان الفصل بين الصفة وموصوفها أسهل من الفصل بين الصلة وموصولها لأن افتقار الموصول إلى صلته أقوى وأشد من افتقار الموصوف إلى الصفة ، وآية ذلك أنه لا يمكن أن يستعمل الموصول بغير صلة تترفع وتسمعه ، من قبل أنه اسم مبهم ناقص لا يكمل إلا بها ، وأما الموصوف فقد لا يكون بحاجة إلى وصفه فلا تجيء معه بالصفة ، فلما كان ارتباط الصلة بالموصول هكذا قبح الفصل بينهما

(١) من شواهد ما للاستفهامية قول الخليل السعدي يهجو ابن عمه الزبرقان بن بدر :



وَمَا عِنْدَكَ ؟ وَشَرِطَتَيْنِ ، نَحْوُ « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي » ، وَ « مَا تَقْتُلُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتَى إِلَيْكُمْ » وَنَكِرَتَيْنِ موصوفتين ، كقوله :

٩٢ - أَلَا رَبُّ مَنْ تَفْتَشُهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ

يَا زَيْرُ قَانَ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبَيْبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ  
هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَأَلَّا سَكْتَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَطْرُ

وقول السفاح بن بكير اليربوعي :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأٍ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الدَّرَاعِ

وقد تضمن الشاهد الأول مع الاستفهام التحقير ، وتضمن الشاهد الثاني التعظيم مع الاستفهام  
٩٢ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٧١ ) ولم ينسبه الأعلام إلى قائل ، وقد سقط عجزه من بعض نسخ الشرح

اللفظ : « تفتشه » نظرن به النش والخديعة « مؤتمن » تراه أamina ناصحا  
المعنى : قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به النش ، وقد يشنه وينحده إنسان يأمنه  
ويثق به

الوجراب : « ألا » أداة استفتاح « رب » حرف جر شبیه بالزائد « من » نكرة مبتدأ  
مبنى على السكون في محل رفع « تفتشه » فعل مضارع ، فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه ، والهاء  
ضمير عائد إلى « من » في محل نصب مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر  
صفة لمن مراعاة لجرها رب أو في محل رفع صفة لمن أيضا لأنها مبتدأ « لك » جار ومجرور  
متعلق بناصح « ناصح » رواء الأعلام مجرورا ، وقال : إنه صفة ثانية لمن . وعليه خبر للمبتدأ  
محذوف ، والتقدير : رب إنسان ناصح لك نظنه غاشا موجود ، وعندى أن الأحسن رفع  
« ناصح » على أنه خبر المبتدأ « ومؤتمن » الواو عاطفة ، مؤتمن : معطوف على « من » ،  
فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ « بالغيب » جار ومجرور متعلق بمؤتمن « غير أمين » جره  
الأعلام على أنه صفة لمؤتمن ، وخبره محذوف ، وعندى أنه مرفوع على أنه خبر ، كما قلتم  
في المعطوف عليه

الشاهر في : قوله « رب من تفتشه » حيث استعمل « من » نكرة ، ووصفها بجملة  
« تفتشه »

والدليل على أن « من » في هذا الموضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها « رب »

وقوله :

٩٣ - رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

وهي حرف لا يدخل إلا على النكرات ؛ ومثله في ذلك كله الشاهد الآتي ، وقول عمرو بن قيسبة الضائع البشكري :

يَا رَبُّ مَنْ • يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَقَضَائِهِ وَأَغْتَدِبُنْ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٧١ ) :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الطُّبَاءِ السَّوَاحِجُ

٩٣ - البيت لسويد بن أبي كاهل بن حارثة بن حسل بن مالك بن عبد سعد بن جشم ابن ذبيان البشكري ، من قصيدة له رواها صاحب الفضليات ، ومطلعها :

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا أُنْسَعُ

حُرَّةٌ تَجْلُو شَيْئًا وَاحِدًا كَشَعَاعِ الْبَرْقِ فِي الْقَيْمِ سَطَعُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

كَيْفَ بِاسْتِقْرَارِ حُرَّةٍ شَاطِطٍ بِيَلَادٍ لَيْسَ فِيهَا مُتَسَمِعٌ

رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ ... البيت ، وبعده :

وَيَرَانِي كَالشَّجَا فِي حَلْقِهِ عَسِرًا تَخْرُجُهُ مَا يُنْتَزَعُ

مَزِيدٌ يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرْنِي فَإِذَا أَمْتَمَّتْهُ صَوْتِي أُنْمَعُ

قَدْ كَفَانِي اللَّهُ مَا فِي نَفْسِهِ وَمَتَى مَا يَكْفِ شَيْئًا لَا يُصْعُ

اللفظ : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » يطلق على عدة معان : منها المودة والوصل ، ومنها العهد والليناق يكون بين القوم ، ومنها السبب يتعلق به الرجل من صاحبه ، وقوله « ما انسع » يريد ما امتد واستقام أمره ، و « ما » هي الصدرية الظرفية ، أي : مدة اتساعه واستقامته وامتداده « شجيتا » أراد ثمرًا مفلجًا متفرق الأسنان في حسن « كشعاع البرق » يروى في مكانه « كشعاع الشمس » وقوله « كيف باستقرار حر شاطط » الاستقرار معناه الإقامة في هدوء بال ، والشاطط : البعيد الدار ، الغريب عن أهله ، وقوله « رب من أنضجت - إلخ » . قال ابن الأنباري : يروى هكذا :

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

وروى في مكان « قد تمنى لي موتا » : « قد تمنى لي شرا » وقوله « أنضجت - إلخ » هو كناية عن

وقوله :

٩٤ - لِمَا نَأْفَعُ يَسْمَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ لَشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

نهاية الكد الحاصل للقلب ، أو استعارة ، شبه تحير القلب وإكادته بإفضاع اللحم الذي يؤكل .  
و « غيظا » مصدر غاظه يغيظه إذا أغضبه وآله « الشجا » النصص يمترض في الحلق فتضيق به  
النفس « مزبد » اسم فاعل من أزد ، إذا أخرج الزبد من فمه ، هذا أصله ، ويكنى به عن  
التوعد والتهديد « يخطر » أصل معناه أن تحرك يديك إذا مشيت ، وهو عبارة عن الحيلاء  
والعجب « انقمع » دخل بعضه في بعض ، والراد أنه يتضائل ويرجع عما كان عليه من زهو  
وابتكبار

الإعراب : « رب » حرف جر شبه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان ، مبتدأ ، مبني  
على السكون ، وله محلان : محل جر رب ، ومحل رفع بالابتداء « أنضجت » فعل وقاعل « غيظا »  
تميز محوّل عن الفاعل ، والأصل : أنضج غيظي إياه قلبه ، أو مفعول لأجله ، والمعنى أنضجت قلبه  
لأخل غيظي إياه « قلبه » مفعول لأنضج ، والمهاء مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع صفة  
لـ « من » ، « قد » حرف تحقيق « تمني » فعل ماض ، وقاعله ضمير « من » مستتر فيه « لي »  
جار ومجرور متعلق بتمني « موتا » مفعول لتمي « لم » نافية جازمة « يطع » مضارع مجزوم لم  
ينبئ للجهول ، ونائب قاعله ضمير مستتر يعود إلى « من » أيضا ، وخبر المبتدأ الذي هو « من »  
إما جملة « لم يطع » وعليه تكون جملة « قد تمني لي موتا » صفة ثانية لمن ، وإما أن تكون جملة  
الخبر هي « قد تمني » ، وعليه تكون جملة « لم يطع » في محل رفع خبر ثان ، ولوقلت : إن هاتين  
الجملتين وما بعدهما صفات لمن ، وجملة الخبر هي قوله « قد كفاني الله ما في نفسي » في البيت الذي  
بعد بيت الشاهد لم تكن قد ذهبت بعيدا

الشاهد فيه : قوله « رب من أنضجت » حيث استعمل « من » فيه نكرة ووصفها بجملة  
« أنضجت » ؛ بدليل دخول « رب » عليها ، وقد عرفت لإيضاح ذلك في الشاهد السابق ، ومن  
رواه « ربما أنضجت - الخ » لم يكن فيه شاهد على روايته ، و « ما » هي الكافة التي تهيب  
« رب » للدخول على جل الأفعال

٩٤ - هذا البيت من شواهد معنى الليب ، ولم ينسبه أحد شراحه إلى قائل معين

اللفظ : « الليب » العاقل الحازم

المعنى : إن العاقل يسمى لإدراك الشيء النافع ؛ فلا تكن ساعيا لشيء ترى نفعه بعيدا

الإعراب : « لما » اللام حرف جر ، وما : نكرة بمعنى شيء مبني على السكون في محل جر  
باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسمى الآتي « نافع » صفة لما « يسمى الليب » فعل وقاعل  
« فلا » الفاء الفصيحة ، أو لتفريع ، لا : نهاية « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا نهائية

وقوله :

٩٥ - رَبِّ مَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنْ الْأَمْرِ لَهُ فَزَجَّةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

واسمه ضمير مستتر فيه « لشيء » جار ومجرور متعلق بقوله « ساعيا » الآتي « بعيد » صفة لشيء « نفعه » فاعل لبعيد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والماء مضاف إليه « الدهر » منصوب على الظرفية ، وناصبه قوله « ساعيا » أيضا ، وجعل السوق ناصبه قوله « نفعه » السابق ؛ وفيه بعد « ساعيا » خبر تكن

الشاهد فيه : قوله « لما نافع » حيث استعمل « ما » نكرة بمعنى شيء ، ووصفها بقوله « نافع » قال ابن هشام : « والثاني من أوجه ما الاسمية أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف ، أي : ليست متضمنة معنى الحرف ، بخلاف التي تضمنت معناه ، وهي نكرة كالشرطية والاستفهامية ، وهذه أيضا نوعان : ناقصة ، وتامة ، فالناقصة هي الوصوفة بغير أو بجملة ، وتقدر بقولك شيء ، كقولهم : مررت بما معجب لك ، أي : بشيء معجب لك ، فـ ما : نكرة موصوفة ، ومعجب : صفتها ، ومثل ذلك قوله \* لما نافع يسى الليب ... البيت \* انتهى كلامه بإيضاح كثير فإن قلت : فهل يجوز لي أن أجعل ما في هذا البيت زائدة بين الجار والمجرور ، وأجعل اللام جارة لنافع ؟

فالجواب أن ذلك لا يسوغ لك ، وإنما لم نسوّغ لك في هذا البيت أن تجعل ما زائدة بين الجار والمجرور غير كافة للجار عن عمله ، مع أنه قد جاءت ما على هذا النحو كثيرا في كلامهم : من ذلك قول الله تعالى : ( فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، مِمَّا خِطِيَتْ بِهِمْ أَعْرَضُوا ، عَمَّا قِيلَ ) .

وقول الشاعر :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ تَجْرُمُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

وقول الآخر :

رُبَّمَا ضَرَبَتْهُ بِسَيْفٍ صَعِيلٍ يَتَنَ بُضْرَى وَطَعَنَتْهُ بِجَسْلَاءَ

وسمّي ذلك مشروحا في باب حروف الجر ، إن شاء الله ؛ نقول : إننا لم نجز لك ذلك لأن زيادة « ما » بين الجار والمجرور كثيرا مختصة بحروف ثلاثة ، وهي : من ، وعن ، والباء ، فأما مع اللام فلم تسمع زيادتها ، وإنما تخرج الشواهد على الوجوه التي لها نظير في كلامهم

٩٥ - هذا البيت يروى في عدة كلات : إحداها منسوبة إلى أمية بن أبي الصلت ، والثانية رواها الأصمعي منسوبة إلى أبي قيس اليهودي ، وقيل : هي لابن صرمة الأنصاري ، والثالثة منسوبة إلى حنيف بن عمير البشكري ، وقيل : هي لتهار بن أخت مسيلة الكذاب ، فأما كلمة أمية فهي قصيدة طويلة عدتها - كما قاله البغدادي - تسعة وسبعون بيتا ، ذكر فيها من قصص

الأنبياء كثيرا : من ذلك قصة إبراهيم وابنه الذبيح عليهما السلام ، وذلك قوله :  
 يَا بُنَيَّ إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّهِ شَحِيحًا فَاصْبِرْ فِدَىٰ لَكَ خَالِي  
 وأما كلمة أبي قيس ، أو ابن صرمة ، فطلعتها :  
 سَبَّحُوا لِلْمَلِكِ كُلَّ صَبَاحٍ طَلَعَتْ نَجْمُهُ وَكُلَّ هِلَالٍ  
 وأما كلمة حنيف بن عمير ، أو نهار ، فطلعتها :  
 يَا سَعَادَ الْقَوَادِ بَنَتْ أَثَالِ طَالَ لَيْسِي يَفْتَنُ الرَّحَالِ  
 إِنَّهَا يَا سَعَادُ مِنْ حَدَثِ النَّهْرِ عَلَيْكُمْ كَفْتَنَةُ النَّجَالِ  
 وقيل بل هي قوله :

يَا قَلِيلَ الْقَزَاءِ فِي الْأَهْوَالِ وَكَثِيرَ الْهُمُومِ وَالْأَوْجَالِ  
 ونسبت هذه الكلمة الأخيرة إلى حنيف ، ونهار ، ولأعرابي لم يسم ، وقد نسبها العيني رحمه الله  
 خطأ إلى أمية بن أبي الصلت ، ولم نجد له سابقا إلى ذلك  
 اللفظ : « بني » ثلاث ياءات : أولاهن ياء التصغير ، والثانية لام الكلمة التي أصلها الواو ،  
 والثالثين ضمير للتكلم - وهو تصغير « ابن » بحذف الهزمة المعوض بها عن اللام ورد اللام  
 المحذوفة ، والأصل - قبل الإضافة « بنو » فاجتمعت الواو والياء وسقت إحداهما بالسكون ،  
 فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء « شحيطا » هو فصيل بمعنى مفعول ، مأخوذ من : شحطه  
 يشحطه شحطا - من باب فتح - إذا ذبحه ، وتقول : شحطه وسحطه - بالثين المعجمة وبالسین  
 الهملة - قال ابن سيده : والسين أعلى « الرحال » لعله يريد به عروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب  
 الذي قتله البراء في قصة لطيفة كسرى ؛ فإن الرحال لقبه « حدث الدهر » واحد أحداثه ، مثل  
 سبب وأسباب ، وهي طوارقه ونوازله « الغزاء » بفتح العين ، بزنة سحب - التصبر والتجبد  
 « الأهوال » جمع هول ، وهو الأمر العظيم اللفظ « الأوجال » جمع وجل ، وهو الخوف  
 الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبهة بالزائد ، ما : نكرة بمعنى شيء  
 مبتدأ « نكره النفوس » فعل وفاعل ، والجملة صفة لما ، في محل رفع أو جر ، على ما عرفت في  
 الشواهد السابقة « من الأمر » جار ومجرور متعلق بنكره « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 خبر مقدم « فرجة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل جر صفة للأمر ؛ لأنه محلى بالجنسية ،  
 ومدخولها مثل النكرة ؛ كذا قال غير واحد ، وعندى أن الجملة في محل رفع خبر البتداء التي  
 هو « ما » الموصوفة « كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و« العقال »  
 مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « ربما نكره » حيث استعمل « ما » نكرة موصوفة بالجملة بعدها

ومن ذلك فيها قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُنْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَنْ مُنْجِبٍ لَكَ » ،  
ويكونان أيضاً نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فلي رأى أبي علي ، زعم أنها في قوله :

٩٦ — \* وَنَعِمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ \*

وقضمن ذلك أمرين : الأول : أن « ما » هذه ليست حرفاً ، وإنما هي اسم ، والثاني : أن  
« ما » هذه بعد كونها اسماً هي نكرة لا معرفة

أما الدليل على الأول فإنه أعاد عليها الضمير مرتين : أما الضمير الأول فهو ضمير عائذ من  
جملة الصفة حذف لكونه منصوباً بفعل وهو مراد ، وتقديره « رب شيء تكرهه النفوس » وأما  
ثاني الضميرين فهو الضمير الذي في جملة الخبر ، وهو المجرور باللام في « له فرجة » وأنت خير  
أن الضائر لا تعود إلا إلى الأسماء

وأما الدليل على أنها نكرة لا معرفة فدخل « رب » عليها ، وقد عرفت أن « رب »  
حرف يختص بالدخول على التكرات ، وقد أنشد سيبويه رحمه الله تعالى هذا البيت مرتين في  
كتابه بعد قوله « رب لا يكون بعدها إلا نكرة » اه ، وقال الأعمى في تقرير الشاهد : « استشهد  
به على أن ما نكرة ، بتأويل شيء ، ولذلك دخلت عليها رب » ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ،  
ولا تكون ما هنا كافة ؛ لأن في « نكره » ضميراً عائداً عليها ، ولا يضر إلا الاسم ، وكذلك الضمير  
في له عائذ عليها ، والمعنى : رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب  
الضيق والشدة كحل عقال للمقيد ، والفرجة - بالفتح - في الأمر ، وبالضم في الحائط ونحوه « اه  
كلامه بحروفه ، ولك فيه المقنع ، وبيانه مفهوم بما قدمناه لك

٩٦ — هذا عجيزيت أنشده ابن منظور في مادة « زكا » من اللسان ، ولم ينسبه إلى قائل  
وأنشده السيد المرتضى في شرح القاموس ولم ينسبه ، وقال العيني : « أنشده أبو علي ولم ينسبه » اه  
وهاك البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

وَكَيْفَ أَزْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُزَاعُ لَهُ      وَقَدْ زَكَتْ إِلَى بَشَرٍ بَنِ مَرْوَانَ  
وَنَعِمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ      وَنَعِمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

اللفظ : « أزهب » أخاف ، وأخشى « أزع » بالبناء للجھول - من الروع ، وهو الفرع  
وشدة الخوف « زكأت » لجأت واستندت « بشر بن مروان » هو بشر بن مروان بن الحكم بن  
أبي العاص بن أمية القرشي العباسي الأموي ؛ كان ممحاً جواداً كريماً ، ولي إمرة العراقيين لأخيه  
عبد الملك بن مروان ، ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين عن نيف وأربعين سنة « مركأ » اسم  
مكان من زكا المتقّم ، ومعناه اللجأ والمستند

الإعراب : « نم » فعل ماضٍ دال على المدح « مركأ » بالرفع فاعل نعم ، وبالنصب تمييز

وقاعل نم ضمير مستر « من » اسم موصول عند ابن مالك ، ونكرة موصوفة بالجملة بعدها عند الأخفش ، وعلى أية حال فهي في محل جر بإضافة مركزاً إليها « ضاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مذاهبه » فاعل ضاق ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لأجل لها من الإعراب صلة الموصول عند ابن مالك ، وفي محل جر صفة لمن عند الأخفش على ما علمت « ونم » الواو عاطفة ، نم : فعل ماض دال على المدح « من » اختلف العلماء في إعرابها وفي معناها على مذاهب شتى : فقال أبو علي : إن من هذه نكرة تامة - أي : لاحتياج إلى صفة - وهي تمييز ، وقاعل « نم » على هذا ضمير مستر ، وقوله « هو » في البيت هو المخصوص بالمدح ؛ فهو مبتدأ خبره جملة « نم » مع فاعلها ، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وهذا الوجه هو الذي من أجله أنشد الشارح رحمه الله البيت ؛ وقال غير أبي علي : إن « من » هذه معرفة ناقصة - أي : هي اسم موصول - وهي فاعل نم ، و « هو » في البيت مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لأجل لها صلة الموصول ، وهذا الخبر المحذوف قتره ابن هشام في الفتي نبحا لابن مالك في شرح الكافية بـ « هو » آخر ، فتكون جملة الصلة هكذا « هو هو » مثل قول الشاعر :

\* أَنَا أَبُو النَجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي \*

وسأتي مشروحا في باب الابدأ والخبر ، وتبعهما في هذا التقدير الشارح العلامة والعيبي وغيرهما ، ولكن أبا علي رحمه الله أنكر ذلك كل الإنكار ، وسنقل عبارته قريبا ، وقال أبو علي أيضا : إنه يجوز أن تكون « من » نكرة ناقصة ، وهي فاعل « نم » ، ويكون قوله « هو » في البيت مبتدأ خبره محذوف ، وفي تقديره ماسبق من الكلام ، والجملة من الابدأ والخبر في محل رفع صفة لمن وقوله « في سر » جار مجرور جملة ابن هشام - وتبعه عليه العيني - متعلقا بخبر المبتدأ - الذي هو قوله « هو » - وذلك لأنه فيما ظن بمعنى الفعل - أي : هو الثابت في سر - ولم يرتض ذلك أبو علي ، بل قال : إنه متعلق بنم . وقوله « وإعلان » معطوف على سر

الشاعر في : قوله « نم من » حيث ذهب أبو علي إلى أن « من » نكرة تامة تمييز لنم على نحو ما قدمنا إليك في إعراب البيت

واعلم أن الشارح رحمه الله تبع ابن هشام في نسبة هذا التخرج دون ما عده إلى أبي علي ، والحقيقة ليست كذلك ، بل إن له في البيت ثلاثة تخريجات هذا أحدها ، وهالك عبارته . قال : « قال الشاعر : ونم مركزا . . . (البيتين) . . . القول في الظرف ( يريد بالظرف قوله « في سر » ) أنه يتعلق بنم ، وذلك لأنه لا يتخلو إما أن يكون الظرف خبرا عن الضمير وتكون الجملة من المبتدأ والخبر لأجل لها صلة الموصول وهو « من » ، وإما أن يكون الظرف متعلقا بنم ، ولا يجوز أن يكون الظرف متعلقا بمحذوف في موضع خبر « هو » التي في الصلة ؛ لأن التقدير قبل كون الجملة

صلة يكون « هو كائن في سر وإعلان » وهذا كلام لامعني له ، وإنما اللحن كرم هذا الإنسان في سره وإعلانه ، أى : ليس ما يصنعه من الخير لتصنع وتكف ، فهو يفعل الخير في سره كما يفعله في العلانية ؛ فيكون الطرف متعلقاً بنعم ، وإذا كان كذلك احتاج « هو » إلى جزء آخر حتى تتم الصلة ، وذلك الجزء ينبغي أن يكون لفظ « مثله » فيكون التقدير « نعم الذى هو مثله » ولا يجوز أن يكون التقدير « نعم الذى هو هو » لتكون الصلة شائعة ، فلا تكون « من » مخصوصة ، لأنها فاعل نعم ، نعم لو قدرت « نعم الذى هو هو » على أن الأصل « نعم الذى هو مثله » فحذف المضاف وهو « مثل » وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع ؛ جاز ذلك ، وقد يجوز في القياس أن تجعل « من » نكرة ، فإذا جعلتها نكرة احتاجت إلى صفة ، فتكون جملة « هو مثله » صفة لها ، وهى الجملة التى قدرت بها صلة لها فى الوجه السابق ، ويكون المقصود بالمدح مضمرًا ؛ لأنه قد جرى ذكره كما قد جرى ذكر أيوب قبل قوله تعالى : ( نعم العبد ) فاستثنى عن ذكر ما يخصه بالمدح وإظهاره . ويجوز في القياس أن تجعل « من » نكرة ، ولا تجعل له صفة ، كما فعل ذلك فى « ما » من قوله تعالى : ( فنعما هى ) فإذا جعلتها كذلك كان كأنه قال « نعم رجلا » فيكون موضع « من » نصبا على التمييز ، ويكون « هو » كناية عن المقصود بالمدح ، ووجه القياس فى الحكم على « من » أنها نكرة غير موصوفة أنهم قضوا لما أختار بذلك ، مع أن « ما » أشد إيهاما وشيوعا من « من » ؛ ألت ترى أن « ما » تطلق على « شيء » وأما « من » فإنها تطلق على « إنسان » ولا ريب أن شيئا أعم من إنسان وأشد إيهاما وتنكيرا ؛ فلما استجازوا فى « ما » أن تجيء نكرة غير موصوفة مع هذه الحال من الشيوع والإيهام فلا بد يستجاز عجيء « من » نكرة تامة أولى وأجوز ، إلا أننا لم نعلمهم فى الاستعمال تركوا « من » بغير صفة كما تركوا « ما » بغير صفة ، كما فى التعجب ، وكما فى الآية التى تلاونها « اه كلام أبى على

مع إضاح للحن يسير . ومنه تعلم ما فى كلام الشارح وغيره من القصور

وقد رد ابن مالك رحمه الله فى شرح التسهيل الوجه الثالث الذى استشهد الشارح بالبيت من أجله فقال : « لا يصح لوجهين : أحدهما أن التمييز لا يقع فى الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة لدخول الألف واللام ، ومن ليست بهذه الثابتة ؛ فلا يجوز كونها تمييزا ، الثانى : أن الحكم عليها بكونها تمييزا عند القائل به يترتب على كونها نكرة غير موصوفة ، وعجىء من نكرة غير موصوفة لم يذهب إليه أحد فى غير هذا البيت ، فلا يجوز الذهاب إليه بغير دليل يدل عليه . وعلى هذا تكون « من » مرفوعة بنم على أنها فاعل موصولة بالجملة بعدها ، وهى مع ذلك فاعل نعم ، كما هو الوجه الثانى من كلام أبى على ، وإن كان كلام ابن مالك صريحا فى أنه لا يعلم من قال به ، ولك فى هذا الكلام مقنع أى مقنع



تمييز ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو المخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول فاعل ، وقوله « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قَوْلِهِ \* شعري شعري \* <sup>(١)</sup>

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش فى نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شئ حسن زيدا ، على ماسأىتى بيانه فى بابه ، وفى باب نعم وبئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشري ، نحو « غسَلْتَهُ غَسْلًا نَعْمًا » أى : نعم شيئًا ؛ فإ : نصب على التمييز . وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب السازنى إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تغريف والدليل على اسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها فى نحو « قَدْ أُلْمَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ » ، وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف ، ورُدَّ بأن لحذف الموصوف مَطَّانٌ لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة ، وليس هذا منها

الثانى : استحسان حلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو « جاء الكريم » ، فلو أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضِي ، فلو أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها . الرابع : دخولها على الفعل فى نحو :

٩٧ - \* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ \*

(١) هذه قطعة من بيت لأبى النجم العجلي ذكرناه فى أثناء شرح الشاهد ( رقم ٩٦ ) وسيأتى مشروحا فى باب اللبتدأ والحبر

٩٧ - هذا صدر بيت للفرزدق يهجو به رجلا من بنى عذرة ، كان قد دخل على عبد الملك ابن مروان يمدحه وعنده جرير والأخطل والفرزدق ، والأعرابي لا يعرفهم ، فمرقه عبد الملك بهم فقال :

فَعَيَّا إِلَهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ  
وَجَدَّ الْفَرَزْدَقِ أَنْعَسَ يَدَ وَدَقَّ حَيَاشِيمَهُ الْجَنَدُ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَعَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

بِمَا أَنْتَ بِالْحُكْمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ

وقال له الأخطل :

يَا شَرَّ مَنْ حَمَلَتْ سَاقٌ عَلَى قَدَمٍ      مَا مِثْلُ قَوْلِكَ فِي الْأَقْوَالِ يُحْتَمَلُ  
إِنَّ الْحُكُومَةَ لَيَسَتْ فِي أَيْبِكَ ، وَلَا      فِي مَقَشَرِ أَنْتَ مِنْهُمْ ؛ إِنَّهُمْ سَقِلُ

وقال جرير مدافعا عنه :

شَتَمْتَنِي قَاتِلًا بِالْحَقِّ مُتَبَدِّيًا      عِنْدَ الْخَلِيفَةِ وَالْأَقْوَالِ تُنْتَضَلُ  
أَتَشْتَانِ سَفَاهًا خَيْرَ كُمْ حَسَبًا      فَهَيْكُمَا - وَالْهَيْ - الزُّورُ وَالْخَطَلُ  
شَتَمْتُمَاهُ عَلَى رَضِي وَوَضِعُكُمَا ؟      لَازِمًا فِي سَقَالٍ أَهْيَا السَّقَلُ

اللفظ : « أبا حذرة » هو جرير « أرغم أنفك » أصله أن يلققه بالرغام ، وهو التراب ، ثم استعمل كناية عن اللثة والموان « الخنى » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد للضطرب والتفحش فيه « الحكم » الذى يحكمه الحصان ليفصل بينهما « الأصيل » الحبيب « الجدل » شدة الخصومة « سفل » وردت هذه الكلمة في بيت الأخطل وفي أبيات جرير ، وضبط بفتح فكسر ، وقد قال صاحب اللسان : « والعامة تقول رجل سفلة - بفتح فكسر - من قوم سفل ، قال ابن الأثير : وليس بعري » اه ، ويمكن أن تكون هذه اللفظة بضم السين والفاء جميعا ، وأصلها بضم فسكون جمع أسفل ، وهو السافل ، ويقال لأردال الناس وسقاطهم : سفلة - بفتح فكسر أو بكسر ، فسكون - « تنتضل » قال ابن منظور : « واتضل القوم وتناضلوا ، أى : رموا للسبق ، ومنه قيل : اتناضلوا بالكلام والأشعار » اه « سفال » بفتح السين والفاء مخففة - أى : حطة وانخفاض وانضاع الإعراب : « ما » نافية « أنت » مبتدأ « بالحكم » الباء زائدة ، الحكم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقترنة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « الترضى » آل : موصولة صفة للحكم ، ترضى : فعل مضارع مبنى للجهول « حكومته » نائب فاعل ، والهاء ضمير عائذ إلى آل ، والجملة صلة آل « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفي « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » كابتها « ذى الرأى » معطوف على الحكم أيضا « والجدل » معطوف على الرأى الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث وصلت « آل » بالفعل المضارع كما يوصل به « الذى » و « التى » وغيرها ، فدل ذلك على أن « آل » اسم ، كما أن « الذى » اسم ؛ لأن « آل » لو كانت حرف تعريف ، كما ذهب إليه الأخفش ، لما أمكن اعتبارها فى هذا اليت ؛ فإن حرف التعريف لا يدخل إلا على الأسماء التكررات لتعريضها

واعلم أن دخول « أل » للوصول على الفعل المضارع مختلف فيه : فذهب الكوفيون إلى جوازه ؛ تمكينا بهذا البيت ، وبقول ذى الحرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَفِيُّ ، وَأَبْغَضُ الْمُجْهَرِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْجِدْعُ  
وبقول ذى الحرق أيضا :

فَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَاقَتِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْبِتْقَعُ  
وبقول الآخر :

وَلَيْسَ الْيَرْبُوعُ لِلْخِلِّ مِثْلَ الَّذِي يَرَى لَهُ الْخِلُّ أَهْلًا أَنْ يَمُدَّ خَلِيلًا  
وقول الآخر :

مَا كَالْيَرْبُوعِ وَيَغْدُو لَاهِيًا فَرِحًا مُسَمَّرٌ يَسْتَلِيمُ الْحَزْمُ ذُو رَشَدٍ  
وقول الآخر :

لَا تَبْعَنَّ الْحَرْبَ إِنِّي لَكَ الْيُنْدِرُ مِنْ يَرَانِيَا فَاتَّقِ  
وقول الآخر :

فَدُو الْمَالِ يُؤْتِي مَالَهُ دُونَ عِرْضِهِ لَمَّا نَابَهُ وَالطَّارِقُ الْيَتَمَلُّ  
وقول الآخر :

أَجِينِ أَصْطَبَانِي أَنْ سَكَتُ ، وَإِنِّي لَنِي شُغْلٍ عَنْ دَخَلِ الْيَتَمَلِّ

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في الكلام وصل « أل » بغير الصفة الصريحة ، واعتذروا عن هذه الأبيات بأن أكثرها لا يعرف له قائل ، ولم نسمع له تنمة ، ولا عرف كلاهما التي منها هذه الأبيات ، وما عرف منها كبيت الفرزدق وبيت ذى الحرق فتشاذ لا يقاس عليه وذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ؛ فحكم بأن وصل « أل » بالمضارع قليل ، وليس شاذًا

قال في التصريح : « بعض الكوفيين يجيزونه اختصارا ، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة ، وابن مالك يقول بالجواز على قلة ؛ فهو قول ثالث ، والمدرّك مختلف ؛ فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ، ولهذا قال : إن الفرزدق متمكن من أن يقول « المرضي » ، والجمهور يرون الضرورة ما وقع في الشعر ولم يجيء في الكلام ، سواء اضطر الشاعر إليه أم لا ، فلم يتوارد الخلاف على محل واحد » اهـ  
ومن العلماء من ذهب إلى أن « أل » هذه هي « التي » حذفت منه الدال والياء وبقيت

والمُعَرَّةُ مختصة بالاسم

واستدل على حرفيتها بأن العامل يَتَخَطَّأُها، نحو «مَرَزْتُ بِالضَارِبِ» فالجور «ضارب» ولا موضع لأل، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب

قال الشلوين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك: «جاء القائم» فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً، واستحق «قامم» البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول

وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل؛ لعدم المانع. انتهى، ويلزم في ضمير «أل» اعتبار المعنى، نحو «الضارب»، و«الضاربة»، و«الضارين»، و«الضاريات»

وأما «ذو» فإنها للعاقل وغيره؛ قال الشاعر:

٩٨ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يَوَاصِلِي يَرْمِي وَرَأَى بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلَهُ

الألف واللام، حكى ذلك ابن عصفور، ورده بأنه لو كان صحيحاً لوصلت «أل» بكل ما يوصل به «الذي»، ومن ذلك الفعل الماضي، ولم يسمع ذلك عنهم، ولا على سبيل الشذوذ؛ فدل ذلك على أن «أل» ليست هي «الذي»، وهذا ظاهر إن شاء الله

٩٨ - أنشد أبو عبيد هذا البيت كما هو في رواية الشارح، ولم ينسبه لقائل، وقال ابن برّي: إنه لجبير بن عمنة الطائي، وقد ركب النحاة هذا البيت من بيتين مع تغيير في صدر أولهما، والصواب في الإنشاد هكذا:

وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يِعَاتِبُنِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَهُ  
يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُقْتَدِرٍ يَرْمِي وَرَأَى بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلَهُ

اللفظ: «مولاى» للولى معان كثيرة: منها السيد، ومنها ابن العم، ومنها الناصر والعين، وهذا أقرب المعاني للراد هنا، بدليل رواية «خليلى» بدله «ذو» أى: الذى، وهذه لغة طي «يعاتبنى» روى في مكانه «يعايرنى» وروى أيضاً «يعيرنى» وروى أيضاً «يواصلنى» وهذه الأخيرة أنسب للسياق، وهى رواية الشارح تبعاً للناظم وابنه «إحنة» بكسر الهمزة وسكون الحاء للهمزة - هى الحقد فى الصدر، وقد أحن - بكسر الحاء، وروى كراع فتحها - «جرمه» بفتح

الجيم وكسر الراء :- الجرم والجريمة « باسمهم » أراد بالسهم ، غناء بأم التي هي حرف التعريف في لغة حمير « واسلمه » أراد بالسلمة ، ففعل ما فعل بالسهم ، والسلمة - بفتح السين وكسر اللام - هي واحدة السلم - بفتح فكسر - وهي الحجارة ، والسلام - بزنة كتاب - : الحجارة الصلبة ، سميت بذلك لسلامتها من الرخاوة ، قال لبيد :

\* خَلَقًا كَمَا ضَمِنَ الْوُحْيَ سِلَاحُهَا \*

المرعاب : « ذاك » اسم إشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « خليلى » خبر المبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « وذو » الواو عاطفة ، ذو : اسم موصول بمعنى الذى معطوف على خليلى « يواصلنى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى « ذو » ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « یرى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر ثان « ورأى » ظرف متعلق یرى ، وباء المتكلم مضاف إليه « باسمهم » جار ومجرور متعلق یرى أيضا « واسلمه » معطوف على باسمهم

الشاعر في : قوله « وذو يواصلنى » حيث استعمل « ذو » بمعنى الذى كما هي لغة قومه طي ، قال ابن منظور : « وأما ذو الذى بمعنى الذى في لغة طي فحقها أن توصف بها المعارف ، تقول : أنا ذو معرفت وذو سميت ، وهذه امرأة ذو قالت كذا ؛ يستوى فيه التثنية والجمع والتأنيث ، قال بجير الطائي :

\* وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يُعَايِنِي \*

يريد الذى يعاتبنى ، والواو التي قبله زائدة « انتهى كلامه وقوله » فحقها أن توصف بها المعارف « معناه أنها لما كانت اسما موصولا بمعنى الذى ، والموصولات من أنواع المعارف ؛ أخذت حكمها ، وفارقت بذلك « ذو » بمعنى صاحب ؛ فإنها توصف بها النكرات ، وتمثيل ابن منظور بقوله « أنا ذو معرفت » لا يتم به ما أراد ؛ وذلك لأن « ذو » في هذا المثال خبر لانعت ، والخبر يقع نكرة كما يقع معرفة ، بل الأكثر فيه أن يكون نكرة ، فكان الأولى أن يقول : « أنا الرجل ذو معرفت » وتمثله بعد ذلك بقوله « وهذه امرأة ذو قالت » غير صحيح ، ولا يخفى مع ما قدم من أن حق « ذو » أن توصف بها المعارف ، وكيف « امرأة » في مثاله نكرة ؟ فكان الأولى أن يقول « وهذه المرأة ذو قالت كذا » ، وقوله بعد إنشاد البيت « والواو قبله زائدة » تبع في هذه العبارة الجوهري ، وأراد بها شيئين : الأول : أن يجعل « ذو » نعتا تحليلي ليظهر حقها في أن توصف بها المعارف ، والثاني : أن يجعل جملة « یرى ورأى إلخ » خبر المبتدأ لأنها محل الفائدة ، وهذا غير سديد ؛ لأن زيادة الواو قليلة ، وهو مذهب كوفي ، والبصريون إلا للبرد وابن برهان والأخفش على امتناع زيادتها ، وقد نهناك مرارا إلى أن التبرجيح إذا كان على ما هو قليل لم يعتبر ، على أن ظهور كون « ذو » بمعنى الذى في البيت لا يحتاج إلى هذا التكلف

وقال الآخر :

٩٩ - قَوْلًا لِهَذَا الرَّءُودُ جَاءَ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الشَّرِيفَ الْفَرَاثِصُ

٩٩ - هذا البيت أول أبيات ثلاثة لقوال - بفتح القاف وتشديد الواو - الطائى ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية ، يقولها فى منع قومه صدقات أموالهم أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية ، وقد أورد أبو تمام فى حماسه هذه الأبيات مع غيرها عما قيل فى هذه للسألة ، وبعد بيت الشاهد قوله :

وَإِنَّ لَنَا حِمَاً مِنَ الْمَوْتِ مُنْقِصًا وَإِنَّكَ مُخْتَلٌّ ، قَهْلٌ أَنْتَ حَامِضُ ؟  
أَظْنُكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِشْتٍ تَبْتَنِي سَتَقَاكَ بِيضُ الدُّفُوسِ قَوَابِصُ

اللفظ : « ساعيا » السامى : هو الوالى على صدقة الزكاة ، وتقول : سعى الرجل على الصدقة ، إذا عمل فى أخذها من أربابها « هلم » الأرجح أنه اسم فعل أمر بمعنى أقبل وتعال « للشريف » بفتح اليم والراء بينهما شين معجمة ساكنة - هو السيف ، منسوب إلى الشارف ، وهى قرى كانت السيوف تصنع فيها « الفرائض » جمع فريضة ، وهى ما يؤخذ من نصاب السائمة فى الزكاة ، ويقال : أفرضت الماشية ، إذا وجبت فيها الفريضة ، وأراد الشاعر الحكم بالسامى ؛ فأخبره بأن له عندهم السيوف بدل ما وجب عليهم من الفرائض « حمضا » بفتح الحاء المهملة وسكون اليم - مافيه ملوحة ومراة من النبات « منقعا » بزنة اسم المفعول - أى : نابتا « مختل » أى : ترى الخلطة ، وهى - بضم الحاء المعجمة وتشديد اللام للمفتوحة - ما كان حلاوا من النبات ، والعرب تقول لمن جاء منهتدا : أنت مختل فتحمض ، يريدون أنك قد ملئت المافية والسلامة فهلم إلى الموت والشرف « المال » أراد به للماشية « دون » ظرف يتعلق بأظنك ، ولا يتعلق بجشت ولا بتبني ؛ لأن معمول الصلة لا يسوغ أن يتقدم على الوصول « ببيض » جمع أبيض : وأراد بها السيوف .  
ابو عراب : « قولا » فصل أمر ، وألف الاثنين فاعله « لهذا » جار ومجرور متعلق به « للرء » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى نعت للرء « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ذو « ساعيا » حال من الفاعل ، وجملة الفعل والفاعل لاجل لها من الإعراب صلة للوصول « هلم » اسم فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه « فإن » حرف توكيد ونصب « الشرفى » اسم إن « الفرائض » خبر إن  
الشاهد فيه : قوله « للرء ذو جاء » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعنى الذى ، ونعت به العرفة ، وهو الرء ، وقد استدل به المحقق الرضى على أن « ذو » الطائىة تقع نعتا وإن كانت على حرفين لمشابتها « ذو » التى بمعنى صاحب للوضوعة لوصف أسماء الأجناس هذا ، وفى البيتين اللذين رويناهما شاهد ثان لما نحن فيه ؛ وذلك قوله « ذو جشت » فإن « ذو » بمعنى الذى أيضا ، وهو مفعول ثان لأظن

وقال الآخر :

١٠٠ - فَأَيُّمَا كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقَيْتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

واللحن : أظنك الرجل القدي جئت مبتتيا ، هذا هو اللحن الذي عليه أعرابه البغدادي ، وأقرب منه عندنا أن تكون جملة « ستلقاك بيض » هي المفعول الثاني ، ويكون « ذو » نعتا للبال ؛ وجملة « جئت بتبني » هي الصلة ، والعائد محذوف تقديره « جئت بتبني » ، لما يلزم على إعرابه من التكلم ومن جعل رابط جملة الصلة بالوصول ضمير المخاطب في « جئت » وهو قليل ١٠٠ - البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي ، وقوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْيِ أَهْلَ مَنَزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيَا  
فَأَيُّمَا كِرَامٍ مُوسِرُونَ ... .. الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
وَأَيُّمَا كِرَامٍ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِنَّمَا لَنَا مَا فَادَحَرْتُ حَسْبِيَا  
وَعِرَضِي أَبْقَى مَا أَدَحَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللفظ : « هاج » اسم فاعل من هجا بهجو هجاء ، والمجهول : الهم والفتاح « القرى » بكسر التثنية مقصور - إكرام الضيف ، وأراد أنه لا يهجو أحدا بسبب القرى على أية حال ؛ لأن الناس أنواع ثلاثة ، وقد ذكر كل نوع وذكر معه ما يمنعه من هجائه ، وهو تقسيم بدعي « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب الآباء ، وقابله بالثيم « موسرون » ذوو مبصرة ، واجدون ما يقدمونه للضيف « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يكرمون به الضيف « لثام » أدناء « لقيتهم » يروى في مكانه « رأيتهم » ويروى أيضا « أتيتهم » واللحن مقاربة

الوجه اب : « إما » حرف تفصيل « كرام » فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما بعده ، والتقدير إما قالنني كرام موسرون لقيتهم ، أو مبتدأ ، و « موسرون » نعت « لقيتهم » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وهم : مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الثاني ، أو لأجل لها من الإعراب مفسرة على الوجه الأول « تحسبي » مبتدأ ، وياء للتكلم مضاف إليه « من » حرف جر « ذو » اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسبي « عندهم » ظرف متعلق بمحذوف صلة قبله ، والضمير مضاف إليه « ما » اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ « كفانيا » فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لأجل لها صلة ما

الشاهد فيه : قوله « ذو عندهم » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعنى الذي ، وقد أطلقه على غير العاقل من المفرد المذكور ، بخلاف اليتيم السابقين ؛ فإنه فيما واقع على العاقل من

وقال الآخر :

١٠١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَبْدَى وَيَبْرَى ذُو حَرَّتٍ وَذُو طَوَيْتٍ

المفرد المذكور ، وهو « الخليل » في البيت الأول ، و « المرء » في البيت الثاني واعلم أن العلماء اختلفوا في « ذو » الطائية التي بمعنى الذي : أهى مبنية أم معربة ؟ فمنهم من زعم أنها تكون معربة : بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا ، وحالها - حينئذ - جال « ذي » التي بمعنى صاحب ، التي تقدمت في الكلام على الأسماء الستة أول باب العرب واللبني ، وهؤلاء يروون بيت الشاهد بالياء هكذا :

\* فَصْنِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا \*

وسيدكر الشارح قريبا مقاتلهم وروايتهم ، والجمهور على أن « ذو » الطائية مبنية : ملازمة للواو رفعا ونصبا وجرا ، ويروون بيت الشاهد بالواو كما هنا ، قال ابن منظور : « وأما قول الشاعر :

\* فَإِنَّ يَتَّ تَمِيمٍ ذُو سَمِيتٍ بِهِ \*

فإن « ذو » هنا بمعنى الذي ، ولا تكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك : مررت برجل ذي مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذامال ؛ وتقول : رأيت ذو جاك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ؛ أي : الذي أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهي لغة طيء ، وذو : بمعنى الذي « اه كلامه ، فبين في هذا الكلام شيئين : أولهما أنها مبنية ملازمة لحالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليها ، والثاني أنها تكون بلفظ واحد للمفرد وللتثنية والجمع مذكرا كان أو مؤنثا ، وهذا معنى اشتراكها على ما عرفت ١٠١ - البيت لسان بن الفحل الطائي ، من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ، وقبله في أبيات الحماسة قوله :

وَقَالُوا : قَدْ جُنَيْتَ ، صَلَّتْ : كَلَّا وَرَبِّي مَا جُنَيْتَ وَلَا انْتَشَيْتَ  
وَالِكَيْ ظَلَيْتُ فَكَيْدْتُ أَبْكَى مِنَ الظُّلْمِ اللَّبِيْنِ أَوْ بَكَيْتُ  
فَإِنَّ الْمَاءَ ... .. الْبَيْتِ ، وبهذه :  
وَقَبْنَاكَ رَبِّ خَصْمٍ قَدْ تَمَالَوْا عَلَى مَا هَلَيْتُ وَلَا دَعَوْتُ  
وَلَكَيْ تَعَبْتُ هُمْ جَبِينِي وَأَلَّةَ فَارِسٍ حَسْبِي قَرِينُ

وسبب هذه الكلمة أنه اختصم حيان من العرب - وهما بنو جرم من طيء ، وبنو هرم بن المشراء من فزارة - إلى عبد الرحمن بن الضحاك ، وهو والى المدينة ، في ماء من مياههم ، وهم محتفلون



والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما في الشواهد ، وبعضهم يربها إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

متجاورون ، وكان عبد الرحمن مصاهرا للفراريين ، غشى الطائيون أن يميل إلى أصهاره ، فترك سنان الطائي بين يديه ، وأنشد هذه الآيات مع آيات أخرى متقدمة عليها  
اللفظ : « جنت » بالبناء للجهول ، قال المرزوقي : « وكان الواجب أن يقول : جنت أو سكرت ؟ فاكنتي بذكر الأول ؛ لأن الثاني مدلول عليه في الجواب الذى نرى فيه الأمرين » اه  
وأراد أنه لما أظهر الإباء وتشدد في إنكار أن يكون لهم حق في الباء نسبوه إلى الجنون أو السكر فكذبهم في هذه النسبة ، وقوله « ولكنى ظلمت - إلخ » معناه إني لما عرض علينا أمر لم تألفه نفسى وحاولوا استزالي عن حق من حقوق شارفت البكاء وقاربه ، بل بكيت ، وإنما ذلك لاستنكافى مما أراودنى عليه « ذو حفرت » أى : التى حفرتها « ذو طويت » أى : التى طويتها ، وطى البئر : بناؤه بالحجارة « خصم » هو فى الأصل مصدر ؛ فذلك ساغ أن يطلق على المفرد والثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد ، ومن لاحظ أنه يسمى به من يجادلك ويحاجك أتى به مطابقا لموصوفه فى التثنية والجمع والتأنيث ، وجمعه على خصوم « قالوا » أصله تآلأوا - بهمزة مضمومة لمناسبة واو الجماعة بعد اللام - ومعناه تعاونوا وتظاهروا أو اجتمعوا « هلعت » جزعت ، وبابه تعب ، وقيل : اهلعت أغشى الجزع « دعوت » أى : قلت : يا فلان « آلة فارس » بفتح الهمزة وتشديد اللام - هى الحربة ، والجمع إلال مثل حراب « قريت » : جمعت ، يقال : قريت الماء فى الحوض ، إذا جمعته

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن « أبى » مضاف إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه « وجدى » معطوف على أبى ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبرى » ، الواو عاطفة ، بئر : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره حفرتها « وذو » هو اسم موصول بمعنى الذى أيضا معطوف على السابق ، وجملة « طويت » لأجل لها صلة ، والعائد محذوف أيضا تقديره طويتها

المشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل فى الموضعين « ذو » اسما موصولا بمعنى الذى ، فيكون فيه دليل على ثلاثة أمور : أحدها : أن « ذو » تأتى اسما موصولا ، الثانى : أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، الثالث : أنها تستعمل فى غير العاقل كما تستعمل فى العاقل بلا فرق

• فَصَحَى مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ بِمَا كَفَانِيَا (٩)

(وَكَلَّيْنَا أَيْضًا لَتَيْنِهِمْ) أي : عند طي (ذات) أي : بعض طي الحق بذواته التائيه مع بقاء البناء على الضم ، حكى القراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَرْكَامِكُمْ اللَّهُ بِهِ » (وَمَوْضِعُ اللَّائِي أَيْ ذَوَاتُ) جمع لذات ، قال الرازي :  
١٠٢ - جَمَعَهَا مِنْ أَيْتِي مَوَارِقِ ذَوَاتٍ يَنْهَضْنَ يَنْهَضُ سَائِقِ

(١) قد تقدم قريباً شرح هذا البيت وبيان وجوه الاستشهاد به فارجع إليه (ض ١٧٥ من هذا الجزء)

١٠٢ - أُنْشِدَ الْقِرَاءَ هَذَا الْبَيْتَ وَلَمْ يَفْهَمْ ، وَنَسَبَهُ قَوْمٌ مِنْهُمْ إِلَى رُؤْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي زِيَادَاتِ دِيوانِهِ

اللفظ : « أَيْتِي » : جمع ناقة ، قال ابن جني : « ذهب سيبويه في أَيْتِي مِنْهُنِيقٍ : أَحَدُهَا أَنْ أَصْلُهَا أَيْتُوقُ - بِضَمِّ الْوَاوِ - فَقَدِمْتُ الْوَاوِ عَلَى التَّوْنِ اسْتِقْلَالاً لِمَعْنَاهَا فَضَارَ أَيْتُوقُ ، ثُمَّ أَبْدَلْتُ الْوَاوِ يَاءَ فَضَارَ أَيْتُوقُ ؛ فَوزنه على هذا أَعْقَلَ ، لِلذَّهَبِ الثَّانِي : أَنَّ الْأَصْلَ أَيْتُوقُ ؛ فَخَدَفْتُ الْوَاوِ إِلَى هِيَ الْعَيْنُ ، ثُمَّ عَوَّضْتُ مِنْهَا يَاءَ قَبْلَ الْفَاءِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْيَاءُ عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَلَا حَرْفاً مُبْدِلاً مِنْ عَيْنِهَا كَمَا فِي الذَّهَبِ لِلأَوَّلِ ، وَوزن أَيْتُوقُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَفْضَلُ » اهـ بإيضاح كثير « مَوَارِقِ » جمع مارقة ، وهو مأخوذ من قولهم : مرق السهم من الرمية ، إذا نفذ وأسرع ، شبه التوق بالسهم الخارجة من الرمايا بجماع السرعة ، ويروى في مكانه « سَوَابِقِ » وهي رواية ابن منظور وابن الناطم « ذَوَاتِ » أي اللواتي « يَنْهَضْنَ » يقمن ، أو يسرعن

ابن جرير : « جَمَعَهَا » فعل وفاعل ومفعول ، والضمير المنصوب يعود إلى التوق « مِنْ أَيْتِي » حار وعجور متعلق بجمع « مَوَارِقِ » صفة لأَيْتِي « ذَوَاتِ » اسم موصول بمعنى اللواتي صفة ثانية لأَيْتِي « يَنْهَضْنَ » فعل وفاعل ، والجملة لأجل لمصلحة الموصول « بغير » جار وعجور متعلق بِيَنْهَضْنَ « سَائِقِ » مجرور بالإضافة إلى غير

الشاعر في : قوله « ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ » حيث جمع « ذات » بمعنى التي على « ذَوَاتِ » وهي لغة جماعة من طي ، وأكثرهم يستعملون « ذُو » اسماً موصولاً ويطلقونه بلفظ واحد على المفرد ولثنى والجمع ، المذكور من ذلك كله والمؤنث سواء ، قال ابن منظور : « قال ثمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللَّهُ بِهِ وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَرْكَامِكُمْ اللَّهُ بِهَا ؛ فَيَجْعَلُونَ مَكَانَ الَّذِي ذُو ، وَمَكَانَ الَّذِي ذَاتُ ، وَيَرْفَعُونَ التَاءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَيَخْلُطُونَ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ، وَرَبَّما قَالُوا : هَذَا ذُو يَعْرِفُ ، وَفِي الثَّنِيَّةِ : هَذَا ذُو يَعْرِفُ ، وَهَاتَانِ ذَوَا تَعْرِفُ ، وَأُنْشِدَ الْقِرَاءَ

• وَإِنَّ لَأَلَاءَ مَا هِيَ بِي وَجَدِّي ... ..

ومنها من يثني ويجمع ويؤنث ؛ فيقول : هَذَا ذُو قَالَا ، وَهَذَا ذُو قَالُوا ، وَهَذِهِ ذَاتُ قَالَتْ ، وَأُنْشِدَ • جَمَعَهَا مِنْ أَيْتِي ... البيت اهـ كلامه

... (تنبيه) ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال « ذو » على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول في ثنية ذو وذات وجمعها ، قال الناظم : وأعلن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي ، فأضريت عنه لذلك ، لكن قل المروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور

(وَمَثَلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَمَ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ، وهذا (إِذَا لَمْ تُنَلَّغْ) (فِي الْكَلَامِ) والمراد بالفتاها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسما واجدا مستفهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين في البذل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول عند جلك « ذا » موصولا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرَ أَمْ شَرَّ ؟ » بالرفع على البدلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذا » وصلتته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزِيدُ أَمْ أَعْمُرُ ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ — أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْنَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ

١٠٣ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامري ، يرى بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، وبعده قوله :

حَبَابِلُهُ مَبْثُوثَةٌ فِي طَرِيقِهِ وَبَقِيَ إِذَا مَا أَخْطَأَتْهُ الْحَبَابِلُ  
إِذَا لَرَّهُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَفَى عَمَلًا وَلَرَّهُ مَا عَشَّ عَامِلُ  
قَوْلًا لَهُ إِنْ كَانَ يُقْسِمُ أَمْرُهُ أَلَّا يَعْظُكَ الدَّهْرُ أَتُكَّ هَابِلُ

اللفظ : « ألا » كلمة يستفتح بها الكلام ، ومعناها التنبيه « تسألان » اختلف العلماء في مثل هذا التعبير من كل ما خاطب به الشاعر اثنين ؛ فقال قوم : هو خطاب لواحد ، وزعم أن العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين ، وحكى عن بعض الفصحاء « يا حرسى اضربا عنقه » ، وزعموا أن قوله تعالى : ( ألقيا في جهنم كل كفار عنيد ) خطاب لثلاث ، وهذا شيء ينكره الخذاق من البصريين ؛ لأن للتكلم إذا خاطب الواحد بخطاب الاثنين وقع اللبس في الكلام ، وذهبوا إلى أنه خطاب لاثنتين على ما هو مقتضى ظاهره ، وذلك لأن أقل الرفقة ثلاثة : واحد يتكلم ، واثنان يستمعان له ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن الألف في « اضربا » و « ألقيا » وفي « قفا » من نحو قول امرئ القيس :

فَقَاتَبَكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ يَسْقُطُ اللَّوَى يَنْبَغُ الدَّخُولِ فَحَوْلِ  
هي نون التوكيد اقلبت ألفا ، وليست هي ألف الاثنين ، وأن التكلم أراد أن يقول : اضرب

... ..

اضرب ، غذف الثانى واكتفى بتوكيد الأول ؛ لأن التوكيد يقوم مقام التكرار . والسؤال معناه هنا الاستفهام ، وقوله « يحاول » من المحاولة ، وهى استعمال الحيلة ، وهى : الخدق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أحب » التحب - بفتح النون وسكون الحاء للهامة - يطلق على معان : منها التنمر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، يقول : اسألوا هذا الحريص على الدنيا عن هذا الذى هو فيه أهون نذر نذره على نفسه فرأى أنه لابد من فعله فهو دائب على العمل لإنفاذ ذلك أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ « حباته » هى جمع حبات - بضم الحاء وفتح الباء مخففة - وهى الشراك « مبنوثة » منصوبة « يقنى » يهرم « أمرى » سار ، وأراد أن الإنسان إذا سهر ليلة فى عمل من الأعمال ظن أنه قد فرغ منه ، وهو ما عاش يعرض له مثل ذلك ، وهو لا ينقطع عمله ولا تنتهى حوائجه ما دام حيا « يقسم » مضارع أقسم بمعنى قتر ودبر « هابل » تاكل ، فاقده ، يريد أن الإنسان لو كان ذا تدبير وفكر لاتعظ بمن مضى قبله ، ثم دعا عليه بالموت فتفقدته أمه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « نسلان » مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثانٍ لنسلان « يحاول » فعل مضارع ، فاعله ضمير المرء ، والجملة لاجل لها صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره يحاوله « أحب » الهزمة للاستفهام ، تحب بديل من « ما » الاستفهامية « فيقضى » الفاء للاستئناف ، يقضى : فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو يقضى « أم » عاطفة « ضلال وباطل » معطوفان على تحب

الشاهد فيه : قوله « ماذا ... أحب » حيث استعمل « ذا » موصولة ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، ببديل إبداله المرفوع - وهو قوله « أحب » - منه ، وذلك لأنه لو جعل « ما » مع « ذا » اسما واحدا لجلسه منصوبا بقوله « يحاول » وكان يبدل منه منصوبا ؛ فارتفاع البديل دليل على جعلهما اسمين

وهذا مذهب سيبويه - رحمه الله - والأعلم والسيرافى وأبى على الفارسى . قال سيبويه : « أما إجرأؤهم ذا بمنزلة الذى فهو قولهم : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال لبيد : \* ألا نسلان المرء ... البيت \* وقد يعبرى مع ما بمنزلة اسم واحد ، كقولهم : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا ، بالنصب ، كأنه قال : ما رأيت ؟ فلو كان « ذا » ههنا بمنزلة الذى لكان الجواب خيرا ، بالرفع » انتهى كلامه

وقال الأعمى : « والتقدير ما الذى يحاول ؛ فسا : مبتدأ ، وذا : خبره ، ويحاول : صلة ذا ، كأنه قال : أى شيء الذى يحاوله ، ببديل أحب ، ولو كان ذا مع ما كشئ واحد لكان ماذا

منصوبا يحاول ، وكان مفسره الذي هو « أحب » منصوبا ؛ لأنه استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو على إعرابه ، ولكان يجب أن يقول أحبا فيقضى أم ضللا وباطلا » اه  
وقال أبو علي : « كأن لبيدا قد قال : ما الذي يحاوله ؟ أ الذي يحاوله نجب أم ضلال ؟ ولو كان ذا مع ما في البيت اسما واحدا كما كان في قوله تعالى (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيرا) لكان النجب نصبا » انتهى كلامه

وقد خالفهم جميعا في ذلك المحقق الرضى : فذهب إلى أن ما في البيت يجوز أن تكون استفهامية مبتدأ ، وذا زائدة ، وجمله يحاول خبر للبند ، والرابط محذوف ، أى : يحاوله ، وعليه فقله « أحب » يحتمل أن يكون مرفوعا لكونه بدلا من ما ، ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أهو نجب ؟

ومن العلماء من ذهب إلى أن ما في هذا البيت مركبة مع ذا على أنهما جملا اسما واحدا في محل نصب بقوله يحاول والنزم - على هذا التخريج - أن يكون رفع « نجب » بمبتدأ محذوف قال ابن هشام اللخمي : « نجب بدل من ما ، وقيل : إنه خبر مبتدأ مضمرة ، والتقدير : أهو نجب ؟ والابتدأ والخبر بدل من موضع ماذا ، وهذا أقوى ؛ لأنه أبعد جملة من جملة لما كانت في معناها » اه

وقال ابن السيد : « من اعتقد في نجب البديل فوضع ما رفع على كل حال ، ومن اعتقد أن قوله أحب مرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة كأنه قال : أهو نجب ؛ جاز أن تكون ما مرفوعة المحل ، وجاز أن تكون منصوبة للوضع » اه كلامه

فان قلت : فما الذى دعا سيبويه رحمه الله إلى أن يحزم بأن ذا اسم موصول في بيت لبيد هذا وفي مثله من كل ما جاء البديل أو الجواب بعد ماذا مرفوعا ؟

فالجواب أن نقول لك : اعلم أنك إذا قلت : ماذا صنعت أخير أم شر ، بحثت بفعل متعد بعد ماذا ولم تسلطه على ضمير ثم رفعت البديل ؛ فقد كان هذا الكلام يحتمل ثلاثة أوجه : الأول أن تجعل ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبر ، وجمله صنعت صلة لأعمل لها ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء الذى صنعت ، والثانى : أن تجعل ماذا اسما واحدا للاستفهام ، وهو في محل رفع مبتدأ ، وجمله صنعت في محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء صنعت ، والوجه الثالث : أن تجعل ماذا اسما واحدا في محل نصب مفعول مقم لصنعت ، وجمله صنعت حينئذ ابتدائية لأعمل لها من الإعراب ؛ كانت هذه الأوجه الثلاثة محتملة في العبارة ؛ ولكن سيبويه رحمه الله منع الوجهين الثانى والثالث ، والتزم الوجه الأول

أما امتناع الوجه الثانى عنده فبببب أن حذف الرابط من جملة الخبر ضعيف عنده ؛ فلا يجوز أن يحمل الكلام عليه مادام يمكن أن يحمل على وجه سائق لاضف فيه

وتقول عند جعلهما اسما واحدا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخِيرًا أَمْ شَرًّا ؟ » ، و « مَنْ ذَا أَكْرَمْتِ ؟ أَزِيدًا أَمْ غَمًّا ؟ » بالنصب على البدلية من « ماذا » أو « مَنْ ذَا » ؛ لأنه منصوب بالفعلوية مقدم ، وكذا تفعل في الجواب ، نحو « وَبَسًا لَوْلَاكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جمل « ذَا » موصولا ، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة ، كما في قوله تعالى : « مَاذَا أَثَّرَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا » فإن لم يتقدم على ذَا ما ومن الاستفهاميتان لم يجر أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ — عَدَسَ مَالِ الْعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وأما امتناع الوجه الثالث عنده فبسبب ارتفاع البدل ، وبيان هذا أن البدل منه وهو ماذا في محل نصب في هذا الوجه لأنه مفعول به ، فكيف يرتفع البدل ؟ فإن قيل : البدل منه الجملة بأسرها ، والبدل جملة أيضا ونحصل قولنا « أخير » خبرا لمبتدأ محذوف ، امتنع عند سيويه إقرار ذلك أيضا ؛ لأن البدل منه حينئذ جملة فعلية والبدل جملة اسمية ، وعنده يلزم اتحاد الجواب والبدل فأما غير سيويه ومن ذكرنا معه من العلماء فلا يرون حذف الرابط من جملة الخبر ضعيفا ، ولا يرون وجوب اتحاد الجواب مع السؤال والبدل مع البدل منه إلا في الإعراب ؛ فأما في الفعلية والاسمية فليس بواجب ، ولهذا السبب ترام جوزوا هذه الوجوه التي ذكرنا لك

ويقول أبو رجاء غفر الله له : واختلف الجواب عن السؤال في الفعلية والاسمية وارد في كلام العرب ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

قَالَ لِي صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَا بِي أَتُحِبُّ الْقَتُولَ أَخْتُ الرَّبَابِ  
قُلْتُ : وَجَدِي بِهَا كَوَجْدِكَ بِالتَّمْدُ بَ إِذَا مَا مُنِعْتَ بَرْدَ الشَّرَابِ

١٠٤ — هذا البيت لبزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، من كلمة يخاطب بها بقلته ، وكان يزيد حليف قريش ، ويقال : إنه كان عبدا للضحاك بن يثوث الهلالي فأنعم عليه ، ولما ولي سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه فأبى ، ورغب في صحبة زياد ابن أبي سفيان ، ولكنه ماعن أن كره محبته ، فأبى عباد بن زياد في سجستان فكان معه ؛ ثم هجاء ، فخذ عليه عباد وجفاء ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه ، وطلب إلى غمرائه أن يستعدوه عليه ، وردّه بعد ذلك كله إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية بن أبي سفيان أمره أمر بإخلاء سبيله ، وفي ذلك يقول بيت الشاهد ، وبعده :

طَلِيقُ الَّذِي نَجَا مِنَ الْحَبْسِ بَعْدَمَا تَلَاخَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيْكَ مَضِيقُ  
دَرِي أَوْ تَنَاسَى مَا قَعِيتُ فَإِنَّهُ لِكُلِّ أَنَاسٍ خَبِطَةٌ وَخَرِيقُ

قَضَى لَكَ سَخَامَ بَارِضِكَ فَالْحَقِي بِأَهْلِكَ لَا يُؤْخَذُ عَلَيْكَ طَرِيقُ  
فِيَا بَغْلَةً شَمَاءَ لَوْ كُنْتُ مَادِحًا مَدَحْتُكَ ؛ إِنِّي لِلْكَرَامِ صَدِيقُ  
لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْجَاكَ مِنْ هَوَاةِ الرَّدَى إِمَامٌ وَحَبْلٌ لِلْأَنَامِ وَثِيقُ  
سَأَشْكُرُ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ حُسْنِ نِعْمَةٍ وَمِثْلِي بِشُكْرِ النُّعْمِ حَقِيقُ  
فَإِنْ تَطَرَّقِي بَابَ الْإِمَامِ فَإِنِّي لِكُلِّ كَرِيمٍ مَاجِدٌ لَطَرُوقُ

اللفظة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهري وجمع من أهل اللفظة . ومنه قول  
يهيس بن صريم الجرمي :

أَلَا لَيْتَ شِغْرِي هَلْ أَقُولُنْ لِبَغْلَتِي عَدَسٌ ، بَعْدَ مَا طَالَ السَّعَارُ وَكَلَّتْ

وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسي :

فَاللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَ كُلِّ آخَرٍ يَقُولُ أَجْدَمٌ وَقَائِلٌ عَدَسَا

وربما سموا البغل عدس . ومنه قول الراجز :

إِذَا حَمَلْتُ شِكَّتِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ

\* فَلَا أَبَالِي مَنْ غَرَا وَمَنْ جَلَسَ \*

وقوله « إمارة » أى حكم « طليق » أى قد أطلق من الأسر ، وصار حراً ، وإذا لم يكن لعباد  
على البغلة حكم فلائ لا يكون له على راعيها حكم أولى « درب » هو يفتح فسكون : باب الطريق  
الواسع « مضيق » هو فاعل تلاحم « خبطة » بفتح الحاء المعجمة وسكون الباء الموحدة  
- كالزكاة تأخذ قبل الشتاء ، وفعله خبط - بالبناء للجهد ، كزكم وزنا ومعنى - فهو مخبط  
« خريق » الريح الباردة الشديدة الهبابة ، ومثله الخروق - بزنة صبور - والجمع خرق - بضمين  
بزنة كتب - وقوله « خخام » هو بخاءين معجمتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ، وبعضهم  
يرويه بخاءين مهملتين - وهو رجل من بني أسد ، ويقال : من بني راسب ، وكان أهل اليمن  
حين بلغهم ما صنع يزيد قد دخلوا على معاوية بن أبي سفيان فشفعوا فيه فأرسل خخاما يريد إلى  
عباد وأمره أن يبدأ بالجلس فيخرج ابن مفرغ منه قبل أن يعلم عباد فيقتله ، ففعل ذلك « شاء »  
عالية ، مرتفعة « هوة » بضم الهاء وفتح الواو مشددة - للوضع المبالى للترلق « الردى »  
الهلاك « حقيق » خليق ، جذير « تطرق » أتى ، تزورى ، وأصله الإتيان ليلا ، فأطلقه وجرده  
من قيد الليل

الوعراب : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « ما » نافية  
 « لবাদ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بما تعلق به  
 الأول « إمارة » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون فاعلا بالجار والمجرور لكونه معتمدا على النفي  
 « أمنت » فعل وقاعل « وهذا » الواو واو الحال ، هذا : اسم إشارة - كما رآه البصريون ،  
 واستعرف مذهب الكوفيين - مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « تحملين » فعل مضارع  
 مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل ، والجملة في محل نصب حال ، وصاحبه الضمير المستتر في  
 « طليق » الآتي ، والرابط ضمير منصوب محذوف تقديره تحملينه « طليق » خبر للمبتدأ وجملة  
 المبتدأ والخبر في محل نصب حال

الشافعيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فقد ذهب الفراء والكوفيون إلى أن « هذا »  
 اسم موصول مبتدأ ، وجملة تحملين لاهل لها صلة الموصول ، و « طليق » خبر المبتدأ ، ولم ينعمهم  
 من ذلك تقدم « ها » التنبيه ، ولا عدم وجود « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، قال الفراء :  
 « العرب قد تذهب بهذا » و « هذا » إلى معنى « الذي » فيقولون : من ذا يقول ذاك ، في معنى :  
 من الذي يقول ، وقال يزيد بن مفرغ : \* عدس مالعباد . . . البيت \* كأنه قال : والذي  
 تحملين طليق » اهـ

وقال ابن الأنباري (الإيضاح ص ٣٠٢) : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا » وما أشبهه  
 من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء للوصولة ، نحو : هذا قال ذاك زيد ، أى : الذي  
 قال ذاك زيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي ، وكذلك سائر أسماء الإشارة  
 لا تكون بمعنى الأسماء للوصولة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وفي كلام  
 العرب ؛ قال الله تعالى : ( ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) والتقدير فيه : ثم أتم الذين تقتلون  
 أنفسكم ؛ فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبر ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال الله تعالى : ( هاأتم هؤلاء  
 جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ) وتقديره : هاأتم الذين جادلتم ، فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ،  
 وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : ( وما تلك بينك يا موسى ) وتقديره : وما التي بينك يا موسى ،  
 فها : اسم استفهام مبتدأ ، وتلك : اسم موصول خبر للمبتدأ ، وبينك : صلة تلك ، وقال ابن مفرغ  
 \* عدس مالعباد . . . البيت \* يريد : والذي تحملين طليق ؛ فدل كل ذلك على أن  
 أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء للوصولة

ومنع البصريون دلالة هذه الشواهد على شيء مما زعم الكوفيون ، مسندين إلى عتة وجوه :  
 الأول : أنه يجوز أن يكون هؤلاء في الآيتين في محل نصب على الاختصاص ، والجملة بعده  
 خبر عن أتم

الوجه الثاني : أنه يجوز أن يكون هؤلاء تأكيداً للضمير السابق



... وخرج على أن « هَذَا طَلِيقٌ » جملة اسمية ، و « تَحْمِلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محمولا  
 ﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة - مع ماسبق - أن لا تكون مُشَاراً بها ، نحو  
 « ماذا التواني » ، و « ماذا الوقوف » ، وسكت عنه لوضوحه

(وَكُلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صَلَةً) تعرفه ويتم بها معناه :  
 إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو منوية كقوله :

١٠٥ - نَحْنُ الْآلَى فَاجْمَعْ جُجُو عَكَ ثَمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا

الوجه الثالث : أنه يجوز أن يكون هؤلاء منادى بحرف نداء محذوف ، وحذف حرف النداء  
 كشر في كلامهم  
 وأما الآية الثالثة فيجوز أن يكون قوله تعالى يمينك متعلقاً بمحذوف في موضع نصب على الحال ؟  
 والتقدير : أى شيء هذه كائنة بيمينك

وأما بيت ابن مفرغ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن تحمليين في موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا  
 طليق ، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حذف الاسم للوصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذى  
 تحمليين طليق ، وحذف الاسم للوصول وبقاء صلتها يجوز في الضرورة ، قال الشاعر :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى لَكُمْ قِبْصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثَرَى وَأَقْتَرَا

أراد من بين من أثرى ومن أقر ؛ لحذف للضرورة ؛ على أنه يجوز عندكم حذف الاسم للوصول  
 وبناء صلتها في غير ضرورة ، ألا ترون أنكم قدرتم في قوله تعالى : (من الذين هادوا يحرثون)  
 فزعمتم أن الأصل : من الذين هادوا من يحرثون ، وإذا جاز هذا في القرآن ففي ضرورة الشعر  
 أولى « اه كلامه مع بعض إصاح وتلخيص

وقال أبو على الفارسي : « هذا البيت ينشده البغداديون ويستدلون به على أن هذا بمنزلة الذى ،  
 وأنه يوصل كما يوصل الذى ، فيجعلن « تحمليين » صلة لـ « هذا » كما تكون صلة للذى . وعندنا  
 أن قوله تحمليين يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون صفة لموصوف محذوف ، أى : وهذا رجل  
 تحمليين ، والثانى : أن يكون أصله صفة لطليق ، فلما تقدمت صارت حالا ، وإذا احتمل البيت  
 غير ما تأولوه عليه لم يكن دليلاً على ما ذهبوا إليه » اه

فتلخص لك أن في البيت تخريجين غير الذى ذكره الشارح ، ولكن في كل منهما مقالا ؛  
 فإن لحذف اللوصوف وإبقاء الصفة مطلقاً ليس هذا منها ، وحذف للوصول لا يميزه البصريون ،  
 إلا أن التخرج عليه إزام للكوفيين ؛ لأنهم يقولون بجوازه ، كما سمعت من كلام ابن الأنباري  
 ١٠٥ - هذا البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو شاعر غل من شعراء الجاهلية ، من قصيدة  
 يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه حجر ، وأولها :

يَا ذَا الْمُرُوفُنَا بِقَتْلِ أَبِيهِ إِذْ لَالًا وَحِينَا  
 أَرْعَمْتَ أُنَاكَ قَدْ قَتَلْتَ سَرَاتِنَا كَذِبًا وَمِينَا  
 هَلَّا عَلَى حُجْرِ ابْنِ أُمِّ قَطَامٍ تَبْكِي لَا عَلَيْنَا  
 إِنَّا إِذَا عَصَى الثَّقَفَا فُ رَأْسِ صَعْدَتِنَا لَوِينَا  
 نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَفَضِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ يَدَيْنَا  
 هَلَّا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَوْ أَتَيْنَا  
 أَيَّامَ نَضْرِبُ هَامَهُمْ بِيَوَائِرِ حَقِّي انْحَنِينَا  
 نَحْنُ الْأَلَى ... .. البيت

اللفظ : « إذلالا » أراد قاصدا لإقطاع القلب بنا « حينا » بفتح فسكون - هو الهلاك  
 « سراتنا » بفتح السين - هم سادة القوم وأكابرهم ، واحده سرى ، وهو جمع نادر ، وقيل :  
 هومفرد « مينا » كذبا « الثقاف » بزنة كتاب - هومانسوى به الراح « سعدتنا » بفتح الصاد  
 وسكون العين - هى القناة للمستوية التى لا تحتاج إلى تثقيف « لوينا » أعرضنا ، وملنا ، وكنى  
 بذلك عن أهم يأبون الضيم ولا يقيمون على الهوان « حقيقتنا » الحقيقة : ما يجب على الرجل  
 أن يحميه ويدافع عنه من مال وعرض « بين يينا » أراد فى وسط المعركة « هامهم » الهامة :  
 الرأس ، والهامة : اسم جنس جمى له

الوعراب : « نحن » مبتدأ « الألى » اسم موصول خبره ، والصلة محذوفة بفتح ياءها عنها سياق  
 الكلام ، والتقدير : نحن الألى قتلوا أباك ، أونحن الألى عرفت شجاعتهم وإقدامهم ، أونحن الألى  
 اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد ، أونحو ذلك « قاجح » فعل أمر ، فاعله ضمير المخاطب المستتر  
 فيه « جموعك » مفعول ، والكاف مضاف إليه « ثم » عاطفة « وجههم » فعل أمر ، وفاعله  
 ضمير مستتر ؛ والضمير البارز مفعول به « إلينا » جار ومجرور متعلق بوجه

الشاعر فيه : قوله « نحن الأولى » حيث حذف صلة الوصول مكتفيا بدلالة اللقاع عليها ،  
 وذلك أن الوصول لا بد له من الصلة ، لأنه اسم مبهم لا يتبين ولا يعرف إلا بها ، فان كانت مذكورة  
 فى الكلام ففى ، وإن لم تذكر لكن قامت القرينة عليها لم يمنع ذلك ، قال ابن هشام : « يجوز  
 حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها ، نحو قول الشاعر :

وَعِنْدَ النَّبِيِّ وَاللَّاءِ عُدُنَاكَ إِحْنَةً عَلَيْنَا ، فَلَا يَفْرُزُكَ كَيْدُ التَّوَائِدِ

أراد وعند النبى عادك واللاء عدنك ، لحذف صلة النبى لدلالة اللاء عليها ، وقد يدل عليها غير

أى : نحن الأئمة عرفوا بالشجاعة ، بدلالة المقام  
وأهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا  
فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » فقيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل ، لابلتها ، والتقدير : وكانوا  
زاهدين فيه من الزاهدين

ويشترط في الصلة أن تكون مبهودة ، أو منزلة منزلة المبهودة ، وإلا لم تصلح للتعريف ؛  
فالمبهودة نحو : جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المبهودة هى الواقعة فى مرض التهويل والتفخيم  
نحو « فَخَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » « فَأَوْخَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْخَى » وأن تكون ( عَلَى ضَمِيرٍ  
صلة مثلها كما فى قول عبيد :

نَحْنُ الْأَلَى قَامَجْعُ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمُ إِلَيْنَا

أى : نحن الأئمة عرفوا بالشجاعة ؛ وقد قال الراجز :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسُ تَرَدَّتْ

فاختلف العلماء فى الذى يدل على محذف من الصلة هنا ؛ ف قيل : جملة إذا علتها ، وهى صلة  
الموصول الثالث ؛ فيكون من النوع الأول ، وعليه يقرر لكل من الموصولين جملة شرطية مثل  
الذكورة ، وقيل : التقدير بعد التيا دقت والتيا دقت والتى إذا علتها إلخ ، وقيل التقدير : بعد  
التيا عظمت والتيا عظمت والتى إذا علتها إلخ ، والبال على هذين التقديرين تصغير الموصول ،  
لاصلة التى ، غير أن من ظن التصغير للتحقير ذهب إلى التقدير الأول ، ومن ظن التصغير للتعظيم  
ذهب إلى التقدير الثانى « انتهى كلامه بمعناه مع إيضاح كثير  
ومثل البيت الأول فى قول ابن هشام قول الراجز :

مِنَ الْلَوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي زَعَمَنَ أُنَى كَبِرَتْ لِدَاتِي

فقد حذف صلة الموصولين الأولين لدلالة صلة للموصول الثالث - وهى جملة « زعمن » - عليهما ، ومثل  
بيت الشاهد قول سلمى بن ربيعة السعدى :

وَلَقَدْ رَأَيْتُ نَأَى الْعَشِيرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي

فقد حذف صلة الموصولين لدلالة المقام عليهما ، من غير أن يكون فى الكلام موصول آخر له صلة  
مثل محذف ، والتقدير : وكفيت جانبها التى يثقل على العشيرة حملها والتى تخف عليها ، أوالتيا  
تبهظ النفوس وتأتى عليها والتى دون ذلك ، إذا ذهبت إلى أن تصغير « التيا » للتعظيم ، فإن  
ذهبت إلى أنه للتحقير كان التقدير بعكس ما سمعت

لَاتِي ( بالوصول ، أى : مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعهما <sup>(١)</sup> ) ( مُشْتَمِلَةً ) ليحصل الربط

(١) الأصل فى هذا الضمير أن يكون ضمير غائب مطابق فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ للوصول ؛ إما للفظه ومعناه جميعا إن اتحد لفظ للوصول ومعناه كالذى وأخواته ، وإما للفظه وحده أولعناه وحده إن اختلف لفظ للوصول ومعناه كمن وما وأخواتهما وإنما كان الأصل فى العائد أن يكون ضمير غائب لأن الاسم للوصول بطبيعته من باب الأسماء الظاهرة كمحمد وعلى ، وأنت إذا أردت الحديث عن هذه الأسماء بعد تقدم ذكرها كنبئت عنها بضمير الغيبة

ولكن ربما عرض للاسم للوصول عارض يقربه من ضمير الحاضر ؛ كأن يكون خبرا عن ضمير حاضر ، متكلما كان أو مخاطبا ؛ وقد اختلفت كلمة النحاة فى هذه الحال : أيجوز حينئذ أن يوضع فى الصلة ضمير الحاضر المطابق للوصول نظرا إلى هذا العارض ؛ أم لا يجوز إلا الإتيان بضمير الغائب نظرا إلى أصل طبيعة الاسم للوصول ؛ وظاهر عبارة المحقق الرضى فى شرح الكافية أن الإتيان بضمير الحاضر المطابق حينئذ جائز لاشدوذه فيه ولا ضرورة ، ونحن نؤيد ذلك ، ولا نزاه قليلا ؛ فقد وردت منه جملة صالحة من الكلام نجعلنا نطمئن إلى تجويزه ؛ فمن ذلك قول أمير المؤمنين أبى الحسين على بن أبى طالب رضى الله عنه :

أَنَا الَّذِي مَتَمَّنْتُ أُمَّيَ حَيْثُ دَرَّةٌ ضَرَعَا أَسْجَامَ وَلَيْثُ قَسْوَرَةٍ

وقول الشاعر :

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكَتُ تَغْلِبَ غَيْرِ ذَاتِ عِظَامِ

وقول الحماسي :

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وقول عبد الله بن السمينة :

وَأَنْتَ الَّتِي أَخْضَطَّ قَوْمِي فَكَلَّهْمُ بَعِيدُ الرِّحَا دَانِي الشَّدُودِ كَلِيمُ

وقول الشاعر الحماسي :

وَأَنْتَ الَّتِي حَبَبْتَ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادُ سَوَاهِمَا

وقول الآخر :

وَأَنْتَ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ ، وَإِنْ لَمْ تَذَرِ ذَلِكَ الْقَصَائِرُ

وقول شاعر الحماسة :

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلقه اسم ظاهر ، كقوله :

• سَعَادُ أَلْقَى أَسْنَاكَ حُبُّ سَعَادًا <sup>(١)</sup> •

وقوله :

• وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أُلْطَمَ <sup>(٢)</sup> •

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ ، فلا يقاس عليه

( تنبيه ) الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه

فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو « أَعْطِ مَنْ سَأَلْتَكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ » وجبت مراعاة المعنى .

( وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا ) من ظرف ومجرور تامين ( الَّذِي وَصِلَ بِهِ ) الموصول ( كَتَنَ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفِيلٌ ) فمندی : ظرف تام صلة مَنْ ، و « ابنه كفيل » : جملة اسمية صلة الذي . وإما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذي استقرَّ عندك ، والذي استقر في الدار ؛

وقول حسان بن ثابت الأنصاري يرثى سعد بن معاذ :

وَأَنْتَ الَّذِي ، يَا سَعْدُ ، أَبْتَ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ

ويعبري هذا المجرى قول أبي الطيب المتنبي :

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدْيِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ حَكْمٌ

أما إن لم يتقدم الاسم الموصول ضمير حاضر؛ فإنه يتعين حينئذ الإتيان بضمير النبية ، ولا يجوز الدلول عنه إلى ضمير الحضور أصلا ، ولا إلى الاسم الظاهر إلا في ضرورة الشعر ؛ وهذا مذهب سيبويه والأعلم وأبي جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة ، وأجاز الرضي أن تضع الاسم الظاهر حينئذ موضع ضمير النبية ، إذا كان الموضع موضع تفعيل وتهويل ، وكان الظاهر الذي جعل عائدا قد تقدم بنفسه موصوفا بالموصول أو مجزا عنه به ، وظاهر عبارة ابن مالك جواز ذلك من غير شرط ، من هذا قول الشاعر \* سعاد التي ... \* البيت الذي أنشده الشارح

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد وبيان وجوه الاستشهاد فيه فأرجع إليه (ص ١٤٤ من

هذا الجزء)

(٢) قد تقدم لنا شرح هذا الشاهد فانظره في ( ص ١٤٦ من هذا الجزء )

وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما، وهو الظرف والجور والناقصان، نحو «جاء الذي لليوم» و«الذي بك» فإنه لا يجوز لعدم الفائدة.

(تنبيه) من شرط الجملة للوصول بها — مع ماسبق — أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز «جاء الذي اضربه»، أو «ليتة قائم»، أو «رحم الله» خلافاً للكسائي في الكل، وللإمام في الأخيرة، وأما قوله :

١٠٦ — وَإِنِّي لَرَامٍ نَظَرَةٌ قَبْلَ الْإِنِّي لَعَلِّي وَإِنْ شَقَّتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

١٠٦ — قد تصف هذا البيت على الشارح رحمه الله تبعاً لكثير من النحويين؛ وصواب إنشاده هكذا :

وَإِنِّي لَرَامٍ رَمِيَّةٌ قَبْلَ الْإِنِّي لَعَلِّي — وَإِنْ شَقَّتْ عَلَيَّ — أَنَاهَا  
وهو بيت من قصيدة لامية للفرزدق يمدح فيها بلال بن أبي بردة، وأولها هو قوله :

وَقَاتِلَةٌ لِي لَمْ تُصِبنِي سِهَامُهَا رَمَتْنِي عَلَى سَوْدَاءٍ قَلْبِي نِيَاهَا  
وَإِنِّي لَرَامٍ ... .. البيت، وبعده :

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَلِيَّةٍ أَسْنَى إِذَا نِمْتُ لَا يَسْرِي إِلَيَّ حَيَاهَا

اللفظ : « وقاتلة — إلخ » يقول : رب قتاة قتلتنى من غير أن تصبىنى منها بسهم نافذ، وإنما فعلت لحاظها بحجة قلبى ما يضل السهم « رام » هو اسم فاعل من رمى، ويقال : رمى نظره نحو كذا : أى توجه نحوه، ويقال : رمى نحوه رمية، أى : قصده قصداً، وفى الحديث « ليس وراء الله مرمى » أى : ليس بعده سبحانه مقصد تتوجه إليه الآمال « شطت » فى رواية الشارح معناه بهدت، وبابه قتل وضرب، و« شت » التى فى روايتنا معناه اشتلت وثقل على أمرها « عليه » اسم امرأة

ابوهراب : « وإنى » حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه « رام » اللام للتوكيد وهى التى تسمى المزلحقة، رام : خبر إن، مرفوع بضمه مقترنة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وفيه ضمير مستتر فاعله « نظرة » مفعول به، ورمية التى فى الرواية الأخرى مفعول مطلق « قبل » ظرف متعلق بـرام « التى » اسم موصول مضاف إليه « لعل » حرف ترجع ونصب وياء المتكلم اسمه « وإن » حرف شرط جازم « شطت » فعل ماض فعل الشرط، والتاء تاء التأنيث « نواها » فاعل شط، أو منصوب على نزع الخافض، والتقدير شطت فى نواها، ويكون فاعل شط ضمير التى، ومن روى « شقت على » فإن « شق » فعل الشرط وفاعله ضمير الرمية أو ضمير التى، و« على » متعلق به، وعلى كل حال أجواب الشرط محذوف يدل على السياق، وجملة الشرط

وقوله :

١٠٧ - وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا . سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكِ عَاشِقُ

والجواب : لأجل لما معترضة بين اسم لعل وخبرها « أزورها » أو « أنالها » فعل مضارع ، فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والضمير البارز مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر لعل ، والجملة من لعل واسمها وخبرها في محل نصب مفعول لقول مضمرة ، وتقديره : أقول فيها لعل أزورها ، وجملة « أقول » مع فاعله ومفعوله لأجل لها صلة الموصول ، وهو « التي » وستعرف وجه ذلك قريباً

الشاعر في : قوله « التي لعل . . . أزورها » حيث اشتمل هذا التعبير على مظاهره وقوع الجملة الإنشائية - وهي جملة « لعل » واسمها وخبرها - صلة الموصول ، فتمسك بهذا الظاهر الكسائي رحمه الله ، والعلماء لا يقرونه على ذلك ؛ وذلك من قبيل أن الصلة لإيضاح وتعريف للموصول وبيان لحاله ، وأى كلام غير الخبر لا يفيد الإيضاح ، ولهم في هذا البيت تخريجان : الأول : أن الصلة جملة من مادة القول مضمرة ، وهذه الجملة الإنشائية ليست صلة ، وإنما هي مقول للقول الذي هو الصلة ، كما أوضحناه في الإعراب ، وهذا التخريج هو الذي حكاه الشارح ، وأصله تخرج أي على الفارسي ؛ فإنه قال : « البيت على غير الظاهر ، وتأويله الحكاية ، كأنه قال : التي أقول فيها هذا القول ، وإضمار القول شائع كثير ، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ، والدلالة هنا قاطعة » اه ، التخريج الثاني - وهو تخرج شارح الجمل - أن تجعل جملة « أزورها » أو « أنالها » صلة الموصول ، وهي جملة خبرية ، وعليه يكون خبر « لعل » محذوفاً ، وتكون جملة « لعل » مع اسمها وخبرها لأجل لها معترضة بين الموصول وصلته ، قال : « والفصل بين الموصول وصلته سائغ جائز ، قال الشاعر :

• ذَاكَ النَّبَى - وَأَبْيَكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا •

فصل بالقسم بين الصلة والموصول « اه ، وقال ابن هشام في النفي : « ويحتمل أن هذا البيت من قبيل الاعتراض بين الموصول وصلته ؛ على أن تقدير الصلة أزورها ، ويقدر خبر لعل محذوفاً : أي لعل أفعل ذلك » اه ، والكسائي الذي يميز أن تقع الصلة لإنشاء يرى أن الإنشاء قد يكون في معنى الخبر ، وعنده أن جملة « لعل » في تقدير أنا أرجو أن أزورها ، وهو غير مستقيم ؛ لأن كل إنشاء يمكن فيه مثل هذا التأويل

١٠٧ - أورد أبو تمام هذا البيت في الحماسة مع بيت ثان ، ونسبهما لجليل بن معمر العنزي ،

والبيت الثاني هو قوله :

نَعَمْ صَدَقَ الْوَاشُونَ أَنَّكَ حَبِيبَةٌ إِلَيَّ ، وَإِنْ لَمْ تَصْفُ مِنْكَ الْخَلَائِقُ

ونسب أبو الفرج في الأغاني هذين البيتين إلى مجنون بن عامر ، وكذلك نسبهما ابن نباتة المصري في « سرح العيون » إلى المجنون

اللفظ : « الواشون » جمع واش ، وهو النعام الذي ينقل الكلام على وجه الإفساد بين الأصقاء « حبيبة إلى » يروى في مكانه « كريمة علينا »

المعنى : إن الوشاة لا يستطيعون أن يقولوا عنا أكثر من أن يعلنوا محبتي لك ويطربوا بها ، ثم أوجب ذلك وصدقه بقوله : نعم ، أي : أنا محب لك وأنت كريمة عندي ولو أنك لاتصفين لنا في المودة

الإعراب : « ماذا » جعل الكسائي ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسما موصولا خبرا ، وجملة عسى الواشون لاجل لها من الإعراب صلة ، والصواب أن ماذا اسم واحد ، وهو اسم استفهام مبتدأ « عسى » فعل ماض دال على رجاء الخبر « الواشون » اسم عسى « أن يتحدثوا » خبر عسى ، وجملة عسى مع اسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ « سوى » منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة « أن يقولوا » في تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى سوى « إنني » حرف تأكيد ونصب ، وياء التكميل اسم « لك » جار ومجرور متعلق بعاشق « عاشق » خبر إن ، وجملة إن مع اسمه وخبره في محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « وماذا عسى - إلخ » حيث وقع فيه مظهره أن « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة « عسى الواشون أن يتحدثوا » لاجل لها صلة الموصول كما كان ذلك كذلك في قول ليبيد السابق (ص ١٧٩) \* ماذا يحاول \* وقد تمسك بهذا الظاهر الكسائي ؛ فزعم أن التقدير : وأى شئ الذى عسى الواشون إلخ ، وقد خرجة العلماء على أن « ماذا » كلمة واحدة للاستفهام مبتدأ ، وخبره جملة « عسى الواشون إلخ » كما تبين لك في الإعراب فإن قلت : فقد وقعت جملة خبر المبتدأ إنشائية فما تنكر أن تكون جملة الصلة إنشائية ؟

قلت : قد أجاز جماعة من العلماء وقوع الإنشائية خبرا من غير تقدير ، ومنعه جماعة منهم ابن الأنباري ؛ فأما من منعه فلا كلام لك معه ؛ لأنه أجرى الأمر كله على مهيح واحد ، وأما من أجاز في جملة الخبر ومنعه في جملة الصلة ؛ فإنك تحتاج إلى وجه الفرق بينهما ، وأنت لو تأملت في حقيقة الخبر وفي حقيقة الصلة اتضح لك ذلك الفرق ؛ أفلمست ترى الخبر يكون مجهولا قبل التكميل ، فلا ينكر أن يكون مطلوب الحصول بعد التكميل ؛ وأما الصلة فإنها تعرف للوصول وتبينه فوجب أن تكون واقعة للدلول قبل التكميل ، وليس كذلك لحسب ؛ بل يجب أن تكون معلومة للمخاطب قبل الكلام ، وإلا لكان الكلام إحالة على مجهول ، وهو فاسد ؛ على أنك لو التزمت عدم وقوع الإنشائية خبرا لكان للكلام وجه ؛ وذلك أن يكون على الحكاية وتقدير القول

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن « ما » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، ولكنه



فخرج على إختيار قول في الأول ، أى : قبل التى أقول فيها لى أزورها ، وأن « ماذا »  
في الثانى اسم واحد ، وليست « ذا » موصولة ؛ لمواقة عسى لى فى المعنى .

وأن تكون غير تسجيبة ، فلا يجوز « جاء الذى ما أحسنه » ، وإن كانت عندهم خبرية ،  
وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها  
وأن لا استدعى كلاما سابقا ، فلا يجوز « جاء الذى لكنه قائم »

( وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ ) أى خالصة الوصفية ( صِلَةٌ أَلْ ) للموصولة ، والمراد بها هنا : اسم الفاعل ،  
واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة للشبهة خلاف ، وجه المنع أنها لا تقول بالقل ؛ لأنها  
للتبوت ، ومن ثم كانت « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج  
بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » قال فى مثلها  
حرف تعريف لاموصولة ، والصفة الصريحة مع « أل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن  
عطف الفعل عليها ، نحو : « فَأَلْفُفِرَاتٍ صُبْحًا فَأَتَرْنَ بِوَيْقَعَا » « إِنَّ الْمُؤَدِّينَ وَالْمُؤَدَّاتِ  
وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » وإنما لم يؤت بها ضلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على  
صورة المعرفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحقيقين ( وَكَوْنُهَا ) أى : صلة أل ( بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ ) وهو  
المضارع ( قُلْ ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْصَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ<sup>(١)</sup>

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب النازم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض  
الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات<sup>(٢)</sup>

( تنبيه ) شذ وصل « أل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

جعل الصلة جملة من القول حذفت وبقي معمولها ، وهو الجملة الإنشائية على نحو ما قلناه فى  
الشاهد السابق :

واعلم أنه لا يجوز لك أن تجعل « ماذا » كلمة واحدة ثم تنصبها مفعولا مقبلا لقوله « تحدثوا »  
الآتى ؛ وذلك لأن معمول صلة « أن » الصدرية لا يسوغ أن يتقدم عليها ، قاله ابن جنى  
(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد وبيان أوجه الاستشهاد به ، وأمثاله ( انظر ص ١٦٩ من هذا الجزء )

# ١٠٨ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ . لَمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

١٠٨ - الليث من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشد ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله » اه ، وروى البغدادي يتا يشبه أن يكون هذا الليث ، ولم يعزه أيضا إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ      ثُمَّ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

اللفظ : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو معد هم قریش وهاتم « الحكومة » الحكم ، يريد أنهم مرجع الناس في أفضيتهم ، وإليهم يخضعون في أحكامهم « قصي » هو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر الذي هو قریش  
« عراب » : « من القوم » جار ومجرور متعلقا بشئ في كلام سابق على الليث ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو من القوم ، أو نحو ذلك « الرسول » أل : موصول اسمي بمعنى الذين صفة للقوم ، رسول : مبتدأ « الله » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ ، وجملة البتدأ وخبره لاجل لها صلة الموصول « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر « دانت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رقاب » فاعل « بني معد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث جاء صلة « أل » جملة اسمية ، وهي جملة المبتدأ والخبر ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، ومن العلماء من خرج الليث على غير ذلك ؛ فزعم أن « أل » هنا ليست كلمة تامة ، وإنما هي بعض كلمة وقد حذف بعضها الآخر ، وأصلها « الذين » فأبقى « أل » وحذف سائرهما ، وسهل هذا عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أبقي بعض الكلمة وحذف بعضها ، من ذلك قول لبيد بن ربيعة

• دَرَسَ النَّاسُ بِمَتَالَعِ قَائَانٍ •

وقول رؤبة :

• أَوَالَيْكَ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي •

وقول الأشهب بن رميلة - بالراء للهملزة ، أو بالزاي ، وقيل : قاله حريث بن محض - في بعض شعره بجماته :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ يَفْلَحُ دِمَاؤُهُمْ      هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِهِ

وقول أمية بن الأسكر الكنافي :

قَوْمِي أَلْدُو بِمُكَاطِرٍ طَلَبُوا شَرَّ رَأ      مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرَبَا بِالصَّاقِيلِ

... ..

وقول عمرو بن كلثوم ، وقوم منهم الزمخشري يسبونه للفرزدق خطأ :

أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّذَا قَتَلَا لَلُّوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَا  
وقول الآخر ، ونسبه العيني للأخطل :

هَمَّا أَلَّتَا تَوْ وَلَتَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ فَخَرُّهُ لَهْمُ صَمِيمُ  
وقول الآخر ، وأنشده ابن الشحرى فى أماليه وابن الأنبارى فى الإنصاف :

وَالَّذِ تَوْ شَاءَ لَكُنْتَ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَسْمَ مُشْمِرًا  
وقول الآخر :

شَفِيتَ بِكَ أَلَّتِ تَيْمَنُكَ ، فِقُلْ مَا بِكَ مَا يَهَا مِنْ تَوْعَةٍ وَغَرَامِ  
وقول أقبش بن ذهيل العكلى :

وَأَمْنَحُهُ أَلَّتْ لَا يَنْفِيْبُ مِنْهَا إِذَا كَانَ نِيرَانُ الشَّتَاءِ تَوَامَا  
وقول الآخر :

الَّذِ بِأَشْفَلِهِ صَحْرَاهُ وَاسِيعَةٌ وَالَّذِ بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّهُ الْجُرُفُ  
وقول الكيث بن زيد الأسدى :

وَكَأَتِ مِنَ اللَّإِ لَا يَغْفِرُهَا أَبْنَاهَا إِذَا مَا الْفَلَامُ الْأَحْقُ الْأُمُّ غَيْرَا  
وقول الراجز ، وأنشده البرد والفراء والقالى :

فَكُنْتُ وَالْأَمْرُ الَّذِ قَدْ كِيدَا كَأَذِ تَرْبَى زُيَّةً فَاصْطِيدَا  
وهكذا مما لانحصيه من الشواهد التى تبدل على أنهم قد يحذفون بعض الاسم اكتفاء بما يذكرونه منه ، وهم على حذف بعض الاسم الوصول أقدر ؛ إذ كان طول الوصول بالصلة والعائد يجرهم على الحذف منه اختصارا له ، بل لما لزام ربما اكتفوا من الكلمة بحرف واحد ؛ من ذلك قول لقيم بن أوس أحد بنى ربيعة بن مالك يخاطب امرأته :

إِنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كِلَانَا مَدْعَا اللَّهُ جَدًّا رَبَّهُ فَأَسْمَا  
بِأَنْفَرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَ لَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

ومن ذلك قول حكيم بن معبة التميمى :

قَدْ وَعَدْتَنِي أُمُّ عَمْرِو أَنْ تَا تَذْهَبُ رَأْسِي وَتَلْغِي وَ

وبالظرف، كقوله :

١٠٩ - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى لَهْمِهِ فَمَوْحَرٍ بِمِيشَةٍ ذَاتِ سَقَمٍ

• وَتَمَسَّحَ الْقَنْمَاءُ حَتَّى تَنْتَ •

ومن ذلك ما أنشده قطرب :

مَا لِلظَّلِيمِ عَالٍ ؟ كَيْفَ لَا يَا يَنْقُذُ عَنْهُ جِلْدُهُ إِذَا يَا

• أَهْمِي الثَّرَابَ قَوْفَهُ إِهْبَايَا •

وقول الآخر :

نَادَوْهُمْ أَنْ أَلْحِمُوا أَلَانَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَانَا

أراد لبيد « درس النازل » حذف الزاي واللام ، وأراد رؤبة « ورق الحمام » حذف الليم ، ثم قلب الألف ياء والفتحة كسرة ، وأراد حريث « الدين » حذف النون ، وأراد أمية « التون » وأراد عمرو « اللذان » وأراد من بعده « اللتان » حذفوا النون ، وأراد من بعدهم « الذي » و « التي » و « اللاتي » حذفوا أواخر هذه الكلمة ، ومنهم من أبقي الحرف الأخير بعد الحذف على حاله التي كان عليها قبل الحذف ، ومنهم من زاد على الحذف فسكن آخر الكلمة ، وأراد نعيم « وإن شرا فشرأ » و « إلا أن تأتي » ، وأراد حكيم بالحروف التي في الآيات الكلمات التي يذكرها بعدها فكتفي بحرف من الكلمة ثم ذكر الكلمة كلها ، وكذلك القول فيما أنشده قطرب ، وأراد الأخير « الأتركبون » و « ألا فاركبوا » حذف الجملتين جميعا وأبقى من كل واحدة حرفا واحدا ، ومع هذه الشواهد الكثيرة فإن سبيل هذا الحذف هو الشعر ، ولا يسوغ في الكلام ، ومن أجل ذلك نجد في أنفسنا شيئا من هذا التخرج ؛ لأننا قد ذكرنا لك مرارا أنه إنما يسوغ التخرج على الوجوه التي يكثر مجيء الكلام عليها

١٠٩ - وهذا البيت من الشواهد التي لم نقف على قائلها ، ولا وجدنا له سابقا أو لاحقا

اللفظ : « الله » يريد الذي معه « حر » ومثله : حقيق ، وخليق ، وجدير ، والكل بمعنى مستحق ومستأهل ، وتقول : هو حر - بكسر الراء ، مثل شج - وهو حرى - بفتح الراء مقصورا ، وهو حرى - على فصيل ، بتشديد الباء ، مثل غنى - فإن قلت حرى - بالقصر - لم تغيره عن لفظه فيما زاد على الواحد وتسوى بين الذكر والمؤنث ، كما قال الشاعر :

وَهُنَّ حَرَى أَنْ لَا تَيْبَنَكَ قَرَّةً وَأَنْتَ حَرَى بِالنَّارِ حِينَ تَيْبُ

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا » نافية « يزال » مضارع ناقص ، واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه « شاكرا » خبر يزال ، وجملة يزال مع اسمه وخبره لاجل لها صلة « على »

... و (أى) تستعمل موصولة ، خلافاً لأحد بن يحيى في قوله : إنها لاتستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً ؛ وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما ( كما ) وقال أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها ( وأُعْرِبَتْ ) دون أخواتها ( مَالَمْ تُضَفْ \* وَصَدْرُ صَمِيرٍ انْحَدَفَ ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في البنيات ( وَبَعْضُهُمْ ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما ( أَعْرَبَ ) أياً ( مُطْلَقاً ) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولاً الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واختُجَّ عليهما بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا أَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَلَسَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلَ

حرف جر « المله » أل : اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بلى ، مع : ظرف متعلق بمحذوف صلة لأل ، والمهاء مضاف إليه « فهو » الفاء زائدة فى خبر الموصول ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « حر » خبر ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر من الموصولة ، وقد دخلت الفاء على جملة الخبر شبه الموصول بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بجر « ذات سعة » مركب إضافى نعت لبعشة

الشاهر فم : قوله « المله » حيث وصل أل بالظرف ، وهو شاذ جار على خلاف القياس ؛ فإن « أل » بجميع أنواعها مختصة بالأسماء ، سواء أكانت لتعريف العهد أم لتعريف الجنس أم كانت زائدة أم موصولة أم كانت على غير ذلك من وجوهها التى تكون عليها ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

وَعَيْرَنِي مَا عَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالشَّرِّ أَلَمًا

أراد « الذين معه » وقال الكسائى : أراد « معا » وأل زائدة

١١٠ — يذكر هذا البيت كثيراً فى كتب النحو غير منسوب إلى قائل ، وقال ابن هشام : « قائله رجل من غسان » وهو تحريف فى العبارة ، وأصلها قول ابن الأنبارى ( الإنصاف ص ٣٠١ ) : « حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ،

... ..

أنه أشد \* إذا ما أتيت بني مالك ... البيت \* اه وغسان هذا هو ابن ولة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وإليه ينسب بيت الشاهد  
اللفظ : « أيهم أفضل » يريد الذي هو أفضل منهم

ابو عراب : « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « بنى » مفعول به « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، سلم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « على » حرف جر « أيهم » أى : اسم موصول بمعنى الذى مبنى على الضم في محل جر بعلی ، وم : مضاف إليه « أفضل » خبر مبتدأ محذوف ؛ تقديره : هو أفضل ، وجملة المبتدأ والخبر لاعتل لها صلة الموصول

الشاعر في : قوله « على أيهم » حيث روى مضموماً فدلّت هذه الرواية على أن « أى » الموصولة تنبى على الضم في مثل حالتها في البيت ، وهى أن تكون مضافة وقد حذف صدر صلتها وللعلماء في هذه المسألة أربعة مذاهب :

الأول : مذهب الكوفيين ، وهو أن « أى » الموصولة معرفة في كل حال ؛ سواء أضيفت أم لم تضاف ، حذف صدر صلتها أم لم يحذف

المذهب الثانى : مذهب البصريين ، وهم يوافقون الكوفيين في القول بإعرابها إذا لم تضاف سواء أ حذف صدر صلتها أم لم يحذف ، وكذا إن أضيفت وذكر صدر صلتها ، أما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنهم يقولون : إنها مبنية حينئذ

المذهب الثالث : مذهب الخليل بن أحمد ، وحاصله أن « أى » في كل موضع زعم الفريقان أنها فيه موصولة ليست كما زعموا ، بل هى استفهامية ، والضمّة التى لها ليست ضمة بناء ، وإنما هى ضمة إعراب ، لكونها مبتدأ ، وما يذكر بعدها خبرها ، ويحمل الكلام على الحكاية ؛ في قوله تعالى : ( ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ) يذهب إلى أن أيهم مبتدأ ، وأشد خبره ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة للمقول فيه أيهم أشد ، وحذف القول في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب أكثر من أن يحصى

المذهب الرابع : مذهب يونس بن حبيب ، وحاصله أنه يذهب إلى أن أيهم اسم استفهام مبتدأ ، وأشد خبره ، كما ذهب إليه الخليل ، لكنه يخالفه في تقدير القول : فيزعم أن العامل - وهو في الآية « لننزعن » - معلق عن العمل في معموله لكونه استفهاماً وتمسك الكوفيون بثلاثة أمور :

الأول : قراءة هارون ومعاذ الهراء ، وهى رواية عن يعقوب ، بنصب « أيهم » في الآية ، ورواية العلماء بنصب « أيهم أفضل » في بيت الشاهد

الثانى : ما حكاه أبو عمر الجرمي قال : خرجت من الخندق - يعنى خندق البصرة - حتى

صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول : اضرب أيهم أفضل - بضم « أيهم » - يريد أن جميع العرب ينسبون « أيهم » إذا اقتضى العامل النصب كما في الآية - أى : ويجزونه إذا اقتضى العامل الجر كما في البيت

الثالث : أن كل مفرد مبني إذا أضيف أعرب ، نحو قبل وبعد ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء ؛ فهي معارضة لشبه الحرف ، ونحن نجد « أى » إذا كانت مقطوعة عن الإضافة فهي معربة بالإجماع ؛ فكيف تبنى إذا أضيفت ، وهذا يلزم عليه نقض الأصول ، وقد كان الزجاج يقول : « ماتين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين ، هذا أحدهما ؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ؛ فكيف يقول يبنّاها إذا أضيفت ؟ ١ » اهـ

وهم يوجهون قراءة الضم في الآية بأن « أيهم » مبتدأ من غير تقدير قول ولا تعليق للعامل ، بل إن « لنزعتن » قد عمل في « من كل شيعة » فأكثي به ، كما تقول : أكلت من كل طعام وشربت من كل شراب ، ثم استؤنف الكلام بعد ذلك ، ومنهم من يجيب عن الآية بمثل مذهب يونس بن حبيب السابق

أما البصريون فقد قالوا : إن قراءة النصب في الآية قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة من لغات العرب ، ونحن لا نسكر هذه القراءة ولا هذه اللغة ، وإنما نسكر أن يكون ذلك هو المستعمل باطراد ، والقراءة المشهورة التي عليها سائر علماء الأمصار بالضم ، وإنها لحجة عليهم ، وأما ادعاء أن الفعل قد اكتفى بقوله « من كل شيعة » فهو خلاف الظاهر وخلاف الأصل ؛ لأن « لنزعتن » فعل متعدّد ؛ فلا بد أن يكون له مفعول ، وقوله « أيهم » صالح لأن يكون مفعولا ، فلم اعتبره كذلك ، على أن بيت الشاهد لا يتأتى فيه مثل ذلك ، ولا مثل قول يونس ، كما أشار إلى هذا الشارح العلامة ، وأما قول أبي عمر الجرمي إنه لم يسمع أحدا من العرب بضم « أيهم » فالجواب عنه أنه قد سمعه غيره وهو أبو عمرو الشيباني ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وأما قولهم إن بناء « أى » في حال الإضافة نقض للأصول ؛ لأنها معربة في حال الإفراد والقطع عن الإضافة ، فالجواب عنه ما ذكره العلامة الصبان بقوله : « ووجه البناء قيام موجه ، وهو الشبه الاقتضائي ، مع عدم المعارض ؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ، فكأنه لإضافة ، ومن أعربها في هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ، ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض : من الإضافة اللفظية ، أو التقديرية ؛ لقيام التنوين مقام المضاف إليه ، ولم ينزل التنوين منزلة صدر الصلة لضعفه عن ذلك ، ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود ، كافي كل وبعض وحيد ، بخلاف قيامه مقام المبتدأ » اهـ

وقد لحص ابن هشام رحمه الله الكلام في أى مع استيفاء البحث ، قال : « وثائق أى موصولا نحو : ( لنزعتن من كل شيعة أيهم أشد ) التقدير : لنزعتن التي هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أيا للموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية

بضم أي ؛ لأن حروف الجر لا يضر بينها وبين معمولها قول ، ولا تُعَلَّقُ ، وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب في الأمالي ؛ ويحتمل أن يريد بقوله « وبعضهم - إلى آخره » أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

( تنبيهان ) الأول : لاتضاف « أي » لنكرة ، خلافاً لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما في الآية والبيت ؛ ومثّل الكسائي : لم لا يجوز « أَتَجَبَّيْ أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ قال : أي كذا خلقت

الثاني : تكون « أي » موصولة كما عرف ، وشرطاً ، نحو « أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَتَمَّةُ الْحَسَنَى » ، واستفهاماً ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووُضِلَتْ لنداء ما فيه « أل » ، ونفتاً لنكرة دالاً على الكمال ، نحو : مررت برجلٍ أي رجُلٍ ؛ وتقع حالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيد أي رجلي ، ومنه قوله :

١١١ - فَأَوْمِئْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبِئَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبِئَرٌ أَيُّهَا فَتَى

وقد زعموا أنها في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشدّ خبره ، ثم اختلفوا في مفعول نزع ؛ فقال الحليل : محذوف ، والتقدير : لنزعن الذين يقال فيهم أيهم أشدّ ، وقال يونس : الجملة ، وعلقت نزع عن العمل ، كما في : ( لنلعن أيّ الحزبين أحصى ) وقال الكسائي والأخفش : كل شيعه ، ومن زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ، ويردّ أقوالهم : أن التعليق يختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز أن تقول : لأضربن الفاسق - بالرفع - على تقدير لأضربن الذي يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب ، وقول الشاعر

✽ إذا ما نبت نبي مالك . . . البيت ✽ يروى بضم « أي » وحرف الجر لا يعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارّ على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار ، وجوز الزخمشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ؛ فقدروا متعلق النزع من كل شيعه ؛ فكانه قيل : لنزعن بعض كل شيعه ، ثم قتر أنه سئل عن هذا البعض فقيل : هو الذي هو أشدّ ، ثم حذف للبتدآن المكتنفان للوصول ، وفيه تصف ظاهر ، ولا أعلمهم استعمالوا أياً الموصولة مبتدأ ، وزعم ابن الطرواة أن أياً مقطوعة عن الإضافة ؛ فذلك بيت ، وأن هم أشدّ مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بأى ، وبالإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربة » اهـ

١١١ - البيت للرأى ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٠٢ ) على ماسترع قريباً اللفظ : « أومأت إيماء » أشرت إشارة خفية بعين أو بيد ، ويروى بالهمز على أصله ، ويروى بإيلاء على أنه سهل الحمزة قبلها ألفاً ثم قلبت الألف ياء لكونها رابعة « حبر » بزنة جعفر - اسم رجل وهو ابن أخت الشاعر ، قاله الأعلم



(وَفِي ذَا الْحَذَفِ) المذكور في صلة «أى» — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ —

المعنى : قال الأعمى : « وصف أنه أمر ابن أخت له يقال له حبر بنحو ناقة من إبل أصحابه ؛ لأنه كان في غير محله ، ليخلفها عليه إذا لحق بأهله ، وأوماً إليه بذلك حتى لا يشعر به ، ففهم حبر عنه وعرف إشارته ، لذكانه وحدة بصره »

الإعراب : « فأومات » فعل وفاعل « إماء » مفعول مطلق « خفيا » صفة لإماء « لحبر » جارّ ومجرور متعلق بقوله أومات « فقه » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عينا » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى « حبر » مضاف إليه « أيما » أى : حال من حبر ، وما : زائدة « فتي » : مجرور تقديرًا بالإضافة لأى

الشاهر فيه : قوله « أيما فتي » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة — وهى العلم الذى هو « حبر » — وهذا إيماء يتم على رواية نصب « أى » وهو ما ذكره ابن منظور فى اللسان ، قال : « وأى : استفهام فيه معنى التعجب ، فتكون حينئذ صفة للنكرة وحالا للمعرفة ، نحو ما أنشد سيبويه للرأى \* فأومات إماء خفيا ... البيت \* يتعجب من اكتفائه وشدة غناؤه اه والذى فى كتاب سيبويه رفع «أى» ، وقال الأعمى : «ورفعه بالابتداء والخبر محذوف ، والتقدير : أى فتي هو ، وما : زائدة مؤكدة اه ؟ فإن زعم أحد أن مراد الشارح وغيره من النحاة أن «أيما فتي» مع الخبر المحذوف جملة فى محل نصب على الحال من المعرفة لم يكن حسنا أن يبدؤا ذلك وجها من الوجوه التى تأتى لها أى ؛ لأنها حينئذ استفهامية ، وهذا هو المعنى الثالث فى كلام الشارح ، فتعين أن يكون فى البيت روايتان لكل واحدة منهما معنى تجرى عليه : الأولى الرفع وهى رواية سيبويه ، وقد عرفت إعرابها ، والثانية النصب على الحال كما قررنا فى الإعراب ، بقى أن كلام ابن منظور رحمه الله الذى نقلناه لك فى صدر هذا البحث لا يصح لأمرين : الأول : أنه جعل ورود «أى» صفة للنكرة وحالا من المعرفة ثابتا لها مع أنها للاستفهام المشرب معنى التعجب ، وهذا تناقض ، لأن كونها للاستفهام يمنع من أن يعمل فيها ما قبلها ، وكونها صفة أوحالا موجب لعمل ما قبلها فيها ، الأمر الثانى — وهو يوضح الأمر الأول — أن أصل هذه العبارة لسيبويه فلما نقلت حرّفت فأدّت معنى غير ما أراد سيبويه ، قال (ج ١ ص ٣٠٢) : « وسألته — يعنى الخليل ابن أحمد — عن قول الرأى \* فأومات إماء خفيا ... البيت \* فقال : «أيما» تكون صفة للنكرة ، وحالا من المعرفة ، وتكون استفهاما مبنيًا عليها ومبنيًا على غيرها ؛ ولاتكون لتبيين العدد ، ولا فى الاستثناء ، ولا تختص بها نوعا من الأنواع ، ولا تفسر بها عددا ؛ و«أيما فتي» استفهام ، ألا ترى أنك تقول : سبحان الله من هو وما هو ؟ فهذا استفهام فيه معنى التعجب انتهى كلامه بحروفه ، فأنت ترى أنه بدأ كلامه ببيان للمعانى التى تأتى لها «أى» والمعانى التى لا يجوز أن تأتى لها ، ثم ذكر المعنى الذى يليق بها فى البيت على ما رأى فقال « وأيما فتي استفهام »

(أَيًّا غَيْرَ أَيٍّ) من الموصولات (يَقْتَضِي) غَيْرُ أَيٍّ : مبتدأ ، ويقضى : خبره ، وأيا : مفعول مقدم ، وأصل التركيب : غَيْرُ أَيٍّ من الموصولات يقضى أيا ، أى : يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ) نحو : مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلُكَ سَوْءًا ، أى : بالذى هو قاتل لك ، ومنه « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ » أى : هو فى السماء إله (وَأِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ) الوصل (فَالْحَذْفُ تَرْتُّبٌ) لا يقاس عليه ، وأجازه الكوفيون ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ » وقراءة مالك بن دينار وابن السكك « مَا بَعُوضَةٌ » بالرفع ، وقوله :

١١٢ — لَا تَنْتَوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نَفْسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا  
وقوله :

١١٣ — مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَاسِقَةٍ وَلَا يَحِذُّ عَنْ سَبِيلِ الْجَدِّ وَالْكَرَمِ

١١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق المعنى : لا تعزم أن تصنع شيئاً غير الخير ؛ فإنما تنأى نفوس الدين بنوون الشر ويضمرونه ، لما يجدون من تفرع الضمير وتأنيب الوجدان الإعراب : « لا » نافية « تنو » مضارع مجزوم بحذف الياء ، وقاعله ضمير مستتر « إلا » أداة استثناء ملغاة « الذى » مفعول لتنو « خير » خبر مبتدأ محذوف هو العائد إلى الموصول ، أى : هو خير ، والجملة لأجل لخاصة الموصول « فَمَا » الفاء واقعة فى جواب النهى ، ما نافية « شقيت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » ملغاة « نفوس » فاعل « الألى » اسم موصول بمعنى الدين مضاف إليه « للشَّرِّ » جار ومجرور متعلق بقوله « ناوونا » الآتى « ناوونا » خبر لمبتدأ محذوف يعود إلى الموصول ، والتقدير : هم ناوون للشَّرِّ

الشاعر فى : قوله « إلا الذى خير » حيث حذف عائد الموصول — وهو الضمير الذى قترناه — مع كونه مرفوعاً بالابتداء ، والصلة ليست طويلة ، وفى الشطر الثانى شاهد آخر مثل ذلك ، على ما عرفت فى الإعراب ، غير أن الصلة فى الشطر الثانى طويلة لاشتغالها على متعلق بالخبر على ما عرفت ، وهذا المتعلق هو قوله للشَّرِّ

١١٣ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لم أقف على نسبتها اللفظ : « يعن » بالبناء للجهول لزوماً ، كما هو المشهور فى هذا الفصل — أى : يهتم ، فأما « عنى » بمعنى قصد فبنى للمعلوم « يحذ » يحذ

(وَأَبُوهُ أَنْ يُحْتَزَلَ) العائد المذكور، أى : يقطع ويحذف (إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي) بعد حذفه (لِوَصْلٍ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها ؛ لأنه — والحالة هذه — لا يُنْذَرُ أَهْنَاكَ مَحْذُوفٌ أَمْ لَا ، لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق في ذلك بين صلة أى وغيرها ؛ فلا يجوز : « جاءنى الذى يضرب » ، أو « أبوه قائم » ، أو « عندك » أو « فى الدار » ، على أن المراد « هو يضرب » أو « هو أبوه قائم » أو « هو عندك » أو « هو فى الدار » ، ولا « يعجنى أيهم يضرب » أو « أبوه قائم » أو « عندك » أو « فى الدار » كذلك ؛ أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل : بأن كان مفردا ، أو خاليا عن العائد — نحو : « أيهم أشد » « وهو الذى فى السماء إله » — جاز كما عرفت ؛ للعلم بالمحذوف

(تبيينه) الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا آخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفا ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفا عليه ، نحو « جاء الذى هو وزير قائمان » نقل اشتراط هذا

الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يعل عن الطريق الذى سنه أهل السكارم وفضائل الأخلاق

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « بالجد » جار ومجرور متعلق بـ « لا » نافية « ينطق » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالياء ، والجار والمجرور متعلق بـ « ينطق » « سفه » بالرفع : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هوسفه ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة ما « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « يحد » معطوف على ينطق ، وفاعله مستتر فيه « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بـ « يحد » المجد « مضاف إليه » والكرم « معطوف على المجد الشاهر فيه : قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى اللوصول — وهو الضمير الذى قترناه فى الإعراب — من جملة الصلة ، مع كونه مرفوعا بالابتداء ، وليست الصلة طويلة ؛ إذ لم تشتمل إلا على المبتدأ والخبر فقط ، ومثل هذا اليت قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْبِ الْأَيَّامِ يَذْرَوْنَ مَا عَوَّاهِبَهَا

أى : الذى هو عواقبها ، والمعنى يعلمون الذى يكون عاقبة الأيام ، ويجوز أن تكون « ما » استفهامية مبتدأ ، وعواقبها : خبره ، والجملة فى محل نصب ييرون ، وقد علق عن العمل فى لفظها

(ثالثاً) أن لا يكون بد لولا ، نحو « جاء الذي لولا هو لا كرمك » .

الثاني : أنهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه ، فلا يجوز « جاء اللذان قام » ولا « اللذان جئ »

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب ( كَثِيرٌ مُنْجَلِيٌّ \* فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ \* بِفِعْلٍ ) تام ( أَوْ وَصَفٍ ) هو غير صلة أل : فاقفل ( كَمَنْ تَزْجُو يَهَبُ ) أى : ترجوه ، و « أَهَذَا الَّذِي بَشَّ اللَّهُ رَسُولًا » أى : بشته ، و « مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا » أى : عملته .  
والوصف كقوله :

١١٤ — مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدْنُهُ بِوَ قَمَّا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ

أى : الذى الله مؤليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو « جاء الذى إياه أكرمت » ، و « جاء الذى إياه فاضل » ، و « جاء الذى كانه زيد » ، و « الضاربها زيد هند » فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة . وشذ قوله :

١١٤ — وهذا الشاهد أيضاً عالم نجده مفسوباً إلى قائل بعينه

اللفظ : « مؤليك » مانحك ومنع عليك

المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءتك من عنده ، من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ؛ فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئاً

الاعراب : « ما » اسم موصول بمعنى الذى الذى مبتدأ « الله » مبتدأ « مؤليك » خبر عن لفظ الجلالة ، وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله ، وضمير المخاطب مفعول أول ، ومفعوله الثانى محذوف وهو عائد على « ما » الموصولة ، وجملة « الله مؤليك » من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول « فضل » خبر عن المبتدأ ، وهو « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء للسببية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاصاله بنون التوكيد الحقيقة ، وفاعله ضمير مستتر ، والمهاء مفعول « به » جار ومجرور متعلق باحمد « قما » نافية « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « غيره » مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « ضرر » معطوف على نفع

الشاهد فيه : قوله « ما الله مؤليك » حيث حذف الضمير المنصوب بالوصف — وهو مول — وهذا الضمير المحذوف هو العائد من جملة الصلة على الموصول ، وقد وضع ذلك فى إعراب البيت

١١٥ — مَا لِّلْمُسْتَفْزِ الْهُوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ وَلَوْ أَنِّيَحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرٍ

وقوله :

١١٦ — فِي الْمَقْبِيبِ الْبَغْيِ أَهْلُ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَشَأَ مَا

١١٥ — وهذا البيت كسابقه ؛ من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين

اللفظ : « المستفز » اسم فاعل من استفز ، ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما انتهت « أنيح » هي وقترة الحفي : ليس الذي يستخفه الهوى ويصت بقلبه محمود العواقب ، وإن كنت ترى أنه صاف في معيشته ؛ فإنما هو صفو غير مأمون

الإعراب : « ما » نافية « المستفز » اسم ما ، أو مبتدأ « الهوى » فاعل للمستفز ، ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى « آل » الموصولة « محمود » منصوب على أنه خبر « ما » أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : شرطية « أنيح » فعل ماض مبني للمجهول « له » جار ومجرور متعلق ب« أنيح » نائب فاعل أنيح « بلا » الباء حرف جر ، لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارضة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو ، وجعله العيني متعلقا ب« أنيح »

الشاهد فيه : قوله « ما للمستفز » حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل — وهو مستفز — وهو العائد على الوصول الذي هو « آل » والحذف في هذا البيت ونحوه شاذ ؛ لكون الوصف العامل في الضمير المحذوف صلة للألف واللام ، ولو كان غير صلة لأل كما في الشاهد السابق والذي قبله لم يكن الحذف شاذاً ، وفي عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف المنصوب بـ « آل » قليل لا شاذ ، وهو خلاف ما عليه جمهرة النحاة

١١٦ — لم آف لهذا البيت على قائل ، ولا عثر له على سابق أو لاحق ، ولا وجدت

أحدًا استشهد به غير الشارح

اللفظ : « المقب » اسم فاعل من أعقب ، والأصل في هذه المادة العقب — بزنة كتف — وهو اسم للولد وولد الولد ، ثم صار استعمالها في الشيء ينجى به شيء آخر ، ومنه قيل « العاقب » للذي يخلف سيد القوم ، ولذي يخلف من كان قبله في الخير ، وسما المجازاة معاقبة وعقبى ؛ لأنها تأتي بعد العمل « البغي » تجاوز الحد « حازم » اسم فاعل من الحزم ، وهو الكياسة في الأمر وتنديره بالنظر والروية « يسأما » يمل ، ويترك

الحفي : إن فيما نراه نازلاً بأهل البغي من جراء بشيم ما يكتي لردع الحازم وردّه عن أن يعمل بهمهم ؛ وينسجه على الاستمرار في العمل الصالح وأن لا يسأما

الإعراب : « في للمقب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقيم ، والمقب مضاف

وقوله :

١١٧ - أَخْ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوَدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكٌ

و « البنى » مضاف إليه ، وهى من إضافة اسم الفاعل لفاعله « أهل البنى » مركب إضافي مفعول أول للعقب ، وله مفعول ثان محذوف ، وهو ضمير عائذ على للوصول الذى هو الألف واللام ، وأصل الكلام فى المعقبه البنى أهل البنى « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « ينهى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها صلة الموصول « امرأ » مفعول لينهى « حازما » صفة له « أن » مصدرية ناصبة « يسأما » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وله مفعول محذوف ، تقديره : يسأما الخبر ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ينهى امرأ حازما عن السأم الشاهر فيه : قوله « فى المعقب » حيث حذف الضمير العائد من الصلة - وهى معقب - إلى الوصول ، مع أن الصلة صفة موصولة ألف واللام ، وقد تقدم لك فى الشواهد السابقة أن هذا شاذ لا يقاس عليه ؛ وفى النفس من الشواهد التى ساقها الشارح فى هذه السألة أشياء ؛ فإني أجد أثر الصناعة ظاهرا عليها

١١٧ - ولم تقف على نسبة هذا البيت أيضا ، ومفرداته ومعناه لا تحتاج لشرح الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو أخ ، أو نحو ذلك « مخاص واف ، صبور ، محافظ » أخبار متعددة للبتدأ المقتر ، أو صفات للخبر الأول « على الود » جار ومجرور متعلق بمحافظ « والعهد » معطوف على الود « الذى » اسم موصول نعت للعهد « كان » فعل ماض ناقص « مالك » علم رجل اسم كان ، وخبر كان محذوف ، وهو ضمير تقديره : كانه مالك ، والجملة من كان واسمها وخبرها لاجل لها صلة الموصول ، وقد قال الصبان رحمه الله : « والضمير فى كانه إلى الأخ » اه ، وذلك خطأ اصطر بعض الناس أن يكتب عليه ماضيه : « قوله والضمير فى كانه للأخ لا يخلو عن شيء ؛ فإنه على ذلك لم يكن عائذا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد للنصب بالفعل الناقص شذوذا ، فالأولى ما أفاده خبر مرة أن قوله « أخ » خبر مقدم ؛ « مالك » مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك ، وخبرها هو المحذوف العائد على الذى ، أى : الذى كان مالك إياه ، أى : عليه ، تأمل « اه وأقول : لو جعل الضمير المحذوف عائدا للموصوف بالموصول - وهو العهد - لكان مؤديا لغير نفسه مع محبة الاستشهاد بالبيت على ماسبق من أجله ، ولم يكن فى التقدير تكلفات سوى محبة الحل فى « مالك العهد » وهو نفسه موجود فى كلام ذلك الكاتب الذى فسر به قوله « أى عليه » الشاهر فيه : قوله « العهد الذى كان مالك » حيث حذف العائد من جملة الصلة - التى هى قوله « كان مالك » - إلى الوصول ، مع أن ذلك العائد منصوب بفعل ناقص - وهو كان - لأنه خبره ، على نحو ما بين لك فى الإعراب

أى : كَانَهُ مَالِكٌ

(تنبيهان) الأول : في عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثاني) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة « أل » والذي هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وبعبارة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرط جواز حذف هذا المائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجوز حذفه ، نحو « جاء الذي ضربته في داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً اكفاءاً بالتمثيل كما هي عادته .

الثاني : إذا حذف المائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف : أجازوه الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر اللغاربة ، واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هذه التي عانت مجردة ، أى : عانتها مجردة ، فإن كانت الحال مقدمة — نحو هذه التي مجردة عانت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام

وهذا شروع في حكم حذف المائد المحرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : ( كَذَاكَ ) أى : مثل حذف المائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته ( حَذَفُ مَا يَوْصَفُ ) عامل ( خَفِضًا \* كَانَتْ قَاضِرٌ بَدَدَ ) فعل ( أَمْرٌ مِنْ قَضَا ) قال تعالى « فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ — وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَنَتْ يَمِينِي يَأْذُرَالِكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا

١١٨ — هذا البيت لسعد بن ناسب أحد بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، وكان من حديثه أنه أصاب دماً فهدم بال — وقبل : الحجاج — داره بالبصرة وحرقها ، وهو من قصيدة له روى أبو تمام في حماسته منها ، ومطلعها قوله :

سَأَغْلِي عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِيَا عَلَى قَضَاهُ اللَّهُ مَا كَانَ جَالِيَا  
وَأَذْهَلُ عَنْ دَارِي ، وَأَجْلُ هَذِمَهَا لِعِرْضِي مِنْ بَاقِي الذَّمِّ حَاجِبَا  
وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي ... ... ... الْبَيْت ، وبعده :  
فَإِنْ تَهْدِمُوا بِالْقَدْرِ دَارِي فَإِنَّهَا تَرَاثُ كَرِيمٍ لَا يَخَافُ الْعَوَاقِبَا

أى : طالبه .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذى وَجْهُهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وصف غير عامل — نحو « جاء الذى أنا ضارب به أَمْسٌ » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و ( كَذَا ) يجوز حذف العائد ( الّذى جَرَّ ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا ( بِمَا الْمُوصُولُ جَرَّ ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقى الحرفين : قطعا ، ومعنى ( كَمَرٌ بِالَّذِى مَرَزَتْهُ هُوَ بَرٌّ ) أى : مرت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ بِمَا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

اللفظ : « سأغسل عني العار » أراد أنه سيمحوه ولا يبقى له أثر ، فكفى عن ذلك بهذه العبارة « وأذهل عن داري » المشهور في هذا الفعل أنه مبنى للجھول ، والمعنى أنه سينساها ولا يذكرها « حاجبا » مانعا وواقيا « تلادى » بكسر التاء ، بزنة كتاب — ومثله التالك والتلید : ماتمجة أنت من مال ونبت عندك ، وأراد بقوله « ويصغر في عيني تلادى » أنه لا يبالي به ولا يحرم عليه حتى ينال ماأراد ، وذلك لأن النفس عادة تفضّ به « إذا اتنت » رجعت وارتدت المعنى : إن أمرت أموالى وأرفعتها قدرا لمتعرت في عيني ولست أراه شيئا إذا كنت إنما أفقده لأبني لنفسى المجد ولأدرك ماأريد من المعالى

الإعراب : « يصغر » فعل مضارع « في عيني » متعلق به « تلادى » فاعله « إذا » ظرفية شرطية « اتنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينى » فاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بإدراك » جار ومجرور متعلق بانثنى « الذى » اسم موصول مضاف إليه « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « طالبا » خبر كان ، وهواسم فاعل فيه ضمير مستتر فاعله يعود إلى اسم كان ، وله مفعول محذوف يعود إلى الاسم الموصول ، وتقديره : الذى كنت طالبا ، ومع كونه مفعولا فهو مجرور بإضافة الوصف إليه ؛ والجملة من كان واسمها وخبرها لاجل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الذى كنت طالبا » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « كنت طالبا » — إلى اللوصول ، وذلك العائد ضمير مجرور بإضافة الوصف إليه ، وهو أيضا منصوب بهذا الوصف ؛ لأنه مفعول « طالبا » على نحو ما قترناه في الإعراب ، وحذف مثل ذلك العائد سائق جائز في الشعر وغيره ، ولكنه ليس من الكثرة بحيث يعادل حذف العائد للنصب بالفعل ؛ من جهة أن الأصل في انتصاب للفعول إنما يكون بالفعل ، وانتصابه بالوصف ليس بالنظر إلى ذاته ، بل بالنظر إلى ماضمته من معنى الفعل

هذا ، وفي البيت الأول — وهو مطلع القصيدة — شاهد مثل مانحن بصدده ، وذلك في قوله « ما كان جالبا » فقد حذف العائد من جملة « كان جالبا » على اللوصول — وهو « ما » — والأصل : الذى كان جالبا ، وهذا ظاهر إن شاء الله



١١٩ - لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ . أَبْنَاءُ يَقْضِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ .

أى : ركنك إليه ، وقوله :

١١٩ - نسب العيني هذا البيت إلى كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، وذكره معه يثا آخر سابقا على بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِنْ تُعْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي هُنَيْتُ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَنْظُرُوا بِمَا خَفَرُوا

اللفظ : « نعن » مضارع عنى بمعنى اهتم ، والمشهور فيهما البناء للجهول « تنظر » تنظر  
عطلوك بك وتدل مرغوبك ، وبابه علم « لاتركنن » أى : لا تمل ، والمشهور في هذا الفعل أنه من  
باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضا ، وقد سمع فيه ركن يركن على مثال فتح يفتح ، وهذا  
الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يكون إلا فيها لانه أوعينه حرف حلق ، ولهذا قال  
الجوهري : إنه من الجمع بين اللتين ، ومعنى ذلك أنه أخذ الماضى من اللغة الثانية والمضارع من  
اللغة الأولى ، وقد حكى في هذا الفعل أيضا ركن يركن بكسر العين في الماضى وضمها في المضارع ،  
وهو بناء لم يأت منه إلا هذا وفضل بفضل وحضر يحضر ونم يتم ، والجمع من باب الجمع بين  
اللتين ، أى أنهم أخذوا ماضى اللغة الأولى ومضارع اللغة الثانية على عكس السابق « يعصر »  
اسم رجل ، وهو أوقبيلة

الإعراب : « لا » ناهية « تركن » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ،  
 وهاهنا ضمير مستتر « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذي » اسم موصول صفة  
 للأمر « ركنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أبناء » فاعل « يصبر » مضاف إليه ،  
 منصوب بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية ووزن الفعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا عمل لها  
 صلة الموصول ، والمائد محذوف ، والتقدير : ركنت إليه أبناء يصبر « حين » ظرف منصوب  
 بركن « اضطرها » فعل ماض ، وها : مفعوله « القدر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة  
 « حين » إليها

الشاهد فيه : قوله « إلى الأمر الذى ركنت أبناء مصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى اللوصول ؛ لكون ذلك العائد مجرورا بحرف جر مائل للحرف الذى جر الاسم الموصوف بالموصول ؛ فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضا فى اللفظ والمعنى ، إذ المادة واحدة ، ولا يضر اختلاف الصيغة ، وفى البيت الذى ذكرنا أنه قبل بيت الشاهد شاهدان لمثل مانحن فيه : هما قوله « إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت » وقوله « تظفر بما ظفروا » التقدير فى الأول : الأمر الذى عنيت به ، وفى الثانى : تظفر بما ظفروا به

١٢٠ - لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَبِيبَةً فَبُعِيَ لَانَ مِنْهَا بِالْقَيْ أَنْتُ بَائِمٌ

١٢٠ - البيت من قصيدة حاتية لعنرة بن شداد العبي ، ومطلعا :

طَرِبْتُ وَهَاجَتْكَ الطَّلَبَاءُ السَّوَانِجُ غَدَاةً غَدَّتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ  
قَالَتْ بَنِي الْأَهْوَاءِ حَتَّى كَأَنَّمَا يَزْنِدِينَ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ  
وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ ... ... البيت ، وبسده :  
لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْذَرْتُ لَوْ تَعَذَّرِنِي وَخَشَنْتُ صَدْرًا غَيْبُهُ لَكَ نَاصِحُ

اللفظ : « طربت » الطرب : خفة تلحقك نسكر أوتسوءك ، وتخصيص بعض أهل اللغة إياه بخفة السرور وم « هاجتك » أثارته هك ، وبعثت شوقك « السوانج » جمع سائح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من طير أوطى أوغيرها ، ومثله السنيح « بارح » هو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه ، ضد السانح « قادح » اسم فاعل من قدح الزند ، إذا ضربه ليخرج النار « سمراء » محبوبته « حقة » بكسر فسكون - أصله يطلق على مدة معينة من الزمن والمراد منه هنا مجرد الزمن الطويل ، ورواه بعضهم « خفية » بخاء موحدة ففاء ساكنة - والرواية الأولى أشهر « لان » أراد الآن ، حذف الهمزتين اللتين يكتنفان اللام ، وألقى حركة الثانية على اللام ، قال ابن منظور رحمه الله : « الجوهري الآن : اسم للوقت الذي أنت فيه ، وهو ظرف غير متمكن وقع معرفة ولم تدخل عليه الألف واللام للتعريف ، لأنه ليس له ما يشركه ؛ ورمبفتحوا اللام وحذفوا الهمزتين ، وأشد الأخش \* وقد كت تخفي حب سمراء ... البيت \* وقال ابن رى : قوله حذفوا الهمزتين ، يعنى الهمزة التى بعد اللام ؛ نقلت حركتها على اللام ثم حذفتم ، ولما محركت اللام سقطت همزة الوصل الداخلة على اللام ، وقال جرير :

أَلَانَ وَقَدْ تَزَعَتْ إِلَى مُخْمِرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابًا

ومثل البيت الأول قول الآخر :

أَلَا يَا هُنْدُ هِنْدَ بَنِي عُخَيْرٍ أَرَأَيْتَ لَانَ وَصْلُكَ أَمْ جَدِيدُ

وقال أبو النخيل :

حَدَبْدِي بِدَبْدِي مِنْكُمْ لَانَ إِنَّ بَنِي فَزَارَةَ بَنِي دُثَيَانَ

وقال الفراء : الآن : حرف بني على الألف واللام ، ولما تخلفا منه ، وترك على مذهب الصفة ؛ لأنه صفة في المعنى واللفظ ، كما رأيتهم فعلوا بالقى والذين فتركوها على مذهب الأداة ، والألف واللام لهما غير مفارقة انتهى كلامه ، وقول الشاعر « فبح » هو أمر من باح بيوح ، إذا أعلن ما عنده وأظهره « أعذرت » بالفت في تقديم العذر « غيبه » ما ينطوى عليه ويسره

أى : بأفع به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى مامرت إلا به ، ورغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به — تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق — وزهدت فى الذى رغبت فيه ، ومررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه — تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف — ؛ فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ — وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « تحنى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والجملة فى محل نصب خبر كان « ح » مفعول لتحنى « سمراء » مضاف إليه « حقة » ظرف زمان ناصبه تحنى « فبح » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « لان » ظرف عامله فعل الأمر « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح « أنت » مبتدأ « بأفع » خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لاعل لما صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : بالذى أنت بأفع به ، والجار والمجرور يتعلق بياض

الشاهد فيه : قوله « فبح بالذى أنت بأفع » حيث حذف العائد من جملة الصلة — التى هى قوله « أنت بأفع » — على الموصول ، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر مائل للحرف الذى جر به الاسم الموصول : لفظا ومعنى ، ومتعلق الحرفين — وهما قوله « ببح » و « بأفع » — متانلان كذلك لفظا ومعنى ، على نحو ما قررناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن متعلق حرف الجر فى الشاهد السابق فعلان أولهما مضارع وثانيهما ماض ومادتهما واحدة بمعنى واحد ، ومتعلق الحرفين فى هذا الشاهد مختلفان بالفعلية والاسمية ؛ فتعلق جار الموصول فعل ، ومتعلق جار العائد اسم ، ومادتهما واحدة بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن المعنى المقصود النحاة بقولهم « متحدين معنى » إنما هو المعنى العام الذى تدل عليه الـدّة من غير أن يشترط اتحادها فى الدلالة على الزمن وعدمها ، ولا الدلالة على نوع من الزمن ، ولا الدلالة على الثبوت أو التجدد ، وهى أمور تفارق فيها الأفعال بعضها بعضا وتشارك فيها الأفعال الصفات ، وهذا أمر فى غاية الوضوح

١٢٢ — نسب الشارح رحمه الله هذا البيت لحاتم الطائى ، وكذلك نسبة البنى ، وقد بحث ديوان حاتم المطبوع فى مصر عام ١٢٩٣ من رواية ابن الكلبى ، وراجعت نسخته للطبوعة فى أوربا فلم أجد هذا البيت ، ووجدت كلمة عدتها سبعة أبيات من قافية وروى هذا البيت ، وفى معناه أيضا ، وليس مرويا فيها ، وليس فى نسختى الديوان على هذا الروى سوى هذه الكلمة ، فالظاهر أنه مذکور ضمنها فى رواية لم يتيسر لى الوقوف عليها

اللفظ : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، أى : لأجل الحسد ، والحسد : تنى زوال نعمة المحسود « يـجـور على » يظلمنى

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ - وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَقُّ بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عِلْمَهُ

الإعراب : « من حصد » جار ومجرور متعلق بقوله « يجور » بـ « يجور » فعل مضارع « على » جار ومجرور متعلق بقوله « يجور » أيضا « قوى » فاعل يجور ، وياء التكلم مضاف إليه « وأى » اسم استفهام مبتدأ « الدهر » مضاف إليه « ذو » اسم موصول صفة للدهر ، « لم » نافية جازمة « يحصدون » مضارع مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : لم يحصدوني فيه

الشاهد فيه : قوله « ذولم يحصدوني » حيث حذف العائد من جملة الصلة - وهى قوله « يحصدوني » - على اللوصول - وهو قوله « ذو » - مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : لم يحصدوني فيه ، وليس للموصول ولا الموصوف بالموصول مجرورا بمثل هذا الحرف ، والحذف فى مثل هذا الموضع شاذ لا يسوغ أن يقاس عليه

١٢٣ - هذا البيت قد استشهد به جماعة من النحاة منهم الرضى ، والفارسى ، وقطرب ، والليث ، وابن هشام ، ولم ينسبه أحد منهم ولا عن شرح كلامهم إلى قائل

اللفظ : « هو » بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ؛ فإنهم يشتدون الواو من « هو » والياء من « هي » أما دليل الأول فالبيت الذى معنا ، وأما دليل الثانى فقول الشاعر :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعَنَفِ آيَةً وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللَّطْفِ تَأْتِمُرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء - وأصله المسبل ما دام فى شمه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر مكره الطعم ، والمراد أنه صلب أو شديد أو نحو ذلك

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « لسانى » اسم إن ، وياء التكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتقى » فعل مضارع مبنى للمجهول « بها » متعلق به « وهو » مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول بمعنى الذى ، فى محل جر يعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « علقم » الآتى « صبه » فعل ماض ، والهاء مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « الله » فاعل ، والجملة لاجل لها صلة للموصول ، والعائد محذوف « علقم » خبر المبتدأ الذى هو الضمير

الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد من جملة الصلة - وهى قوله « صبه الله » - على اللوصول - وهو قوله « من » - مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : علقم على من صبه الله عليه ، وقد اتحد الحرف الجار للعائد مع الحرف الجار للموصول لفظا ومعنى ، ولكن اختلف متعلقهما ؛ فإن متعلق جاز اللوصول قوله « علقم » ومتعلق

أى : عليه — فسادان

وحكم الموصوف بالموصول في ذلك حكم الموصول ، كما في قوله :

\* لَا تَرَكَنَّ إِلَى الْأَمْرِ إِلَيَّ رَكَنتَ \*<sup>(١)</sup>

وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل

( تنبيهان ) الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحل المجرور عليه ؛ لأن كلا منهما فضلة ، واختلف في المحذوف من الجار والمجرور أولا ، قال الكسائي : حذف الجار أولا ثم حذف العائد ، وقال غيره : حذف معا ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اه .  
الثاني : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمِنْ يَهْجُرُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ

جار العائد قوله « صبه » كما تبين في إعراب البيت ، والحذف في مثل هذه الحال شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه

هذا ، وفي البيت ثلاثة شواهد أخرى :

الأول : في قوله « هو » حيث جاء به مشدد الواو على لغة همدان ، كما ذكرنا في لغة البيت الثاني : في قوله « علقم » حيث علق به الجار والمجرور ، وهو في الأصل اسم جامد ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق ؛ ففيه ضمير مستتر ، ونظيره في ذلك قول الآخر :

مَا أَثْمَلَ أَجْتَاكَ النَّيَا كُلُّ مُوَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

حيث علق « على » بقوله « أم » مع أنه اسم جامد ؛ لتأوله بشفيق أو رحيم الثالث : وهو في هذه الكلمة التي هي « علقم » أيضا ، حيث قتم متعلقها ، وهو قوله « على من صبه الله » عليها ، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم متعلق الاسم الجامد للمؤول بالمشتق إذا كان ظرفا أو جاريا ومجرورا ، ومثل بيت الشاهد في هذا الوجه البيت الذي أنشدناه ، وقوله تعالى : ( وهو الذي في السماء إله ) فإن « في السماء » متعلق بـ « إله » لتأوله بمعبود أو نحوه

(١) قد سبق شرح هذا البيت قريبا ( انظر ص ٢٠٩ من هذا الجزء )

١٢٣ — هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، من قصيدة له يهجو فيها أبا سفيان ويناضل عن الرسول الأكرم ، ومطلعها :

عَقَّتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَلْجِيوَاهُ إِلَى عَذْرَاءَ مَنَزَلِهَا خَلَاهُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءِ  
أَتَهَجُّوهُ وَلَسْتُ لَهُ بِكَفِّهِ فَشَرُّكُمْ كَمَا لَخِيرِكُمْ أَلْفِدَاهُ  
هَجَوْتُ مُبَارَكًا بَرًّا حَنِيفًا أَمِينٌ اللَّهُ شِيمَتُهُ الْحَيَاءُ  
قَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ ... .. البيت ، وبعده :  
فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِيرِضِي مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءُ

اللفظ : « عفت » درست ، وذهبت رسومها « ذات الأصابع » موضع ، ومثله الجواء بزنة كتاب - وسائر مفردات الكلمة واضح للعي

الإعراب : « أمن » الهمزة للاستفهام ، من : اسم موصول مبتدأ « يهجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « رسول الله » مفعول ليهجو ، والجملة من الفعل والفاعل لأجل لها صلة « ويمدحه » الواو عاطفة ، يمدح : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لأجل لها صلة موصول محذوف ، والتقدير : ومن يمدحه ، وهذا الموصول المحذوف معطوف على الموصول في أول البيت « وينصره » الواو عاطفة ، ينصر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لأجل لها عطف على جملة الصلة السابقة « سواء » خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول في أول البيت

الشاهر في : قوله « أمن يهجو . . . ويمدحه » حيث حذف الموصول وأبقى صلته - وهي جملة « يمدحه » وما عطف عليها - وأصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ، كما بان لك في إعراب البيت ، وليس يجوز أن تعطف جملة « يمدحه » على جملة « يهجو » لأن المعنى يفسد فسادا شنيعا ؛ إذ يصير المادح هو الهاجى ؛ وهو مما لا يصح ، ومما يدل على أن هناك معطوفا دلالة واضحة من جهة الأحكام اللفظية أن خبر المبتدأ في البيت هو لفظ « سواء » وهو مما لا يجوز أن يخبر به عن واحد لفظا ومعنى ؛ فلا يجوز أن تقول « محمد سواء » بل يجب أن تقول « محمد وعلى سواء » أو « الحمدان سواء » ، وهذا واضح إن شاء الله

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازته الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، واشترط في بعض كتبه لجوازه أن يكون الموصول المحذوف معطوفا على موصول آخر ، وقد احتجوا على الجواز بوروده في قوله تعالى : (وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) فإن التقدير : بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، ولا تكون جملة « وأنزل إليكم » عطفا على جملة « أنزل إلينا » لأن المتزل إلينا غير المتزل إليهم ، وكذلك بيت الشاهد ، وقول الآخر :

والثاني كقوله :

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْتَمَعَ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup>

وقد تقدم هذا الثاني .

(خاتمة) الموصول الحرفي : كل حرف أول مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أن ، وأن ، وما ، وكى ، ولو ، والذي ، نحو « أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ، « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » ، « يَوْمَ أَخَذْتُم مَّقَابِلَهُمْ » ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا »

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احتياطٌ وخَزَمٌ وَهَوَاهُ أطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

التقدير : والذي هواه أطاع ، والقول فيه كالقول في الآية وشاهدنا ، وسائر البصريين يخصون هذا الحذف بضرورة الشعر

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر وجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك في (ص ١٨٥)

من هذا الجزء

## المعرف بأداة التعريف

(أَلْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أَو اللَّامُ قَطُّ) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَنَطُّ عَرَفَتْ قُلْنَ فِيهِ : النَّطُّ) فالهمزة على الأول - عند الأول - همزة قطع أصلية ، وصلت لكثرة الاستعمال ، وعند الثاني زائدة مُعْتَدَّةٌ بها في الوضع ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لاندخل لها في التعريف ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، ولزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلِعَارِضٍ كهمزة «أَيُّنُ اللَّهِ» فإنها إنما فَتِحَتْ لثلاث يُنْقَلُ من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، ولوقوف عليها في التذكّر ، وإعادتها بكاملها حيث اضطر إلى ذلك ؛ كقوله :

١٢٤ - يَا خَلِيلِي أَرْبَمَا وَأَسْتَخِيرَا أَلْ      مَنَزَلَ الدَّارِيسَ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ  
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَنِّي بَدَكَ أَلْ      قَطَرُ مَنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّالِ

١٢٤ - هذان البيتان أول قصيدة عدتها سبعة عشرين ، وكل أبياتها ينتهي شطرها الأول بأل كهذين البيتين ، إلا بيتا واحدا ، وهى لعبيد بن الأبرص الأسدي ، وبعد البيتين المستشهد بهما قوله :

وَلَقَدْ يَفْقَى بِهِ جِيرَانُكَ أَلْ      مُنْكَوِمُنْكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ  
ثُمَّ أَوْدَى وَدُهُمْ إِذَا زَمَعُوا أَلْ      بَيْنَ ، وَالْأَيَّامُ حَالٌ بَعْدَ حَالِ  
فَانْصَرَفَتْ عَنْهُمْ مَنَسْ كَأَوَّيْ أَلْ      جَابِ ذِي التَّائَةِ أَوْشَاةِ الرَّمَالِ  
نَحْنُ قَدْ نَا مِنْ أَهَاضِبِ اللَّلا أَلْ      خَيْلٍ فِي الْأَرْسَانِ أَمْثَالِ السَّعَالِ

اللفظ : «أربعا» أمر من ربيع بالمكان يربع - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أقام به وإطمأن «حلال» بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة - جمع حال - بتشديد اللام - وأصله اسم فاعل من حل بالمكان يحمل حلولاً ؛ إذا أقام ، فعنى حال نازل ومقيم ، وفي القاموس : الحلال : جمع حلة - بكسر المهملة وفيهما - وهم القوم التزول ، وجماعة بيوت الناس ، أو مائة بيت ، والمجلس ، والمجتمع «سحق» بفتح فسكون - الثوب البالي ، وفعله من باب كرم «البرد» بضم فسكون - الثوب المخطط ، وإضافة «سحق» إلى «البرد» من إضافة الصفة للوصف «عن» بتضعيف



العين - عا ، وأزال « القطر » المطر « مفناه » المنى : هو المنزل الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه  
أوهو مطلق المنزل ، ويقال : غنى بالمكان - من باب رضى - إذا أقام فيه « تأويب الشمال »  
رجوعها وتكرار هبوبها ، والتأويب : مصلر أوب - بتشديد الواو - إذا رجع ، ومنه قوله تعالى :  
( يا جبال أوتى منى ) والشمال : ريج معروفة « المسكوك » قال ابن جنى : أراد المسكون ، ولكنه  
حذف النون لطول الاسم ، للإضافة ، مثل قول قيس بن الخطيم :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٩٥ ) وقال بعد إنشاده : « لم يحذف النون للإضافة  
ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من الدين والدين حين طال الكلام وكان  
الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر » اه ، وغرضه بحذفها من الذين نحو قول الشاعر :

أَبْنَى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ الَّذِي قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَ

وقول الراجز :

هُمَا أَلَّتَا نَوًى وَلَدَتْ تَمِيمٌ قَلِيلٌ فَخَرُّ لَمْ صَعِيمٌ

ومراد به حذف النون من الدين نحو قول الأشهب :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وقول الآخر :

قَوْمِي الذُّو بِكُظَا طَيْرُوا شَرَّارًا مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرَبًا بِالصَّاقِيلِ

وقد مضى بيان ذلك فى باب الوصول فارجع إليه إن شئت ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه حذف  
النون من الحافظين استخفاً ؛ لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نية إثبات النون ، ولو خفض  
على حذف النون للإضافة لجاز » اه ، وهذا الذى أجزاه الأعلم فى آخر كلامه لايتأتى فى البيت  
الذى معنا ، وقول عبيد بن الأبرص « أودى » معناه هلك ، وقوله « أزمعوا » معناه اعتزموا  
وأجمعوا الأمر عليه ، أو ثبتوا عليه « بنس » النفس - بفتح فسكون - الناقة الصلبة « كالواى »  
بفتح كل من الواو والمهزة - الحمار الوحشى ، شبه به الناقة فى سرعتها وشدة سيرها « الجأب »  
- بفتح الجيم وسكون الهمة - الحمار الفليظ « العانة » الأتان ، وهى أنثى الحمار « أهاضب »  
جمع هضاب ، وهى جمع هضبة ، وهى الجبل للنبس على وجه الأرض « لللا » بفتح كل من اللام  
واللام - قال البكرى : موضع من أرض كلب ، وموضع فى ديار طى « السعالى » جمع سعاة -  
بكسر فسكون - وهى أنثى النول

الإعراب : « يا » حرف نداء « خليلى » منادى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً

وكقوله :

١٢٥ — دَعَا، وَحَجَّلَ ذَا، وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلِ الشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بِجَلِّ

للكسور ما بعدها تقديرا لأنه مشئى ، وياه للتكلم مضاف إليه « اربعا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « واستخبرا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله أيضا « للنزل » مفعول لاستخبرا « الدارس » نصت للنزل « عن حى » جار ومجرور متعلق باستخبرا « حلال » صفة لحى « مثل » حال من النزل « سحق البرد » مضاف إليه « عنى » فعل ماض « بعدك » ظرف متعلق به ، وكاف المخاطب مضاف إليه « القطر » فاعل عنى « مغناه » مفعول به لعنى ، وضمير للنزل مضاف إليه « وتأويب » معطوف على القطر « الشمال » مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « للنزل . . . القطر » حيث فصل الشاعر حرف التعريف - وهو « أل » - عن المعرفة ، وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ، بل من عامة أبيات القصيدة إلايتنا واحدا كآرايت فيما أنشدناه من أبيات هذه القصيدة ، ووقف عليه ، ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى فى الأبيات كلها ، وهذا عند التحليل يدل على أن حرف التعريف هو « أل » وليست اللام وحدها

قال ابن جنى : « ولو كانت اللام وحدها حرفا للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرقتها ؛ لاسيا واللام ساكنة ، والساكن لا ينوى به الانفصال ، فصار قطعهم « أل » وهم يريدون الاسم الذى بعدها كقطع النافذة الذىانى « قد » وهو يريد الفعل بعدها ، وذلك فى قوله :

أَفِذْ التَّرَّخُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا كَمَا تَرُلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

ألا ترى أن التقدير فيه : وكأن قد زالت ؛ فقطع « قد » من الفعل كقطع « أل » من الاسم ، وعلى هذا تراهم عند ما يريدون أن يذكروا اسماء نسوة يقولون : حضرا ، ثم يقولون بعد التذكر : العباس ، أوعباس ، أو نحو ذلك « انتهى ببعض تصرف للإيضاح واعلم أن السرفى الاستدلال يرجع إلى أمرين :

الأول : أن الوقف لايتأتى أن يحصل على كلمة موضوعة على حرف واحد ؛ لأنها بعرضة الابتداء بها ، فإذا ابتدئ بها ووقف عليها اجتمع على الحرف الواحد الضمآن والثانى : أن حروف المعانى الموضوعة على حرف واحد لايمكن أن تفصل عن مدخولها ؛ فلام الجر وبأوه وكافه واللام للوكدة ولام الأمر والدعاء والقسم لا تنفصل عما تدخل عليه ، لا للوقف ولا لغيره ، وستعرف مع شرح الشاهد الآتى القول الفصل فى هذه المسألة

١٢٥ — هذا البيت من أبيات سيبويه ، ولم يبين أحد من شراحه اسم قائله ، وقال العيني : « قائله غيلان بن حريث الرى الراجز » اه ، ورواية البيت فى غير هذا الكتاب هكذا :

حَجَّلَ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلِ الشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بِجَلِّ

اللفظة : « بجل » كلمة معناها حسب ، قال الأخفش : هي ساكنة أبدا ، يقولون : بجلك ، كما يقولون : قطك ، إلا أنهم لا يقولون « بجلكي » كما يقولون « قطني » ولكن يقولون « بجلي » و « بجلي » بفتح الجيم أو سكونها - والمعنى حسبى ، قال لبيد :

فَتَى أَهْلِكَ فَلَا أَخْفِيهِ بَجَلِي الْآنَ مِنَ التَّمِيشِ بَجَلْ

وضبط بعض شراح الكتاب هذه الكلمة في بيت الشاهد « بجل » على أنها جار ومجرور ، والخل : هو السائق للعروف ، قاله العيني ، وذكر أن هذا الضبط أقرب للمعنى

الإعراب : « دع » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « ذا » اسم إشارة مفعول به « وعجل ذا » كساقه ، والجملة معطوفة على الجملة « وألحقنا » الواو عاطفة ، ألحق : فصل أمر ، فاعله ضمير مستتر ، نا : مفعول به « بذنا » جار ومجرور متعلق بالحق « بالشحم » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق « إنا » إن : حرف توكيد ، ونا : اسمه « قد » حرف تحقيق « ملناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبر إن « بجل » اسم فعل مضارع بمعنى يكنى ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا

الشاهد في : قوله « بذال » حيث فصل أداة التعريف عن اللعرف حين اضطر لهذا الفصل من أجل إقامة الوزن ، ثم أعادها مع اللعرف لما استأنف ذكره ، وأعاد معها حرف الجر ثانية كما في بعض الروايات ، وهذا يدل عند الخليل على أن أداة التعريف هي « أل » لا اللام وحدها قال سيبويه : « وقال الخليل : ومما يدل على أن أل مفصولة من الرجل ، ولم يبن عليها ، وعلى أن الألف واللام بمنزلة قد قول الشاعر \* دع ذا وعجل ذا ... البيت \* قال : هي ههنا كقول القائل وهو تذكر : قدى ، ثم يقول : قد فعل ، ومثل هذا لا يصنعه العرب ، فيما علمناه ، بشيء من الحروف للوصلة ، ويقول القائل : أل ، ثم يتذكر فيقول : الكتاب ، مثلا ، وقد سمعناهم يقولون ذلك ، ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكان الاسم قد بنى عليهما فلا يفارقهما انتهى كلامه

قال أبو رجاء غفر الله له : وقد رد أنصار سيبويه قول الخليل واستدلوا بأمور :

الأمر الأول : أن الوقوف على « أل » في الشعر لا دليل فيه على أن « أل » كلها حرف تعريف ، وأنها مفصولة من المعرف ؛ لأن الشعر قد جاء فيه الفصل بين بعض الكلمة وبعضها ، انظر إلى قول عبيد بن الأبرص :

نَحْمِي حَيِّقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وانظر إلى قول كثير :

يَا نَفْسُ ، أَكَلًا وَاضْطِجَا عَا؟ نَفْسُ لَسْتُ بِخَالِدَةٍ

ودليل الثاني شيان :

الأول : هو أن المَعْرِفَ يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العامل يتخطأه ، ولو أنه على حرفين لما تخطأه ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » في قافيتين لا يبد إطاء ، ولو أنه ثنائى لقام بنفسه .

الثاني : أن التعريف ضد التنكير ، وعلم التنكير حرف أحادى ، وهو التنوين ، فليكن مقابله كذلك

وفيها نظر ؛ وذلك لأن العامل يتخطى « ها » التنبيه في قولك : « مرت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضاً فهو لا يقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكيروهي على حرفين ، فهلا حمل للمرف عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخِل عليه أداة التعريف قد يُشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن ، من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة في هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها في معنى علم الجنس

وقد يُشار به إلى حصّة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج ، لتقدم ذكرها في اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى » فالذَّكَرُ تقدم ذكره في اللفظ

وشعراء العرب يصنعون ذلك في الجاهلية والإسلام ، فيما لا يستطاع حصره من شعرم ، بلا إنكار عليهم ، وهذا في كلمة واحدة لادلالة لجزء منها على شيء من المعنى ، فإذا ساغ لهم هذا وبعض الكلمة للفصول لامعنى له ، فهلا جاز وبعضها للفصول ذو معنى خاص يدل عليه ؟ إنه ليجوز من باب الأولى ؛ ثم إنهم إنما فصلوا اللام لأن الهمزة لما لزمها لسكونها وكثر التللفظ بهما معا صارت الهمزة من جهة اللفظ كأنها جزء ، وجرت مع اللام مجرى ما هو موضوع على حرفين

الأمر الثاني : أن « أل » لو كانت مثل « قد » و « هل » ونحوها لكان ينبغي أن تكون الهمزة همزة قطع ؛ ثبتت وصلا وابتداء ، كما ثبتت القاف من « قد » والهاء من « هل » الأمر الثالث : أن تخطى العامل أداة التعريف إلى آخر المَعْرِفَ يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما يعرفه ، وإنما يكون ذلك إذا كان قليلا ضعيفا عن القيام بنفسه ، ولو كان على حرفين لم يكن قليلا ، ولم يصف عن أن يقوم بنفسه

الأمر الرابع : أن العلماء أجمعوا على أنك لو جمعت بين « عباس » و « العباس » في قصيدة واحدة لم يكن ذلك إطاء ولا عيبا ، وهذا يدل على أن النكسور الذى ليست « أل » معه غير المَعْرِفَ الذى معه « أل » ، وأن حرف التعريف كأنه مبنى على ما عرفه أو كالبنى معه ، وفي هذا مع ما ذكره الشارح كفاية ومقتنع

مَكْنِيًّا عَنْهُ بِمَا فِي قَوْلِهَا « نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ خَاصًا بِالذِّكْرِ ، وَالْأُنْثَى تَقْدِمُ ذِكْرَهَا صَرِيحًا فِي قَوْلِهَا « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أَوْ لِحُضُورِ مَعْنَاهَا فِي عِلْمِ الْخَاطِبِ ، نَحْوُ « إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ » ، أَوْ حِسِّهِ ، نَحْوُ « الْقِرَطَاسَ » لِمَنْ فَوْقَ سَهْمَا ، فَالْأَدَاةُ لَتَعْرِيفِ الْمَهْدِ الْخَارِجِي ، وَمَدْخُولُهَا فِي مَعْنَى عِلْمِ الشَّخْصِ

وَقَدْ يَشَارُ بِهِ إِلَى حِصَّةٍ غَيْرِ مَعِينَةٍ فِي الْخَارِجِ ، بَلْ فِي الزَّهْنِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ « ادْخُلِ السُّوقَ » حَيْثُ لَا عَهْدَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ فِي الْخَارِجِ ، وَمِنْهُ « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ » وَالْأَدَاةُ فِيهِ لَتَعْرِيفِ الْمَهْدِ الزَّهْنِيِّ ، وَمَدْخُولُهَا فِي مَعْنَى النِّكَرَةِ ، وَلِهَذَا نَمَتْ بِالْجُمْلَةِ فِي قَوْلِهِ :

١٢٦ - \* وَتَقْدَرُ أَمْرٌ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي \*

١٢٦ - هَذَا صَدْرِيَّتٌ وَعَجْزَةٌ :

\* فَضَيْتُ مَمْتًا قُلْتُ لَا يَمِينُنِي \*

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِهِ ( ج ١ ص ٤١٦ ) وَقَدْ نَسَبَهُ تِرَاحَهُ لِرَجُلٍ مِنْ سَاوِلَ ، وَلَمْ يَعْنُوهُ ، وَرَوَوْا بَعْدَهُ بَيْنَا آخَرَ ، وَهُوَ :

غَضَبَانُ مُمْتَكِنًا عَلَى إِهَابِهِ إِنِّي - وَحَقِّكَ - سَخَطُهُ يُرْضِينِي

وَقَالَ الْأَعْلَمُ : « وَيُقَالُ إِنْ الْبَيْتُ مَوْلِدٌ » اهـ

اللفظ : « أَمْرٌ » جَعَلَ سَيُوبُهُ لِلضَّارِعِ فِي مَعْنَى لِلْمَاضِي ، فَقَالَ : « وَقَدْ يَقَعُ فَعْلٌ فِي مَوْضِعٍ فَعَلْنَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ \* وَلَقَدْ أَمَرَ ... الْبَيْتُ \* » اهـ ، وَقَالَ الْأَعْلَمُ : « الشَّاهِدُ فِيهِ وَضْعُ أَمْرٍ مَوْضِعَ مَرَرْتُ ، عَلَى حَدِّ وَقُوعِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ حَقِّ فِي مَعْنَى الْمَاضِي ، إِذَا قُلْتُ : مَرَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا ، فِي مَعْنَى : مَرَرْتُ فَدَخَلْتُ ، وَجَازَ أَمْرٌ فِي مَوْضِعٍ مَرَرْتُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَاضِيًا مُنْقَطِعًا ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ هَذَا أَمْرُهُ وَدَأْبُهُ لَجَعْلِهِ كَالْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَقِيلَ : مَعْنَى وَلَقَدْ أَمَرَ ، رَجَاءً أَمْرٌ ، فَالْفِعْلُ عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِهِ » انْتَهَى كَلَامُهُ . وَبَدَّلَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيُوبُهُ مِنْ أَنَّ أَمْرًا بِمَعْنَى مَرَرْتُ رَوَايَةَ الشُّطْرِ الثَّانِي عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ « اللَّيْمِ » الَّذِي الْأَصْلُ السَّافِلُ الْحَلْقُ « فَضَيْتُ - الْخ » يَرُودُ فِي مَكَانِ هَذَا الشُّطْرِ « فَأَعْفُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَمِينُنِي » كَمَا يَرُودُ « فَأَمْرٌ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَمِينُنِي » وَيُقَالُ : عَفَ عَنِ الشَّيْءِ - مِنْ بَابِ ضَرْبٍ - عَفَاً وَعَفَاً ، إِذَا امْتَنَعَ عَنْهُ وَتَرَكَ « غَضَبَانُ » يَرُودُ مَنْصُوبًا وَمَرْفُوعًا ؛ فَمَنْ نَصَبَهُ فَقَدْ جَعَلَهُ حَالًا مِنَ اللَّيْمِ ، وَمَنْ رَفَعَهُ فَقَدْ جَعَلَهُ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ « إِهَابُهُ » - بِكسر الهمزة ، بَزْةٌ كِتَابٌ - وَأَعْلَهُ الْجِلْدُ الَّذِي لَمْ يَدْبِغْ ، وَقَدْ اسْتَعِيرَ هَهُنَا لَجِلْدَ الْإِنْسَانِ « سَخَطُهُ » بضم فسكون - اسْمُ مَصْدَرٍ ، وَبِضْمَتَيْنِ مَصْدَرُ سَخَطَ - مِنْ بَابِ فَرَحَ - إِذَا غَضِبَ

وقد يشاربه إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَاسِرٌ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَأَدَبًا » فالأداة في الأول لاستتراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثاني لاستتراق خصائصه مبالغةً ، ومَدْخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها « كل »

( وَقَدْ تَرَادُّ ) أَل كما يزداد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مَعْرَفًا بغيرها ، وبقايا على تفكيره ؛ وتزاد ( لَازِمًا ) ، وغير لازم ؛ فاللازم في ألقاظ محفوفة ، وهي الأعلام التي قارنت « أَل » وضعها ( كَاللَّاتِ ) وَالْعُزَّى ، عَلِي صَنَمَيْنِ ، وَالسَّمَوَاتِ ، وَالْيَسَعَ ، عَلَي رَجُلَيْنِ ( وَ ) الإشارة ، نحو ( الْآنَ ) للزمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل في التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بنى ، لكنه رده في شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه

«عرباب : « ولقد » أو أو للقسام ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة في جواب القسم ، أى : والله لند أمر ، قد : حرف تحقيق « أمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر « على اللثيم » جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائد إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وياه المسكَم مفعول به ، والجملة في محل جر صفة للثيم « قضيت » التاء عاطفة ، ومضى : معطوف على أمر ، ومعناه أمضى إذا لم تجعل أمر الأول بمعنى مرت ، وعلى هذا يكون قد عبر بالمضى للدلالة على تحقق إعراضه عنه « نمت » حرف عطف ، والتاء فيها لتأنيث اللفظ ، ومن شأن هذه التاء أن تجعل ثم محسوسا بمعطف الجمل « قلت » فعل وفاعل « لا » نافية « يسبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول

الشاهر فيه : قوله « اللثيم يسبنى » حيث وقعت جملة « يسبنى » نعتا لقوله « اللثيم » ؛ فدل ذلك على أن الاسم المحلى بأل المشار بها إلى حصة معينة في الذهن في قوة الاسم النكرة ، وذلك لأن المعروف أن الجمل تكون بعد المعارف أحوالا منها وبعد النكرات صفات لها

فإن قلت : فما السرفى أنك جعلت جملة « يسبنى » صفة للثيم ، ولم تجعلوها حالا منه ؟

قلت : لو جعلت الجملة حالا - والمعلوم أن الحال وصف لصاحبها قيد لعاملها - لكان المعنى : إنه يمرّ على اللثيم في الحال الذى يسبه فيه ، ولا شك أن هذا ليس مقصودا له ، وإنما المقصود له أنه يمرّ على اللثيم الذى من عادته ودأبه أن يسبه ، وهذا هو المعنى على أن الجملة صفة ، ولا شك أنه لم يرد بقوله « اللثيم » كل لثيم ، ولأرأى لثيما معينا معهودا في الخارج

لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ تُمْ إِلَّايَ) وبقية للوصلات مما فيه «أل» ،  
بناء على أن الموصول يتعرف بصلته ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بآل إن كانت فيه ،  
نحو «ألنى» ، وإلا فَيَنْبَغِيهَا نحو «مَنْ» و«مَا» إلا «أَيَّا» فإنها تتعرف بالإضافة ، فلي  
هذا لا تكون «أل» زائدة

وغير اللازم على ضربين : أضراري ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (وَلَا ضَعُفَارِ)  
أي : في الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْتَرِ) في قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلَا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْتَرِ

١٢٧ — أنشد أبو زيد هذا البيت ، ولم ينسبه إلى أحد معين ، وتناقله العلماء عنه ،  
ولم ينسبه

الله : «جنيتك» معناه جنيت لك ، ومثله — في حذف اللام وإسبال الفعل إلى ما كان  
محرورا — قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) ، (ويبيعونها عوجا) ، (والتمر قدرناه منارل)  
وقوله «أكؤا» هو جمع كم ، مثل كلب وأكل وفلس وأفلس ، وقد يجمع الكم — أيضا —  
على كمأة ، فيكون المفرد خاليا من الناء واسم الجمع مشتقلا عليها ، وهذا غير المألوف في اللغة وبعد  
من نواذرها ، فإن أكثر هذا السجع من أسماء الجوع أن يكون المفرد بالناء والجمع خاليا منها ، مثل  
تمر وتمر وبقرة وبقر «عساقلا» جمع عسقل — بزنة جعفر — ويقال أيضا : عسقل أو عسقولة  
— بضم فسكون فيهما — وهو ضرب من الكمأة أبيض ، وقيل : هي الكمأة التي بين البياض  
والحمرة ، وقيل : هو أكبر من الفتح وأشد بياضا واسترخاء ، فإن قُتِرَ المفرد عسقولا أو عسقولة  
فقد كان حقه أن يقول عساقيل — بالياء — إلا أنه حذفها كما حذف في قوله تعالى : (وعنده مفتاح  
الغيب) أو تلزم أن يكون المفرد عسقلا ، بزنة جعفر ، وقد قالوا في مفتح : إنه جمع مفتاح «بنات  
الأوبر» ضرب من الكمأة مزغ ؛ وقال أبو حنيفة : بنات أوبر : كمأة كأمثال الحصى صغار ،  
وهي رديئة الطعم ، وقال أبو زيد : بنات الأوبر : كمأة صغار مزغبة على لون التراب  
لتأخره في : قوله «بنات الأوبر» حيث زاد الألف واللام في بنات أوبر ، حين اضطر إلى  
زيادها لإقامة الوزن ، وهذا قول سيبويه وكثير من النحاة ، قال ابن منظور : «قال الأصمعي :  
وأما قول الشاعر : \* ولقد نهيتك عن بنات الأوبر \* فإنه زاد الألف واللام للضرورة  
كقول الرازي :

بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا  
وقول الآخر :

بَالَيْتَ أُمُّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشَقَى عَلَى الرَّكَّابِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من الكهانة ردى ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم للبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، قال عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و ( كَذَا ) من الأضطراري زيادتها في التميز ، نحو : ( وَطِئَتِ النَّفْسُ بِأَقْيَسُ السَّرِيِّ ) في قوله : .  
١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِئَتِ النَّفْسُ بِأَقْيَسُ عَنْ عَمْرٍو

قال : وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فعره باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اه كلامه ، وآية تنكير ابن عرس في المثال الذي نقله عن سيبويه أنه وصف بالنكرة - وهي « مقبل » - ولو جعله معرفة لوصفه بالمعرفة ؛ فقال : هذا ابن عرس المقبل ، أو نصب النكرة حالا منه ؛ فقال : هذا ابن عرس مقبلا  
١٢٨ — البيت من قصيدة لرشيد بن شهاب البشكري ، وكان التوزي يزعم أنه مصنوع وقبلة :

فَنَ مُبْلَغٌ فَنِيَانٌ يَشْكُرُ أَنِّي      أَرَى حِقْبَةً تَبْدِي أَمَّا كِنِ لِلصَّبْرِ  
فَأَوْصِيكُمْ بِالْحَيِّ شَيْبَانٍ ، إِنَّهُمْ      هُمْ أَهْلُ أَبْنَاءِ الْقَطَائِمِ وَالْفَخْرِ  
عَلَى أَنْ قَيْسًا قَالَ : يَا قَيْسَ خَالِدٍ      لِيَشْكُرُ أَهْلَى مَا لَقِينَا مِنَ التَّمْرِ  
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ ...      ... البيت ، وبعده :  
رَأَيْتَ دِمَاءَ أَشْهَلَتْهَا رِمَاحُنَا      شَأْيِبَ مِثْلِ الْأَرْجُونِ عَلَى النَّحْرِ

اللفظ : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد البشكري ، وهو المذكور في آخر البيت ، وفي البيت الذي قبله ، وقيس خالد : هم عمومته وأهله كما تبين في نسبه « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، و يروى في مكانه « جلادنا » أى : نباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حميا لقيس بن مسعود ، وكان قوم الشاعر قد قتلاه  
المعنى : يتندد بقيس ؛ لأنه كان يتقدمهم ، ثم حين رأى وقع أسياهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب

المعرب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة إلى مفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرف بمعنى حين يتعلق برأى ، مبنى على السكون في محل نصب « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » مفعول ، والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب لما « وطبت » فعل وفاعل ، وقد عطفت الواو هذه الجملة على جملة صددت « النفس »



أراد « طببت قسماً » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، خلافاً للكوفيين .  
وأشار إلى الثاني بقوله : ( وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ ) أى : المنقولة ( عَلَيْهِ دَخَلَ \* ) لِلْمَحَرِّ مَاتَدَّ  
كَانَ ) ذلك البعض ( عَنْهُ نُقِلَ ) مما يقبل أل : من مصدر ( كَالْفَضْلِ ، وَ ) صفة ، مثل  
( الْحَرِثِ ، وَ ) اسم عين ، مثل ( الثُّعْمَانِ ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأضمر قوله  
« وبعض الأعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك ، وهو كذلك ،  
فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب مسماعى ؛ وخرج عن ذلك غير المنقول :  
كسُعاد ، وأدَدَ ، والمنقول عمالا يقبل أل : كيزيد ، ويشكر ، فأما قوله :  
\* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا \*<sup>(١)</sup>

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ؛ ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أل »  
على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل - أى : ينتقل النظر من العملية إلى الأصل فيدخل  
« أل » - ( مَذَكَّرُ ) أل ( ذَا ) حينئذ ( وَحَذَفُهُ سَيِّانِ ) ؛ إذ لا فائدة مقربة على ذكره ،  
وإن أراد أن دخول « أل » سبب للمح الأصل فليسا بسَيِّانِ ، لما يترتب على ذكره من  
الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سَيِّانِ من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ،  
قال الخليل : دخلت « أل » فى الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله  
الشيء بعينه

( تنبيه ) فى تمثيله بالثُّعْمَانِ نظر ؛ لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ،  
وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتى للمح الأصل ليست لازمة

تمييز « يا » حرف تداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « عن عمرو » جار  
ومجرور متعلق بطببت

الشاهد فى : قوله « طببت النفس » حيث أدخل الألف واللام على « النفس » وهو تمييز ،  
وأنت تعلم أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ودخول « أل » فى مثل ذلك ضرورة من ضرورات  
الشعر ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز محى التمييز نكرة ، كما قال الشارح ، وكما سيأتى لنا  
مفصلاً فى باب التمييز ، إن شاء الله ، وعلى هذا لا يكون دخول « أل » فى « وطبت النفس »  
ضرورة

( ١ ) قد مضى شرح هذا الشاهد ، فارجع إليه إن شئت فى ( ص ٢٩ من هذا الجزء )

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (يَالْفَكْبَةُ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وابن مسعود ، فإنه غلب على الْقَبَائِلِ حتى صار علما عليهم دون من عداهم من إخوانهم (أَوْ مَضْعُوبٌ أَنْ) الهادية : (كَالْمَقْبَةِ) والمدنية ، والكتاب ، والصَّيْق ، والنجم : لقبة أيلة ، ومدينة طَيْبَةَ ، وكتاب سيويه ، وخُوَيْلِد بن ثَمِيل ، والثَّرَيَّا (وَحَذَفَ أَلْ ذِي) الأخيرة (إِنْ تَنَادَ) مدخولها (أَوْ تُضَفُّ \* أَوْ جِبُّ) ؛ لأن أصلها المَرْقَةُ ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ، كما هي في نحو التَّسَع ، كما تقدم ، فنقول « يَاصِيقُ » و « يَأْخُطَلُ » ، و « هذه عَقَبَةُ أَيْلَةٍ » ، و « مدينةٌ طَيْبَةٌ » ومنه :

١٢٩ - \* أَحَقَّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي \*

١٢٩ - هذا يحجز بيت للنايفة الجعدى - حسان بن قيس بن عبد الله ، وقيل : عبد الله ابن قيس - من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي ، وكان قد هجاء ، وصدر بيت الشاهد قوله :

\* أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا \*

اللفظ : « بني خلف » هم رَهْط الأخطل ، وهم من بني تَغْل ، ويروى في مكانه « بني جشم » وهي قبيلة الأخطل ، فإنه من جشم بن بكر إحدى قبائل تَغْل ، واسمه غِيَاث بن غوث ، والأخطل لقب غلب عليه ؛ لأنه هجاء رجلا من قومه فقال له : يا غلام ، إنك لأخطل « رسولا » أراد الرسالة وذلك مثل قول الآخر :

لَقَدْ كَذَّبَ الْوَأَشُونَ مَا بُحْتُ عَنْهُمْ بِلَيْسَلَى ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

« أحقا » أصل « حقا » مصدر ثم استعمل ظرفا ؛ لما بين الحدث الذي هو مدلول المصدر والزمان الذي هو مدلول الظرف من الشاكلة والناس ، واتصابه على الظرفية بتقدير « في » ، ولك في « أَنْ » للؤكد الواقعة بعده مذهبان : الأول - وهو مذهب سيويه والأخفش والكوفيون - أن تكون هي ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل بالظرف ؛ لكونه معتمدا على الاستفهام ، والثاني - وهو مذهب الخليل - أن تجعلها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والظرف قبله يتعلق بمحذوف خبر مقدم ، كما تقول : غدا الرحيل ، وبعد غدا السفر

فإن قلت : فما الدليل على أن « حقا » منصوب على الظرفية بتقدير « في » كما زعمت ، وهلا كان نصبه على أنه مفعول مطلق لكونه مصدرا ؟

قلت : الدليل على أنه فارق المصدرية إلى الظرفية ، وأن اتصابه على تقدير « في » ، هو نصريح العرب أنفسهم مع هذا اللفظ بني ، كما في قول الناقب :

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُعَرِّمٌ بِكَ هَاتِمٌ وَأَنَّكَ لَا خَلْ لَدَيَّ وَلَا حَرُ

والأخطل : مَنْ يَهْجُو وَيُفْجِسُ ، وغلب على الشاعر للمروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : « أَعْشَى تَغْلِبَ » ، و « نَائِفَةٌ ذُبْيَانٌ » (وَفِي غَيْرِهَا) أى : فى غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَدِفُ) سمع « هَذَا عَيْثُكَ طَالِمًا » ، و « هَذَا يَوْمٌ أَنْتَيْنِ مُبَارَكٌ فِيهِ » (تنبيهان) الأول : المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة بنداؤه ولا غيره ؛ إذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثانى : كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى ، ومنه قوله :

١٣٠ — عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

وكا فى قول الآخر ، وهو أبو زيد الطائى :

أَفِي حَقِّ مَوَاسَاتِي أَحَاكُمْ يَمَالِي ثُمَّ يَطْلِي السَّرِيسُ  
فإن قلت : فما الدليل على كون « أَنْ » ومعمولها فى تأويل مصدر مرفوع ؟

قلت : لا يرد هذا السؤال على ما ذكرنا من الكلام ؛ لأن محل إرادته لو أن أحدا من العلماء قد خالف فى ذلك ، وقد عرفت أنه لا خلاف بينهم فى ذلك ، وإنما الخلاف فى رافعه ، على أنا نستدل لك على ما ذكرت لنسب الطمأنينة إلى قلبك بأن العرب حيث يصرحون بالمصدر بعد هذا اللفظ مجثون به مرفوعا ، وذلك كما فى قول الأسود بن يعفر :

أَحَا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُكُمْ إِيَّائِي وَسَطَ الْمَجَالِسِ

المرعاب : « أَلَا » أداة استفتاح « أبلغ » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « بنى خلف » مفعول أول ، ومضاف إليه « رسولا » مفعول ثان « أحقا » الهمزة للإبكار التوبيخى « حقا » منصوب على الظرفية « أَنْ » حرف توكيد ونصب « أخطلكم » اسم أن ، وضمير الخطاب مضاف إليه « هجاني » فعل ماض ، وفاعله ضمير عائد إلى الأخطل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل للظرف . أو على أنه مبتدأ مؤخر ، كما أوضحناه فى لمة البيت

الشاهد فيه : قوله « أخطلكم » وذلك لأن « الأخطل » — بالألف واللام — قد صار علما بسبب الاشتهار وغلبة إطلاقه على غيات بن غوث ، وكان فى الأصل صالحا لأن يطلق على كل من يفحش فى مقاله ، فلما أراد الشاعر أن يضيف الأخطل إلى ضمير قومه التزم تنكيره لحذف منه الألف واللام فقال « أخطلكم » كما ترى

١٣٠ — استشهد ابن سيده بهذا البيت ، ولم يسم له قائلا ، ونقله عنه صاحب اللسان من غير أن يعزوه ، ولم أجد من نسبه لقاتل معين ، غير أن رواية اللسان هكذا :

... ..

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ التَّقَا رَأْسَ زَيْدٍ كُمْ بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ

وقال اللبرد في الكامل (ج ٢ ص ١٠٣) : « وقال رجل من طي » ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الحيل قتل رجلا من بني أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد « اه » ، وذكر بيت الشاهد وبيننا آخر ، وهو :

فَإِنْ تَقْتُلُوا زَيْدًا يَزِيدُ فَإِنَّمَا أَفَادَكُمْ الشُّلْطَانُ بَعْدَ زَمَانٍ

وذكر مثل ذلك المصري في زهر الآداب (ج ٤ ص ١٦٧)

اللفظ : « بأبيض » هو السيف « ماضى » هو النافذ في ضريته ؛ وأصله من اللضى في الأمر ، أى : السرعة فيه « الشفرتين » بفتح فسكون ففتح - مثنى شفرة ، وهى طرف حد السيف ، وقال أبو حنيفة : شفرنا النصل : جانباه « يمان » منسوب إلى اليمن ، وهى مشهورة بصنع السيوف كالهند ، فيقولون : سيف يمان ، وهندى ، وهندوانى - بضم فسكون فضم - وأصل يمان يمنى ؛ فزادوا ألفا بعد الميم ، وحذفوا ياء النسب ، وجعلوا الألف عوضا عنها ، ولهذا لا يجتمعون بينهما إلا فى ندره وشذوذ ؛ ومثل ذلك قولهم : رجل شامى وشأم ، وما اجتمع فيه الألف والياء قول أمية بن خلف :

يَمَانِيًا يَطْلُ يَشُدُّ كِيرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِرِ

وقول الآخر :

وَيَهْمَاءُ يَنْتَافُ الدَّلِيلُ تُرَابَهَا وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الْيَمَانِيُّ مُحْلِفُ

وهذا شاذ لا يرتكب مثله إلا فى ضرورة ، وذلك من قبل أنه قد جمع بين الموض - وهو الألف - والمعوّض منه - وهو ياء النسب - وما جاء بالألف دون ياء النسبة مثل ما فى بيت الشاهد قول عروة بن حزام :

هَوَايَ أَمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُرَجَّحُ وَشَوْقُ قُلُوصِي فِي الْفُدُوِّ يَمَانِ

هَوَايَ عِرَاقِي وَتَنِي زِمَامَهَا لَبِزَقٍ إِذَا لَاحَ النُّجُومُ يَمَانِ

ابو عراب : « علا » فعل ماض « زيدنا » فاعل ، والضمير مضاف إليه « يوم » ظرف متعلق ب« علا » التقاء مضاف إليه « رأس » مفعول به «لا » زيدكم مضاف إليه ، وضمير مخاطب مضاف إليه « بأبيض » جار ومجرور متعلق ب« علا » أيضا « ماضى » صفة لأبيض « الشفرتين » مضاف إليه « يمان » صفة ثانية لأبيض ، وجره بالكسرة المقترنة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين

وقوله :

١٣١ — يَا غَلِيَّتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا تِلَايَ مِنْكُمْ أَمْ تَلِي مِنَ الْبُشَيْرِ

الشاهدي : قوله « زيدنا . . . زيدكم » حيث أضاف العلم إلى ضمير التكلم في الأول ، وإلى ضمير المخاطب في الثاني ، وكان حقه ألا يفعل ؛ لأن العلم معرفة بالعلمية ، والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجتمع سببان من أسباب التعريف في كلمة واحدة ، ولكنه لما اشترك في الاسم الواحد شخصان صار الاسم كالنكرة ؛ لأنه حين يطلق وحده لا يتبين للمخاطب أى الاثنين أراد التكلم ؛ فلهذا استغاض إضافته كما رأيت ، هذا توجيه كلام النارج

واعلم أن مقتضى هذا مع قولهم : إن المضاف يتعرف بالمضاف إليه أو يتخصص ، أنه إنما يضاف العلم الذى يعرض فيه الاشتراك إلى الضمير ، كما في هذه الشواهد ، أو إلى علم آخر ، كما في قولهم : أعشى همدان ، وثابتة شيبان ، ونحو ذلك ، أو ما يكون سببا في تعريفه وزوال الاشتراك العارض غير هذين من المعارف

قال جراح الله الزعزعى في الفصل ( ١ — ٣٤ ) : « وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به ؛ فذلك من التأول بجرى بجرى رجل وفرس ؛ فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه ؛ قالوا : مضر الحمراء ، وريبعة الفرس ، وأثمار الشاة ، وقال \* علا زيدنا يوم النقا . . . البيت \* وقال أبو النجم :

بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا  
وقال الآخر ( هو ابن ميادة ) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَرِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ  
وقال الأخطل :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَأَبْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ الزَّيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبي العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد ، قيل له : فما بين الزيد الأول والزيد الآخر ، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل « اه  
فأنت تراه قد نقل إضافة العلم إلى غير هذين النوعين من المعارف كالمحلى بال في مضر الحمراء وزيد المعارك ، وجعل اقتران العلم باللام من هذا النوع

١٣١ — اضطرب العلماء في نسبة هذا البيت : فزعم قوم أنه لجنون ليلي ، وكأنهم اغتروا بذكر اسمها في البيت ، وقد بحثت جميع ديوانه فلم أجده فيه ، وقد نسب آخرون لدى الرمة ، ونسبه العيني للرجي ، ونسبه العباسي لبعض الأعراب ولم يسمه ، ونسبه البخارزي لبدوى صباه كاهلا التتق ، ونسبه قوم الحسين بن عبدالله ، والظاهر أنه شعر محدث مما لا يستشهد به ، غير أن المشهور عند النحاة أنه للجنون

﴿ خاتمة ﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفته الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافاً إلى معرفة ؛ فنقول : « ثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدَّرَاهِمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :  
 ١٣٢ — مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

اللفظ : « القاع » هو ما انبسط من الأرض الحرة السهلة الطين التي لا يخالطها رمل فيشرب ماءها وهي مستوية ليس فيها تظامن ولا ارتفاع ، وفي المدينة قاع يقال له « أطم البلوين » وعندہ بئر تعرف ببئر غنق ، وقاع : منزل بطريق مكة بعد العقبة لمن يتوجه إلى مكة تدعيه أسد وطبي ومنه يرحل إلى زبالة . قاله ياقوت

الوجراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أي : أقسم بالله « يا » حرف نداء « طبيبات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل أمر ، ونون النسوة فاعله « لنا » جار ومجرور متعلق بقل « ليلى » مبتدأ مرفوع بضمه مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وياه التكلم مضاف إليه « منكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أم » عاطفة « ليلى » مبتدأ « من البشر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاعر فم : قوله « ليلى » حيث أضاف العلم - وهو « ليلى » - إلى ياء التكلم ؛ لأنه لما وقع فيه الاشتراك وتعدت السميات بليلى ؛ صار ذكر العلم غير مفيد ، ولاموصل إلى معرفة عين المراد ، فأشبه في ذلك النكرة ؛ فهذا أضيف إلى ما يوضحه وبين المراد منه  
 قال ابن جني : « واعلم أن قولك جاءني الزيدان ليس ثنية زيد هذا العلم المعروف ، وذلك أن المعرفة لا يصح تنقيتها ؛ فلا تصح إلا في النكرات ، فأنت لا تنفي زيدا حتى تسلبه تعريفه ؛ فيجري مجرى رجل و فرس ، وإذا كان كذلك فلا يستنكر دخول اللام المعرفة عليه ، وما يؤكد جواز خلع التعريف قول الشاعر \* علا زيدنا يوم التقا رأس زيدكم \* (الشاهد رقم ١٣٠) فإضافة الاسم تدل على أنه قد خلع عنه ما كان فيه من معرفة وكساه التعريف بإضافته إياه إلى الضمير ، فجري في تعريفه مجرى أخيك وصاحبك ، وليس بمنزلة زيد إذا أردت العلم « انتهى بإيضاح

١٣٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق ، يمدح بها آل الهلب ، وخص من بينهم يزيد ابنه ، وأول هذه القصيدة :

فَلَا مَدَحَ بَنِي الْهَلْبِ مِدْحَةً غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقبل الشاهد قوله :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرِّقَابُ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ

مَا زَالَ مُذْ شَدَّ الْإِرَارَ بِكَفِّهِ ... البيت ، وبعده :  
يَذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي كُلِّ مُتَبَطِّطِ الْقُبَارِ مَثَارِ  
أَزِيدُ، إِنَّكَ لِلْمُهْلَبِ، أَذْرَكَتْ كَفَّاكَ خَيْرَ خَلَائِقِ الْأَخْيَارِ

اللفظ : « خضع » يجوز أن يكون بضمين - جمع خضوع ، وهو صيغة للبالغة خاضع مثل  
صبور وصبر ، ومثل غفور وغفر ، وغفور وغفر في قول طرفة بن العبد :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرَ ذَنبِهِمْ غَيْرُ فُضْرٍ

والخضوع : التطامن والتواضع في ذلة واستكانة ، ويقال : خضع لفرعه يخضع - من باب فتح -  
إذا ذلَّ وخضع ، ويجوز أن يكون « خضع » بضم الحاء وسكون الصاد ، جمع أخضع ، وهو الذي  
في عنقه تطامن وانخفاض ، وإضافة « خضع » إلى « الرقاب » لفظية ؛ لانقيد تعريفا ولا تخصيصا ،  
وقوله « نواكس » يروي بفتح السين من غير لحاق شيء به ، ويروي « نواكسي » بياء جمع  
للمذكر السالم التي هي علامة النصب ، وفيه أمران : الأول أن فواعل إنما يكون جمعا لفاعل إذا  
كان فيه واحد من ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسما نحو كاهل وكواهل وعاتق وعواتق ، وثانيها :  
أن يكون صفة لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وطامت وطامث وطالقي وطوالقي ، أو صفة  
لمؤنث غير عاقل ، نحو ناقة حاسر ونوق حواسر ، وثالثها : أن يكون صفة لمذكر غير عاقل ،  
نحو فرس صاهل وأفراس صواهل وحمار ناهق وحمير نواهق . فاما إذا كان صفة لمذكر  
عاقل ، نحو قائم وقاعد ، فلا يجمع على فواعل ، وقد جمع هنا ناكسا وهو من صفات الرجال الذين  
ذكروا في قوله « وإذا الرجال » فكأن تتساءل عن هذا ، والجواب أنه قد شذت ألفاظ عشرة  
من أوصاف العاقلين ، فجاءت مجموعة هذا الجمع ، من غير أن تستحقه قياسا ، وهي : فارس  
وفوارس ، وهالك وهواك ، وغائب وغوايب ، وشاهد وشواهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب  
وحواجب ، وخاطي وخواطي ، وحاج وحواج ، ورافد وروافد ، وناكس ونواكس . وقد ذكر  
المبرد في توجيه هذه الألفاظ أن فواعل هو الأصل في جمع كل ما كان على زنة فاعل ، وإنما منع  
منه في جمع ما كان صفة لمذكر عاقل مخافة الوقوع في اللبس والإيهام ، فإذا اضطرروا راجعوا الأصل  
كما راجعونه في سائر الضرورات ، وذلك إذا أمنوا الإلباس . الأمر الثاني : أن صيغة فواعل من  
صيغ منتهى الجموع ، وهي تدل على الكثرة ، وجمع المذكر السالم يدل على ما يدل عليه جمع  
القلة ؛ فإذا جمع نواكس - وهو بصيغته دال على الكثرة - جمع مذكر سالما ؛ كان كالجمع بين  
المتناقضين ، والجواب من وجهين : الأول : أنا لا نسلم هذه الرواية لأن المشهور في الرواية

«نواكس» بغير ياء ، والثاني : على فرض صحة الرواية الواردة بالياء لانسلم أن جمع المذكور وجمع المؤنث السالمين في مثل هذه الحال مفيد للقلّة ؛ إذ كيف يكون المفرد دالاً بنفسه على الكثرة التي لاحد لها ، ثم إذا جمع كان مدلوله أقلّ عدداً من مدلوله وهو مفرد ، وقد ورد من ذلك ألفاظ : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « إنكنّ صواحب يوسف » وقولهم : مواليات العرب ، وقول الأحمر في نعت الحيل :

### • وَهُنَّ يَتَلَكَّنَّ حَدَائِدَهُنَّ •

فصواحب : جمع مؤنث لصواحب ، وهو جمع صاحبة ، ومواليات : جمع مؤنث لموالى ، وواحدة مولاة ، وحدائدت : جمع مؤنث لحدايد ، والجميع على غرار « نواكسى الأبصار » ؛ وقول الفرزدق في بيت الشاهد « ما زال مذ عقدت يدها إزاره » قد رأيت أنه روى في مكان هذا الشطر « ما زال مذ شدة الإزار بكفه » وقوله « سما » أى : شبّ وارتفع ، وقوله « فأدرك » أى : بلغ وانتهى ووصل ، وقوله « خمسة الأشبار » قد اختلف العلماء في بيان معنى هذه العبارة على عدة وجوه ( الأول ) قالوا : المراد بخمسة الأشبار خصال المجد الخمسة ، وهى : العقل ، والعفة ، والعدل ، والشجاعة ، والوفاء ، وهذا التفسير يلقى لفظ الأشبار فلا يلقى له معنى ، أو يجعله بمعنى الخصال ، وكلاهما مما لا سبيل إليه ( الوجه الثانى ) قالوا : المراد بخمسة الأشبار عصا الخطبة التي اعتادوا أن يمسكوها إذا خطبوا ، وطول العصا هو ذلك المقدار ؛ فيكون كناية عن بلوغه درجة الفصاحة ( الوجه الثالث ) قالوا : المراد بهذه العبارة السيف ، وهو يبلغ في الطول ذلك المقدار ، فيكون كناية عن شجاعته ( الوجه الرابع ) أن المراد الحيزرانة التي كان الخلفاء يمسكونها بأيديهم ، وكل هذه الوجوه تصف وخبط ، وزجج أنه إنما قصد ما ذكره ابن دريد في قوله : « ويقال : غلام خماسى ؛ إذا أيقع » اه ، وما قال في الصحاح : « غلام رباعى وخماسى ، أى : طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سداسى ولا سباعى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلاً ، والظلم إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اه ، وما قال ابن منظور : « ابن شميل : غلام خماسى ورباعى ، طال خمسة أشبار وأربعة أشبار ، وإنما يقال خماسى فيمن يزداد طولاً ؛ قال الليث : الخماسى والخماسية من الوصائف : ما كان طوله خمسة أشبار ، ولا يقال سداسى ولا سباعى ؛ إذا بلغ ستة أشبار وسبعة ؛ قال ابن سيده : غلام خماسى : طوله خمسة أشبار ، وقال الراجز :

فَوَقَّ الْخُمَاسِيَّ قَلِيلاً يَفْضُلُهُ أَدْرَكَ عَتَلًا وَالرَّهَانُ عَمَلُهُ

والأثنى خماسية » اه ، وقول الفرزدق « يدنى خوافتى » الخوافق : جمع خافقة ، وأراد بها الرايات ، يقال خفقت الراية - من بابى ضرب ونصر - إذا تحركت واضطربت « معتبط الغبار » - بالعين والطاء



وقوله :

١٣٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَاءَ ثَلَاثُ الْأَثْنَائِي وَالذِّبَارُ الْبَلَاغُ

للهميتين - الموضع الذي لم يقاتل فيه من قبل أن يقاتل فيه هو ، ولم يثر أحد غباره من قبله ، ويرى في مكان هذا البيت :

يُدْنِي كِتَابِي مِنْ كِتَابِي تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مُنَارِ

الوجهاب : « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى يزيد « مذ » ظرف مبنى على السكون في محل نصب على الراجع ، يتعلق بما زال ، وقيل : هو في محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية ، ويكون التقدير : أول حالته زمان عقدت إلح ، وهو تكلف « عقدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بداء » فاعل ، والضمير مضاف إليه « إزاره » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « فسما » الفاء عاطفة ، سما : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى يزيد « فأدرك » مثل السابق « خمسة » مفعول به « الأشبار » : مضاف إليه ، وخبر « زال » هو جملة « يدني خوافق » من الفعل والفاعل والمفعول ، في البيت الذي بعده المشاهير : قوله « خمسة الأشبار » حيث جرد لفظ العدد المضاف إلى المعدود من أداة التعريف ، واكتفى بتعريف المضاف إليه ، وهو حجة على الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز الجمع بين تعريف المضاف والمضاف إليه بأداة التعريف ، مستندين إلى قول بعض العرب : الثلاثة الآتوب ، والمشهور الذي يكثر مجيئه هو ما اعتمد به البصريون ، هذا فوق ما يلزم على مذهب الكوفيين من الجمع بين تعريفين في كلمة واحدة ؛ وبيان ذلك أن المضاف إذا لم يكن صفة يتعرف بإضافته إلى المعرفة ، و « أل » من المعرفات ، فإذا قلت « الحجة الأشبار » كنت قد جمعت على لفظ « الحجة » بين الإضافة إلى المعرفة و « أل »

١٣٣ - البيت الذي الرمة - غيلان بن عقبة - وقوله :

أَمْتَرْتُ نَحْيَ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَرْضُ مِنَ اللَّائِي مَضِيَّ رَوَاجِعُ

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ... .. البيت ، وبعده :

تَوَهَّمَهَا يَوْمًا قَلْتُ لِصَاحِبِي وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الظُّبَاءُ الْخَوَاضِعُ

فَبِالْغَيْبِ نَنْظُرُ نَفْرَةً فِي دِيَارِهَا وَهَلْ ذَاكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ

اللفظ : « أمترتني » يريد بمنزلتها مكاني نزولها في الشتاء والصيف « الأزمن » جمع زمن بفتحتين - وهو جمع على خلاف القياس ؛ فإن قياس فعل - ففتح الفاء والعين - نحو حمل ، وجبل ، وفرس ، وسبب ، وأسد ، وذكر - أن يجمع في القلة على أفعال وفي الكثرة على فعال - بكسر الفاء - أو فاعول - بضم الفاء - فتقول : أجمال وأجبال وأفراس وأسباب وآساد ، في جمع

وأجاز الكوفيون « الثلاثة الآتواب » تشبيها بـ « الحسن التوجيه » ؛ قال الزعشمري :  
« وذلك بمنزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .  
وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الأخد عشر درهما » ،

القلة ، وتقول : جمال وجبال وأسود وذكور ، في جمع الكثرة ، وقوله « يرجع » هو بفتح ياء المضارعة أنصح من ضمها ، قال الله تعالى : ( فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ ) ومعناه يرد أو يعيد « العمی » هو كذلك في رواية الأكثر ، ومعناه الالتباس وخفاء العالم وانطماس الآثار ، ورواه الشارح « العنا » بالنون - وهو المشقة والتعب « الأثافي » الحجارة التي توضع عليها القدور ، وهي ثلاثة ، وواحدتها أفقية - بضم الهمزة أو كسرهما وبعدها ثاء مثلثة ساكنة ففاء مكسورة فياء مشددة - وتجمع أيضا على أثافي - بتشديد الياء - ويقولون : رماه الله بثلاثة الأثافي ، وهم يريدون رماه بداهية ، وأصلها الجبل ؛ وذلك لأنهم إذا لم يجدوا الحجر الثالث وضعوا حجرتين وأستندوا القدر إلى الجبل « البلاقع » جمع بلقع - بفتحين بينهما سكنون - وهي الحالية من السكان التي لا أنيس بها

الاعراب : « هل » حرف استفهام « يرجع » فعل مضارع « التسليم » مفعول به « أو » عاطفة « يكشف » فعل مضارع معطوف على يرجع « العمی » مفعول به « ثلاث » فاعل ، فإن كان الفعلان معطوفين فهما بحاجة إلى فاعل واحد ، وإن كان المعطوف جملة على جملة احتاجت كل جملة إلى فاعل ، فكان من باب التنازع ، وتجويز الأمرين هو ما اختاره الكسائي وهشام والسبيلي ؛ فأما على ما اختاره جمهور البصريين فلا يجوز إلا عطف الفعل الثاني على الأول وجعل الفاعل لهما « الأثافي » مضاف إليه « والسيار » معطوف على ثلاث « البلاقع » نعت للديار

الشاهد فيه : قوله « ثلاث الأثافي » حيث عرف المعدود بالألف واللام ، واكتفى بذلك عن تعريف اسم العدد بهما ؛ من جهة أنه إذا كان للمضاف إليه معرفة ، فالمضاف معرفة بإضافته إلى المعرفة ، وهو دليل للبصريين ، على ما ينه في الشاهد السابق ، وكان أبو العباس للبرد يقول : « هذا الذي لا يجوز غيره » اه ، قال جارا لله الزعشمري : « قضية الإضافة للنوعية أن يجرد لها للمضاف من التعريف ، وما قبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الآتواب ، والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، وقال الفرزدق : \* فما فادرك خمسة الأشبار \* »

وقال ذو الرمة : \* ثلاث الأثافي والسيار البلاقع \* اه كلامه ، وهي العبارة التي أشار إليها الشارح العلامة ، وقال موفق الدين ابن عيش : « فأما الخمسة الآتواب والأربعة الفلمان فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيون ، فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت : ثلاثة دراهم ، وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني ؛ لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام رجل ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلام الرجل ، وكذلك : ثلاثة الدراهم ، وخمسة الآتواب اه »

و «الْأَيْتَنَّا عَشْرَةَ جَارِيَةٍ» ولم تلحقه بالثاني ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا «الْأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا» ، و «الْأَيْتَنَّا الْعَشْرَةَ جَارِيَةً» ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان ، والمطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم «ثَلَاثَةَ عَشَرَ» و «وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ» ، وتاء التأنيث لا تقع حشوا ، فلو لا ملاحظة المطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز «الأحد العشر درهم» ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتّاب

وإذا كان معطوفاً عرفت الاسمين معا ، تقول : «الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا» ؛ لأن حرف المطف فصل بينهما .

واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون للعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو «خَمْسِيَّةُ أَلْفٍ» ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو «خَمْسِيَّةُ أَلْفٍ دِينَارٍ» وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو «خَمْسِيَّةُ أَلْفٍ دِينَارٍ غُلَامِ الرَّجُلِ» وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو «خَمْسِيَّةُ أَلْفٍ دِينَارٍ غُلَامِ الرَّجُلِ» ، وعلى هذا ، ولو قلت «عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ» امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت «خَمْسَةُ آلَافٍ دِينَارٍ» جاز تعريف المضاف إليه ، نحو «خَمْسَةُ آلَافٍ دِينَارٍ» ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

## الابتداء

المبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبِرًا عنه ، أو وَصَفًا رافضًا  
لستغنى به .

فلاسم يشمل الصريح ، والمؤول ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »<sup>(١)</sup>

(١) اعلم أن ههنا أربعة أمور (الأمر الأول) : أن الراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذي ينسبك من الفعل والحرف المصدرى ، سواء أكان الحرف السابك « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن » ونحو « ما تفعل مرضى عنه » أم كان حرف المصدر « أن » نحو « أن ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : ( وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ) أم كان الحرف السابك هو همزة التسوية بعد سواء نحو « سواء طئ أم قصعت » ونحو قوله تعالى : ( سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ) ونحو قوله جل جلالته : ( سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَبَعْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ) ، (الأمر الثانى) : أن رأس هذه الحروف وأما هو أن ، ولذلك لا يفتقر سواء إذا لم يوجد فى الكلام حرف سابك ، وهو مع كونه رأس هذه الحروف والأصل فى هذا الباب ضعيف العمل ، ولذلك إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - فى الفعل ، بل يبنى أن يزول عمله ويرتفع الفعل ، (الأمر الثالث) : أن هذا التل يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بلام الابتداء وأن المصدرية ، وهذه الرواية لا غبار عليها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود فى الكلام ، وثانيها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » ينصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفى هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » برفع اضارع بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل فى حذف الحرف المصدرى من زوال عمله ؛ وقد اختلف العلماء فى تحريكها فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقتر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ؛ وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدوث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة إلى تقدير حرف مصدرى ، ويكون من بابة استعمال اللفظ فى جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذى هو مدلول المصدر وعلى الزمان ؛ وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول (والأمر الرابع) : أن المثال الذى ذكره الشارح مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء (وانظر حديثه فى الجزء الأول من مجمع الأمثال للبيداني ص ١١٣ طبع بولاق)

والعاري عن العوامل اللفظية تُخرج لنحو الفاعل واسم كان .  
وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِي غَيْرُ اللَّهِ »<sup>(١)</sup>

(١) اعلم أنا نرى العرب ربما زادت حرفاً من حروف الجر مع المبتدأ فيثأثر لفظه به ، ومعناه باق على أنه متجرد ليكون مسنداً إليه ومعدّئاً عنه ؛ وقد لا يقصدون بهذا الحرف الذي يزيدونه الدلالة على معنى من المعاني التي يستعمل فيها الحرف في غير هذا الموضع ، وربما قصدوا به الدلالة على معناه الذي يني عنه ويدل عليه ، ولكم لا يعلقونه بضم ولا باسم ، ولا ينيون له فعلاً ولا اسماً يتعلق بأحدهما ، كما ينيون ذلك مع غيره ؛ من قبل أنهم لو قصدوا بذلك الحرف معناه وذكروا له ما يرتبط به أو نوهوا لكان الحرف مع مصحوبه حديثاً وخبراً ؛ فأنقلبت عليهم مقاصد من الكلام ؛ وستحكم من ذلك على أربعة أحرف : حرفين من النوع الأول ، وهو الذي يسميه النحاة الحرف الزائد ، وهما الباء ومن ، وحرفين من النوع الثاني ، وهو الذي يسميه النحاة الحرف الشبيه بالزائد ، وهما ربّ ولعلّ

فأما الباء : فنحن بإزاء الكلام على زيادته أمام كلام مضطرب يتعب الباحث ويجهده ، وسنحاول بقدر الاستطاعة تقريب مسافة الخلف بين أسلافنا رحمهم الله  
نصّ الرضى رحمه الله في شرح الكافية على أن الباء لاتراد مع المبتدأ زيادة مضطربة من غير شنود إلا أن يكون ذلك المبتدأ لفظ حسب ، قال ( ٢ : ٣٠٥ ) « وتزاد قياساً أيضاً في المرفوع في كل ما هو فاعل لكنّي ومتصرّفاته وفي فاعل فعل في التعجب على مذهب سيبويه ؛ وفي المبتدأ الذي هو حسبك » اه ، وتراه يمثل لتلك الزيادة في باب المبتدأ والخبر بقوله « نحو بحسبك زيد » فدلّ كلامه في الموضعين على أنه يرى زيادتها في هذا اللفظ ولو كان خبره معرفة عاملاً ، ونص على مثل ذلك الزحشرى فقال : « وتزاد في المرفوع كقوله تعالى : ( كفى بالله شهيداً ) وبحسبك زيد » اه ؛ وقال ابن يعيش : ( ٨ : ٢٣ ) : « وحمله الأمر أن الباء قد زيدت في مواضع مخصوصة ، وذلك مع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، وفي خبر ليس وما الحجازية ؛ أما زيادتها مع المبتدأ في موضع واحد ، وهو قولهم : بحسبك أن تفعل الخير ، معناه حسبك فعل الخير ، وقال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَقْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

كأنه قال : حسبك علمهم ، ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جرّ في الإيجاب غير هذا الحرف ، فأما في غير الإيجاب فقد جاء غير الباء اه ، وكلامه لا يخرج عما دلت عليه عبارة الرضى ، وأنت تراه قد مثل بمثل فيه المبتدأ معرفة ؛ واستشهد بيت فيه المبتدأ معرفة أيضاً ؛ لأن المصدر المؤول معرفة ؛ إذ هو مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم أو مصدر الفعل مضافاً إلى الفاعل ، ثم إنه قد قال في تأويله « حسبك فعل الخير ، وحسبك علمهم » كما سمعت ، ومن شواهد هذه المسألة ما روى عن

... ..

النبي صلى الله عليه وسلم : « بحسب المرء إذا رأى منكرا لا يستطيع له تغييرا أن يعلم الله أنه له منكرا » و « بحسب امرئ من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديننا » و « بحسب امرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع في دين أو دنيا إلا من عصمه الله » و « بحسب امرئ يدعو أن يقول : اللهم اغفر لي وارحمني وأدخلني الجنة » و « بحسب أصحابي القتل » وفي أمثال العرب : بحسبها أن تمتدق رعاؤها ؛ وقال شاعر الجاهلية :

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْرَمَ كُلِّهَا لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

هذا الذي سمعت هو كلام المتقدمين إلى طبقة ابن الحاجب والرخنري والرخي وابن يعيش ؛ فأما للتأخرون فقد ذهبوا مذاهب شتى : ففهم من قيد إطلاق المتقدمين في الخبر بما لا يوافق تمثيلهم ، ومنهم من عكس الرأي فأنكر أن يكون هذا الذي ذكروه وما يشبهه من باب زيادة الباء مع المبتدأ ، ومنهم من استدرك على المتقدمين فزاد على ما ذكروه مواضع أخرى ، وسرتى تفصيل ذلك فيما يلي :

ذهب ابن مالك وجماعة إلى أنه يشترط أن يكون الخبر الذي يحبره عن « حسك » إذا زيدت معه الباء نكرة ، كأن تقول : « بحسبك درهم » أو « بحسبك رجل واحد » فإن كان معرفة فالعلاقة هي المبتدأ والباء زائدة في الخبر ، وشبهة هؤلاء أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، فإذا اجتمع في الكلام نكرة ومعرفة فحمل النكرة على أنها الخبر والمعرفة على أنها المبتدأ رعاية لهذا الأصل ؛ سواء أ كانت النكرة قد تخصصت أم لم تكن ؛ ونحن إن سلمنا لهم هذا الأصل على هذا الإطلاق الذي ذكروه نرى أنه لزمهم مخالفة أصل آخر صرحوا باعتباره وهو أن الباء لاتزاد في الخبر الموجب إلا في شذوذ ؛ وليس يحسن التخرج على ما يؤدى إلى هذا المخطور

وذهب السيوطى تبعا لشيوخه الكافجي إلى أن الباء الداخلة على « حسب » زائدة في الخبر على أية حال ، سواء أ كان ما بعده نكرة أم معرفة ؛ واستحسن هذا التخرج أى استحسان ، وبالغ في إطرانه والتجذبه ؛ وشبهته فيما زعم أن « حسبك » في معنى المشتق ؛ وللمشتق هو الحقيق بالإخبار به ؛ لأنه موضع الفائدة ؛ ويلزم على هذا زيادة الباء في الخبر الموجب ، والإخبار بالنكرة عن المعرفة إذا كان ما بعده معرفة

ويجبه عندي كل الاتجاه - جمعا بين هذه الأدلة ، ومراعاة لهذه الأصول ، واحتراما لرأى قدامى الباحثين - أن نعتبر الباء زائدة في المبتدأ على أية حال ؛ ثم إن كان ما بعده معرفة فهذه المعرفة فاعل أغنى عن الخبر ، وإن كان ما بعده نكرة فهذه النكرة خبر المبتدأ ؛ والأخذ بهذا الرأي لا يلزم عليه الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ولا زيادة الباء في الخبر الموجب ؛ فأما حديث

الاشتقاق والجود فأهون من أن يعتز به ؛ وفي مراعاة اللفظ ما يدفع عنك التردد ويباعد بينك وبين الحيرة ويجنبك الشك والارتباب

فأما جمال الدين بن هشام فلم يقف عند ما رسمه المتقدمون ، ولا وقف مما ذكره موقف ابن مالك ، ولم يكف بأن يطلق قول العلماء الأولين إطلاقاً ؛ بل قرّر ما قالوه مطلقاً من كل قيد ، وزاد على هذا الموضوع موضعين آخرين : أولهما المبتدأ الواقع بعد « إذا » النجائية في نحو « خرجت فإذا يزيد » ونحو « بينا أنا أمشي إذا بعلي مقبل » وثانيهما المبتدأ المنه عن كفايته في نحو « كيف بك إذا قدم الأمير » وقد أنكر عليه هذين الموضعين غير واحد ممن شرح كلامه وزعموا أن زيادة الباء في هذين الموضعين شاذة لا ينقاس عليها ، وحجبتهم أن الرضى صرح في كلامه بالتحصير زيادتها مع المبتدأ في لفظ « حسب » ، وكأهم فرضوا أن الرضى رحمه الله قد استقرأ جميع الأساليب ولم يفته شيء منها ، وأنه ليس للتأخر أن يزيد فيما قاله السلف إذا أمكنه التنبع من الزيادة ؛ وإني أفرر أني قد بحثت لهذين الموضعين على شواهد من كلام العرب فلم أعتد إلى ذلك ، ولعلّي بالغ هذه الأمانة إن شاء الله ، وكل ما عثرت عليه أتى وجدت في أخبار عبد الله بن علقمة من كتاب الأغاني (١) حديثاً عن ابن عاصم عن أبيه يقول في أوله : « فيينا نحن نسير إذا بقى يسوق طعائن » وحديثاً عن خاله بن الوليد يحدث به النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيه : « فبيناهم نطابهم فإذا بفلام له ذنوب على فرس ذنوب في أخريات القوم »

وحكى صاحب التاموس عن الفراء أنه يقال : « كيف لي بفلان » ؛ فكيف عندي خبر ، والباء زائدة ، وضمير للتكلم مبتدأ ، وانصل لمكان الباء ، ولي : متعلق بمحذوف حال

وقد خرج جماعة من العلماء بعض ماورد من النصوص على زيادة الباء مع المبتدأ ؛ وليس شيء منها بواحد مما ذكرنا من اللواضع ؛ فمن ذلك تخرج سيبويه رحمه الله قوله تعالى : ( بأيكم المقتون ) ذهب إلى أن « أيكم » مبتدأ والباء معه زائدة ، ولم يرفض ذلك أبو الحسن الأخفش ، بل زعم أن الباء أصلية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المقتون » مبتدأ مؤخر ؛ ثم اختلف النقل عنه ؛ فقال قوم : معنى الباء السببية ، و « المقتون » مصدر جاء على صيغة اسم المفعول ، وقال قوم : معنى الباء الطولية ، و « المقتون » اسم مفعول ؛ والذي حمل سيبويه رحمه الله على تخرجه أمران . الأول : أن يحى المصدر على صيغة المفعول لم يثبت عنده ، وإن كان قد ثبت عند سواء قليلا كالمصور واليسور والعقول والمجود والمخوف ، والثاني : أن سياق الآية الكريمة يقتضي أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذي وقت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، فلم يكونوا يريدون أن يسلوا الذي وقت الفتنة بسببه كما هو المعنى فيما ذكر أولاً عن أبي الحسن ، ولم يكونوا يريدون

(١) انظر ( ج ٧ ص ٢٨٨ س ١٤ و ص ٢٨٩ س ٥ ) طبع مطبعة دار الكتب المصرية .

أن يعلوا استقرار الذي وقعت عليه الفتنة في فريق من بين جماعات متعددة كما هو المعنى فيما ذكر عنه ثانياً ؛ لذلك كان تخرج سبويه أدق وأكثر موافقة للسياق ، ومن ذلك تخرج ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم : « يامشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج .. ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ذهب إلى أن « عليه » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « بالصوم » مبتدأ مؤخر زادت معه الباء ، وذهب غيره إلى أن « عليه » اسم فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، و « بالصوم » مفعول به زادت معه الباء ، وهو حسن من جهة المعنى ؛ فإنه يصير معناه : فليزِم الصوم ، ولكن الصناعة تأباه ؛ أفلمست ترى أنهم فسروه بفعل مضارع مقترن بلام الأمر ، مع أنهم يقررون أنه اسم فعل أمر ، والمعهود أن ينوب اسم فعل الأمر عن « افعل » كما جاء في قوله تعالى : ( عليكم أنفسكم ) ولكنهم لما تورطوا في نقد ابن عصفور ورأوا الهاء التي في « عليه » للغائب فزعموا إلى لام الأمر بقرونها بفعل الغائب ؛ وهو تكلف وارتكاب للصب مع إمكان الجادة فأما الحرف الثاني مما يزداد مع المبتدأ وهو « من » - فقد اشترط سبويه وجمهرة البصريين لزيادة « من » مع المبتدأ ومع سائر ما تزداد معه شرطين : أولهما أن يتقتهما نفي أو استفهام جهل ، وثانيهما أن يكون مدخولها نكرة ؛ فأما النفي فكقول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كُنْتُ أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابَا وَمَا بِالزَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

وقول وجيبة بنت أوس الضبية :

وَمَا لِي إِنْ أَحْبَبْتُ أَرْضَ عَشِيرَتِي وَأُبْغِضْتُ طَرَفَاءَ الْقُصْبَةِ مِنْ ذَنْبٍ

وقول شاعر الحامسة :

وَمَا لِي مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا يَهْمُ عَلَيْهِ سِوَى أَنِّي قَدْ قُلْتُ يَأْسِرُ حَةَ أَسْلَى

وقول الله تعالى : ( قَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ) وأما الاستفهام فكقوله تعالى :

( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرِزُقُكُمْ ) وقوله : ( هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ) وقوله : ( هَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ

فَيُشْفَعُوا لَنَا )

وذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز زيادة من في الخبر المحض ، موجبا كان أو منفيا ، سواء أكان مدخولها نكرة أم معرفة

فأما القول على زيادة رب فإنه يستدعي أن تقدم لك بين يديه كلمة موجزة ؛ فنقول :

لست تجهل أن النكرة المحضة لا يجوز الابتداء بها ، وأنه إنما يصح الابتداء بالنكرة إذا خست أو عمت ، فأما تخصيصها بإضافة أو الوصف أو العمل أو نحو ذلك ، بحيث يقل شيوعها وانتشار



معناها ، وأما تعميمها فبتقديم الاستفهام أو النفي عليها أو نحو هذا ، بحيث تشمل جميع أفرادها دفعة واحدة بدلا من شمولها هذه الأفراد على سبيل البذل واحدا مكان واحد ، كما هو الأصل في وضع النكرات ؛ ثم إن النكرة إذا خصصت بالوصف قلّ الشروع في معناها على نحو ماينا ، وقد تقع هذه النكرة الموصوفة مبتدأ ، وقد يكون من الغرض تقوية للمعنى العام الذي دلّ اقترانها بالوصف عليه ، وهو قلة الشيوع ، فإن قصد قصد إلى ذلك زاد « رب » قبل النكرة الموصوفة ؛ لأن من معاني « رب » التقليل ، فتكون الغاية التي قصد إليها - وهي تأكيد التقليل وتقويته - قد أمكن بلوغها بهذه الكلمة

ومن هنا تعلم أن « رب » لا تدخل إلا على النكرة الموصوفة ، وهذا الوصف قد يكون مفردا ، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية ، وقد يكون مذكورا ، وقد يكون مقترنا منويا .  
ومن هنا تعلم أيضا أن مدخول « رب » يكون مبتدأ ؛ كما أنه قد يكون مفعولا به ؛ فيكون مبتدأ إلا أن يكون مابعد جملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله

وقد خالف فيما قدمنا من الكلام طائفتان من العلماء : الطائفة الأولى : الكوفيون ؛ ذهبوا إلى أن « رب » نفسها هي المبتدأ ، وليست حرفا فضلا عن أن يكون زائدا ، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس : أما السماع فما رواه من قول العرب : « رب رجل ظريف » برفع ظريف ، وقول ثابت قطنه يرثي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرَبِّ قَتْلٍ عَارٌ

زعموا أن « رب » في هذين مبتدأ ، والاسم المحفوض بعده مضاف إليه ، والاسم للرفع بعد ذلك خبر المبتدأ ؛ وأما القياس فقد زعموا أن « رب » كلمة أشبهت « كم » في معناها ، وفي ترددها بين الدلالة على التقليل والتكثير ، ونحن نعلم أن « كم » اسم ؛ فوجب أن تكون « رب » كذلك ؛ وقد أيد الرضى رحمه الله هذا القياس واستحسنه ؛ ولكنه لم يوافقهم في مذهبهم جملة وتفصيلا ؛ بل عنده أن « رب » اسم ، وهي عنده مبتدأ لا خبر له ؛ ولا حجة لهم فيما استدلوا به ؛ أما السماع فلا ن محله على غير الوجه الذي ذكروه ؛ لأننا نقول : رب حرف دال على التقليل ، والمجرور بعده مبتدأ ، والرفع بعد ذلك خبر مبتدأ محذوف ، وهذه الجملة في محل جر نعت لمجرور رب أو في محل رفع على الإنابة للحل ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور رب محذوف ، وأما ما ذكرتم من القياس فباطل من وجوه (الأول) أن دلالة الشيء على معنى يدل عليه شيء آخر لا يلزم منها اتحادها في النوعية ؛ فكمن حرف يدل على معنى يدل عليه فعل ، وكمن اسم يدل على معنى يدل عليه فعل ، وكمن حرف يدل على معنى يدل عليه اسم ( والوجه الثاني ) أنا لاسلم استواء

« رب » و « كم » في معناها ؛ لأن التقليل أصل في « رب » والتكثير أصل في « كم » ؛ ودلالة الأولى على التكثير خارجة عن الأصل كدلالة الثانية على التقليل ( والوجه الثالث ) أنا إنما حكمنا على « كم » بأنها اسم حين رأيناها تقبل علامات الأسماء ؛ فهي تقبل حرف الجر ؛ فنقول « بكم درم اشتريت ثوبك » وتضاف إليها الأسماء الظاهرة ؛ فنقول « ثياب كم رجل عندك » ونحو ذلك ؛ و « رب » لا تكون بهذه للغزلة ؛ فلزم ألا يتفقا في الحكم .

والطائفة الثانية من المخالفين الزجاج وجماعة من النحاة ؛ زعموا أن « رب » لاتصل بالمبتدأ وإنما يكون مدخولها مفعولا به ، وشواهد العربية تنادي بفساد هذا الرأي .

ومن شواهد دخول « رب » على المبتدأ للوصف باسم مفرد قول امرئ القيس :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهَا وَلَا سِيَّاءَ يَوْمٍ يَدَارِي جَلْجَلِ

وقوله أيضا :

أَلَا رَبُّ خَصِمٍ فِيكَ أَتَى رَدْدَتُهُ نَصِيحٍ عَلَى تَعَذُّلِهِ غَيْرِ مُؤَالٍ

وقول جعفر بن مالك الحنفى :

فَإِنْ أَهْلَكَ قَرُبٌ فَقَى سَيْبِي عَلَى مُهَذَّبٍ رَخِصٍ انْبَنَانِ

ومن شواهد دخول « رب » على المبتدأ للوصف بجملة فعلية قول ضابي بن الحرث البرجمي :

وَرُبُّ أُمُورٍ لَا تَقْصِرُكَ ضَمِيرَةٌ وَلِلْقَلْبِ مِنْ تَحَنُّنَيْنٍ وَجِيبُ

وقول الأعشى أبى بصير :

رُبُّ رَنْدٍ هَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَشْرَى مِنْ مَقْشَرٍ أَقْتَالِ

وقول سويد بن أبى كاهل الشكرى :

رُبُّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَتَّى لِي مَوْتًا لَمْ يَطْعَ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٧١ ) :

أَلَا رَبُّ مَنْ تَقَشَّطَهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ

وقول عمرو بن قنينة :

يَا رَبُّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنٌ عَلَى بَقَضَائِهِ وَأَعْقَدَيْنِ

ومن شواهد دخول « رب » على المبتدأ للوصف بجملة اسمية قول الشاعر ، وأنشد سيبويه :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ ، اللَّهُ ، نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الطَّبَاءِ السَّوَانِحِ

وقول لبید :

• يَا رَبُّ هَيْتَاجِي خَيْرٌ مِنْ دَعَا •

ومن شواهد دخول « رب » على النكرة التي حذف وصفها قول هند زوج أبي سفيان بن حرب :

لِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى هُلُكًا كَهْلِكَ رِجَالِيَّةَ  
يَا رَبُّ قَائِلَةً غَدًا يَا لَمَفِّ أُمِّ مُعَاوِيَةَ  
يَا رَبُّ بِأَكْثِيَةِ غَدًا فِي الثَّانِيَاتِ وَبِأَكْثِيَةِ  
قَدْ كُنْتُ أَخْذَرُ مَا أَرَى قَالِيَوْمَ حُقَّ حِذَارِيَّةَ

وقول الراجز ( وقد تقدم شرحه في ص ١٨ من هذا الجزء ) :

يَا رَبُّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا إِلَّا ذِرَاعُ النَّفْسِ أَوْ كَفُّ الْمَيْدَا

وقد يقال : إن جملة « بات » ومعمولاته صفة لسار ، والخبر هو المهدوف ، وقد يحمل على هذا بيت الأعشى وبيت ضابي\* البرجمي .

فأما زيادة « لعل » مع الابتداء فاعلم أن لعل حرف معناه الترجى ، وهو في لغة العرب جميعا مختص بالجملة الاسمية ؛ إلا أن تقترب به « ما » الزائدة الكافة على ما يأتي إن شاء الله في باب « إن » وأخواتها ، ولغة أكثر العرب نصب اسمها ورفع خبرها ؛ كما هو معلوم ، وقد ورد عن العرب لغتان أخريان : إحداهما تنصب الاسمين بعدها ، وليست هذه اللغة من موضوع حديثنا في شيء ؛ واللغة الثانية لغة عقيل ، وهؤلاء يجرّون ما بعدها ويقون الخبر مرفوعا ؛ فلما رأى النحاة ذلك تأولوا القتين المختلفتين للغة دهام العرب ، وقد اختلفوا في تأويل لغة عقيل التي نحن بصددنا ؛ فالجمهور على أن « لعل » فيها حرف جري شبه الزائد ؛ فهو دال على معناه الذي استقر له في لغة العرب كلهم ، ولكنه لا يحتاج إلى ما يتعلق به ، وقدروا ما بعده مبتدأ وخبرا ، كالذي قدروه بعد « رب » واعتبروا هذا الجبر الذي أحدثه « لعل » شيئا لفظيا لاحقة له ، وهو في المثل أو التقدير مرفوع ؛ وبالغ الفارسي وجماعة في تخرج هذه اللغة ؛ فزعموا أنها حينئذ عاملة في الاسم والخبر النصب والرفع ، كما أنها كذلك في لغة الكثيرين ، وعملوا لذلك تقدير محذوفات : أولها اسم لعل ، قدروه ضمير شأن ، والثاني : العامل الذي يقتضي جرّ الاسم الواقع بعدها ، قدروه حرف جرّ ، والثالث ما يربط ذلك الرفع بما قبله ، قدروه في بعض الأحيان موصوفاً بذلك الرفع ؛ وهذه كما ترى تكلفات لاسبيل إلى احتالها ، وما ورد من هذه اللغة قول كعب بن سعد النضوي ( وقد سبق استشهد الشارح به في ص ١٠٨ ) :

وَدَاعِمَ دَعَايَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى قَلَمٌ يَسْتَجِيبُهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

وُعُجْبًا عَنْهُ أَوْ وَصَفًا إِلَى آخِرِهِ خَرَجَ لِأَسْمَاءِ الْأَصَالِ وَالْأَسْمَاءِ قَبْلَ التَّرَكِيبِ .  
 ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَامُ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضَرُوبُ الْعَبْدَانِ »  
 وخرج به نحو « أَقَامُ » من قولك : « أَقَامُ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به  
 و « أَوْ » في التعريف للتنوع ، لا للترديد ، أى : للمبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ  
 له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : ( مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرُ خَبَرٌ ) أى : له  
 ( إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرُ ) وإلى الثانى بقوله : ( وَأَوَّلُ ) أى : من الجزئين ( مُبْتَدَأُ  
 وَالثَّانِي ) منهما ( فَاعِلٌ أَغْنَى ) عن الخبر ( فِي ) نحو ( أَسَارَ ذَانِ ) الرجلان ، ومنه قوله :  
 ١٣٤ - \* أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلَى أَمْ نَوَوَا خَلَعْنَا \*

قُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ بِجَهْرَةٍ لَسَلْ أَيْ الْغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ  
 وقال الآخر :

لَسَلْ اللَّهُ فَضَلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَتَكُمُ شَرِيمُ  
 ١٣٤ - هذا صدر بيت ، ومجزه :

\* إِنْ يَطْلَعُوا فَحَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا \*

وهذا البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين  
 اللفظ : « قاطن » اسم فاعل من قطن بالمكان - من باب قعد - إذا أقام « طعنا » هو  
 بفتح العين : الاسم من ظعن - وبابه نفع - أى : ارتحل ، وبكون العين : مصدر ذلك الفعل ،  
 وقيل : هو بالفتح والإسكان جميعاً مصدر ، ويمكن أن يقال : إنه ههنا مصدر ، وإن أصله سكون  
 العين ، ولكن الشاعر حركها بالفتح لكونها حرفاً من أحرف الحلق ؛ وقد اختلف الكوفيون  
 والبصريون في فتح ثانى الكلمة الساكن إذا كانت حرفاً من أحرف الحلق ؛ فذهب البصريون  
 إلى أنه سامعى يقتصر فيه على ماورد ، وأن كل ماوردته لغة لبعض العرب ، وذهب الكوفيون إلى أنه  
 قياسى لا يوقف فيه عند مسمع ؛ قال أبو الفتح بن جنى في كتابه المنصب ( ص ٣٠ ) نسخة مصورة بدار  
 الكتب المصرية تحت رقم ٥٦٣ ( قراءات ) : « ومنه الكوفيون أنه بحرك الثانى لكونه  
 حرفاً حلقياً ؛ فيجيزون فيه الفتح ، وإن لم يسمعه ؛ كالبحر والبحر ، والصخر والصخر ، وما أرى  
 القول من بعد إلا معهم والحق فيه إلا فى أيديهم ، وذلك أتى سمعت عامة عقيل تقول ذلك شاعرا غير  
 مستكره ، ولا تقف فيه ، حتى لسمعت الشجرى ( هو أعرابى كان أبو الفتح يأخذ عنه ) يقول :  
 أنا محمود ، بفتح الحاء ، وليس أحد يدعى أن فى الكلام مفعولا ، بفتح الفاء ، وسمعت مرة يقول

وقوله :

١٣٥ - أَمْ نَجِزُ أَنْتُمْ وَعَدًا وَنَقِثُ بِهِ أَمْ أَتَقْتَصِمُ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ ؟

وقد قال له الطبيب مص التفاح وارم بشفه : لقد كنت أبني مصه وعليه تفذو ، بفتح النين ، ولا أحد يدعى أن في الكلام فعل ، بفتح الفاء اه

المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها ، أم باقون في مكانهم أم اعتزموا أن يرتحلوا عنه ويقارقه ؟ فإن كانوا قد نواوا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبقى بعدهم ولا يلحق بهم

الوهراب : « أقاطن » الهزمة للاستفهام ، وقاطن : مبتدأ « قوم » فاعل لقاطن ستمسد خبره ، ولكون المبتدأ مع فاعله المعنى عن الخبر في قوة الفعل والفاعل حسن أن يعطف على جملة بأم المعادلة جملة فعلية وهي قوله « أم نواوا قطعنا » وأم : حرف عطف ، ونواوا : فعل وفاعل ، وطلعنا : مفعول به « إن » شرطية « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط ، وواو الجماعة فاعله « فمجيئ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة جواب الشرط في محل جزم « من » اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى عيش ، وجملة « قطعنا » من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « من » للموصولة ، والألف للإطلاق ، وليست للتثنية الشاهدية : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث سد الفاعل - وهو قوله « قوم سلمى » -

مسد خبر المبتدأ - وهو قوله « قاطن » - لكونه وصفا يشبه الفعل ، وقد اعتمد على الاستفهام فصار شبهه بالفعل قويا . وبيان ذلك أن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف التي تقع مبتدأ قد أشبهت الفعل من حيث المعنى ، لدلالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل ، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ؛ فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى حقيقة أمرها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ؛ ثم ترجع ثاني هذين الوجهين ، بسبب دخول حرف التني وحرف الاستفهام عليها ؛ وذلك لأن الأصل في التني والاستفهام أن يكونا بالنظر إلى أوصاف التوات ، لا بالنظر إلى التوات أنفسها ؛ لأن التوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف التوات وأحوالها هو الفعل ؛ لاجرم كان الأصل في التني والاستفهام عنه هو الفعل ، ومن ثمة لم يحز البصريون الاكتفاء بفاعل الوصف عن الخبر إلا إذا اعتمد على ما يداني شبه من الفعل : كالاستفهام هنا ، والثني فيما يأتي

١٣٥ - وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لم تقف على اسم قائلها ، ولا وجدنا لها سابقا

أولاحقا

اللفظ : « منجز » اسم فاعل من قولهم : أنجز الوعد ؛ إذا عجل الوفاء به ، وباب المجرّد منه مثل قتل « اتقّصم » سلككم ، وتبعتم ، تقول : قفاه يقفوه ، إذا تبعه « نهج » طريق ، وسبيل « عرقوب » اسم رجل يضرب به المثل في خلف الوعد ، ويذكرون له قصة مشهورة ،

ويكثر ذكره في كلام العرب شعرهم وثرهم ؛ فمن النثر قولهم في المثل « شرّ ما أجادك إلى عنة عرقوب » ومن النثر قول علقمة :

وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَّتْ بِهِ  
وَقَوْلُ جِيهَاءِ الْأَشْجِيِّ :

وَعَدْتُ وَكَأَنَّ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةٌ  
وَقَوْلُ كُتَيْبِ بْنِ زُهَيْرٍ فِي لَامِيئِهِ :

كَأَنْتَ مَوْاعِدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلًا  
وَمَا مَوْاعِدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ

المعنى : يستفهم من قوم كانوا قد وعدوه شيئا ؛ ليتبين ما اعتزموه ، فيقول لهم : هل أنتم على نية الوفاء بما وعدتم ، أم أنكم قد نويتم الإخلاف ؟

الإعراب : « أمنجز » الهمزة للاستفهام ، منجز : مبتدأ « أنتم » فاعل ستمسد الخبر ، ومنجز اسم فاعل يعمل عمل فعله التعدى « وعدا » مفعول لمنجز ، وحجته « وثقت به » في محل نصب صفة لقوله وعدا « أم » عاطفة ، وحجته « اقتفيتم » من الفعل وفاعله لا عمل لها عطفت على الجملة الابتدائية وفي هذا العطف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق . وقوله « جميعا » منصوب على الحال من الضمير البارز الواقع فاعلا في قوله « اقتفيتم »

الشاعر فيه : قوله « أمنجز أنتم » حيث سدّ الفاعل - وهو قوله « أنتم » - مسد خبر للبندأ - الذي هو قوله « منجز » - لكونه وصفا معتمدا على الاستفهام ، كما قررنا ذلك في الشاهد السابق .

هذا ، والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله ، بعد اتحادهما في موضوع الاستشهاد ، من وجوه : الوجه الأول : أن اسم الفاعل في البيت السابق مأخوذ من الفعل القاصر ، وفي هذا البيت مأخوذ من الفعل التعدى ؛ ومن ثمة نصب في هذا البيت مفعولا

الوجه الثاني : أن اسم الفاعل في البيت السابق مأخوذ من الفعل الثلاثي ، وهو في هذا البيت مأخوذ من المزيد على الثلاثي

الوجه الثالث : أن الفاعل الذي أغنى عن الخبر في البيت السابق اسم ظاهر ، وفي هذا البيت ضمير بارز منفصل ، وهو حجة على من ذهب إلى امتناع أن يكون الضمير البارز فاعلا يستسد الخبر ؛ لأننا لو جعلنا الضمير مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما للزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع ، وهو لا يجوز ، ومثله في الرد على اللانعين قوله تعالى : ( أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ) إذ لو جعل « أنت » مبتدأ مؤخرا لزم عليه الفصل بين « راعب » وما يتعلق به - وهو قوله

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام وزفع مستثنى به .  
ثم لافرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ،  
ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهلّ ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا في الرفع  
بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(وَكَاشِفُهُمْ) في ذلك (النَّفْيُ) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو ما ، ولا ،  
وإن ، أو اسماً ، وهو غير ، أو فضلاً ، وهو لَيْشَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه  
اسماً ، والفاعل ينفى عن خبرها ؛ وكذا ما المجازية ؛ وبعد « غير » يجر بالإضافة ، و « غير »  
هي المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفي بما قوله :

١٣٣٦ — خَلِيْلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقْاطِعُ

« عن ألقى » بأجنبي ، وهو « أنت » ؛ إذ للبتداء أجنبي بالنسبة للخبر ، لأنه لأعمل للخبر فيه  
على الراجح ، ولا يلزم على جعل « أنت » فاعلاً شيء من ذلك ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى عامله غير  
أجنبي ؛ لأن راغب حينئذ عامل في أنت ، ومثلهما قول الشاعر : \* خَلِيْلِي مَا وَافٍ . . إلخ \*  
وسأأتى مشروحاً بعد هذا ؛ وقال ابن قاسم : « إن مثل هذا البيت في الرد على من أنكرو وقوع  
الفاعل النفي عن الخبر ضميراً قول الآخر :

فَمَا بَاسِطُ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَذَى عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

واعترضه السامع بأن الفصل في مثل هذا الموضع واجب ، ونقول : إن وجوب الفصل إنما هو  
بالنظر إلى الضمير المتصل ، ولا يمكن أن يدعى مدح امتناع وضع الاسم الظاهر في هذا الموضع  
١٣٣٦ — وهذا الشاهد أيضاً لم يتيسر لنا الوقوف على قائله

اللفظ : « وافي » اسم فاعل من « وافي » بتخفيف الفاء — إذا أكل « عهدي » العهد بين  
الرجلين : توثق ما بينهما ، وفي الأساس : عهد إليه — وبابه فهم — واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط  
عليه « أقاطع » أهرج ، وأترك مودته

الحق — يقول لصديقه : إنك إذا لم تكونا لي على أعدائي وتقاطعا من أقاطع من الناس  
من أجل ؛ فإنك لم تقيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد ؛ لأن من علامة الصديق في المحبة أن  
يكون الصديق لصديق صديقه صديقاً ولعدو صديقه عدواً

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو  
مضاف لياء التكلم « ما » نافية « وافي » مبتدأ مرفوع بضمّة مقترنة على الياء المحذوفة للتخلص من  
التقاء الساكنين « بعهدي » متعلق بواف ، وياء التكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف سد مسد

ومن النفي بغير قوله :

١٣٧ - غَيْرَ لِأَيِّ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ وَلَا تَقْتَرِرْ بِكَارِضٍ سَلِمَ

خبره «إذا» ظرف للزمان المستقبل «لم» نافية جازمة «تكونا» فعل مضارع ناقص مجزوم بـ «،» والألف ضمير الاثنين اسمه «لى» جار ومجرور متعلق بقوله «تكونا» واللام للتعليل «على من» متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص، وجملة «أقطع» من الفعل الضارع وقاعله المستر لاجل لها من الإعراب صلة للوصول المجرور محلا بلى

الشاهد فيه : قوله «ماواف... أتما» حيث سد الفاعل - وهو الضمير البارز المنفصل الذى هو أتما - مسد خبر للبتدا - وهو واف - لكون للبتدا وصفا معتمدا على التنى، وفيه الرد على من أنكروا أن يكون الفاعل الذى يسد مسد الخبر ضميرا منفصلا، ولا يجوز ههنا أن يكون الوصف خبرا مقيما والضمير مبتدأ مؤخرًا؛ لاختلافهما إفرادا وتثنية، فلم يبق إلا ما ذهبنا إليه قال ابن هشام : «وقوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتى) وقول الشاعر :

\* خليلى ماواف بهدى أتما \* مما يقطع به على بطلان قول من ذهب إلى امتناع أن يرفع الوصف للكتفى بفاعل ضميرا منفصلا؛ وذلك لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدى فى البيت إلى الإخبار بالواحد عن التنى، وفى الآية إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي» اهـ

وقال السامعنى رحمه الله : «وقد أجيب عن الأول بأنه يجوز أن يكون «أتما» مبتدأ وخبره الجملة الشرطية مع جواب الشرط المحذوف للدلول عليه بقوله ماواف بهدى، والتقدير : أتما يا خليلى إذا لم تكونا لى على من أقطع فما أحد واف بهدى» اهـ ، أى : فتكون «ما» نافية ، و«واف» مبتدأ ، وقوله «بهدى» متعلق بمحذوف خبر للبتدا ، و«أتما» مبتدأ ، والجملة بعده خبر مع ما ذكره . وهذا تكلف وإطالة فى التقديرات

ثم قال : «ويجاء عن الآية بأن قوله تعالى «عن آلهتى» لا يتعلق بقوله راغب المذكور فى الآية ، وإنما يتعلق بمحذوف مماثل ، والتقدير : أراغب أنت راغب عن آلهتى» اهـ بإيضاح ، وهو تكلف أيضا

١٣٧ - وهذا الشاهد أيضا لم تقف على اسم قائله

اللفظ : «لا» اسم فاعل من قولهم : لها يلهو ، إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، وبابه مثل قد فى لسان أهل نجد ، ومثل تعب فى لسان أهل العالية ، والمراد هنا لازم معناه وهو الغفلة «اطرح» بتشديد الطاء ، على مثال افتعل من طرحه ؛ فأحدى الطاءين فاء الكلمة والثانية منقلبة عن تاء الاعتمال - ومعناه اترك «سلم» بكسر السين ، وفتحها أيضا - أى : صلح وموادعة ، وإضافة «عارض» إليه من إضافة الصفة للوصوف ، أى : بسلم عارض ، أى : طارىء حدث

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل هم يترصدون بك الدوائر ، ويهتبلون فيك



... ..

الفرص؛ فلا تركز إلى النغلة، ولا تغتر بما يبذلوك منهم من المهادنة وترك القتال؛ فإنهم يخادعونك بذلك؛ ليأخذوا أهبتهم، ويستعصوا لمنازلتك

الإعراب: «غير» مبتدأ «لاه» مضاف إليه «عداك» فاعل بلاء، سد مسد خبر المبتدأ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وإعراب الباقي ظاهر

الشاهد في: قوله «غير لاه عداك» حيث سد الفاعل - وهو قوله «عداك» - مسد خبر المبتدأ - وهو قوله «غير» - لكون المبتدأ مضافاً إلى الوصف الذي يرفع فاعلاً يفتى عن الخبر، والمبتدأ هنا دال على النفي

فإن قلت: فكيف يفتى الفاعل عن خبر المبتدأ مع أن المبتدأ ليس وصفاً؟

قلت: للعلماء في ذلك ثلاثة تخريجات:

أحدها: - وهو أحسنها، وذهب إليه المحقق الرضى، تبعاً لملك النحاة الحسن بن أبى تزار، ولابن السجري - أنه لما كانت كلمة «غير» تدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها، وجرت من أجل ذلك مجرى حرف النفي، وكانت مضافة إلى الوصف الذى من شأنه أن يكفى بمرفوعه، وقد علم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ بدليل اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث، والبناء، ونحو ذلك مما ستعرفه في باب الإضافة، فلما كان هذا هكذا جعل قوله «غير لاه عداك» بمنزلة أن تقول «ماله عداك»

الثانى: - وهو توجيه ابن جنى، وتبعه عليه ابن الحاجب - أن كلمة «غير» ليست مبتدأ كما ذكرنا، وإنما هي خبر مقمّم والوصف مضاف إليه، والمرفوع الذى تدعى أنه فاعل هو عندها مبتدأ مؤخر، فحاصل التقدير عندهما «عداك غير لاه» وذلك من الخطأ بحيث لا يفتى؛ فإن المبتدأ على زعمهما جمع، فكيف يخبر عنه بالمفرد؟ وأنت خير بأنهما قد أرادوا التخلص من أيسر الأمور وأهونها فوقها في أمر لا يذهب إليه أحد؛ فإن مطابقة المبتدأ للخبر مما أجمعوا على لزومه في غير ما استثنوه بالإجماع أيضاً، وهذا يخرج به الشاهد عما جئ به هنا له

الثالث: - وهو توجيه ابن الخشاب - أن كلمة «غير» ليست مبتدأ كما نذهب إليه، وليست خبراً مبتدؤه المرفوع بعده كما ذهب إليه ابن جنى، وإنما هي خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام عنده: أنت غير لاه عداك، وفيه تكلف، وذلك لأن الأصل عدم الحذف، وكل تخريج لا يحوج إلى ادعاء مقدر لم يذكر في الكلام فهو أولى بالرعاية من التخريج الذى يحوج إليه، وهذا أيضاً يخرج البيت عما سبق له

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرنا قول أبى الطيب المنفى يمدح بدر بن عمار:

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا غَيْرُ مَذْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

وقوله :

١٣٨ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ  
(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتقاد على نفى أو استفهام (نَحْوُ قَاتِرٍ  
أَوْ لَو الرُّشْدُ) وهو قليل جدا ، خلافا للأخض والكوفيين ، ولا حجة في قوله :

١٣٨ - البيت لأبي نواس الحسن بن هاني الحكيم ، وبعده قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ قَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْحَنِّ  
والحسن بن هاني من شعراء الدولة العباسية مدح الرشيد والأمين ؛ فهو ممن لا يحتج بقوله ، وإنما  
ذكر الشارح هذا البيت للتمثيل

اللفظ : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف ، وهو الحزن ، وبابه طرب ، وزعم ابن الحشاش  
أنه مصدر جاء على صيغة اسم للفعول مثل الليسور والعصور بمعنى اليسر والعسر ، ثم أريد به اسم  
الفاعل ، وستعرف في بيان الشاهد منشأ هذا القول وردّه  
المعنى : إنه لا ينبغي لعامل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم ، وأحزان تأتي  
من ورأها أحزان

المراد : « غير » مبتدأ « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق  
بمأسوف على أنه نائب فاعل له أغنى عن خبر المبتدأ - الذي هو غير - لكون المضاف والمضاف  
إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، وجملة « ينقضى » مع فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لزمن  
« بالهم » جار ومجرور متعلق بـ « ينقضى » والحزن « معطوف على الهم  
الشاهد فيه : قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أغنى النائب عن الفاعل - وهو قوله  
« على زمن » - عن خبر المبتدأ - الذي هو قوله « غير » - لكونه مضافا إلى وصف يكتم  
بالرفوع عن الخبر ، مع أن المبتدأ دال على النفي

وخرجه ابن جني على أن « غير » خبر للمجرور بمن - وهو زمن - وزعم أن أصل الكلام  
« زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه » فقدم « غير » وما بعدها ، وحذف الموصوف  
- وهو « زمن » - وأبقى صفته ، فصار الكلام « غير مأسوف عليه ينقضى بالهم والحزن » ولزم  
أن يعود الضمير المجرور به على غير المذكور ؛ فوضع الظاهر مكانه ، وفيه من التكلف والدعاوى  
المخالفة للظاهر ما لا يسوغ ارتكابه

وزعم ابن الحشاش أن « غير » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « أنا غير مأسوف ... إلخ »  
ولذلك اضطر إلى أن يذهب إلى أن « مأسوف » مصدر أريد به اسم الفاعل : أي أنا غير  
أسف ، وأنت ترى آثار التكلف ظاهرة عليه ؛ لما يلزم عليه من ادعاء استعمال صيغة اسم المفعول  
في معنى المصدر ، وهو مما اختلف العلماء في ثبوته ، وعدم الاكتفاء بذلك حتى يضم إليه أمرا  
آخر ، وهو أن يكون هذا المصدر مرادا منه اسم الفاعل

## ١٣٩ - خَيْرٌ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْفِيَا مَقَالَةَ لِهْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

١٣٩ - نسب العلماء هذا البيت لرجل من طي<sup>١</sup> ، ولم يعينوه

اللفظ : « خير » اسم فاعل ، مأخوذ من الخبرة ، وهي العلم بالشيء ومعرفة « بنو لهب » بكسر فسكون - جماعة من بني نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزر جرقوم ، قال في اللسان : « وبنو لهب : قوم من الأزد ، ولهب : قبيلة من اليمن فيها عيافة وزجر ، وفي المحكم : لهب : قبيلة زعموا أنها أعيف العرب » اهـ « ملفيا » اسم فاعل ، مأخوذ من الإلقاء ، وهو الإهمال ، والعيافة : زجر الطير ، وهي : أن تعتبر بأسمائها وأصواتها ومساقطها وآثائها ، وتتفادى بذلك : فتشام وتطير ، أو تسعد وتنها

المعنى : إن بني لهب جدّ عليمين بالزجر والعيافة ، فإذا قال لك قائل منهم شيئاً فلا تهمل مقالته ولا تلغ ما يذكره لك ؛ وفي ضد هذا المعنى يقول لبيد بن ربيعة العامري :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى وَلَا زَايِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ

وقول الكيث بن زيد الأسدي :

وَلَا أَنَا نَمْنُ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هُمُ أَصْحَابُ غُرَابٍ أَمْ تَرَضُّ نَعْلَبُ  
وَلَا السَّائِحَاتُ الْبَارِحَاتُ عَشِيَّةَ أَمْرٍ سَلِيمُ الْقَرْنِ أَمْ مَرَّ أَغْضَبُ

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء به ، وهو نكرة ، أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل لحير أغنى عن الخبر ، وسع عرف ما في هذا الإعراب « مقالة » مفعول به لقوله ملفيا « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة « مرّت » من الفعل والفاعل المستتر فيه العائد على الطير لاعمل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد فيه : استشهاد الكوفيين والأخفش من البصريين ومن رأى رأيهم من العلماء كابن مالك ؛ بهذا البيت ، على أنه لا يشترط في اكتفاء الوصف للبنداء برفع الخبر عن الخبر أن يتقدمه نفي أو استفهام ، واحتجوا بهذا البيت ، وهو يخالف ما ذهب إليه جهمرة البصريين ، وجرياً على الاحتجاج بهذا البيت جعلنا كما جعل الكوفيون ومن معهم قوله « خير » مبتدأ ، وقوله « بنو لهب » فاعلاً أغنى عن الخبر ، كما ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يمتنعون ذلك ، ويذهبون إلى أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر ؛ وهو الراجح الذي ينصره الدليل

فإن قلت : فكيف يكون هذا مع أن خبراً مفرد وبنو لهب جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمفرد عن الجمع ؛ لأن من شرط البنداء مع خبره أن يكونا متطابقين : إفراداً ، وثنية ، وجمعاً ؛ ! فالجواب على ذلك أن تقول لك : إنه ليس كل مفرد يتمتع أن يخبر به عن الجمع ، بل بعض المفردات يصح أن تقع أخباراً عن مبتدآت هي جموع : من ذلك المصدر ، أفلست تقول : « محمد

لجواز كون الوصف خبرا مقدما ، على حدّ « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ » وقوله :  
١٤٠ - \* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

عدل ، والحمدان عدل ، والحمدون عدل « ومثله رضا ، وصوم ، وفطر ، وما أشبهه ؛ وأنت إذا قلت ذلك لم ينكر عليك منكر ، وإذا ثبت هذا بطل عموم قولكم « إنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع » ثم إننا بعد هذا ندعى أن قوله « خير » في البيت من المفردات التي يصح الإخبار بها عن الجمع ؛ من جهة أنه على وزن فاعيل ، وفاعيل من أوزان المصادر كالتمثيل والصهيل ، وقد علمت أن المصدر يخبر به عن الواحد والجمع بلفظ واحد ؛ فيعطي ما هو على زنة المصدر حكم المصدر ، وقد ورد كثيرا الإخبار بهذا البناء عن الجمع وللوث بلفظ الواحد لذكر : من ذلك قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) أى : مظاهرون ، أى : معينون ومساعدون ، ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةً أَقْرَبَ مِنَ الْخَسَنِينَ) وقول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي  
طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ  
وقول الآخر :

نَصَبَ الْهَوَىٰ ثُمَّ أَرْحَمَ قُلُوبَنَا  
بِأَعْيُنٍ أَعْدَاهُ ، وَهُنَّ صَدِيقُ  
وقول الآخر :

لَعَمْرِي لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَى النَّأْيِ وَالنَّوَى  
بِكُمْ مِثْلُ مَا بِي إِنْ كُنْتُمْ لَصَدِيقُ  
وأنشد أبو زيد والأصمعي لقصب ابن أم صاحب :

مَا بَالُ قَوْمِ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ  
دِينٌ ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَقْلٌ إِذَا اتُّمِنُوا  
فوصف به الجمع ، والوصف أخو الخبر ؛ إذ ليس الخبر إلا وصفا للبتداء ، وكل ذلك يدل على ما أسلفناه ، ويؤيد ما ذهب إليه البصريون من أنه لا حجة في هذا البيت الذي ساقه الكوفيون شاهدا لما زعموه

ولعل من دواعي تجويز الكوفيين أن يرفع الوصف فاعله المكثف به من غير اعتماد ؛ أنهم لا يجيزون تتقدم الخبر على المبتدأ مطلقا ، وستأتي هذه المسألة مشروحة في تعليقاتنا على شواهد هذا الباب إن شاء الله

ومثل بيت الشاهد في الاستشهاد للكوفيين ورده قول زهير بن مسعود الضبي :

فَعَيَّرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ  
إِذَا الدَّاعِي الثُّوبُ قَالَ : يَا لَا

١٤٠ - لم أقف لهذا الشاهد على تكملة ، ولا رأيت أحدا من العلماء نسبته إلى قائل معين اللفظ : « صديق » هو الصادق لك الذي يصفيك وداده ، ويقال بهذا اللفظ للواحد والجمع

والمؤنث ، وفي التنزيل : ( فإنا من شافقين ولا صديق حميم ) فاستعمله جمعا ، ألا تراه عطفه على الجمع ، « وتقل الجوهرى أنه يقال للواحدة : صديقة ؛ بالهاء ، وكونها بالهاء هو القياس ، لكن الاستعمال الفاشى على خلافه » اهـ من شرح القاموس بتصرف . ويانه أن فعلا بمعنى فاعل ليس مما يستوى فيه المذكور والمؤنث ؟ فقياسه أن يقال للذكر بغيرناه ، وتزاد عليه التاء إذا أردت للمؤنث ، تقول : هذا رجل رضى البال ، وهذه امرأة رضية البال ؛ وصديق معناه معنى الفاعل ؛ فكان حقه أن يحىء بالتاء للمؤنث ، لكننا وجدناهم يصفون الأنثى بهذه الكلمة من غير تاء ، ويخبرون بها عنها من غير تاء ، كما ذكرنا من الشواهد في شرح الشاهد السابق ، والسر في الخروج عن القياس في هذا اللفظ أنهم حملوه على عدو ، وعدو يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والجمع ، نحو قوله تعالى : ( فإنهم عدو لى إلا رب العالمين ) وقوله جل ذكره : ( وم لكم عدو ) وقوله تعالى : ( فإن كان من قوم عدو لكم ) وقوله : ( كانوا لكم عدوا مينا ) وإنما كان عدو بلفظ واحد لأن فعولا إذا كان بمعنى فاعل كان كذلك ، مثل رجل صبور ، وإنما حمل صديق على عدو لأنه ضده ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ؛ ومن فروع حمل الشيء على ضده أنهم جمعوا عجفاء وأعجف على عجاف ، نحو قوله تعالى : ( يا كلهن سبع عجاف ) مع أن قياس أفعال وفعلاء أن يجمع على فعل ، مثل أحمر وأحمره ، ولكنه لما كان السمين والسمينة ضد الأعجف والعجفاء ، والسمين والسمينة يجمعان قياسا على سمان ، مثل ظريف وظراف وكريم وكرام ؛ حمل الأعجف على السمين ؛ فجمع جمعه ، ومن فروعه أيضا أنهم عدوا رضى بلى في نحو قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَمَرُّهُ اللَّهُ أَحَجَّبَنِي رِضَاهَا

وقياسه أن يعدى بمن ، كما في قوله تعالى : ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) وقوله : ( لقد رضى الله عن المؤمنين ) وإنما عدوه بلى حلاله على سخط القدى هو ضده ؛ ومن ذلك « نسى » علقوها عن العمل بالاستفهام في نحو قول الشاعر :

وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَى رِيحِ الْأَعَاصِرِ  
مع أن العريف للثبوت عندهم أن التعليق خاص بأفعال القلوب ، وليس « نسى » منها ، ولكنهم حملوا نسى على علم ؛ فعلقوا الأول كما علقوا الثانى عن العمل في قول لبيد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّ إِنِّ الْمَنَاءَ لَا تَطِيشُ سِهَاهَا

وهكذا مما لا يحصى ، وما تجده أصلا مقررًا في كتاب سيبويه ، وبخاصة في باب أوزان المصادر والصفات المعنى : إن الغانيات يصادقن الغتيان ، ويألفن الشبان ، فإذا لاح الشيب بعارك فلا تطمع في مودتهم ، ولا تحدث نفسك بالقرب منهم ، ومثله في المعنى قول علقمة بن عبدة :

(وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) للذكور (خَبَرٌ) عنه مقدم (إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) وهو التثنية والجمع (طَبِيقًا اسْتَقَرَّ) أى: استقرَّ الوصف مطابقا للرفع بعده، نحو «أَقَامَنَ الزَّيْدَانِ»، و«أَقَامُونِ الزَّيْدَن» ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر، إلا على لغة «أَكْلُونِ الْبَرَاعِيثُ»، فإن تطابقا في الإفراد جاز الأمران، نحو «أَقَامَ زَيْدٌ»، و«ما ذاهبة هند»

(وَرَفَعُوا) أى: العرب (مُبْتَدَأٌ بِالْأَبْتَدَاءِ) وهو: الاهتمام بالأسم وجعله مقدما ليسند إليه، فهو أمر معنوي (كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وحده، قال سيبويه: فأما الذى بُنى عليه شئ. فهو فإنَّ للبنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء. وقيل: رافع الجزئين هو الابتداء؛ لأنه اقتضاهما، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في «كَأَنَّ» لما اقتضى مُشَبَّهًا ومُشَبَّها به كانت عاملة فيهما. وضمف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفيعين بدون إتياع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك. وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ، وبما راضان للخبر، وهو قول بما لانظير له. وذهب الكوفيون إلى أنها متراضان، وهذا الخلاف لفظي

(وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الَّتِي الْفَائِدَةُ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور، بدلالة المقام والتثيل بقوله

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ  
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِي وَدَّهِ نَصِيبٌ  
يُرِيدُنْ ثَرَاءَ الْمَالِ حَيْثُ عَلِمْنَهُ وَشَرِخُ الشَّبَابِ عِنْدَهُنَّ عَجِيبٌ

الإعراب: «هَنْ» ضمير منفصل مبتدأ «صديق» خبر «لذى» متعلق بصديق «يشب» مضارع مجزوم بـ، وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر للروى، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى «الذى»، والجملة لا محل لها صلة

الشاهر فيه: قوله «هَنْ صديق» حيث أخبر بالمفرد - وهو قوله «صديق» - عن الجمع - وهو قوله «هَنْ» - ليكون للفرد على مثال فاعل الذى أصله أن يكون مصدرا كالرحيل والغيب، وهو هنا بمعنى اسم الفاعل، لكنه لما كان على صورة المصدر أعطى حكمه، وقد ذكرنا لك الكثير من شواهد هذه المسألة في شرح الشاهد السابق والذى قبله

هذا، وقد ذكر العلامة الرضى في شرح الشافية أنه جاء شئ من فاعل بمعنى فاعل مستوفى يافيه الذكر والأشئ، حملا على فاعل بمعنى مفعول، وذلك كجدير، وسديس، وريح خرين، ورحمة الله قريب، والأصل فيه ما ذكرنا

(كَأَنَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) فلا يرد الفاعل ونحوه

(وَمُتَرَدِّدًا يَأْتِي) الخبر، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ، كَبَرٍّ ، وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهي فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ، أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَامَ » ، ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سَيَقْتَضِي) خبراً (لَهُ) ليحصل الربط

وذلك بأن يكون فيها ضميره<sup>(١)</sup> : فقط كما مثل ، أو نية ، نحو « السَّنُّ مَنَوَانٌ يَدْرَحُهُم »

(١) إذا كان الرابط من جملة الخبر ضميراً ؛ فقد يكون هذا الضمير مرفوعاً ، وقد يكون منصوباً ، وقد يكون مجروراً

فإذا كان مرفوعاً فقد يكون مبتدأ ، نحو قولك : محمد هو القائم ، بناء على بعض المذاهب ، وقد يكون فاعلاً ، نحو قولك : محمد ضرب غلامه ، ونحو قولك : الحمدان يقومان ، ونحو قولك : المخلصون يقومون بواجباتهم ؛ وقد يكون نائب فاعل ، نحو قولك : محمد قتل ظلماً ، ونحو قولك : الحمدان يحرمان الخبر بظلمهما ؛ وقد يكون اسماً لكان أو إحدى أخواتها ، نحو قولك : إبراهيم كان معنا أمس ؛ ونحو ذلك

وإذا كان منصوباً فقد يكون ناصبه فعلاً ، نحو قولك : محمد ضربه خالد ، وقد يكون ناصبه وصفاً ، نحو قولك : محمد أنا الضارب ، وقد يكون ناصبه حرفاً ، نحو قولك : محمد إنه رجل فاضل وإذا كان مجروراً فقد يكون مجروراً بحرف جر ، نحو قولك : محمد أخذت عنه الأدب ، وقد يكون مجروراً بالإضافة ، نحو قولك : محمد أبوه عالم

ومضى علمت هذا التفصيل فاعلم أن العلماء قد اختلفوا في جواز حذف الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ

فذهب سيبويه رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجوز حذف الضمير الرابط مطلقاً ، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً

وقد رد العلماء ذلك عليه ، وأجازوا حذفه ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بورود مثله في صريح الكلام ؛ من ذلك قوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) فإن جملة « إن ذلك لمن عزم الأمور » خبر عن المبتدأ الذي هو « من » اللوصلة ، والتقدير : إن ذلك منه - إلخ ولمنع أن يدعى أن هذه الآية ليست بما حذف فيها الرابط ، بل الرابط هو اسم الإشارة ، وهو عائذ على الصبر والغفران اللذين يدلّ عليهما قوله سبحانه « صبر وغفر » وكأنه قيل : الذي صبر وغفر إن صبره وغفرانه لمن عزم الأمور

وذهب القراء إلى أن العائد المنصوب يجوز حذفه ، بشرط أن يكون المبتدأ لفظ « كل »

أى : منوان منه ، أوخلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْزَبٍ ، وَالرَّيْحُ رَيْحُ زَرْزَبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسَّهُ مَسُّ أَرْزَبٍ وَرَيْحُهُ رَيْحُ زَرْزَبٍ ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَعَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » أى : مأواه ، والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المس له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَاتِمٌ » وهو فاسد

أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِيَكُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ حَيْرٌ »  
أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو « زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » إذا كان « أبو عبد الله » كنية له  
أو كان فيها عموم يشملها ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :  
١٤١ - \* فَأَمَّا الْقِتَالُ لَأَقِتَالَ لَدَيْكُمْ \*

وأن يكون ناصبه فعلا ، نحو قوله تعالى : ( وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحَسَنَى ) فى قراءة من رفع « كل » ، وتقديره : وكل وعده الله الحسنى ؛ ومثله قول أبى النجم العجلي :  
قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّ لَمْ أَصْنَعِ  
فى رواية من رفع « كله » ، وتقديره : كله لم أصنعه ؛ فكله : مبتدأ ، وجملة « لم أصنع » خبره ، وقد حذف منها الرابط كما رأيت تقديره ، ومثله قول الشاعر :

ثَلَاثَ كُلْهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُوذُ

فكلهن : مبتدأ ، وجملة « قتل عمدا » خبره ، والرابط محذوف ، وتقديره : كلهن قتلته عمدا  
وذهب المحقق الرضى والأستاذ ابن مالك إلى جواز حذف العائد المجرور ، بثلاثة شروط :  
الأول : أن يكون الجار حرفا دالا على التبعية ، وأن يكون الخبر جملة اسمية ، وأن يكون المبتدأ فى الجملة الاسمية المخبر بها بعض المبتدأ الأول ، ودليلهما على ذلك مجيئه عن العرب فى كلام لا ضرورة فيه ، نحو قولهم : البر الكر بستان ، وقولهم : السمن منوان بدرهم ، وقولها : زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب ، وتقدير الكلام عندهما : البر الكر منه بستان ، والسمن منوان منه بدرهم ، وزوجى المس منه ، وحمل عليه قوله تعالى : ( ولئن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ) أى : إن ذلك منه

١٤١ - هذا صدر بيت لأحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن الميرة المخزومي ، وعجزه :

\* وَلَسَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ اللَّوَاكِيبِ \*



وقبل هذا قوله :

فَضَحَّمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُدُونَ سُودَانَ عِظَامَ النَّكَيبِ

اللفظ : « قُدُون » جمع قد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - وهو الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : القمد : الشديد الصلب القوى ، وباب فعله نصر « سودان » جمع سود الذى هو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، كذا قال البغدادي « عراض » - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فسكون - وهو الناحية « المواكب » يروى بالواو ، وبالراء المهملة ؛ فأما الأول فهو جمع موكب - بفتح الميم وكسر الكاف - وهم الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة ، ويقال : أوكب - إذا لزمهم ، وأما الثانى فذكره البغدادي وفسره بنفس ما ذكرناه في تفسير الأول

المعنى : يهجو بنى أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون ؛ لذلك فضحمت قريشا بانتسابكم إليهم بسبب فراركم وتوليكم ، مع أن صوركم صور النجسان أصحاب السيادة

ابو عراب : « فأما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسم لا « لديكم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وجملة « لا » مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك ونصب ، واسمها محذوف ، وتقدير الكلام « ولكنكم سيرا - إلخ » وقوله « سيرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره « تسبرون سيرا » وجملة ذلك الفعل المحذوف وقاعله في محل رفع خبر لكن ، ولوجعلت قوله « سيرا » اسم لكن وخبرها محذوفا على أن يكون تقدير الكلام « ولكن لكم سيرا » لكان سائقا جازا

الشاهر في : قوله « فأما القتال لا قتال لديكم » حيث أوقع جملة « لا » مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ ، مع أنه ليس في هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول ، وبسبارة أخرى : ليس في جملة الخبر أحد الروابط الثلاثة المعروفة ، فلو كانت الروابط قاصرة على هذه الثلاثة لخلت جملة الخبر حينئذ من الرابط ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك ؛ ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أنه إذا كانت جملة الخبر عامة بحيث تشمل المبتدأ اكتفى بذلك العموم رابطا يربطها به ، وبيان ذلك في البيت أنه قد علم أن « لا » النافية للجنس العامة عمل « إن » تدل على أن التنى مستغرق لجميع أفراد اسمها ، ومن أفراد اسمها المنفية القتال الأول الذى هو المبتدأ الخبر عنه بجملة لا ؛ فجملة الخبر عامة بسبب لا

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لَأَرْجُلٍ فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ، فالأولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ، وعلى أن « أَل » في فاعل « نِم » العهد لا الجنس .  
أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالقاء ، نحو « زيد مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ — وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْمِرُ الْمَاءَ نَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ

ومثل هذا البيت قول ابن ميادة — وهو من أبيات سيبويه — ( ج ١ ص ١٩٣ ) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

أشند سيبويه هذا البيت بنصب « فأما الصبر » على لغة الحجازيين على أنه مفعول له ، وقال : « وأما بنو تميم فيرفعون » ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب الصبر على المفعول له ، والتقدير : مهما ذكرت الصبر لي » ومن أجله فلا صبر لي ، ولورفع بالابتداء لكان حسنا ، ويكون التقدير : فأما الصبر عنها فلا صبر اه ، والاستشهاد به ههنا على رواية الرفع ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الشُّدُورُ لَا صُدُورَ لِحَفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

قال ابن جني في بيت ابن ميادة : « قوله لا صبر بمنزلة قولهم : نعم الرجل زيد ، وذلك أن الصبر عنها بعض الصبر لاجمع ، وقوله : فلا صبر ؛ نفي للجنس أجمع ؛ فدخل الصبر عنها — وهو البعض — في جملة مانعي من الجنس ، كما أن زيدا بعض الرجال اه »

وقد رد الشارح ذلك بما لأنوافقه عليه ، لأن ما دعى لزومه على هذا المذهب غير موافق لما ذكره ؛ فانك ترى في عامة ما روينا من الشواهد أن لفظ العام هو بعينه لفظ الخاص الواقع مبتدأ ؛ وإنما جاده العموم من خارج عنه ، بخلاف ما ذكره

واعلم أن في شاهدنا وفي البيت الثاني الذي روينا لك ضرورة حذف الفاء من نالي نلو « أما » الشرطية ، التي هو جوابها ، وكان من حقه أن يقول : فأما القتال فلا قتال — إلخ ، ويقول : فأما الصدور فلا صدور لجعفر إلخ ، وستعرف ذلك : في خاتمة هذا الباب ، وفي الكلام على « أما » إن شاء الله

١٤٢ — هذا البيت لدى الرمة — غيلان بن عقبة — من قصيدة له أولها :

أَذَارًا بِحُرُوزِي ؛ هَجَّتِ الْعَيْنُ عَيْرَةً قَسَاهُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَفَرَّقُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

يَلُومُ عَلَى مَيِّ خَلِيلِي ، وَرُبَّمَا يَجُورُ إِذَا لَامَ الشَّفِيقُ وَيَحْرَقُ

... ..

وَأَنسَانُ عَيْنِي ... .. البيت ، وبعده :

وَلَوْ أَنَّ لَقَمَانَ الْحَكِيمَ تَعَرَّضَتْ لَعَيْنَيْهِ مِثْلَ سَافِرٍ أَكَادَ يَبْرُقُ

اللفظ : « حزوى » بضم الحاء وسكون الزاى - موضع بنجد فى ديار تميم ، وقال الأزهري : جبل من جبال السهلاء مرت به ، وقال محمد بن إدريس بن أبى حفصة : حزوى بالجماعة وهى نخل بمخاء قرية بنى سدوس ، وقال أيضا : حزوى من السهلاء . اه ، وذو الرمة يكثر من ذكر حزوى فى شعره ، ومن ذلك قوله أيضا :

خَلِيلِيْ عُوْجًا مِنْ صُدُورِ الرِّوَاحِلِ يَحْمُوهُ حُزْوَى فَأَبْكِيَا فِي الْمَنَازِلِ  
لَعَلَّ أَحَدَاكَ الدَّمْعُ يُغْفِي رَاحَةً إِلَى الْقَلْبِ ، أَوْ يَشْنِي نَجْمِي الْبَلَابِلِ

« هبت » أثرت « عبرة » دمع « يرفض » قال فى اللسان « وارضى السمع ارضاضا وترفض ؛ سال وتفرق وتتابع سيلانه » اه ، وكل مذهب متفرقا فهو مرفض « أو يترقق » أى : يدور فى حلق العين ولا ينزل ، وقيل : أن يجرى جريانا سهلا ، من قولهم : ترقق السحاب « يخرق » مضارع خرق - من باب علم يعلم - ومعناه حمق وجهل ، أو اشتد ولم يرق ، وتقول : خرق بالشئ ، إذا جهله ولم يحسن عمله « إنسان عيني » هو المثال ، وهو النقطة السوداء التى تبدو لامة فى وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر « يبرق » مضارع برق - من باب علم ، ويأتى من باب نصر - ومعناه تحير ودهش فلم يبصر ، وفى التنزيل : « فإذا برق البصر » قرئ بكسر الراء على أنه من باب علم ، وبفتحها على أنه كنصر

الإعراب : « إنسان عيني » مبتدأ ، ومضاف إليه « يحسر الماء » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « تارة » منصوب على أنه مفعول مطلق ، ومثله مرة وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى « إنسان عيني » الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر « وتارات » معطوف على تارة « يجم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وتارات هو - أى إنسان عيني - يجم الماء « فيفرق » يفرق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير « إنسان عيني » الذى قترناه مبتدأ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر الشاهد فيه : قوله « وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو . . . ويجم فيفرق » حيث وقعت جملة الخبر - وهى قوله « يحسر الماء » ، وقوله « يجم » - خالية من الضمير العائد إلى المبتدأ - وهو

قوله « إنسان عيني » والضمير الذى قترناه مبتدأ فى إعراب البيت - اكتفاء بوجود الضمير الذى يعود للمبتدأ فى الجملة للمعطوفة على جملة الخبر بالفاء ، وهذه الجملة للمعطوفة هى قوله « فيبدو » وقوله « فيفرق » فإن الضمير المستتر فى « يبدو » عائد إلى « إنسان عيني » والضمير المستتر فى « يفرق »

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَ هِنْدٌ وَوَرِيْهَا » . وإما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام »

( وَإِنْ تَكُنْ ) الجملة الواصلة خبراً عن المبتدأ ( إِيَّاهُ مَعَى اكْتَفَى \* يَهَا ) عن الرابط ( كَنُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى ) فنطقي : مبتدأ ، وجملة « الله حسي » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

( وَ ) الخبر ( الْمَفْرُودُ الْجَامِدُ ) منه ( فَارِغٌ ) من ضمير المبتدأ ، خلافاً للكوفيين ، ( وَإِنْ \* يُشْتَقُّ ) المفرد ، بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به ، كما صرح به في شرح التسهيل ( فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ ) يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة الشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ، فهي من الجوامد ، وهو اصطلاح

( تنبيهان ) الأول : في معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شجاع ، و « عمرو تيمى » أى : مُنْتَسِبٌ إلى تميم ، و « بكر ذُو مَالٍ » أى : صاحب مال ، ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ

عائد إلى الضمير الواقع مبتدأ ، وإنما كان ذلك جائزاً لأن الفاء السببية ، فهي تعطف السبب على السبب كما هنا ، فأشبهت الجملتان المعطوفة والمعطوف عليهما من أجل ذلك جماع الشرط والجزاء ، وأنت خير بأنه يجوز أن تحل إحداهما من الضمير العائد إلى المبتدأ اكتفاء بوجود هذا الضمير في الجملة الأخرى ، فلو قلت : محمد إذا حضر على أكرمه ، أو قلت : محمد إذا حضر سافر على ؛ جاز التعبيران جميعاً ، مع خلق جملة الشرط في الأول وجملة الجواب في الثاني من ضمير المبتدأ ، اكتفاء بوجوده في إحداهما

وكان هشام يجيز ذلك مع الواو العطف كما أجزاه الجمهور مع فائه ، وذلك مبنى عنده على أن الواو لمطلق الجمع في عطف الجمل كما هي في عطف المفردات ، والجمهور على خلاف ذلك وفي كلام الرضى ما يفيد أن المدار على أن يكون بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليهما ارتباط واقتران ، ولا نظر إلى العاطف ، بل يجوز أن يكون العاطف « ثم » كما يجوز أن يكون الواو أو الفاء

الثاني : يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ، ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا ، فألف « قَائِمَان » وواو « قَائِمُونَ » من قولك : « الزيدان قَائِمَان » ، و « الزيدون قَائِمُونَ » ليستا بضميرين كما هما في « يَقُومَان » و « يَقُومُونَ » ، بل حرفا تنقية وجمع وعلامة إعراب

( وَأَبْرَزْنَهُ ) أى : الضمير المذكور ( مُطْلَقًا ) أى : وإن أَمِنَ اللبس ( حَيْثُ تَلَا ) الخبر ( مَا ) أى : مبتدأ ( لَيْسَ مَعْنَاهُ ) أى : معنى الخبر ( لَهُ ) أى : لذلك المبتدأ ( مُحْصَلًا ) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضارية زيد ومضروبية عمرو : « زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ » فصار به : خبر عن عمرو ، ومعناه - وهو الضارية - زيد ، وإبراز الضمير علم ذلك ، ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ، ومثال ما أَمِنَ فيه اللبس « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ، و « هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ » فيجب الإبراز أيضا ، لجريان الخبر على غير من هوله ، وقال الكوفيون : لا يجب الإبراز حينئذ ، ووافقهم الناطم في غير هذا الكتاب ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٤٣ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

١٤٣ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل

« ذرا » بضم ففتح - جمع ذروة ، وهى أعلى الشيء ؛ فمن ضم ذال المفرد فالجمع مضمومها نحو مدية ومدى وقرية وقرب ، ومن كسر ذال المفرد فقياس الجمع كسرهما أيضا ، نحو قرية وفري ومرية ومرى وقرية وقرب ، وذروة المجد : أعلى خصاله وأرفع خلاله « بَانُوها » جمع بان ، وهو اسم فاعل من بنى البيت ونحوه يبنيه ، وجعله العبنى فضلا ماضيا مسندا إلى ضمير القوم ، وفسره بقوله : « أى : بانوا ذرى المجد ، أى : زادوا عليها وتميزوا ، يقال : بانه بيونه وبينه » انتهى « بكنه » كنه الشيء : حقيقته ووجهه ونهايته وغايته ، ولا يشتق منه فعل ، وقولهم اكنته ونحوه مولد « عدنان وقحطان » أراد جميع العرب ؛ لأنهم لا يخرجون في النسب عن أحدهما الإعراب : « قومي » مبتدأ ، وياء للتكم مضاف إليه « ذرى » مبتدأ ثان « المجد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثانى ، وها ضمير القرى مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى القوم ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلم « ذلك » اسم إشارة في محل جر بالإضافة إلى كنه « عدنان » فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا ، نحو « زيد قائم أبوه » فالهاء في « أبوه » هو الضمير الذي كان مستكننا في « قائم » ، ولا ضمير فيه حينئذ ، لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا .

الشاهر فيه : قوله « قومي ذري المجد بانوها » حيث استدلت به للكوفيين ، على أن الضمير في الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له وظهر المراد لم يلزم إبراز الضمير الذي يتحملة هذا الخبر ، وبيان ذلك ههنا أن قوله « بانوها » خبر عن قوله « ذري المجد » في اللفظ ، والواقع أن الباقي ليس هو ذري المجد ، وإنما هو القوم ، وذري المجد مبنية ، فالوصف - وهو بانوها - جارحى ما ليس له ، ومع ذلك فإن الشاعر لم يبرز الضمير ، ارتكنا إلى وضوح المعنى وظهوره ، ولو أنه أبرزه لقال : قومي ذرا المجد بانوها هم ؛ فدل ذلك على مذهب إليهم الكوفيون واعلم أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في ذلك ليس خاصا بالخبر ، وإنما هو جارحى في كل وصف جرى على غير من هو له ، سواء أكان خبرا أم نعتا أم حالا قال ابن الأنباري رحمه الله ( الإنصاف ص ٣١ ) : « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : هند زيد ضاربه هي ، لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ، وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه واستدل الكوفيون بأن العرب قد جاء عنهم استعماله كذلك من غير إبراز ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوَامَّةٌ وَبَيْدَاهُ سَمَلَقُ  
لَمْخُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَقْلِي أَنْ لُحَانَ مَوْفَقُ

فقد ترك إبراز الضمير ولو أبرزه لقال : لمخوقة أنت ، وقال الآخر :

يَرَى أَرْبَابَهُمْ مُتَقَلِّبِيهَا كَمَا صَدَّى الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

فأنت ترى أنه لم يبرز الضمير ، ولو أبرزه لقال : متقلبيها هم » انتهى المقصود منه

وقد حاول البصريون أن يردوا دلالة هذه الشواهد فتحمّلوا تحملات بعيدة ؛ من ذلك قولهم في بيت الشاعر : إن قوله « ذري المجد » ليس مرفوعا على الابتداء كما زعم الكوفيون ، وإنما هو منصوب على أنه مفعول لوصف محذوف يقع خبرا للبتداء الذي هو « قومي » ، ويكون قوله « بانوها » في البيت بدلا من ذلك الوصف المحذوف ، والتقدير : قومي بانون ذري المجد بانوها ، وأنت ترى ما في هذا التوجيه من التكلف ؛ فالحق في هذه المسألة مع الكوفيين الذين يؤيدهم النصوص الواردة عن العرب

الثاني : قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في « زيد هند ضاربه » ، ولا « هند زيد ضاربها » ولا « زيد عمرو ضاربه » تريد الإخبار بضارية عمرو؛ لجرىان الخبر على من هو له ، بل يعمين الاستتار في هذا الأخير ، لما يلزم على الإبراز من إيهام ضارية زيد ( وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ ) نحو « زيد عندك » ( أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ ) مع مجروره ، نحو « زيد في الدار » ( نَاوِيْن ) متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا ، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافي أنه حذف معه ، ولا ضمير في واحد منهما ، وهو مردود بقوله :

١٤٤ — فَإِنْ يَكُ جُنَّائِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ النَّهْرُ أَجْمَعُ

١٤٤ — نسب أبوحيان هذا البيت لكثير عزة ، وذكر له بيتا ثانيا ، وهو :  
إِذَا قُلْتُ : هَذَا حِينَ أُسْلُو؛ ذَكَرْتُهَا فَظَلْتُ لَهَا نَفْسِي تَتَوَقَّى وَتَنْزِعُ  
والصواب أن البيت من قصيدة لجليل بن عبد الله بن معمر العنبري ، وأولها :  
أَهَا جَكَ أَمْ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرَجُ وَدَارُ بِأَجْرَاعِ الْقَدِيرِينَ بَلَقُعُ  
وقبل البيت الشاهد قوله :

أَلَا تَتَّقِينَ اللَّهَ فِيمَنْ قَتَلْتِهِ فَأَمْسَى إِلَيْكُمْ خَاشِعًا يَتَضَرَّعُ

فَإِنْ يَكُ جُنَّائِي ... .. البيت ، وبسده :

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أُسْلُو وَأَجْتَرِي عَلَى هَجْرٍهَا ظَلْتُ لَهَا النَّفْسُ تَشْفَعُ

اللقية : « المدخل » بفتح الميم والدال المهملة وكسر الحاء — قال ياقوت : ثماد وعندها هضب ، وله سفوح ، وهو منطلق بأرض بيضاء يشرف على الريان من شرقيه ، ويقال له : هضب مداخل « مربع » هو منزل القوم في زمن الربيع خاصة ، ويقولون : هذه مرايعنا ومصايفنا ، أي : حيث ترتب ونصيف « أجراع » جمع جرع — بفتح كل من الجيم والراء — وهو الرملة للمستوية التي لا تنبت شيئا ، ومثله الأجرع والجرعاء « بلقع » بفتح الحين بينهما سكنون — الأرض القفر التي لا شيء بها ، ومثله البلقعة بالثاء « جنائي » قال ابن منظور : « التهذيب : الجنان : بمنزلة الجسمان ، جامع لكل شيء ، تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جنان الرجل وجسماته ، أي : جسده ، قال المزمق العبدى :

وَقَدْ دَعَوَانِي أَقْوَامًا وَقَدْ غَسَلُوا بِالسَّدْرِ وَالْمَاءِ جُنَّائِي وَأَطْبَقِي

... ..

الأزهرى : قال الأصمى : الجنان : الشخص ، والجسمان : الجسم ، قال بشر :

أُمُونًا كَدُكَاثِنِ الصِّيَادِي فَوَقَهَا سَنَامٌ كَجَنَانِ الْبَنِيَّةِ أَتْلَمُ

يعنى بالبنية الكعبة ، وهو شخص وليس بجسد » انتهى ، وقوله « النفس تشفع » أى : تنظر  
 العوهاب : « فَإِنْ » الفاء عاطفة ، إن : شرطية « يك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط  
 مجزوم بسكون النون المحذوفة تخفيفا « جَنَانِي » اسم يك ، وياك للتكلم مضاف إليه « بأرض »  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك ، و « أرض » يروى منونًا و يروى غير منون ؛ فمن رواه  
 غير منون فقد جعله مضافا إلى « سواكم » ومن رواه منونًا فقد جعل « سواكم » صفة على  
 تقدير مضاف أى : بأرض سوى أرضكم « فَإِنْ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف  
 توكيد ونصب « فَوَادِي » اسم إن ، وياك للتكلم مضاف إليه « عندك » ظرف متعلق بمحذوف  
 خبر إن ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط  
 « الله » منصوب على الظرفية « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف

الشاهر فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن آيات القصيدة كلها مرفوعة ، كما  
 رأيت ، وهو من ألفاظ التوكيد ، وأنت تعلم أن التوكيد إذا كان مرفوعا فالمراد مرفوع البنية ،  
 وإذا نظرت إلى الألفاظ السابقة على « أجمع » لم تجد فيها ما يصلح أن يكون مؤكدا به ؛ فَإِنْ  
 قوله « فَوَادِي » منصوب لأنه اسم إن ، وقوله « الله » منصوب على الظرفية ؛ فعين أن يكون  
 توكيدا للضمير الفؤاد المستتر في « عندك » ، ودل ذلك على أن الضمير ينتقل من المتعلق عند  
 حذفه إلى الظرف والجار والمجرور

وبيان هذا أن الظرف يتعلق بمحذوف خبر إن ، وهذا المحذوف فعل أو وصف ، فهو رافع  
 للضمير مستتر فيه على أنه فاعل له ، وأصل الكلام قبل الحذف : فَإِنْ فَوَادِي كَاثِنِ عِنْدَكَ أَجْمَعُ ،  
 فلما حذف « كَاثِنِ » انتقل الضمير الذى كان مستترا فيه إلى الظرف

فَإِنْ قلت : فنحن نعلم أن اسم « إن » له محل رفع بدليل العطف عليه بالرفع بعد الخبر  
 إجماعا وقيله على ما اختاره قوم ، فهلا جعلتم قوله « أجمع » توكيدا لاسم « إن » باعتبار عمله هذا ؟  
 قلت : قال ابن هشام : « لا يجوز ذلك ؛ لأن عامل الرفع ، وهو الابتداء ، قد زال بدخول  
 إن التى تطلب نصب ما بعدها » اه كلامه بياض ، وأنت خير بأنه لم يرفع الإشكال ، ولو قلت :  
 إن قضية العطف بالرفع غير قضية التوكيد لكان وجهها ، غير أن في كلام المحقق الرضى ما يفيد أن  
 العطف وغيره من التوابع بمنزلة واحدة في هذه المسألة ، وللجيب أن يمنع مسألة العطف بالرفع على  
 اسم إن ، ويدعى أن ماورد فيها من الشواهد ، سواء أكان العطف قبل مجئ الخبر أم بعده ، إنما  
 هو من باب عطف الجمل لإعطف المفردات ، كما هو توجيه جماعة ، فإذا سلم ذلك صح الجواب



والمشتق للنوى إما من قبيل المفرد، وهو ماقى (مَتَقَى كَأَنَّ) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة، وهو ماقى معنى (اسْتَقَرَّ) وَثَبَتَ، والمختار عند الناظم الأول.

قال فى شرح الكافية : وكونه اسم فاعل أولى لوجوبين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر ، لأنه وافى بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل ، الثانى : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل ، وبعد « أَمَّا » و « إذا » الفجائية يتمين التعلق باسم الفاعل ، نحو « أَمَّا عندك فَرِيدٌ » ، و « خَرَجْتُ فَإِذَا فى الباب زيد » لأن أَمَّا وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تمين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتمين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لاحتمال فيه ، ليجرى الباب على سَنَنِ واحد

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون قوله « أجمع » توكيدا للضمير مع كونه محذوفاً مع عامله ؟ قلت : المشهور أن التوكيد يتنافى مع الحذف ، فالقول إنه توكيد لمحذوف كالجمع بين أمرين بينهما النفاة التامة ، نعم فى كلام سيبويه والتحليل ما يفيد أنه يجوز توكيد المحذوف ، وعلى هذا لا يتم الاستدلال بالبית ، ولا يرد به منذهب السيرافى  
ومما يستدل به على تحمل الظرف للضمير قول الأحوص ولو أنه من غير هذا الباب :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

فإن قوله « ورحمة الله » معطوف على الضمير المستتر فى « عليك » العائد على لفظ « السلام » ؛ لأنه متقدم فى الرتبة وإن تأخر لفظاً ، وأصل الكلام قبل كل عمل : السلام كائن عليك ورحمة الله ؛ فأخر البيت ، وحذف متعلق الجار والمجرور ، ولو كان الضمير محذوفاً مع عامله لزم العطف بدون معطوف عليه ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على « السلام » لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه

فإن قلت : فالعطف بدون معطوف عليه وتقديم المعطوف ضرورتان من ضرائر الشعر ، وكذا العطف على الضمير للرفع المتصل بدون توكيد بالضمير للمفصل أو الفصل ، فلماذا تحملت هذه الضرورة ولم تتحملوا واحدة من هاتين ؟

قلت : بين السأتين فرق ؛ فإن العطف بلا فصل قد أجزاه جماعة منهم الناظم ، وقد ورد فى الشعر والنثر كثيراً ، بخلاف تقدم المعطوف ، وحذف المعطوف عليه

ثم قال : وهذا الذى دلت على أوليته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجوه لادلالة فيه ؛ لأن ما ذكره فى الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو بخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه ضلّا فى نحو « جاء الذى فى الدار » ، و « كلّ رجل فى الدار فله درهم » كذلك ، لوجوب كون الصلة وصفة التكررة الواصفة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة . على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى : هل يجوز « إذا زيداً ضربته » ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إيلاء « إذا » القبحائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، قال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملترم الحذف ؛ ويقال مثله فى أما ، فالحذور ظهور الفعل بعدها ، لاتقديره بعدها ، لأنهم ينتفرون فى المقدّرات ما لا ينتفرون فى المقلوبات ، سلّمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهراً ولا مقدراً ، لكن لانسلم أنه وليهما فيما نحن فيه ، إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما فى الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا فى الباب زيد حصل

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو فى نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل الممول .  
لأننا قول : هذا الممول ليس فى مركزه ؛ لكونه خيراً مقدماً ؛

وكون المتعلق ضلّا هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضاً

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زيدٌ جالسٌ عندك » أو « نائمٌ فى الدار » وجب ذكره ؛ لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ

( ولا يكون أسمٌ زمانٍ خبراً \* عن جثّة ) فلا يقال « زيدٌ اليوم » ؛ لعدم الفائدة ( وإن يُبدَ ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى ( فأخبراً ) كما فى قوله : « الهلالُ الليلة » ، و « الرطبُ شهرى ربيع » ، و « اليومَ حَرٌّ ، وغداً أمرٌ » وقوله :

١٤٥ — \* أكلٌ عامرٌ نعمٌ تحوُّونه \*

١٤٥ — نسب قوم هذا البيت لرجل من بنى ضبة ، ولم يعينوه ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد قال شراحه : إنه لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى ، كذا قال البغدادي ، وقد راجعت كتاب

سبويه فوجلت البيت (ج ١ ص ٦٥) غير منسوب لقائل معين ؛ لا في أصل الكتاب ولا في شواهد الأعلام ، وقد روى جماعة بعد هذا البيت خمسة أبيات أخرى ، وهي :

يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ      أَرْبَابُهُ نَوَكِي فَلَا يَحْمُونَهُ  
وَلَا يُلَاقُونَ طِمَاحًا ذُونَهُ      أَنْعَمَ الْأَنْبَاءُ تَحْسِبُونَهُ  
\* أَيْهَاتَ أَيْهَاتَ لِمَا تَرْجُونَهُ \*

اللفظ : « نم » بفتح كل من النون والعين - اسم جنس لفظه مفرد مثل حمل وجلل ومعناه جمع ، ونظيره غنم وبقر ، قال الفراء : وهو مفرد لا يؤنث ، يقال : هذا نم وارد ، وقال المروى : النعم والأنعام يذكرا ويؤنثان ، قال الله تعالى : ( وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ) وقال جل شأنه : ( وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا ) فأعاد الضمير عليها مذكرا في سورة النحل ، وأعاده مؤنثا في سورة المؤمنين . وقال الراغب : النعم غنص بالإبل ، وتسميته بذلك لكون الإبل عندهم أعظم نعمة ، لكن الأنعام يقال للإبل والبقر والغنم ، ولا يقال لها أنعام حتى يكون فيها إبل . يقال : ألقح الفحل الناقة ، إذا أحبلها « تنتجونه » تستولدونه ، يريد أنهم قوم يكثر من الغارة فيأخذون النياق وهي حوامل نهبا من أصحابها فتلد عندهم « نوكي » بفتح النون وسكون الواو - جمع أنوك ، وهو الضميف التدبير والعمل « يحمونه » يدفعون عنه ويمنعون من أراد انتهابه « أَيْهَاتَ أَيْهَاتَ » لئلا في هيات ، ويروى به قول جرير :

أَيْهَاتَ مَتَرٍ لَنَا يَنْعَفُ سُوَيْقَةً      كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

المعنى : إنه لبعيد أن يدوم لكم هذا العمل ؛ لأننا سنعلمكم منه وتدفعكم عنه الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : منصوب على الظرفية لإضافته للظرف ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم « عام » مضاف إليه « نم » مبتدأ مؤخر « تحوونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والماء مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة لنعم الشاهد فيه : قوله « أكل عام نم » حيث وقع ظرف الزمان - وهو قوله « كل عام » - خبرا عن اسم من أسماء النوات ، لا من أسماء المائى - وهو « نم » - وقد اختلف العلماء في توجيهه : فذهب جمهورهم إلى أنه على تقدير مضاف محذوف وهو اسم معنى ، وقتر الرضى اسم للحنى بقوله : أكل عام حوايه نم ، وقتره ابن الناظم بقوله : أكل عام إحراز نم ، وتبعه الشارح ، وقوم يفترونه : أكل عام نهب نم ، أو ما أشبه ذلك ؛ وذهب جماعة منهم المبرد وشارح اللب إلى

أى : طلوع الهلال ، ووُجُود الرطب ، وشُرْبُ خمر ، وإِحْرَازُ نَعْمٍ ؛ فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن مَتْنٍ لا جَنَّةٍ .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناطم في تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ، لحدوثها وقتاً بعد وقت ، وهذا الذى يقتضيه إطلاقه

(وَلَا يَجُوزُ الْأَبْتَدَاءُ بِالنَّكْرَةِ \* مَا لَمْ تُقَدْ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها : فن مَقْلٍ مُخْلٍ ، ومن مُكْتَرٍ مُورِدٍ ما لا يصح ، أو مُعَدَّدٌ لأمور متداخلة والذى يظهر أنحصار مقصود ما ذكره فى الذى سيدكر ، وذلك خمسة عشر أمراً :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها ( كَعِنْدَ زَيْدٍ نَحْمَهُ ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصْدَكَ غُلَامُهُ إِنْسَانٌ » قيل : ولا دخل للتقديم فى التسويغ ، وإنما هو لما فى التأخير من توم الوصف

فإن فات الاختصاص نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » و « لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ، لعدم الفائدة الثانى : أن تكون عامة : إما بنفسها ، كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ » ، و « مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهى

أنه ليس على تقدير مضاف ؛ لأن المبتدأ له تجدد وحدث فى كل عام ؛ فأشبه فى ذلك اسم المعنى ، قال الناطم فى التسهيل : « ولا يفتى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدث وقتاً دون وقت ، أو تنو إضافة معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص ؛ ويفتى عن خبر اسم معنى مطلقاً » انتهى بحروفه

قال أبو رجاء : فأنت ترى أنه جعل لجواز الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات ثلاثة أسباب ، ومثال الأول : الورد أيار ، والقمر الليلة ، والرطب شهرى ربيع ، ومثال الثانى : أكل كل يوم ثوب تلبسه ، أكل ساعة قائم يناديك ، أكل عام نم تحوونه ، واليوم خمر . ومثال الثالث : نحن فى شهر ربيع ، ونحو : فى أى الفصول نحن ؟ وإذا تبينت هذا الكلام علمت أن إطلاق الشارح فى نسبة القول بعدم التقدير إلى الناطم غير سديد

الواقعة في سياق استفهام أو نفي ، نحو « أَلَيْلَةٌ مَعَ اللَّهِ ؟ » (وَهَلْ تَقَىٰ فِيكُمْ ، فَمَا خِلْنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما قطعاً ، نحو « وَاعْتَدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديرًا ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، ومنه قولهم « شَرُّ أَهَرَّ ذَانِبٍ » أى : شر عظيم ، أو معقًى ، نحو « رُجُلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه في معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شيء عظيم حَسَنٌ زَيْدًا

فإن كان الوصف غير مخصص لم يميز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَائِعٍ » ؛ لعدم الفائدة الرابع : أن تكون عاملة : إما رُفْعًا ، نحو « قَاتِمُ الزَّيْدَانِ » إذا جَوَزْنَاهُ ، أو نَصْبًا ، نحو « أَمْرٌ مَعْرُوفٌ صَدَقَةٌ وَنَعْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » (وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جَرًّا ، نحو « حَسَنُ صَلَواتِ كَتَبْنَاهُ اللَّهُ » ، (وَعَمَلٌ \* بِرٍّ يَزِينُ) و « مِثْلُكَ لَا يَنْخَلُ » و « غَيْرُكَ لَا يَجُودُ » الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أمثل من غيرها ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أذى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ » ومنه « تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ »

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » و « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » ولما يراد بها التعجب ، نحو « عَجَبٌ لِزَيْدٍ » ، وقوله : ١٤٦ — عَجَبٌ لِمِثْلِكَ قَصِيحَةٍ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى نِلْكَ الْقَصِيحَةِ عَجَبٌ

١٤٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٦١ ) وقال قبل إنشاده : « وزعم يونس أن رؤبة كان ينشد هذا البيت رُفْعًا ، وهو لرجل من مذحج » اه ، ونسبه بعض شارحي الكتاب لغني بن أحمز الكنانى ، وكذلك نسبه الأمدى فى اللؤلؤة والمختلف ، ونسبه السيرافى لزرافة الباهلى ، ونسبه أبو محمد الأعرابى إلى عمرو بن النوث بن طي ، وقال البغدادى :

هو لضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم ، وكان يبرأ أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه أخاه يقال له : جندب ، وقبل هذا البيت قوله :

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَفْنَيْتُمْ وَأَمِنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ  
وَإِذَا الشَّدَائِدُ بِالشَّدَائِدِ مَرَّةً أَشَجَّكُمْ فَأَنَا الْمُصَبُّ الْأَقْرَبُ  
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحْلَسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ  
وَلِحُنْدَبٍ سَهْلُ الْبِلَادِ وَعَذْبُهَا وَلِيَ الْمَلَّاحُ وَخَبْتُهُنَّ الْمُجْدِبُ  
عَجِبَ لِنَتِكَ قَصِيَّةً ... .. ... البيت ، وبعبارة :  
هَذَا وَجَدْتُ كُمُ السَّفَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ

اللفظ : « هل في القضية » يروى في مكان هذه العبارة « أمن السوية » والسوية : العدل ، وأصله التساوى « الأجنب » بالجيم والنون للوحدتين - البعيد - وروى في مكانه « الأخب » بجاء معجمة فياء مثناة - ومعناه الخائب « أشجكم » أحزنتكم ، وأصله الشجى ، وهو الحزن ، وفعله المجرد من باب تعب « الحب » بفتح الحاء - اسم مفعول من أحب - بالهمزة - وهو نادر في الاستعمال وإن كان هو القياس ؛ فإنهم أجمعوا على ورود « أحب » ، واختلفوا في « حب » الثلاثي ؛ فأكثر العلماء لا يثبتونه ، وجماعة منهم الأزهرى والفراء أثبتوه ، واستدلوا عليه بقول الشاعر ، وهو غيلان بن شجاع النهلى :

فَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقٍ

وقد قرئ قوله تعالى : ( قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ) بفتح حرف المضارعة وقد جاءت بعض المشتقات من الثلاثي ؛ من ذلك قولهم : حبيب ، وحب - بكسر الحاء وتشديد الباء - وقد كان قياس إعمال الثلاثي على ما ذاعه جمهرة العلماء يقتضى مجيء اسم الفاعل واسم المفعول جميعا من ذى الهمزة ، إلا أن الاستعمال قد جاء كثيرا في اسم المفعول على « محبوب » من الثلاثي ، ولم يجيء في اسم الفاعل إلا على « حب » من ذى الهمزة ، ومما ورد فيه اسم المفعول من ذى الهمز - مع هذا البيت - قول عنتره بن شداد العبسى :

وَلَقَدْ تَزَلَّتْ فَلَا تَقْلُقِي غَيْرُهُ \* مَقَى بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ لِلْكَرَمِ

( وانظر ص ١٣٦ من كتابنا دروس التصريف - القسم الأول ) وقوله « الحيس » هو بفتح الحاء للهملة وسكون الياء - طعام يتخذ من لبن وأقط وسمن وتمر « الملاح » بكسر الميم وتخفيف اللام جمع مليح ، وهو الذى مليح ماؤه ، ويقال : بزمليح ، وبجرمليح « خبتن » الحب

... ..  
 - بفتح الحاء وسكون الباء للوحدة - للطمئن من الأرض إذا كان فيه رمل « المجنب » اسم فاعل من قولهم : أعجب المكان ، إذا أقفر وخلا من النبات « وجدكم » بفتح الجيم - هو أبو الأب ، والحظ ، والسعد « الصغار » بفتح الصاد والتين - التل « بعينه » قال جماعة : إن الباء زائدة ، وعلى هذا يكون « عينه » توكيدا للصغار مرفوع بضمه مقترنة ، وقال اللخمي : الباء أصلية ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف حال من الصغار ، والفاعل فيه اسم الإشارة لما تضمنه من معنى الفعل ، على حد قوله تعالى : ( وهذا بعل شيخان )

الإعراب : « عجب » : مبتدأ ، واستعرف فيه وجوها أخرى « تلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، ويجوز أن يكون متعلقا بعجب ، واستعرف وجوها أخرى « قضية » يروي مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ؛ فمن رآه مرفوعا فهو خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هذه قضية ؛ أو نحو ذلك ، ومن رآه منصوبا فهو إما حال صاحبه اسم الإشارة ، وإما تمييز له ، ومن رآه مجرورا فعلى البدلية من اسم الإشارة « وإقامتي » الواو عاطفة ، وإقامتي : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « فيكم » ، على تلك « جاران ومجروران يتعلقان بإقامة » القضية « بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه » أعجب « خبر المبتدأ الذى هو إقامة

الشاهد فيه : قوله « عجب تلك » حيث وقع المبتدأ - وهو قوله « عجب » - نكرة ؛ لأن هذه النكرة فى معنى الفعل ؛ إذ تدل على ما يدل عليه « أعجب » ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة رحمه الله ، فى هذا اللوضع من الكتاب

لكن الذى ذكره سيويه ( ج ١ ص ١٦٠ و ١٦١ ) وارتضاه المحقق الرضى ؛ أن المصدر إذا رفع كان خبرا لمبتدأ محذوف ، كما أنه إذا نصب كان منصوبا بفعل محذوف وقبل أن تذكر لك أقوال العلماء فى هذه المسألة نريد أن نبين لك أن أصل المصدر أن يؤتى به منصوبا ؛ فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف ؛ ومثاله قولهم : تبأ لك ، وتبأ للكافرين ، ومنه قوله تعالى : ( تبأ لهم وأضلّ أعمالهم ) ، وربما جاء المصدر مرفوعا ، كما فى بيت الشاهد وكما فى البيت الذى ستسمعه فى كلام سيويه ، وكما فى الشاهد ( رقم ١٦٣ ) الذى يأتى من بعد ؛ وقد اختلف العلماء فى إعراب هذا المصدر حيثئذ ؛ فذهب سيويه فى بعض المواضع من كتابه إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، وعلى هذا جرى الشارح فى هذا الموضع ، وذهب سيويه فى موضع آخر من الكتاب إلى أن المصدر خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، وسيدكر الشارح هذا الوجه قريبا ، وذكر الأعلام وجهين آخرين : أحدهما أنه مبتدأ لا خبر له ، والثانى أنه مبتدأ خبره ما يذكر بعده من الجار والمجرور ؛ وسيأتى لهذا مزيد بحث لهذا الموضوع فى شرح الشاهدين ( ١٦٢ و ١٦٣ )

قال سيويه : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر فى غير الدعاء ؛ من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا ، وعجبا ، وأفضل ذلك وكرامة ، ومسرة ، ونعمة .

ولنحو « قَامَ الزيدان » عند من جَوَزَه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغان ، كما في نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ »<sup>(١)</sup> « قد بان أن منحه عند الجمهور ليس لعدم السوِّغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارِقِ العادة ، نحو « بَقَرَةٌ تَكَلَّتْ » .  
التاسع : أن تقع في أول الجملة الحالية ؛ سواء ذات الواو وذات الضمير ، كقوله :

وحبا ، ونعام عين ؛ ولا أفضل ذاك ولا كيذا ولاها ، ولأفعلن ذاك ورغما وهوانا ، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمدا ، وأكرمك كرامة ، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، وقد جاء بعض هذا رفعا ؛ وزعم يونس أن رؤية ابن السجاج كان يشهد هذا البيت رفعا ، وهو لبعض مذحج : \* عجب لتلك ... البيت \*  
وسمعا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ، كأنه يحمله على مضمر في نيته ، كأنه يقول : أمرى وشأتني حمد الله وثناء عليه ، وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

فَقَالَتْ : حَتَّانُ ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟

لم ترد معنى تحنن ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان « اه  
وقد سمعت أن الأعلام قد جَوَزَ هذا الوجه الذي ذكره سيبويه وجهين آخرين ، وحاصلهما أن يكون « عجب » مبتدأ غير محتاج إلى خبر ؛ لأنه في قوة الفعل والفاعل ، فإذا قلت : عجب لك ؛ فكأنك قد قلت : أعجب لك ، أو مبتدأ خبره الظرف بعده ، قال : « الشاهد فيه ( يريد في البيت الذي أنشده سيبويه ، وهو عجب لتلك قضية - إلخ ) رفع عجب على إضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرى عجب ، ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وإن كان نكرة ؛ لوقوعه موقع المنصوب ، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب ، فيستغنى عن الخبر ؛ لأنه كالفعل والفاعل ، فكأنه قال : أعجب لتلك قضية ، ويجوز أن يكون خبره في المجرور بعده « اه

وقال ابن خلف : « والمعهود في المصادر المنصوبة إذا رفعت جعلت مبتدأ ، وجعل متعلقها خبرا ، مثل الحمد لله ، والسلام عليك ؛ لتكون في معنى الأصل - أعنى الجملة الفعلية - لا تزيد عليها إلا بالدلالة على الثبات ، وقد يجعل غير متعلقها خبرا عنها ، كقوله تعالى : ( فسر جميل ) أى : أحسن من غيره « اه

(١) المسوِّغان في قوله تعالى : (وعندنا كتاب حفيظ) هما كون النكرة موصوفة وكون خبرها جارا ومجرورا تاما متقدما عليها ، وهما في المثال كون النكرة عاملة الرفع ؛ إذ مابعداها فاعل ؛ وكونها في معنى الفعل



١٤٧ - سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ قَدْ بَدَأَ مُحَيَّاكَ أَخْنَى صَوْنَهُ كُلَّ شَارِقٍ

وكقوله :

١٤٨ - أَلَذُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةٌ بِيَدِي

١٤٧ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت لقائل معين ، وهو من شواهد معنى اليب

اللفظ : « سرينا » مأخوذ من السرى - بضم السين وفتح الراء - وهو السير ليلا ، وقد صحفه بعضهم بشر بنا من الشرب « أضاء » أنار « بدا » ظهر ، ولاح « محياك » بضم الميم وفتح الحاء المهملة بعدها ياء مشددة - أى : وجهك « شارق » اسم فاعل من شرق يشرق شروقا : مثل طلع يطلع طلوعا فى الوزن والمعنى ، والمراد هنا بكل شارق كل كوكب طالع

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل « ونجم » الواو للحال ، نجم : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أضاء » فعل ماض ، وفعاله ضمير مستتر عائداً إلى نجم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب على الحال « فذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب عامله قوله « أخنى » الآتى ، وجملة « بدا محياك » فى محل جر بالإضافة إلى مذ أو إلى لفظ « زمان » يضاف إلى مقتر ، وقيل : مذ هو فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى هذه الجملة « أخنى » فعل ماض « ضوءه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « كل » مفعول به لأخنى « شارق » مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث ساغ وقوع المبتدأ نكرة لكونها فى جملة الحال ، وإنما كان ورود المبتدأ فى جملة الحال مسوغا لوقوعه نكرة لأن الجملة الحالية قيد لصاحبها - وهو هنا الضمير البارز فى قوله « سرينا » الواقع فاعلا - وأنت خير بأنه لا يلزم من سيرهم ليلا أن يصاحبه طلوع نجم ، بل قد يسرون والنجوم كلها غائبة ، فلما كان ذلك كذلك كان الابتداء بالنكرة فى جملة الحال مفيدا فائدة جديدة للخطاب

١٤٨ - هذا البيت رواه أبو تمام الطائى فى ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزى :

٤ - ١٣٠ ) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا ينسبه أحد من شراحه الذين وقفنا على كتبهم ، وهو أيضا من شواهد معنى اليب ، ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين ، وقد روى أبو تمام قبله بيتا ، وهو :

تَرَكْتُ صَائِي تَوَدُّ الدُّنْبَ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ

اللفظ : « تود » يجوز أن يكون متعليا لمفعولين أحدهما « الدنْب » والآخر « راعياها » إجمالا ، ويجرى أفعال الشك واليقين ، ويجوز أن يكون متعليا لواحد هو « الدنْب » وقوله « راعياها » حال منه ، ولا تضر إضافته ؛ لأنها لاتفيده تعريفا « مدية » هى السكين ، وقد روى مرفوعا كما هى رواية الشارح ، وروى منصوبا ، وسنذكر ذلك فى بيان الاستشهاد

العاشر: أن تقع بعد « إذا » المفاعلة ، نحو « خرجت فإذا أسد بالباب » وقوله :

١٤٩ - حَسِبْتَكَ فِي الْوَعْدِ مُرَوِّدِي حُرُوبٍ إِذَا حُورٌ لَدَيْكَ قَلَّتْ سَحَقًا

الإعراب : « الدُّب » مبتدأ « يطرقها » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائذ إلى الدُّب ، وها : ضمير عائذ إلى الغنم مفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في الدهر » جار ومجرور متعلق بيطرق « واحدة » صفة لموصوف محذوف ؛ فإن قُتِرَتْ ذلك المحذوف « مرة واحدة » كان منصوبا على الظرفية ، وعامله يطرق ، وإن قُتِرَتْ ذلك المحذوف « طريقة واحدة » كان نصبه على أنه مفعول مطلق « وكل » الواو عاطفة ، كل : منصوب على الظرفية ، وعامله قوله « تراني » الآتي « يوم » مضاف إليه « تراني » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائذ إلى الضأن ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، ورأى بصرية فليس لها مفعول غيره « مدية » مبتدأ « بيدي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة مفعولا

الشاهر فيه : قوله « مدية بيدي » حيث جاء المبتدأ - وهو قوله « مدية » - نكرة ؛ لكونه واقفا في جملة الحال ، وبيان وجه كون ذلك مسوغا سبق في الشاهد قبله ، والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن المبتدأ هناك واقع بعد واو الحال ، وهنا لم تذكر الواو اكتفاء بياء التكلم في قوله « بيدي » رابطا بين الحال وصاحبه ، ومن العلماء من جعل الواو هنا مقدرة فيكون مأل البيتين واحدا

هذا ، وإعلم أنه قد نقل بعض العلماء أن قوله « مدية » يروى منصوبا ، وعلى ذلك يغلو البيت من الشاهد ، ويكون نصبه : إما على أنه مفعول لاسم فاعل محذوف يقع حالا من ياء التكلم أيضا ، والتقدير : تراني ممسكا مدية ، أو نحو ذلك ، وإما على أنه بدل اشتغال من ياء التكلم ، قال الخطيب التبريزي في شرح ديوان الحماسة : « ومدية بيدي نصب على الحال ( يريد الجملة من المبتدأ والخبر ) أي : تراني حاملا مدية ؛ وإن شئت رويت مدية ( بالنصب ) ويكون بدلا من المضمرة في تراني ؛ وهذا البدل هو بدل الاشتغال : أي ترى مدية بيدي ؛ فأما وجه الرفع فالضمير الذي بيدي سيفني عن الواو الملقة بالجمال بما بعدها وهي صفات أو أحوال ؛ لأن الضمير يعلق كما يعلق العاطف ، ومن الوجه الثاني - وهو البدل - قول الله تعالى : ( يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ) وقال أبو العلاء : مدية الأجود فيها الرفع على الابتداء ، ويكون ما بعدها في موضع الحال ؛ لأن الرؤية هنا رؤية العين ، والفعل يكتفى بالاسم الأول « اه كلامه ، وقد تبع ابن هشام أبا العلاء المرعي فأنكر النصب ، وشايه السمنى على ذلك

١٤٩ - بحث كثيرا عن هذا البيت فلم أظفر بنسبته إلى قائل معين

اللفظ : « الوغى » أصله الصوت ، وصوت التحل والبعض ونحوها إذا اجتمعت ، ثم استعمل في الأصوات في الحرب وفي غمضة الأبطال في حومة الحرب ، ثم كثر ذلك حتى سماوا الحرب وغى

« مردى » أصله في جميع نسخ الشرح « بردى » فقال العلامة الصبان ما نصه : « ثنية برد ، وضبطه شيخنا السيد بفتحات طى وزن حمزى ، قال : وهو البحر وجبل بالحجاز » اهـ . ولا معنى لما ذكره ولا لما نقله عن شيخه السيد ، وقد ضبطه بعض شيوخنا أيام التلقى « تدرى حروبا » على أنه مضارع « درى » بمعنى علم ، وهو صحيح المعنى ، ولا يمنع منه إلا الرواية ، وعندى أن هذا اللفظ قد تصحف على هؤلاء جميعا ، وأن أصله « مردى حروب » وأصل الردى - بكسر اليم وسكون الراء الهملة - جبرى به ، ويقال للشجاع : إنه لردى حروب ، أى : يقذف به فيها ، قال الأعشى - أعشى باهلة - يرئى أخاه لأمه المنتشرين وهب :

مِرْدَى حُرُوبٍ وَتَوْرٌ يُسْتَفَاضَ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادَ الظُّلَمَةِ الْقَمَرُ

« خور » الحور - بفتح الحاء المعجمة والواو - الضعف والانكسار « سحقا » بعدا ، وهو مصدر نائب عن فعله ، والمراد البقاء عليه

الإعراب : « حسبك » فعل وفاعل ومفعول أول « فى الوعى » جار ومجرور متعلق بحسب « مردى » مفعول ثان لحسب « حروب » مضاف إليه « إذا » حرف دال على المفاجأة ، مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « خور » مبتدأ « لديك » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « فقلت » فعل وفاعل « سحقا » منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، وتقديره سحقت سحقا ، أى : بددت بعدا ، وهذه الجملة فى محل نصب مقول القول

الشاعر فى : قوله « إذا خور لديك » حيث ورد للمبتدأ فيه - وهو قوله « خور » - نكرة ، والذى سوغ الابتداء بالنكرة تقدم « إذا » التى للمفاجأة عليها ؛ وذلك لأن العادة لا توجب مقارنة مفاجأة الحور لحسبان الشجاعة مثلا ، وقد أشار لك الشارح إلى أن هذا الاستشهاد يتم إذا جعلت « إذا » الفجائية حرفا كما هو مذهب الناظم وجماعة منهم الأخفش ، فأما إذا جريت على أنها ظرف مكان كما هو مذهب اللبرد وابن عصفور ، أو جريت على أنها ظرف زمان كما هو مذهب الزجاج والزعشمى فإنه لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه ؛ إذ تكون « إذا » الفجائية نفسها ظرفا متعلقا بمحذوف هو خبر المبتدأ ؛ فيكون السوغ للابتداء بالنكرة حيثئذ فى هذا البيت كون النكرة موصوفة بالظرف الواقع بعدها ، وهو قوله « لديك »

فإن قلت : فإن ابن عصفور يقول تبعا للبرد : إن إذا ظرف مكان ؛ وظرف المكان يخبر به عن اسم الذات ، فالمثال الذى ذكره الشارح وهو « خرجت فإذا أسد بالباب » مستقيم على هذا القول ، ولكن الزعشمى يقول تبعا للزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان ؛ فإذا صح على هذا القول البيت المستشهد به لم يصح هذا المثال ؛ من قبل أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجئة ، كما تقتضى فاجواب على هذا بأحد جوابين : الأول : أن نختار أن اسم الزمان يخبر به عن الذات كما

بناء على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزنجشیری تبعا للزجاج <sup>(١)</sup> .  
الحادی عشر: أن تقع بعد « لولا » كقوله :

هو رأى جماعة منهم ابن مالك في تسهيله على ما ذكره الشارح عنه ؛ والثاني: أن ندعى أن الكلام على تقدير مضاف يقع مبتدأ وهو من أسماء المعاني ، وأصل الكلام على هذا : خرجت فإذا رؤية أسد بالباب ؛ فروية : هو المبتدأ ، وهو اسم معنى ، وقد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه مع أنه منوى ، قال ابن هشام في معنى الليب : « وتقول : خرجت فإذا زيد جالس ، أو جالسا ، فالرفع على الخبرية وإذا نصب به ، والنصب على الحالية ، والخبر إذا نفسها إن قيل بأنها ظرف مكان ، وإلا فهو محذوف ، نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجنة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف ؛ كأن تقدر خرجت فإذا الأسد فإذا حضور الأسد » اهـ

(١) اعلم أن إذا المفاجأة تختص بالجلل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في أول الكلام ؛ لأن الفرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها قد حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة ، وذلك لا يتأتى إلا بأن يسبقها شيء ، وهي مع ذلك كله تدل على أن ما بعدها حاصل في حال حصول ما قبلها ؛ بخلاف إذا الشرطية في هذه الأمور الأربعة ؛ فإنها تختص بحمل الأفعال وإذا وليها اسم فهو على تقدير فعل على الراجح من مذاهب النحاة ، وهي محتاجة إلى الجواب ، وهي تقع في صدر الكلام ، وهي تدل على أن جوابها حاصل بعد حصول الشرط ؛ وقد اختلف العلماء في « إذا » المفاجأة أهي حرف أم اسم ، فذهب الأخفش إلى أنها حرف ، وأيد مذهبه هذا ابن مالك ، والذين ذهبوا إلى أنها اسم قالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا ؛ فقال المبرد : هي ظرف مكان ، وأيده في هذا ابن عصفور ، وذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان ؛ وأيده في هذا المذهب جابر الله الزنجشیری

والصحيح ما ذهب إليه الأخفش وجرى عليه ابن مالك ؛ بدليل إجماعهم على صحة قولهم : خرجت فإذا إن زيدا بالباب ، بكسر همزة إن ، ووجه دلالة هذا على ما ذهبنا إليه أن « إذا » لو كانت في هذا المثال ظرفا لاحتاجت إلى متعلق تتعلق به ، وهذا المتعلق إما أن يكون هو « خرجت » للتقدم ، وإما أن يكون متعلق الجار والمجرور الذي هو خبر إن ، وإما أن يكون غير مذکور في الكلام ؛ والأمور الثلاثة باطلة : أما بطلان الأول فلأن ما قبل الفاء لا يعمل فيها بعدها ، وأما الثاني فلأن معمول خبر إن لا يتقدم عليها ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وأما الثالث فلأن الأصل عدم الحذف

١٥٠ - \* لَوْلَا اصْطَبَارُ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ \*

الثاني عشر: أن تقع بعد لام الابتداء، نحو «رَجُلٌ قَاتِمٌ»  
الثالث عشر: أن تقع جواباً، نحو «رَجُلٌ» في جواب «مَنْ عِنْدَكَ؟»، التقدير:  
رجل عندي

الرابع عشر: أن تقع بعد «كَمْ» الخبرية، كقوله:  
١٥١ - كَمْ عَمِيْتُ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَتُ مَدْعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

١٥٠ - هذا صدر بيت، وعجزه:

\* لَمَّا اسْتَقَلْتُ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّعْنِ \*

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين  
اللفظ: «أودى» يقال: أودى الرجل فهو مود، إذا هلك، ويقال: أودى به النون،  
أى: أهلكه «منقة» هي الحبة، والتاء بدل من الواو المحذوفة، وأصله «ومق» بسكون الميم -  
وفعله ومق يبق - بكسر الميم فيهما - وهو من أفعال قليلة وردت على هذه الزنة «استقلت»  
نهضت وهمت بالسير «الظعن» بفتح الظاء والعين - الرحيل والسفر (انظر شرح الشاهد  
رقم ١٣٤ في ص ٢٤٤ من هذا الجزء)

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، مبنى على السكون  
لإحعل له من الإعراب «اصطبار» مبتدأ، وخبره محذوف وجواباً؛ لشد الجواب مسدده «لأودى»  
اللام واقعة في جواب لولا، أودى: فعل ماضٍ «كل» فاعل أودى «ذى مقّة» مركب إضافي  
مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين، مبنى على السكون في محل نصب، عامله أودى السابق  
«استقلت» فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «مطايَاهُنَّ» فاعل، وضمير النسوة مضاف إليه،  
والجمله من الفعل والفاعل في محل جرٍّ بإضافة «لما» إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقل  
الشاهد في: قوله «لولا اصطبار» حيث ورد المبتدأ - وهو قوله «اصطبار» - نكرة،  
لوقوعه بعد لولا، وإنما كان وقوع المبتدأ بعد لولا مسوغاً لوروده نكرة لأن لولا تستدعي  
جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ نكرة فيها، فيكون ذلك سبباً في تقليل  
شروع النكرة

١٥١ - هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً، وقوله:

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَرَّ الْمَجْرَةَ أَوْ مِرَاجُ نَهَارٍ  
وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ ضَخَّمُ السَّيْفِ كُلَّ يَوْمٍ فَخَارٍ

كَمْ عَمِيَّةٌ لَكَ بِأَجْرِ رُوحٍ وَخَالَةٍ  
كُنَّا نَحْذِرُ أَنْ تُصِغَ لِقَاحَنَا وَلَمْ يَ  
شَفَارَةٌ تَقْذُ الْفَصِيلَ بِرِجْلَيْهَا فَطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

اللفظ : « المجرة » بفتح الميم والجيم بعدها راء مشددة - باب السماء ، وهي البياض المعترض في السماء والفسران من جانبيها ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها الكواكب في السماء « النسيعة » بفتح الدال - الجفنة أو المائدة الكريمة ، وضخماتها كناية عن الكرم ؛ لأنها تدل على كثرة من يلتف حولها « فدعاء » هي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع - بفتح الفاء والدال المهملة جميعا - زيف في القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : اعوجاج في الفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشاري » بكسر العين - جمع عشراء - بضم العين وفتح الشين - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعا عشرة أشهر ، وقيل : هي التي مضت لها عشرة أشهر من حملها ، وهذا التفسير لا يصح ههنا ، لأنها لا تكون حينئذ ذات لبن « لقاحنا » بكسر اللام - جمع لقوح ، وهي الناقة الحلوب ، وقال في الصحاح : إذا تجت الناقة فهي لقوح شهرين أو ثلاثة ، ثم لبون بعد ذلك « ولهي » بفتح الواو وسكون اللام - أنثى الوهان ، وهو من ذهب عقله وجدا أو حزنا ، وفعله كورث ووجل ووعد « يار » : اسم عبد كان يتعرض لبنات مولاه ، ويقال له : يار الكواعب ، ويسار النساء ، وله قصة مشهورة أشار إليها الفرزدق في قوله لجرير :

وَأِنِّي لَأَخْشَى إِنْ خُطِبْتَ إِلَيْهِمْ عَلَيْكَ الَّذِي لَأَقَى يَسَارُ الْكَوَاعِبِ

« شفارة » هي التي ترفع رجلها لتضرب الفصيل لتمنعه من الرضاع عند الحب ، ويقال : شفر الكلب ، إذا رفع رجله ليبول ، والرواية في هذه الكلمة بالنصب على التميم ، قال سيبويه : زعم يونس أنه سمع الفرزدق يشده بالنصب ، جعله شفا ، ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان جائزا عربيا ه . « تقذ الفصيل » تضربه ، والوقوفه : التي ضربت حتى أشرفت على الهلاك « فطارة » مأخوذ من الفطر - بفتح فسكون - وهو أن تحلب الناقة بالسبابة والإبهام أو بأطراف الأصابع وفعله من بابي ضرب ونصر « الأبكار » جمع بكر ، وهي الناقة التي تجت أول بطن ، وقوادمها : أخلافها ، وإنما هي قدامان وآخران ؛ فسمي الكل قوادم تغليبا

الإعراب : « كم » خبرية أو استفهامية مبنية على السكون في محل نصب على أنها ظرف أو مفعول مطلق ، والعامل فيها قوله « حلبت » الآتي ، ولها تمييز مخنوف تقديره مجرورا إن جعلتها خبرية ومنصوبا إن جعلتها استفهامية ، وتقدر هذا التمييز من ألفاظ الصادر إن قدرت اتصافها

الخامس عشر: أن تكون مبهمة ، كقوله :

١٥٢ - مُرْسَمَةٌ بَيْنَ أَرْسَانِيهِ بِعَاسَمٍ يَبْتَنِي أَرْبَابًا

على للفعلية المطلقة ومن ألفاظ الأزمان إن جعلتها منصوبة على الظرفية ، وسيأتي لك فيها وجوه أخرى « عمة » مبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمة « يا » حرف نداء « جرير » منادى « وخالة » الواو عاطفة ، وخالة : مبتدأ « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة أخرى لخالة مماثلة لصفة العمة كما حذف صفة للعمة مماثلة لصفة الخالة ، وأصل الكلام : كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، حذف من كل واحد نظير ما أثبتته مع الآخر على طريق الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى عمة وحدها أو إلى خالة وحدها ، والجملة في محل رفع خبر عما عاد إليه الضمير منها ، وخبر الآخر محذوف يدل عليه هذا الخبر « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشاري » مفعول به ، وياء التكلم مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « كم عمة » حيث ورد فيه للمبتدأ - وهو قوله « عمة » - نكرة ؛ لوقوعه بعد « كم » الخبرية أو الاستفهامية : أما جواز وقوع النكرة مبتدأ بعد الاستفهامية فواضح ، لأنك قد علمت أن الاستفهام يخص النكرة ويقلل شيوعها ، وأما جوازه بعد الخبرية فالسبب فيه أنها لما أشبهت الاستفهامية في اللفظ أعطيت حكمها ؛ لأنهم يعطون الشيء حكم نظيره ، قلت : وفيه مسوغ آخر ، وهو وصف « عمة » بوصفين أحدهما مذكور وهو « لك » والآخر محذوف لدلالة الثاني عليه وهو « فدعاء » ، كما تبين لك في الإعراب ، فيكون فيه مسوغان

وإنما يتم هذا الاستشهاد على رواية رفع « عمة وخالة » كما أوضحناه ، وقد رويها منصوبين ومجرورين ؛ فعلى نصهما تكون « كم » استفهامية مبتدأ ، و « عمة » تمييزا لها ، و « خالة » معطوفا على عمة ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبر ، وإفراد الضمير بالنظر إلى لفظ « كم » ؛ وعلى رواية الجر تكون « كم » خبرية مبتدأ خبره جملة « حلبت » ؛ و « عمة » تمييزا لها ، وسيأتي للشارح رحمه الله أن يستشهد بهذا البيت مرة ثانية على هذا الوجه (ص ٢٨٨) فكان على ذكر منه ١٥٢ - نسب الرواة هذا البيت لامرئ القيس ، واختلفوا في امرئ القيس : من هو ؟ فقال قوم : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي :

ليس ذلك بصحيح بل هو لامرئ القيس بن مالك الحميري

وأقول : إن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي برواية أبي عبيدة والأصمعي وأبي حاتم والزيادي ، وفي نسخة ديوانه المطبوعة في أوروبا سنة ١٨٧٠م ، وفي نسخة شرح ديوانه للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب للطبوعة في مصر عام ١٣٠٧ هـ - نسبة هذا البيت له من قصيدة عدتها عشرة أبيات ، وأولها قوله :

أَيَا هِنْدُ، لَا تَنْكِحِي بُوَهَّ عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا  
مَرْسَعَةً بَيْنَ أَرْسَافِهِ ... البيت ، وبعدة :  
لِيَجْعَلَ فِي كَفِّهِ كَمْبًا حِذَارَ النَّيَّةِ أَنْ يَغْطِبَا

وقد ذكر السيد المرتضى في شرح القاموس عن العباب مانسه : « هو لامرئ القيس بن مالك الجبيري كما قاله الأمدى ، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره ، وهو موجود في أشعار حمير »  
اللفظ : « بوهة » بضم الباء بعدها واو ساكنة - هو الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : الأحمق « عقيقته » الحقيقة : الشعر الذي يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الذي ابيضت جلده وفسدت شعرته ، وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا ينظف ، وقال أبو علي : معناه أنه لم يعق عنه في صفه حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » بضم الميم وفتح الراء وتشدد السين مفتوحة بعدها عين مهملة - هي التهمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هي مثل المعادة ، وكان الرجل من جهة العرب يشد في يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « أرسافه » جمع رسف - بضم الراء وسكون السين - وهو مفصل ما بين الساعد والكف أو الساق والقدم ، وروى « بين أرباقه » وهي جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عراو ، والمراد أنه يجعل تيممه في حبال « عسم » اعوجاج في الرسف ويس « أربا » هو الحيوان المعروف ، وقد كان حمق الأعراب في الجاهلية يعلقون كعب الأرنب كالمعادة ويزعمون أن من علقه لم تضره عين ولا سحر ولا آفة ؛ لأن الجن تمتلئ الثعالب والظباء والقناذ وتجنب الأرباب لكان الحيض ، يريد أنه من أولئك الحمقى ، والبيت الذي بعده يوضح هذا المعنى

الأعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أرسافه » مضاف إليه وضمير الغائب مضاف إليه « به عسم » مبتدأ وخبر في محل نصب صفة أخرى لبوهة « يبتنى أربا » جملة من الفعل وفاعله المستتر ومفعوله في محل نصب أيضا صفة أخرى لبوهة  
الشاهد فيه : قوله « مرسعة بين أرسافه » حيث وقعت النكرة فيه مبتدأ ؛ لأن التكلم قصد الإبهام ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيع ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البناء والتكلمين ، فلا تظن أن معنى قول الشارح « أن تكون مبهمه » أنه يريد أن يكون معناها مبهما ؛ فإن ذلك أمر لا تسوغ إرادته ؛ لأمرين : الأول : أن كل نكرة معناها مبهم حتى يعرض له ما يوجب التخصيص أو نحوه ، والثاني : أن إبهام معنى النكرة هو اللامع من جواز الابتداء بها ؛ لأن الحكم إنما يكون على المعروف ، ومن هنا نستفيد أنه إذا قصد التكلم الحكم على الفرد للبهام ساغ



(وَلَيْقَسْنَ) على ما قيل (مَا لَمْ يَقُلْ) ؛ والضابط حصول الفائدة .  
 (وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له ، ذال على الحقيقة أو على شيء من سببَيْهِ ؛ ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَاحَظَرَا<sup>(١)</sup>) في ذلك ، نحو « تيمى أنا » و« مشنوه من يشنوك » ، فإن حصل في التقديم ضرر فلما راض كما ستعرفه .  
 إذا تقرر ذلك (فَأَمْنَعُ) أى : تقديم الخبر (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ) يعنى المبتدأ والخبر (عُرْفًا وَنُكْرًا) أى : في التعريف والتذكير (عَادِيَّ بَيَانٍ) أى : قرينة تبين المراد ، نحو « صديق زيد » ، و« أفضل منك أفضل منى » ؛ لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا نحو « رجل صالح حاضر » أو استويا وإحدى بيان — أى : قرينة تبين المراد — نحو « أبو يوسف أبو حنيفة » جاز التقديم ، فتقول : « حاضر رجل صالح » و« أبو حنيفة أبو يوسف » ؛ للعلم بخيرية القدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

هذا ، واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت إنما هو على رواية «مرسعة» بفتح السين وبالرفع ، وتفسيرها بما أسلفنا ، وهى رواية الأصمى وشرح عليها السكرى ، وأما الوزير أبو بكر وجماعة من نقلة اللغة فقد رووا هذه الكلمة «مرسعة» بكسر السين المشددة وبالنصب ، على أنه صفة لبوهة ، والمرسعة — على هذا — الرجل الذى فسد موق عينه ، أو الرجل الذى لا يبرح منزله ، والمها فيه للبالغة ، وهذه رواية الأكثرين

(١) هذا مذهب البصريين ، والكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر أصلا ، سواء أكان مفردا أم جملة ، استوى مع المبتدأ في الرتبة أم لم يستو ، وسنشرح مذهبهم ونحتج عليهم في شرح الشاهد الآتى (رقم ١٥٣) فارتقبه

١٥٣ — ينسب قوم هذا البيت للفرزدق ، والأكثر على أنه لا يعرف قائله ، مع كثرة استشهاد العلماء به في كتب النحو واللغات والفرائض ، وألفاظه ومعناه مما لا يحتاج إلى شرح الإعراب : « بنونا » خبر مقيم ، والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر « أبنائنا » مركب إضافي مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وتا : مضاف إليه « بنوهن » مبتدأ ثان ، والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف ، و« الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال

الشاهد في: قوله «بنو أنبأنا» حيث قدم الخبر - وهو قوله «بنونا» - على المبتدأ - وهو قوله «بنو أنبأنا» - مع أنهما مستويان في التعريف، لأن كل واحد منهما معرفة بالإضافة إلى ضمير التكلم للعظم نفسه أو معه غيره، فهما في رتبة واحدة، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ والخبر، ومعينة أحدهما للابتداء به والآخر للإخبار به عنه وبيان هذا أن غرض الشاخص إثبات أن أبناء الأبناء يشبهون الأبناء في محبتهم والعطف عليهم، وأنت تعلم أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه وتذكر الجملة من أجله ينبغي أن يجعل خبراً، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله

وهنا أمران يجب التنبيه عليهما:

أحدهما: أن ابن الناطم قد استشهد بهذا البيت لثبوت ما استشهد به الشارح عليه، فاعترضه ابن هشام بقوله: «قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب؛ فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت:

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْخَيْرِ وَإِنِهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء، وعن وافيها بأنه أعذر الناس، لا العكس» اهـ والجواب عليه من وجهين: (الوجه الأول) أن التشبيه المقلوب أمر نادر، وقد علمت مراراً أن الحمل على ما يندر وقوعه مرجوح لا يصار إليه إلا عند الاضطرار، (الوجه الثاني): أن تعليقه بأن المراد في بيت حسان الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء فكان ذلك قرينة مسوغة للتقديم - يجري معنا أيضاً؛ لأن المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء؛ لأن ثبوت وجه الشبه في الأبناء أقوى وأكثر، فلماذا أجرى الاحتمال في بيت الشاهد ومنعه في بيت حسان؟، وهذا واضح إن شاء الله

الأمر الثاني: أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة، محتجين بأن جواز تقديمه يؤدي إلى الإضرار قبل الذكر، وهو غير سائق، وبيان هذا أن قولك «على مسافر» وقولك «على أبوه حاضر» الخبر في المثال الأول مفرد، وهو «مسافر»، وإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه عائد إلى المبتدأ، فلو قدمت الخبر فقلت «مسافر على» لعاد الضمير للمستتر في «مسافر» إلى «على» المتأخر عنه، وعلى هذا القياس. وكذا لو قلت «أبوه حاضر على» كانت الماء في «أبوه» ضميراً عائداً إلى «على» المتأخر، والإجماع منقطع على أن ضمير الاسم يجب أن يكون متأخراً عنه؛ فوجب أن يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ

والجواب عن هذا من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه قد ورد في كلام العرب تقديم ضمير الاسم عليه وتراو نظماً: أما النثر فكقولهم في المثال: «في بيته يؤتى الحكم» وقولهم: «في أكفانه لف الميت» ومن تقديم الخبر بذاته

أى : بنو أبنائنا مثل بنيينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستترا (كَأَنَّ الْخَبْرَ) لإيهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » : قَامَ زَيْدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحس : بأن يكون له فاعل محسوس ؛ من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » جاز التقديم ، فنقول : « قَامَا الزَيْدَانِ »

سامع من قولهم : « مشنوء من بشنؤك » ، وما حكاه سيبويه من قولهم : « تيمجى أنا » ، وأما النظم فكثير : منه قول زهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا      يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا  
وقول الأعشى :

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ      وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا يَرَنٍ

وقد ورد من تقديم الخبر على مبتدئه أبيات : منها بيت الشاهد ، وبيت حسان الذى نقلناه فى كلام ابن هشام ، ومنها قول الآخر :

فَقَى مَا ابْنُ الْأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا      وَحُبَّ الزَّادِ فِي شَهْرَى قِيَاحٍ  
وتقديره : ابن الأغرف فى ما ، فقدم الخبر ، ومن ذلك قول الشماخ :

كَلَّا يَوْمَئِذٍ طَوَالَةٌ وَصَلُ أَرَوَى      ظَنُونٌ ، أَنْ مُطَرِّحُ الظُّنُونِ

فوصل أروى : مبتدأ ، وظنون : خبره ، وقوله « كلا يومى » ظرف متعلق بالخبر ، وقد تقدم متعلق الخبر على المبتدأ ، ولا شك أن تقديم التعلق يؤذن بتقدم العامل

الوجه الثانى : أن قولكم « إن الإجماع منعقد على وجوب تأخير ضمير الاسم عنه » غير صحيح على هذا الإطلاق ، فإن الضمير يجوز أن يعود إلى متأخر عنه لفظا إذا كانت رتبته التقديم ، أليس يجوز أن نقول : « ضرب غلامه إبراهيم » إذا كان إبراهيم فاعلا ، ومن هذا قوله تعالى : « فأوجس فى نفسه خيفة موسى » فقدم ضمير موسى عليه لفظا ؛ لأن مرتبة موسى التقديم ، وشواهد ذلك أكثر من أن يحصها العد

الوجه الثالث : أنكم أجزتم معنا تقدم خبر « كان » على اسمها ، ولم تبالوا بما حسبتموه محظورا ، مع أنه جارفيه جريانه فى المبتدأ والخبر ، فكيف أجزتم فى موضع وحظرت فى موضع آخر مع استواء الموضعين فيما ذكرتم من العلة ؟؟؟

و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ للأمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحل على الأكثر راجح ، قاله في شرح التسهيل

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فضلا ؛ لأن الخبر هو المحدث عنه ، فلا يحسن جملة حديثا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله ( أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَجًا ) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بالإلا مع إلا  
قلت : هو كذلك ، إلا أنهم أئزموه التأخير حلا على المحصور إنمأ ، وأما قوله :

١٥٤ — \* وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَوْلُ \* .

فشاذ .

١٥٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بنامه :

فِيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَوْلُ ؟

وهو بيت من قصيدة هاشمية الكيت بن زيد الأسدي الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير بأيامها وأحد شعراء مضر التصبين على القحطانية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقِيلٌ ؟

وَهَلْ أُمَّةٌ مُسْتَفِظُونَ لِرُشْدِهِمْ فَيَكْشِفُ عَنْهُ النِّعْسَةَ الْمُتَزَمِّلُ ؟

فَقَدْ طَالَ هَذَا النَّوْمُ وَأُسْتُخْرِجَ الْكَرَى مَسَاوِيَهُمْ لَوْ كَانَ ذَا اللَّيْلِ يُعْدَلُ

وَعُطِّلَ الْأَحْكَامُ حَتَّى كَأَنَّا عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الْيَاقِي نَنْتَحِلُ

كَلَامَ النَّبِيِّينَ الْمُدَافَةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

اللفظ : « عم » أصل العمى ذهاب البصر كله ، ولا يقال « عمى » إلا أن يذهب بصره من

العينين كليهما ، ويقال لمن غاب عنه وجه الصواب وضلّ عن الجادة : هو أعمى ، وعم ، والمرأة :

عمية — بكسر الهم ، وقد تسكن تخفيفا — وعمياء ، ومن ذلك قوله تعالى : ( وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ

أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَصْلُ سَبِيلًا ) وقوله « مدبر » هو في الأصل من ولاك قفاه ،

ويكنى به عن المعرض الذي لا يباليك ولا ينظر إليك « مقبل » ضد المدبر « النعسة » بفتح النون

وسكون العين - اسم المرة من الناس - بضم النون وفتح العين مخففة - وهو النوم ، وقيل : مقارنته ، وقيل : هو السنة من غير نوم كما قال عدى بن الرقاع :

وَسَنَانُ أَقْصَدَهُ النَّعَاسُ فَرَنَّتْ فِي عَيْنَيْهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ يَنَامُ

« المتزمل » التلطف في ثوبه ، وهو مما يعملُه النَّامُ ، وربما قلبوا التاء زايًا ثم أدغموها في الزاي فقالوا المتزمل ، كما في قوله تعالى : ( يا أيها المتزمل قم الليل إلا قليلا ) وقوله « لو كان ذا الليل يعدل » يروى في مكانه « لو أن ذا الليل يعدل » و يروى أيضا « إن كان ذا الميل يعدل » وعدل الشيء - وبابه ضرب - تسويته وموازته ، وباقي الآيات واضح المعنى

الإعراب : « فيارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقترنة على ما قبل باء التكميم المحذوفة تخفيفا « هل » حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملفاة « بك » جار ومجرور متعلق بقوله « يرتجى » الآتي « النصر » مبتدأ « يرتجى » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى النصر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق في المعنى بقوله « النصر » السابق ، ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، فيجعل متعلقا بقوله « يرتجى » السابق « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملفاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المول » مبتدأ مؤخر

الشاهد في : قوله « وهل إلا عليك المول » حيث قدم الخبر - وهو قوله « عليك » - على مبتدئه - وهو قوله « المول » - مع أن المبتدأ مقصور على الخبر ، بمعنى أنه لا يتجاوز الخبر إلى غيره ، وإن كان الخبر يتجاوزه إلى مبتدأ آخر ، ألا ترى أن مقصود الشاعر أن يقول : إن الالتجاء لا يكون إلا إلى الله تعالى ، والاعتداء لا يكون إلا عليه سبحانه ، ولو جعلت قوله « بك » متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وقوله « النصر » مبتدأ مؤخر ، كما هو إعراب جماعة ؛ لكان في هذه العبارة شاهد آخر لما نحن بسدده ؛ فإنه حينئذ يكون قد قدم الخبر على المبتدأ ، مع أن المبتدأ مقصور والخبر مقصور عليه ، والتقديم في مثل هذه الحال شاذ عند أكثر النحاة ، ولو أنه أتى بالكلام على الوجه المطرد السائع عندهم لقال : وهل المول إلا عليك ؛ لأن الأصل في القصص بالنفي والاستثناء أن يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء ويتقدم المقصور على أداة الاستثناء فيقع بينها وبين النفي ، والذي عليه عامة علماء البلاغة وبعض النحاة أن تقديم المقصور عليه بدون أن تتقدم أداة الاستثناء ممتنع لا يسوغ ارتكابه ؛ لما يلزم عليه من تفسير المعنى واتقابه ، وإذا تقدمت أداة الاستثناء كما هنا فلا مانع من تقديم المقصور عليه لانفهام المعنى ووضوحه ، نعم هو قليل بالنسبة إلى تأخره

وكذا يتمتع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزِيدٌ قائمٌ » كما أشار إليه بقوله : ( أَوْ كَانَ ) أى : الخبر ( مُسْنَدًا لِلَّذِي لَمْ أَبْتَدَأْ ) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصدر ، وأما قوله :

١٥٥ - خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يُتَلَّى الْعَلَاءُ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالُ

والحاصل أن القصر إما أن يكون بالنفي والاستثناء وإما أن يكون بإثباته ؛ فمثال الأول قوله تعالى : ( وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ) ومثال الثاني قوله جلَّ شأنه : ( إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ) وقوله تعالت كلمته : ( إنما أنت منذر من يخشاها ) ، والأصل في الطريقتين أن يكون المتأخر هو المقصور عليه والمتقدم هو المقصور ؛ فأما في القصر بإثباته فلا تجوز مخالفة هذا الأصل إجماعاً ؛ لأنك لو غيرت الترتيب لانعكس الأمر ؛ فأصبح المقصور مقصوراً عليه والمقصور عليه مقصوراً ؛ وأما إذا كان القصر بالنفي والاستثناء فلا يجوز تقديم المقصور عليه وحده إجماعاً ، ولكن هل يجوز تقديمه مع إلا أو لا يجوز ؟ اختلف النحاة في هذا ؛ فجمهورهم على أنه لا يجوز حملاً للنفي والاستثناء على إثباته ، حتى يستوى الطريقتان ، وهو الذي اختاره الشارح ههنا ، وذكر قوم أن التقديم في هذه الحال جائز ؛ لأن تقديم المقصور عليه مع إلا لا يوقع في لبس ؛ إذ المعنى بعد التقديم على ما كان عليه قبله ، وهذا هو الذي عليه علماء البلاغة ، وهو عندنا أصح مهيماً وأوضح دليلاً ، وعلى هذا يكون قول الكسيت « وهل إلا عليك المعول » مستقيماً لا شذوذاً فيه ، وستكلم على هذا الموضوع مرة أخرى في باب الفاعل ، إن شاء الله

١٥٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللفظ : « ومن جرير » يروى في مكانه « ومن تميم » و يروى أيضاً « ومن عوف » وقوله « العلاء » هو - بفتح العين المهملة معدوداً - الشرف والرفعة والمجد ، وقيل : هو مصدر قولهم : على في المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما في الرتبة والمنزلة فيقال : علا يعلا علواً

إبراهيم : « خالي » خبر مقدم « لأنت » اللام لام الابتداء ، أنت : مبتدأ مؤخر « ومن » الواو للاستئناف ، من اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خبره ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره لاعتلالها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع ، وأصله أن يكون مرفوعاً لعدم سبق جازم أو ناصب ، ولكنه هنا مجزوم على تشبيه اسم الموصول بالشرط ، كما جزمه الشاعر بعد « الذي » في قوله :

كَذَلِكَ الَّذِي يَنْفِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِيبُهُ عَلَى رَغَمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ

وقاعله ضمير مستتر يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول

... ..

فإن قلت : فما حملك على تقدير « من » اسما موصولا ثم اضطرت إلى ادعاء أن جزم المضارع به تشبيه له بالشرط ، وهلا جعلته شرطا من أول الأمر ؟

قلت : لو كان شرطا لوجب أن تكون جملة الشرط فعلية ماضوية أو مضارعية على الراجع ، كما ستعرف ، وهنا الجملة اسمية ؛ فلم يكن بد من جعله موصولا

فإن قلت : فلماذا جعلته موصولا وارتكبت هذا التشبيه ، ولم تجعله شرطا وتعتبر مجيء الشرط جملة اسمية من ضرورات الشعر ، أو تقدر له فعلا يكون شرطا له

قلت : ارتكاب هذا لا يجوز ؛ لأن مجيء الشرط على ما وصفت لم يثبت فيه حجة ، لافي ضرورة ولا في غيرها ، فأما تشبيه الموصول بالشرط فله مسأغ في لغتهم ، أفلمست ترى أن الفاء تقتزن بخبر الاسم الموصول كما تقتزن بجواب الشرط ؟ وتقدير المحذوف الذي لاتدعو إليه ضرورة ملبسة بما لا يرتكبه المحققون ؟ ولك في هذا المنع

« العلاء » مفعول به « ويكرم » الواو عاطفة « يكرم » مضارع معطوف على نيل « الأخوال » قال العيني : هو منصوب على أنه مفعول به ليكرم ، وأنت خبر بأن الرواية لو كانت بفتح ياء المضارعة من « يكرم » لم يجوز أن ينصب به المفعول ؛ لأنه لازم ، ولو كانت يبناء الفعل للجهول على أنه مأخوذ من « أكرم » لم يجوز كذلك أن ينصب مفعولا ؛ لأن نائب فاعله الذي هو الضمير المستتر فيه هو مفعوله الذي يقتضيه ، ولو كانت الرواية بضم ياء المضارعة على أنه مضارع مبنى للعلوم ماضيه « أكرم » ساغ انتصاب المفعول به ، ولكنه يؤدي إلى معنى ضعيف ، وعندى أن المضارع مقنوح الياء على أنه من الثلاثي ، وقوله « الأخوال » منصوب على التمييز على طريقة الكوفيين المميزين لتعريف التمييز اختيارا ، أو على حد « وطلبت النفس » ، وهو وجه يؤدي إلى معنى حسن

الشاهد فيه : قوله « خالي لأنت » حيث قدم الخبر - وهو قوله « خالي » على - مبتدئه -

وهو قوله « لأنت » ، مع أن المبتدأ مقترن بلام الابتداء التي لها صدر الكلام وهذا التقديم شاذ ، ولهذا خرج جماعة على أن قوله « خالي » مبتدأ ، وقوله « لأنت » خبره

وفيه شذوذ آخر ، وهو دخول لام الابتداء على الخبر مع أنها مختصة بالمبتدأ

وخرجه جماعة على أن قوله « خالي » مبتدأ أول ، وقوله « لأنت » خبر مبتدأ ثان محذوف ،

وأصل اللام مقترنة به ، والتقدير : خالي هو أنت ، فلما حذف المبتدأ اقترنت اللام بخبره ، وهي

لاتزال في صدر جملتها

ومثل بيت الشاهد في جريان التخريجين الأخيرين قول الرازي :

أَمْ الْخَلِيسُ لَمْجُورٌ شَهْرَبَةٌ تَرَضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

فإنما أن يكون قوله « أَمْ الْخَلِيس » مبتدأ ، وقوله « لَمْجُورٌ » خبره ، وفيه دخول لام الابتداء

على خبر المبتدأ ، وإما أن يكون قوله « أَمْ الْخَلِيس » مبتدأ ، وقوله « لَمْجُورٌ » خبر مبتدأ محذوف

نشاذ ، أو مؤول ؛ قيل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى :  
لهو أنت ، وقيل : أصله خالى أنت ، أخرت اللام للضرورة  
( أو ) مسندا للمبتدأ ( لَأَزِمَ الصَّدْرُ ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ،  
و « كَمْ » الخبرية ( كَمْ لِي مُنْجِدًا ) ، و « مَنْ يَمُ أَسْن إِلِه » ، و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا »  
و « كَمْ حَبِيدَ لَزِيد » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَتُ فَدَعَاءَ مَدَّ حَلَبَتٍ عَلَى عَشَارِي<sup>(١)</sup>

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو : « غَلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ »  
و « غَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ » هذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر  
( تنبيه ) يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الْبَنَى يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله في  
شرح الكافية

وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر ( وَنَحْوُ « عِنْدِي دِرْهَمٌ » وَ « لِي وَطَرٌ » )  
و « فَعَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » ( مُتَرْتَمٌ فِيهِ تَقْدُّمُ الْخَبَرِ ) رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال ،  
إذ لو قلت : درهم عندي ، ووطر لي ، ورجل قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا  
للمبتدأ وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها  
فائدة يمتد بثلاث آكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو  
« وَأَجَلَ مُسَمًّى عِنْدَهُ » و ( كَذَا ) يلتزم تقدم الخبر ( إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ بِمِثْلِ ) أى : من  
المبتدأ الذي ( بِهِ ) أى : بالخبر ( عَنْهُ ) أى : عن ذلك المبتدأ ( مُبْدَأًا يُخْبَرُ ) . والمعنى أنه  
يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦ — أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ لِي بِهِ عَيْنٌ حَبِيهَا

كانت اللام مقترنة به ، وكان أصل الكلام : أم المجلس لى يجوز  
وفي هذا البيت كيت الشاهد أيضا تخرج ثالث ، وهو أن تكون اللام زائدة ، وليست هي  
لام الابتداء ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذه التخريجات  
( ١ ) قد سبق شرح هذا البيت ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إليه في ( ص ٢٧٧  
من هذا الجزء )

١٥٦ — البيت نسبة جماعة منهم أبو عبيد البكري في شرح الأمالى ( ٤٠١ ) والمعنى ؛ لنصيب  
ابن رباح الأموى بالولاء ، مولى عبد العزيز بن مروان ، وكان شاعرا خلا فصيحا مقدما في النسب



... ..

واللدج ، ولم يكن له حظ في الهجاء ؛ وكان عفيفا ، ويقال : إنه لم ينسب قط إلا بأمراته ، ونسبه قوم منهم ابن نباتة للصرى في كتابه « سرح العيون » إلى مجنون ليلى من أبيات له أولها قوله :

دَعَا الْمُخْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ      بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ نَمَحَى ذُنُوبَهَا  
وَنَادَيْتُ يَا رَبَّنَا أَوَّلَ سُؤَالِي      لِنَفْسِي لَيْسَ لِي مُمَّ أَنْتَ حَبِيبُهَا  
فَإِنْ أُعْطِيَ لَيْلَى فِي حَيَاتِي لَمْ يَنْبُ      إِلَى اللَّهِ عَبْدٌ تَوْبَةً لَا أَتُوبُهَا  
أَهَابُكَ إِجْلَالًا      ... .. البيت ، وبسده :

وَمَا هَجَرْتُكَ النَّفْسُ يَا لَيْلَى أَنَّهَا      قَلْتُكَ ، وَلَا أَنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيبُهَا  
وَلَكِنَّهُمْ - يَا أَمْلَحَ النَّاسِ - أُولَعُوا      بِقَوْلٍ إِذَا مَا جِئْتُ : هَذَا حَبِيبُهَا

وقد أنشد أبو علي القالي في أماليه ( ٢ : ٢٦٢ ) البيت الأول والثاني من هذه الأبيات ونسبهما لقيس المجنون كما قال ابن نباتة ، وزاد أبو عبيد البكري في شرح الأمالي ( ٩٠٠ ) البيت الثالث ، ولم يتعرض إلى نسبتها للمجنون بنقد ، ولعل بيت الشاهد إنما أضيف إلى هذه الأبيات إضافة لأنه يتفق معها في الوزن والقافية والفرض ، وآية ذلك أن أبا عبيد البكري ينسبه لنصيب مع أنه يروي أكثر هذه الأبيات منسوبة إلى مجنون بنى عامر

اللفظ : « أهابك » مضارع هابه يهابه هيبة ، إذا كان يخشاه ويخافه « إجلالا » هو التعظيم « حبيبها » قال الخطيب التبريزي : يجوز أن تكون « ها » راجعة إلى العين ، ويجوز أن تكون راجعة للرأه ، قلت : وهذا الثاني بعيد جدا ، وللمراد أنه يهاب حبيبته ويخافها لأنها ذات صولة وقدرة عليه ، ولكن لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل له اللهاية ، وقوله « وما هجرتك النفس - البيت » روى الخطيب في مكانه :

وَمَا هَجَرْتُكَ النَّفْسُ أَنْكَ عِنْدَهَا      قَلِيلٌ ، وَلَكِنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيبُهَا

وقوله « قلتك » معناه أبغضتك وكرهتك « أولعوا » بالبناء للجھول على ما هو المشهور في هذا الفعل - معناه أغرموا واستهاموا

الاعراب : « أهابك » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف مفعول « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو للحال ، ما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر ، وجمله للمبتدأ والخبر في محل نصب حال « على » جار ومجرور متعلق

فلا يجوز « مثلها زيدا على التمرة » ، ولا « حبيبها ملء عين » ، لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على ملابسه .

و ( كَذَا ) يلتزم تقدم الخبر ( إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضَدِيرَ ) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه ( كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمَتْهُ نَصِيرًا ) و « صَبِيحَةُ أَيِّ يَوْمٍ سَرَّكَ » .

( وَخَبَرَ ) المبتدأ ( الْمُخْصُورِ ) فيه بالآ أو يَأْتِمَا ( قَدَّمَ أَبَدًا ) على المبتدأ ( كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَهْمَدَا ) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سلف

( تنبيه ) كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنْ » وصلتها ، نحو « عندى أنك »

بقدره ، أو بمحذوف صفة له « لكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم « عين » مضاف إليه « حبيبها » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « ملء عين حبيبها » ؛ حيث قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على مبتدئه - وهو قوله « حبيبها » لأن المبتدأ مضاف إلى ضمير يعود إلى اللضاف للخبر

وهذا التقديم واجب ؛ لأنه لو أخر الخبر وقدم المبتدأ على ما هو الأصل فيهما فقال « حبيبها ملء عين » لزم على ذلك أن يعود الضمير المضاف إلى المبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ؛ أما في اللفظ فأوضح من أن يدل عليه ، وأما في الرتبة فلا نك تعلم أن منزلة الخبر من مبتدئه التأخير ، لكونه صفة له في المعنى ، والصفة تتأخر عن اللوصف ، وأنت تعلم أن ضمير الغائب يجب أن يكون مرجعه متقدما عليه في الرتبة ، أوفى اللفظ ، أوفيهما ، أوفى المعنى ، فلما فات هـنا أن يجيء بالمرجع متقدما الرتبة لم يكن بد من أن يجيء به مقدما في اللفظ

وعكس هذا اليت قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك بن مروان :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كُتَيْبٌ تُصَاهِرُهُ

فإن في الخبر - وهو جملة « أمه من محارب » - ضميرا يعود إلى المبتدأ - وهو قوله « أبوه » - وأصل الكلام : أسوق مطبق إلى ملك أبوه ما أمه من محارب إلخ ، فأخر المبتدأ ، وقدم الخبر ، مع أن في الخبر ضميرا يعود إلى المبتدأ ، وذلك مما يؤكد لك أن المدار على أن يكون المرجع متقدما بأي نوع من أنواع التقديم ، وفي بيت الفرزدق تقدم المرجع بالرتبة لا باللفظ ، وفي بيت الشاهد تقدم المرجع في اللفظ ورتبته التأخير

فاضِلٌ» ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتي هي لنة في لعلٌ ، ولهذا يجوز ذلك بعد «أما» كقوله :

١٥٧ - عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِينِي

١٥٧ - لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « جزع » بفتح الجيم وكسر الزاي - صفة مشبهة مأخوذة من جزع يجزع - من باب أسف - ومعناه الشديد الخوف ، وتقول : جزع يجزع جزعا فهو جازع وجزع - بفتح فكسر أو بفتح فضم - وجزوع - بزة صبور - وجزاع - بضم الجيم - أى : اشتد خوفه وذهب صبره «النوى» البعد ، والفراق «فلوجد» الوجد - بفتح فسكون لاغير - هو الحب ، ويقال : إنه ليجد بقلانة وجدًا ، إذا كان يهواها ويحبها حبًا شديدًا ، وفي حديث ابن عمر وعيينة بن حصن : والله ما بطنها بوالد ولا زوجها بواجد ، أى : إنه لا يحبها «يربى» مضارع براه ، والأصل فى هذه المادة قولهم : برى العود والقلم والقدح وغيرها ، يبريه بريا ، إذا نحتته ، وقالوا : برت البعير ، إذا حسرته وأذهب لحمه ، وفي حديث حليلة السعدية أنها خرجت فى سنة حمراء قد برت المال ، أى : هزلت الإبل وأخذت من لحمها

الإعراب : «عندى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «اصطبار» مبتدأ مؤخر ، وسوّغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوع خبره ظرفًا مختصًا بمقتما «وأما» حرف شرط وتفصيل وتوكيد «أنتى» أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم أن «جزع» خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ «يوم» ظرف متعلق بجزع «النوى» مضاف إليه «فلوجد» الفاء فى الأصل فاء جواب الشرط ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كاد» فعل ماض دالّ على المقاربة ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الوجد «يربى» يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اسم كاد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمها وخبرها فى محل جر صفة لوجد

الشاهد فى : قوله «وأما أنتى جزع... فلوجد» حيث وقع المبتدأ مصدرًا مؤولاً من أن المؤكدة المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها ، وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور الواقع بعد الفاء وإنعاساغ هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة والمكسورة هما خطأ ، وبين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل خطأ ونطقاً

فإن قلت : فما الذى آمنى اللبس بين هذه الأشياء ؟

قلت : إن «أما» التى للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة

لأن «إن» المكسورة و «لعل» لا يدخلان هنا . اه  
 (وَحَذَفُ مَا يَنْفُلُ) من الجزين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا \* تَقُولُ : زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر  
 (يَعْدُ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كَمَا ؟) والتقدير : زيدٌ عِنْدَنَا ، وإن شئت صرحت به . ولو  
 كان المحاب به نكرة نحو «رجل» قدر الخبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز  
 أن يكون التقدير «عندي رجل» إلا على ضعف  
 (وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ دَفِنُ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (اسْتَغْنَى عَنْهُ)  
 لفظا (إِذْ) قد (عُرِفَ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دفن ، وإن شئت صرحت به ،  
 وقد يحذف الجزان معا إذا خلا محل مفرد ، كقوله تعالى : «وَاللَّائِي لَمْ يَحِصْنَ» أى :  
 فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو «كذلك» ؛ لدلالة الجملة التي  
 قبلها — وهي «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ» — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ماسيئله الجواز كما سلف ، ومنه ماسيئله الوجوب ،  
 وهذا شروع في بيانه (وَبَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (غَالِبًا) أى : في غالب أحوالها ، وهو كون  
 الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذَفُ الْخَبَرِ \* حَتْمٌ) نحو «وَلَوْلَا دَفَعُ  
 اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف  
 «مَوْجُودٌ» وجوبا ؛ للعلم به وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع مطلقا على الوجود المقيد  
 — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو «وَلَوْلَا زَيْدٌ سَأَلْنَاكَ  
 مَا سَلِمَ» وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُوا عَهْدِي بِكَفَرٍ لَبَنَيْتُ

الهمزة التي بمعنى لعل ، فاذا وقعت بعدها «أن» لم تكن إلا مفتوحة مؤكدة ؛ فلما تعين الموضع  
 لها أمنت اللبس

فإن قلت : فما السر في أن «أما» لا يقع بعدها إن المكسورة ولا أن التي بمعنى لعل ؟  
 قلنا : اعلم أن «أما» هذه تستلزم أمرين : الأول وقوع الفاء بعدها ، الثاني : أن يفصل  
 بينها وبين هذه الفاء بمفرد ، ومن ثمت كان ولاؤها مختصا بالأسماء ، وأنت تعلم أن «أن»  
 المؤكدة المفتوحة الهمزة هي واسمها وخبرها في تأويل مفرد هو مصدر ، ولو أنها معها في اللفظ  
 جملة ، وذلك بخلاف إن المكسورة وأن التي بمعنى لعل ؛ فإن كلا منهما مع اسمها وخبرها جملة  
 في اللفظ والمعنى جميعا ، فلما كان هذا هكذا امتنع وقوعهما بعد «أما» وتعين الموضع للمفتوحة  
 المؤكدة

الْكُتْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، وإن دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعري :

١٥٨ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا النِّمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَلَا

١٥٨ - هذا البيت من قصيدة لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري الفيلسوف

الشاعر ، من قصيدة مطلعها :

أَعْنِ وَخَذِ الْقِلَاصِ كَشَفْتَ حَالَا وَمِنْ عِنْدِ الظَّلَامِ طَلَبْتَ مَا لَا  
وقبل البيت الممثل به قوله :

وَلَوْلَا مَا يَسِيْفُكَ مِنْ نُحُولٍ لَقُلْنَا أَظْهَرَ الْكَمَدِ انْتِحَالَا  
سَلِيلُ النَّارِ رَقَى وَدَقَّ حَقَى كَانَ أَبَاهُ أَوْزَعَهُ الشَّوْكَ لَا  
مُحَلَّى الْبُرْدِ تَحْسِبُهُ تَرْدَى نُجُومَ اللَّيْلِ وَانْتَقَلَ الْهَلَالَا  
مُغِيمُ النَّفْلِ فِي طَرَفِي نَقِيزِ يَكُونُ تَبَايُنٌ مِنْهُ أَشْتِكَا  
تَبَيَّنَ فَوْقَهُ ضَحْضَاحُ مَاءٍ وَتُبْصِرُ فِيهِ لِلنَّارِ أَشْتِعَالَا  
غِرَارَاهُ لِسَانَا مُشْرِقِي يَقُولُ غَرَابِ الْمَوْتِ أَرْتَجَا  
إِذَا بُصِرَ الْأَمِيرُ وَقَدْ نَفَّاهُ بِأَعْلَى الْجَوِّ ظَنُّ عَلَيْهِ آلا  
وَدَبَتْ فَوْقَهُ مُحْمَرُّ الْمَنَايَا وَلَكِنْ بَعْدَ مَا مِصَحَّتْ نِمَالَا

اللفظ : « وخذ » الوخذ : السير السريع ، يقال : وخذت الناقة تخذ وخدا ووخدانا ، إذا سارت مسرعة « القلاص » بكسر القاف - جمع قلوص - بفتحها - وهي الناقة الفتية ، ويقال للأثني خاصة ، كالفناء يقال للأثني من الإنس « نحول » أراد به دقة السيف وورقة شفرته ، وجعل هذا دليلا على أن سيفه قد عشق الرقاب واستهام بقطعها فهو من عشقه قد أصابه النحول « الكمد » الحزن مع تغير الوجه « سليل النار » أي : ولدها ؛ لأنه نشأ فيها حين أخرج من المعدن وحين طبع « السلال » بضم السين - هو السل - وهو داء يعترى الإنسان فيدنفه ويسببه بالنحول « البرد » أراد به غمد السيف « تردى » اتخذه رداء « اتعل » اتخذه نعل « في طرفي نقيص » يريد أنه جامع للنقاوض ؛ فمأوه وروقه بريك كأن الماء يترقق فيه ؛ وطرافه ومضاؤه تريك أن النار تلهب منه « اشتكالا » هو التشابه والتشاكل « ضحضاح ماء » هو الماء الرقيق يجري على وجه الأرض « غراره » بكسر الغين العجمة - حذاه « مشرق » نسبة إلى مشارف اليمن ، وهي قرى تشرف عليه « ارتجالا » تقول : ارتجل الكلام ؛ إذا قاله بديهته من غير روية « آلا »

هو السراب ، أى : إذا سلّ سيفه ونظر إليه ظنّ أنّ بين السماء والأرض سرايا ، وأما قوله « ودبت فوقه - البيت » فإنهم يشبهون فرند السيف بمذب النخل ؛ يريدون أنه كأنما دبت عليه النخل ، وبقيت آثار أرجلها فيه ، انظر إلى قول الكندى :

وَمُهَنْدٍ عَضِبَ مَضَارِبُهُ فِي مَتْنِهِ كَمَذْبَةِ النَّمْلِ

فأبو العلاء يقول : إنهم واهمون في ذلك ، وإنما دبت حمر النيا فوق السيف ، وقوله « يذيب الرعب - إلخ » معناه أن سيفك كما يهابه الرجال تهابه السيوف فتذوب في أعينها هبة منه ، فلولاً أن أعينها تمسكها أن تسيل على الأرض لسات

الإعراب : « فلولاً » حرف امتناع لوجود « النمد » مبتدأ « يمسكه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى النمد ، والهاء مفعول ، والجملة في محل رفع خبر للبتدأ ، وستعرف ما في هذا الإعراب « لسا لا » اللام واقعة في جواب لولا ، وسال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والجملة جواب لولا ، والألف للاطلاق

التجليل به : في قوله « فلولاً النمد يمسكه » حيث ذكر الكون المقيد الصالح لأن يكون خبراً . واعلم أن الخلاف في هذه للسألة خلاف واسع الأطراف ، كثير التشعب ، ونحن نجعل لك هذا الخلاف محاولين أن نلم بأطرافه ونواجهه المتعددة على قدر الطاقة ، فنقول : للعلماء في هذه للسألة خلافاً ثلاث يقفوا بعضها بعضاً ، ويجمي بعضها نالياً لبعض :

الخلاف الأول : إذا قلت « لولا عهد لهلك على » فهل في هذا الأسلوب محذوف لابد من تقديره أولاً ؟

الخلاف الثانى : إذا ثبت أن في هذا الأسلوب محذوف لابد من تقديره ، فهل هو فعل المرفوع بعد « لولا » فاعله ، أو هو اسم يسند إلى المرفوع بعد « لولا » ؟  
الخلاف الثالث : إذا قلنا إن المحذوف بعد « لولا » اسم مسند إلى المذكور بعدها ؛ فهل هو واجب الحذف في كل كلام ، فلو ذكرته في كلام ما كنت لاحقاً ، أو هو واجب الذكر أحياناً وجائز الذكر أحياناً أخرى ؟

فأما عن الخلاف الأول فقد ذهب العلماء فيه أربعة مذاهب :

أولها : وهو مذهب جمهور البصريين والكسائي - أن هناك محذوفاً لابد من تقديره ، وهذا هو الذى نصره أكثر المحققين من علماء العربية ، وهو الذى نختاره

وثانيها : وهو رأى جماعة منهم ابن الطراوة - أنه لا حذف في الكلام ؛ لأن ما تزعمه جواب « لولا » هو في الحقيقة خبر للبتدأ ، وذلك الكلام مردود بأنه ليس بين الجملة والاسم المرفوع قبلها رابط يربطها به حتى يجعلها خبراً عنه ، قال موفق الدين ابن يعشى ( شرح الفصل : ١ - ٩٥ ) :

« وليست الجملة الثانية خبراً عن الابتداء ؛ لأنه لا عائد منها إليه ، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد إلى الابتداء ؛ وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بالولا وجواب لها » اه ، وقال جمال الدين ابن هشام ( في مبحث لولا من معنى اللبيب ) : « وزعم ابن الطراوة أن جواب « لولا » أبدا هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما » اه ، وقال المحقق رضي الدين ( شرح الكافية : ١ - ٩٤ ) : ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبر المبتدأ كما مر في أما زيد فقام لكونه جملة خالية عن العائد إلى الابتداء في الأغلب ، كما في لولا على هلك عمر ؛ فغيره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف » اه

وثالثها : وهو رأى نقله الفراء عن المتقدمين ، وذكر موفق الدين ابن يعيش في شرح المفصل وابن الأنباري في الإنصاف ( ص ٣٦ ) أنه منذهب الكوفيين - وحاصله أن الاسم المرفوع بعد « لولا » ارتفع بها لنيابتها عن الفعل ؛ فكأنها جملة من فعل وفاعل ، وتمت بالولا معه جملة ، كما تمت بحرف النداء مع المنادى جملة ، وحجبتهم في ذلك ما زعموه من أن « لولا » نائبة مناب الفعل ، والفعل لو ظهر لارتفع ما بعده على أنه فاعل به ، ولم يجز ذكر الفعل لثلا يجمع بين العوض والمعوض منه ؛ وهذا الرأي مردود بأنه لو كان الأمر كما ذكروا لكان الكلام نفيًا ، ولو كان الكلام على أنه نفي لجاز فيه ما يجوز مع النفي وامتنع فيه ما يمتنع مع النفي ؛ ولكن الأمر مع « لولا » يجري على خلاف ما يجري عليه أمر النفي ؛ ألسن ترى أنه يجوز لك أن تقول « لولا محمد لا بكر هلك خالد » فتعطف على الاسم المرفوع بلا ، ولا يعطف بها بعد النفي ؛ وأنت تقول : « لم يحضر محمد ولا عمر » فتعطف بالواو وتزيد « لا » لتأكيد النفي لما كان الكلام قبل ذلك نفيًا ؛ ولا يجوز مثل هذا في « لولا » وما بعدها ؛ فدلّ هذان الأمران على أن شأن لولا غير شأن النفي . قال موفق الدين ابن يعيش ( ١ - ٩٦ ) : « وقال الكوفيون : الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بالولا نفسها ؛ لنيابتها عن الفعل ، والتقدير لولا يمنع زيد ، وهذا ضعيف لوجوه : منها أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها ، لأن أحدا يعمل فيها النفي ، ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثاني : أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي ، فتقول : لولا زيد ولا خالد لأكرمك ، نحو قوله تعالى : ( وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ) فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دلّ على أن الجود قد زالها » اه ، وقال ابن الأنباري ( الإنصاف : ٣٦ ) : « ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو لولا زيد لأكرمك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ، لأن التقدير في قولك لولا زيد لأكرمك : لو لم يمنع زيد من إكراكم

«لأكرمك» ثم قال في الرد عليهم (ص ٣٨): «واللهي يدل على أنه ليس مرفوعاً بلولا بتقدير لو لم يعني زيد لأكرمك أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ«لولا» لأن الجحد يعطف عليه بذلك، نحو قول الشاعر:

قَا الدُّنْيَا بِيَا قِيَّةَ الْحَيِّ وَلَا حَيَّ عَلَى الدُّنْيَا يَبَاقُ

وقول الآخر:

وَمَا الدُّنْيَا بِيَا قِيَّةَ بَحْزَنٍ أَجَلْ، لَا، لَا، وَلَا بَرَجَاءَ مَالٍ

فلما لم يحز أن يقال: لولا أخوك ولا أبوك؛ دلّ على فساد ما ذهبوا إليه «اه كلامه

راجعها: وهو مذهب الفراء وذكره الرضی (١: ٩٣) أن الاسم الرفوع بعد لولا ارتفع بها نفسها أصالة، لآلتها ناتبة عن الفعل، وعلل ذلك بأن «لولا» حرف مختص بالأسماء، والحرف المختص يعمل؛ وذلك مردود من وجوه: (الأول) أنا لانلتزم أن «لولا» حرف مختص بالأسماء؛ لسخوله على الأفعال في نحو قول الجوهي أحد بني ظفر من سليم بن منصور:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَأْرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِيَعْنِ الْأَسْهُمِ الشُّودِ  
لَا دَرَّ دَرُّكَ إِيَّيْ قَدْ رَمَيْتَهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذِرِي لِحُدُودِ

(الوجه الثاني) أنا إن سلمنا أن «لولا» حرف مختص بالأسماء لم نسلم أنه متى كان مختصاً وجب أن يعمل؛ لأن من الحروف المختصة ما لا عمل له كالسين وسوف وحرف التعريف (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا أن الحرف متى كان مختصاً وجب أن يعمل لم نسلم أنه يجوز أن يكون عمله الرفع كما زعمت؛ لأن هذا حمل على ما لانظير له في العربية، فإن الأصل في الحرف المختص أن يعمل العمل الخاص، كحروف الخفض مع الأسماء والحروف الجازمة مع الفعل المضارع، وقد خرجت حروف مختصة بالأسماء عن عمل الجبر إلى عمل نصب ورفع كأن وأخواتها؛ فأما إلى عمل الرفع وحده فهذا مالا وجود له وأما عن الخلاف الثاني فقد ذهب العلماء فيه منزهين:

أولهما: وهو مذهب جمهور البصريين - أن المخفض خبر الابتداء، وأن الاسم الرفوع بعد «لولا» مرفوع بالابتداء، وهذا المذهب هو الذي ارتضاه جمهور المحققين من العلماء، وهو المختار وثانيهما: وهو مذهب الكسائي - أن المخفض فعل يقع الاسم الرفوع بعد «لولا» فاعلابه؛ وقد أبد هذا ابن الأنباري، وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر في لولا نفسها أي حرف بسيط موضوع من أول الأمر للتلافة على امتناع شيء لوجود غيره أم هي حرف مركب من «لو» الشرطية الوضوعة للتلافة على امتناع شيء لامتناع غيره ومن «لا» التي هي حرف نفي؛ ذهب الكسائي إلى الثاني، وذهب البصريون إلى الأول. ولا خلاف بينهما في أن «لولا» دالة على امتناع



الجواب لوجود الشرط ؛ ولكن الخلاف في أن دلالتها على ذلك بالوضع أو بواسطة نفي الامتناع الذى هو نفي ؛ من قبل أن نفي التثنية إثبات ، وذلك واضح إن شاء الله . وحجة الكسائي فيا ذهب إليه أن «لو» مختصة قبل دخول «لا» عليها بالفعل ؛ لكونها حرف شرط ؛ فبقى لها هذا الاختصاص بعد دخول «لا» النافية ؛ كما أن غير «لو» من حروف الشرط لا يزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترنت بلا النافية ، قال الله تعالى : (وَالَا تَصْرِفْ عَنْيْ كَيْدَ هُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) وتقدر الفعل إذا كان غير موجود في نحو قول الأوحوص :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحَسَامُ

وكأن «لو» نفسها لا يزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترن بها غير «لا» من حروف التثنية ؛ كقول عمر « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » ومثل قول التثنية :

وَلَوْ لَمْ تَكُونِي بِنْتُ أَكْرَمٍ وَالِدٍ لَكَانَ أَبَاكَ الضَّخَمُ كَوْنُكَ لِي أُمًّا

ولما رأى المحقق الرضى أن هذا الاستدلال له وجه من الصواب وإن كان مبني على ما لانساه قال ( ١ : ٩٣ ) : « وهو قريب من وجهه » اه ، وذهب البصريون إلى أن «لولا» حرف بسيط لا تركيب فيه ، وهو موضوع من أول الأمر للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره ، وأنكروا ما ذهب إليه الكسائي ، ونقضوا مذهبه بأنه لو كان الكلام على تقدير الفعل لازم أن يذكر بعد الاسم المرفوع ما يفسر هذا الفعل المحذوف ، كما لازم مثل ذلك في قوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) وقوله : ( وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ ) ونحو ذلك مما ولى فيه أداة الشرط اسم مرفوع ، ولم يسمع من كلام العرب ذلك ، فدلّ على أنه ليس على تقدير الفعل ، وأيضاً فإننا لو حاولنا أن نقدر الفعل لما جاز لنا ذلك ، لأن الفعل الماضي الذى ينفي بلا إما أن يكون دعاء أو جواب قسم ، فإن لم يكن أحدهما وجب أن يكون مكرراً كما في قوله تعالى : ( فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ) فإن زعم أنه قد ينفي بها الماضي من غير أن يكون دعاء ولا جواب قسم ولا مكرراً كما في قول الراجز :

لَا هُمْ إِنْ الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ  
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَاعْتِدَالُهُ وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَأَفَعَلَهُ

قلنا : هذا قليل ، ولا يجوز التخرج على مثله ، فإن قال : قد ورد في قوله تعالى : ( فَلَا اقْتَحَمَ

الْعَقَبَةَ ) قلنا : هو دعاء أو في قوة المكرر أو « لا » بمعنى « ما »

قال ابن هشام : « وليس للرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلولا لنبايتها عنه ، ولا بها أصالة ؛ خلافاً لراعى ذلك ؛ بل رفعه بالابتداء » اه . وقال رضى الدين : « وقال

... ..

السكائي : الاسم بعد لولا فاعل لفعل مقتر كا في قوله : لو ذات سوار لطمتني ، وهو قريب من وجه ؛ وذلك أن الظاهر منها أنها لو التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني دخلت على لا ، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع لا أيضا باق على ما كان ، كما تبقى مع غير لا من حروف النفي ، فعني لولا على هلاك عمر : لو لم يوجد على هلاك عمر ؛ ينتق الأول أي اتفق انتفاء وجود على لاتقاء هلاك عمر ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ؛ فمن ثم كان لولا مفيدة لثبوت الأول وانتفاء الثاني ، كإفادة لوفي قولك : لو لم تشمتني أكرمك . . لكن منع البصريين من هذا التقدير أن الفعل بعد لو إذا أضمر وجوبا فلا بد من الإتيان بمفسر ، وليس بعد لولا مفسر ، وأيضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررا في الأغلب ؛ ولا تكرير بعد لولا ؛ فقال البصريون : الاسم الرفع بعد لولا مبتدأ » انتهى كلامه

وأما عن الخلاف الثالث فقد ذهب العلماء فيه مذهبين :

أولهما : وهو مذهب جمهرة البصريين - أن حذف خبر المبتدأ بعد « لولا » واجب في كل كلام ؛ فإن ذكر ما يحتمل أن يكون خبرا فهو إما مؤول وإما خطأ أولحن وثانيهما : وهو مذهب جماعة منهم ابن الشجري والزماني والشاويين وابن مالك ، وارتضاء ابن هشام في أوضح السالك ، وهذا المذهب هو الذي تنصره الأدلة وتؤيده النصوص ، وهو المختار ، وحاصله التفصيل على ما ستسمع

واعلم قبل ذلك أن هذا الخلاف مبني على خلاف آخر حاصله أنه هل يجوز أن يذكر بعد لولا مبتدأ خبره كون خاص أولا يجوز إلا أن يذكر للمبتدأ الذي خبره هو الكون العام ؟ ذهب الجمهور إلى الثاني ، وقالوا : إن أريد نحو « لولا زيد قائم » وجب أن يجعل مصدر هذا الخبر مبتدأ ثم يذكر بعد لولا بغير خبر ، وذهب من ذكرنا من العلماء إلى الأول

فتلخص أن لولا عند الجمهور حالة واحدة ، وهي أن يكون خبر المبتدأ الذي يقع بعدها كونا عاما لا يدل على أكثر من الوجود ، ككائن وموجود وحاصل ، ويجب لذلك حذف الخبر ، وسند ذكر السر في وجوب حذفه ؛ ولولا عند من ذكرنا من العلماء ثلاثة أحوال : (الحال الأول) أن يكون خبر المبتدأ كونا عاما ، وهذا الحال أغلب أحوالها ، ويجب معها حذف الخبر ، (والحال الثاني) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا لا يدل عليه دليل إذا حذف ، ولا يجوز حينئذ حذف الخبر ؛ لأنك لو حذفته لماعرفه السامع ولا اهتدى إليه ، (الحال الثالث) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا وقد قامت قرينة ما ترشد إليه وتدل السامع عليه ، ويجوز حينئذ حذف الخبر اعتمادا على دلالة القرينة عليه ، ويجوز ذكره لعدم التعويل على القرينة ؛ إذ لا يجب حذف ما تدل القرينة عليه لو حذف لجرد وجود القرينة

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني ، وابن الشجري ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقا ، بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ ، فتقول : لولا مسألة زيد إيانا ماسلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

( وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ) الْحَكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا ( اسْتَقَرَّ ) نحو « لَمَعْرُكُ لَأَفْضَلُ » ، و « أَيْمَنُ اللَّهِ لَأَقْوَمٌ » أى : لعرك قسَمي ، وأيمن الله يميني ، حذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم سَدَّهُ (١) .

والذي يدل على مارجحناه وقوع الخبر مصرحا به في كلام العرب ؛ فمن ذلك قول أبي عطاء السندي واسمه أفلح بن يسار :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ  
وَقَوْلُ الزَّيْرِ بْنِ الْعَوَامِ فِي أَسَاءِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ :

فَلَوْلَا بَنُوها حَوْكَمَا نَحْبَطُنَهَا  
وَقَوْلُ امْرَأَةٍ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تَحْشَى عَوَاقِبُهُ  
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

\* لَوْلَا زُهَيْرٌ جَعَلَنِي كُنْتُ مُعْتَذِرًا \*

وعلى ذلك جرى قول أبي العلاء المعري \* يذيب الرعب منه ... البيت \* والحديث الذي ذكره الشارح ، وهو حديث رواه البخاري في باب العلم ( ج ١ ص ٣٦ ) بلفظ : « يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين » وحمل ابن الشجري على ذلك قوله تعالى : ( وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ) فقتل الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، فإن قلت : فلماذا كان الحذف بعد لولا إذا كان الخبر كونا عاما واجبا ؟ قلت : أما مجرد الحذف فالوجود القرينة الدالة على الخبر ؛ لأن لولا لما كانت دالة على انتفاء الجواب لوجود ما قبله كان ذلك دليلا على أن المحذوف كلمة من مادة الوجود أو ماهو بمعناها ؛ وأما كون ذلك الحذف واجبا فلائنه قد وجد في اللفظ ما يستمسك ذلك المحذوف ويقوم مقامه ؟ وهو جواب لولا ؛ فلو ذكر الخبر مع ذكر الجواب لكان كالجمل بين الموض والمعرض منه ؛ وهو مما لا يجوز .

(١) اعلم أن معنى كون المبتدأ ناصا في اليمين أن الاستعمال العربي قد جرى على أن لفظه

فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لِأَصْلَانِ » ،  
و « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى الْأَصْلَانِ »

( تنبيه ) اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثاني ، وتبعه عليه  
في التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ، لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ،  
والتقدير : قَسَمِي أَيْمَنُ اللَّهِ ، بخلاف المثال الأول ، لمكان لام الابتداء  
( وَ ) كذا يجب حذف الخبر الواقع ( بَعْدَ ) مدخول ( وَأَوْ عَيَنْتَ مَهْمُومَ مَعَ ) وهي الواو

لا يستعمل إلا في القسم ، ولذلك أمثلة : منها أَيْمَنُ الله ، ومنها لعمرك ( مفتوح العين مقترنا باللام ) ،  
وشاهد هذا الموضع كثيرة ؛ فمنها قوله تعالى : ( لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي سَكْرٍ مَبْهُومٍ ) وقول يزيد  
ابن قنافة الطائي :

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَيْهَتٍ لِبَيْسِ الْفَتَى الْمَدْعُوِّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ  
وقول الشاعر : ( وهو زرار بن سبيع الأسدي ، وقيل : دودان بن سعد الأسدي ، وقيل : فضلة  
ابن خالد الأسدي ) :

لَعَمْرِي لَقَوْمُ الْمَرْءِ خَيْرٌ بِقِيَّةٍ عَلَيْهِ ، وَإِنْ غَالَوْا بِهِ كُلَّ مَرْكَبٍ  
وقول نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيْمَنُ اللَّهِ مَا نَذَرِي  
وقول امرئ القيس بن حجر :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَذَبِكَ وَأَوْصَالِي

قال ابن جني : « وما يجيزه القياس غير أن لم يرد به الاستعمال خبر العمر من قولهم : لعمرك  
لأصْلَانِ ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو أظهر خبره : لعمرك ما أقسم به ؛ فصار طول الكلام  
بجواب القسم عوضا من الخبر » اه ، وقال في موضع آخر : « وما يجيزه القياس غير أنه لم يرد به  
الاستعمال ذكر خبر ليمين من قولهم : ليمين الله لأنطلقن ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو خرج  
خبره : ليمين الله ما أقسم به لأنطلقن ، وحذف الخبر ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من  
الخبر » اه ، وقال العلامة رضي الدين ( ١ : ٩٧ و ٩٨ ) : « وكل مبتدأ في الجملة القسمية متعين  
للقسم ، نحو لعمرك وأيمين الله ، فإن تعينه للقسم دال على تعين الخبر المحذوف ، أي : لعمرك  
ما أقسم به ، وجواب القسم ساد مسدداً الخبر المحذوف ، والعمر والعمر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام  
إلا للمفتوحة ، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله » اه كلامه

المسألة بواو المصاحبة ( كَمَثَلِ ) قولك : ( كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسدّ المطف سَدَّةً<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أن المراد في هذا الموضع بكون الواو ناصا في المعية أن دلالتها على المعية أظهر من دلالتها على غيرها ؛ وللعلماء في هذا الموضع اختلافان ( أحدهما ) هل هناك محذوف لابد من تقديره أولا ؟ ( والثاني ) هل هذا المحذوف ممتنع الذكر أو هو جائز الذكر ؟

فأما عن الخلاف الأول فقد ذهب البصريون إلى أن في نحو قولك : « كل رجل وضيعته » من كل مبتدأ عطف عليه اسم بالواو الدالة على المعية ناصا ؛ محذوفا هو خبر المبتدأ ؛ وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الكلام تام مستغن عن تقدير شيء ؛ وذلك من قبل أن الواو بمعنى « مع » وأنت لو ذكرت « مع » في الكلام قلت : « كل رجل مع ضيعته » لكان الكلام تاما مستغنيا عن التقدير ؛ فكذا ما عو بمعنى ذلك ، وقد ردّ العلامة رضى الدين هذا المذهب بقوله ( ١ : ٩٧ من شرح الكافية ) : « وقال الكوفيون : وضيعته خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فإذا صرحت بجمع لم تحتاج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التي بمعنى ؛ فلا يكون هذا المثال إذا ما نحن فيه ، أى مما حذف خبره ، وفيه نظر ، لأن الواو إن كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف ، فإذا كانت وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا ، فإن قيل : يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ ، فالجواب أن مع إذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى ما بعده ، بل يكون منصوبا لفظا على النظرية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد مملك ، كما تقول : زيد عندك » اه كلامه ، ورد قوم مذهب إليه الكوفيون بأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يستلزم أن يكون شأنهما واحدا من حيث الإعراب ، وكلام المحقق الرضى في الواقع بيان للفرق بين الواو ومع في الاستعمال

وأما عن الخلاف الثاني فإننا وجدنا النجاة قديمهم وحديثهم يذكرون هذا الموضع مما يجب فيه حذف الخبر ، و يعالون للحذف ولوجوبه بما سسمع ، ولكن المحقق الرضى وقف من هذا الموضع موقف المتشكك الحائر ، ثم استظهر في آخر بحثه أن هذا الموضع مما يطلب فيه حذف الخبر ، وليس مماوجب فيه حذفه ، قال : « وقال البصريون الخبر محذوف ، أى كل رجل وضيعته مقرونان ، وفيه أيضا إشكال ، إذ ليس في تقديرهم لفظ يسدّ مسدّ الخبر فكيف حذف وجوبا ، وإنما قلنا ذلك لأن الخبر منتهى ، فحذفه بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسدّ مسدّ الخبر ، ولو تكلفنا وقلنا : التقدير كل رجل مقرون وضيعته ، أى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه ، لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادّة مسدّة ، ويجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره ؛ هذا ، والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب » اه ، وقد تكلم

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نسا كما في نحو « زيد وعمرو مجتمعان » لم يجب الحذف ،  
قال الشاعر :

١٥٩ - تَمَنُّوا إِلَى الْمَوْتِ الَّذِي يَشْبُ الْفَقَى وَكُلُّ أَمْرِي وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

ابن قاسم في الرد على ما ذكر الرضى كلاما ليس من شأننا أن نحكيه ؛ لأننا لانقره ولا نوافق عليه ،  
فارجع إليه إن شئت في حواشي الصبان ، وما ذكر فيه الخبر ماحكاك الرضى من قول على رضى الله  
عنه : « فأتم والساعة في قرن »

١٥٩ - قد نسب كثير من العلماء هذا البيت للفرزدق ، وقد راجعت نسخ ديوانه المطبوعة  
فلم أعر عليه ، والذين نسبوه له رويوا قبله :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوَى وَيَنْوِي بَنُو أَبِي جَمِيعًا فَمَا هَذَا مُسْتَوِيَانِ

اللفظ : « شتان » هو اسم فعل معناه تباين واقترب ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا ،  
والمراد المفارقة في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم ونحوها ، لأن الافتراق بالدوات  
حاصل البتة ، إذ كل شيئين في الوجود لابد أن أحدهما غير صاحبه ومفارقة له لا محالة ، إلا أنه ربما  
خفيت أحوال الذات فتوضع هي مكانها ، وقد اتصل فاعله للتعدد لفظا ومعنى أو معنى فقط به ، وقد  
يفصل بينهما بما الزائدة ، فتقول : شتان علم محمد وعلم علي ، وقال الأعشى :

شَتَّانَ مَا يَنْوِي عَلَى كُورِهَا قَبِيحُ حَيَّانٍ أَخِي سَجَابِرِ

و « ما » في بيت الفرزدق ليست زائدة كالتى في بيت الأعشى ، وإنما هي موصولة اسمى أو حرفي ،  
وقوله « يشب » بفتح العين المهملة - أى : يفرق ويصعد

المعنى : إن بنى أبى يتمنون لى الموت الذى يفرق بين الإخوان والأهل ، وهم لا يلتفتون إلى  
أن لكل أحد أجلا هو ملاقيه

الإعراب : « تمنوا » فعل وفاعل « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « الموت » مفعول  
« الذى » اسم موصول نص للموت « يشب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الذى ،  
والجمله لأجل لها صلة الوصول « الفقى » مفعول ليشب « وكل » مبتدأ « امرئ » مضاف إليه  
« والموت » معطوف على المبتدأ « يلتقيان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجمله في محل  
رفع خبر للبتدأ

المشاهد فيه : قوله « وكل امرئ » والووت يلتقيان » حيث ذكر الخبر - وهو جملة « يلتقيان » -  
لأن الواو التى عطفت على للبتدأ ليست نسا في معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان  
حذف الخبر واجبا لامعدل عنه ، كما في قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرئ وما يحسنه ، وكل  
طالب علم ومعارفه ، وضابط الواو التى هي نص في معنى للمصاحبة أن يكون ما بعدها مما لا يفارق

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فكأنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى مايلها في حصول الفائدة كذلك لا محتاج إليه مع الواو ومصحوها

( وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا ) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لاتصلح خبرا ( عَنِ ) المبتدأ ( الَّذِي خَرَهُ قَدْ أَضْمِرًا ) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مَصْدَرًا عاملا في اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لاتصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور<sup>(١)</sup> أو إلى مؤول به ، فالأول ( كَصَرَبٍ الْقَبْدَ مُسَيِّئًا ، وَ ) الثانى مثل ( أَمَّمْ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ ) إذا جعل « مَنُوطًا » جاريا على الحق لاعلى المبتدأ ، والثالث نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا » ، والتقدير : إذا كان ، أو : إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ؛ فسيئا ومنوطا وقائما : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسدّ الحال مسدّها ، وقد عرفت أن هذه الحال لاتصلح خبرا لمبايحتها المبتدأ ، إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة<sup>(٢)</sup>

مقابلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لاتفرقه ، وأن مايعرفه طالب العلم لاينفك عنه ، وذلك بخلاف اللوت ؛ فإنه ليس ملازما لجزء ، بل إنه يلقاه مرة واحدة

(١) لم يقتصر ابن مالك فى شرحه على كتابه « الكافية الشافية » على أفضل التفضيل ، كما

اقتصر شراح الألفية ، بل ذكر من أمثلة هذه المسألة « معظم إيتاني المسجد متعلما »

(٢) قد أكثر العلماء القول فى هذه المسألة ، وتشعبت فيها اختلافاتهم ، وفرغوا فيها فروعاً

لا حصر لها ، حتى حمل ذلك السيوطى على أفرادها بتأليف خاص ، كما حكى لنا فى كتابه « جمع

الجوامع » وليس من شأننا أن نستقصى كل ما ذكر فيها من الفروع ، ونستوعب جميع ما فيها من

خلاف ، ولكننا لن نترك ذلك جملة ؛ وستتكمّل فيما يلى على أتمّ الباحث فى هذه المسألة فنقول :

قد يكون المبتدأ مصدرا ، نحو قولك « ضربني عليا قائما » وقد يكون اسم تفضيل مضافا إلى

المصدر الصريح ، نحو قولك « أفضل عملك مخلصا » وقد يكون أفضل تفضيل مضافا إلى المصدر

المؤول ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »

ثم هذا المصدر قد يضاف إلى فاعله ، كما فى الأمثلة السابقة ، وقد يكون مضافا إلى مفعوله ، نحو

قولك « أفضل حج البيت ماشيا »

ثم الحال قد تكون اسما مفردا وذلك لاخلاف فى جوازه بين أحد من العلماء ؛ ولكن اختلفوا

هل يجوز أن تكون هذه الحال جملة فعلية أو لايجوز ؟ وهل يجوز أن تجيء جملة اسمية أو لايجوز ؟

وإذا جاز بحبيها جملة اسمية فهل تقتزن بالواو أولا ، هذه مسائل ثلاث قد وقع الاختلاف فيها بين كثير من العلماء ، ونحن نذكر مجمل هذا الخلاف في كل مسألة منها فنقول :

أولا : ذهب الأخفش والكسائي وابن هشام والأعلم وابن مالك في التسهيل إلى أنه يجوز أن تحبى هذه الحال جملة فعلية ، وذهب الفراء إلى امتناعه ، ونقل بعض العلماء عن سيبويه أنه يقول بامتناعه ، ولكن الذى رأيناه في كتابه<sup>(١)</sup> يؤيد عندنا أنه قائل بالجواز ، وقد حكى هو عن العرب أنهم يقولون : « سمع أذن أخاك يقول ذلك » ومما ورد منه قول رؤبة بن الصجاج ، وهو من شواهد سيبويه :

وَرَأَى عَمِيَّ الْفَقَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَتَلِيكَ ذَاكَ

ومنه قول الشاعر :

عَمْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ بَيْضَاءُ مِثْلَ الْمَرْقِ الضَّامِرِ

قال ابن مالك في التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا ؛ خلافا للفراء » اه  
وقال الأعلم في شرح بيت رؤبة السابق « ويعطى في موضع الحال النابتة مناب الخبر » اه  
ثانيا : ذهب الكسائي وابن مالك وجمهرة البصريين إلى أنه يجوز أن تحبى هذه الحال جملة اسمية ، فيجوز لك أن تقول : أشد ضربى عليا يده مكتوفة ، كما يجوز لك أن تقول : كلفه فوه إلى فى ، ومنع ذلك قوم آخرون

قال ابن مالك في التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة جملة اسمية ، وفقا للكسائي »  
ثالثا : اضطربت كلمة العلماء في هذه الحال إذا كانت جملة اسمية ، هل يجب أن تنجرد من الواو ، أو يجوز اقترانها بالواو وتجردها منها ، أو يجب أن تقتزن بالواو ؟ فظاهر كلام ابن مالك في التسهيل أنه لاخلاف بين أحد من العلماء في أنه يجوز اقترانها بالواو ويجوز تجردها منها ، وحكى أبوحيان عن ابن كيسان أن ذلك جائز في قول النحاة كافة ، والصواب أن فى المسألة خلافا ، ومن حكى هذا الخلاف أبوحيان ، وقد حكى عن الفراء والكسائي أنهما ذهبا إلى تجويز اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وحكى عن الأخفش وسيبويه أنهما منعنا اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وقد وجدنا فى كتاب سيبويه<sup>(٢)</sup> بيتا اقترنت فيه الجملة الاسمية السادة مسددة الخبر بالواو ، ومن حكى الخلاف أيضا العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، قال<sup>(٣)</sup> : « وإذا كانت الحال للذكر جملة اسمية فنصد غير الكسائي يجب معها واو الحال ، نحو ضربى زيدا وغلame قائم ، وقال النبی صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ؛ إذ الحال فضلة ، وقد وقعت موقع العمدة ؛



فيجب معها علامة الحالية ؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر ، وجوز الكسائي تجربتها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ ؛ فنقول : ضربني زيدا أبوه قائم ، كما في قولهم : كئنه فوه إلى في « اه كلامه . ومن شواهد مجيء هذه الجملة اسمية مقترنة بالواو قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٠) :

خَيْرُ أَقْرَبِي مِنَ اللَّوْثِ حَلِيفَ رَضًا وَشَرُّ بَعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ

وقول لبيد بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ ، وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ

قال الأعم : « وعهدي مبتدأ ، وخبره في قوله : وفيهم ميسر وندام ؛ لأن موضع الجملة موضع نصب على الحال ، والحال تكون خبرا عن المصدر ، كقولهم : جالسك متكئا ، وأكلك مرتفقا ، والواو مع ما بعدها تقع هذا الموقع ، فنقول : جالسك وأنت متكئ ، وأكلك وأنت مرتفق ؛ وساغ هذا في المصدر لأنه يتوب مناب الفعل والفاعل ، فكأنك قلت : تجلس متكئا ، وتأكل مرتفقا ، مع أن للتكئ والمرفق غير الجالس والأكل ؛ فلا يجوز رفعهما على الخبر ؛ لأن الخبر إنما يرتفع إذا كان هو الأول ، كقولك : جالسك حسن ، وأكلك شديد » اه

إذا علمت هذا الذي قررناه فاعلم أن العلماء قد اختلفوا في نحو قولك : « أكثرز يارقي الإخوان مواسيا » هل هذه العبارة كلام مكتف بنفسه غير محتاج إلى شيء آخر زائد عما ذكر فيه أم هو كلام ناقص لابد له من تكملة لم يذكر في الكلام وهي مقترنة ؟ ثم اختلف القائلون باحتياج هذه العبارة ونحوها إلى ما تتم به في المقتر : ما هو ؟ وما موضعه ؟ فهذه أضرب من الاختلاف سند كرها بإيجاز ، محاولين أن نكتفي بلباب الموضوع ، فنقول :

أولا : ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أن مثل هذا الأسلوب في غير حاجة إلى تقدير شيء ، ومعنى ذلك أن هذا المبتدأ لاحاجة به إلى خبر ، فهو كقول الأعم في نحو : عجب لك ، على ما أوضحناه فيما سبق ، ووجهها كحجة الأعم في الأسلوب المذكور ، وتلخيصها أن هذا المبتدأ لما كان مصدرا فهو بمعنى الفعل وفاعله ، وأنت لو ذكرت الفعل والفاعل لم تكن بحاجة إلى المزيد عليهما . قال الحقوقي رضي الدين : « ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أن هذا المبتدأ لاخبر له لكونه بمعنى الفعل ، فعني ضربني زيدا قائما : أضربه قائما » انتهى كلامه ، وذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أنه لابد من تقدير شيء يتم به الكلام

ثانيا : اختلف القائلون بأنه لابد من تقدير شيء يتم به الكلام في ذلك المقتر ما هو ، فذهب جمهور الكوفيين والبصريين إلى أن هذا المقدر اسم مشتق يصح الإخبار به عن هذا المصدر الواقع مبتدأ ، وأنه من مادة الوجود المطلق وما يرادفه ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المحذوف

مصدر آخر مضاف إلى ضميره هو صاحب الحال الذي أغنى عن الخبر ، ومرجعه معمول المصدر الواقع مبتدأ ، فتقدير المثال الذي ذكرناه عند الأخفش : أكثر زيارتي الإخوان زيارتي بإيام مواسيا ، وهذا اللذهب ضعيف ؛ من قبل أنه يلزم عليه حذف المصدر بقاء بعض معمولاته ، قال العلامة رضى الدين (١) ، « ويرد على مذهب الأخفش أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممنوع ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف » اهـ وقد حكى الشارح هنا هذا اللذهب ، وذكر أن ابن مالك قد اختاره في التسهيل ، وقد وجه كثير من العلماء هذا اللذهب بأنه يلزم عليه تقليل المحذوف ، فإن المحذوف عنده أمران ، وهما المصدر والضمير ، فأما على مذهب إليه الجمهور فالمحذوف أكثر من ذلك على ماسيأتي ، وأيضا فلأن التقدير فيه من لفظ المذكور ، وهو أولى من تقدير شيء آخر ، وأيضا فلأن حذف « إذ » مع الجملة التي تضاف إليها مما لم يبعد في غير هذا الوضع ، ونحن نعتقد أن هذه الأمور كلها أقل تأثرا من حذف عامل ذهب أكثر العلماء إلى منع حذفه

ثالثا : اختلف القائلون بأن المحذوف المقدر اسم مشتق في موضع هذا المقدر : أ يكون قبل الحال أم بعدها ؟ فذهب الكوفيون إلى أنه يقدر بعد الحال ، وذهب البصريون إلى أنه يقدر قبل الحال ؛ ولزم من هذا الخلاف الاختلاف في صاحب الحال ماهو ؟ فقال الكوفيون : هو معمول المصدر الواقع مبتدأ ، وقال البصريون : هو ضمير مرفوع بكان محذوفة عائد إلى معمول المصدر ؛ فإذا قلت : أكثر زيارتي الصديق مريضا ؛ فتقديره عند الكوفيين : أكثر زيارتي الصديق (حال كونه) مريضا حاصل ، وتقديره عند البصريين : أكثر زيارتي الصديق حاصل إذا كان مريضا ، وذهب المحقق الرضى (٢) إلى أنه ينبغي أن يكون التقدير : أكثر زيارتي الصديق حاصل (حال كونه) مريضا ، وبيان وجه الفرق بين تقديره وتقدير جمهور البصريين يحتاج إلى تقرير مسائل :

السألة الأولى : ذهب الجمهور إلى أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبا ؛ فإذا قلت : « جاء على راكبا » فالعامل في « راكبا » هو نفس العامل في « على » وذلك العامل هو « جاء » ؛ وبنوا على هذه القاعدة فروعا ليس من شأننا في هذا البحث أن نأتى على تفصيلها

السألة الثانية : ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله

السألة الثالثة : إنما اضطر الجمهور إلى تقدير هذه المحذوفات كلها تفاديا من الخروج على ماسبق تقريره ؛ وذلك أنك لو قترت هذه الحال لمعمول المصدر الواقع مبتدأ لزم جريا على القاعدة الأولى أن يكون العامل في الحال هو المصدر ، وإذا قترت ذلك وأنت قد ألزمت تقدير الخبر قبل الحال

... ..

نزمك الفصل بين المصدر ومعموله

أما المحقق الرضى فلم يرقه التزام القاعدة الأولى ، وأبى إلا الفرار منها تفاديا من تقدير هذه المحذوفات الكثيرة فقال (١) : « وفي مذهب الجمهور تكلفات كثيرة : من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ، ولم يثبت في غير هذا المكان ، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم « حاصل إذا كان قائما » ظاهر في معنى الناقصة ، ومنه قيام الحال مقام الظرف ، ولا نظيره ، والذى أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، بلا دليل دل عليه ، ولا ضرورة ألجأتهم إليه ، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين ؛ فنقول : تقديره ضرى زيدا حاصل قائما ، والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضرى ، وصاحبها هو الياء أو زيدا ، وحذفنا كائن أو حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال ، كما حذفناه في نحو زيد عندك أو في البار؛ لمشابهة الحال للظرف ، والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل فيه » اه كلامه

فأما ماذهب إليه الكوفيون من تقدير الخبر بعد الحال فهو فاسد ، وإن لم يلزم عليه اختلاف العامل في الحال وصاحبها ولا الفصل بين الحال ومعمولها ؛ ووجه فساده أمران الأمر الأول : أنه يلزم على تقدير الخبر بعد الحال من جهة اللفظ أن يكون حذف الخبر من غير شيء يستمسده ، وحذف الخبر من غير شيء يستمسده لا يكون واجبا ، وهم يقولون : إن حذف الخبر في هذه المسألة واجب ، قال الرضى : « وماضد مذهب الكوفية من جهة اللفظ أنه ليس في تقديرهم ما يستمسده الخبر ؛ لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد ذكرنا أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سدت مسده لفظ » اه

الأمر الثاني : أنه يلزم على مذهب الكوفيين فوات المعنى المقصود بهذا الأسلوب ، وبيان ذلك أن الجميع متفقون على أن المقصود من نحو قولك « أكثر زيارتي الصديق مريضا » أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى ، فلو قترت الكلام على نحو ماذهب إليه الكوفيون لكان أكثر زيارتي الصديق (حال كونه) مريضا حاصل ، ومدلول ذلك أنك تحب عن حصول تسع زيارات ، مثلا ، من عشر زيارات حاصلة لك منه في حال مرضه ، وأين هذا من المعنى المقصود ؟ فأما على تقدير البصريين فيصير : أكثر زيارتي الصديق حاصلة (حال كونه) مريضا ، ومعنى هذا أنك تحب عن حصول تسع زيارات في حال المرض من عشر زيارات تقع منك له في حاله جميعا ، وهذا بعبارة أخرى أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى

وفي هذه المسألة خلافاً أخرى وتفرعات كثيرة ، كما قدمنا الإشارة إليه ، ولكننا لم نأبه لها فلم نعرض لدكرها ، وإنه ليكفيك من القلادة ما أحاط بالعتق

فإن قلت : جعل هذا للنصوب حالا مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لاجلت ناقصة والنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟

فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكنا بأنها أحوال ، إذ لو كانت أخباراً لكان للضمرة لجاز أن تكون معارف وتكررات ومشتقة وغير مشتقة .

الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقفة ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة في الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

١٦٠ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « حليف » هو فصيل من الحلف - بكسر الحاء وسكون اللام - وهو المعاهدة والمعاودة على التعاضد والتساعد ، والوارد هنا اتصافه بالرضا ، فكفى عن اتصافه به بمخالفته إياه

ابو عراب : « خبر » مبتدأ « اقترابي » اقتراب : مجرور بالإضافة إلى خير ، وباء المتكلم محله مجرور بالإضافة إلى اقتراب ، وإضافة اقتراب إلى الإياء من إضافة المصدر لفاعله « من المولى » جار ومجرور متعلق باقتراب « حليف » حال تسد مسد خبر المبتدأ ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلاً لفعل محذوف ، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر ، وتقدير الكلام عند البصريين : خير اقترابي من المولى إذا كان حليف رضا « وشَرُّ » الواو عاطفة ، شر : مبتدأ « بعدي » مركب إضافي مجرور بالإضافة إلى المبتدأ « وهو » الواو للحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « غضبان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال سد مسد خبر المبتدأ - الذي هو « شر » - وتقديره وشَرُّ بعدي عن المولى إذا كان ( أى وجد ) والحال أنه غضبان

الشاهر فيه : قوله « وشَرُّ بعدي عنه وهو غضبان » حيث جاء الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو ، وذلك يدل على أن « كان » التي تقدرها في جملة الخبر تامة لاناقة ؛ لأنها لو كانت ناقصة لاحتاجت إلى خبر ، والخبر لا يقتدرن بالواو ؛ وقد علمت فيما ذكرناه لك في بحث هذه المسألة أن بين العلماء خلافاً في محيى جملة الحال في هذا الموضع اسمية ، وأن الذين أجازوا مجيئها جملة اسمية قد اختلفوا في جواز اقترانها بالواو ؛ فلسنا نطيل عليك هنا ، ونحيلك على ماضلنا من القول في ذلك ؛ فارجع إليه إن شئت

فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت مِنْ صلتته ، فلا تسدُّ مسدَّ خبره ؛  
 فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير : ضربني العبد  
 مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفي  
 وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذي الحال ، والتقدير :  
 ضربني العبد ضربه مسيئاً ، واختاره في التسهيل

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :  
 ١٦١ - وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ

١٦١ - نسب كثير من العلماء ، منهم سيبويه والأعلم ( ج ١ ص ٩٨ ) ، هذا الشاهد  
 إلى رؤية بن العجاج ، ولكنني لم أجده إلا في زيادات ديوانه التي ذكرنا شأنها فيما سبق ، وقد  
 روى قبله :

تَقُولُ يَنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

اللفظ : « أنى » حان ، وقرب ، ومثله آن « أناكا » بفتح الهمزة أو كسرهما - هو غاية  
 الشيء ، وقوله « أنى أناك » معناه حان حينك وقرب يومك ، وقوله « يا أبنا - إلخ » سيأتي  
 مشروحا في باب أفعال المقاربة ، إن شاء الله ، وقوله « ورأى عيني » بتشديد الياء على أنه منى  
 عين مضاف إلى ياء للتكلم ، وقوله « أباكا » روى سيبويه والأعلم في مكانه « أباكا » وقوله  
 « الجزيل » هو الكثير العظيم ، وقوله « فعليك ذاك » أي : الزمه ولا تقصر فيه  
 الإعراب : « ورأى » مبتدأ « عيني » مضاف إليه ، من إضافة للمصدر إلى الفاعل ،  
 وياء التكلم مضاف إليه « الفتى » مفعول للمصدر « أباكا » بدل أو عطف بيان « يعطي » فعل  
 مضارع ، وفاعله مستتر فيه ، و « الجزيل » مفعوله ، والجملة في محل نصب على الحال ، وقد سدت  
 هذه الحال مسد الخبر ، وتقدير الكلام على مثال ما سبق في الشواهد المتقدمة

الشاهد فيه : قوله « يعطي الجزيل » حيث وقعت الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية ،  
 وجواز ذلك رأى الأخفش والكسائي وهشام والأعلم ، واختاره الناطم في التسهيل ، وذهب الفراء  
 إلى منع ذلك ، وينسب المنع إلى سيبويه أيضا ، وليس ذلك بصحيح ؛ بل ورد في كتابه أمثلة  
 فيها الحال جملة فعلية على ما أوضحناه في بحث هذه المسألة ، والبيت حجة على المانعين ، قال الأعلم  
 رحمه الله : « ويعطي : في موضع الحال النابتة مناب الخبر » اه ، وقال ابن مالك : « ولا يمتنع  
 وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء » اه ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ بَيْضَاءُ مِثْلَ لُحْمَةِ الضَّامِرِ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للببتأ فإنه يتعين رضه خبراً ، فلا يجوز « صَرَّبِي زَيْدًا شَدِيدًا » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسْطَعًا » أى : حكك لك مُثْبِتًا ، كما شذ « زَيْدٌ قَاتِمًا » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيها حكاة الأخفش ، أى : ثبت قائماً وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدّها في غير هذا الكتاب أربعة الأول : ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع الرفع ؛ في معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم الثاني : ما أُخْبِرَ عنه بمخصوص « نَعَمْ » و « بَشَسَ » المؤخر ، نحو « نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بَشَسَ الرَّجُلُ عَمْرُو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدماً نحو « زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير ؛ وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب الثالث : ما حكاة الفارسي من قولهم « في ذمتي لأفعلن » التقدير : في ذمتي عهداً وميثاق . الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جى به بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعَ وَطَاعَةً » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ — وَقَالَتْ : حَتَّانُ ، مَا آتَى بِكَ هَاهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

وقول رؤبة في بيت الشاهد « يعلى الجزيل » وقول الشاعر في البيت الذى رويناه « قد سربلت » كلاهما جملة فعلية واقعة حالا عن مبتدأ هو مصدر ، ولا تصلح هذه الحال لأن تكون خبراً عن هذا المصدر ، ألا ترى أن المعطى ليس هو « رأى عيني » ، والسربلة لا يمكن أن يكون العهد ، وهذا واضح إن شاء الله

١٦٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٦١ و ١٧٥ ) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولانسبه الأعم ، وقال سيبويه قبل إنشاده : « وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب المونوق به يرويه » انتهى ، وقد سبقت هذه العبارة برمتها في شرح الشاهد رقم ( ١٤٦ ) فارجع إليها هناك ، وقد أورد ياقوت الحموى في مادة « روضة اللثرى » هذا البيت في ضمن أبيات نسبها إلى منذر بن درهم الكلابي ، وأسند روايتها إلى أبي الندى ، وهاك هذه الأبيات :

سَقَى رَوْضَةَ اللَّثْرِى عَنَّا وَأَهْلَهَا  
رُكَّامٌ سَرَى مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ رَادِفُ  
أَمِنْ حُبِّ أُمِّ الْأَشَشِيِّينَ وَحُبِّهَا  
فَوَازِلُكَ مَعْمُودٌ لَهُ أَوْ مُقَارِفُ  
تَمَنَّتْهَا حَقِّي تَمَنَّتْ أَنْ أَرَى  
مِنْ الْوَجْدِ كُلِّهَا لِوَكَيْمِينَ أَلِفُ

أَقُولُ وَمَالِي حَاجَةٌ فِي تَرَدُّدِي سِوَاهَا بِأَهْلِ الْأَرْضِ: هَلْ أَتَاعَطِفُ  
وَأَخَذْتُ عَهْدِي مِنْ أُمَيَّةَ نَظَرَةٌ عَلَى جَانِبِ الْعُلَيَّا إِذْ أَنَا وَاقِفٌ  
تَقُولُ حَنَانٌ مَا أَنَّى بِكَ هَهُنَا أَذُوَسَبَ ... البيت، وبهذه:  
فَقُلْتُ أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ فَضَمَّ عَلَيْنَا الْمَازِقُ اللَّتَافُ

اللفظ: « حنان » هو العطف والرحمة، وقال ابن عباس في قوله تعالى: (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا)

« لا أدري ما الحنان »، وقال الفراء: هو في الآية الرحمة، أي: وفعلنا ذلك رحمة لأبيك  
المعنى: وصف أنه فاجأها فأفكرته، ثم حاولت أن تعرف السبب الموجب لإتيانه، هل هو  
وجود نسب بينه وبين حيا، أو معرفة كانت بينه وبينهم، وقال بعض العلماء: إنها خافت عليه  
صولة قومها فلقتنه الجواب الذي يذكره إذا سأله أحدهم عن سبب مقدمه، فكانها توقعت له  
شرا يصيبه منهم؛ فذلك تحننت عليه

الإعراب: « فقالت » فعل وفاعل « حنان » خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أمرى حنان  
أوشأنك حنان، أو نحو ذلك، والجملة في محل نصب مقول القول « ما » اسم استفهام مبتدأ، معنى  
على السكون في محل رفع « أتى » فعل ماض، فاعله ضمير مستتر فيه « بك » جار ومجرور  
متعلق بأتى، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام « ههنا » ظرف  
مكاني متعلق بأتى « أذو » الهمزة للاستفهام، ذو: خبر مبتدأ محذوف بدل عليه ما يأتي من  
من قوله « أنت عارف » وتقديره: أأنت ذونسب، والجملة لاجل لها بدل من الجملة الابتدائية  
« أم » حرف عطف « أنت » مبتدأ « بالحي » جار ومجرور متعلق بقوله « عارف » الآتي  
« عارف » خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بأم على جملة المبتدأ والخبر السابقة، ولا عمل  
لكنيتهما؛ لكونهما بدلا من جملة لاجل لها بدل مفصل من مجمل

الشاهر فيه: قوله « حنان » حيث رضعه بأضمار مبتدأ، والتقدير: أمرنا حنان، ونحوه  
عما يقوم به المعنى، وهو مع رضعه نائب مناب المصدر الموضوع بدلا من اللفظ بالفعل، فذلك جرى  
مجره في الأفراد والتشكير. قال سيبويه: « لم ترد تحنن؛ ولكنها قالت: أمرنا حنان، أو ما يصيبنا  
حنان، وفي هذا المعنى كله معنى النصب، ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل:  
(قَالُوا مَعَذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ) لم يريدوا أن يستفروا اعتذارا مستأنفا من أمرائهم عليه، ولكنهم  
قيل لهم: لم تعظون قوما؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم؟ ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله  
وإليك، بالنصب، يريد اعتذارا؛ لكن الموضع للنصب انتهى، وقال في موضع آخر من  
الكتاب: « ومن العرب من يقول: سمع وطاعة، بمنزلة » فقالت حنان ... البيت \*

أى : أمرى حنان : أى رحمة ، وقول الراجز :

١٦٣ - شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرًا جَمِيلًا فَكَلَانًا مُبْتَلَى

وكا قال : سلام ، والذي يرتفع عليه حنان ، وسمع وطاعة ، وسلام ؛ غير مستعمل ، كما أن الذي ينتصب عليه لييك وسبحان الله غير مستعمل « انتهى كلامه ، وقال ابن منظور بعد أن أنشد البيت : « أى : أمرى حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، أى : عطف ورحمة ، والذي يرفع عليه غير مستعمل إظهاره » انتهى ، ولا بد لك من الرجوع إلى ما أوضحناه في شرح الشاهد ( ١٤٦ ) لتعلم علم السألة ؛ وانظر أيضا وجه الاستشهاد في الشاهد الآتى

والحاصل أن المصدر النائب عن فعله يجيء منصوبا في لغة أكثر العرب ، وهو حينئذ مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ؛ ومن العرب من يجيء به مرفوعا ؛ وقد اختلفت كلمة العلماء في المرفوع ؛ فمنهم من جعله خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، كما هنا ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، كما مضى هناك للشارح ، ومنهم من يجعله مبتدأ لا خبر له ؛ لقيامه مقام الفعل والفاعل جميعا ؛ وعلى هذه الأوجه الثلاثة الظرف والجار والمجرور متعلقان به ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره الجار والمجرور أو الظرف اللذان يذكران بعده

والذى يفهم من كلام سيبويه في عدة مواضع من كتابه أنه يميز الوجهين الأولين في المصدر إذا كان نكرة عاملة كما في « عجب لك » ؛ لأنها صالحة للابتداء بها وللإخبار بها ، فإذا كان المصدر معرفة ، نحو : الحمد لله ، والعجب لك ، والخيبة للكافرين ، تعين أن يكون مبتدأ ، إلا في مصادر لاتجىء إلا منصوبة نحو : سبحان الله ؛ وإنما يتعين فيها ارتفاع من المصادر للمعرفة أن يكون مبتدأ لكونه معرفة صالحة للابتداء ، وليست على ما هو الأصل في الخبر

١٦٣ - هذا البيت أيضا من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٦٢ ) ولم ينسبه ، ولا نسه الأعلام لقائل معين ، وقد رواه قوم هكذا :

شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى يَا جَمَلِي لَيْسَ إِلَيَّ الْمُشْتَكَى

\* صَبْرًا جَمِيلًا فَكَلَانًا مُبْتَلَى \*

اللفظ : « شكالى » رواية سيبويه والأعلم « يشكو إلى » والراد هنا أن حاله لطول ما قطع من الفاويز كحال المشتكى « السرى » أراد به مجرد السير ، وأصله خاص بسير الليل  
المراب : « شكَا » فعل ماض « إلى » جار ومجرور متعلق به « جملى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « طول السرى » مفعول به ، ومضاف إليه « صبر » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أمرنا صبر جميل ، كما ذكره الشارح « جميل » نعت لصبر « فكلانا » الفاء تعليلية ، كلانا : مبتدأ مرفوع بالفاء نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالثنى ، ونا : مضاف إليه « مبتلى » خبر المبتدأ ، وجاء به مفردا على الغالب لمراعاة لفظ « كلا » فإنه مفرد على الراجح



أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا يَانُنِينَ أَوْ بِأَكْثَرَا \* عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ، ويموز أن يحكم على الشيء الواحد بمحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى ( كَهَمُ سُرَاةٍ شُعْرًا ) ونحو « وَهُوَ الْفَقْرُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَكُلَّمَا يُرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ هَذَا بَقِيَ مُقِيطٌ مُصِيفٌ مُشَقِّى

الشاهد فيه : قوله « صبر جميل » حيث رفعه على أنه خبر مبتدأ واجب الحذف ، كما يتبين لك مما بيناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الرفع هناك أرجح ؛ لأنها لم ترد أن تأمره بالحنان ، وههنا النصب أرجح ، وقد روى بالنصب أيضا كما سمعت فى صدر الكلام على هذا الشاهد ، لأنه إنما أراد أن يأمره بالتصبر وعدم الشكاية ، ولكن للرفع مساعا ، قال سيبويه بعد أن أشهد هذا البيت : « والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره » اه ، وقال الأعمى رحمه الله : « الشاهد فيه رفع صبر جميل مع وضعه موضع الفعل ، والوجه فيه النصب ؛ لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر ، وتقدير سيبويه فى هذا أن يحمله على إضمار مبتدأ أو إضمار خبر ، فكأنه قال : أمرك صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل ، والقول عندى أنه مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه اسم ناب مناب الفعل والفاعل ووقع موقعه وتعرى من العوامل ؛ فوجب رفعه ، واستغنى عن الخبر ، لما فيه من معنى الفعل والفاعل ، ونظيره من كلام العرب فى الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك يَمُ الناس ؛ لأن معناه اكفف ؛ ألا تراه أجيب كما يجاب الأمر ، وهذا بين إن شاء الله » اه كلامه

١٦٤ — وهذا البيت من شواهد سيبويه أيضا ( ج ١ ص ٢٥٨ ) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعمى ؛ ولكنى وجدته فى زيادات ديوان رُوَيْة بن الصجاج ، وروى بعده قوله :

\* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ \*

وروى ابن منظور هذه الزيادة مع بيت الشاهد ، ولم ينسبها لقائل معين ، وزاد على ذلك فى مكان آخر :

\* سُودٌ نَعَاجٍ كَنَعَاجٍ أَلَشَّتِ \*

اللفظ : « بت » بفتح الباء الموحدة وتشديد التاء المثناة - ضرب من الطيالة يسمى الساج مربع غليظ أخضر ، وجمعه بتوت - بضم الباء - وقال الجوهري : « البت : الطيلسان من خز ونحوه » اه ، وفى حديث دار الندوة وتشاورهم فى أمر النبي صلى الله عليه وسلم :

فَاَعْرَضَهُمْ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ شَيْخٍ جَلِيلٍ عَلَيْهِ بَتٌّ ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : « أَيْ : كِساء غليظ مربع ، وقيل : طيلسان من خز » اه ، وبيت الشاهد في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وجماعة « مقيظ » بضم الميم وفتح القاف وتشديد الياء مكسورة - يريد أنه يكفيه في زمن القبط ، وهو حمارة السيف ، يقال : قيطني هذا الطعام ، وهذا الثوب ، وهذا الشيء ، وشتاني ، وصيفي ، الكل بتضعيف العين ، أَيْ : كفايتي لقيظي « مصيف ، مشت » يكنى زمن السيف والشتاء ، وقد عرفت أصلهما ووزنهما « المشت » بفتح الدال المهملة وسكون الشين - الصحراء ، وأنشد أبو عبيدة للأعشى :

فَدَعَلَتْ فَارِسٌ وَرَحِيضٌ وَأَلَّ أَغْرَابٌ بِاللَّشْتِ أَيْكُمُ تَزَلَا

قال : « وهو فارسي ، أو اتفاق وقع بين اللتين » اه

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « ذا » خبريك « بت » مضاف إليه « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « بقى » خبر للبتدأ ، ويا المتكلم مضاف إليه « مقيظ ، مصيف ، مشق » أخبار بعد الخبر الأول

الشاهد فيه : قوله « فهذا بقى مقيظ مصيف مشق » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذي هو اسم الإشارة بأربعة أخبار

وجعل هذه الأخبار الأربعة لهذا المبتدأ المذكور في الكلام هو مذهب سيبويه الذي ارتضاه ، وكان شيخه الخليل لا يرى ذلك ، ويزعم أن الثاني من هذه الأخبار وما بعده ليست أخبارا لهذا المبتدأ يصح حذف بعضها والاكتفاء ببعضها الآخر ، وإنما هي على أحد نهجين : فإما أن تكون أخبارا كصفة واحدة لا يجوز الاكتفاء بأحدها ، وإما أن تكون أخبارا لمبتدآت محذوفة تقديرها : هو مقيظ ، هو مصيف ، هو مشت ، ومن العلماء من أجاز التعدد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة في الأفراد أو الجملة ، ومنهم من أجاز بشرط أن لا يمكن الاكتفاء ببعضها كالتحجج الأول عند الخليل قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٥٩ ) مانعه : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة ؛ وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يونس به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت « هذا عبد الله » أضمرت « هذا » أو « هو » كأنك قلت « هذا منطلق » أو « هو منطلق » ؛ والوجه الآخر أن تجعلها جميعا خبرا لهذا ؛ كقولك « هذا حلو حامض » لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ، وقال الله عز وجل : ( كَلَّا ، إِنَّهَا لَغَلِيٌّ تَرْأَعَةٌ لِلشَّوْىِ ) وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود :

وقوله :

١٦٥ - يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي هُوَ يَقْظَانُ نَأْمُ

(وَهَذَا بِعَلِيِّ شَيْخٍ) وقال الراجز \* من يك ذا بت ... البيت \* سمعناه ممن يروى هذا الشعر عن العرب يرفسه « اه كلامه

وظاهر الأمر أن مدار الفرق بينه وبين الخليل في جعل الكل أخبارا متعددة بعددها في اللفظ ، أو جعل الكل خبرا واحدا وإن كانت متعددة في اللفظ

وقد اختار ابن عصفور مذهب الخليل ؛ فنح تعدد الخبر ، وزعم أن الثاني إما خبر لمخدوف ، وإما جزء من الخبر

قال في التصريح : « والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعى تقدير «هو» للثاني من الخبرين ، أو يدعى أن المبتدأ جامع للصفتين ، وليس المراد الإخبار بكل منهما على انفراد ، نص على ذلك ابن عصفور في القرب وشرح الجمل » اه ، ومنه يتبين غرض مجيز التعدد

وقال الأعمى في بيت الشاهد : « الشاهد فيه رفع مقبوض وما بعده على الخبر ، كما تقول : هذا زيد منطلق ، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن ، ويجوز رفعه على البدل ، وعلى خبر ابتداء مضمرة » اه

فتلخص من هذا أن رفع الثاني على واحد من أربعة أوجه : البدلية ، وإضمار مبتدأ ، وتعدد الخبر ، وتنزيل الجميع منزلة خبر واحد بحيث لا يصح جعل واحد منها خبرا ، وزاد السبرافي وجه خامسا ، وهو أن يكون عطف بيان ، وأنت خير بأن محل هذا إذا تساوى مع الأول تعريفا أو تكثيرا ؛ لأن من شرط عطف البيان أن يوافق متبوعه كالنعت ، خلافا للزحشرى والجرجاني ، وسيأتي في باب إن شاء الله

١٦٥ - قد تصحفت رواية هذا البيت على الشارح رحمه الله ، والصواب في إنشاده هكذا :

يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى النَّايَا هُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ  
وهو بيت من قصيدة لمجد بن ثور الهلالي يصف فيها الدُّب ، وقوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ التَّوَاسِعُ  
وَأِنْ بَاتَ وَخَشَا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَمْ يُضْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ  
وَيَسْرِي لِسَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ قَرَّةً يَهَابُ الشَّرَّ فِيهَا الْمَخَاضُ الْتَوَازِعُ  
وَأِنْ حُدِّدَتْ أَرْضٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بَعِزَّةٌ أُخْرَى طَيْبُ النَّفْسِ قَارِعُ  
يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ ... ... البيت ، وبعده :

إِذَا قَامَ أَلْقَى بُوعَهُ قَدَرَ طَوْلَهُ وَمَدَّدَ مِنْهُ صَلْبَهُ وَهُوَ تَابِعٌ

اللفظ: «قصابه» قال العيني: «هي الثواب المقصبة تلوى ليا حتى ترجل ولا تضر ضفرا، واحدتها قصبية - بفتح القاف وكسر الصاد - أو قصابة - بضم القاف وفتح الصاد مشددة - وهي الأنوبة أيضا» اه، وذلك غير سديد، وإنما القصاب هنا جمع قصبية، وهي كل عظم ذي مخ، وأراد بها الشاعر هنا قوائمه، يعني أنه إذا خاف العدو أسرع في الحرب وحملته قوائمه إلى النجاء «وحشا» بفتح الواو وسكون الحاء المهملة - أراد جائعا، ويقال: رجل وحش من قوم أو وحش، إذا كان جائعا لا طعام له، وتقول: قد أوحش فلان، إذا جاع ونفذ زاده، وقال أبو زيد: «رجل موحش ووحش - بسكون الحاء في الأخيرة أو كسرهما - وهو الجائع، ويقال: بات وحشا، أي جائعا» اه وفي الحديث «لقد بقنا وحشين مانا طعام» قال ابن الأثير: «يقال: رجل وحش بالسكون من قوم أوحش؛ إذا كان جائعا لا طعام له، وقد أوحش؛ إذا جاع، وتوحش للدواء؛ إذا احتسب له، وجاء في رواية الترمذي: لقد بقنا ليلتنا هذه وحشي، كأنه أراد جماعة وحشي» اه كلامه «المخاض» الحوامل من النوق التي أولادها في بطونها، ولا واحد له من لفظه، وإنما واحده خلفه - بفتح الحاء وكسر اللام - كما قالوا الواحدة النساء: امرأة، وللواحد من الإبل: بعير، وإنما سميت الحوامل مخاضا تفاؤلا بأنها تصير إلى المخاض، وهو الطلق، ويكون أوان الولادة «النوازع» جمع نازع، وهي التي تحن إلى أوطانها ومرعاه، وذلك ادعى لسيرها «حدثت» بجاء مهملة ودالين - منعت وأخذت عليه من أقطارها وقام في وجوهه أمحائها، مأخوذ من قولهم: هذا أمر حدد - بفتح حاء - أي منيع لا يسوغ ارتكابه «مقتبيه» القلة - بضم فسكون - شحمة العين التي تجمع السواد والبياض، وقيل: هي سوادها وبياضها الذي يدور كله في العين، وقيل: هي الحدقة، وقيل: هي العين كلها، وإنما سميت مقلة لأنها ترمى بالنظر، وأصل القل - بفتح فسكون - الرمي «النايا» جمع منية، وهي اللوت

الإعراب: «ينام» فعل مضارع. وفاعله ضمير مستتر فيه «بأحدى» جار ومجرور متعلق ب«ينام» «مقتبيه» مضاف إليه، والضمير مجرور المحل بالإضافة «ويتق» الواو عاطفة، يتق: فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر فيه «بأخرى» جار ومجرور متعلق ب«يتق» «النايا» أو «الأعادي» مفعول به ليتق «فهو» الفاء تفرعية، أو للتعليل، هو: مبتدأ «يقظان» خبر المبتدأ «هاجع» خبر بعد خبر

الشاهر في: قوله «فهو يقظان هاجع» حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذي هو الضمير المنفصل بخبرين: أحدهما «يقظان»، والثاني «هاجع»؛ فالخبر متعبد لفظا ومعنى، ولا شك أن هذا مبنى على أن المراد أن هذا الذئب نائم من وجه ويقظان من وجه آخر، فإذا أنت أبيت إلا

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن للبعض ، نحو « هذا حلو حامض » أى : مُرٌّ ، و « هذا أعسرُّ يسرُّ » أى : أضيفُ ، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافاً لأبي علي .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقة ، نحو « بنوك كاتب وصانع وقيقه » ، وقوله :

١٦٦ — يَدَاكَ يَدَّ خَيْرَهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

أن يكون المعنى أنه في حالة بين اليقظة والنوم وأنه ليس يقظان ولا نائم ؛ لم يكن هذا من تعدد الخبر في المعنى ، وهذا هو الذي يذهب إليه الخليل وابن عصفور ومن رأى رأييهما ، على ما أسلفناه لك في شرح الشاهد السابق

١٦٦ — نسب قوم هذا البيت لطرفة بن العبد ، وقد بحثت ديوانه المطبوع في قازان والمطبوع في أوربا فلم أجده في أحدهما ، وجدت المعنى يقول : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم ثبت » ويروون بعد هذا البيت :

فَأَمَّا أَلَّتِي خَيْرَهَا يُرْتَجَى فَأَجُودُ جُوداً مِنَ اللَّافِظَةِ  
وَأَمَّا أَلَّتِي شَرَّهَا يُنْقَى فَمِمُّ مَقَاتِلُهُ لَافِظَةٌ  
إِذَا لَدَعْتَ وَجَرَى سَمَهَا فَنَفْسُ اللَّيْبِغِ بِهَا فَائِظَةٌ

وروى هذه الأبيات صاحب اللسان غير منسوبة إلى قاتل معين ، وروى الصناني في العباب بيت الشاهد والذي بعده هكذا :

يَدَاكَ يَدَّ سَيِّبَهَا مُرْسَلٌ وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ  
فَأَمَّا أَلَّتِي سَيِّبَهَا يُرْتَجَى قَدِيمًا فَأَجُودٌ مِنَ لَافِظَةِ

اللفظ : « سيبها » بفتح السين وسكون الياء — هو الجود والعطاء « سم » بفتح السين أو ضمها ، ويجمع على سموم وسمام « أجود من لافظة » هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلف العلماء في تفسيره ؛ ف قيل : اللافظة البحر ، لأنه يلفظ بكل ما فيه من الصبر والجواهر ، والماء فيه للبالغة ، وقيل : هو الديك ، لأنه يلفظ بما فيه إلى الدجاج ، وقيل : هي الناة ، لأنهم إذا دعوا للحب تركت جرسها وأقبلت إلى الحب لكرمها ، أو لأنها حين تدعى وهي تعطف تلقى ما في بطنها

وتقبل إلى الحالب لتحلب فرحا منها بالحلب ، وقيل : الالافظة هي التي ترق فرحها من الطير ؛ لأنها تخرج ما في جوفها وتطعمه ، وقيل : هي الرحا ، لأنها تلفظ ما تلحنه ، وقد روى صاحب اللسان والبيداني في جمع الأمثال بيتا يشبه هذه الأبيات ، وفيه هذا المثل ، وهو :

تَجُودُ فَتَجُزِلُ قَبْلَ السَّوَالِ وَكَفَكَ أَسْمَحُ مِنْ لَافِظَةٍ

« فائظة » بالطاء المعجمة - هذه لفظة طي ، وأهل الحجاز ، فأما قضاة وتميم وقيس فيقولون « فاضت نفسه » بالضاد ، قاله الفراء ، وروى المازني عن أبي زيد أن العرب تقول : فاضت نفسه ، بالطاء ، إلا بني ضبة فإنهم يقولونه بالضاد ، والمعنى أن نفسه خرجت فمات

الإعراب : « يدك » مبتدأ ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ « خبرها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « يرتجي » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع أيضا صفة ليد « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوف على يد الواقع خبرا « لأعدادها » جار ومجرور متعلق بقوله « غائظة » الآتي ، وها : مجرور محلا بالإضافة إلى أعداء « غائظة » صفة لأخرى

الشاهر فيه : قوله « يدك يد ... وأخرى ... » حيث تعدد الخبر ؛ لأن المبتدأ متعدّد حقيقة ، لكونه مثنى ، وهذا بيان مراد الشارح وابن الناطم ، فأما ابن هشام فنحن أن يكون هذا من تعدد الخبر نظرا إلى المعنى ؛ فإن كل خبر من هذين الخبرين في المعنى إنما هو لمبتدأ ليس هو مبتدأ الخبر الآخر ، وقد ردّ الشارح هنا كلام ابن هشام مستندا إلى أن العبرة باللفظ ، وهذا نجد للمبتدأ واحدا في اللفظ والخبر متعددا فيه أيضا ، فصدق عليه أنه أخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر واحد

لكنك إذا رجعت إلى أصل المسألة ومنشأ الخلاف بين علماء الصدر الأوّل من النحاة وجدت كلام ابن هشام هو الحقيق بالاتفاق إليه ، والسّر في هذا أن الخلاف بين سيويوه والخليل في : هل يكون للمبتدأ الواحد خبران فأكثر ، بحيث يكون كل خبر منها مستقلا بالمثل على المبتدأ سالحا للاكتفاء به ، أم لا يجوز ذلك ؟ ولم يختلفا في ورود مثل هذه العبارات عن العرب وسماعهما إياها من أفواههم ، إلا أن الخليل كان يحملها على تعدد الخبر لتعدد المبتدأ أو على أن الجميع في قوة خبر واحد ، وأما سيويوه فقد كان يحملها على الظاهر ، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق من شواهد هذه المسألة ، ونقلنا لك عبارات سيويوه والأعلم ومذهب الخليل ، ففرض ابن هشام هنا أن يبين أن مثل هذا البيت ومثل « الرمان حلو حامض » لا يصلحان لأن يكونا من باب تعدد الخبر الذي وقع فيه الخلاف ، والذي يشير إليه وإلى ما يختاره ابن مالك بقوله : \* \* وأخبروا بآيتين إلخ \* هذا مظهر لي بعد الرجوع إلى كلام اللغّامين وكلام ابن الناطم في شرح الألفية وكلام ابن هشام

وإما حكما كقوله تعالى : « اَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ يَنْبَغُكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه في التوضيح فنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلو حامض » في معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَذَاكَ يَدٌ خَسِيرَةٌ بِرُتَيْجِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أَلَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ » الثاني تابع لآخر

قلت : وفي هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله في الأول فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطا بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثاني فهو أن كون « يَذَاكَ » ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدا أو متعددا إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لاخفاء فيه .

وأما قوله في الثالث « إن الثاني يكون تابعا لآخر » فإنا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر

﴿ خاتمة ﴾ حتى خبر للمبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترب خبره بالقاء : إما وجوبا<sup>(١)</sup> ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

(١) ذكر العلامة الشارح أن الفاء تزداد في خبر المبتدأ ، وقسم هذه الزيادة إلى واجبة وجائزة ، وجعل وجوب زيادتها في خبر للمبتدأ الواقع بعد أما ، وذلك في نحو قول معدان بن عبيد الطائي :

... ..

فَأَمَّا الَّذِي يُخَصِّصُهُمْ فَكُذِّبَ وَأَمَّا الَّذِي يُطْرِبُهُمْ فَقُلِّلَ

ونحو قول البرج للرى :

فَأَمَّا يَنْتَكُمُ إِنْ عُدَّ يَنْتَ فَطَالَ السَّمَكُ وَأَتَسَعَ الْفِنَاءُ

وَأَمَّا أَشْهُ قَلِي قَدِيمٍ مِنَ الْقَادِي إِنْ ذُكِرَ الْبِنَاءُ

وإنه ليظهر بأدنى تأمل أن هذه الفاء ليست زائدة ، وإنما هي فاء جواب الشرط ؛ ذلك أن العلماء يقررون أن أما كلمة نابت عن أداة الشرط وفصل الشرط جميعا ، وكان من حق هذه الفاء أن تدخل على نفس للبند ؛ لأنه في الواقع صدر جملة الجواب ، ولكن الاستعمال جرى على إبعادها عن « أما » والفصل بينهما ؛ لئلا تتصل الفاء بأداة الشرط فيكون ظاهر الأمر كأنها داخلة على فعل الشرط ؛ ولهذا يسميها النحاة الفاء الزحلقة ؛ وقد أطال ابن هشام رحمه الله في الاستدلال على أن هذه الفاء هي فاء جواب الشرط ، وليست زائدة ولا عاطفة ، فانظر بحث « أما » في كتابه مغنى اللبيب

وقد جرى على مثل تقسيم الأشموني جلال الدين السيوطي معاصره وقرينه في كتابه « جمع الجوامع » ، وقد خرج كلامهما من مشكاة واحدة ، وإذا كان الأمر كما ذكرنا فانا سنقصر حديثنا في هذه المسألة على جواز زيادة الفاء في خبر البند حتى نصل إلى أدوات الشرط فنذكر وجه وصلهم الجواب بالفاء

وقبل أن نخوض في ذلك الحديث نقول لك : إن الارتباط بين الشرط وجوابه هو الارتباط بين السبب والمسبب ، وبين العلة والمعلول ، والفاء موضوعة للدلالة على السببية ؛ وقد يحتاج التسكيم إلى أن يقرن جواب الشرط بهذه الفاء ، إذا كان أمر السببية خفيا لسبب من الأسباب ؛ ليعين بالفاء أن المعنى على ما ندل عليه ، أو ليؤكد أمر السببية إن كان شأنها غير متوغل في الحفاء ؛ والارتباط بين المبتدأ والخبر هو الارتباط بين الحكم والمحكوم عليه ، كالارتباط بين الفعل والفاعل ، فكان أصل الاستعمال على ألا تدخل الفاء على شيء من أخبار المبتدآت ؛ هذا شيء ؛ وشيء آخر هو أن الشرط مبهم في أصل وضعه ، ونفى بذلك أنه إذا قال قائل « من يزري أزره » فانه لا يقصد بذلك - بل ولا يتسنى له أن يقصد بذلك ، شخصا معينا ، وإنما يعنى أن كل من يحدث زيارته فإنه يجازيه على هذا الفصل زيارته إياه ، وذلك معنى الإبهام والعموم في عبارات العلماء ، والمبتدأ لا يكون عاما مبهما في كل كلام ، بل يكون خاصا معينا ، ويكون في كلام آخر مبهما عاما ، أو محتملا للأمرين جميعا الإبهام والتعيين ، كما لو كان اسما موصولا أو نكرة موصوفة أو مضافا إلى أحد هذين النوعين ؛ فكل واحد من هذه الأنواع يكون خاصا معينا إذا كانت الصفة أو الصلة ماضية في اللفظ والمعنى وكانت مع ذلك منحصرة بين التسكيم والمخاطب في شخص معين أو أشخاص معينين ؛ تأمل إن شئت



قوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ) فإِنَّكَ ستَرى أَنَّ المقصود بالاسم الموصول في هذه الآية جماعة بأعيانهم عرفهم الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو بمثابة قولك : إن عمدا وعليها وبكرا ، وليس المقصود ههنا بيان أَنَّ الحكم مرتبط بالصلة فمن تحققت فيه فهو محكوم عليه بمثل هذا الحكم ، ومثل ذلك قولنا « إِنَّ الذي زارنا أمس رجل كريم الأخلاق » وكذلك قول الشاعر :

إِنَّ أَمْرًا خَصَقَ عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَمَنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وبعد تقرير الكلام على هذا النحو نخبرك أَنَّ العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ ؛ فذهب سيبويه وأكثرا البصريين إلى أَنَّهُ إذا أشبه المبتدأ الشرط في عمومته وإسهامه ، وذلك بَأَن يكون اسما موصولا صلته ظرف أو جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطا ولم تقترن بأداة شرط ، أو يكون اسما موصوفا بالاسم الموصول أو بالنظر أو بهذه الجملة الفعلية ، أو يكون اسما مضافا إلى أحد هذين النوعين ، فإنه يجوز زيادة الفاء في خبره ، تشبيها للمبتدأ بالشرط ، ولتمام المبتدأ الذي هو الصلة أو الصفة بجملة الشرط ، ولخبر المبتدأ بجواب الشرط ، فأما الموصول بجملة فعلية فنحو قوله تعالى : ( وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ) وأما الموصول بالظرف فكقوله سبحانه : ( وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ) وقول الشاعر :

مَا لَدَى الْحَازِمِ اللَّيْبِ مُسَارًا قَصُوفٌ ، وَمَالُهُ قَدْ يَضِيعُ

وأما الموصوف بالاسم الموصول فنحو قوله تعالى : ( وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ) وأما الموصوف بالظرف فنحو « لَيْبٌ تَحْتَ رَعَايَتِكَ فَلَا يَحِيجُ » وأما الموصوف بالجملة الفعلية فنحو « رجل يسعى في مصالح الناس فلن يضيع أجره » وأما المضاف إلى الموصول فنحو قول الشاعرة - وهي زينة بنت الطيرة ترى أخاها يزيد - :

بِسُرِّكَ مَظْلُومًا وَيَرْضِيكَ ظَالِمًا وَكُلُّ الَّذِي سَمَلْتُهُ فَهُوَ حَامِلٌ

وأما المضاف إلى النسكرة الموصوفة فنحو قول الشاعر :

تَرْجُو قَوَاضِي رَبِّ سَبَبُهُ حَسَنٌ وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْنِي فَهُوَ مَسْتَوْفٍ

وذهب الأعلام والقراء إلى أَنَّهُ يجوز اقتران الخبر بالفاء ، إذا كان الخبر أمرا أو نهيا ، سواء أكان المبتدأ عاما أم لم يكن ، وارتضى ذلك ابن مالك إذا كان المبتدأ « أَلِ » الموصولة والصفة المتصلة بها مستقبلة

وذهب أبو الحسن الأخفش والفارسي وابن جني إلى جواز اقتران الخبر بالفاء مطلقا ، سواء

أكان المبتدأ عاما أم لم يكن ، وسواء أكان الخبر أمرا أو نهيا أم لم يكن

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « ولوقلت الذي يأتيني فله درهم والذي يأتيني فسكرم ؛ كان حسنا . ولوقلت : زيد فله درهمان ؛ لم يجوز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله تعالى : ( الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ) ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث الجزاء » اه  
وقال الأعم<sup>(٢)</sup> : « والقول عندى أن الرفع على الابتداء ، والخبر في الفاء وما بعدها ؛ والفاء داخله على فعل الأمر دلالة على تعلقه بأول الكلام ؛ لأن حكم الأمر أن يصتر به » اه

وقد استدلت الأعم ومن وافقه على ما ذهبوا إليه بوروده في فصيح الكلام ثرا وشما ؛ فمن ذلك قوله تعالى : ( هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ) وقوله سبحانه : ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) وقوله : ( الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ) وقوله : ( وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذْوَمَا ) ومن ذلك قول عدى بن زيد :

أُرَوَّاحٌ مُودِّعٌ أَمْ بُكُورُ ؟ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ  
وقول الشاعر ( وهو من شواهد سيبويه : ج ١ ص ٧٠ )

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيَيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

وقال الآخر :

يَا رَبَّ مُوسَى ؛ أَغْلَقِي وَأُظْلِمِي فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحْمُهُ

فقد جعلوا الاسم الرفوع في هذه الشواهد كلها مبتدأ ، وجعلوا خبره فعل الأمر الواقع بعده ، وهو مقترن بالماه كما ترى ؛ وللبتداء في بعضها معين معهود كاسم الإشارة والعلم والضمير ، وفي بعضها « أل » اللوصلة ، وفي بعضها موصول اسمي

ولاحظة لهم في شيء مما ذكروا ؛ لاحتمال كل شاهد مما ذكروه وجها أو وجوها أخرى : أما الآية الأولى فتحتمل أن يكون قوله تعالى « هذا » مبتدأ خبره قوله « حميم » وجمله « فليذوقوه » في محل جزم جواب لشرط مقتر ، وجمله الشرط وحوايه لاجل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام على هذا : هذا إن كفروا فليذوقوه حميم ، وبجتمل أن يكون اسم الإشارة في محل نصب مفعول ؛ إما لنفس الفعل الذي بعده ، وإما لفعل آخر يفسره هذا الفعل ، على حد النصوب في قوله تعالى : ( وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَتَيْبَاكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْبِجْ ) ويكون

(١) انظر الكتاب ( ج ١ ص ٧٠ س ٥ وما بعده ) .

(٢) انظر شرحه لأيات سيبويه بأسفل ص ٧٠ من الجزء الأول .

... ..

قوله « حميم » خبر مبتدأ محذوف ؛ وأما الآيتان الثانية والثالثة فقد خرّجهما سيبويه على أن الاسم الرفوع مبتدأ خبره محذوف ؛ فليست هذه الفاء زائدة ولا هي داخلية على الخبر ، وإنما هذه الفاء للسببية ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز لك أن تعتبرها حرفاً عاطفاً ؛ لما يلزم عليه من عطف الإنشاء على الخبر ، وأما الآية الرابعة فإننا لانمنع أن يكون فعل الأمر خبراً واقتران الخبر بالفاء ليس سببه ما زعموا من أن الخبر فعل أمر ، وإنما سببه أن للمبتدأ اسم موصول مقصود به العموم وصلته جملة فعلية على نحو ما قررناه فيما حدّدناه به موضع الجواز

وأما بيت عدى بن زيد فقد خرّجه سيبويه وأنصاره على أحد ثلاثة أوجه : أما أحدها فإن يكون قوله « أنت » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام « أنت هالك فانظر - إلخ » وأما الوجه الثاني فإن يكون قوله « أنت » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « الهالك أنت فانظر - إلخ » وحديث الفاء على هذين الوجهين هو حديثنا فيما ذكرناه من قبل ، وأما الوجه الثالث فإن يكون قوله « أنت » فاعلاً لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، وأصل الكلام « انظر ، . . فانظر » حذف الفعل الأوّل وحده فبرز الضمير الذى كان مستترا فيه

وأما البيت الذى يليه فتخرّجه أن قوله « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « هؤلاء خولان فانكح فتاتهم » وحديث الفاء حديثها

وأما البيت الثالث فتخرّجه على أحد وجهين : أولهما أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام « أظلمى وأظلمه مستحق للعقاب فاصب - إلخ » ، والوجه الثانى أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده لامفعولاً لنفس الفعل الذى بعده لأنّ تعدّيه بحرف الجرّ ، وتقدير الكلام : عاق أظلمى وأظلمه فاصب عليه

وقد استدلت الأخصّ ومن تابعه على ما ذهب إليه بهذه الشواهد نفسها ، وبما حكاه عن العرب من قولهم « أخوك فوجد » وليس مذهب أبى الحسن رحمه الله قاصراً على إجازة دخول الفاء في خبر المبتدأ ، بل هو يبيّز دخولها في الصفة أيضاً ، قال السهيلي (١) رحمه الله في شرح قول نيس بن الأسلت :

وَلَيْ أَمْرِي فَأَخْتَارَ دِينًا فَلَا يَكُنْ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا غَيْرَ رَبِّ الثَّوَابِ

« أى هو ولى امرئٍ اختار ديناً ، والفاء زائدة على رأى أبى الحسن الأخصّ ، قال في قولهم زيد فاضرب : الفاء زائدة ؛ ومن لا يقول بهذا القول يجعل الفاء عاطفة على فعل مضمر ، كأنه قال : ولى امرئٍ تدبّر فاختار ديناً ، أو نحو هذا » اه ، وليس يصحّك بعد ذلك كله أن تخرج ما حكاه الأخصّ عن العرب ، وما عسى أن تسمعه بعد ذلك من عبارة أو شاهد يكون ظاهرها جارياً على ما ذهب إليه

وأما قوله :

• أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ<sup>(١)</sup> •

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لا حَرَفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذي يأتيني — أو في الدار — فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يَسْأَلُنِي — أو في المسجد — فَلَهُ رِيَّةٌ » ، و « كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ مَلَكَ أَوْ عَلَيْكَ » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللَّهَ فَسَمِيدٌ » ، و « السَّعْيُ الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتهاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن « إِنَّ » أو « أَنَّ » أو « لَكِنَّ » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إِنَّ » و « أَنَّ » و « لَكِنَّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في « إِنَّ » و « أَنَّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَآمَنُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ » « قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَرَوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ومثال ذلك مع « لَكِنَّ » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءُ ، وَقَدْ بَطَّنَ أُنَى فِي مَكْرِي يَهُمُ فَرِغُ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستنباد به ، فارجع إلى ذلك في ( ص

٢٥٦ من هذا الجزء )

١٦٧ — قد بحث طويلا عن هذا الشاهد فلم أوفق للعثور على قاتله ، ولا وجدت أحدا

استشهد به سوى الشاعر

اللفظ : « بكل داهية » يريد أنه يجمع لعداء كل رجل أريب بصير بالأمور فيلقى العدى بهم ، والداهية : الرجل العظيم البصير بمواقب الأمور ، والهاء للبالغة ، والهاء — بفتح الدال — العقل

كَلَّا، وَلَكِنْ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يَفْزَعُوا فَيُغَيِّرُهُمْ فِي الطَّمَعِ  
وقول الآخر :

١٦٨ - فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يَقْضَى قَسَوْفَ يَكُونُ

« العداء » هكذا وقع في جميع نسخ الشرح التي تحت أيدينا ، بالهمز في آخره ، ولم أجد له نظيرا في الشواهد غير بيت لبشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري ، وهو :

فَأَمْتَنَا الْفُدَاةَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ فَاسْتَوَى الرَّكْضُ حِينَ مَاتَ الْعِدَاةُ

وأراه في بيت الشاهد مصحفا عن « عداة » بالناء جمع عاد ، بمعنى العدو ، كقضاة ورماة ، فإن سحت رواية الهمز فهو ممدود من المقصور ضرورة ، وأصله « عدى » بكسر العين أو وضما - قالوا : وهو جمع لانظير له ، ومد المقصور مما أجازوه الكوفيون ، تمسكا بنحو قوله :

\* فَلَا قَرَّةَ يَدُومُ وَلَا غِنَاةَ \*

أراد « غنى » ؛ ومنعه البصريون وقدروا « الفناء » مصدر « غابت » كقاتلت قتالا ، لامصدر غنيت غنى ، كرضيت رضى ، قال ابن هشام : « وهو نصف » اه ، وقوله في بيت الشاهد « فزع » بفتح الفاء وكسر الزاي - هو الخائف للذعور الشديد الخوف « فرق » بفتح الحين - مصدر فرق - من باب فرح - أى : خاف وجزع « الطمع » ضد اليأس

الإعراب : « بكل » جار ومجرور متعلق بالتي « داهية » مجرور بالإضافة إلى كل « التي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العداة » مفعول به « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تقليل « يظن » فعل مضارع مبنى للجهول « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسمه « فى مكرى » جار ومجرور متعلق بفزع الواقع خبرا لأن « بهم » متعلق بمكر « كلا » حرف ردع « لكن » حرف استتراك ونصب « ما » اسم موصول : اسم لكن « أبدية » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا ، والهاء مفعوله ، والجملة لاجل لها صلة « من فرق » بيان لما الموصولة « فكى » الفاء زائدة في خبر المبتدأ ، كى : حرف تعليل « يفروا » فعل مضارع مبنى للجهول ، منصوب بأن الضمرة بعد كى التعليلية ، وواو الجماعة نائب الفاعل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

المشاهد فيه : قوله « ولكن ما أبدية . . . فكى يفروا » حيث زاد الفاء في خبر المبتدأ النسخ بلكن ؛ لكونه أشبه اسم الشرط ، وأشبه خبره الجواب ، وبيان هذا قد بيناه في شرح هذه المسألة بيانا شافيا فارجع إليه إن شئت ، واقرأ بيان الاستشهاد في الشاهد الآتى

١٦٨ - استشهد ابن هشام بهذا البيت في أكثر كتبه ، ولم أجد أحدا من شراحها نسبة لقاتل معين ، وأنشده أبو علي القالي ثالث ثلاثة أبيات ، ولم ينسبها لأحد ، قال (ج ١ ص ٩٩)

طبع دار الكتب) : وأنشدنا أبو بكر رحمه الله تعالى قال : أنشدنا أبو حاتم - ولم يسم قائله -  
في طول الليل :

أَلَا هَلْ عَلَى اللَّيْلِ الطَّوِيلِ مُعِينٌ إِذَا تَزَحَّتْ دَارُهُ وَحَنَّ حَزِينٌ  
أَكَايِدُ هَذَا اللَّيْلِ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى نَجْمِهِ أَلَا يَغُورُ مُعِينٌ

وبعد ذلك بيت الشاهد ، ورأيت الشنقيطي الضمير نسبة للأفوه الأودى ، وبحث ديوان الأفوه  
الأودى فلم أجده هذه الأبيات فيه

اللفظ : « قاليا » اسم فاعل مأخوذ من قلاه بمعنى كرهه وأبغضه ، وقد جاء هذا الفعل واويا  
من باب نصر وبأيا من باب ضرب ، تقول : قلوته أفلاه ، وقلتيه أقليه ، واسم الفاعل بالياء لاغير ؛  
فإن كان مأخوذاً من اليائي فالأمر ظاهر ، وإن كان مأخوذاً من الواوي فأصله « قالو » فلما وقعت  
الواو متطرفة إثر كسرة قلبت ياء ، وهذا واضح إن شاء الله

الإعراب : « فوالله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارتكتم » فعل ماض ،  
وناء المتكلم فاعله ، وكاف الخطاب مفعول ، والجملة لاجل لها جواب القسم « قاليا » حال من تاء  
المتكلم « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « ولكن » حرف استدراك ونصب « ما » اسم موصول  
اسم لكن ، مبني على السكون في محل نصب ، ووم العيني فجعل « ما » كافة للسكن عن العمل  
« يقضى » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها صلة  
الموصول « فسوف » الفاء زائدة ، سوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام بمعنى يحصل ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر لكن

الشاهد فيه : قوله « فسوف يكون » حيث دخلت الفاء الزائدة على خبر لكن ، كما تبين  
لك في الإعراب

وهو يرتد على الأخفش رحمه الله ؛ فإنه منع دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ المنسوخ  
بأى ناسخ كان

وقد علل بعضهم منعه هذا بأن الفاء إنما دخلت على الخبر لأن المبتدأ أشبه اسم الشرط ؛ وقد  
علمنا أن اسم الشرط من الأمور التي تستحق التصدير بحيث لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها ؛ فلما  
عمل الناسخ في المبتدأ أبعد شبهه باسم الشرط ، فلم يصح دخول الفاء في خبره

وأنت خير بأن هذه العلة إنما يصح أن تكون إلزامية للجمهور الذين يشترطون شبه المبتدأ  
باسم الشرط ، ولا تجرى على مذهب الأخفش الذي لا يرى هذا الشرط

فإن قلت : فكيف يتخلص الجمهور من هذا مع اشتراطهم هذا الشرط ؟

وروى عن الأخفش أنه منع دخول القاء بعد « إن » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة القاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زَيْدٌ فَقَاتِمٌ » فإذا دخلت « إن » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود القاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر « زيد » وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم

قلت : أنت تعلم أن الجملة للمؤلفة من مبتدأ وخبر ندلّ على ثبوت الخبر للمبتدأ ، ولما كانت « إن » و « أن » المؤكدتان لاتزيلان هذا المعنى بل تؤكدانه ، و « لكن » كذلك لاتزيل معنى ثبوت الخبر للمبتدأ ؛ لأن معناها - وهو الاستدراك - إنما هو نقض للكلام السابق عليها ، لاندخولها ، وكانت سائر أخواتهن تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها ، ألا ترى أن « لعل » مثلاً تغير معنى الجملة رجاء حصول الخبر للمبتدأ ، و « ليت » تغير معنى الجملة تمنى حصول الخبر للمبتدأ ، وهلم جرا ؛ نقول : لما كانت الأحرف الثلاثة « إن ، وأن ، ولكن » لاتغير معنى الجمل عما كانت عليه قبل دخولها ؛ صار دخول أى حرف منها مساوياً لعدم دخوله ؛ لتساوى المعنى قبل الدخول وبعده ، بخلاف هذه الأحرف الثلاثة ؛ لكون كل واحد منها لا يكون وجوده كعدمه . وهذا أمر من الواضح بحيث لا يحتاج إلى المزيد ، هذا فضلاً عن أن السماع أيد هذه العلة

## كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ) إذا دخلت عليه ، ويسمى (أَتَمًّا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرُ \* تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ) فسر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) في ذلك (غَلَّ) ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به في الضُّحَى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به في الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحول من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفي ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، وعند التقييد بزمن بحسبه ، و (زَالَ) ماضٍ يَزَالُ ، و (بَرَحَا) و (فَتَى ، وَانْفَكَّ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر الخبر عنه على ما يقتضيه الحال ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » ، و « مَا بَرَحَ عُمَرُو أَرْزَقَ الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال — ماعدا الأربعة الأخيرة — تعمل بلا شرط ، (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الأخيرة لاتعمل إلا بشرط كونها (لِشَيْءٍ نَفِيٍّ) والمراد به النهي والدعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبِعَةٍ) سواء كان النفي لفظا ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ — لَيْسَ يَنْفَكُ دَاغِي وَأَعْتَزَّازِ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقَلِّ قَنُوعٍ

١٦٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا

اللفظ : « يَنْفَكُ » فعل يدل على ملازمة الخبر للبنداء بحسب ما يقتضيه الحال ، وهي نفسها دالة على النفي ؛ فإذا سبقها نفي دلا معا على الثبوت ، ومن ثم لم يميزوا وقوع «إلا» الاستثنائية قبل خبرها ، قال الفراء : « قد يكون الانفكاك على جهة يزال ، وقد يكون على الانفكاك الذي نعرفه ، فإذا كان على جهة يزال ، فلا بد لها من فعل ، وأن يكون معناها جحدا ، فتقول : ما انفككت أذكرك ، تريد ما زلت أذكرك ، وإذا كانت على غير جهة يزال ؛ قلت : قد انفككت منك ، وانفكك الشيء من الشيء ، فتكون بلا جحد ولا فعل ، قال ذوالرمة :

فَلَا يَمُوتُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاحَةُ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ زَمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا



أو تقديرا ، نحو : « تَاللّهِ تَقْتُوْهُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ - قُلْتُ : يَمِيْنُ اللّٰهِ اَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوْا رَاسِيْ لَدَيْكَ وَأَوْصَالِيْ

فلم يدخل إلا وهو ينوي به التمام وخلاف يزال ؛ لأنك لا تقول : ما زلت إلا قائما « انتهى ؛ يريد أنها تستعمل ناقصة بمعنى تزال ؛ فتستزيم النفي ، وتامة بمعنى فارق وانفصل ، فلا تستدعيه « اعتزاز » عزّة وعلو نفس وبعد همة

المعنى : لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غني النفس عزيزها  
الوجراب : « ليس » فعل ماض دالّ على النفي ، وهو هنا مهمل حملا على « ما » النافية « ينفك » فعل مضارع ناقص « ذا » خبر ينفك مقدّم على اسمه « غني » مضاف إليه « واعتزاز » معطوف على غني « كل » اسم ينفك مؤخر « ذي عفة » مركب إضافي مجرور الصدر بالإضافة إلى كل « مقل » قنوع « صفتان لدى عفة فهما مجروران ؛ أوصفتان لكل فهما مرفوعان الشاهد فيه : قوله « ليس ينفك » حيث عمل « ينفك » عمل كان لاعتناده على النفي ، وأداة النفي هنا « ليس » وهي فعل ، وأشار الشارح رحمه الله إلى أنه لا فرق في النفي بين أن يكون بالحرف أو بالفعل

وأقول : وقد يكون النافي اسما ، وهو « غير » في نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مَنْفَكٍ أَسِيرٌ هَوِي كُلُّ وَابٍ لَيْسَ يَغْتَبِرُ

فأعمل « منفك » وهو اسم فاعل من « انفك » عمل كان ؛ فنصب به الخبر المقتّم وهو « أسير هوى » ورفع به الاسم للمؤخر وهو « كل وان » لاعتناده على النفي بغير هذا ، واعلم أنّ في البيت الذي أنشدناه وبيت الشاهد شاهدا آخر ، وهو توسط الخبر بين العامل واسمه كما رأيت ، وهذا التقديم يختلف بين العلماء في جوازه ، والراجح أنه يجوز تقديم خبر هذه الأفعال على اسمها ، وستأتي هذه المسألة مشروحة

١٧٠ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَبْعِيْنَ مَنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ الْخَالِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا ثُمَّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى خَالٍ

فَقَالَتْ : سَبَّكَ اللَّهُ ، إِنَّكَ فَاحِشِي أَلَسْتَ تَرَى الشَّمَارَ وَالنَّاسَ أَخَوَالِي

قُلْتُ : يَمِيْنُ اللّٰهِ ... .. البيت ، وبعده :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللّٰهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

اللفظ : « ألا عِم ... البيت » قد سبق شرح هذا البيت عند شرح الشاهد رقم (٣٣)

... ..

فارجع إليه هناك (ص ٦٦ من هذا الجزء) «سموت إليها» علوت ونهضت «حباب الماء» بفتح الحاء - فقايقه التي تطفو عليه «حالا على حال» أراد شيئا بعد الشيء، وهو كتابة عن خفة وطء أقدامه وخفاء حركته في السير «سباك الله» جملة دعائية، وللعلماء في تفسيرها رأيان: الأول: أنها تدعو عليه بالاغتراب عن وطنه، والسبب: الاغتراب، والثاني: أنها تدعو عليه بأن يسلط الله عليه من يسيبه «السيار» الذين يتحدثون ليلا، واحدم سامر «أحوالى» جمع حول مثل ثوب وأثواب ونول وأنوال «يعين الله» يروى مرفوعا ومنصوبا، وستعرف وجه الروايتين في الإعراب «أوصال» جمع وصل - بكسر فسكون - وهو كل عظم يفصل من الآخر «حلفة» بفتح فسكون - المرة من الحلف «فاجر» كاذب «حديث» أراد صاحب حديث، حذف المضاف «صال» هو الذى يسطى بالنار، وهو اسم من صلى بالنار وصلبها يصلها، مثل رضى رضى ابرعرب: «فقلت» فعل وفاعل «يعين الله» يروى مرفوعا ومنصوبا؛ فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا، أى: يعين الله قسمي، أو على: يعين الله، وأما النصب فعلى أحد وجهين: الأول: أن الأصل يعين الله، حذف حرف القسم، فانتصب المقسم به؛ الثاني: أنه منصوب على المفعولية المطلقة لفعل من معنى القسم محذوف، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «قاعدا» خبره، والجملة لأجل لها جواب القسم «ولو» شرطية «قطعا» فعل وفاعل «رأسي» مفعول، وياء التكلم مضاف إليه «لديك» ظرف متعلق بقطع «وأوصالى» معطوف على رأسي، وجواب لومحذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: لو قطعوا رأسي فلا أبرح قاعدا! الشاهد في: قوله «أبرح قاعدا» حيث أعمل «أبرح» وهو مضارع برح، عمل كان، مع أنه ليس معه في اللفظ نفي؛ لأن حرف النفي مقتر: أى لأبرح قاعدا وحذف النفي بعد القسم مقيس، كما قال الشارح، إذا كان الفعل مضارعا كبيت الشاهد، فإن كان ماضيا فالحذف شاذ، ومنه قول الشاعر:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيرَةُ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الزُّنْدُ قَادِحُ

أراد لازالت عزيمة

واعلم أنه إذا ذكر النفي لم يجب أن يتصل بالفعل التناسخ، بل يجوز أن يفصل بينهما بفعل قلبي، مثل قول ابن هرمة:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً نَحْدُتُ بِي قَرَحَةً وَتَنْكَوْهَا

أراد وأراها لازال ظالمة، فقدم حرف النفي، كما ترى، وفصل بينه وبين مدخوله بقوله «أراها» وهو فعل قلبي

- ولا يحذف النافي معها قياسا ، إلا في القسم كما رأيت ، وشذ قوله :
- ١٧١ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَقَطًا مُجِيدًا  
أى : لا أبرح ؛ ومثال النهي قوله :
- ١٧٢ - صَاحِرٌ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَالُو تِ قَسِيَانَهُ ضَالِكٌ مُبِينٌ

## ١٧١ - البيت لحداد بن زهير

اللفظ : « أبرح » أراد لا أبرح ، وستعرف ذلك « منتظقا » للعلماء في تفسير هذه الكلمة رأيان ، الأول : أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسه الجواد ، من قولهم : جاء فلان منتظقا فرسه ، إذا جنبه ولم يركبه ، الثانى : أنه أراد أنه لا يزال ينطق القول الصواب للستجاد في الثناء على قومه الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل « قومي » مفعول ، ويا « التكم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور ، يجوز أن يكون متعلقا بأبرح عند من سوغ هذا ، ويجوز أن يكون متعلقا بمنتطق ، وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف لاسم زمان يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور « منتظقا » خبر أبرح ، وفيه ضمير مستتر فاعله « مجيدا » إذا فسر « منتظقا » بالتفسير الأول كان « مجيدا » مفعولا به لمنتطق ، وإذا فسر « منتظقا » بالتفسير الثانى كان « مجيدا » خبرا ثانيا لأبرح ، أو صفة لمنتطق ؛ لأنه حينئذ من أوصاف التكم

الشاعر في : قوله « وأبرح . . . منتظقا » حيث أعمل « أبرح » وهو مضارع « برح » عمل كان ، مع كونه غير مسبوق بنى أو شبهه ، وقد ذهب العلماء إلى أن النفي هنا مقدر ، أى : لا أبرح منتظقا ، وذكروا أن حذف النفي في مثل هذا الوضع من غير أن يسبقه قسم شاذ ، ومثل بيت الشاهد قول خليفة بن براز :

تَنْفُكُ تَسْمَعُ مَا حَيِدَ سَتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

أى لاتنفك تسمع الخ

١٧٢ - لم أقف على نسبة هذا البيت ، ولا وجدت أحدا ذكره سابقا أو لاحقا  
اللفظ : « شمر » هو فعل أمر من التشمير ، وهو الجدل في الأمر والاجتهاد ، والتهبؤ لاستقباله المعنى : يا صاحبي ، اجتهد في أمورك واستعد للوت ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال واضح الإعراب : « صاح » منادى مرفوع بحرف نداء محذوف « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية واسمه ضمير مستتر فيه « ذا كرا لوت » خبر تزل ، ومضاف إليه « قسيانه » الفاء تعليلية ، نسيان مبتدأ ، والماء مضاف إليه « ضلال » خبر للبتدأ « مبين » صفة لضلال

ومثال الدعاء قوله :

أَلَا يَا أَسْمَلِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلِي لَا زَالَ مُهْلًا يَجْرَعَانِكَ الْقَطَرُ<sup>(١)</sup>  
(وَمِثْلُ كَانَ) فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ (دَامَ مُسَبُّوْقًا بِمَا) الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ (كَأَغْطِ مَا دُمْتُ  
مُصِيبًا دِرْهَمًا) أَيْ : مَدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا

سـ ﴿تَنْبِيْهُ﴾ مِثْلُ صَارَ فِي الْعَمَلِ مَا وَاقَعَهَا فِي الْمَعْنَى مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَذَلِكَ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ : آخِصٌ ،  
وَرَجْعٌ ، وَعَادٌ ، وَاسْتِحَالٌ ، وَقَعْدٌ ، وَحَارٌ ، وَارْتَدٌ ، وَتَحْوِيلٌ ، وَغَدَاٌ ، وَوَرَاخٌ ، كَقَوْلِهِ :  
١٧٣ — وَبِالْمُخْصِ حَتَّى آخِصَ جَفْدًا غَنَطَطًا إِذَا قَامَ سَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ «وَلَا تَزَلْ ذَا كَرِّ الْمَوْتِ» حَيْثُ أَعْمَلَ «تَزَلْ» وَهُوَ مُضَارِعُ زَالَ يَزَالُ ؛ عَمَلٌ  
كَانَ ؛ لِكُونِهَا مُسَبُّوْقَةً بِأَخِي النَّقْيِ ، وَهُوَ النَّهْيُ  
(١) قَدْ سَبَقَ شَرْحُ هَذَا الشَّاهِدِ ، فَارْجِعْ إِلَيْهِ فِي (ص ١٩ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ) ، وَالاسْتِشْهَادُ بِهِ  
هَهُنَا فِي قَوْلِهِ «وَلَا زَالَ مُهْلًا» حَيْثُ أَعْمَلَ «زَالَ» عَمَلُ كَانَ ، وَهَذَا الْفِعْلُ مُسَبُّوقٌ بِلَا الْمَالَةِ  
عَلَى الدَّعَاءِ ؛ أَلَسْتُ تَرَى أَنَّهُ يَدْعُو لِدَارٍ مَحْبُوبَةٍ بِأَنْ يَسْتَمِرَّ هَظُولُ الْأَطْطَارِ عَلَى دِيَارِهَا  
١٧٣ — هَذَا الْبَيْتُ لِفِرْعَانَ بْنِ الْأَعْرَفِ التَّمِيمِيِّ ، وَكَانَ لَهُ ابْنٌ عَاقٍ يُقَالُ لَهُ مَنَازِلُ ، وَفِيهِ  
يَقُولُ بَيْتَ الشَّاهِدِ ، وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءَ كَمَا يَسْتَنْزِلُ اللَّوْءُ حَالِيَهُ  
لَرَيْتُهُ حَتَّى إِذَا آخِصَ شَيْطَلًا يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ  
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخَعًا قَرِيبًا وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ  
تَمَمَّطَ حَتَّى بَاطِلًا وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِيَهُ  
وَكَانَ لَهُ عِنْدِي إِذَا جَاعَ أَوْ بَكَى مِنَ الزَّادِ أَخْلَى زَادَنَا وَأَطَايِيَهُ  
وَرَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَفْتَى عَنِ السَّحْرِ شَارِبُهُ

وَجَعَلَ الصَّبَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صِفَةِ بَعِيرٍ ، وَهُوَ بِحَيْثُ تَرَى ، وَقَدْ رَوَى هَذِهِ الْآيَاتُ أَبُو تَمَامٍ  
فِي دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ (انْظُرْ شَرْحَ التَّبْرِيزِيِّ ج ٤ ص ١٨)

الْفَتْةُ : «اسْتَغْنَى عَنِ السَّحْرِ شَارِبُهُ» أَرَادَ أَنَّهُ اسْتَقْلَلَ بِشُؤْنِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَعْدِ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ  
يَكْفِيهِ أَوْ يَقُومُ بِبَعْضِ شَأْنِهِ «آخِصَ» مَعْنَاهُ هُنَا صَارَ ، قَالَ اللَّيْثُ : «الْأَيْضُ : صَيْرُورَةُ الشَّيْءِ شَيْئًا  
غَيْرَهُ ، وَآخِصَ كَذَا : أَيْ ضَارَ ، وَيُقَالُ : آخِصَ سَوَادُ شَعْرِهِ بَيَاضًا» اهـ ، وَفِي حَدِيثِ سَمُرَةَ فِي الْكَسُوفِ

« إن الشمس اسودّت حتى آضت كأنها تنومة » ، قال أبو عبيدة : آضت أى صارت ورجعت ،  
وأشد قول كعب يذكّر أرضاً قطعها :

قَطَعْتُ إِذَا مَا الْأَلُ آضَ كَأَنَّهُ سُوْفٌ تَنَحَّى نَارَةً ثُمَّ تَلْتَقِي

« بالحض » هو فى اللسان بالحاء المهملة ، وضبطه الصبان رحمه الله بالحاء المعجمة ، والحض - بفتح الليم وسكون الحاء - اللبن الخالص بلا رغوّة ، ويقال : لبن محض ، إذا لم يخالطه ماء ، حلوا كان أو حامضاً ، ولا يسمى اللبن محضاً إلا إذا كان كذلك « جعدا » الجعد من الرجال - بفتح الجيم وسكون العين - المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط : الذى ليس بمجتمع ، وقال الأزهري : « إذا كان الرجل مداخلاً مدمج الخلق فهو أشدّ لأمره وأخف إلى منازلة الأقران ، وإذا اضطرب خلقه وأفرط طوله فهو إلى الاسترخاء ماهو » اه ، والجعد إذا ذهب به مذهب المدح فله معنيان مستحبان ؛ أحدهما : أن يكون معصوب الجوارح شديد الأمر والخلق غير مسترخ ولا مضطرب ، والثانى : أن يكون شعره جعداً غير سبط ، لأن سبوطه الشعر هى الغالبة على شعور العجم من الروم والفرس ، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ؛ فإذا مدح الرجل بالجعد لم يخرج عن أحد هذين المعنيين ، وقد يذمّ بالجعد أيضاً ، وله فى النّم معنيان : أحدهما : أن يقال رجل جعد ، إذا كان قصيراً متردداً الخلق ، والثانى : أن يقال رجل جعد ، إذا كان بخيلاً لئماً لا يبصّ حجرة « عنطنطا » بفتحيتين بعدهما سكون ، بوزن سفرجل - هو الطويل من الرجال ، والأثنى بهاء ، وأصل الكلمة عنط فكررت ، قال الميث : « اشتقاقه من عنط ، ولكنه أُرْدِفَ بحرفين فى عجزه » اه ، وفى حديث المنعة « فاة مثل البكرة العنطنطة » أى : الطويلة العنق مع حسن قوام

الإعراب : « بالحض » جار ومجرور متعلق بربيبته فى البيت السابق « آض » فعل ماض يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « جعدا » خبره « عنطنطا » خبر ثان ، أو صفة لجعد « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط عاملها قوله « ساوى » الآتى « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « ساوى » فعل ماض « غارب » مفعول مقمّم « الفحل » مضاف إليه « غاربه » فاعل تأخر عن المفعول ، والجملة هى جواب إذا ، ولا محل لها من الإعراب

الشاهد فيه : قوله « آض جعدا » حيث أعمل آض عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب بها قوله « جعدا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار التى تعمل هذا العمل ، فأخذت حكمها ، ومثل بيت الشاهد فى المعنى ووجه الاستشهاد قول العجاج :

رَبِيئَةُ حَتَّى إِذَا تَعَدَّدَا وَأَضَّ هَذَا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا

\* كَانْ جَزَأْتُ بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا \*

وفي الحديث «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا» ، وقوله :

١٧٤ — وَكَانَ مُضِيًّا مِّنْ هُدًى بِرُشْدِهِ فَقَدْ مَغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا

وفي الحديث «فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا» ومن كلام العرب : أَزْهَفَ شَفَرَتُهُ حَتَّى قَدَّتْ كَاتِبَهَا حَرَبَةً ، وقال بعضهم :

١٧٥ — وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْنِهِ يَحْوَرُ زَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

١٧٤ — هذا البيت لسواد بن قارب البوسى — أو السدوسى — أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له يذكر فيها قصته مع رثيه من الجن ، وكان كاهنا ، فأتاه رثيه ثلاث ليال كلها ينشد رجزا ييشره فيه ببعثة الرسول ، ولم يصرح له إلا في المرة الثالثة ، فهداه الله للإسلام ، وقد ترجمه الحافظ بن حجر فى الإصابة ( ج ٣ ص ١٤٩ )

اللفظ : « مضى » بضم الميم — اسم فاعل من أضل ، مضاف إلى مفعوله « مغو » بضم الميم أيضا اسم فاعل من أغوى ، إذا سلك به طريق الضلالية المعنى : يقول : إن من اهتديت إلى الحق بإرشاده كان هوسبب ضلالى ، ثم تعجب من مغو بصير آمرا بالرشد

الإعراب : « كان » : فعل ماض ناقص « مضى » خبر كان تقدم على اسمها ، وياه المتكلم مضاف إليه « من » اسم موصول اسم كان « هديت » فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « برشده » جار ومجرور متعلق بهديت ، والهاء ضمير الاسم الموصول مجرور المحل بالإضافة إلى رشد ، وجملة الفعل ونائب الفاعل لاجل لها صلة الموصول « فله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مغو » مبتدأ مؤخر « عاد » فعل ماض بمعنى صار ويعمل عمله ، واسمه ضمير مستتر فيه « بالرشد » جار ومجرور متعلق بآمر « آمرا » خبر عاد

الشاهد فيه : قوله « عاد آمرا » حيث أحمل « عاد » عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب به قوله « آمرا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار فأخذت حكمها هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، وهو مذهب جماعة من النحاة ؛ وذهب قوم إلى أن « عاد » و « أض » لا يعملان عمل كان ، وزعموا أن المرفوع بعدها فاعل ، والنصب حال منه ، وقد علمت بما نقلناه لك فى لنة الشاهد السابق موافقة ما اعتمدته الشارح لنقل آئمة هذا الشأن ١٧٥ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من قصيدة يرثى فيها أخاه أربد ، ومطلعا :

بَلِينَا وَمَا تَبَيَّ النَّجُومُ الطَّوَالِيعُ وَتَبَقَّى الدِّيارُ بَعْدَنَا وَالصَّائِغُ  
وَقَدْ كُنْتُ فِي أَكْثَافِ جَارٍ مِصْنَعُ فَعَارَفَنِ جَارٍ بِأَرْبَدَ نَافِعُ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :  
 ١٧٦ - وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَائِمًا بَدَلًا مَحْمَدٍ فَيَا لَكَ مِنْ نَفْسِي تَحْوَلُنْ أَبْوَسًا

فَلَا جَزَعَ إِنْ فَرَّقَ أَلْدَهْرُ بَيْنَنَا  
 وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدَّيَّارِ ، وَأَهْلُهَا  
 وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ ...  
 وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ  
 فَكُلُّ أَمْرِي يَوْمًا بِالدَّهْرِ فَاجِعُ  
 بِهَا يَوْمَ حُلُومِهَا ، وَعَدْوًا بِلَاقِعُ  
 ... البيت ، وبعده :  
 وَلَا بَدْءَ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

اللفظ : « المصانع » جمع مصنعة - بفتح الميم وسكون الصاد وفتح النون أو ضمها - وهي الحوض أو شبه الصهريرج يجمع فيه ماء المطر ، وما يصنعه الناس من الآبار والأبنية ، وقال الأزهري : ويقال أيضا للقصور مصانع « أكناف » جمع كنف - بفتحتين - وهو الجوار « جار مصنعة » بفتح الميم وفتح الضاد أو كسرهما - يحتمل معنيين : أحدهما : أن يريد أن هذا الجار كان حريصا عليه مدافعا عنه ضينا به ، والثاني : أن يكون من قولهم : هو علق مصنعة ؛ إذا كان نفيسا مضنونا به يتنافس فيه « غدوا » بفتح الغين المعجمة وسكون الدال - لغة في غد ، وبه يستدل الصرفيون على أن لام القند المحذوفة واو « كالشهاب » جذوة النار « يحور » قال الجوهري : « حار يحور حورا - مثل قال يقول قولاً - وحوورا - بضم الحاء والمهمزة - أى رجع ، وفي الحديث : من دعا رجلا بالكفر وليس كذلك حار عليه ، أى : رجع إليه ما نسب إليه ، ومنه حديث بعض السلف : لو عبرت رجلا بالرضع - بفتح الراء والضاد ، أى : بنحسة الرضاع - لحنيت أن يحور في داؤه ، أى : يكون على مرجعه ، وكل شيء تغير من حال إلى حال فقد حار يحور حورا » أنه

الوجراب : « وما » نافية مهجلة ، لانتقاض نفي خبرها بإلا « المرء » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وضوئه » الواو عاطفة ، ضوء معطوف على الشهاب ، ومن رواه بالرفع فعلى أنه مبتدأ خبره الجملة بعده « يحور » فعل مضارع يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « رمادا » خبر يحور « بعد » ظرف متعلق بيحور « إذ » ظرف مبنى على السكون في محل جر بالإضافة إلى بعد « هو ساطع » جملة من مبتدأ وخبر في محل جر بالإضافة إذ إليها

الشاعر في : قوله « يحور رمادا » حيث أعمل « يحور » الذى هو مضارع حار ؛ عمل كان ؛ فرفع به الضمير المستتر على أنه اسمه ، ونصب به « رمادا » على أنه خبره ، لأنه بمعنى صار فأعطى حكمه

١٧٦ - هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حابر الكندي ، يقولها بعد مرجعه من رحلته إلى قيصر ، وأول هذه القصيدة :

... ..

أَلِمَّا عَلَى الرَّبِّهِ الْقَدِيمِ بَسَمًا كَأَنِّي أَنَادِي أَوْ أَسْكُمُ آخَرَسًا

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلَوْ أَنَّهُ نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسًا

وَبُدِّلَتْ قُرْحًا دَامِيًا ... .. البيت ، وبعده :

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ مِنْ بُعْدِ أَرْضِهِ لِيُلبِسَنِي مِنْ ذَائِهِ مَا تَلَبَّسَا

اللفظ : « ألما » أراد انزلا « عسس » مكان بعينه ، وقال الوزير أبو بكر : وفي كتاب الأزمنة : عسسا ، أراد انزلا في أدبار الليل : أى في آخره « آخرس » هو الذى لا يتكلم ، يقول لصاحبه : أسعدانى بالإلمام على هذا الموضع لأسأله عن أهله وأناده ، ثم قال : كَأَنِّي بِمَنَادَاتِي لَهُ أَنَادِي آخَرَسٌ ؛ إذ لم يرجع إلى جوابا ولا شفانى من سؤالى « فلو أنها نفس ... البيت » قال الأصمى : أراد بقوله « تموت جمعة » لو أتى أموت بدفعة واحدة ، ولكن نفسى لما بها من المرض تقطع قليلا قليلا وتخرج شيئا شيئا ، وهذا من طول المرض ، وهذا التفسير على رواية « تساقط » بفتح التاء على أن الأصل « تساقط » فحذف إحدى التائين ، ولم يرض الوزير أبو بكر هذا التفسير ، وقال : ناسط - بضم التاء - ومعناه يموت بموتها بشر كثير كما قال عبدة ابن الطيب :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُيُوتُ قَوْمٍ تَهْدَمَا

وقوله « وبدلت قرحا » قال الوزير أبو بكر : « يريد ما ناله في جسمه من لبس الحلة المسمومة التى وجه بها قيصر من بلاد الروم إليه ، وكان تقطع جسمه بعد لبسها » اه ، ومن هذا البيت سمى امرؤ القيس بذى القروح ، وقوله « فمالك من نعمى » أراد بالنعمى الصحة ، توجب لفقدها وتلف على ذهابها « أبؤس » جمع بؤس ، وهو البلاء والشدة « طمح » رغب وزعت نفسه ، ويقال : طمح ببصره ، إذا رفعه وأبعد النظر « الطماح » رجل من بني أسد بعثه قيصر إلى امرئ القيس بحلة مسمومة ، وقد اختلف الرواة في السبب الذى من أجله حاول القيصر الفتك به ، فذهب قوم إلى أن امرأ القيس هجاه ، فلما بلغه فعل به ذلك ، وقال قوم : إن الطماح وثى به عند قيصر ، وهو ظاهر هذا البيت

إعراب : « وبدلت » فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء للتسكيم نائب فاعل « قرحا » مفعول ثان لبدل « داميا » صفة لقرح « بعد » ظرف متعلق ببذل « صحة » مضاف إليه « فمالك من نعمى » انفق العلماء على أن معنى مثل هذا التعبير التعجب وإظهار الغرابة والبهتة ، واختلفوا في إعرابه ، وأظهر ما فيه أن يقال : إن « يا » حرف نداء ، واللام للاستغاثة ، وهى حرف جر ،



وفي الحديث «لَرُزِقْتُمْ كَمَا تَرُزَقُ الطَّيْرُ تَنْدُو خَاصًّا وَتَرُوحُ بِطَانًا» وحكى سيدييه عن بعضهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ما صارت ؛ فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل التانيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك : خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، وعلى الرفع « حاجتك » اسم جاءت ، و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسَيَّرتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :

١٧٧ — بَيْنَهُمَا قَرَرٌ وَالطُّيُورُ كَانَهَا قَطَا الْحَزَنُ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُؤْمِنُهَا

والكاف تصلح لأن تكون مستغاثا ، والمستغاث به محذوف ، وتصلح لأن تكون مستغاثا به والمستغاث محذوف ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي نابت عنه « يا » ، على ما هو الراجح ، وعلقه ابن جني بنفس يا ، وقوله « من نعمي » ذهب المحقق الرضى إلى أن « من » في مثل هذا التعبير زائدة وما بعدها تمييز ، وارتضاه أبو حيان والرازي في شرح الألفية ، ولم يبالوا بزيادتها في الإيجاب ، ولم يفسروا زيادتها كما قصرها الجمهور على ما قبل البتداء أو الفاعل أو المفعول به ، حتى قال الرازي : من زائدة في الكلام للوجوب ، ولهذا يعطف على مجرورها بالنصب ، كقول الحطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرَّكْبَانِ آوِنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوْمٍ مَا وَمُنْتَقِبًا

« تحوّل » فعل ماضٍ يعمل عمل كان ، ونون النسوة اسم ، مبنى على الفتح في محل رفع « أبوسا » خبر تحوّل ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهرة فيه : قوله « تحوّل أبوسا » حيث أعمل « تحوّل » عمل كان ؛ فرفع به محل نون النسوة على أنه اسم ، ونصب به قوله « أبوسا » على أنه خبره ؛ لأنه بمعنى صار ، فأعطى حكمه ١٧٧ — هذا البيت نسبته ابن يعيش لابن كثر ، والصواب أنه لابن أحر ، كما في اللسان ،

وقبله :

لَمَعَرَى لَيْثٍ حَلَّتْ قَتِيْبَةُ بِلْدَةٍ شَدِيدًا بِمَالٍ لِلْقَمِيْنِ عَضِيْضُهَا  
فَلِلَّهِ عَيْنَا أُمِّ قَرْعٍ وَعَصْبَةٌ تُرْقِرُهَا فِي عَيْنِهَا أَوْ تُفِيْضُهَا  
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَ لَيْلَةً صَحِيْحَ الشَّرِّ وَالْعَيْسَ تُجْرِي غُرُوضُهَا

اللفظ : « قتيبة » بطن من باهلة « للقامين » الذين أقسمتهم السنة : أى أجدبتهم وأقصطهم ،

... ..

وأصله من القحمة - بضم القاف وسكون الحاء الهملة - وهي القحط والجذب « عضيضها » أى عضها « فرع » أصله بفتح الفاء والراء جميعا ، فسكن الراء هنا تخفيفا أو للضرورة - وهو أول نتاج الإبل والغنم ، وكان أهل الجاهلية يذبحونه لأهلهم يتبرعون بذلك ، وقد كان المسلمون يفعالونه في صدر الإسلام ثم نسخ « صحيح السرى » يريد غير جائر عن القصد ، ليكون ذلك أسرع لسيره وأجمل إلى قصده لصحة سراه « غروضا » أنساعها ، وواحد لها غرض - بفتح فسكون ، مثل فلس وفلوس - وهو حزام الرجل ، وتقول : غرض البعير يفرسه - من باب ضرب - إذا شد رحله بالفرض ، ومعنى « تجرى غروضا » أنها هزلت وبرأها السير ، حتى صارت أغراضا تتحرك وتضطرب لاتساعها عليها « تيهاء » سحراء يضل فيها السارى « قفر » خلاه موحشة « قطا الحزن » القطا : ضرب من الطير ، وهو نوعان : كدرى وجوفى ، فالكدرى أغبر اللون أرقش الظهر والبطن أصفر الحلق قصير الذنب ؛ والجوفى أسود البطن أسود بطون الأجنحة والقوادم أبيض الصدر أغبر الظهر ، وفي عنق كل واحد طوقان أصفر وأسود ، وأضاف القطا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء فيكون القطا أشد عطشا ، فإذا أراد الماء أسرع - وغرضه من تشبيه اللطى بقطا الحزن البوصوف بما ذكر أن يدل على سرعتها وشدة سيرها ؛ لأنها أشبهت القطا التي فارتق فراخها لتحمل إليها الماء لتسقيها ؛ وذلك أسرع لطيراتها ؛ لأنها تخاف على فراخها ، والبيوض : جمع بيض ، مثل بيت وبيوت

الإعراب : « تيهاء » جار ومجرور متعلق بقوله « تجرى » في البيت السابق « قفر » صفة تيهاء « واللطى » الواو للحال ، اللطى : مبتدأ « كأنها » حرف تشبيه ونصب ، وها : اسم « قطا الحزن » مركب إضافي خبر كأن ، والجملة من كأن واسمها وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال « قد » حرف تحقيق « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « فراخا » خبر كان مقترنا على اسمه « بيوضها » اسم كان مؤخرا عن خبرها ، والضمير مضاف إليه

المشاهد في : قوله « قد كانت فراخا بيوضها » حيث استعمل « كان » بمعنى صار ، والذي يدل على ذلك أن البيض يصير فراخا ، أى : يتحول من صفته إلى هذه الصفة ، ولا يعقل بقاء كان على معناه ، إذ يكون المعنى أن البيض كان فراخا قبل كونه بيضا ، ولا معنى لذلك

وهذا الذى قررناه هو ما ذهب إليه جمع من النحاة منهم ثعلب وابن حنى وأبو على والرضى ، قال ابن منظور رحمه الله : « ومن أقسام كان الناقصة أن تأتي بمعنى صار كقوله سبحانه وتعالى : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ) وقوله تعالى : ( فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ) ومنه قوله تعالى : ( فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ) وقوله : ( وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّيْلًا ) وقوله : ( كَيْفَ

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ — ثُمَّ انْحَمُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَتَوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

نُكِّلُ مَنْ كَانَ فِي اللَّهْدِ صَبِيًّا ) وقوله : ( وَمَا جَعَلْنَا الْقَبِيلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ) أى صرت إليها ، وقال ابن أحر : \* بنبها قفر . . . البيت \* وقال شملة بن الأخضر يصف قتل بسطام بن قيس :

فَخَرَّ عَلَى الْأَلَاءَةِ لَمْ يُوسَّدْ وَقَدْ كَانَ الدَّمَاءُ لَهُ خِمَارًا اهـ

وبيت شملة بن الأخضر الذى أنشده من شعر الحماسة ، ومثل هذين البيتين قول روبة بن الصجاج :

• وَالرَّأْسُ قَدْ كَانَ لَهُ قَتِيرٌ •

أى صار له شيب

وقد ذهب قوم إلى أن « كان » فى البيت على أصلها ، وليست بمعنى صار ، وزعموا أن الكلام على طريق القلب ، وأن الأصل قد كانت فراخها يبوضا ، فقلب ، فصار : قد كانت يبوضها فراخا ، ومثل هذا قول الشاعر :

• كَمَا كَانَ الزَّانَا فَرِيضَةَ الرَّجْمِ •

ألت ترى أنه أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا ، فقلب إلى ما رأيت

والجواب عن هذا من وجهين (الأول) أنه خلاف الظاهر ، وكل معنى اقتضى إخراج الكلام عن خلاف ظاهره ينبى أن لا يصار إليه إلا إذا لم يصح مقتضى ظاهره ، أو إلا أن تدعو إليه داعية ، ولا داعية هنا ، فضلا عن أن مقتضى الظاهر هو المقبول المرضى ، (والثانى) أن القلب فى الكلام قليل ، فلا يصار إليه إلا إذا لم يكن للكلام وجه صحيح ، فكيف يصار إليه والوجه الصحيح هو مانع عن عليه ؟

١٧٨ — هذا البيت من قصيدة لعبدى بن زيد العبادى ، ومطلعه :

أَرْوَاحُ مُودَّعٍ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَلِكَ تَصِيرُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَيُّهَا الشَّامِتُ الْمُعَيَّرُ بِالذَّهْرِ سِرِّ ، أَنْتَ الْمُبْرَأُ لِلْوُفُورِ؟

أَمْ لَدَيْكَ التَّهْدُؤُوسِيُّ مِنَ الْأَيْبِ سَامٍ؟ بَلْ أَنْتَ جَاهِلٌ مَقْرُورُ

أَيْنَ كِسْرَى كِسْرَى لِلْمُلُوكِ نُوشِرِ وَإِنْ؟ أَمْ أَيْنَ قَبْلَهُ سَائِرُ؟

وَتَبَيَّنَ رَبُّ الْخَوَزَنَةِ إِذَا شَفَّ رَفَ يَوْمًا وَلِلْهَدَى تَفْكِيرُ

وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ تَامَّ لَهُمْ بَشَرٌ

سَرَّهُ حَالُهُ وَكَثُرَتْ مَا يَمْدُ لِكَ وَالْبَحْرُ مُعْرِضًا وَالسَّيْرُ  
فَارْعَوَى قَلْبُهُ، فَقَالَ: وَمَا غَيْبُ عَطَّةٌ حَتَّى إِلَى لَمَاتٍ يَصِيرُ؟  
ثُمَّ بَدَأَ الْقَلْبَاحَ وَالْمَلِكَ وَالْإِلَهَ وَارْتَهَمَ هُنَاكَ الْقُبُورُ  
لَمْ يَهَبْهُمْ رَبُّهُ لَلْنُّونِ مَبَادُ أَلْ حُلُكُ عَنْهُمْ ، مَبَابُهُ مَهْجُورُ

اللفظ : « رواح » هو ضد الصباح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهو أيضا مصدر راح يروح ، ضد غدا يغدو « مودع » على صيغة اسم الفاعل ، والنسبة فيه كالنسبة في نهاره صائم وليله قائم « بكور » : الوقت الباكر « أنت فانظر » : الفاء زائدة في الخبر ، وقد تقدم شرح ذلك ، فارجع إلى شرح الشاهد ( رقم ١٦٧ في ص ٣٢٤ من هذا الجزء ) وقوله « لأى ذاك » إنما أفرد اسم الإشارة مع أنه عائد إلى الرواح والبكور جميعا لأنه أراد ما ذكره « كسرى ، سابور » ملكان من ملوك المجمع « الخورنق » بفتح الخاء والواو وسكون الراء وفتح النون ، بزنة سفرجل - اسم قصر بالعراق بناه النعمان الأكبر ، وهو فارسي معرب « السدير » قيل : هو نهر بناحية الحيرة ، وقيل : هو قصر « الإمة » بكسر الهمزة وتشديد الميم - النعمة ، والهيئة ، والشأن ، وغضارة العيش ، والأخير أنسب ههنا « يهيم » يخفهم « الصبا والدبور » ريحان متقابلان « ورق » هو ورق الأشجار « ألوت به » أهلكته وأطارته

الإعراب : « ثم » عاطفة « أضحوا » فعل ماض ناقص ، والواو اسمه « كأنهم » حرف تشبيه ونصب ، والضمير اسمه « ورق » خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب خبر أضحي « جف » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى ورق ، والجملة في محل رفع صفة لورق « فألوت » الفاء عاطفة ، ألوى فعل ماض ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بألوى « الصبا » فاعل ألوى « والدبور » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « ثم أضحوا » حيث استعمل فيه أضحي بمعنى صار ، أى : أنهم تحوّلوا من حالة النعمة ورفاعة العيش والملك إلى حالة العلم والفناء ، وبدل لهذا المعنى أنه قد رواه كثير من حملة اللغة ورواتها \* ثم صاروا كأنهم ... إلخ \*

١٧٩ — هذا البيت للفردق - همام بن غالب - من كلمة يمدح فيها أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأولها :

تَقُولُ لَمَّا رَأَيْتَنِي وَهِيَ طَيِّبَةٌ عَلَى الْفِرَاشِ ، وَمِنْهَا أَلَمٌ وَأَلْخَفَرُ  
أُصْدِرُ هُمُومَكَ لَا يَفْتُكُكَ وَارِدُهَا فَكُلُّ وَارِدَةٍ يَوْمًا لَهَا صَدْرُ

وبعد ييت الشاهد قوله :

وَلَنْ يَزَالَ إِمَامٌ مِنْهُمْ مَلِكٌ إِلَيْهِ يَشْخَصُ فَوْقَ الْمُبَرِّ الْبَصَرُ  
إِنْ عَاقَبُوا فَالْمَنَآيَا مِنْ عُقُوبَتِهِمْ وَإِنْ عَفَوْا فَذُؤُوا الْأَخْلَامَ إِنْ قَدَرُوا

اللفظ : « الدل » بفتح الدال وتشديد اللام - هو الدلال ، ويقال : دلت المرأة قتل - بكسر دال المضارع - وتدللت « الحفر » بفتح الحاء الموحدة والفاء - شدة الحياء ، وبابه طرب « أصدر » أى : أرجع ، ورد ، واترك ، وأصله الصدر - بفتح الدال والصاد جميعاً - وهو الاسم من قولك : صدر عن الماء وعن البلاد - وبابه نصر ودخل - إذا رجع ، وتقول : أصدره فصدر ، أى : رجه فرجع « يشخص » يرفع ويساو ؛ لأنه رفيع عال فوق متناول النظر العادى ، والباقي واضح المعنى

المرعاب : « فأصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » مفعول ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر أصبح ، فإن جعلت أصبح تامة كانت الجملة حالا « إذ » حرف تعليل « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو عاطفة ، وإذ : تعليلية « ما » نافية « مثلهم » خبر مقيم ، والضمير مضاف إليه « بشر » مبتدأ مؤخر ، وستعرف قريباً تفصيل هذا الكلام

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

الأول : فى قوله « فأصبحوا » حيث استعمل فيه أصبح بمعنى صار ، أى : تحول من حال إلى غيره ، ومثله قول النمر بن تولب :

\* فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ بَحْرًا طَلَمًا \*

وبيت النمر أولى بالاستشهاد على هذا من بيت الفرزدق الذى أنشده الشارح ؛ لأنهم يشترطون فى « صار » وما بمعناها من الأفعال ألا يكون خبرها فعلاً ماضياً والشاهد الثانى فى قوله : « وإذ ما مثلهم بشر » فقد ذكر بعض النحاة أن « ما » نافية عاملة عمل ليس ، و « مثل » خبرها تقدمت على اسمها ، وهو منصوب بها ، و « بشر » اسمها مؤخر ، وزعم أن « ما » إذا تقدمت خبرها لم يبطل عملها ؛ وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الترتيب بين معمولى « ما » ، من قبل أنها عامل ضعيف ؛ إذ لم تعمل إلا بالحل على ليس ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع تغير مراتب معمولاته وأجاب الجمهور عن الاستدلال بهذا البيت من عتة وجوه :

الأول : أن الرواية فيه برفع « مثل » على أنها خبر مبتدأ تقم عليه ، و « بشر » هو ذلك المبتدأ المؤخر

الثاني : سلطنا أن الرواية بنصب « مثل » لكن لانسلم أنها حجة على مذهبهم إليه ، وذلك لأن عمل « ما » الرفع والنصب هو لغة الحجازيين ، والفردق تسمى لاحجازي ؛ فهو يرفع الخبر مؤخرا فكيف إذا تقم ، ولكنه أراد أن يتكلم بلغة غير لغة قومه ولم يدرك أنهم يهلونها إذا قدموا الخبر فظلط ولم يوفق

الثالث : سلطنا أنه يخرج بهذه الرواية وأن الفردق لم يخطئ ، لكن لانسلم أن « مثل » خبر « ما » مقمما ، و « بشر » اسمها مؤخرا ، بل لنا أعراب أخرى ( الأول ) أن « مثل » حال من قوله « بشر » تقم عليه ، و « بشر » اسم ما ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ما بشر في الدنيا مما ناله ، ( والثاني ) أن « مثل » خبر مبتدأ مقم عليه ، مبني على الفتح في محل رفع ، وبشر : مبتدأ مؤخر

فإن قلت : فما وجه بناء مثل على الفتح ؟

قلت : وجهه أنه مبهم أضيف إلى مبني ؛ فاكسب منه البناء ، كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، ومثله في ذلك قوله تعالى : ( إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ) قال ابن هشام رحمه الله : « النوع السابع من اللبى : اللبم المضاف لمبنى ، سواء كان زمانا أو غيره ، ومرادى بالمبهم ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، كمثل ودون وبين ، ونحوهن مما هو شديد الإبهام ، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه ، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها ، قال الله تعالى : ( وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ) يقرأ على وجهين : بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبني وهو إذ ، وبجره على الإعراب ، وقال الله تعالى : ( وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ) فإنا : جار ومجرور خبر مقم ، و « دون » مبتدأ مؤخر ، وبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة ، ولو جاءت القراءة برفع « دون » لكان ذلك جائزا كما قال الآخر :

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا

الرواية برفع « دون » ، وقال الله تعالى : ( لَقَدْ قَطَعَ بَيْنَكُمْ ) يقرأ على وجهين : برفع « بين » على الإعراب ؛ لأنه فاعل ، وبفتحته على البناء ، وقال الله تعالى : ( إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ) يقرأ على وجهين : برفع « مثل » على الإعراب ؛ لأنه صفة لحق وهو مرفوع ، وبالفتح على البناء « اه كلامه بحروفيه

وقوله :

١٨٠ — أُمَسْتُ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلَهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا أَلْتَنَى أَخْنَى عَلَى لَبْدٍ

١٨٠ — هذا البيت من قصيدة للناطقة الديباني تحد من عيون شعره ، ومن العلماء من يمتدح في الملقات ، وفيها يمدح النعمان بن المنذر بعد ما جفاه ، ويعتذر إليه ، ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْقَلْبَاءِ فَالْسَّنْدِ أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا نَا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

وبعد هذين البيتين ثلاثة أبيات يقع بيت الشاهد ، وبعده :

فَمَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَأَنْهَرِ الْقَتُودَ عَلَى غَيْرَانِهِ أَجْدٍ  
مَقْدُوفَةً بِدَيْخِيسِ النَّخْصِ بِأَزْلَمَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَفْرِ بِالسَّنْدِ

اللفظ : « مية » اسم امرأة « العلياء » مكان بعينه ، أو هو المكان المرتفع من الأرض « السند » بفتح السين والنون - سند الوادي في الجبل ، وهو ارتفاعه حيث يصمد فيه ، وقال ياقوت : « وحكى الحارثي عن الأزهرى أن السند في قول النابتة \* يادار مية بالعلياء فالسند \* بد معروف في البادية » اه ، وقيل : إنه ماء معروف لبنى أسد « أقوت » خلت من أهلها « السالف » الماضي « الأبد » الدهر « وقفت فيها أصيلا » يروى في مكانه « وقفت فيها أصيلا كي أسألتها » و يروى « وقفت فيها طويلا كي أسألتها » و يروى « وقفت فيها أصيلا أسألتها » فأما من روى « أصيلا » فإنه عنى العشى ؛ إذ الأصل والعشى سواء ، وأما من روى « طويلا » فإنه يجوز أن يكون المعنى وقفا طويلا ؛ فاتصابه على المفعولية المطلقة ، ويجوز أن يكون المعنى وقتا طويلا ؛ فاتصابه على الظرفية ، وأما من روى « أصيلا » بضم الهمة - ففي تحريجه رأيان : أحدهما أنه جمع أصيلا على أصلان ، كزغيف وزغفان ، ثم صغره على أصيلان ، وهذا الرأي مخالف لما عليه الإجماع من أن تفسير الجمع إن لم يكن من ألفاظ جموع القلة يكون برده إلى مفردة ، وجموع القلة هي ما كان على زنة أفضل أو أفضلة أو فضلة أو أفضال ، بفتح الهمة فيفتح ، وليس الأصلان واحدا منها . والرأي الثاني : أن يكون الأصلان مفردا بزنة رمان وقربان وتكلان وغفران فصغره على أصيلان ، ولا شيء في هذا الرأي ، ومن روى « أصيلا » فإنما هو « أصيلان » فقلبت النون لاما ، ومحلها على محمل أصيلان « عيت » لم تعرف وجه الرد « جوابا » منصوب على المصدرية : أي عيت أن تجيب جوابا « من أحد » من هذه زائدة قبل المبتدأ ، وقد استوفت شرطى زيادتها ، وهما وقوعها بعد النون أو شبهه ، وكون مجرورها نكرة « أُمَسْتُ خَلَاءَ » رواية الخطيب والديوان « أضحت خلاء » وقوله « وأمسى أهلها احتملوا » يستشهد به ابن مالك وجماعة على أن خبر كان

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن واقفه

( وَغَيْرُ مَاضٍ ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر ( مِثْلُهُ ) أى : مثل الماضى . ( قَدْ عَمِلَ ) العمل المذكور ( إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِغْلَالًا ) يعنى أن ما تصرف من هذه الأنمال يعمل غير الماضى منه عَمَلُ الماضى ، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛ وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باتيها ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَقِيًّا » ، والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا » والمصدر كقولہ :

وأخواتها يجوز أن يكون فعلا ماضيا غير مقرون بقد ، وذهب أبو العباس البرد إلى أنه لا يكون فعلا ماضيا إلا أن يقرن بقد ، وزعم أن مثل هذا البيت على تقديرها ، وقوله « أخنى عليها » معناه أفسدها وتقصها ؛ لأن الحنا الفساد والتقصان ، وقيل : معناه آتى عليها ، ولم يرتضه الخطيب « فقد عما ترى » أى : اتركه وانصرف عنه وجاوزه إذ كان رجوع له « التتود » خشب الرجل ، وهو للجمع الكثير وللقليل أفتاد « العيرانة » أراد الناقة الشبهة بالعر لصلابة خفها وشدة « أجد » يضمنين ، صفة مشبهة - وهى اللوثة الحلقى ، وقيل : هى التى عظم فقارها « مقدوفة » أراد مرمية « دخبس النحض » المكتنز من اللحم « بازلهما » أى : الكبير « صريف » صياح وصوت ، وإنما يكون الصريف من الإناث لشدة الإعياء ، ويكون من الذكور لكثرة النشاط « القمو » ما يضم البكرة إذا كان من خشب ، فإن كان من حديد فهو الخطف « السد » الحبل للفتول من ليف النخل

ابو حراب : « أمست » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الضار « خلا » خبر أمسى « وأمسى » الواو عاطفة ، أمسى : فعل ماض ناقص « أهلها » اسمه « احتملوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل نصب خبر أمسى « أخنى » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بأخنى « الذى » اسم موصول فاعل أخنى الماضى « أخنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها صلة « على لبد » جار ومجرور متعلق بأخنى الأخير الشاهد فيه : قوله « أمست خلا » حيث استعمل فيه أمسى بمعنى صار ، أى : تحوّل من حال العمران وسكنى أهلها بها إلى حال الخلا وارتحال أهلها عنها ، ولا يذهب عنك أنه لا شاهد فى قوله « وأمسى أهلها احتملوا » لما نحن فيه ، فقد أسلفنا لك فى شرح الشاهد السابق أن من شرط صار وما بعدها ألا يكون خبره فعل ماضيا



## ١٨١ - يَبْذُلُ وَحِلْمٌ سَادٌ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

١٨١ - لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين  
اللفظ : « بذل » هو العطاء والجود ، وبابه نصر « حلم » بكسر الحاء وسكون اللام - الأناة والاحتياط ، وفعله حلم يحلم - بضم اللام فيهما - وتحلم : تكلم الحلم ليلفحه ، وتحالم : أرى من نفسه الحلم وهو لا يريد « ساد » من السيادة ، أى : ارتفع وعظم المعنى : إن للرد يبلغ في قومه درجة الرضة ، ويصل إلى قنة السؤدد ؛ بالعطاء والحلم ؛ وإنه ليسير عليك أن تمرر ذلك إذا أردت أن تكونه

الإعراب : « يَبْذُلُ » جار ومجرور متعلق بقوله « ساد » الآتى « وحلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماض « في قومه » جار ومجرور متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الفقى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فيحتاج إلى خبر من جهة كونه مبتدأ ، ويحتاج إلى اسم وخبر من جهة مصدريته ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح ، وله محلان : أحدهما حر بإضافته إلى الكون ، وثانيهما رفع لأنه اسم الكون « إياه » خبر كون من جهة مصدريته ، والهاء حرف دال على القبية ، على ما هو الراجح « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله « يسير » الآتى « يسير » خبر للمبتدأ

الشاهد في : قوله « وكونك إياه » حيث أحمل مصدر كان الناقصة عملها ؛ فرفع به ضمير الخطاب ، ونصب به ضمير الغائب ، على ما عرفت في الإعراب  
وفى البيت رد على من زعم أن الكون إنما هو مصدر كان التامة ، ولم يجيء لكان الناقصة مصدر ، وزعم أن « مهذبا » فى نحو « يصعبى كونك مهذبا » ليس منصوبا على أنه خبر الكون لنقصانه ، وإنما نصبه على الحالية

ووجه الرد من البيت أن خبر الكون هنا ضمير ، والضمير لا يصلح للحالية ؛ لسببين : أولهما أن الضمير معرفة ، بل هو أعرف أنواع العارف ، والمعرفة لا تكون حالا ، والثانى أن الحال صفة ، وأنت تعلم أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ فإذا امتنع أن يكون حالا لما ذكرنا تعين أن يكون خبرا ؛ إذ لا قائل بخبر هذين

فإن زعم زاعم أن هذا الضمير مفعول لفعل محذوف تقع جملة حالا ، وأن أصل الكلام « وكونك تفعل إياه » ؛ والضمير حينئذ عائد على البذل والحلم لاعلى الفقى ؛ فإننا نرد هذا الزعم من وجوه : ( أولها ) أنه يلزم عليه عود الضمير للفرد على اثنين ( وثانيها ) أنه لا دليل على هذا المحذوف ( وثالثها ) أن المتبادر عود الضمير على الفقى ؛ لكونه أقرب مذكور وموافقا له

فإن زعم زاعم أن هذا الضمير يقع حالا ؛ لأن الأصل « وكونك مثله » خذف للمضاف وأبقى المضاف إليه فاتصم وانفصل ؛ فالجواب أن هذا - فوق كونه حقا بلا دليل - تكلف وادعاء لا تقوم عليه حجة

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ — وَمَا كُلُّ مَنْ يَبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانَتْ أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

وقوله :

١٨٣ — قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ نَسْتُ زَانِلًا أُحْبِكَ حَتَّى يُمِضَ الْجَنَنُ مُفِضُ

١٨٢ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها لقائل معين

اللفظ : « يبدى » يظهر « البشاشة » البشر وطلاقة الوجه ، وفعله بش ييش ، مثل عض يعض « تلفه » تجده « منجدا » معيننا  
المعنى : لا تتحلق كل إنسان يلقاك ضاحك السن أخاك ، مادمت لا تجده في وقت الشدائد معيننا لك عليها

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كل » اسمها « من » اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى كل « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى من « البشاشة » مفعول لبيدى ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لأجله لاصلة الموصول « كانتا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل مأخوذ من كان الناقصة ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى من الموصولة ، وهذا الضمير اسم كان « أخاك » خبر كان ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تلفه » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء ضمير الغائب مفعول أول « لك » جار ومجرور متعلق بمنجد « منجدا » مفعول ثان لتلقى ، وجملة تلقى وفاعله ومفعوليها في محل جر بالإضافة إذا ، وجواب « إذا » محذوف بدل عليه سابق الكلام ، أى : إذا لم تلف من يبدى البشاشة منجدا لك فها هو بأخيك

الشاهد فيه : قوله « كانتا أخاك » حيث أعمل اسم الفاعل للشتق من كان الناقصة عمل أصله وهو كان ، فرفع به الضمير المستتر فيه على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أخاك » على أنه خبره ، ومثل هذا البيت قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَأَنَّ لَكُمْ أَجْرًا وَكَأَنَّ عَلَيْكُمْ وَزْرًا »

١٨٣ — هذا البيت أول كلمة للحسين بن مطير بن مكل مولى بنى أسد بن خزيمه ، وهو من حضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، وكان شاعرا مقلما في القصيد والجز ، فصيحاً ، مدح بنى أمية وبنى العباس ، وكان زهياً ، وكلامه يشبه مذهب الأعراب وأهل البادية ، وقال العيني في بيت الشاهد « وأنشدته ثعلب في أماليه » اه ، وبعد بيت الشاهد قوله :

فَحَبْلُكَ بَلَوَى غَيْرَ أَنْ لَا يَسُوْءَنِي وَإِنْ كَانَ بَلَوَى أَنْنِي لَكَ مُبْغِضُ  
فَوَاكِدِي مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ كُلَّمَا ذَكَرْتُ، وَمِنْ رَفْضِ الْهَوَى حِينَ يَرَفُضُ

(وَفِي جَمِيعًا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « مادام » (تَوْشِطُ الْخَبَرَ) بينها وبين الاسم (أَجَزْ) إجماعاً ، نحو « وَكَانَ حَاضِرًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا » ينصب البر ، وقوله :  
١٨٤ — سَلِي، إِنْ جِئْتِ، النَّاسَ عَنَّا وَعَمَّنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَاهِلٌ

اللفظ : « قضى الله » حكم أوقتر « أسماء » اسم محبوبته ، قيل : منقول إلى العلمية من أسماء جمع اسم في نحو قوله تعالى : ( إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ) وقيل : بل هي منقولة عن الوصف ، وأصلها وماء ، صفة من الوسامه ، فقلبت الواو المفتوحة حمزة ؛ كما قلبت في آتاة ، وأصلها وتاء من الونى وهو الفتور ، وللذهب الثانى أرجح ؛ لأن النقل عن الوصف أكثر من النقل عن الجمع ؛ فلا يحمل على الأقل ما أمكن حمله على الأكثر « يغمض » مضارع أغمض ومعناه أطبق جفنيه « يغمض » اسم فاعل من أغمض السابق ، والجملة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ؛ لأن هذه الجملة إنما تكون عند الموت « لوعة العين » العين : هو الفراق والابتعاد ، ولوعته : حرقته وآلامه « رفض الهوى » هو تركه أو تفرقه الأحبة ، وطى هذين فهو مصدر مضاف إلى فاعله ، وقول : رفضت الشيء أرفضه - من باى نصر وضرب - إذا تركته وفترته المعنى : لقد جرى في مقدور الله سبحانه أن أظلل على حبك يا أسماء حتى الموت

الإعراب : « قضى الله » فعل وفاعل « يا » حرف نداء « أسماء » منادى مبنى على الضم في محل نصب « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « زائلا » خبر ليس ، وهو اسم فاعل مأخوذ من « زال » الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « ليس » واسمها وخبرها في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « أحبك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف ضمير المخاطب مفعول ، والجملة في محل نصب خبر « زائلا » السابق « حتى » حرف غاية وجر « يغمض » فعل مضارع منصوب بأن للقدرة بعد حتى « الجفن » مفعول به ليغمض تقسم على الفاعل « يغمض » فاعل يغمض ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور يتعلق بقوله « أحب » الشاهر فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث عمل قوله « زائلا » - وهو اسم فاعل مأخوذ من فعل ناقص كما قلنا - عمل فعله الذى هو « زال » ؛ فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر ، وهو الجملة من الفعل وفاعله ومفعوله ، وقد تدخل في هذا البيت ثلاثة نواسخ : الأول « أن » المخففة من الثقيلة ، والثانى « ليس » ، والثالث « زائلا » ، وقد عرفت عما أسلفنا لك معمولى كل واحد من هذه الثلاثة

١٨٤ — البيت للسموءل بن عدياء اليهودى ؛ مضرب للثل في الوفاء ، من قصيدة لامية

مشهورة ، ومطلعها :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ الْوُجْهِ عَرَضُهُ  
وَأِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا  
وَقَبْلَ يَتِ الشَّاهِدُ قَوْلَهُ :

وَأَيَّامَنَا مَشْهُورَةٌ فِي عَدُونَا  
وَأَشْيَافُنَا فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ  
مُعَوَّدَةٌ أَنْ لَا تُسَلَّ نِصَالُهَا  
سَلَى إِنْ جَهِلَتْ ... .. الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :

فَإِنْ بَنَى الدِّيَانِ قُطْبَ قَوْمِهِمْ  
تَذَوُّرُ رَحَاهُمْ حَوَاهَا وَتَجُولُ

اللفظ : « يدنس » : الدنس - بفتح الدال والنون - الوسخ والقذر . وأصله في الحسيات ، والمراد هنا الدنس للعنوى ، وتقول : دنس الثوب يدنس - من باب طرب - إذا توسخ « الوُجْهِ » بضم فسكون - هو اسم جامع للخصال الدينية ومقاييس الصفات « رداء » استعاره هنا للخصلة من الخصال ، أى : إذا نظف عرض اللزء ولم يتصف بصفة من الصفات الدينية فإن له بعد ذلك أن يتصف بما شاء « ضيمها » - بفتح الصاد وسكون الياء - هو الظلم « غرر » بضم الغين المعجمة وفتح الراء - جمع غرة ، وأصله البياض الذى يكون في جبهة الفرس ، ويقال لكل مشتمر معروف لا يخفى : غرة « حبول » بضم الحاء للهملزة - جمع حبل - بفتح فسكون أو بكسر فسكون - وأصله القيد أو الخللخال ، ثم استعمل في البياض الذى يكون في قوائم الفرس ، أوفى ثلاث منها ، أوفى رجله ، قل أوكثر ، بعد أن لا يجاوز الأرساغ ولا يجاوز الركبتين والعرقوبين ، وإعنا سعى بذلك لأن هذه مواضع الخلاخيل والقيود ، ويقال : فرس عجبل - بزنة اسم للفعول - ويقال أيضا : قد حجلت قوائمه ، بالبناء للحبول مشدداً المين - « قراع » بكسر القاف - الضراب ، مصدر قارع « الدارعين » لابسى السروع « فلول » بضم الفاء - جمع دل - بفتحها - وهو ثلم ونكسر فى حد السيف ، ويقال : ثقلت مضارب السيف ، إذا تكسرت « معودة ... إلخ » القليل : جماعة الناس إذا كانوا من آباء شق ، فإذا كانوا من أب واحد فهم قبيلة ، يريد أن سيوفهم قد اعتادت منهم أنهم إذا جردوها من أعماها قلن تعود إليها حتى يكتب لهم النصر فيستباح بها حتى الأبطال « قطب لقومهم » أراد أن عشيرته ذوو السيادة على قومهم ، وأصل القطب حديثة في الطباق الأسفل من الرجا يدور عليها الطباق الأعلى فتحفظه من أن يجاوز موضعه ، ومنه سموا قطب السماء لما يدور عليه الفلك ، واستعير للسيد الذى تدور عليه مصالح قومه وإليه يرجعون في مهامهم الإعراب : « سلى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياؤه مخاطبة فاعله « إن » شرطية

وقوله :

١٨٥ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً لَدَانَهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

« جهلت » فعل ماضٍ فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لها اعتراضية بين الفعل ومفعوله « الناس » مفعول به لسلي « عنا » جار ومجرور متعلق بسلي « وعنهم » جار ومجرور معطوف على السابق « فليس » فعل ماض ناقص « سواء » بالنصب خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس « وجهول » معطوف عليه الشاهر فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث تقدم خبر ليس - وهو « سواء » - على اسمه الذي هو قوله « عالم » وما عطف عليه

وهذا التقديم جائز عند العلماء كافة في غير ليس ودام ؛ لأنه مسموع عن العرب في هذا البيت وما أشبهه كقول ابن أحرر (وقد تقدم شرحه في ص ٣٣٧ من هذا الجزء) :

بَيْتَهُمَا قَفَرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزَنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُّوضُّهَا

وكقول حسان بن ثابت الأنصاري :

كَأَنَّ سَبِيْنَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وقد ادعى الشارح رحمه الله الإجماع على جواز تقديم خبر ليس على اسمها ، وأنكر على صاحب الإرشاد نقله الخلاف في تقديم خبرها على اسمها ، وهذا ليس بصحيح أصلاً ، فإن الخلاف واقع بين العلماء في هذه المسألة منذ القديم ، ومنع توسط خبر ليس ابن درستويه ، كما نص عليه ابن هشام وأبو حيان ، ولكن الشارح هنا معذور ؛ فقد سبقه بحكاية الإجماع ابن مالك رحمه الله ؛ فهو مقلد له في هذا ، انظر قول صاحب الجمع : « ومنعه (أى التوسط) بعضهم في ليس تشبيهاً بما ، وهو محبوب السماع ، والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ، ولم يظفر به ابن مالك حكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن السهاني وابن عصفور » اهـ ، ونقل صاحب الجمع أيضاً أن الكوفيين منعوا توسط خبر كان وأخواتها لأن في أخبارهم ضمير الاسم ، والذي يظهر لي أنه أخذه من منهم تقدم خبر المبتدأ عليه ، وليس له نص صريح في منع توسط أخبار كان وأخواتها بخصوصه ، بل كلام ابن الأنباري صريح في أنهم أجازوا توسط أخبار كان وأخواتها مع منهم تقدم الخبر على مبتدئه ، وقد تقدم لك في شرح الشاهد رقم (١٥٣) هذه المسألة وفيها ذلك ، فارجع إليها هناك

١٨٥ - لم أقف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين

اللفظ : « طيب » بكسر الطاء - هو اللذة أو ما تحبه النفس وترتاح إليه « منصنة » اسم مفعول من التنصيص ، وهو التكدير ، ويقال : نص فلان عيش فلان ، إذا كثره « أذكأر » بتشديد

السال مكسورة - وأصله اذتكبار : قلبت تاء الافتعال دالا مهملة ، ثم قلبت الدال المعجمة دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ومنه قوله تعالى : ( وَأَدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ )

المعنى : لا يرنح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع فيها العيش مادام يتذكر أيام المحرم التي تحبسه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منفضة » خبر دام تقدم على اسمه « لداته » اسم دام ، والماء ضمير العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بمنفضة « اللوت » مضاف إلى ادكار من إضافة المصدر لمفعوله « والمهرم » معطوف على الموت

الشافر في : قوله « مادامت منفضة لداته » حيث قدم خبر دام - وهو قوله « منفضة » - على اسمها - وهو قوله « لداته » - كما تبين ذلك في إعراب البيت وهذا التقديم جائز عند عامة علماء العربية ، إلا ابن معط ؛ فإنه منع ذلك في هذا الفعل خاصة كما نص على ذلك في ألفيته حيث يقول ( ص ٣٥ ) :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى اسْمٍ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْآخَرِ

قال العلامة الصبان في توجيه مذهبه : « ولعله ( يعني ابن معط ) يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى » اهـ

وقد رد العلماء مذهب إليه ابن معط بثلاثة أدلة ( الأول ) أن الإجماع منعقد على جواز التوسط في دام ؛ فلا يجوز له أن يخرج هذا الإجماع ( الثاني ) أن دام كاسر أخواتها في العمل فتعطى حكمهن ( الثالث ) أن النص العربي قد جاء بتوسط خبرها ؛ فلا تسوغ مخالفته ، والقول بما يخالفه مردود على صاحبه

ونقول : أما الدليل الأول فهو حجر على العقل أن يفكر ، وإلزام لمن معه الدليل بأن يرى ما يراه من لدليل معه ، وهو تحكم ، وأما الدليل الثاني فهو قياس فاسد ؛ لأن من شرط القياس اتفاه الفوارق بين المقيس والمقيس عليه ، وههنا لم تنتف الفوارق ، ألا ترى أن « دام » مشروط في عملها أن تسبقها « ما » المصدرية ظرفية دون سائر أخواتها ، وقد اختلف العلماء في وجوب الترتيب بين معمولات الحرف المصدرى ؛ فالتزمه قوم ، وأجاز آخرون مخالفته بشرط أن لا يتقدم على الحرف شيء منها ، وأما الدليل الثالث فإنه يحتمل غير ما ذهبتم إليه ، أفليس يجوز لنا أن نرب « لداته » نائب فاعل لمنفضة لكونه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهد ، ويكون في « دام » ضمير مستتر هو اسمه ، وعلى هذا لا يكون في البيت دليل على جواز توسط خبر دام بينها وبين اسمها ، وهذا الضمير المستتر إن عاد على « لداته » كان من باب التنازع في السببي المرفوع وإعمال ثانی العاملين المتنازعين والإصرار في أولهما ، وإن عاد إلى « العيش » لم يكن من

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مقطر توشط خبر « مادام » وهو وم ؛ إذ لم يقل به غيره ،

وقيل صاحب الإرشاد خلافا في جواز توسط خبر « ليس » ، والصواب ما ذكرته  
الثاني : محل جواز توسط الخبر مالم يمرض ما يوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن  
يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ بَعْلَهَا » ، و « لَيْسَ  
فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي »  
واقتران الخبر بالآ ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً » وأن يكون في الخبر  
ضمير يعود على شيء في الاسم ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ مُبْغِضًا » ؛ لما عرفت أيضا

(وَكُلُّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبَقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظُّهُ) أى مَنَعَ ،  
سَبَقَ : مصدر نصب يحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » في موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد  
أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحت صورتان : الأولى أن يتقدم على  
« ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أى يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر  
عن « ما » ، وفي دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بملتين : إحداهما عدم تصرفها ،  
وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ؛ بدليل اختلافهم في ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ،  
والأخرى أن « ما » موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه . وقد

باب التنازع ، فإن قلت : العيش مدكر ، فلماذا ألحق تاء التأنيث بدام ؟ قلت : أعاد الضمير إليه  
مؤثرا لتأويله بالحياة ، وعلى هذين الوجهين يسقط الاستدلال باليت على ما ذهبتم إليه ، وأيضا  
فإن مما يبطل احتجاجكم باليت أنه يلزم على إعرابكم محذور ، وهو أن يفصل بين العامل - وهو  
قوله « مننصة » - وبين معموله - وهو قوله « بادّكار » - التعلق به في إعرابكم - بأجنبي من  
العامل - وهو قوله « لداته » - فإننا نجزم على الراجح بأنه لأعمل لمننصة على هذا الإعراب في  
لداته ، لكن لو ذهبنا إلى أن « لداته » نائب فاعل لمننصة لم يكن أجنبيا منه ؛ لأن له فيه عملا ؛  
فيكون من الفصل بين العامل والمعمول بمعمول آخر ، وهو جائز لإجماع

وما استشهد به الجمهور لهذه للسألة قول الآخر :

مَا دَامَ حَافِظُ سِرِّي مِنْ وَتَقْتُ بِهِ هُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاعِيًا أَبَدًا

فقد قتم خبر « دام » وهو قوله « حافظ سري » على اسمه وهو قوله « من وقتت به » ، ويجري  
فيه الاحتمال السابق ؛ فيقال : إن « من وقتت به » فاعل بحافظ سري ، وإن اسم « دام » ضمير  
مستتر يعود إلى « من وقتت » ، وهو من باب التنازع وإعمال الثاني ؛ فيفتقر فيه عود الضمير  
إلى للتأخر

أجاز كثير القصل بين الموصول الحرفي وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : ( كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية ( فَجِيءَ بِهَا مَتَوَلِّةً لَا تَأْتِيَةُ ) أى : متبوعة لاتباعه ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال ، أو لا ككان ، فلا نقول « فَأَمَّا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « فَأَعِيدَ مَا زَالَ تَعْمُرُو » ، قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ، لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين في « ما كان » ونحوه ، وخالفهم في « ما زال » ونحوه ؛ لأن فيها إيجاب

( تنبيهات ) الأول : أنهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « فَأَمَّا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « فَأَعِيدَ لَمْ يَكُنْ تَعْمُرُو » قال في شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ - وَرَجَّ الْفَقَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

١٨٦ - البيت للمعاطي القريني

اللفظ : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل ، يريد توقع منه الخير وأمله فيه « ما » هى الظرفية التى بمعنى المدة « على السن - إلخ » يريد أنه كلما كبر زاد خيرا الإعراب : « رج » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « الفقى » مفعول به لرج « للخير » جار ومجرور متعلق بـ « رج » « ما » مصدرية ظرفية « إن » زائدة بعد ما المصدرية لشبهها بما النافية فى اللفظ « رأيت » فعل وفاعل ومفعول « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله « يزيد » الآتى ، وتعليق المعنى إياه بقوله خيرا بما لا يظهر له وجه عندى « خيرا » مفعول مقدم لقوله « يزيد » الآتى « لا » نافية « يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يزيد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر يزال

الشاهد فيه : قوله « على السن خيرا لا يزال يزيد » حيث قتم معمول خبر لا يزال - وهو قوله « خيرا » - على لا يزال ، وأنت خير بأن تقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل ، من جهة أن الأصل فى المفعول أن يكون بعد عامله ، فإذا وقع فى موقع كان ذلك آية ؛ ودليلا على أن عامله يصح أن يقع فيه قبله



أراد : لا يزال يَزِيدُ على السن خَيْرًا ، قدم معمول الخبر - وهو « خَيْرًا » - على الخبر - وهو « يَزِيدُ » - مع النفي بلا ، وتقديمُ الممول يؤذنُ بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن القراء ، قلت : ومن شواهد الصريحة قوله :

١٨٧ - مَهْ عَاذِلِي فَهَأَمَّا لَنَ أَبْرَحًا يَمِثْلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ تَمْسِ الشَّحَى

فَإِنْ قلت : فلماذا اكتفيت في الاستدلال بقوله « خيرا » وهلا استدلت معه بقوله « على السن » فإنه كما ذهبت إليه معمول لقوله « يزيد » الذي هو خبر لا يزال ؟ قلت : لأن قوله « على السن » جار ومجرور ، وهو عما يتوسع فيه ويستباح من أجله ما لا يستباح مع غيره ، فالاستشهاد به لا يجدي

وفي هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ النفي بأي حرف من حروف النفي لا يجوز أن يتقدم عليه ، ومن هؤلاء القراء ، وستعرف في شرح الشاهد الآتي تفصيل الأقوال في هذه المسألة ١٨٧ - لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل

اللفظ : « مه » قال ابن منظور : « مه : زجر ونهى ، ومه : كلمة بنيت على السكون ، وهو اسم سمي به الفعل ، معناه اكفف ؛ لأنه زجر ، فَإِنْ وصلت ثَوْتٌ ، وفي الحديث : فقالت الرحم مه ، هذا مقام العائذ بك ؛ وقيل : هو زجر مصروف إلى المستعاذ منه ، وهو القاطع ، لا إلى المستعاذ به تبارك وتعالى ، وقد تكرّر في الحديث ذكر مه ، وهو اسم مبنى على السكون بمعنى اسكت ، ومهمه بالرجل : زجره وقال له مه ، قال بعض النحويين : أما قولهم مه إذا ثَوْتْ فكَأَنَّكَ قلت ازددجرا ، وإذا لم تنوّن فكَأَنَّكَ قلت الازددجار ؛ فصار التنوين علم التكبير ، وتركه علم التعريف » انتهى « عاذلي » العاذل : هو من يولمك ويعنفك على حبك « هأَمَّا » اسم فاعل من هام بهم هيا - بفتح فسكون - وهيانا - بفتحات - إذا عشق وأحب

الإعراب : « مه » اسم فعل أمر ، مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب ، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت « عاذلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بفتحة مقترنة على ما قبل ياء اللتكلم ، وياء للتكلم مضاف إليه « هأَمَّا » خبر « أبرح » الناقص مقدما عليه « لن » حرف نفي ونصب واستقبال « أبرحا » فعل مضارع ناقص منصوب بلن ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « يمثّل » جار ومجرور متعلق بهائم ، وثلث مضاف إليه محذوف لدلالة ما بعده ، والتقدير : يمثّل شمس الضحى أو أحسن إلخ « أو » عاطفة « أحسن » معطوف على مثل « من شمس » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وشمس مضاف ، و « الضحى » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « هأَمَّا لن أبرحا » حيث قسم خبر « أبرح » - وهو قوله « هأَمَّا » -

عليه ، مع كون « أبحر » منفيا لمن ؟ فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبر الفعل الناسخ المنى إذا كان حرف النفي غير « ما » ، وهذا ما اختاره ابن مالك رحمه الله ، وهو مذهب البصريين من النحاة .

وحاصل الخلاف بين العلماء في هذه المسألة أن تقول : إن الفعل الناسخ إما أن يكون منفيا ، وإما أن يكون موجبا ، فإن كان منفيا فإما أن يكون النفي شرطا في عمله كزال ، وإما أن لا يكون النفي شرطا له ككان ، ومن جهة أخرى إما أن يكون النافي هو « ما » أو غيرها من حروف النفي فإن كان الفعل موجبا فقد نص البصريون على جواز تقديم خبره عليه ، والظاهر من تعليل الكوفيين في « مزال » وأخواته أنهم يميزونه أيضا ؛ فيكون تقديم خبر الموجب جائزا بالإجماع وأجما على أنه يستثنى من ذلك « مادام » ؛ فلا يجوز تقدم خبرها على « ما » الصدرية ؛ لأن معمول صلة الحرف للصدرى لا يتقدم عليه

وإن كان الفعل الناسخ منفيا ، فإن كان مما لا يشترط في عمله النفي ككان فإن كان النافي « ما » فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، والخلاف بينهما في هذا مبنى على خلاف آخر في أن « ما » النافية هل يجب تصديرها أولا ؟ فالبصريون أوجبوا لها الصدارة ؛ فلم يجزوا تقدم خبر للنفي بها عليها ، والكوفيون لم يوجبوا لها الصدارة ؛ فأجازوا تقدم خبر المنى بها عليها ، وأجمع الفريقان على أنه إذا كان النافي غير « ما » من حروف النفي جاز تقديم الخبر عليه ، إلا أن الحق الرضى جعل « إن » النافية بمنزلة « ما » ، وألحق جماعة « لم » و « لن » بها وإن كان الفعل منفيا ، وهو ما يشترط في عمله تقدم النفي ؛ ففيه ثلاثة أقوال ؛ أولها : جواز تقديم الخبر مطلقا ، وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان ، والثاني : المنع مطلقا ، وهو مذهب الفراء ؛ والثالث : المنع إن كان حرف النفي « ما » والجواز إن كان النافي غيره ، وهو مذهب البصريين

وقد احتج الكوفيون بأن « مزال » إيجاب ، وذلك أن « زال » وحدها فيها معنى النفي ، فإذا دخلت عليها « ما » أو غيرها من حروف النفي فقد نفت نفيا ؛ فصار المعنى إيجابا ، وإذا كان كذلك صار « مزال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، فكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « مزال » ينبنى أن يجوز تقديم خبرها عليها ؛ والدليل على أن « مزال » إيجاب أنك لا تجدهم يقولون : مزال أحمد إلا مستقيم الأمر ، كما لا يقولون : كان أحمد إلا مستقيم الأمر ؛ ومنشأ هذا أن الاستثناء الفرغ لا يكون في الموجب ، والكلام هنا موجب ، فكان يقتضى إما جواز تقديم الخبر كما يتقدم على كان ؛ وإما جواز الاستثناء إن لم نقل بإيجابه

وأجاب البصريون عن هذا بأن الكلام له جهران : (الجهة الأولى) جهة اللفظ ، وهى النفي ، ومن أجلها منعنا التقديم ؛ إذا كان النافي مستوجبا للتصدير ، (والجهة الثانية) جهة المعنى ، وهى

الثاني : أنهم أيضا جَوَّازَ تَوَشُّطِ الخبر بين « ما » والمنى بها ، نحو « مَا قَامَ كَأَنَّ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرُو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كذاك » يوم أن هذا النع جمع عليه ؛ لأنه شبهه بالجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه في أصل النع دون وصفه ؛ لما عرفت من الخلاف

( وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطَفَى ) منع : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله — وهو سبق — والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خير ، وليس : في محل نصب بالمفعولية ، واصطفى : جملة في موضع رفع خبر المبتدأ . والتقدير : مَنْعٌ مَنْ مَنْعَ أَنْ يسبق الخبر ليس اصطفى ، أى : اختير

وهو رأى الكوفيين ، والمبرد ، والسيرافي ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني ، وأبي علي في الحلييات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية .

وحجة من أجاز قوله تعالى : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم الممول يؤذن بجواز تقديم العامل <sup>(١)</sup> ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضا فإن « عسى » لا يتقدم خبرها إجماعا ، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف

الإثبات ، ومن أجلها منعنا الاستثناء المفرغ

فإن قلت : فهلا عكستم الأمر ؛ فراعيت المعنى وأجزتم تقم الخبر واللفظ وأجزتم الاستثناء المفرغ ؟

قلت : لا يجوز ذلك ؛ فإننا راعينا جهة اللفظ لأجل ما هو داخل في أحكام اللفظ ومن فروعه ، وراعينا جهة المعنى لأجل ما هو داخل في أحكام المعنى ومن فروعه ، ألتست ترى أن التقديم أمر راجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، ولما كان النفي موجودا في اللفظ حملنا الحكم اللفظي — وهو التقديم — عليه ؛ فلم نجزعه لوجود صورة النفي ، وأما الاستثناء فأمر راجع إلى المعنى ؛ لأنه ينظر فيه إلى عموم المستثنى منه وإخراج ما يراد لإخراجه من مفهومه ، فحملنا الاستثناء لأنه أمر معنوي على المعنى فنعناه ؛ لأن معنى الكلام لم يجاب

هذا ، وبيت الشاهد حجة على الفراء الذي سوى بين سائر حروف النفي ومنع أن يتقدم خبر العامل المنى بأي حرف منها عليه

(١) وجهه أن « يوم » متعلق بقوله سبحانه ( مصروفا ) وقد تقدم هذا المتعلق على ليس ، والعامل فيه هو خبرها ؛ فلما تقدم معمول خبر ليس عليها في أفصح الكلام من غير ضرورة دل على أن الخبر يجوز تقدمه ، لما ذكره الشارح من أن تقديم الممول يؤذن بجواز تقديم العامل

في فعليتها ؛ فَلَيْسَ أَوَّلَىٰ بِذَلِكَ ، مساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .  
( تنبيه ) خبر في كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

( وَذُو تَحَامٍ ) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها ( مَا يَرْفَعُ بِكَتْفِي ) أى : يستغنى برفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصل في الأفعال ، وهذا الرفع فاعل صريح ( وَمَا سِوَاهُ ) أى : ماسوى المكتنى برفوعه ( نَاقِصٌ ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب ( وَالنَّقْصُ فِي هَيْءٍ ) ( لَيْسَ ) و ( زَالَ ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب ( دَائِمًا قُفِي ) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما ، نحو « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ » أى : حَدَثَ « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى عَزَلَ . يقال : كان فلان الصبي ، إذا كفه ، وكان الصوف ، إذا غزله ؛ ونحوه « فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ » أى : ما بقيت ، وكتوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْقَعْرِ الْأَرْمَدِ

١٨٨ — هذا البيت ثانى أبيات قصيدة دالية ينسبها قوم لامرئ القيس بن حجر الكندي ، يتوعد فيها بنى أسد قتلة أبيه ، وليست فيها شرحه الوزر أبو بكر من شعره ، ونسبها ابن دريد لامرئ القيس بن عانس بن اللندر ، وهو شاعر أدرك الإسلام وأسلم ، وأولها قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِمْدِ      وَبَاتَ الْخَلِي وَلَمْ تَرَ قُدْ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ      ... .. البيت ، وبعده :  
وَذَلِكَ مِنْ نَبَا جَاءِنِي      وَأُنْبِئْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ  
وَلَوْ عَنْ نَثَا غَيْرِهِ جَاءِنِي      وَجُرْحُ اللَّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ  
لَقُلْتُ مِنَ الْقَوْلِ مَا لَا يَرَا      لُيُوتَرُ عَنِّي يَدُ الْمُسْنَدِ

اللفظ : « الإمد » بكسر الهمزة وسكون التاء الثلاثة وكسر اليم — اسم موضع بعينه ، وضبطه ياقوت ولم يبينه ، واستشهد عليه بهذا البيت ، وبقول عامر بن الطفيل :

وَلَيْتَنِي تَعَذَّرَتِ الْبِلَادُ بِأَهْلِهَا      فَجَبَّازَهَا نَبَاءٌ أَوْ بِالْإِمْدِ

وقد ضبطه المجد الغير وزابادى بفتح الهمزة أو ضمها ، وقال السيد للرنضى : ونقل فيه أنه بالثناة

الفوقية بدل الثلثة ، قال أبو رجاء : ويخطر ببالي أنه لم يرد هنا للوضع ، وإنما عنى ما ذكره ابن منظور بقوله : « قال أبو عمرو : يقال للرجل يسهر ليله ساربا أو عاملا : فلان يحسب الليل إنعدا : أى يسهر ، وأنشد أبو عمرو :

كَيْشُ الْإِزَارِ يَحْصُلُ اللَّيْلُ إِيمَدًا وَيَقْدُو عَلَيْنَا مُشْرِقًا غَيْرَ وَاجِمٍ

« الحلى » الرجل الذى خلا من الموم وبواعثها « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : العائر بشر يكون فى جفن العين الأسفل ، وليس مصدرا ولا اسم فاعل ، وقال الليث : العائر : غمضة تمس العين كأنما وقع فيها قذى ، وهو العوار - بضم العين وتشديد الواو - أيضا « نأ » هو الخبر وزنا ومعنى ، أو خاص بذى الشأن من الأخبار « أبى الأسود » اسم رجل ، قيل : هو ظالم بن عمرو من بنى الجون آكل للرار ، وهو ابن عم امرئ القيس ، ويقال : إن امرأ القيس رثاه فى هذه الأبيات ، وكان قد بلغه خبر موته ، قاله العيني ، ولا أراه يتفق مع باقى أبيات القصيدة « ثا » بفتح النون والثاء مقصورا - ما أخبرت به عن الرجل من خبر أوشر « وجرح اللسان كجرح اليد » يريد أن فلتات اللسان ربما أصابت المقتل كما يصيبه الجرح باليد « يؤثر » يروى وينقل « يد السند » هو بمعنى يد الدهر وأيد الدهر

الإعراب : « وبات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ضمائر الخطاب فى البيت السابق ، على طريق الالتفات ، وكان الأصل أن يقول : وبت وبات لك ، إذا أراد أن يجرى على سنن البيت السابق « وبات » فعل ماض ، والثاء للتأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل بات « كلية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذى العائر » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى ليلة « الأرمد » صفة لذى العائر ، فإن فسرت العائر بالرمد فهى صفة مؤكدة

الشاهد فيه : قوله « وبات وبات له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين تامة بمعنى دخل فى المبيت ، ويقال منه : بات يبيت وبيت يبتوتة ، وقال ابن كيسان : « بات : يجوز أن يجرى مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اهـ ، ومراده أنها تأتى تامة كنام ، ونافعة ككان . وفى أول أبيات القصيدة شاهد لذلك أيضا ، وهو قوله « وبات الحلى » ومعناه نام ، وهو فى ذلك واضح . والعجيب أن العلامة الصبان رحمه الله يقول : « الشاهد فى بات الأولى لأنها التامة ، بخلاف الثانية ، فإنها النافعة بمعنى صار : اسمها ليلة ، وخبرها الجار والمجرور ، بناء على منذهب الزعخشري أنها تأتى بمعنى صار » اهـ ، وكيف يذهب إلى هذا بعد أن سمع الشارح العلامة ينقل له عن الناظم فى شرح الكافية قوله « وزعم الزعخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه »

... وقالوا: « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ليلا ، ونحو : ظَلَّ الْيَوْمُ ، أى : دام ظله ، وأضحينا : أى دخلنا فى الضحى ، ومنه قوله :

١٨٩ — \* إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا \*

١٨٩ — هذا عجز بيت لعبد الواسع بن أسامة ، وصدره :

\* وَمِنْ فَعْلَانِي أَنْنِي حَسَنُ الْقَرَى \*

اللفظ : « فعلاى » بفتحات - جمع فعلة - بفتح فسكون - وهى المرة الواحدة من الفعل « القرى » بكسر القاف مكسورا - إكرام الضيف « الليلة الشهباء » المجذبة الباردة « أضحى جليدها » دخل فى وقت الضحى ، وهو ارتفاع الشمس ، ومراده أن جليده هذه الليلة قد طال مكثه واستمر بقاءه حتى دخل هذا الوقت ، وكنى بذلك عن شدته وكثرته ؛ لأنه لو كان قليلا خفيا لنداب عند ظهور النهار ولم يبق إلى هذا الوقت ، وذلك مبالغة فى وصف الليلة بالبرد الشديد ، ووقت الشتاء عندهم هو وقت الجلب والحاجة

المعنى : يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للأضياف فى وقت عزة الطعام واشتداد العسرة وجذب الناس ، وهو الوقت الذى يضن فيه

الإعراب : « من فعلاى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « حسن القرى » خبر أن ، ومضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ واجب التأخير ؛ لما علمت فى باب الابتداء « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « الليلة » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، تقديره : إذا اشتدت الليلة مثلا « الشهباء » صفة الليلة ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر باضافة إذا إليها « أضحى » فعل ماض « جليدها » فاعل أضحى ، وما : مضاف إليه ، وجملة أضحى وفاعله لاجل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا اشتدت الليلة الشهباء فإن من فعلاى حسن إكرامى الضيوف ، مثلا

الشاهد فيه : قوله « أضحى جليدها » حيث استعمل فيه « أضحى » تاما بمعنى دخل فى وقت الضحى ، ولهذا اكتنى بالرفوع وهو فاعله ، ولم يحتج إلى منصوب ، قال جابر الله : « وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان : أحدها أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان ، والثانى : أن تفيد معنى السخول فى هذه الأوقات كأظهر وأعم وهو فى هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواسع بن أسامة :

\* ومن فعلاى ... البيت \* الثالث : أن تكون بمعنى صار كقولك : أصبح زيد غنيا وأمسى فقيرا ، وقال عدى :

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقَى جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

... أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل فى الضحى ، ويقال : صارَ فلانُ الشيءَ ، بمعنى ضمه إليه <sup>(١)</sup> ، وصرت إلى زيد : تحولت إليه . وقالوا : برح الخفاء <sup>(٢)</sup> ، وإنشأ الشيء ، بمعنى انفصل ، وبمعنى خلص .

( تنبيهان ) الأول : إنما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزول ؛ فإنه فعل تام متعمد معناه ماز ، يقولون : زال شأنك عن معرك ، أى : مز بَعْضُهَا من بعض ، ومصدره الزَيْلُ ، ومن ماضى يزول ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُبْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » ومصدره الزَوَالُ .

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » جاز أن تكون تكون كان ناقصة ؛ قائما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة .

( وَلَا يَلِي الْعَامِلَ ) أى : كان وأخواتها ( مَعْمُولُ الْخَبَرِ ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ آكلًا زَيْدٌ ، خلافا لابن السراج والقاسمى وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكلًا ، وأجازة الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ - قَنَافِدُ هَذَا جَوْنٌ حَوْلَ يُبَيِّتُهُمْ يَمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدًا

(١) من ذلك قوله سبحانه وتعالى : ( فَخَذُّ أَرْبَعَةٍ مِنَ الطَّيْرِ فَصُرَهُنَّ إِلَيْكَ ) وتقول : صارَ يصوره ، فهو واوى العين ، بخلاف صار الناقصة ؛ فإن مضارعه يسير ، وهو يائى العين .  
(٢) من ذلك قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه يخاطب أبا سفيان :  
أَلَا أَبْلُغُ أَبَا سُفْيَانَ عَنِّي مَقْلَقَةً قَدْ بَرِحَ الْخَفَاءُ  
وقول عنتر بن شداد العبسى :

مَنْ كَانَ يَجْحَدُنِي قَدْ بَرِحَ الْخَفَاءُ مَا كُنْتُ أَكْتُمُهُ عَنِ الرُّقْبَاءِ  
١٩٠ - هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها عبد القيس وجريرا ، وهى من قصائد النفاض ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ حَقَّةَ شَوْرَتِ يَهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى يَهَا ثُمَّ أَحْمَدَا

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ فَرَبِّمَا      أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقِيدَا  
جَمَارُ كُلِّ يَتِيمٍ لَمْ يَشْهَدُوا بِهِ      رِهَانًا وَلَمْ يُلْقُوا عَلَى الْخَلِيلِ رُودَا  
عَسَى أَنْ يُعِيدَ لُوقْدَ النَّارِ فَالْتَمِسْ      بَعِيْنِكَ نَارَ الْمُضْطَلِّي حَيْثُ أَوْقَدَا

اللفظ : « قنافذ » جمع قنفذ - بضم القاف وسكون النون ، وفتح الفاء أوضمها ، وبالذال  
الحجبة أو الذال الهملة - وهو حيوان معروف ، يضرب به التل في سرى الليل ، يقال : أسرى من  
قنفذ « هداجون » ويرى في مكانه « دراجون » وكلاهما جمع لصيغة البالغة ، أما الهداجون  
فأخوذ من الهدج - بفتح الهاء وسكون الهمال - وهو السير السريع ، وباب فصله كضرب ،  
وأما الدراجون فمأخوذ من قولهم : درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا تقارب خطوها  
« عطية » هو أبو جرير

المعنى : يذم هؤلاء بأنهم يشبهون القنافذ في كثرة السير ليلًا للسرقة أو الفجور ، وبأن عطية  
أبا جرير هو الذي عودم ذلك وعلمهموه

الإعراب : « قنافذ » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم قنافذ « هداجون » صفة لقنافذ  
« حول » ظرف مكان متعلق بقوله « هداجون » وهو مضاف ، و « بيوتهم » مركب إضافي  
مضاف إليه « بما » الباء جارة ، ومعناها السببية ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل  
جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « هداجون » أيضا « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه  
ضمير الشأن « إيام » ضمير منفصل مفعول مقدم لقوله « عودا » في آخر البيت « عطية »  
مبتدأ « عودا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عطية ، والألف للإطلاق ،  
وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة  
كان واسمها وخبرها لأجل لها من الإعراب صلة الموصول

وهذا أحد أغارب في هذا البيت على مذهب البصريين ، وستعرف في بيان الاستشهاد  
أغارب أخرى

الشاهد في : قوله « كان إيام عطية عودا » ؛ فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « عطية » اسم  
كان ، وجملة « عودا » في محل نصب خبر كان ، وقوله « إيام » مفعول به لعود ، وزعموا أن  
هذا دليل على أنه يجوز أن يلي الفعل الناقص ، الذي هو كان في هذا البيت ، معمول خبره ،  
وهو هنا قوله « إيام »

وقد منع البصريون هذه المقالة بأنه لا دليل عليها من كلام العرب ، ومنعوا أن يكون هذا  
البيت دليلا ؛ لأنه يحتمل وجوها أخرى من الإعراب غير التي استند الكوفيون إليه  
الوجه الأول : ما ذكرناه في إعراب البيت



وخرُج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن  
فعلية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين في قوله :

١٩١ — بَأْتَتْ فَوَادِيَّ ذَاتُ الْخَالِ سَالِيَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّ لِي عَيْشٌ مِّنَ الْعَجَبِ

الوجه الثاني : أن يكون اسم « كان » ضميرا مستترا عائدا إلى « ما » الموصولة ، و « عطية »  
مبتدأ ، وجملة « عودا » خبر للمبتدأ ، وجملة للمبتدأ وخبره خبر كان  
الوجه الثالث : اعتبار « كان » زائدة بين الموصول وصلته ، و « عطية » مبتدأ ، وجملة  
« عودا » خبره ، وجملة للمبتدأ وخبره لاهل لها صلة للموصول

فأنت ترى أن « عطية » في هذه الأوجه الثلاثة وقع مبتدأ لا اسما لكان كما زعم الكوفيون  
فإن قلت : فقد سلمت أن استدلال الكوفيين بهذا البيت وما يشبهه ساقط لا يصح ، ولكني  
أرى البصريين قد تخلصوا من محذور فوقعوا في محذور آخر مثله ، إن لم يكن أشد منه ، وذلك أنا  
نعلم أن خبر المبتدأ إذا كان فعلا لم يجوز أن يتقدم على مبتدئه ؛ ثلثا يلتبس بالفاعل ، ونعلم أيضا أن  
تقدم الممول يؤذن بتقدم العامل ، وإذا تقرر هذا فنقول : إنكم جعلتم في هذه الأوجه جملة  
« عودا » من الفعل وفاعله المستتر فيه خبر المبتدأ الذي هو « عطية » وقد تقدم معمول هذا  
الخبر الفعلي على المبتدأ ، وذلك المعمول هو قوله « إياهم » ؛ مع أن تقدم هذا الخبر على المبتدأ  
لا يجوز لما أسلفنا

فالجواب على هذا أن ننبهك إلى أمر غفلت عنه ، وهو أنا لم نمنع تقدم الخبر إذا كان فعلا  
إلا مخافة أن يلتبس المبتدأ بالفاعل ، وفي تقدم المعمول لوجود هذا اللبس ؛ فساغ تقدمه ، وانظر  
إلى قول ابن هشام : « وجاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد  
ضرب عمرا ، وإن لم يجوز تقديم الخبر » اهـ

وقد اتزم جماعة من العلماء أن يحكموا على كل ما جاء من الشواهد مخالفا لمذهب البصريين  
في هذه المسألة بأنه شاذ ؛ لأنهم رأوا أن شيئا من هذه التخريجات لا يتيسر في بعضها ، بل يتعين  
القول بشذوذه ، فأرادوا أن يجعلوها كلها بمنزلة واحدة من غير أن يتحاووا في التخريجات ، وفي  
عبارة الشارح ما يعطى من بعيد الميل إلى ذلك ، وسيتبين لك في شرح الشاهد الآتي ما يقنعك  
ويكفيك ، إن شاء الله تعالى

١٩١ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين

اللفظ : « الخال » شامة سوداء في البدن ، وقيل : نكته سوداء فيه ، وفي التهذيب :  
بثرة في الوجه تضرب إلى السواد ، وهذا هو المشهور على ألسنة الشعراء والأدياء ، والجمع خيلان  
— بكسر الخاء المعجمة — « سالية » اسم فاعل من سلب الشيء — من باب نصر — إذا أخذه

واختلسه « حم » بالبناء للجهول - أى قضى وقتر ، ومثله أحم الأمر - بالبناء للجهول أيضاً - وقال البيهقي :

أَلَا يَا قَوْمِي كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعٌ وَلِلطَّيْرِ تَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ  
ونقول : حمه الله تعالى ، وأحمه - بالبناء للعلوم فيهما - إذا قضاه وقتره ، قال خباب بن غزى في الأول :

وَأَزْمِي بِنَفْسِي فِي فُرُوجِ كَثِيرَةٍ وَلَيْسَ لِأَمْرِ حَمُّهُ اللَّهُ صَارِفُ  
وقال عمرو ذو الكلب الهذلي في الثاني :

أَحْمُ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ أَحَادٍ أَحَادٍ فِي الشَّهْرِ الْحَلَالِ

ابو عراب : « بات » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « فؤادي » مفعول به لقوله « سالبة » الآتي تقدم عليه « ذات » اسم بات « الحال » مضاف إليه « سالبة » خبر بات ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، وأصل الكلام : بات ذات الحال سالبة فؤادي ، ففصل بين الفعل الناقص واسمه بمعمول الخبر ، على ماسيأتي لإيضاحه ، وستعرف ما فيه « فالعيش » يجوز أن تكون الفاء واقعة في جواب الشرط ، ويجوز أن تكون تفرعية ، والعيش : مبتدأ « إن » شرطية « حم » فعل ماض ، مبنى للجهول ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » جله العيني نائب فاعل لحم ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ ويجوز عندى أن يكون نائب فاعل « حم » ضميراً مستتراً فيه ، ويكون قوله « عيش » خبراً للمبتدأ مع ملاحظة وصفه بالجار والمجرور بعده الذى هو قوله « من العجب » ؛ لئلا يلزم عليه اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى وقوله « من العجب » هو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ على الوجه الذى ذكره العيني ، ويتعلق بمحذوف صفة لعيش على الوجه الذى جوزناه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن حم لى عيش فالعيش عيش من العجب ، ويجوز أن تكون جملة المبتدأ والخبر نفسها هي جملة جواب الشرط

الشاعر فم : قوله « بات فؤادي ذات الحال سالبة » حيث أولى فيه الفعل الناقص - وهو بات - مفعول خبره الذى هو « فؤادي »

وهذا البيت أقوى ما عسك به الكوفيون على جواز إيلاء العامل معمول الخبر ، وذلك لأن ما ذكره الشارح رحمه الله من التوجيهات المبطلّة لاستشهادهم على هذه المسألة بالبيت السابق لا يجرى واحد منها في هذا البيت ، ويبان هذا أن البصريين أمكنهم أن يتدعوا في بيت الفرزدق أن اسم « كان » ضمير الشأن ، أو ضمير مستتر ، وما بعد « كان » جملة من مبتدأ وخبر ، بسبب أن الخبر

وتقوله :

١٩٢ - لَئِنْ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبُ بِالصَّدُغِ مَغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ الشَّلَوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

في البيت السابق غير ظاهر الإعراب ؛ لكونه جملة ؛ فيجوز ادعاء أن محل هذه الجملة رفع أو نصب على ما يشتهون ، فأما في هذا البيت الذي معنا فلا يمكن ادعاء شيء من هذا ؛ لأن الخبر مفرد منصوب ، فهو متعين لأن يكون خبر الفعل الناقص ، فأما أن يكون مذهب إليه الكوفيون صحيحا ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، واختار البصريون الثاني

ولكن بعض المتأخرين ذكر في هذا البيت احتمالا آخر يسقط به استدلال الكوفيين ؛ وهو أن يكون قوله « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ؛ ومعمول الخبر محذوف أيضا ، وأصل الكلام : بأت يا فؤادى ذات الحال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر ؛ وعبارة الشارح التي شرح بها هذا للموضوع هي في الأصل لابن هشام رحمه الله في شرح الشواهد ، حيث يقول : « وأما قول الشاعر : \* قنأف هداجون . . . البيت \* فيجوز أن يكون اسم كان ضميرا مستترا فيها عائدا على ما للوصولة : أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم إياه ، وجملة عطية عودهم خبر كان ، وحذف العائد لأنه ضمير منصوب ، ويجوز أيضا أن يكون عطية اسم كان وتقديم معمول الخبر للضرورة ، وهذا الجواب عندى أولى ؛ لاطراده في نحو قول الشاعر :

\* بأت فؤادى . . . . . البيت \* إذ الأصل بأت ذات الحال سالبة فؤادى ، ولا يجوز تقدير ذات مبتدأ ، لنصب سالبة » اهـ

١٩٢ - ولم أقف على نسبة هذا البيت أيضا

اللفظ : « سلمى » اسم امرأة « الصد » الإعراض ، والتولى ، وبأيه مثل رد « مغريا » اسم فاعل من أغرى ، وتقول : أغرى محمد عليا بالجد ، إذا أولمه به وجعله حريصا عليه شديد الكلف به « هون » خفف ، ويسر « السلوان » التسلل والتصبر « التحلم » تكلف الحلم ليدركه ، بخلاف التحالم ، فإنه تكلف الحلم من غير رغبة في إدراكه

المعنى : إذا كان ماطرأ على من الشيب مغريا سلمى بالإعراض عني فإني قد وجدت التسلل عنها أمرا سهلا بسبب ما أتكلفه من الحلم

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « سلمى » مفعول به لقوله مغريا الآتى ، وستعرف ما فيه « الشيب » اسم كان « بالصد » جار ومجرور متعلق بقوله « مغريا » أيضا « مغريا » خبر كان « لقد » اللام واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « هون » فعل ماض « السلوان » مفعول به لحون « عنها » جار ومجرور متعلق بالسلوان « التحلم » فاعل هون

الشاهد فيه : قوله « كان سلمى الشيب مغريا » حيث ولى « كان » معمول خبرها - وهو

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العامل ، تقدم للمفعول — وهو العامل — وآخر الفاعل — وهو معمول الخبر — لمراعاة النظم ، وليمود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرَفَ جَرٍّ) مع مجروره ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا ، نحو « كَانَتْ عِنْدَكَ — أَوْ فِي الدَّارِ — زَيْدٌ جَالِسًا ، أَوْ جَالِسًا زَيْدٌ » ؛ للتوسع في الظرف والمجرور

(وَمُضَمَّرَ الشَّانِ أُنْوِي) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شىء من كلامهم (مُوْهُمْ) جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعَ) ، كما تقدم بيانه في قوله \* قنافذ هَذَا جَوْنٌ ... البيت \* وقوله : ١٩٣ — فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَلَى مُعَرِّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى السَّكَاكِينُ

قوله « سلقى » — إذ هو معمول الخبر الذى هو قوله « مغريا » ، وليس هذا المعمول ظرفا ولا حرف جر حتى يشتغل فيه ذلك ، وهذا الإيلاء غير جائز عند البصريين ، وليس من الممكن ادعاء زيادة كان أو إضمار اسمها على أنه ضمير الشأن أو ضمير عائد على شىء تقدم في الكلام ؛ لأن ادعاء واحد من هذه الأمور يستلزم أن يكون ما بعد « كان » مبتدأ وخبرا ، وهذا لا يتيسر مع انتصاب الخبر ، ومن أجل هذا ذهب متقدمو البصريين إلى أن هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر وذهب بعض المتأخرين عن انتصروا لمذهبهم إلى أن « سلقى » في البيت ليس مفعولا به لقوله « مغريا » كازعم الكوفيون ، بل هو منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول قوله « مغريا » محذوف أيضا ، وأصل الكلام : لئن كان يأسلى الشيب مغريا إياك بالصدء — إلخ فإن قلت : فالكلام إذن على الخطأ ، وقد كان من حقه أن يقول في تكملة البيت : لقد هَوَّنَ السَّالُونَ عَنْكَ التَّحَلُّمَ

قلت : لاضرر في الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) وإذا احتمل الدليل هذا الوجه فقد بطل استدلال الكوفيين به على جواز إيلاء الفعل الناسخ معمول خبره من غير شنود ولا ضرورة ، لكن فيه تكلفا ١٩٣ — البيت لحيد الأرقط ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٣٥ و ص ٣٧ ) وقوله :

بَاتُوا وَجَلَّتْنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمْ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللفظ : « جلطنا » الجلة — بضم الجيم وتشديد اللام — وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمريكةز فيها ، عربية معروفة ، قال الراجز :

إِذَا ضَرَبْتَ مُوقِرًا فَابْطُنْ لَهُ فَوْقَ قَصْدِيهِ وَتَحْتَ الْجِلَّةِ

يعنى جملا عليه جلة فهو بها موقر ، يريد اضربه في بطنه تحت الجلة ، وجمع الجلة جلال - مثل غرفة وغرف - وجلال - بكسر الجيم وتخفيف اللام - قال الشاعر :

بَاتُوا يُعْشُونَ الْقَطِيعَاءَ جَارَهُمْ وَعِنْدَهُمُ الْبَرْزِيُّ فِي جُلَالٍ دُسْمٍ

وقال آخر :

يَنْصَحُ بِالْبَوْلِ وَالْقِسْبَارِ عَلَى فَخْذَيْهِ نَصَحَ الْعِيدِيَّةِ الْجُلَلَا

« الصهباء » من صفات الجلة ، أراد أن لونها الصببة ، قال الأعمى : « الجلة : قفة التمر تتخذ من سفن النخل وليفه ، فلذلك وصفها بالصببة » اهـ « معرسهم » بضم الميم وفتح العين المهمة وتشديد الراء مفتوحة - موضع نزولهم ليلا ، مأخوذ من قولهم : عرس قريسا ، إذا نزل ليلا المعنى : يصف أضيافا نزلا به فقامم عرا ، فيقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التركومة عالية مرتفعة ، مع أنهم ما كانوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ، بل كانوا يلقون بعض النوى و يأكلون بعضا ، إشارة إلى كثرة ماقدم لهم منه وكثرة ما أكلوا

الوهراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « والنوى » الونو للحال ، النوى : مبتدأ « على » خبر المبتدأ « معرسهم » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى عال ، والضمير مضاف إليه ، والجلة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه واو الجماعة الواقعة فاعلا لأصبح « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « كل » مفعول مقدم لقوله « تلقى » الآتى « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر فاعله ، والجلة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « الساكنين » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ليس ، وستعرف وجوها أخرى في إعراب البيت

الشاهد فيه : قوله « ليس كل النوى تلقى الساكنين » حيث وقع فيه ماظاهرة إيلاء الفعل الناقص - وهو « ليس » - معمول الخبر - وهو قوله « كل النوى » - إذ هو مفعول لتلقى ، مع أنه يحتمل أن يكون « تلقى » مع فاعله للمستتر فيه خبرا لليس في محل نصب ، ويكون « الساكنين » اسم ليس ؛ كما ذهب إلى هذا عامة الكوفيين

ولكن هذا الظاهر غير مراد ولا مرضى عن البصريين الذين لا يجيزون إيلاء معمول الخبر للفعل الناسخ ، سواء أنتمم الخبر على المبتدأ كما في هذا البيت أم تأخر عنه كما في بيت الفرزدق السابق ، وهم يجعلون اسم « ليس » ضمير شأن محذوف ، ويجعلون ما بعد « ليس » ونحوها جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبرا عن الفعل الناسخ ، كما عرفت في إعراب البيت

واعلم قبل كل شيء أن هذا البيت يروى برفع « كل » ونصبه ، ويروى قوله « يلقى » بياء للمضاربة وتأنيها ، أما على رواية رفع « كل » سواء أكان « يلقى » بالياء أم بياء فلا شاهد في البيت

... :::: ... :::: ... :::: ... :::: ... :::: ... :::: ... :::: ... :::: ... :::: ... :::: ...

لما نحن فيه ، ولا لإيهام لأمر غير جائز ؛ لأن « كل النوى » حينئذ اسم ليس ، و « يلقى » أو « تلقى » فعل مضارع ، و « للسالكين » فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر « ليس » ؛ غير أن الكلام على تقدير ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : وليس كل النوى يلقى السالكين ، وحذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، ولا ينهب عليك أن « السالكين » جمع تكسير لسالكين فيجوز في فعله التذكير والتأنيث

أما على رواية نصب « كل » فإن كان الفعل « يلقى » بالياء تعين وجه واحد ، وهو أن يكون اسم « ليس » ضمير شأن محذوف ، وجملة « يلقى السالكين » في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز اعتبار « يلقى » مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى السالكين حتى تكون الجملة من « يلقى » وفاعله خبر ليس ، و « السالكين » اسمها مؤخر ؛ لأنه لو أراد الشاعر ذلك لقال « وليس كل النوى يلقون السالكين »

أما على رواية نصب « كل النوى » و « تلقى » بالتاء فيحتمل وجهين : ذكرنا أحدهما في إعراب البيت ، وذكرنا الثاني في صدر بيان الاستشهاد

وإلى الأول ذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، قال ( ج ١ ص ٣٥ ) « هذا باب الإضمار في ليس وكان ، كالإضمار في « إن » إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلو أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في « إنه » ؛ قال حميد الأرقط ❦ فأصبحوا والنوى ... البيت ❦ فلو كان « كل » على « ليس » لم يكن فيه إلا الرفع في « كل » ، ولكنه انتصب على « تلقى » ، ولا يجوز أن تحمل « السالكين » على « ليس » وقد تقدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر على الأول ، وهذا لا يحسن » اه كلامه

وقوله « فلو كان كل على ليس لم يكن فيه إلا الرفع » معناه أنه لو لم يكن في « ليس » ضمير الشأن لوجب أن ترتفع « كل » بها على أنه اسمها ، وتكون جملة « تلقى السالكين » في محل نصب خبرها ، ويحتاج الكلام إلى ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : ليس كل النوى تلقى السالكين ، وحذف الهاء من الأخبار قبيل عنده ، فلا يحسن أن تقول « زيد ضربت » وأنت تريد « زيد ضربته »

وقوله « ولا يجوز أن تحمل السالكين على ليس » معناه أنه لا يجوز أن ترتفع « السالكين » على أنه اسم ليس - وجملة « تلقى » مع فاعله المستتر خبر ليس مقتماً ، أى : كما ذهب إليه جمهور الكوفيين - وقد جعلت معمول « يلقى » متقماً حتى ولى « ليس » وذلك أن « كان » وأخواته لا يجوز أن يلها شيء تعمل فيه لفظاً أو معنًى ، هذا معنى كلامه

وقال الأعلم رحمه الله : « استشهد بيت حميد على الإضمار في ليس لأنها فعل ، وجعل الليل

في رواية « تلقى » بالياء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ، وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن ؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في « كان » قوله :

١٩٤ - إِذَا مِثُّكَ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مِثْنٍ بِاللَّيِّ كُنْتُ أَصْنَعُ

على ذلك إيلاءها للنصب بغيرها ، وذلك لأن شرط العامل أن لا يخلل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه ؛ لثلا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي منه « انتهى مع إيضاح يسير والحاصل أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز من غير ضرورة ولا شذوذ أن يجيء بعد « كان » وأخواتها معمول خبرها مطلقا ، وخصه بعضهم بما إذا تقدم الخبر على الاسم ، واستدلوا بأبيات منها بيت حميد هذا ، حيث زعموا أن « كل » مفعول « تلقى » الذى هو مع فاعله المستتر خبر « ليس » و « الساكنين » اسمها

وللبصريين أن يجيبوا بصفة أجوبة : الأول : ادعاء أن الرواية برفع « كل » على أنه اسم ليس ، الثانى : أن الرواية « يلقى » بإيلاء التحتية فيتعين رفع « الساكنين » على أنه فاعل ، وإضمار ضمير الشأن في « ليس » بالإجماع ، الثالث : سلمنا أن الرواية بنصب « كل » وبالياء في « تلقى » لكن ننع أن يكون « الساكنين » اسم « ليس » ، بل اسمها ضمير شأن محذوف على ما سبق تفصيله

هذا ، واعلم أن ابن النازم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين ، فأنكر عليه العيني ذلك ، قال : « وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان « الساكنين » اسم « ليس » لقال « يلقون الساكنين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ ، والبيت لم يرو إلا « يلقى الساكنين » بإيلاء التحتية ، فاسم « ليس » في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين جميعا » اهـ

ويقول أبو رجاء عفا الله عنه : وأنت تعلم بعد الذى أسلفنا إليك من الكلام ، و بعد ما نقلناه من قول سيبويه وترديده الوجوه المحتملة في هذا البيت - بعد هذا كله تعلم مقدار ما فى كلام العيني من التحامل ، والذى حمله على هذا ادعاؤه أن البيت لم يرو إلا « يلقى الساكنين » بإيلاء ، وهذه دعوى ينهار بنيانها بالرجوع إلى كتاب سيبويه ، بل بالرجوع إلى شرح ابن عقيل على الألفية ، وهو أحد الشروح التى شرح العيني نفسه شواهدا ؛ فإنهم نصوا على أنه يروى « تلقى الساكنين » وهى مساوية فى التقدير لقوله « يلقون الساكنين » التى تمنأها ، والله سبحانه الوفاق والهادى

١٩٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٦ ) وقد قال قبل إنشاده : « ومثل ذلك فى الإضمار قول الصير ، سمعناه عن يوثق بعريته » انتهى ، وهو للصير بن عبد الله السالى ،

أحد الشعراء الإسلاميين القليلين ، من قصيدة أولها :

أَلِمَّا عَلَى دَارٍ لَزِيْبَتَبْ قَدْ أَتَى      لَهَا بِاللَّوَى ذِي اللَّرْخِ صَيْفٌ وَمَرَبَعٌ  
وَقَوْلًا لَهَا تَذَلَّ طَالَمَا تَكَلَّمَى      وَزَاعَكَ بِالْقَيْبِ الْفَوَادُ الْمُرُوعُ  
أَأَنْتِ أَلَّتِي أَوْدَعْتُكَ السَّرَّوَانَتُعَى      بِكَ الْخَوْنُ مَرَّاحٌ مِنَ الْقَوْمِ أَفْرَعُ  
إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ ... ..      ... .. البيت ، وبجده :

وَلَكِنْ سَتَبْكِي خُطُوبٌ وَتَجْلِسُ      وَتُغْتُ أَهْيُنَا فِي الْمَجَالِسِ جُوعُ  
وَمُسْتَلْحِمٌ قَدْ صَكَّهُ الْقَوْمُ صَكَّةً      بُعِيدَ اللَّوَالِي نِيلٌ مَا كَانَ يَمْنَعُ

اللفظ : « أَلِمَّا » فعل أمر من الإلمام ، وهو النزول ، وتقول : أَلَمَ بِهِ ، أى : نَزَلَ بِهِ « اللوى » بكسر اللام مقصورا - أصله منقطع الرمل ، وخص به بعض الأماكن « ذى الرخ » أراد أنه ينبت فيه الرخ ، وهو شجر كثير الورى سريعه ، وقال أبو حنيفة : « الرخ من الغطاء ، وهو ينفرش ويطول في السماء حتى يستظل فيه ، وليس له ورق ولا شوك ، وينبت في شعب وفي خشب ، ومنه يكون الزناد الذي يقتدح به ، واحده مرخة ، وقول أبي جندب :

فَلَا تَحْسَبَنَّ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ      وَلَا تَحْسَبَنَّهِنَّ قَعَقَ قَاعٍ بِمَرْقَرٍ

خصّ المرخة لأنها قليلة الورق خفيفة الظل » اه ، ويروى في مكانه « ذى المرج » بالجيم بدل الحاء ، « مربع » بفتح الميم وبالباء بينهما راء ساكنة - مكان نزول القوم في زمن الربيع « الحون » بفتح الحاء وسكون الواو - هو الحيانة « أفرع » الأفرع : الكثير الشعر ، ضد الأصلع « مت » تروى بكسر الميم وبضمها ؛ فمن كسر الميم فقد جعله من باب علم تخفت ونمت ، ومن ضمها فقد جعله من باب نصر كقلت وصفت ، ويقال فيه : مات يمات تخاف يخاف ، ومات يموت كسان يصون « صنفان » يروى في مكانه « نصفان » يريد أن الناس سيفترقون في شأنه فرقتين ؛ إحداها تسمت به لكثرة ما أنزل في قلوبهم من الفئط ، والأخرى ستنى عليه لكثرة مانالها من خير « خطوب » جمع خطب - بفتح فسكون - وهو الأمر العظيم والنازلة من نوازل الدهر ، وأراد أنه سيبيكه الناس عند نزول الخطوب بهم ؛ لأنهم لا يجدون بعده من يذهبها عنهم ، وقد نحا هذا المنحى أبو فراس الحمداني في قوله :

\* وَفِي اللَّيْلَةِ الظُّلَمَاءُ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ \*

« مجلس » مكان الجلوس ، وأراد به الجالسين فيه ، أو أراد أن المجلس سيبيكه مجازا ؛ لأنه كان زعيمه المتصدر فيه وقد حرم منه ولم يجد عنه عوضا « شعث » بضم الشين وسكون العين - جمع



أشعث « وأراد به الفقير ذا الحاجة ، أو الغريب السافر ، والأول أقرب لوصفهم بالجوع « جوع »  
بضم الجيم وتشديد الواو مفتوحة - جمع جائع ، مثل صائم وصوم ونائم ونوم وراكح وركح  
« ومستلحم » هو المستلحق في القرابة والجوار « صكه » ضربه ، ومنه قوله تعالى : ( فَصَكَّتْ  
وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ )

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جرّ  
بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف « الناس » مبتدأ « صنفان »  
خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه منثنى ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر  
كان « شامت » بدل من قوله صنفان ، وقيل : إنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : صنف منهم  
شامت « وآخر » الواو عاطفة ، آخر : معطوف على شامت ، وقيل : مبتدأ ، وأصله أن يكون صفة  
لموصوف محذوف هو المبتدأ ، والتقدير : وصنف آخر - إلخ ، فلما حذف الموصوف أقام الصفة  
مقامه « مئن » صفة لآخر على الأول ، وعلى الثاني هو خبر المبتدأ ، وهو مرفوع بالضمة المقترنة  
على البناء المحذوفة للتخلص من التثاق الساكنين « بالذي » جار ومجرور متعلق بقوله مئن « كنت »  
فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أصنع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل  
والفاعل في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه خبره لاجل لها صلة الذي ، والعائد إليه محذوف ،  
وتقدير الكلام : مئن بالذي كنت أصنعه

الشاهد فيه : قوله « كان الناس صنفان » حيث أضمر في « كان » ضمير الشأن والأمر ،  
وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده ، كما تبين في إعراب البيت

قال سيبويه ( ج ١ ص ٣٦ ) بعد إنشاد البيت : « أضمر فيها ( أراد في كان ) وقال بعضهم :  
كان أنت خير منه ، كأنه قال : إنه أنت خير منه ، ومثله : « كَأَدَّ تَرْيَغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ »  
وإنما جاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ » اهـ

وقال الأعمى : « استشهد به على الإضمار في كان ، ولو لم يضر لنصب الخبر فقال صنفين » اهـ  
فإن قلت : فهلا ذهب إلى أن « كان » هنا ملغاة لا عمل لها ، وأن الاسمين للرفعين بعدها  
مبتدأ وخبر

قلت : قد نقل مثل هذا عن الكسائي ، ووافقه عليه ابن الطراوة ، ولكن الجمهور على منع  
إلغاء « كان » ، حتى أنكروا الفراء ورود الاسمين مرفوعين بعدها ، والصواب أن ذلك وارد في  
الشعر العربي الموثوق بروايته ونسبته إلى أصحابه ، كما في بيت الشاهد ، وفي قول هشام أخى ذى الرمة ،  
وهو من شواهد سيبويه أيضا :

(وَقَدْ تَزَادُ كَأَنَّ فِي حَشْوِي) أى : بين شيتين ، وأكثر ما يكون ذلك بين « تا »  
وفضل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ) و« ما كان أحسن زيدا » ، وزيدت بين الصفة  
والموصوف فى قوله :

١٩٥ - فى عُرفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَأَنَّ تَشْكُورِ

هِيَ الشَّفَاءُ لِلْأَنَّى لَوْ ظَهَرَتْ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ

فقد وقع الاسمان مرفوعين بعد ليس - وهما قوله «شفاء الداء مبدول» - فلاحظ لإنكار الفراء ذلك  
وبعد الاعتراف بروده فالكسائى وابن الطراوة على أن الناسخ ملنى لاجل له ، وجمهرة  
النحاة على أنه عامل ، واسمه ضمير الشأن ، والاسمان المرفوعان بعده جملة فى محل نصب خبره ، وإنما  
احتملوا هذا التقدير ولم يجروا الأمر على ظاهره ليتطابق مع اللغة الفاشية على السنة العرب ؛ لأن  
الحمل على الكثير الغالب راجح كما علمت مرارا

فإن قلت : فإذا كان لابد لك من إعمال الناسخ ؟ فلماذا لا تقول إن قوله « الناس » اسم  
« كان » وقوله « صنفان » خبره ، وإنه جاء به على لغة من يلزم المثنى الألف فى أحواله كلها ؛  
فيكون نصبه بفتحة مقسرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وتكفيها مؤنة تقدير  
ضمير للشأن ؟

قلت : لاجل لهذا ؛ وإنه مردود بوجوده : (الأول) أنه إن تيسر فى بيت العجبر لوقوع الاسم  
الثانى المرفوع مثنى فليس بتيسر فى بيت هشام ، والتأويل الذى يجرى فى محال كثيرة أولى من  
التأويل الذى يختص بموضع واحد ( الوجه الثانى ) أنك إن جعلت قوله « صنفان » خبرا  
لكان على نحو ما زعمت وجعلت قوله « شامت » بدلا منه ؛ لم يجز ؛ لأن الخبر منصوب تقديره ،  
وهذا اللفظ مرفوع ، وإبدال المرفوع من المنصوب مما لا يسيغه كلام العرب ، ولو جعلت « شامت »  
خبر مبتدأ محذوف لكنك متكلما من التقدير مثل ما نهرب منه ( الوجه الثالث ) أنا قد بينا لك  
فى القول على إصراب المثنى أن إزماء الألف فى أحواله كلها لغة قديمة لبعض العرب ، وأن بعض  
العلماء قد أنكروا ورودها ، والحمل على ألفة الكثيرة وعلى الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على  
اللغة القليلة والأمر المختلف فيه

هذا ، وقد روى بيت الشاهد « كان الناس نصفين » ، وهى رواية الأعشى ، وعليها يسقط هذا  
هذا الحوار والجدل فى هذا البيت

١٩٥ - لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد أنشده الفارسى وابن عصفور  
اللفظ : « غرف » جمع غرفة - بضم الفين وسكون الراء المعجمة - ومثله غرفات - بضم  
الفين وضم الراء إتباعا ، أو بفتح الراء أو إسكانها تخفيفا - « العليا » السامية الرفيعة ، وهى بضم

العين مع القصر مؤنث الأعلى، والجمع على - بضم العين وفتح اللام - مثل أكبر وكبرى وكبر، فإذا فتحت العين مددت فقلت: علياء، قال ابن الأنباري: والضم مع القصر أكثر استعمالاً، وأصل العلياء السماء ورأس الجبل، ثم استعمل في كل مكان عال وفي الفعل العالية  
 الإعراب: «في غرف» جار ومجرور يحتمل أن يكون له متعلق في كلام سابق على البيت، فإن لم يكن فهو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم كائنون في غرف «الجنة» مضاف إليه «التي» اسم موصول صفة للضاف، أو للضاف إليه «وجبت» فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لاجل لها صلة للوصول «لهم» جار ومجرور متعلق بوجوب «هناك» ظرف مكان متعلق بوجوب أيضاً «بسي» جار ومجرور متعلق بوجوب أيضاً «كان» زائدة «مشكور» صفة لسي

الشاهد فيه: قوله «بسي كان مشكور» حيث زاد «كان» بين للوصف - وهو قوله «سي» - وصفته التي هي قوله «مشكور» كما بان ذلك في إعراب البيت  
 واعلم أن هنا أربعة أسئلة الأول: مامعنى زيادتها؟ والثاني: هل هي عند زيادتها دالة على شيء أولاً؟ والثالث: مامواضع زيادتها؟ والرابع: هل تنقاس زيادتها أولاً

فأما عن السؤال الأول فأكثر العلماء على أن معنى زيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها، ثم اختلفوا في هل تعمل شيئاً أولاً؟ فذهب الفارسي والمحققون إلى أنها لاتعمل رفعاً ولا نصباً، ونسب هذا إلى الجمهور، واختاره ابن مالك، وهو الصحيح، وذهب قوم منهم السيرافي والسيمرى إلى أنها تعمل الرفع ولا تعمل نصباً، ومرفوعها إن ظهر معها بأن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً فهو الذي يطلبه، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر عائد إلى المصدر للفهوم منها؛ فكان الزائدة على الأول قسم برأسه مغاير للناقصة وللتامة، وهي على الرأي الثاني داخلة في قسم التامة تكفي بمرفوع؛ وقال الجوهري في الصحاح: «كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر؛ لأنه دل على الزمان فقط، تقول: كان زيد عالماً؛ وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر؛ لأنه دل على معنى وزمان؛ تقول: كان الأمر، وأنا أعرفه مذ كان: أى مذ خلق، وقال الشاعر (هو مقياس العاظمى)

فَدَيْ لَيْتِي ذَهْلُ بَنٍ شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمُ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ

وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك: زيد كان منطلق، ومعناه زيد منطلق، قال الله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) وقال الهذلي:

وَكَنتُ إِذَا بَجَارِي دَعَا لِحُصُونَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقِ مِزْرَى

وإنما يخبر عن حاله، وليس يخبر عما مضى من فعله «اه» فجعل الناقصة دالة على الزمان الماضي

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِـمِرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

دون الحدث ، وجعل التامة دالة على الزمان والحدث جميعا ، وجعل الزائدة غير دالة على شيء منها ، وإنما يؤتى بها للتوكيد ، ولكنه جعلها عاملة الرفع والنصب ، كما في الآية التي ذكرها . وقال ابن بري : « كان تحجيء بمعنى مضى وتقضى ، وهي التامة ، وتأتى بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع ، وهي الناقصة ، ويعبر عنها بالزائدة أيضا ؛ وتأتى بمعنى يكون في المستقبل من الزمان ، وتكون بمعنى الحدوث والوقوع » اهـ ، وفيه خلاف لما عليه جمهرة النحاة فتأمله .  
وأما عن السؤال الثاني فأكثر العلماء على أن الإجماع منقذ على عدم دلالتها على الحدث ، واستشكل العلامة الصبان دعوى الإجماع على هذا بأنه لا يعقل بالنسبة إلى من ذهبوا إلى أنها رافعة من جهة أنها حينئذ مسندة إلى مرفوعها ، والإسناد إنما مرجعه إلى مافى السند من الدلالة على الحدث ، وأما دلالتها على الزمان فالجمهور على أنها باقية على دلالتها على الزمان الماضي ، ومن أجل هذا أكثر زيادتها بين « ما » التعجيبة وفعل التعجب ؛ لأنه مسلوب الدلالة على المضى ، والمحقق الرضى على أن الزائدة لاتدل على الزمان ، وإنما زيادتها لجرد التوكيد ، ولزمه أن يدعى أن الواقعة بين « ما » وفعل التعجب ليست زائدة ، بل هي شبيهة بالزائدة ؛ لأنه يسلم دلالتها على الزمن في هذا الموضع ، وهو محتمل

وأما عن الثالث فقد تعرض الشارح لبيان ، وأكثر العلماء على أنها إنما تزداد بين المسند والمسند إليه ، سواء أكان مبتدأ وخبرا ، كما في حديث « أول نبي كان آدم » ومنه زيادتها بين « ما » وفعل التعجب ، أو كان فعلا وفاعله أو نائبه ، كما في « لم يكن مثلهم »  
وأما عن السؤال الرابع فأكثر من قرأت له على أنها لاتنقاس إلا بين « ما » وفعل التعجب ، ولو جعلوه عاما بالمسند والمسند إليه لكان وجهها ، وزعم ابن عصفور أن زيادة « كان » لاتنقاس ، وإنما سبيلها الشعر ، وهو خلاف للرضي عند العلماء

١٩٦ - البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، وهجا فيها جريرا ، وأولها :

أَلَسْتُمْ عَاجِئِينَ بِنَا لَعْنَا نَرَى الْعَرَاصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِلَامِ  
فَقَالُوا : إِنْ عَرَضْتَ قَاعِنِ عَنَّا دُمُوعًا غَيْرَ رَاقِنَةِ السَّجَامِ  
فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ ... .. البيت ، وبعده :  
أَكُنْكَ عِبْرَةَ الصَّيْتَيْنِ مِنِّي وَمَا بَعْدَ اللَّدَائِعِ مِنْ مَلَامِ

اللفظ : « عاجئين » جمع عأج ، وهو اسم فاعل مأخوذ من قولهم : عجت البعير أعوجه ، إذا عطف رأسه بالزمام « بنا » الباء بمعنى مع « لعنا » أراد « لعنا » وعن بتشديد النون لغة في

لعلّ ، وأصل لنا لعنا ثلاث نونات خذفت الثانية منهما تخفيفاً وأبقى اثنتين إحداهما ضمير للتكلم المعظم نفسه أو مفع به والأخرى النون الأولى من لعن « العرصات » بفتح العين والراء - جمع عرصة - بفتح فسكون - وعرصة الدار : ساحتها ، وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء ، وسميت بذلك لأن الصبيان يعرضون فيها ، أى : يلعبون ويمرحون « إن عرضت » يروى في مكانه « إن فعلت » وعرضت معناه مررت أو أنبت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما « فأغن عنا » فأجزي ، ونب منابنا « دموعا » أصله بدموع ، فلما حذف الباء نصب « راقئة » ساكنة ، وهو اسم فاعل من قولهم : رقا الدمع ، إذا سكن « السجام » السيلان ، وهو مصدر قولهم : سجم الدمع سجاما وسجوما ، إذا سال « أ كففك » أحبس ، وأمنع « عبرة » دعة « ملام » روى في مكانه « لمام » بكسر اللام بعدها ميم ، وفيه بعد

الاعراب : « فكيف » اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ، حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : كيف أكون ، مثلاً « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمرّ « قوم » مضاف إليه « وجبران » معطوف على قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوم ، وستعرف إعرابات أخرى في بيان الشاهد « كانوا » فعل وفاعل « كرام » صفة ثانية لقوم الشاهد فيه : قوله « وجبران لنا كانوا كرام » حيث زاد « كان » بين الموصوف - وهو قوله « جبران » - وصفته - وهى قوله « كرام » - مع أن « كان » قد اتصل به ضمير منفصل فاعله

وهذا رأى سيبويه وشيخه الخليل ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٨٩ ) : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلقاء كان ، وشبهه بقول الشاعر \* وجبران لنا ... إلخ \* » اه وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلقاء كان وزادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضى ، والتقدير : وجبران لنا كرام كانوا كذلك » اه

وقد ذهب أبو العباس محمد بن يزيد البرد إلى منع زيادة « كان » في هذا البيت ، ورأى أنها إنما تزداد إذا كانت مجرّدة لاسم لها ولا خبر ، وخرج البيت على أن « كان » ناقصة ، والواو اسمها ، وقوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها مقمّدا عليها

والعلماء في البيت تحريجات كثيرة جمعها ابن هشام في قوله : « قيل : إن لنا خبر مقدم ، ثم اختلف على قولين : أحدهما : أنه خبر مبتدأ والأصل لنا هم ، ثم زيدت كان بينهما فصار الكلام لنا كان هم ، ثم وصل الضمير إصلاحاً للفظ لأنه لا يصح وقوعه منفصلاً إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول ، والثاني : أنه خبر لكان وأنها ناقصة ، وهو قول البرد وجماعة ، وعليه فالجملة صفة لجبران تقدّمت على الصفة المفردة ، والأكثر تقديم المفردة ، وقيل : لنا صفة لجبران ، ثم اختلفوا على

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلقاء ظَنٍّ عند توسُّطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل . وبين العاطف والمطوف عليه ، كقوله :  
**١٩٧ - فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِمُحُورِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَتْ وَالْإِسْلَامَ**

قولين : أحدهما أن كان تامة ، والضمير فاعل ، وردَّ بأنه لافتادة في الكلام على هذا القول ، والثاني أنها زائدة ، ثم اختلف في الاعتذار عن الضمير على قولين : أحدهما أن الزيادة لا تمنع العمل في الضمير ، كما لم يمنع إلقاء ظن عملها في الفاعل مطلقا ، والثاني : أن الأصل كان هم ، على أن الضمير توكيد للضمير المستتر في لنا وكان زائدة بين المؤكد والمؤكد ، ثم وصل الضمير بكان إصلاحا للفظ « انتهى كلامه مع تصرف قليل ، ولك في هذا الكفاية

١٩٧ - هذا البيت من قصيدة للفردق هجا فيها جريرا ، وقبلة :

قَالَ ابْنُ صَافِيَةَ الزُّرُوبِ لِقَوْمِهِ	لَا أَسْتَطِيعُ رَوَايَ الْأَعْلَامِ
قَالَتْ مُجَاوِبُهُ الْمَرَاغَةُ أُمُّهُ	قَدْرُمْتَ ، وَيْلُ أَيْبِكَ ، غَيْرَ مَرَامِ
وَوَجَدَتْ قَوْمَكَ قَتَلُوا مِنْ قَوْمِهِمْ	عَيْنَيْكَ عِنْدَ مَكَارِمِ الْأَقْوَامِ
صَفَرْتَ دِلَالَهُمْ فَمَا مَلَأُوا بِهَا	حَوْضًا وَلَا شَهِدُوا غَدَاةَ زِحَامِ
أَشْبَهْتَ أُمِّكَ إِذْ تَعَارَضُ دَارِمًا	بَادِقَةً مُتَقَاعِسِينَ لِنَامِ
وَحَسِبْتَ بَحْرَ بَنِي كَلَيْبٍ مُصْدِرًا	فَفَرَّقْتَ حِينَ وَقَفْتَ فِي الْقَمَقَامِ

اللفظ : « الزُّرُوبِ » جمع زوب - بفتح الزاي وسكون المهملة - وهو موضع الغنم ومثله الزربية ، وكفى بصغها عن أنها راعية أو عاملة ، وهم يعبرون بذلك في نسائهم « أشبهت أُمك » يريد أن عقله ضعيف ، وأنه ناقص التفكير فاسد الرأي ، فأشبهه في هذا كله أُمه حين يفاخر بكليب - وهو رهط جرير - دارما الذي هو غنخ شريف من بني تميم « أدقة » جمع دقيق ، وأراد به الضعيف الضئيل « متقاعسين » جمع متقاعس ، وهو المتأخر عن الجهد والشرف المتقاعد عن إدراك المعالي « لنام » جمع لثيم « وحسبت بحر بني كليب » يروى في مكانه « وحسبت جبل بني كليب » والمعنى إنك ظننت أن بني كليب ينجونك مما قد وقعت فيه حين تعرضت لي ، ومصدر - بضم اللام وسكون الصاد وكسر الهمزة - اسم فاعل من قولك : أصدرته ، إذا رجسته « القمقام » البحر « في لجة غمرت أباك » يروى في مكانه « في حومة غمرت أباك » واللجة : معظم الماء ، والحومة : مثله ، قال شارح المناقصات : حومة الماء : مجتمعه ومعظمه ، وهو بدل من قوله « في القمقام » وقوله « غمرت » معناه غطت « الجاهلية » الزمان الذي قبل إشراف شمس الإسلام ، وسمي بذلك لأن الجهل كان سائدا فيه ، وربما أطلق هذا اللفظ على ما قبل فتح مكة

وين «نعم» وفاعلها، كقوله :

١٩٨ - وَلَيْسْتُ سِرْبَالِ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعَمَ كَانَ شَيْبِيَّةُ الْمُحْتَالِ

الإعراب : « في لجة » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور المتعلق بوقعت في البيت السابق وهو قوله « في القمقام » ، وهو بدل بعض من كل « غمرت » فعل ماضٍ والتاء للتأنيث « أباك » مفعول به ، وضيمير المخاطب مضاف إليه « بحورها » فاعل غمرت ، وها : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة للجة « في الجاهلية » جار ومجرور متعلق بضمرت « كان » زائدة « والإسلام » معطوف على الجاهلية

الشاعر في : قوله « في الجاهلية كان والإسلام » حيث زاد « كان » بين المعطوف عليه - وهو قوله « الجاهلية » - والمعطوف - وهو قوله « والإسلام » - ولا عمل لكان في البيت في شيء ، كما هو ظاهر

وقد استدلل الرضي بهذا البيت على أن « كان » الزائدة لتدل على الزمان الماضي ، وهو مثل الذي ذكرناه لك عن الجوهري في شرح الشاهد (١٩٥) ، ووجه الاستدلال من البيت أن المراد ثبوت النعم في زمن الجاهلية وفي زمن الإسلام ، وليس المراد أنه كان في الجاهلية ثم انقطع كما هو مدلول كان على رأى الجمهور ؛ لأن المعطوف يناق ذلك ، هكذا قال قوم منهم البغدادي في توجيه استدلال الرضي

ونقول : لاشك أن المراد ثبوت النعم الواقع على آباء جرير ، كما هو ظاهر البيت ، وهذا إنما كان فيما مضى من قبله ، سواء أكان في الجاهلية أم كان في زمن الإسلام قبل أن يبلغ زمنه ، وبعد هذا نقول : إن الجمهور - وإن ذكروا أن الزائدة تدل على الزمان الماضي لم يقصدوا أنها تدل البتة على الانقطاع أيضا ، بل يجوز أن يكون مدلولها الزمان الماضي المتصل بالزمان الحاضر ، كما في العامة في نحو : ( وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ، وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ) وكلام ابن عصفور صريح في أن « كان » في هذا البيت دالة على الزمان الماضي ، وهذا واضح إن شاء الله

١٩٨ - لم أتف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « سربال » بكسر السين وسكون الراء - أصله القميص ، ومنه قوله تعالى : ( سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ) ويطلق على السرعة أيضا ، ومنه قوله تعالى : ( وَسَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ ) وقال كعب :

شُمُّ الْقَرَائِنِ ، أَبْطَالُ ، لَيُؤْمُهُمُ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ فِي الْهَيْجَا سَرَابِيلُ

وأراد الشاعر في بيت الشاهد بسربال الشباب الأحوال الدالة على القوة وميعة السن وأنها شملت كما يشمل السربال لابسه ، وذلك كما أراد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه من السربال الخلافة في قوله : « لَا أَخْلَعُ سِرْبَالًا سَرَبَلِيهِ اللَّهُ تَعَالَى » قال ابن منظور : « السربال :

ومن زيادتها بين جزئى الجملة قول بعض العرب<sup>(١)</sup> : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحَرْشُبِ  
السَّكَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ » . نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :  
١٩٩ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ السُّوْمَةِ الْعِرَابِ

القميص ، وكفى به عن الخلافة « اهـ » شبيبة « بفتح الشين - الاسم من قولك : شبّ الغلام  
يشبّ شبابا وشبوبا وشبيبا ، إذا بلغ الفتاه والقوة ، وقيل : الشبيبة خلاف الشيب « المحتال » أراد  
به نفسه ، فوضع الظاهر موضع الضمير ليصل به آل الواجبة هنا لأنه مع المضاف فاعل « نم » ؛ إذ  
كان الأصل أن يقول : ولتم كان شبيبتي

الحقى : يقول : إننى جمعت ظاهرى وأظهرت قوة الشباب وفتاده لأزور هذه المحبوبة ، ثم  
تمدح يشباه الماضى فيبين أنه حين كان شابا كان شبابه نم الشباب  
الإعراب : « لبست » فعل وفاعل « سربال » مفعول به « الشباب » مضاف إليه « أزورها »  
فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، وها : مفعوله ، والجملة فى محل نصب على الحال من فاعل لبس  
« لنعم » اللام موطئة للقسم ، نم : فعل ماض جامد دال على المدح « كان » زائدة « شبيبة »  
فاعل نم « المحتال » مضاف إليه ، والجملة لاجل لها جواب القسم  
الشاهر فيه : قوله « نم كان شبيبة المحتال » حيث زاد « كان » بين « نم » وفاعلها على  
ماتبين فى إعراب البيت

ونقول : هذا البيت مما يقطع به على أن كان الزائدة تدلّ على الزمان الماضى ، وذلك أنك  
تعلم أن « نم » التى لإنشاء للمدح لاتدل على زمان ولا حدث ، وللقصود من هذا البيت أن تمدح  
بما كان عليه فى زمان شبابه من النضارة والقوة ، وليس المراد أنه يمدح الحالة للمتصنعة التى تكلفها  
والتي هو عليها ، كما قد يخطر ذلك ببعض الأذهان

(١) قاله هوقيس بن غالب البدرى ، وفاطمة بنت الحرشب : من بنى أعمار بن بغيض بن ريث  
ابن غطفان ، وأولادها : هم أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيح الكامل ،  
وأبوهم زياد العبسى . وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن  
١٩٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، مع شهرته وتداوله .

وقد أنشدته الفراء ، وتتابع العلماء على إنشاده من بعده

اللفظ : « سرة » بفتح السين - قيل : هو جمع سرى ، وقيل : هو اسم جمع له ، ورجح  
السبيل أنه مفرد ، والسرى : الشرف العظيم ، وقيل : السراة بضم السين جمع ساركقضاة  
وغزاة ورماة فى جمع قاض وغاز ورام « تسامى » أصله تسامى - بتاءين - تخفف إحداها ،  
ومعناه من السمو وهو الرفعة والعلو « للسومة » يروى فى مكانه « للطمه » وهما بزنة اسم  
المفعول ، والمسومة : التى جعلت لها سومة - بضم السين - وهى العلامة ؛ وترك فى المرعى ،



(تنبيهات) الأول : أهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ما ندر من قول أم عقيل :

٢٠٠ — أَنْتِ تَكُونُ مَا جِدْتُ نَبِيلُ إِذَا تَهَبْتُ شَمَالُ نَبِيلُ

والطهمة : جمع مطهم ، وهو الثام الحلقة من كل حيوان « العرب » الحيل العربية ، وهي خلاف البراذين ، ويروى « جباد بنى أبي بكر » ولفظ « جباد » يحتمل أن يكون جمع جيد - بتشديد الياء - وأن يكون جمع جواد ؛ فإن كان الأول فعنى الروايتين واحد ، وإن كان الثاني فالنرض مختلف ، واستعرفهما

المعنى : إن سادات بنى أبي بكر يركبون الحيل العربية ، أو إن خيول بنى أبي بكر لأفضل الحيل العربية

الإعراب : « سارة » مبتدأ « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وأبى مضاف و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فصل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلی « العرب » صفة للمسومة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى

الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، وأصل الكلام « على المسومة العرب » ، فزاد « كان » بين « على » والمجرور به ، كما هو ظاهر ، واعلم أن المحقق الرضى قد اضطربت كلمته في هذا البيت مع جزمه بزيادة كان ، فقال مرة : إنها زائدة غير دالة على زمان ، وقال مرة أخرى : إنها زائدة دالة على الزمان الماضي ، وهذا التردد بين دلالة الزائدة على الزمان مرة وعدم دلالتها عليه مرة أخرى هو مذهب جماعة من النحاة ، نص عليه ابن يعيش في شرح المفصل

٢٠٠ — هذا البيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأم على بن أبى طالب رضى الله عنه وأخيه عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَنَّمِ عَقِيلُ وَيَبِي الْمَلَفِّ الْمَحْمُولُ  
أَنْتِ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبْتُ شَمَالُ نَبِيلُ  
• يُعْطَى رِجَالُ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ \*

وهذا رجز كانت ترقصه به وهو طفل

اللمة : « عقيل » أصله يطلق على الأفضل من كل شيء ، وقد لحظت هذا في أول الرجز ، ثم صار علما « ويبي » أصله « وبأبى » فقلبت الهمزة ياء للتخفيف ومناسبة الكسرة ، والمعنى :

الثاني : أنهم قوله « في حشو » أنها لا تزاد في غيره ، وهو كذلك ، خلافا لقراء في إجازته زيادتها آخرًا .

الثالث : أنهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك ، إلا ما شد من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْقَاهَا » ، روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو علي زيادة « أصبح ، وأمسى » في قوله :

٢٠١ - عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهَمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

يفدى بأبي ، أو نحو « الماجد » الكريم « النبيل » مأخوذ من النبل - بضم النون وسكون الباء - وهو الذكاء والنجابة « تهب » فعل مضارع من المبوب « شمأل » هي ريح الشمال « بليل » ندية رطبة مبتلة بالماء ، وهذا إما يكون أو أن الشدة والجذب

« عراب » : « أنت » مبتدأ « تكون » زائدة ، وستعرف مافي هذا ، ورده « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد أو خبر بعد خبر « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تهب » فعل مضارع « شمأل » فاعل « بليل » صفة لشمأل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا محذوف بدلّ عليه سابق الكلام

الشاهر في : قوله « أنت تكون ماجد » حيث زاد « تكون » بين المبتدأ وخبره ، مع أنها بلفظ المضارع ، وذلك نادر ؛ لأنّ زيادة كان مخصوصة بلفظ الماضي منها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وهو تابع في ذلك لابن هشام وابن النانم

وقد سبق إلى القول بزيادة « يكون » ابن السيد وأبو البقاء مستدلين بقول حسان :

كَأَنَّهُ سَبِيَّةٌ مِنْ يَتَمِّ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فيمر رواه يرفع مزاجها مع رفع عسل وماء ، ولكن المحققين من العلماء لم يرتضوا القول بزيادتها ، ولا على سبيل التندرة أو الضرورة ، وخرجوا هذين البيتين

فأما بيت حسان فرواه سيبويه بنصب مزاجها على أنه خبر يكون مقدما ، وعسل اسمها مؤخرًا ، فإن سلطنا رواية الرفع فيها فأما لأنّ ذلك يستدعي زيادتها ، بل هي ناقصة رافعة لضمير شأن محذوف ، وجملة « مزاجها عسل » مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومنهم من رواه « تكون مزاجها عسل وماء » وعليه فاسم « تكون » ضمير مستتر عائد إلى سبيّة ، والجملة بعدها خبرها وأما بيت أم عقيل فيخرج على أن « تكون » ناقصة ، واسمها ضمير مخاطب المستتر فيها ، وخبرها محذوف ، وجملتها لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام : أنت ماجد تكونه ، وفي هذا الكفاية والمقنع

٢٠١ - لم أتق على نسبة هذا البيت إلى قاتل معين

وتقوله :

## ٢٠٢- أَعَاذِلْ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي

اللفظ : « عدوّ » قال الجوهري : العدوّ ضد الولي ، وهو وصف ، ولكنه ضارع الاسم ، وقال ابن السكيت : فعول إذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء ، نحو : رجل صبور وامرأة صبور ، إلا لفظا واحدا جاء نادرا ، قالوا : هذه عدوة الله ، قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيها بصديقة ؛ لأن الشيء قد يبنى على ضده ؛ وقال ابن الأعرابي : العدوّ يكون للذكر والأنثى بغير هاء ، والجمع : أعداء ، وأعاد ، وعداء ، وعدى « شانيهما » مبغضهما ، وأصله « شاتنهما » بالهمز فسهل وقلب الهمزة ياء لمكان الكسرة ، وتقول : شئ\* الشيء\* وشئناه - من بابي علم وفتح ، والأخيرة عن ثعلب - شئنا - بتثنية الشين وسكون النون - أي : أبغضه ، قال الله تعالى : ( إِنَّ شَاتِنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ) أي مبغضك وكرهك

الإعراب : « عدوّ » مبتدأ « عينيك » مضاف إليه ، وضمير الخطاب مضاف إليه « وشانيهما » معطوف على المبتدأ ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « أصبح » زائدة ، وستعرف ما يعنى لنا فيه « مشغول » خبر المبتدأ « بمشغول » جار ومجرور متعلق بقوله « مشغول » فهو على هذا ظرف لنحو ، ويحتمل أن يكون قوله « مشغول » مبتدأ ، ويكون قوله « بمشغول » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاهد فيه : قوله « أصبح مشغول بمشغول » حيث زاد « أصبح » بين المبتدأ - وهو قوله « عدوّ » - وخبره - وهو قوله « مشغول » ، أو الجملة - على ما أوضحناه في إعراب البيت ؛ إذ لو لم تكن زائدة لكانت إما ناقصة وإما تامة ، وعليهما كان يجب أن يكون قوله « مشغول » منصوبا ؛ لأنه خبر « أصبح » على الأول ، وحال من فاعلها المستتر فيها على الثاني ، وكلاهما غير ميسور لارتفاعه ، فتعين أن تكون « أصبح » زائدة لأعمل لها وجودها كزوالها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وقد نبع فيه جماعة ، منهم أبو علي ، فقد أجاز زيادة « أصبح » و « أمسى » في الشعر ، والذي عليه جمهرة النحاة امتناع زيادتها

ولم أقف لأحد على توجيه لهذا البيت يوافق كلام الجمهور ، ولكي أوجهه بالقياس على قولهم في نظائره فأقول : إن أصبح في هذا البيت تحتمل أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مشغول بمشغول » يلزم على هذا أن يكون جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ويجوز أن تكون « أصبح » تامة ، وفاعلها ضمير مستتر فيها ، ويكون قوله « مشغول بمشغول » جملة في محل نصب حال ، وبهذين التوجيهين يسقط استدلال أبي علي

٢٠٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، وهو من شواهد أبي طي ، وأنشده الناظم في شرح الكافية

اللفظ : « عاذل » أصله عاذلة خذفت الماء للترخيم ومثله قوله قعنب بن أم صاحب :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي      أَيْ أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ صُنِنُوا

وقول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

أَعَاذِلَ ، شَيْكَتِي بَدَنِي وَرُحْمِي      وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سَلَسٍ الْقِيَامِ  
أَعَاذِلَ ، إِنَّمَا أَفْتَى شَبَابِي      رُكُوبِي فِي الصَّرِيحِ إِلَى الْمُنَادِي

وقول حاتم الطائي :

أَعَاذِلَ ، إِنَّ الْجُودَ لَيْسَ بِمُهْلِكِي      وَلَا تُخْلِدُ النَّفْسَ الشَّحِيحَةَ لَوْمَهَا

والعاذلة : التي تلوذ بك وتغنفك « هويت » أحييت « أوبى » ارجى ، وتقول : آب إلى الشيء يؤوب أوبا وأبابا وأوبة وأيبة ، وأوب وتأوب وأيب - بالتضعيف في هذه الثلاثة - وكله بمعنى رجع ، وروى النازم في شرح الكافية « فأوتى كثيرا أرى إلخ » والمشهور كما في الشرح ، ويطلق التأويب على الترجيع ، وعلى السير نهارا ، في مقابلة الإسناد - بكسر الهمزة - للسير ليلا ، وكذلك يطلق التأويب على تبارى الركاب في السير

الإعراب : « أعاذل » الهمزة لنداء القريب ، عاذل : منادى مرخم مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب « قولى » فعل أمر ، ويا الموثنة مخاطبة فاعله « ما » اسم موصول مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « هويت » فعل وقاعل ، وجملتهما لأجل لهاصلة الموصول والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : قولى الذى هو به « فأوتى » الفاء عاطفة ، أوبى : فعل أمر ، ويا مخاطبة فاعله « كثيرا » مفعول ثان لأرى تقدم عليه « أرى » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه « أمسى » فعل ماض زائد ، واستترف بيانه « لديك » ظرف متعلق بكثير ، وكاف مخاطبة مضاف إليه « ذنوبى » مفعول أول لأرى ، ويا للتكلم مضاف إليه ، والتقدير : أرى ذنوبى كثيرا لديك

الشاعر فم : قوله « أرى أمسى لديك ذنوبى » حيث زاد « أمسى » بين « أرى » ومفعوله وذلك قول أبى على فى هذا البيت ، من قبل أنه لا يمكن جعلها ناقصة ، ولا تامة مكثفة بمرفوع ، ولا ناقصة شانية رافعة لضمير شأن وناصفة لحل جملة ؟ أما الأول فلا نك لوجعلتها ناقصة غير شانية لاحتجت إلى مرفوع ومنصوب تجعلهما اسمها وخبرها ، وما بعدها لا يصلح لذلك ؟ فإن « لديك » ظرف لثو متعلق بكثير كما عرفت فى الإعراب ، وأما الثانى فلا نك لوجعلتها تامة لاحتجت إلى فاعل فإما أن تجعله ملفوظا به فى البيت وإما أن تجعله ضميرا مستترا ، فإن أردت الأول فليس فى اللفظ

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى  
 ( وَتَحْدُثُونَهَا ) أى كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر ( وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ ) على  
 حاله ( وَيَبْدَأُ بِنَ وَكُنْ ) الشرطيتين ( كَثِيرًا ذَا ) الحكم ( اشتهر ) من ذلك « المرء تجزئ »  
 يَعْمَلُهُ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وقوله :

٢٠٣ - \* قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدَقًا وَإِنْ كَذِبًا \*

ما يصلح له ويتم به معه كلام ، وإن كان الثانى فللمراجع له ، ولا تستطيع ادعاء حذفه ؛ لأن الفاعل  
 لا يحذف ، وأما الثالث فلأنك تعلم أن ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة ذكر طرفاها معا ، وقد  
 تبين أن المذكور بعدها لا يصلح أن يكون جملة لتعلق « لديك » بما قبله ، هذا توجيه كلامه ،  
 وبعضه فى محل الرد ؛ فتدبر له والله يعصمك  
 ٢٠٣ - - هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* فَمَا اعْتَدَاكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا \*

وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٣١ ) ونسبه لشاعر يقوله للنعمان بن النضر ، ولم يتعرض  
 الأعمى لنسبته ، والمشهور أن هذا البيت من أبيات يقولها النعمان بن النضر نفسه للربيع بن زياد  
 العبسى ، وكان الربيع نديم النعمان والقدم عنده ، ولهذا الأبيات قصة يعرفها من اطلع على ترجمة  
 لبيد بن ربيعة العامرى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

شَرَّدَ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتُ وَلَا تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الْأَقَاوِيلَا  
 فَقَدْ رُمِيتَ بِدَاءِ لَسْتُ غَاسِلَهُ مَا جَاوَزَ السَّيْلُ أَهْلَ الشَّامِ وَالنِّيْلَا  
 فَمَا انْتَفَاؤُكَ مِنْهُ بَعْدَ مَا قَطَعْتَ هُجُ الْمَطِيِّ بِهِ أَكْنَافَ شَمْلِيلَا  
 قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ ... .. البيت ، وبسده :

فَالْحَقُّ بِحَيْثُ رَأَيْتَ الْأَرْضَ وَاسِعَةً وَأَنْشُرِيهَا الْعُطْرُفَ إِنْ غَرَضًا إِنْ طُولَا

اللفظ : « شَرَّدَ بِرَحْلِكَ » أراد أبعد عني وارتحل به « نَكَثَرْتُ عَلَيَّ » أراد لا تذكري  
 ما تعتذر به « فَقَدْ رُمِيتَ بِدَاءِ لَسْتُ غَاسِلَهُ » يروى فى مكانه « فَقَدْ ذَكَرْتُ بِهِ وَالرَّكْبَ حَامِلَهُ »  
 والمراد بالداء وبهذه الضائر مارماه به لبيد بن ربيعة من البرص فى قوله للنعمان :

مَهْلًا أَيْبَتِ اللَّعْنُ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ ابْنُ أَسْتَهْ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَعَهُ  
 وَإِنَّهُ يُدْخِلُ فِيهَا إِصْبَعَهُ يَدْخُلُهَا حَتَّى يُؤَارِيَ أَشْجَعَهُ

\* كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَمِيمَةً \*

« اتفأؤك منه » تبرؤك منه وتنصلك « هوج » بضم الهاء - جمع هوجاء ، وهي السريعة « شميلا » بكسر الشين وسكون اليم - اسم بلد ، وأكنافاها : أتحاؤها ، جمع كنف ، بفتح الكاف والنون ، مثل سبب وأسباب

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبنى للجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل قيل ، مبنى على السكون في محل رفع « قيل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة لأهل لها صلة للوصول « إن » شرطية « صدقا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : إن كان المقول صدقا ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وأصله : إن كان المقول صدقا فقد قيل « وإن كذبا » إعرابه على مثال إعراب السابق « فما » اسم استفهام ، مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « اعتذارك » خبر المبتدأ ، وكاف مخاطب مبنى على الفتح في محل جرّ بالإضافة « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قила » فعل ماض مبنى للجهول والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى قول ، والجملة في محل جرّ باضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون « إذا » ظرفية غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وتكون متعلقة باعتذار

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف منه « كان » مع اسمها بعد « إن » الشرطية ؛ لأنّ وجود « إن » يدل عليها ويرشد إليها ، من قبل أنها تتطلب فعلا يكون شرطا لها ، ولا يجوز أن يليها في اللفظ والتقدير جميعا غير الفعل

قال سيبويه ( ج ١ ص ١٣٠ ) : « هذا باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره . . وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا غير وإن شرا فشر ، والمرء مقتول بما قبل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف ، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجرا فخنجر وإن كان خيرا غير ، ومن العرب من يقول : إن خنجرا فخنجر وإن شرا فشر ؛ كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جزى خيرا ، أو كان جزأؤه خيرا ، وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يقتل به خنجرا ، والرفع أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في الجواب استأنفت ما بعدها وحسن أن يقع بعدها الأسماء . ثم ذكر الوجوه التي تجوز في هذا التعبير وتعليقاتها وشواهدا » اه وقال الأعمى في بيت الشاهد : « الشاهد فيه نصب حق وكذب باء ضار فصل يقتضيه حرف الشرط ؛ لأنه لا يكون إلا بشئ ، والتقدير : إن كان ذلك حقا وإن كان كذبا ، ورفضه جائز على معنى إن كان فيه حق أو كذب » انتهى

ومن شواهد السألة غير اليتبين للذين رواها الشارح قول لبي الأخيلية :

لَا تَقْرَبَنَّ النَّهْرَ أَلْ مُطَرِّفٍ    إِنْ ظَلَمْنَا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقوله :

٢٠٤ - حَدَّثَتْ عَلَى بَطُونُ صَنَّةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَطْلُومًا

وقول ابن السكيت :

وَأَخْصَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنَّ عَازِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا  
وبما ورد فيه الرفع قول هدية بن خشرم :

فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا تَصِقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرٌ فَتَصْبِرُ لِلصَّبْرِ  
وقد وقع في المقامات الحريرية الكلام على هذه للسألة ، قال :

فَإِنْ وَصَلَا اللَّهُ بِهِ فَوَصَلْ وَإِنْ صَرَمًا فَصَرَمْ كَالطَّلَاقِ

قال : فاستفهمنا العابت بالثاني ، لم نسب الوصل الأول ورفع الثاني ؟ فاقسم بترية أبويه ، لقد نطق بما اختاره سيوبه ، فنشعبت حينئذ آراء الجمع ، في تجوز النسب والرفع ، فقالت فرقة : رفعهما هو الصواب ، وقالت طائفة : لا يجوز فيهما إلا الاتصاف ، واستبهم على آخرين الجواب ، واستعر بينهم الاصطحاب . وذلك الواغل يبدى انقسام ذى معرفة ، وإن لم يفه بنت شفة ، حتى إذا سكنت الزماجر ، وصمت المزجور والزاجر ؟ قال : يا قوم ، أنا أنبشكم بتأويله ، وأميز صحيح القول من عليه ، إنه ليجوز رفع الوصلين ونصبهما ، والمغابرة في الإعراب بينهما ، وذلك بحسب اختلاف الإضمار ، وتقدير المذوف في هذا الضمار اه

٢٠٤ - البيت للناطقة الديباني ، وهومن شواهد سيوبه ( ج ١ ص ١٣٢ ) ، وهو أحد أبيات خمسة ، يروى أن يزيد بن أبي حارثة بن سنان كان يعبر الناطقة ويعرض به ، فرد عليه الناطقة بها ، وأولها :

جَمْعٌ مَحَاشِكُ ، يَا زَيْدُ ، فَإِنِّي أَعَدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَنَعِيمًا  
وَلَحِيفَتُ بِالنَّسَبِ الَّذِي عَيَّرْتَنِي وَتَرَكْتُ أَصْلَكَ يَا زَيْدُ ذَمِيمًا  
عَيَّرْتَنِي نَسَبُ الْكَرَامِ ، وَإِنَّمَا ظَفَرُ الْمُفَاخِرِ أَنْ يُدَّ كَرِيمًا  
حَدَّثَتْ عَلَى ... .. الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :

لَوْلَا بَتُّوَعُوفِي بِنِ بَهْتَةٍ أَصْبَحْتَ بِالنَّعْفِ أُمُّ بَنِي أَيْبِكَ عَقِيمًا

اللفظة : « محاشك » المحاش - بكسر الهمزة وفتح الحاء - هم القوم يجتمعون من قبائل شتى فيتحالفون عند النار ، والمحاش - بفتح الهمزة - اللئاع ، وكان يزيد بن أبي حارثة بن سنان - وهو أخوهم بن سنان الذي مدحه زهير - قد جمع المحاش ، وهم بنو خضيلة بن مرة وبنو شعبة بن غيث

ابن مرة ، فتحالفوا على بن يربوع بن غيظ بن مرة رهط النابضة عند التارحى أعضوا - أى : احترقوا - وقوله «وعيا» لم يرد به نعيم بن مرة ، وإنما أراد نعيم بن ضنة بن عذرة بن سعد بن ذبيان وقوله « ولحقت بالنسب الذى عبرتنى - البيت » قال الوزير أبو بكر : « كان يزيد قدطلق ابنة النابضة - وكانت تحتها - فقال له النابضة : لم طلقتها ؟ فقال : أنا رجل من عذرة ، قال القتيبي : وكان يزيد قال للنابضة : والله ماأنت من قيس ولاأنت من قضاة ، يقول : أنا لاحق بمن عبرتنى ومتحقق بهم ، ولست مثلك تنفى عن أصلك » اهـ ، وقوله «عبرتنى نسب الكرام.. البيت» يروى « وإنما غفر المفاخر » والظفر بفتحين و بظاء معجمة - النعم وإدراك النجى ، وجعله بعضهم بالطاء للهمة مفتوحة وبسكون الفاء ومعناه الطفرة والوثب ، وليس ذلك بشيء . قال القتيبي : يقول : عبرتنى بنسب كريم وهذا غفر لى وغنى « حديث » عطفت وأشفت « ضنة » وقعت فى نسخ الشرح وأكثر كتب النحو « ضنة » ، قال أبو بكر : « بالباء للوحدة ، وعن ابن إسحاق بالنون ، وهو الصحيح ، وضنة : من قضاة ثم من عذرة ، يريد أن هذه البطون تشفق عليه وتعينه ، وقوله : إن ظالما ، منصوب على خبر كان ، قال أبو الحسن : تقديره إن كان المخبر عنه ظالما أو مظلوما » اهـ ، وقال الأعمى : « يقول هذا منتسبا إلى ضنة ، وهى قبيلة من عذرة ، وكان هو وأهل بيته ينسبون إليها وينفون عن بنى ذبيان ، حقق انتسابه إلى عذرة ، فقال : حديث على بطون بها - أى : عطفت - لأنى منهم ، ونصرتنى ظلما كنت أومظلوما لأنى أحدم ، و يروى ضبة ، وهو تصحيف » اهـ « بنو عوف ابن بهثة » هم من عبد الله بن غطفان « بالنعم » النعم اسم ثلاثة مواضع : أحدها نفع سوية ، وفيه يقول الأحموس :

وَمَا تَرَكْتَ أَيَّامُ نَعْفٍ سَوِيَّةٍ لِقَلْبِكَ مِنْ سَلَاكَ صَبْرًا وَلَا عَزَمًا

والثانى : نفع ميامر ، قال ابن السكيت : هو ما بين البوداء واللدنية ، والثالث : نفع وداع ، وفيه يقول ابن مقبل :

فَنَعْفٌ وَدَاعٌ فَالضَّاعُ فَكَّةٌ فَلَيْسَ بِهَا إِلَّا دِمَالٌ وَحَرْبٌ

قال أبو عبيدة : « عبر النابضة يزيد بهذا اليوم ، وهو يوم قراقر - بضم القاف وبعد الألف قاف ثانية مكسورة - وكان عمرو بن كلثوم أغار فأصاب نسبة بن غيظ بن مرة فأغاثهم زيد بن عوف فى قومه بنى عوف بن بهثة من بنى عبد الله بن غطفان ، فاستقنوا ما فى يد عمرو بن كلثوم وأسروه » انتهى بإيضاح ؛ يقول : لولا بنو بهثة لقتلت أنت وإخوانك فى هذا اليوم فكانت تبقى أمك كأنها لم تلد قط

الإعراب : « حديث » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق به « بطون » فاعل « ضنة » مضاف إليه « كلها » توكيد للفاعل ، والضمير مضاف إليه « إن » شرطية « ظالما »



وفي الحديث : « التَّيْسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ — لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَنِي وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

( تنبيهان ) الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الأسم ، من ذلك مع « إن »

خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وهي فعل الشرط ، والتقدير : إن كنت ظالما ، أو إن كان الحلاب ظالما ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو السابق

الشاعر فم : قوله « إن ظالما ، وإن مظلوما » حيث حذف في الموضعين « كان » مع اسمها وأبقى خبرها ، على نحو ما قررناه في الشاهد السابق

٢٠٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « بنى » ظلم ، ومجازة للحد ، قال الراغب الأصفهاني : « البنى : طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرى ، تجاوزه أو لم يتجاوز ، قارة يعتبر في القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر في الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بنيت الشيء ، إذا طلبت أكثر ما يجب ، وابتغيت كذلك ، قال الله عز وجل : ( لَقَدْ أُنْتَبِهُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ ) وقال تعالى : ( يَتَّبِعُونَكُمُ الْفِتْنَةَ ) والبنى على حزينين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز المدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل ، أو تجاوزه إلى الشبه » اهـ « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثير وأعوانه فوق حد الحصر والمدة

الإعراب : « لا » ناهية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ، وأصله على تقدير مضاف ، أى : لا يأمن بوائق الدهر ، أو غواتله ، أو حوادثه ، أو نحو ذلك « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه « ولو » شرطية « ملكا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هي فعل الشرط ، والتقدير : ولو كان الباغي ملكا « جنوده » مبتدأ ، ومضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضايق « السهل » فاعل « والجبل » معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المجرور بمن ، وجملة للمبتدأ والخبر في محل نصب صفة للملك ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا ذا جنود تملأ السهل والجبل فلا يأمن حوادث الدهر الشاعر فم : قوله « ولو ملكا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد الو الشرطية ، كما تبين من إعراب البيت

« المرء مجزئ بعمله إن خيرٌ بخيرٍ وإن شرٌ بشرٍ » برفضها ، أى : إن كان فى عمله خيرٌ فجزأه خير ، وإن كان فى عمله شرٌ فجزأه شر ، وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيرا فهو يُجزئ خيرا ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرٌ » ، جَوَزَ فيه سيبويه رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ - \* مِنْ لَدُ شَوْلًا قَالِي إِنْ لَأَلَّهَا \*

٢٠٦ - هذا كلام يوافق زنة بيت من الرجز الشطور لم أقف على نسبته لقائل معين ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٣٤ ) ولم ينسبه أحد من شراحه  
اللفظ : « شولا » بفتح الشين وسكون الواو - جمع شائلة ، وهى من الإبل التى آتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر غفّت لبنها ، وجمع الجع أشوال ، وفى التهذيب : « الشول من النوق التى خفّ لبنها وارتفع ضرعها وآتى عليها سبعة أشهر من يوم تاجها فلم يبق فى ضرعها إلا شول من اللبن - أى بقية - مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان تاجها ، واحدها شائلة ، وهو جمع على غير قياس » اهـ . وقال الحرث بن حزة :

لَا تَكْسِرِ الشَّوْلَ بِأَغْبَارِهَا إِنَّكَ لَا تَدْرِي مِنَ النَّاتِجِ

وفى حديث على كرم الله وجهه : « فَكَأَنَّكُمْ بِالسَّاعَةِ تَحْدُوَكُمْ حَدْوُ الزَّاجِرِ بِشَوْلِهِ »  
أى : الذى يزجر إبله لتسير ، وقوله « إنلأها » هو مصدر « أنلت الناقة » إذا تلاها ولدها ، أى تبعها ، وقال ابن منظور : « وناقاة مثل ومتلية - اسم فاعل من أتى - يتلوها ولدها ، والتلى - أيضا - التى تنتج فى آخر النتاج ؛ لأنها تبع للبكرة ، وقيل : التلية للزخرة للإنتاج ، وهو من ذلك » اهـ ، وقال الأعلم : « شولا : هى التى ارتفعت ألبانها للحمل ، وإلى إنلأها : أى إلى أن صارت متلية يتلوها أولادها بعد الوضع » اهـ

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بمائل فى كلام سابق لم يتيسر لنا الحصول عليه ويقدر : ربيتها من لد ، أو نحوه « شولا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : كانت هى - أى : النوق - شولا « إلى إنلأها » جار ومجرور متعلق بما يتعلق به السابق ، وهى : مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » ؛ فإن سيبويه ذهب فيه إلى أن « شولا » إنما انتصب لكونه خبرا لكان المحذوفة مع اسمها ، ولم يتقدم عليه إن الشرطية ، ولا لوأخنها والسرفى ذلك أن « لد » بجميع لغاتها اسم معناه أوّل الغاية من زمان أو مكان ، وتلزم

إضافتها إلى زمان أو مكان ، وقد تضاف إلى الجملة ، فإذا أضيفت إلى الجملة لم تكن إلا ظرف زمان ؛ لأنه لا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان سوى حيث ، ولا ينتصب بعدها إلا لفظ « غدوة » دون ما بعده من الألفاظ

وإذا علمت هذا كله لم يكن عسيرا عليك أن تدرك أنه لا يجوز جر قوله « شولا » على أنه مضاف إلى « له » لأنه ليس زمانا ولا مكانا ، ولا يجوز أن يكون منصوبا على أنه تمييز أو مشبه بالمفعول به ؛ لأن ذلك الحكم خاص بلفظ « غدوة » كما سمعت ، فتعين أن يكون قوله « شولا » جزء جملة في محل جر بالإضافة إلى « له » كما قد سمعت

قال سيبويه : « نصب لأنه أراد زمانا ، والشول لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيه الجر » كقولك : من له صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك : من له الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا ؛ كأنك قلت : من له أن كانت شولا فأبى إنلائها » اهـ

وقال السيرافي : « معنى كلام سيبويه أن لمن إنما تضاف إلى ما بعده من زمان أو مكان إذا اقترنت بها إلى ، كقولك : جلست من له صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كانت الشول جمع الناقاة الشائل لم تصلح أن تكون زمانا ، فأضمر ما يصلح أن يقدر زمانا ، فكأنه قال : من له أن كانت شولا ، والكون مصدر ، والصادر تستعمل في معنى الأزمنة ؛ كقولك : جئتكم مقدم الحاج ، وخلافة للمقتدر ، وصلاة المصدر ، على معنى أوقات هذه الأشياء » اهـ

هذا كله إذا جعلت قوله « شولا » جمعا لشائل ، أما إذا جعلته مصدر قولك : شالت الناقة ذنبا ، إذا رفعت ؛ فإنه يجوز لك حينئذ أن تجر الشول ؛ لأنه يدل على وقت هذا الحدث دلالة التزامية كمقدم الحاج وصلاة العصر ، قال سيبويه : « وقد حره قوم على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر - أي : جعلوا الشول بمنزلة المصدر ؛ كأنه قال : شالت شولا - فأضافوا له إلى الشول ، وجعلوه بمنزلة الحين ، كما تقول : له مقدم الحاج ، فمقدم مصدر قد جعلوه بمنزلة الحين » اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب شولا ، على إضمار كان ؛ لوقوعها في مثل هذا كثيرا ، والتقدير عنده : من له أن كانت شولا ، ويجوز جر الشول على تقديرين : أحدهما أن يريد الزمان ، فكأنه قال : من له زمان شولها ، ويكون الشول مصدرا على هذا التقدير ، ثم يحذف الزمان ويقام الشول مقامه ، والتقدير الثاني : من له كون شولها ووقوعها في إنلائها ، فتحذف الكون وتقيم الشول مقامه » اهـ

وحاصل هذين التقديرين أنه جعل إضافة له إلى الشول على تقدير مضاف آخر بينهما ، وهذا المضاف إما أن يكون من ألفاظ الزمان ، وهو التقدير الأول ، وإما أن يكون مصدرا ، وهو التقدير الثاني ، ونقول : لاداعي إلى التقدير الثاني إذا اعتبرت الشول مصدرا كما هو ظاهر ، فإذا

تدريه سيبويه : من لد أن كانت شولا

( وَبَعْدَ أَنْ ) للمصدرية ( تَعْوِضُ « ما » عَنْهَا ) أى : عن « كان » ( اَرْتَكِبُ ) فتحذف « كان » لئلا يجوز الجمع بين عوض والم عوض ( كَيْفَلِ أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ ) فَأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرًّا : خبرها ، والأصل : لِأَنْ كُنْتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لِأَنْ حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِضَ عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :  
٢٠٧ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّعْفُ

اعتبرته جمعا كان له وجه

بقي أن تعرف أن أبا علي رحمه الله ذهب إلى أن قوله « شولا » مصدر مع كونه منصوبا ، ولم يرض مآذهب إليه سيبويه من تقدير كان واسمها ، بل جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره : من لد شالت شولا ، ووجه الفعل وفاعله في محل جر بإضافة لد إليها والحاصل أنه وردت هذه العبارة عن العرب بنصب شولا وجره ، فأما على النصب فإنه يحتمل أن يكون جمع سائل ، ويلزم عليه تقدير كان واسمها ، وهذا رأى سيبويه ، ويحتمل أن يكون مصدرا ، وهو عليه مفعول مطلق ؛ وهذا رأى أبي علي ، وأما على الجر فإنه إما مصدر مجرور بالإضافة إلى لد على التوسع ، أو بالإضافة لاسم زمان يضاف إلى لد ، وإما جمع سائل ويلزم تقدير مصدر يضاف إلى لد ، وقد أطلت عليك في تخریج هذا الشاهد ليتضح لك أمره وتكون على بينة منه ؛ فأحرص عليه

٢٠٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وهو من أبيات للعباس

ابن مرداس السلمي ، وبعده :

السُّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَحِيتَ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جَرْعُ

اللفظ : « أبا خراشة » بضم الخاء وفتح الراء المهملة مخففة - هي كنية خفاف - بزنة

غراب - ابن ندية ، وندبة : أمه ، وأبوه : حمير ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الحنساء ، وخفاف هذا شاعر مشهور ، وهو أحد أغربة العرب ، وأحد فرسان قيس وشعرائها ، قال الأصمعي : شهد خفاف حنيناً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره : شهد الفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم ومعه لواء بني سليم « أما أنت » روى أبو حنيفة وابن دريد في مكانه « إما كنت - إلخ » وعلى هذا لاشهاد في البيت « نفر » ، قال الفراء : « نفر الرجل : رهطه » ، والنفر أيضا يقال لعدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، وهذا هو للشهور فيه « الضبع » أصله الحيوان المعروف ،

ثم استعبر للسنة المحببة ، قال حمزة الأصهباني : « إن الضبع إذا وقعت في الفم عانت ، ولم تكف من الفساد بما يكتنى به الدب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استمرت العرب اسمها للسنة المحببة ؛ فقالوا : أكلتنا الضبع » اه ، وقال ابن الأعرابي : « ليس يريدون بالضبع السنة المحببة ، وإنما هو أن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار وسقطت قوام فعاتت فيهم الدئاب والضباع ؛ فأكلتهم ، ومنه قوله \* أبا خراشة ... البيت \* أى : إن قومي ليسوا بضعا فعاتت فيهم الضباع والدئاب » اه « السلم » بفتح السين وكسرهما - تذكر وتؤث ، وهي الموادعة وترك الحرب « الجرع » قال التبريزي : « جمع جرعة ، وهي ملء الفم ، يخبره أن السلم هو فيها وادع ينال من مطالبه ما يريد ، فإذا جاءت الحرب قطعته عن لذاته وشغله بنفسه » انتهى ، وهذا تحريض على الصلح وتبسيط عن الحرب

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « خراشة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « أما » كلة مركبة من حرفين أولهما أن ، والثاني ما ، فأما أن فصدرية ، وأما ما فزائدة عوض عن « كان » المحذوفة ، وستعرف الخلاف في هذا « أنت » اسم كان المحذوفة « ذا نفر » مركب إضافي خبر كان المحذوفة « فإن » الفاء عاطفة على محذوف ، تقديره : تنبه ، وستعرف فيه خلافا ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » اسم إن ، وباء التكميل مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تأكلهم » فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير العائد إلى قومي مفعول به « الضبع » فاعل لتأكل ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر « إن »

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها « ما » ، وأبقى اسمها ، وهو الضمير ، وخبرها ، وهو قوله « ذا نفر » ، وأصل الكلام عند البصريين : غرت على لأن كنت ذا نفر ، لحذف لام التعليل ومتعلقها ، فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال ؛ فافضل الضمير ؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل الضمير به ، وعوض عن « كان » ما ، فلزم عدم ذكر « كان » لتلاجم بين العوضين ، ثم أدغمت نون « أن » في ميم « ما » ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر والواضح من هذا الكلام أن « أن » المدغمة في « ما » هي المصدرية ؛ لأنها هي التي تلي لام التعليل

وذهب الكوفيون إلى أن « أن » هذه هي الشرطية ؛ مع اعترافهم بأن همزتها مفتوحة ، ووافقهم على هذا اللذهب الحق الرضى وابن هشام في معنى الليب ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأمور ( الأول ) توارد « إن » للكسورة الهمزة ، و « أن » للفتوحة الهمزة ؛ على أهل الواحد ، ونحن نعلم أن اللفظين إذا عبر بأحدهما مرة وبالأخر مرة أخرى في كلام المقصود منه

( تنبيه ) حذف « كان » مع معموليها بعد « إن » في قولهم : « أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا »  
أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فإما : عوض عن « كَانَ » ولا : نافية للخبر ، ومنه قوله :

واحد فالأصل اتحاد معنى هذين اللفظين ، وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى : ( أَنْ تَصِلَ إِخْدَامُهَا  
فَتَذَكَّرَ إِخْدَامُهَا الْأُخْرَى ) وفي قوله سبحانه : ( وَلَا يَجْزِ مَسْكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ )  
وفي قوله جلّ ذكروه : ( أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ )  
وقد روى أبو حنيفة وابن دريد في بيت الشاهد \* إما كنت ذا نفر \* بكسر الهمزة كما  
علمت في لغة البيت ( الأمر الثاني ) مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في بيت الشاهد ، فثبت بهذين أنّ  
« أن » المفتوحة الهمزة تأتي شرطية ( الأمر الثالث ) عطفها على « إن » للكسورة الهمزة  
في قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرَحِيلاً      فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

فإن الرواية بكسر همزة « إما » الأولى وفتح همزة « أما » الثانية ، والأولى الكسورة شرطية  
إجماعاً ؛ فيلزم أن تكون الثانية المفتوحة شرطية أيضاً ؛ إذ لو ذهبنا إلى أنها مصدرية كما زعم  
البصريون لكانت مع ما بعدها في تأويل مصدر ، فتكون الواو التي قبلها قد عطفت مفرداً - وهو  
المصدر - على جملة ، وذلك غير صحيح ، فإن تكلف متكلف أن يجعل هذا المصدر المنسبك فاعلاً  
بفعل محذوف لتكون جملة الفعل والفاعل معطوفة على جملة الشرط ، لزمه أن يجعل الواو العاطفة  
بمعنى أو ، فيكون تقدير الكلام : إن أقمت أو حصل ارتحالك ، وتقدير الفعل وجعل الواو بمعنى  
أو كلاهما غير الظاهر ؛ فلا يصار إليه ، فدلّ هذا على أنّ « أن » المفتوحة الهمزة المدغمة في  
« ما » المقوّض بها عن « كان » المحذوفة - شرطية لا مصدرية

قال أبو سعيد السيرافي : « اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو :  
أما أنت منطلقاً ، واختلفوا في المعنى ؛ فالكوفيون يقولون هو بمعنى إن ، وإنّ « أن » المفتوحة  
فيها معنى « إن » التي للجازاة ، ويحملون قوله تعالى : ( أَنْ تَصِلَ إِخْدَامُهَا ) عليه ، والبصريون  
يقولون : إنه على معنى التعليل ، أى : لأن كنت منطلقاً أنطلق معك ، وشبهوها بإذ ، ولأجل  
أنّ الثاني استحقّق بالأوّل جاز دخول الفاء في الجواب » اهـ

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أنّ العامل في « أنت منطلقاً » الرفع والنصب ليس هو « كان »  
المحذوفة ، بل هو « ما » المذكورة في الكلام ، قال في الخصائص : « فإن قلت : بم ارتفع واتصب  
أنت منطلقاً ؟ قيل : بما ؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب فعملت عمله من الرفع والنصب ،  
وهذه طريقة أبي عليّ ووجه أصحابنا ؛ من قبل أن الشيء إذا عاقب الشيء ولّى من الأمر ما كان  
المحذوف يليه »

٢٠٨ - أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوَانَ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَلًا

\* أَوْ ثَلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا \*

٢٠٨ - لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد لقائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور في مادة

« مرع » ولم ينسبه

اللفظ : « أمرعت الأرض » قال ابن منظور : « أى شبع مالها كله » اه ، والمرع - بفتح الميم وسكون الراء - الكلاء ، وجمعه أمرع ، كفلس وأفلس ، ويقال : مرع المكان والوادي مرعا - كنصر نصرا - ومرع مرعا - كفرح فرحا - وأمرع ، كل هذا بمعنى أخصب وأكلا ، وأنكر قوم محبي مرع - بفتح الراء - وزعموا أنه مرع بضمها أو كسرهما « مالا » قال ابن الأثير : « المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان ، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل ؛ لأنها كانت أكثر أموالهم » اه ، وقال الجوهري : « ذكر بعضهم أن المال يؤث ، وأنشد لحسان :

الْمَالُ تُذَرِي بِأَقْوَامٍ ذَوِي حَسَبٍ وَقَدْ تَسَوَّدُ غَيْرَ السَّيِّدِ الْمَالُ » اه

« ثلة » بفتح التاء المثناة وتشديد اللام - جماعة الغنم وأصوافها ، قال ابن سيده : الثلة : جماعة الغنم قليلة كانت أو كثيرة ، وقيل : الثلة : الكثير منها ، وقيل : هى القطيع من الضأن خاصة ، وقيل : الثلة : الضأن الكثيرة ، وقيل : الضأن ما كانت ، ولا يقال للعضى ثلة ، ولكن يقال لها حيلة - بفتح الحاء المهملة وسكون الباء - إلا أن يخالطها الضأن فتكثر فيقال لهما : ثلة ، والجمع من ذلك كله ثلل - بكسر التاء وفتح اللام الأولى ، مثل بدرة وبدر - وهو نادر

الإعراب : « أمرعت الأرض » فعل وفاعل « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مالا » اسم أن ، وخبرها محذوف يدل عليه ما بعده ، والتقدير : لو أن مالا لك ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف ، تقديره : لو ثبت وجود مال « لو أن نوقا لك » مثل سابقه « أو جمالا » معطوف على قوله « نوقا » السابق « أو ثلة » معطوف على قوله « جمالا » ، وقوله « من غنم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلة « إما » إن : شرطية ، وما : زائدة « لا » حرف نفي ، والنفي بها محذوف ، وتقديره « لا تجدين غيره » كما ذكره الشارح ، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : إن كنت لاتجدين غير المذكور تحذف « كان » واسمها ، وعوض عن « كان » « ما » الزائدة ، وحذف جملة الخبر مكتفيا منها بحرف النفي الذى يرشد إليها ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون للتمنى فلا جواب لها حيثئذ

الشاهد فيه : قوله « إِمَّا لَا » حيث حذف « كان » مع اسمها ، وعوض عنها « ما » ، على نحو ما قرأناه فى الإعراب

التقدير : إن كُنْتُ لَا تَجِدِينَ غَيْرَهَا .

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٌ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحَذَفُ نُونُ) هي لام الفعل تحقيقاً<sup>(١)</sup> (وَهُوَ حَذَفٌ) جازز

واعلم أن الناظم قد اعتبر هذا الشاهد من باب حذف «كان» مع اسمها وبقاء خبرها ، على حدّ «إن خبراً غير» ، وكأنه ذهب إلى أن «لا» لما كانت نافية للخبر فهي بعنه ، فهو باق ببقاء بعنه ، وهذا خلاف ما ذكره الشارح

وقد استشكل اللقاني جل هذا الأسلوب من باب حذف كان مع اسمها وبعض خبرها ، وقال : «لا عوج إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه ، والظاهر أن إن هذه شرطية ، وما زائدة لتأكيدها لا عوض عن كان ، كما زعمتم ، ولا نافية لفعل مقتر هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما سبق عليه ، ونظير تأكيده إن بما قوله تعالى : (فَأَمَّا تَرِينَ) ونظير حذف الشرط قول الأحموس :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْهِهْ وَإِلَّا يَلُ مَقَرِّكَ الْحُسَامُ

وأصل الكلام على هذا : إن لا يوجد ذلك فقد أمرت الأرض ، وهذا واضح لا غبار عليه «اهـ» بإيضاح قليل

وهو مردود بأمرين (الأول) أن «ما» لا تزداد بعد «إن» الشرطية لتأكيدها ، إذا كان الشرط منفيًا بلا ، كما معنا (الثاني) أن حذف جواب الشرط إنما يصح إذا كان الشرط ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، كالمضارع المجزوم بلم ، وقد جعل الشرط في تقديره مستقبلاً في اللفظ والمعنى كما رأيت

واعلم أيضاً أنه قد روى عن الكوفيين تجويزهم حذف «كان» مع اسمها وخبرها من غير تعويض شيء عنها ، وأنه قد يقال لك : لا تنكر اللعب فإنه مضیعة ، فتقول : أنا أكثره وإن ، تقصد : وإن كان مضیعة ، ومنه قول الراجز (وينسبون له لروبة ، وهو الشاهد رقم ٨ ؛ فانظره في ص ١٥) :

قَالَتْ بَنَاتُ أُمِّمٍ : يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ قَعِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ

أراد : أرضي به وإن كان فقيراً معدماً

(١) قد ورد هذا الحذف كثيراً في العربية ؛ فمن ذلك قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٤٤

وقد مضى في ص ٣٦٣ من هذا الجزء)

فَإِنْ يَكُ جُنَّائِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنْ فَوَّادِي عِنْدَكَ أَلْتَهَرُ أَتَجَمُّ

ومن ذلك قول هدية بن خشرم وقد استشهدنا به في (ص ٢٨٣) لتبر هذا :



(مَا التَّزِمَ) نحو «وَأَنَّ تَكُ حَسَنَةً» في القراءتين ، بخلاف نحو : «مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ» ، «وَتَكُونُ لَكُمَا الْكِبَرِيَاءُ» ، «وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ» ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسُلْطَ عَلَيْهِ ، «لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيُفْغِرَ لَهُمْ» وخالف في هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِبْهَةً ضَيْغَمَ

فَإِنْ تَكُ فِي أُمُورِنَا لَا تَنْصُقُ بِهَا ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرٌ فَتَنْصُرُ لِلصَّبْرِ  
ومن ذلك قول الراجز (وهو الشاهد رقم ١٦٤ ، وقد مضى شرحه في ص ٣١٣) :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ هَذَا بَتَّى مُعِظُ مُصِيفٍ مُشَقَّى  
٢٠٩ — البيت للخنجر بن صخر الأسدي

اللفظ : «المرأة» بكسر الميم وسكون الراء - معروفة ، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية «وسامة» بفتح الواو والسين - هي الحسن والجمال وبهاء المنظر ، وفعله وسم - بضم السين - «أبدت» أظهرت «ضينغ» أسد ، وأصله من الضنم ، وهو العض ؛ فالياء زائدة ، وكان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يرَقه شكله فغسلى عن دماسته بأنه شجاع الإعراب : «فإن» شرطية «لم» حرف نفى وجزم وقلب ، وفي أكثر كتب اللغة «لا» بدل «لم» وقوله «تلك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، أو بآن الشرطية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «المرأة» اسم تلك «أبدت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى المرأة ، وجملة الفعل مع فاعله في محل نصب خبر تلك «وسامة» مفعول به لأبدت «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق «أبدت المرأة» فعل وفاعل «جبهة ضينغ» مفعول به لأبدت ، ومضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط الشاهد فيه : قوله «تلك المرأة» حيث حذف النون من مضارع «كان» التي هي لام الكلمة مع أن ما بعدها ساكن ، وهو لام التعريف ؛ لأن الهمزة همزة وصل

وقد اختلفت كلمة العلماء في الحذف في هذه الحال ؛ فذهب السيرافي وابن السراج وأبو علي في بعض كتبه وابن عصفور وابن جني ؛ إلى أنه شاذ لا يسوغ إلا أن يضطر إليه شاعر ، وذهب يونس شيخ سيويه - وتبعه ابن مالك - إلى أنه حذف مقبس ، يجوز في صفة الكلام ، واستدل بوروده في الكلام وفي الشعر ؛ فأما الكلام فقراءة (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وأما الشعر فكثير ، منه بيت الشاهد ، وقول حسيل بن عرفطة (وسماه في اللسان الحسن بن عرفطة ، وهو تصحيف) :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَقَّى بِالسَّرَرِ  
غَيْرِ الْجِدَّةِ مِنْ عِرْفَانِهِ خُرْقُ الرَّبِّحِ وَطُوقَانُ اللَّطْرِ

وحل على الضرورة ، قال النازم : وقوله أقول ؛ إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال :  
فإن تَكُنِ المرأة أخت وسامة ، وقد قرئ شاذاً « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا »  
(خاتمة) إذا دخل على غير « زَالَ » وأخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفي هو الخبر ،  
نحو « ما كان زيد عالماً » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا  
عَالِماً » ، فإن كان الخبر من الكلمات اللازمة للنفى نحو « يَبِيعُ » لم يجز أن يقتنر بإلا ؛  
فلا يقال في « مَا كَانَ زَيْدٌ يَبِيعُ بالدَّوَاءِ » : « ما كان زيد إلا يبيع » ، ومعنى يبيع : ينتفع ،  
وحكم « لَيْسَ » حكم « مَا كَانَ » في كل ما ذكر .

وأما « مَا زَالَ » وأخواتها فنفيها بإيجاب ؛ فلا يقتنر خبرها بإلا ، كما لا يقتنر بها خبر  
« كَانَ » الخالية من نفى ؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أومخ خلاف ذلك فقول كقوله :  
٢١٠ — حَرَّاجِبٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَنِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَقَى فَلَيْسَ يَمْنَعُ عَنْكَ عَقْدُ الرَّثَمِ  
٢١٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لدى الرمة ، يقال لها : أحجية العرب ، وأولها قوله :  
لَقَدْ جَشَّتْ نَفْسِي عَشِيَّةً مُشْرِفٍ وَيَوْمَ لَوَى خُرُوبِي قَهْلْتُ لَهَا : صَبْرًا  
نَحْنُ إِلَى مَيِّ كَمَا حَزَنَ نَارِغٍ دَعَاهُ الْمَوَى فَارْتَادَ مِنْ قَيْدِهِ قَهْرًا  
وقبل بيت الشاهد قوله :

فَيَأْتِي مَا أَدْرَاكَ أَيْنَ مُنَاخُنَا مُرَقَّةَ الْأَلْحَى يَمَانِيَّةَ سُجْرَا  
قَدْ كَتَمْتَ بِالْحَزَنِ وَأَعْوَجَ كُوثَهَا صَوَارِبُ مِنْ حَقَانٍ مُجْتَابَةٍ سِدْرَا  
حَرَّاجِبٌ مَا تَنْفَكُ ... ... ... مَرَقَّةَ الْأَلْحَى يَمَانِيَّةَ سُجْرَا  
أَنْحَنُ لِعَرَّيسٍ قَلِيلٍ فَصَارِفُ يُقْفَى بِنَائِيهِ مُطْلَعَةً صُغْرَا

اللفظ — « جَشَّتْ » نهضت ، وجاشت من حزن أو فزع ، وثارت للقي « مشرف » بضم  
الهم وسكون الشين وكسر الراء وآخره فاء — رمل بالهنة ، يذكره ذو الرمة في شعره كثيرا ، من  
ذلك هذا البيت ، ومن ذلك قوله :

إِلَى ظُلْمَنِ يَقْطَعْنَ أَجْوَاثَ مُشْرِفٍ شِمَالًا وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْفَوَارِسُ  
(والفوارس : موضع أيضا) ومن ذلك قوله أيضا :  
رَعَتْ مُشْرِفًا فَلَا جَبِلَ الْمَقْرَ حَوْلَهُ إِلَى رُكْنٍ خُرُوبِي فِي أَوَائِدِ هَمَلٍ

« لوى حزوى » اللوى - بكسر اللام - منقطع الرمل ، وحزوى - بضم الحاء وسكون الزاى - موضع يذكره ذو الرمة كثيرا ( وانظر شرح الشاهد ١٤٣ ) وقوله « كما حنّ نازع » النازع: المشتاق إلى وطنه الذى يحنّ إليه ، ويطلق عندهم على البعير يحنّ إلى وطنه « فارتاد من قيده قصرا » يريد أنه طلب السعة والنجاء فوجد نفسه مقصورا ، أى : محبوسا ، ويقال : ارتاد جدبا ، إذا كان يطلب الحصب فوقع على جذب « معرفة الألقى » الألقى : جمع لحي - بفتح اللام وسكون الحاء الهملة - وهو حائط الفم الذى فيه الأسنان من داخل الفم ، قال ابن سيده : « يكون للإنسان والذابة » اه ، وتعرفها : قلة لحمها ، ويستحب من الفرس أن يكون معروق الخدين ، قال الجوهري : « وإذا عرى لحيا الفرس من اللحم فهو من علامات العتق » ، وقال الشاعر :

فَدَأْشَهُدُ الْفَارَةَ الشَّوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

« سجرا » جعله البغدادي تبعا لشرح ديوان ذى الرمة جمع سجرا ، وفسرها بقوله : « يقال : ناقة سجرا تضرب إلى الحرة » اه ، ولا يبعد عندى أن يكون مأخوذا مما حكاه ابن منظور بقوله : « الأصمى : إذا حنت الناقة فطربت في إثر ولدها قيل : سجرت تسجر سجورا - من باب دخل - وسجرا - بفتح السين وسكون الجيم - ومدّت في حنيها » اه « قد اكتفلت بالحزن » أى : صيرت الناقة الحزن خلفها ، والحزن : ما غلظ من الأرض « ضوارب » جمع ضارب ، وهو منخفض الوادى « خفان » بفتح الخاء المعجمة وتشديد الفاء في آخره نون - موضع قرب مكة يسلكه الحاج أحيانا ، وهو مأسدة ، قيل : هو فوق القادسية « مجتابة سdra » أى : لابسة سdra ، يريد أن الضوارب التى نبت فيها الصدر ليست على جهة الناقة « حراجيج » جمع حرجوج ، أو حرجيج - بضم الحاء وسكون الراء فيهما - وهى الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض ، وقيل : الشديدة ، وقيل : هى الضامرة ، وهو أنسب ههنا ، وقيل : هى الوقادة الحاذة القلب ، قال الشاعر :

أَذَاكَ وَلَمْ تَرَحَلْ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ بِرَحْلِي حُرْجُوجٌ عَلَيْهَا النَّمَارِقُ

« الحسف » الجوع ، وهو أن تبيت على غير علف « لثعريس » هو النزول في آخر الليل « فصارف » أراد فبعضها صارف ، وهو الذى تسمع صوت أنيابه ، قال ابن خالويه : « صريف ناب الناقة يدلّ على كلالها ، وناب البعير يدلّ على قطمه وغلمته » اه « مطلحة » أصابها الإعياء والجهد « صرا » فيها ميل ، من الجهد والهزال

الإعراب : « حراجيج » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هى حراجيج « ما » نافية « تنفك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » أداة استثناء ملفاة « مناخة » حال من فاعل تنفك ، وستعرف وجوها أخرى من الإعراب « على الحسف » جار ومجرور متعلق بمناخة « أو » بمعنى إلى « نرى » فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد أو ، وعلامة نصبه

أى : ما تنفصل عن الإتيان إلا فى حال إناختها على الحسف إلى أن نرى بها بلداً قفرا ،  
فتنفكّ هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْحَسْفِ » ، ومناخة : منصوب على  
الحال ، أى : لاتنفك على الحسف إلا فى حال إناختها ، والله أعلم

فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنقوص من الأفعال مجرى المقصور « بلداً »  
مفعول به « قفرا » صفة

الشاهد فيه : قوله « ما تنفك إلا مناخة على الحسف » حيث وقع فيه ما ظاهره أن خبر  
تنفك الناقصة قد اقترن بأداة الاستثناء ؛ وهو لا يجوز ، من قبل أن « ما تنفك » وأخواته لإيجاب ،  
والاستثناء المفرغ لا يقع بعد إيجاب ، كما أوضحناه فى شرح الشاهد ( رقم ١٨٧ )  
ومن أجل هذا كان إسحق الموصلى ينشد هذا البيت :

• حَرَّاجِيحُ مَا تَنفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً •

فيجعل « تنفك » ناقصة واسمها ضميراً مستتراً فيها ، و « آلا » خبرها ، ومعناه الشخص ،  
و « مناخة » صفة

وكان أبو عمرو بن العلاء يروى البيت بأداة الاستثناء ، ويقول : أخطأ ذو الرمة فى إدخاله  
« إلا » بعد قوله « ما تنفك »

ولكن العلماء شاركوا أبا عمرو فى الرواية ، ولم يذهبوا إلى تخطئة ذى الرمة ، بل وجدوا له  
مخلصاً ، وهم يؤولون هذا البيت بعدة تأويلات

الأول : تأويل الفراء الذى أعربنا عليه البيت ؛ فهو يذهب إلى أن « تنفك » فى هذا  
البيت تامة بمعنى تنفصل ، وقد نقلنا لك عبارته فى شرح الشاهد ( رقم ١٦٩ ) فارجع إليها هناك ،  
وينسب هذا التأويل للكسائى أيضاً ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل

التأويل الثانى : وهو تأويل المازنى وأبى على فى بعض كتبه ، وينسب إلى الأصمى وابن جنى ،  
وذكره ابن عصفور - وحاصله جعل « إلا » زائدة لا استثنائية

التأويل الثالث : وهو تأويل أبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشى - فإنه ذهب  
إلى أن « تنفك » ناقصة ، و « إلا » استثنائية ، لكن منع أنها داخلة على الخبر ، بل هى  
داخلة على حال ، وخبر « تنفك » هو الجار والمجرور بعده الذى هو قوله « على الحسف » ، قال  
فى كتاب اللغاية : « أراد لاتنفك على الحسف أو نرى بها بلداً قفرا إلا وهى مناخة ؛ لأنه لا يجوز :  
لاتنفك إلا مناخة ، كما لا تقول : لاتزال إلا مناخة » اهـ ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل أيضاً

واستشكل هذا التخرىج جماعة منهم ابن هشام والمحقق الرضى والفاضل الأصفهاني ، قال  
ابن هشام : « قال جماعة : تنفك ناقصة ، والخبر على الحسف ، ومناخة حال ، وهذا فاسد ؛ لبقاء  
الإشكال ؛ إذ لا يقال : جاء زيد إلا راكباً » اهـ ، والله تعالى أعلم

## فصل في ما ولا ولاوات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابتها إياها في المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال

( إَعْمَالٌ لَيْسَ أُعْمِلْتُ مَا ) النافية ، نحو « مَا هَذَا بَشَرًا » و « مَا هُنَّ أَهْمَاءٌ » وهذه لغة الحجازيين ، وأهلها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : ( دُونَ إِنْ \* مَعَ بَقَا التَّنْفِي وَتَرْتِيبِ زُكْنِ ) أى : علم ؛ فإن قد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : ما إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فما : حرف نفى مهمل ، وإِنْ : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقائمٌ : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ

٢١١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وقال العيني : « أنشدته نعلب في أماليه ولم يعزه إلى أحد » اه ، وقد أنشدته في اللسان عن أبي عمرو

اللفظ : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال المهملة مخففة - حتى من ربوع « صريف » بفتح الصاد المهملة بعدها راء مكسورة وآخره فاء - الفضة « الخزف » بفتح كل من الحاء والزاي - ماعمل من الطين وشوى بالنار فصار غفارا ، واحدته خزفة ، الجوهري : « الخزف - بالتحريك - الجر ، والذي يبيعه الخزاف » اه

الوهراب : « بنى » منادى بحرف نداء محنوف « غدانة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعمية والتأنيث « ما » نافية « إِنْ » زائدة « أتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر للمبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد التثنية « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة للجملة على الجملة السابقة ، لكن : حرف استدراك « أتم » مبتدأ « الخزف » خبر للمبتدأ

الشاعر في : قوله « ما إِنْ أتم ذهب » حيث أ بطل عمل « ما » ؛ لاقتنائها بإِنْ الزائدة ، فلم يجعل ما بعدها اسمًا لها مرفوعًا بها وخبرًا لها منصوبًا بها ، بل جاء بهما مرفوعين على أنها لأعمل لها فيهما ، والعامل في الأول الابتداء ، وفي الثاني للمبتدأ ، على ما هو المختار هذا ، وقد روى هذا البيت بعدة وجوه ( الوجه الأول ) الذي سبق لإيضاحه ، و « ما » عليه مهملة لأعمل لها إجماعا ( الوجه الثاني ) رواية أبي عمرو ، وهي هكذا :

بَنِي غُدَانَةَ حَقًّا لَسَمُ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَبًا » بالنصب فمخرجة على أن « إن » نافية مؤكدة لما ، لازائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفي يائلاً ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » فأما قوله :  
 ٢١٢ — وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونُونَ بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

ولاشاهد في البيت على هذه الرواية ( الوجه الثالث ) رواية يعقوب بن السكيت والجوهري :  
 \* مَا إِنَّ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيحًا \* وقد اختلف العلماء في الاعتداد بهذه الرواية وتخريجها ، فذكر ابن بري في حواشيه على الصحاح أنها خطأ ، قال : « صواب إنشاده :  
 \* مَا إِنَّ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيحٌ \* لأن زيادة « إن » تبطل عمل ما » اه ، وليس له وجه في تحطئة الحافظ الثقة في روايته ، وذهب الكوفيون ويعقوب إلى أن « إن » زائدة ، وزعموا أن زيادتها لا تبطل عمل « ما » ؛ كما لا يبطل عملها بتكرارها في نحو قول الشاعر :

لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى تَأْسِيًا قَدَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَفْصِيًا

ألمست تراه رفع قوله « أحد » على أنه اسم « ما » ونصب قوله « مستفصيا » على أنه خبرها ، مع تكرار « ما » ، وذهب البصريون إلى أن « إن » في هذه الرواية ليست هي الزائدة ، وإنما هي نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » ، وعندهم أن وقوع « إن » بعد « ما » على ثلاثة أضرب :  
 الضرب الأول : أن تكون زائدة ، الضرب الثاني : أن تكون نافية لتبديد التأكيد ؛ فيكون الكلام بعدها إيجاباً ؛ لأنها تنفي ما أفادته « ما » ، من نفي ثبوت الخبر للبتداء ، وفي هذين الضربين يبطل عمل « ما » ؛ الضرب الثالث : أن تكون نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » ، من باب التأكيد اللفظي بإعادة اللفظ بمرادفه ، وفي هذا الضرب لا يبطل عملها ، وهي في هذا البيت على هذه الرواية من هذا القبيل ، والأكثر أن تكون زائدة ناقضة لعمل « ما » ، نحو قول الشاعر ( وهو فروة بن مسيك المرادي ) :

قَدَا إِنَّ طِبْنًا جَبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَ

والطب - بكسر الطاء - : الشأن والعادة ، وكانت همدان قد ظهرت عليهم ، فهو يقول : إن كانوا قد انتصروا علينا في يوم الردم فليست عادتنا الجبن ، ولكنها الأيام دول  
 ٢١٣ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قاتل معين ، وقد أنكره قديما بعض العلماء ، وذهب إلى عدم الاحتجاج به ؛ لجهالة قائله ، وقد علمت أنه يقوم مقام معرفة القاتل أن يرويه الثقة الثبت من ثقة اللغة ، وقد أنشده ابن جني ونسبه لبعض الأعراب من غير تعيين  
 اللفظ : « منجنون » بفتح الميم وسكون النون وفتح الجيم - : السوالب التي يستق عليها ، وقال ابن سيده : « أداة السانية التي تدور » اه ، وأنشد أبو علي :

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَانُونِي غَرَبَانٍ فِي مَنْحَاةٍ مَنْجُونُونَ

... ..

والأكثر فيها التأنيث ، قال التلمس :

هَلَمْ إِلَيْهِ قَدْ أُيِّنَتْ زُرُوعُهُ وَعَادَتْ عَلَيْهِ النَّجْنُونُ تَكْدُسُ  
وقال ابن مفرغ :

وَإِذَا النَّجْنُونُ بِاللَّيْلِ حَتَّتْ حَتَّ قَلْبُ الْمُتَسِيمِ لَلْحَزُونِ  
وقال ابن أحرر :

تَمَلَّ زَمَتَهُ النَّجْنُونُ بِسَهْمِهَا وَرَمَى بِسَهْمِ جَرِيمَةٍ لَمْ يَضْلِدْ

(وقيل في بيت ابن أحرر : إن المنجنون هو الدهر) وقد اتفق العلماء على أن اليم والنون اللذين في أول « منجنون » ليسا زائدين ، بل هما أصلان ، والدليل على أن النون أصلية نبوتها في الجمع ؛ فإنهم قالوا في جمعه : مناجين ، ولو كانت النون زائدة لكانت تسقط في الجمع ، كما سقطت نون منجنين ، فقد قالوا : مناجين ، وكما تسقط نون منطلق في جمعه ؛ فإنك تقول : مطلق ، وإذا ثبت أن النون أصلية فقد ثبت أن الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف ، وإذا ثبت أنه كذلك فقد استحال أن تكون اليم زائدة ؛ لأن الأسماء التي على أكثر من ثلاثة أحرف لا تدخلها الزيادة في أولها ، إلا أن تكون من المشتقات نحو مدرج ومكرم ومستغفر .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما « إلا » أداة استثناء ملغاة « منجنونا » خبر ما ، وسترعف مافيه « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « صاحب الحاجات » مركب إضافي ، اسم ما « إلا » استثنائية ملغاة « معذب » خبر ما ، وسترعف مافيه .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا مجنوننا . . . ما صاحب الحاجات إلا معذب » حيث أعمل في الموضعين « ما » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر مقترن بإلا التي تنقض نفى « ما » وتصور المعنى لإحباط ، في الموضعين .

وقد ذهب يونس والشاويين إلى جواز هذا ؛ مستدلين بهذا البيت ، وبقول الآخر :

وَمَا حَقَّ الَّذِي يَغْتَوُّ هَارَا وَيَسْرِقُ لَيْسَلَهُ إِلَّا نَكَالَا

ألا تراه نصب الخبر - وهو قوله « نكالا » - مع أنه مقترن بإلا

وأنكر الجمهور عليهما القول بجواز ذلك ، وزعموا أن اليتين شاذان لا يقاس عليهما ، ومنهم من خرجهما على أن قوله في بيت الشاهد « منجنونا » ليس خبر « ما » ؛ وإنما هو مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : إلا يشبه منجنونا ، وهذا الفعل مع فاعله المستتر فيه ومفعوله جملة في محل رفع خبر البتداء الذي هو « الدهر » ، وكذا قوله « معذب » مفعول لفعل محذوف ، والجملة خبر عن « صاحب الحاجات » الذي يجعل مبتدأ لا اسما لما ، ومنهم من جعل « منجنونا » مفعولا مطلقا

نشاذ ، أو مؤول ؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، نحو « مَا قَامَ زَيْدٌ »

ومنه قوله :

٢١٣ - وَمَا خُذَلْتُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمْ فَهُمْ هُمْ

لعامل محذوف على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، لحذف العامل ، وحذف المضاف - وهو « دوران » - وأقام للمضاف إليه مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذا قوله « معذبا » ؛ جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير : إلا يعذب معذبا ، والراد من « معذبا » المصدر : أى التعذيب ، وكذا قوله في البيت الآخر « نكالا » جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف : أى ينكل نكالا

وأنت إذا تأملت في هذه التوجيهات وجدت آثار التكلف وادعاء غير الظاهر بادية عليها تنادى بفسادها ، فهذه الحذوف لادليل عليها ، ولا قرينة ترشد إليها ، وادعاء أن « معذبا » مصدر ميمي مما ياباه الظاهر ؛ فتنبه لذلك والله يرشدك

٢١٣ - ولم أجد من نسب هذا البيت لقائل معين

اللفظ : « خذل » بضم الخاء وتشديد الدال مفتوحة - جمع خاذل ، مثل راكم وركع ، وخاذل اسم فاعل مأخوذ من خذله - من باب قتل - إذا ترك نصرته ومعوته وتأخر عنه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع : قريب من الخشوع ، إلا أن الخشوع أكثر ما يستعمل في الصوت ، والخضوع في الأعناق « فهم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول أبي النجم :  
أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي      اللَّهُ دَرَى مَا أَجَنَّ صَدْرِي

وقول المهذلي :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ ، لَا تَرَعْ      قُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمْ هُمْ

الوجراب : « ما » نافية « خذل » خبر مقدم « قوى » مبتدأ مؤخر ، وياي التكلم مضاف إليه « فأخضع » الفاء فاء السببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وقاعله ضمير مستتر فيه « للعدا » جار ومجرور متعلق بأخضع « لكن » حرف استدراك « إذا » ظرفية شرطية « أدعوم » فعل مضارع ، قاعله ضمير مستتر فيه ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » : خبره ، وجملة المبتدأ وخبره هي جملة جواب الشرط ، ولا عمل لها ؛ لأن « إذا » غير عاملة

الشاهد في : قوله « وما خذل قومي » حيث أهمل « ما » ولم يعملها عمل « ليس » فيرفع بها الاسم وينصب الخبر ؛ لأن الخبر - وهو قوله « خذل » - قد تقدم على المبتدأ ، و « ما » عامل ضعيف لا يقوى على العمل ، مع اختلاف الترتيب بين معمولاته ؛ ألا ترى أن عملها الرفع



وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ رِصْمَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ تَامَتْ لَهُمْ بَشَرٌ<sup>(١)</sup>

فشاذ ، وقيل : غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يذكر أن من شرط

النصب عندم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وقيل : مؤوّل

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قال في التسهيل : « وقد تعمل متوسّطاً خبرها ، وموجبا يالا ، وفاقا

لسيبويه في الأول ، وليونس في الثاني »

والنصب جاء مخالفا للقياس ؛ من جهة أنها حرف مشترك : يدخل على الأفعال والأسماء جميعا ، ولا يستأثر به فريق منهما ، وأنت تعلم أن الأصل في الحرف المشترك أن يكون مهما لا غير عامل ، ولكن « ما » لما أشبهت « ليس » في الدلالة على نفي الحال وفي دخولها على الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر ناسب أن تعمل عملها ؛ لأن من سنن العرب أن يعاملوا الشيء معاملة نظيره .

ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

وَمَا حَسَنَ أَنْ يَمْدَحَ الرَّءْيُ نَفْسَهُ وَلَكِنْ أَخْلَاقًا تَذُمُّ وَتُحْمَدُ

الارتواء رفع قوله « حسن » على أنه خبر مقتم ، والصدر للنسب من « أن يمدح » مبتدأ مؤخر هذا مذهب الجمهور ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز أن ينتصب خبر « ما » مطلقا ؛ سواء أنقسم على الاسم أم تأخر عنه ، وسواء أقرن بالمبتدأ المؤخر أداة استثناء أم لم يقرن ؛ فيجوز عنده « ما قاعما » على « و » « ما قاعما إلا على » ، وأجاز الأخفش المثال الثاني دون الأول ، وحكى الجرمي أن إعمال « ما » مع تقم خبرها لغة قليلة لبعض العرب ، واستدل هو والفراء بيت الفرزدق الذي سينشده الشارح وهو الشاهد ( رقم ١٧٩ ) وقد مضى القول فيه في باب « كان وأخواتها » ، وبقول الآخر :

\* نَجْرَانُ إِذْ مَا مِثْلَهَا نَجْرَانُ \*

فإن ظاهره أن « مثلها » خبر « ما » تقم على اسمها وهو منصوب ، واسمها هو قوله « نجران » وللجمهور أن يردوا هذا الظاهر بما ذكرناه في بيت الفرزدق فأرجع إليه في الموضع الذي أرشدناك له

قال الجرمي والفراء : وقد سمع « مَا مُسِدَّتَا مَنْ أَعْتَبَ » بنصب قوله « مسدتا » على أنه خبر « ما » مقدما ، وجعل « من » اسما موصولا اسمها مؤخرا ، وجملة « أعتب » مع فاعله للمستتر فيه لأعمل لها صلة الموصول ؛ والرواية المشهورة « مَا مَسِيَ مَنْ أَعْتَبَ » برفع مسي

(١) قد سبق لنا شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ؛ فأرجع إليه في (ص ٣٤٠)

من هذا الجزء

الثاني: اقتضى إطلاقة منع العمل عند توسط الخبر، ولو كان ظرفاً أو مجروراً، قال في شرح الكافية: «من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو مجروراً، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور»

(وَسَبَقُ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفٍ) مدخول «ما» مع بقاء العمل (كَمَا فِي أَنْتَ مَعْنِيًا) و «ما عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا» (أَجَازَ الْمَلِكَا) سَبَقُ: مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر «ما» على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل، ومنه قوله:

٢١٤ — بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينَ مِنْ تَوَالِي مُوَالِيَا

٢١٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين  
اللفظ: «أهبة» بضم الهمة وسكون الهاء — التأهب للشيء والتهيؤ له والاستعداد للقيام به، وتقول: تأهبت للأمر، وأخذت أهبته، وأخذت له الأهبة «حزم» بفتح فسكون — هو ضبط الأمر وجودة الرأي «لد» فعل أمر من لاذ يلاذ — من باب نصر ينصر — أى لجأ «توالى» فعل مضارع من المواالات، وهى المعاونة والمناصرة، وقوله «مواليا» هو اسم فاعل منه الإعراب: «بأهبة» جار ومجرور متعلق بقوله لد الآتى «حزم» مضاف إليه «لد» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه «وإن» الواو عاطفة على محذوف، تقديره: إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا، إن: شرطية «كنت» فعل ماض ناقص فعل الشرط، وتاء المخاطب اسم «آمنا» خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن كنت آمنا فله بأهبة حزم، وللسكوت عنه أولى بالحكم من المذكور «فما» الفاء تعليلية، ما: نافية «كل» مفعول فيه لقوله «مواليا» الآتى «حين» مضاف إليه «من» اسم موصول اسم ما النافية «توالى» فعل مضارع فاعله مستتر فيه، والجملة لاعمل لها صلة «مواليا» خبر ما

الشاهر فيه: قوله «ما كل حين من توالى مواليا» حيث قتم قوله «كل حين» على اسم «ما» النافية — وهو قوله «من توالى» — مع أن «كل حين» معمول خبر ما — وهو قوله «مواليا» وأبقى مع ذلك «ما» عاملة الرفع والنصب، وساغ هذا لكون هذا المصول ظرفاً، والظرف يتوسع فيها ويتغير معها ما لا يتغير مع غيرها

فإن قلت: فإني لا أعرف أن لفظ «كل» ظرف، فكيف زعمت أنه في هذا للوضع ظرف؟

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو : « مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ » ومنه قوله :

٢١٥ — وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا لِلنَّازِلِ مِنْ مَنَى وَمَا كُلٌّ مِنْ وَاقَى مَنَى أَنَا عَارِفٌ

قلت : لفظ « كل » بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مصدر فهي مصدر ، نحو :

( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ) ، وإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف ، كما هنا

واعلم أن القول بامتناع تقدم خبر « ما » على اسمها مع بقاء العمل ولو كان ظرفا وجواز تقدم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ظرفا ، كما في بيت الشاهد ، أوجارا ومجرورا كما في مثال النظم ، ونحو : « مَا بِكَ عَلَى مَوْلَعَا » و « مَا فِي عَمَلِكَ أَنْتَ مُجِدَّاء » نقول : إن التفصيل على هذا النحو هو تفصيل ابن مالك ، وتبعه عليه شراح كلامه ، وأجاز جماعة بقاء العمل مع تقدم الخبر أو معموله بشرط أن يكون للتقدم منهما ظرفا أوجارا ومجرورا

وأجاز السكوبون وابن كيسان بقاء النصب مع تقدم معمول الخبر ظرفا كان أو غير ظرف ، واستدلوا على ذلك بالقياس على « لن ، ولم ، ولا » ؛ لاشتراكها معهن في الدلالة على النفي ؛ فكما يجوز تقديم معمول الفعل للنفي بواحد من هذه الأحرف عليه في نحو « عليا لم يضرب محمد » و « الدرس لن يفهم خالد » و « بكرا لا يعرف إبراهيم » فكذلك يجوز عند الأولين أن تقول : « الدرس ما خالد فاهما » بنصب « الدرس » على أنه مفعول لفهام ، وإذا جاز أن يتقدم على « ما » فإنه أخرى أن يجوز مع تأخره عنها ، وسيأتي رد هذا الكلام مع زيادة بحث في الشاهد الذي بعده ، إن شاء الله

٢١٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٦٦ و ص ٣٧٣ ) وهو لمزاحم بن الحرث

العقيلي ، والبيت مطلع قصيدة فائبة له ، وبعده :

فَوَجَدِي بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بِعَيْرِهِ بِمَكَّةَ لَمْ تَعْرِفْ عَلَيْهِ الْمَوَاطِفُ

اللفظ : « تعرفها » أي : تطلب معرفتها واسأل الناس عنها « النازل » أراد بالنازل ، وهي جمع منزل — ففتح الميم وكسر الزاي — وهو مكان النزول « منى » بكسر الميم مقصورا — وهي بلدة على فرسخ من مكة طولها ميلان ، تعمر أيام اللومس ، وعلى رأس منى من نحو مكة عقبة ترى عليها الجرة يوم النحر ، ومنى : سمي بذلك لما معنى بها من السماء : أي يراق ، وهو مذكر مصروف ، وتقول : امتنى القوم ، إذا أتوا منى ، ذكره بونس . وصف الشاعر أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدوها فجعل يتفقدونها ، فقيل له : تعرفها بالنازل من منى ، فزعم أنه لا يعرف كل من وافي منى حتى يسأل عنها ، وذلك لأنه لا يسأل إلا من يعرفه ويعرفها . وقوله « فوجدى بها وجد المضل بغيره » روى في اللسان « وجد المضل قلووصه » والقلووص — ففتح القاف — هي الناقة الثابة ، أو الباقية على السير ، أو أول ما يركب من إناثها إلى أن تنثى ، ثم تسمى بعد ذلك

ناقة . وقوله « بكّة » روى في اللسان مكانه « بنخلة » ونخلة - بفتح النون وسكون الخاء - اسم لعدة أما كن ؛ منها نخلة القصوى ، ومنها نخلة الشامية ؛ وهو اسم لواديين لهذيل على ليلتين من مكة ، ومنها نخلة عمود ، وهو موضع بالحجاز قريب من مكة فيه نخل وكروم ، وقوله « لم تعطف عليه العواطف » قال الليث : « العطف الرجل الحسن الخلق العطوف على الناس بفضله ، ولم يفسروا العواطف في بيت مزاحم العقيلي ، وعندى أنه يريد الأقدار العواطف على الإنسان بما يحب » اهـ عن اللسان

الإعراب : « وقالوا » فعل وفاعل « تعرفها » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه ، وها : مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، ومن زعم أنه منصوب على الظرفية المكانية يمنع من مجاراته أنه ليس مبهما « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية « كل » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا جعله اسم مالتفانية ، ومن رواه منصوبا جعله مفعولا لقوله عارف الآتي ، وهذه الرواية الأخيرة هي محل استشهد الشارح وغيره من شراح الألفية « من » اسم موصول : في محل جر بالإضافة إلى كل « وافي » فعل ماض ، فاعله مستتر فيه يعود إلى الموصول « منى » مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « عارف » خبره ، وهذه الجملة في محل نصب خبر « ما » إذا رفعت « كل » على أنه اسمها واعتبرتها حجازية ، والرابط ضمير محذوف منصوب بعارف ، والتقدير : ما كل من وافي منى أنا عارفه

المشاهير في : قوله « وما كل من وافي منى أنا عارف » حيث أبطل عمل « ما » النافية ؛ فرفع بعدها المبتدأ والخبر - وها قوله « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافي » قد تقدم على المبتدأ ، وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جاريا ومجرورا كما هو ظاهر وقد علمت أن الاستدلال على هذا النحو إنما يتم على رواية نصب « كل » ؛ فأما على رواية رفعه فإنه يجوز معها أن تكون عاملة حجازية أو مهملة تميمية ؛ فإن قدرتها عاملة كان اسمها « كل » وخبرها جملة « أنا عارف » فهي جملة في محل نصب ، وإن قدرتها مهملة كان « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » في محل رفع خبر المبتدأ ، ويلزم على التقديرين حذف الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ، وتقديره على نحو ما ذكرناه في الإعراب ، وأنت تعلم بما ذكرناه مرارا أن حذف الرابط من جملة الخبر قبيح عند سيبويه ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٣٦ ) : « وقال بعضهم :

\* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ \*

( يرفع كل ) لزم اللغة الحجازية فرفع ، كأنه قال : ليس عبد الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في « عارف » وكان الوجه « عارفه » ، حيث لم يعمل « عارف » في « كل » وكان هذا أحسن من

التقديم والتأخير ؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرا ، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر « اه » ، وقوله « لزم اللغة الحجازية » جعل رحمه الله لفظ « كل » مرفوعا على أنه اسم « ما » الحجازية ، وجعل جملة « أنا عارف » في محل نصب خبرها ، وقد علمت أنه يجوز اعتبار « ما » مهملة ، والجملة في محل رفع . وقوله « وكان هذا أحسن من التقديم - إلخ » معناه أنا ارتكبتنا الأخف في الضرورة برفع « كل » على أنه اسم « ما » ولم ننسبه على أنه مفعول عارف ، وبيان هذا أن جعل « كل » اسم « ما » يلزم عليه حذف الرابط من جملة الخبر ، وجعل « كل » مفعولا يلزم عليه تقديم معمول خبر « ما » على اسمها ، وحذف الضمير الرابط وإن كان ضرورة عنده إلا أنه موجود في الشعر العربي ، بخلاف تقديم معمول خبر « ما » ؛ فإنه لا يكاد يوجد في الشعر ؛ فاسم الإشارة في قوله « وكان هذا - إلخ » راجع إلى حذف الهاء ، واسم الإشارة في قوله « وذلك ليس في شيء - إلخ » راجع إلى التقديم والتأخير .

وقال الأعمى : « استشهد به على رفع كل بما ، إذ لم يمكنه الإضمار فيها ؛ لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار في ما كما يمكن في ليس لنصب كلا بعارف كما نصب كل النوى ييلقي ( انظر الشاهد رقم ١٩٣ في ص ٣٦٤ ) وحذف الهاء من قوله : أنا عارفه ، وهو ينوبها ، فالترزم رفع كل بما ، على لغة أهل الحجاز ، وجعل الجملة بعدها خبرا عنها مع حذف الهاء ضرورة ؟ ولو جعل ما تيمية لنصب كلا بعارف ، ولم تكن فيه ضرورة ؛ لأن ما في لثمتهم غير عاملة فلا يقبح أن يليها ما عمل فيه غيرها » اه كلامه .

وقوله « ولو جعل ما تيمية - إلخ » هذا هو الذي عليه استشهد الشارح ههنا ؛ وقد علمت في شرح الشاهد السابق أن القول بامتناع تقديم معمول خبر « ما » الحجازية هو قول البصريين ، وأن الكوفيين قد خالفوا في ذلك ؛ فأجازوا تقديم للمعول على « ما » وعلى اسمها ؛ قياسا على « لم » ، والجواب عن هذا القياس أنه قياس فاسد ؛ لأنه قياس مع الفارق ، ألست ترى أن « لم » و « لن » حرفان مختصان بالفعل لا يداخلان إلا عليه ؛ فجاز أن يكون جواز تقديم معمول الفعل عليهما لتزويلهما من الفعل منزل الجزء لمزيد اختصاصهما به ، وأما « ما » فليكونها غير مختصة بالاسم لم يجوز تنزيلها منه منزلة الجزء حتى يعمل ما بعدها فيما قبلها

فان قلت : فقد سلمت هذا القول في « لم » و « لن » ، ولكني لأسلمه في « لا » ؛ لأنه حرف مشترك كما أن « ما » حرف مشترك ، فلماذا جاز أن يتقدم معمول ما بعد « لا » عليها دون « ما » ؟

فالجواب أن « لا » وإن شارك « ما » في عدم الاختصاص ، إلا أنه انفرد بكثره الدوران والتصرف معه ، ألست ترى أن « لا » حرف لا يحجز ما قبله عن أن يعمل فيما بعده ، نحو « جئت

وأجاز ابن كَيْسَانَ بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَنْ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الزَّم) حيثُ حُلَّ (رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزَم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير : الزم رفضك معطوفاً بلسكن أو بيل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدئاً مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهي لاتعمل في اللوجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَاتِمًا بَلْ قَاعِدٌ » ، و « مَا عَمَرُوْهُ شُجَاعًا لَكِنْ كَرِيْمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فَإِنْ كَانَ المطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَاتِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَلَا قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب

(تنبيه) قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدئاً مقدر ، وبل ولكن حرفاً ابتداءً

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ) الزائدة (الْخَبَرُ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفْيَ كَانٍ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجْرَى) قليلاً ، من ذلك قوله :

٢١٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَاذُو شَفَاعَةٍ يَحْنُ فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

بلا زاد ، و « غضبت من لاشئ » بحر ما بعد « لا » بحرف الجر السابق ؛ وإذا كانت لا تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها فهي لا تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها ؛ و « ما » بخلاف هذا في الومضين جميعاً ، فهي مشابهة لحرف الاستفهام للشتراك بين الأسماء والأفعال الحاجز لما قبله عن العمل فيما بعده ؛ ولما بعده عن العمل فيما قبله

٢١٦ — البيت لسواد بن قارب الأزدي السوسي - وقيل : السدوسي - وكان كاهناً في الجاهلية فلما شرف الله الأرض ببعثة رسول الهدى محمد صلى الله عليه وسلم أقبل إليه سواد بن قارب هذا فوقع في قلبه حب الرسول ، فأسلم وأشهده :

أَتَانِي رَبِّي بَعْدَ هَذِهِ وَرَقْدَةٍ  
ثَلَاثَ لَيَالٍ قَوْلُهُ كُلُّ تَيْمَلَةٍ  
فَسَرْتُ عَنْ ذَنْبِي الْإِزَارَ وَوَسَطْتُ  
فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ  
وَلَمْ أَكُ فِيهَا قَدْ بَلَوْتُ بِكَاذِبٍ  
أَنَّكَ رَسُولُ مِنْ لَوْيَ بْنِ غَالِبٍ  
بِالنَّعْلِ الْوَجَنَاءِ بَيْنَ السَّبَابِ  
وَأَنَّكَ تَأْمُونُ عَلَى كُلِّ غَالِبٍ

وَأَنْتَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا أَبْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْلَابِ  
قَرُّنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَلَنْ فِيمَا جِئْتَ شَيْبَ الْتَوَائِبِ  
وَكُنْ لِي شَفِيعًا ... .. البيت

اللفظ : « رثي » الرثى - بفتح الراء وكسر الهمزة ، على زنة فعل - قال ابن منظور :  
« الرثى : الجنى براه الإنسان ، وقال اللحياني : له رثى من الجن ، إذا كان يحبه ويؤلفه ، وتميم  
تقول رثى - بكسر الهمزة كما يكسرون الأول في مثل سعيد وبسر - الليث : الرثى : جنى يتعرض  
للرجل يريه كهانة وطبا ، ابن الأعرابي : يقال : أراى الرجل ، إذا صار له رثى » انتهى بتصرف ،  
وكان العرب يعتقدون أن لكل شاعر أوكاهن رثيا من الجن ، ولنا في ذلك كلام وبحث أودعناه  
شرحنا على مقامات بديع الزمان الهمذاني فليراجع هناك « هذه » بفتح الهاء وسكون الدال  
- السكون « رقدة » بفتح فسكون - المرة من الرقاد ، وهو النوم ، وقيل : الرقاد خاص بالنوم  
ليلا « التعلب » بكسر الدال المصجمة وسكون العين وكسر اللام - الناقة السريعة ، وأصلها النعامة  
فشبهت بها الناقة ، وقد يقال : ذعلبة ، بالهاء « الوجناء » الشديدة « السباب » جمع  
سبب - بفتح السينين بينهما باء موحدة ساكنة - وهى المغازة ، أو الأرض للمستوية البعيدة  
« أذنى المرسلين » أقربهم « فتिला » هو الحيط الأبيض الذى يكون فى شق النواة

الإعراب : « كن » فعل دعاء ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق  
بشفيع « شفيعا » خبر كن « يوم » ظرف زمان متعلق بشفيع « لا » نافية « ذو » اسم لا  
« شفاعا » مضاف إليه « بمن » الباء زائدة ، مفعول : خبر لا ، وهو اسم فاعل من « أغنى »  
ففيه ضمير مستتر فاعله « فتिला » مفعول لمفعول « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمن « ابن »  
صفة لسواد ، وهو مضاف ، و « قارب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاعر فـ : قوله « لاذو شفاعا بمن » حيث زاد الباء فى خبر « لا » وهو قوله « بمن »  
على ما نبين فى إعراب البيت

واعلم أنه إذا اقترن الخبر بالباء الزائدة فلك أن تعطف على هذا الخبر بالجر تبعاً للفظه ، وهو  
ظاهر ، وبالنصب تبعاً لمحلّه ، نحو قول عقيبة الأسدى :

مُكَوِّىَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْحَبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا  
أَدِيرُوهَا بَنَى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْقَرَضَ الْبَعِيدَا

كذلك رواه سيبويه ( ج ١ ص ٣٤ ) وقال بعد روايته : « لأن الباء دخلت على شئ لو لم تدخل  
عليه لم يحل بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، ولكان نصبا » اهـ

وقوله :

٢١٧ - وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْيُنِهِمْ إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمَ أَجْمَلُ

وزعم بعض الناس أن الرواية بالجر وأنشد البيت مع بيت آخر هكذا :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرُهُ فَأَسْجِجْ      فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ  
أَكَلْتُمُ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُمُوهَا      فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ

وقال الأعمى : « استشهد به على جواز حمل اللطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى « لسنا بالجبال » و « لسنا الجبال » واحد ، وقد رد [على] سيبويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده ما يدل على ذلك ، وهو قوله \* أَكَلْتُمُ أَرْضَنَا.. البيت \* وسيبويه غير متم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذي أنشده ردّه إلى لغته قبله منه سيبويه ؛ فيكون الاحتجاج بلفظ اللشد لا بقول الشاعر اه

ويقول أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : الظاهر أن الأعمى رحمه الله لم يكن في نسخته من كتاب سيبويه البيت الثاني الذي روينا مع بيت الاستشهاد ، وهو قوله \* أدبروها ... إلخ \* فذلك اعتذر باحتمال أن يكون البيت من قصيدة أخرى غير المجرورة المعروفة ، فإما أن يكون هذا البيت قد زاده بعض أنصار سيبويه ليردّوا قول منتقديه ودعواهم أن الرواية بالجر ، وإما أن يكون سقط من نسخة الأعمى ، وإلا فهو صريح في أن البيت من كلة أخرى غير التي تكلم عنها خصوم سيبويه ، وهو رحمه الله ورضي عنه أثبت الحجة الذي لا يعارى في روايته ونقله وسعة علمه وصفاء ذهنه ، وقد أنشد البيت في كتابه شاهدا لهذه المسألة أربع مرات ( ج ١ ص ٣٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨ ) وأيد هذه الرواية ذلك البيت الذي حدّثناك حديثه

واعلم أيضا أنك إذا لم تدخل الباء في الخبر عطف عليه بالنصب ، وأمره ظاهر ، وبالجر على توم دخول الباء على الخبر ، ومن ذلك قول الأحوص الرياحي وينسب للفرزدق :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وقول زهير بن أبي سلمى اللزني ، وينسب لصرمة الأنصاري أيضا :

بَدَلِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَعَى      وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

روى سيبويه كل بيت من هذين البيتين بالنصب مرة ( ج ١ ص ٨٣ ) وبالجر مرتين ( ج ١ ص ١٥٤ و ٤١٨ ) ؛ وهل جر اللطوف على توم دخول الباء على اللطوف عليه قياس ؛ للعلماء في ذلك قولان فراجعهما ولا تتبع غير ما يقوم عليه الدليل

٢١٧ - البيت للشنفرى - بفتح الشين وسكون النون بعدها فاء مفتوحة وفي آخره ألف



مقصورة - وهو شاعر قحطاني من بني الحرث بن ربيعة ، أزدى ، وقصيدته التي منها هذا البيت هي للشهورة بلامية العرب ، وأولها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيَّكُمْ      قَانِي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمْتِلُ  
قَدَّ حُمْتُ الْحَاجَاتِ وَاللَّيْلُ مُقْمَرٌ      وَشُدَّتْ لِعِطَايَاتٍ مَطَايَا وَأَرْحُلُ  
وَفِي الْأَرْضِ مَنَائِي لِلْكَرِيمِ عَنِ الْأَذَى      وَفِيهَا لِيَنَّ خَافَ التَّيْلِي مُتَعَزِّلُ  
لَعَمْرُكَ مَا فِي الْأَرْضِ ضَيْقٌ عَلَى أَمْرِي      سَرَى رَاغِبًا أَوْ رَاهِبًا وَهَوَّ يَتَقَلُّ  
هُمْ الْأَهْلُ لَا مُسْتَوْدِعَ السَّرِّ ذَائِعٌ      لَدَيْهِمْ وَلَا الْخَانِي بِمَا جَرَّ يُخْفَلُّ  
وَكُلُّ أَبِي بَاسِلٌ غَيْرُ أُنِّي      إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أُبْسَلُ  
وَأَبْ مَدَّتِ الْأَيْدِي ... ..      ... .. البيت ، وبسده :

وَمَا ذَاكَ إِلَّا بَسْطَةٌ عَنْ تَفَضُّلٍ      عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ الْأَفْضَلُ الْمُتَفَضِّلُ

اللفظ : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجهد في طلب العالي ، يقول : جئوا في أصرم وانهبوا من رقدنكم ، يؤذن قومه بالرحيل وأن غفلتهم توجب مفارقتهم ، لما عاين من تراخهم وإقارام بالضم « أميل » أراد به اسم الفاعل ، أي : أنه مائل إلى غيرهم ، ولم يرد التفضيل ، مثل أكبر وأوحد وأعدل ، بمعنى كبير ووحد وعادل « حمت الحاجات » بالبناء للجهول - قدرت ، وهيئته « الليل مقمر » منير ، مضيء « طيات » بكسر الطاء وتشديد الياء : جمع طية ، وهي النية وزنا ومعنى ، وتطلق الطية على المنزل والمنأى ، تقول : مضى لطيته ، أي لنيته ، وتقول : بدلت طيته ، أي : منزله ، يقول : تنهبوا من رقدنكم فهذا وقت الحاجات ، ولا عذر لكم فإن الليل كالتنهار في الضوء « منأى » بفتح نينهما سكون - اسم مكان من نأى بمعنى بعد « عن الأذى » يتعلق بمنأى « القلى » بكسر القاف مقصورا - البعض « متعزل » اسم مكان من تعزل ، أي : اعتزله ، أي اجتنبه « دونكم » غيركم « سيد » بكسر السين - الذئب ، وربما أطلق على الأسد ، وأثناء بهاء « عملس » بفتح العين واللام مشددة - القوى على السير السريع « أرقط » أراد به الخمر ، وهو ما فيه سواد تشبهه تقطيط « زهلول » يضم الزاي وسكون الهاء - الأملس « عرفاء » أراد به الضبع ، وقيل لها ذلك لكثرة شعر رقبتها « جبأل » اسم الضبع ، وموقعه بدل من عرفاء ، وقوله « هم الأهل - إلخ » أي : هؤلاء الوحوش هم الأهل لا سوام ، وبين وجه الحصر بقوله : « لا مستودع السر - إلخ » أي : لا يذيعون سرا ولا يخفون من ارتكاب جريرة ، ولما جعلهم كالأهل ذكرهم بضمير العقلاء « أبي »

صوب تمتنع « باسل » اسم فاعل من البسالة ، وهى الشجاعة وزنا ومعنى « عرضت » ظهرت ، وبدت « أولى الطرائد » الأولى : أى الأول ، والطرائد : جمع طريدة ، وهى ما طردت من صيد وغيره ، وأراد هنا الفرسان ، وقوله « وإن مدت الأيدي » فإنه يتمتع بعدم شرهه على الطعام وبسبره على الجوع ، و « أجشع » وصف من الجشع - بفتحين - وهو أشد الحرص ، وباب فله فرح ، و « أعجل » صفة مشبهة لأفعل تفضيل ، فإنه لم يردنى زيادة العجلة ، وإنما أرادنى العجلة نفسها ، « بسطة » بفتح فسكون - سمة « تفضل » إنعام « وكان الأفضل التفضل » فيه تقديم خبر كان على اسمها

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » فعل ماض مبنى للجهول فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والثاء للتأنيت « الأيدي » نائب فاعل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » نافية جازمة « أكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والضمير مضاف إليه « إذ » تعليلية ، حرف أو ظرف ، على الخلاف المشهور فيها « أجشع » مبتدأ « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « لم أكن بأعجلهم » حيث زاد الباء فى خبر « أكن » ، وهو قوله : « بأعجلهم » كما عرفت فى إعراب البيت ؛ لكون هذا العامل منفيًا بلم ، حملا على زيادة الباء فى خبر « ليس » ، ألا ترى أن معنى قوله « لم أكن بأعجلهم » مثل أن تقول : « لست بأعجلهم » ، فلما توافق العنيان ساغ دخول الباء على خبر « لم أكن » كما تدخل على خبر « ليس »

واعلم أنه يشترط لجواز زيادة الباء فى خبر « ليس » وخبر « ما » ألا يتنقض نفيه بإولا ، فلا يجوز لك أن تقول : ليس محمد إلا بقائم ، ولا أن تقول : ما محمد إلا بقائم ، وكذلك ما يحمل عليهما من النواسخ للنفية ؛ وقد اشترط الفراء أيضا ألا تزاد « كان » بين اسم « ما » أو « ليس » والخبر ، فلا يجوز عنده أن تقول : ليس محمد كان بقائم ، ولا أن تقول : ما محمد كان بحاضر ، وأجازها البصريون والكسائي ، واشترط هشام ألا يكون الخبر لفظ « مثل » ؛ فعنده لا يجوز أن تقول : ما محمد بمثلك ، ولا أن تقول : ليس على بمثلك ، وأجازها البصريون والكسائي أيضا

فإن قلت : أفليس الشرط وجوابه إنما يكونان مستقبلين ؟ فكيف جاز أن يكون الشرط - وهو قوله « مدت » - ماضيا ، وكان الجواب - وهو قوله « لم أكن » - كذلك ؛ لأن المروف أن « لم » حرف يدل على التنى ، ويقب المضارع إلى معنى الماضى ؟

فالجواب أن الشرط هنا مستقبل ، وإن كان لفظه ماضيا ؛ لأن أداة الشرط من شأنها إذا دخلت على الماضى أن تجعله فى معنى المستقبل ، وأما الجواب عن معنى جواب الشرط فن ثلاثة

وقوله :

٢١٨ - دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ يَبْنِي وَيَبْنِيهِ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِمَعْدَدٍ

أوجه : (الأول) أن « لم » ههنا ليست بالمنزلة التي ذكرتها ، بل هي دالة على مجرد النفي ، كما أن « لا » النافية تدل على مجرد النفي ، وعليه فإننا ندعي أن « لم » لها حالتان : حالة تكون فيها نافية قالبة ، وحالة تكون فيها نافية لاغير ( الوجه الثاني ) أن نقول : إنك تعرف أن فعل الشرط لو كان مضارعاً مجزوماً لم كما في قوله جل شأنه : ( فَإِنْ لَمْ تَقْعُلُوا ) لم يقبل المضارع إلى المضى ، فكذا إذا جزم الجواب ، وحاصل هذين الوجهين منع أن تكون « لم » حرف قلب ، والفرق بينهما أن الأول استند إلى تشبيه لم بلا ، والثاني استند إلى تشبيه الجواب بالشرط ، ( الوجه الثالث ) أن الشرط والجواب جميعاً حكاية حال ماضية ، ولا يراد الاستقبال في المعنى ؛ فلذلك كانا ماضيين

٢١٨ - هذا البيت لسريد بن الصمة أحد شعراء هوازن وفرسانهم ومقدمهم ، من قصيدة له يقولها في رثاء أخيه أبي فرعان عبد الله بن الصمة وأولها :

أَرْتُ جَدِيدَ الْخَيْلِ مِنْ أُمِّ مَعْبَدٍ بِعَاقِبَةٍ ؟ أَمْ أَخْلَفْتُ كُلَّ مَوْعِدٍ ؟  
وَبَاتَتْ وَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَيْكَ جَوَازَهَا وَلَمْ تَرْجُ مِنَّا رِدَّةَ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ  
أَعَادَلَنِي ، كُلُّ أَمْرِي وَإِنْ أُمِّهِ مَتَاعٌ كَزَادِ الرَّائِبِ لِلزَّوْدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَمْرُهُمْ أَمْرِي بِمَنْعَرَجِ اللَّوِيِّ فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى  
فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ  
دَعَانِي أَخِي ... .. بَنَدْنِي صَفَاءَ بَيْنِنَا لَمْ يَجِدْ

أَخِي أَرْصَعْتَنِي أُمُّهُ يَلْبَانِيَا بَنَدْنِي صَفَاءَ بَيْنِنَا لَمْ يَجِدْ

اللفظ : « أرت » الهمزة للاستفهام ، رث : أخلق وبلى ، وقدرت برث - بكسر الراء المضارع - رثانة - بفتح الراء - وقوله « أم معبد » هي امرأته ، وكانت قد رأت شدة جزعه على أخيه فعاتبته ، وصفرت شأن أخيه وسبته ، فطلقها « أم أخلفت » يروى في مكانه « أو أخلفت » وقوله « وباتت » معناه بعلت ونزحت ، ويروى في مكانه « وباتت » وقوله « ردة » بكسر الراء وتشديد الدال مفتوحة هي الرجوع والعود « أمرتهم أمرى » يجوز أن يراد بالأمر المأمور به فيكون من استعمال المصدر في الفعل ، ويكون الأصل : أمرتهم بأمرى ، فحذف الجار وأوصل الفعل إليه ، ويجوز أن يكون المصدر باقياً على أصله ، ويكون قد أتى به للتأكيد « منعرج

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه، كقوله :  
 ٢١٩ — يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتَ : أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدَيْكَ بِدَائِمٍ

اللوى « بضم الميم وسكون النون وفتح كل من العين والراء — منعطفه بمنة ويسرة ، واللوى : مكان « غزبة » رهط دريد ، وهو بفتح التين المعجمة كما ذكره المرتضى في شرح القاموس « ترشد » بضم الثين من باب نصر ، وبتفتحها من باب علم « بقعد » بضم القاف وسكون العين وفتح الدال أوضها — الجبان اللثيم القاعد عن الحرب والمكارم ، أو الحامل ، وقال الأزهرى : يقال رجل قعد ، إذا كان لثيماً من الحسب ، وأنشد :

قَرَنْتَنِي تَسَوِّفُ قَفَاً مُقَرِّفٍ لَثِيمٍ مَسَاوِرُهُ قُعْدُو

الإعراب : « دعاني » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أحنى » فاعل ، وياء التكلم مضاف إليه « والحيل » الواو واو الحال ، الحيل : مبتدأ « بينى » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء التكلم في محل جر مضاف إليه ، وجمله للمبتدأ وخبره في محل نصب حال « وبينه » معطوف على الظرف السابق « فلما » ظرف بمعنى حين متعلق بقوله « لم يجدنى » الآتى « دعاني » فعل ماض ، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة في محل جر بإضافة « لما » الحينية إليها « لم » نافية جازمة « يجدنى » مضارع مجزوم بـ « لم » ، وفاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « بقعد » الباء زائدة ، قعد : مفعول ثان ليجد ، منصوب بفتح مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الشاهد فيه : قوله « لم يجدنى بقعد » حيث زاد الباء في المفعول الثانى ليجد — وهو قوله « بقعد » — على ما عرفت في إعراب البيت ؛ لأنه مسبوق بالنفي ، وأنت خير بأن « يجد » فعل مضارع ماضيه « وجد » ، وهو من أخوات « ظن » ؛ ففعلولاه أصلهما للمبتدأ والخبر ، فقوله « بقعد » يسمى خبراً باعتبار أصله ، ويقال له « مفعول ثان » باعتبار حالته الراحنة ؛ فلهذا صح أن يعتبره الشارح من أفراد خبر النواسخ التي تزداد معها الباء

٢١٩ — هذا البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً وبنى كليب رهطه ، ويعبرم بإتيان الآتين ، وقوله :

فَأَنَّكَ كَلْبٌ مِنْ كَلْبٍ لِكَلْبَةٍ غَدَتَكَ كَلْبٌ مِنْ خَيْبِ الطَّاعِمِ  
 وَلَيْسَ كَلْبِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَنْفَانِ بِنَائِمٍ  
 يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا ... .. الْبَيْت

اللفظ : « الأنان » بفتح الهمزة — أتى الحمار « أقولى » فسره المعنى بقوله : « أى : إذا ارتفع الكلبى عليها ، أى : على الأنان ، وأقردت الأنان — بالقاف — أى : سكنت ، وحاصل المعنى إذا علا الكلبى على الأنان وسكنت الأنان فذلك يقول : ألا هل أخو عيش لديد بدائم » اهـ

كلامه بحروفه ، والذي في اللسان : « ويقال : اقلولى الرجل في أمره ، إذا انكش ، واقلولت الحمر في سرعتها ، وأنشد الأحرر للفزدق \* يقول إذا اقلولى عليها \* البيت ، قال ابن الأعرابي : هذا كان يبنى بها فانقضت شهوته قبل انقضاء شهوتها ، وأقردت : ذلت » اه كلامه بحروفه أيضا ، وقال في موضع آخر : « وأقرد الرجل وقرد - من باب علم - ذلّ وخضع ، وقيل : سكت عن عي ، وأقرد : سكن وتماوت ، وأنشد الأحرر \* تقول إذا اقلولى عليها ... البيت \* قال ابن برى : البيت للفزدق يذكر امرأة إذا علاها الفحل أقردت وسكنت وطلبت منه أن يكون فعله دائما متصلا » اه ، وانظر هذا مع باقي الأبيات

الإعراب : « يقول فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى « كلبى » في البيت السابق « إذا » ظرف متعلق يقول مبنى على السكون في محل نصب « اقلولى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « وأقردت » الواو عاطفة ، أقرد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير عائد إلى « الأنان » في البيت السابق ، والجملة في محل جر عطف على الجملة السابقة « ألا » أداة استفتاح « هل » حرف استفهام « أخو » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة « عيش » مضاف إليه « لذيد » صفة لعيش « بدائم » الباء زائدة ، دائم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول

ويروي « ألا ليت ذا العيش لذيد بدائم » وستأتى للشرح هذه الرواية أيضا ، وإعرابها : « ألا » أداة استفتاح « ليت » حرف تمنى ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف ببيان عليه « اللذيد » صفة للعيش « بدائم » الباء زائدة ، ودائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد

الشاهد فيه : قوله « هل أخو عيش لذيد بدائم » حيث زاد الباء في خبر المبتدأ لكونه مسبوقا بحرف الاستفهام ، وقد عرفت أن الاستفهام أخو النفي ، فكأنه قال : ما أخو عيش لذيد بدائم .

قال ابن برى : « أدخل الباء في خبر المبتدأ حملا على معنى النفي ، كأنه قال : ما أخو عيش لذيد بدائم » اه ، وظاهره أنه أراد أن الاستفهام في البيت إنكارى بمعنى النفي ، وليس استفهاما حقيقيا ، وقد شبه الاستفهام بالنفي

ومن روى « ألا ليت . . إلخ » فالشاهد فيه عنده زيادة الباء في خبر « ليت » ؛ وزيادة الباء في خبر « ليت » نادرة ، لاتقع إلا في ضرورة الشعر ، ومثلها زيادة الباء في اسم « ليت »

وندر في غير ذلك ؛ كخبر إن ولكن وليت ، في قوله :  
٢٢٠ - فَإِنْ نَشَأَ عَنْهَا حِقْبَةٌ لَا تَلَاهِيَا فَإِنَّكَ بِمَا أَخَذْتَهُ بِالْجَرْبِ

حكاه أبو زيد وأبو علي واستشهدا عليه بقول الخطيبة :  
نَدِمْتُ عَلَى لِسَانِ كَانَ مَعِيَ فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي جَوْفِ عَيْكُم  
وقال أبو علي : « وجه زيادة الباء في اسم ليت شبه ليت لنسبها ورفعها بالفعل ، وقد علمنا أن الفعل يصل تارة بنفسه إلى مفعوله ، وأخرى بالباء ، قال الله تعالى : ( أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ) وقال : ( وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ) ومثله في أنه لما أشبه الفعل عدى تعديته : تارة بنفسه ، وأخرى بحرف الجر ، قولهم : يا زيد ، ويا زيدا » اه كلامه  
وقال مرة أخرى : « أماما أنشد أبو زيد من قول الخطيبة : ندمت على لسان ... البيت فيحتمل أمرين : أحدهما أن تكون الباء زائدة ، وتكون أن مع معموليها في موضع نصب ؛ ويكون ماجرى في صلة أن قد سد مسد خبر ليت ، كما أنها في : ظننت أن زيدا منطلق كذلك ، ويحتمل أن الهاء مرادة ودخلت الباء على للبدا ، كما دخلت في : بحسبك أن تفعل ذلك ، ولا يتمتع هذا من حيث امتنع الابتداء بأن لمكان الباء ، ألا ترى أن أن قد وقعت بعد لولا في نحو : لولا أنك منطلق ، ولم يجر ذلك الامتناع مجرى : أنك منطلق بلغي ؛ لأن المعنى الذي له لم يبتدأ بالمفتوحة معدوم مع لولا » اه كلامه بحروفه

٢٢٠ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة له مطلعها :

خَلِيلِي مُرَّاي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفَوَادِ الْمُعَذِّبِ  
فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِي سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ تَنْقُضْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبٍ  
وقبل بيت الشاهد قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَدِثْتُ وَصَلِيهَا وَكَيْفَ تُرَاعَى وَصَلَةَ التَّغْيِيبِ  
أَقَامْتُ عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ أُمِيمَةٍ ؟ أَمْ صَارَتْ لِقَوْلِ الْمُحِبِّ  
فَإِنْ نَشَأَ عَنْهَا ... .. سَوَالِكُ تَقَبُّلٍ بَيْنَ حَزْمِي شَعْبِيبِ  
تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَأَيْنِ

اللفظ : « أم جندب » اسم امرأة طائية كان امرؤ القيس قد تزوجها « لنقضى حاجات » روى في مكانه « لنقض لبانات » فمن أثبت الياء باللام معنى التحليل فهي لام كي ، ومن حذف الياء أراد لام الأمر ، واللبانات : جمع لبانة - بضم اللام فيهما - وهي الحاجة « تنظراني » قال الوزر أبو بكر : يقال : نظره ينظره ، بمعنى انتظره « تنقضي » قال أبو بكر : « ويروى بنقضي ، بالياء ؛ فالياء للانتظار ، والياء للساعة » اه « ليت شعري » مأخوذ من قولك : شعرت بالشيء شعرا وشعورا « حادث وصلها »

الحادث والحديث : الجديد من الأشياء « تراعى » تحافظ « التخبب » الذى تخبب عنها « أقامت » هو ط  
حذف همزة الاستفهام ، أى : أقامت .. إلخ « الخبب » بزنة اسم الفاعل من التخبب ، وهو  
الإفساد ، يقول : أقامت لى على ماعهدت من ودها أم صارت إلى قول المفسدين من الوشاة « تنأ »  
تبعد « حقبة » بكسر فسكون - هى اللدة من الدهر غير مؤقتة ، وقوله « لا تلاقها » بدل من  
قوله « تنأ عنها » والفعل يبدل من الفعل إذا اشتمل عليهما معنى واحد ، نحو قوله تعالى :  
(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ومثله قول الشاعر :

إِنَّ عَلَىَّ اللَّهِ أَثْمًا تُبَايَعًا      تُؤَاخَذُ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا

وجواب الشرط قوله « فأينك - إلخ » وستعرفه فى الإعراب « طلعان » جمع طلعة ، وهى  
المرأة على المودج ، وقال الخليل : الطلعة : الجبل ، سميت المرأة به لأنها راكبت « سواك » جمع  
سالكة « نقبا » هو الطريق فى الجبل « حزمى » ثنية حزم ، وهو المكان القليل ، وهو أرفع  
من الحزن « شععب » بعينين مهملتين ، أو غنيتين معجمتين ، بزنة سفرجل - اسم ماء أو اسم  
موضع ، وهو بأرض بى تيم

الإعراب : « إن » شرطية « تنأ » مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، والفاعل  
ضمير واجب الاستتار « عنها » جار ومجرور متعلق بتنأ « حقبة » ظرف زمان ناصبه قوله « تنأ »  
أيضا « لا » نافية « تلاقها » بدل من « تنأ » مجزوم بحذف الباء ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ،  
وها : مفعول « فأينك » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف  
اسمها « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « المحرب » الآتى « أحدثت » فعل ماض ، والتاء  
للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أم جندب ، وجمله العينية عائدا إلى الحقبة ، وجملة  
الفعل مع فاعله لاجل لمصلحة « ما » المبرورة بمن « بالمحرب » الباء زائدة ، والمحرب خبر إن ،  
مرفوع بضمة مقترنة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة  
« إن » واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « فأينك ... بالمحرب » حيث زاد الباء فى خبر « إن » - وهو قوله  
« بالمحرب » ومثله قول عدى بن زيد العبادى :

أَبْلِغِ الثَّمَانَ عَنِّي مَا لَكَ      قَوْلَ مَنْ قَدْ خَافَ ظَنًّا فَاعْتَذَرَ  
إِنِّي - وَاللَّهِ - فَأَقْبَلَ حَلْفِي      بِأَبْيَلِ كَلِمًا صَلَّى جَارُ

الشاهد فيه قوله « إني بأبيل » حيث زاد الباء فى خبر « إن » أيضا ، والأبيل : راهب النصارى  
هذا توجيه بعض العلماء لليتين ، ومن العلماء من أنكروا زيادة الباء فى خبر « إن » ، وزعم

وقوله :

٢٢١- وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَتَكَتِ يَهْيَيْنِ وَهَلْ يَنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

أنها ليست زائدة في هذين اليتين ، وذهب إلى أن « الجرب » في بيت امرئ القيس بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من جرب الأمور - بتضعيف العين - وعلى هذا فالباء أصلية ، ومعناها الإلصاق ، وهي متعلقة بمحذوف خبر « إن » ؛ وللعنى عليه : فانك كائن بمكان التجربة ومنهم من جعل « الجرب » بكسر الراء على أنه اسم فاعل ، والباء أصلية ، ومعناها التشبيه ، وهي أيضا متعلقة بمحذوف خبر « إن » ؛ وأولوا بيت عدى بهذا التأويل الأخير وقد زعم بعضهم أن رواية بيت عدى هكذا :

إِنِّي وَأَلَّهِ فَأَقْبِلْ حَلْفِي لِأَيِّلٍ كُلَّمَا صَلَّى جَارٌ

بلام الابتداء ، لا بالياء ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية قال الوزير أبو بكر رحمه الله : « قال أبو على الجرجاني : يكون تقديره : بموضع التجريب ، كما قال الله عز وجل : ( فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ) أى : بحيث يفوزون ، فكذاك الجرب ، أى : بحيث التجريب . فإن قرئ بكسر الراء فعناء عنده كالجرب ، تكون الباء بمعنى الكاف ، كما قال عدى بن زيد \* إني وألله ... البيت \* يقال : معناه كأيل » انتهى كلامه بحروفه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٢١ - أنشد هذا البيت أبو على وأبو الفتح ، ولم يعزوا إلى قائل معين

اللفظ : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء مكسورة - سهل ، خفيف ، وأصله « هيون » على زنة فيعل فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، والدليل على أنه من الواو قولهم : هان الأمر يهون هونا ، وباقي الألفاظ ظاهر المعنى الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » إما أن تكون حرفا دالا على التخي فلا جواب لها ، وإما أن تكون شرطية فجوابها محذوف بدل عليه الكلام ، والأول أولى وأحسن « هين » الباء زائدة ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » مضارع مبنى للجهول « المعروف » نائب فاعل « في الناس » جار ومجرور متعلق بـ ينكر « والأجر » معطوف على المعروف

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء في خبر لكن ، وإنما زادوها في خبر « لكن » وخبر « إن » و « ليت » تشبيها لهذه الأخبار بالفاعل ، كما زادوها في اسم « ليت » تشبيها له بالمفعول ، كما تقدم عن أبي على في شرح الشاهد ( رقم ٢١٩ ) ، من قبل أنها تزداد في الفاعل والمفعول زيادة مضطردة في غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن قبل أن هذه الحروف أشبهت



وقوله :

\* أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ الَّذِي يَدَأْمُ <sup>(١)</sup> \*

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت في خبر «أن» في قوله تعالى : «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ يَخْلُقْهُمْ يِقَادِرَ» لأنه في معنى أو ليس الله بقادر ﴿تنبيهات﴾ الأول : لافرق في دخول الباء في خبر «ما» بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب ، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ فلا التفت إلى من منع ذلك

الثاني : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لافرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ — لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ يَوَانٍ وَلَا يَضْعِيفُ قُوَاهُ

الفعل من وجهين : أحدهما دلالتها على معناه ، والثاني : اقتضاؤها مرفوعاً ومنصوباً وإن كانا على غير الترتيب

هذا ، ومع تعليل العلماء لزيادتها في خبر هذه الحروف بهذا التعليل فإنهم أجمعوا على أن زيادتها معهن ضرورة لا يقاس عليها

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به ، فارجع إليه في (ص ١٢٢) من هذا الجزء

٢٢٢ — هذا البيت أول أبيات المتنخل المندلي يرنى بها أباه ، وبعده :

وَلَا بِأَلَدٍ لَهُ نَارِغٌ يُفَارِي أَخَاهُ إِذَا مَا نَهَاهُ  
وَلَكِنَّهُ هَيْنٌ كَيْنٌ كَمَا لِيَةِ الرُّمَحِ عَرْدُ نَسَاهُ  
إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاغَةٌ وَتَمَهَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كِفَاهُ

وقد روى أبو تمام هذا البيت مع بيتين آخرين ونسبها لدى الإصبع العدواني هكذا :

وَمَا إِنَّ أَسِيدُ أَبُو مَالِكٍ يَوَانٍ وَلَا يَضْعِيفُ قُوَاهُ  
وَلَكِنَّهُ هَيْنٌ كَيْنٌ ... .. البيتين

اللفظ : «أبو مالك» هي كنية أبي الشاعر ، واسمه عويمر ، واسم الشاعر : مالك بن عويمر ،

... ..

هذا هو الصواب ، وزعم ابن قتيبة أن الشاعر يرى بهذه الأبيات أخاه وأن « أبامالك » كنية أخيه ، وأن اسم أخيه عويمر « وان » اسم فاعل من وثى في الأمر - من باني تعب ووعد - ومضاه ضعف وقت ، وروى في مكانه « واه » بالماء ، وهو اسم فاعل من وهى - من باب وعد - إذا ضعف وسقط « قواه » بضم القاف - جمع قوة ، وهى خلاف الضعف ، يريد أن أباه كان جليدا شهما لا يكل أمره إلى غيره « ألد » هو الشديد الحصومة ، مأخوذ من اللد - بفتح اللام والدال جيما - وهو شدة الحصومة ، وقوله « له نازع » معناه أنه ينزع إلى أبيه في المجد والسود ، من قولهم : نزع عرق ، والعرق نزاع « يفارى » يلاحى ، وروى في مكانه « يعادى » من المعادة ، يريد أنه إذا نهى أخوه عن فعل المكارم لآحاه وعاداه « كمالية الرمح » هى ما دخل فى السنن إلى ثلثه ، والمعنى أنه إذا دعى أجاب « عرد » بفتح فسكون - أى شديد « نساء » بفتح النون والسين مقصورا - هو عرق يخرج من الورك فيسبطن الضخمين ثم يمر بالرقوب ، والضمير يعود إلى أبى مالك « سدنه » قال جماعة : هو من المسودة ، وهى المسارة ، وقال قوم : هو من السيادة ، ومعناه أنك إذا كنت سيدا عليه أطاعك ولم يحسدك ، ومنهم من يروى في مكانه « إذا سسته » من السياسة « وكلت إليه كفاه » يعنى أنك مهما تركت له من العمل اضطلع به

ابوهراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، وفائدتها تأكيد مضمون الجملة ، عمر : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمي ، أو نحوه « ما » نافية « إن » زائدة مبطلة لعمل ما « أبو » مبتدأ « مالك » مضاف إليه « بوان » الباء زائدة ، وان : خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاعل لها جواب القسم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بضعيف » الباء زائدة ، ضعيف : معطوف على وان « قواه » فاعل بضعيف ؛ لأنه صفة مشبهة بمعنى اسم الفاعل

الشاعر في : قوله « ما إن أبومالك بوان » حيث زاد الباء في خبر « ما » التى بطل عملها بسبب اقترانها بإن الزائدة ، وهذا البيت حجة على أبى على الفارسي والزمخشري ؛ فإنهما زعما أن الباء الزائدة لا تدخل على خبر « ما » إلا أن تكون حجازية رافعة للاسم ناصبة للخبر ، ورد العلماء مقالتهما ، محتجين بوجود ( الأول ) أن الباء تزداد في خبر « ما » المكشوفة بإن إجماعا وهذا يدل على أنه لا اختصاص لزيادة الباء بالحجازية ، ودليل هذا هو بيت الشاهد ( الوجه الثاني ) أن العلماء أثبتوا - ومنهم سيبويه شيخ النحاة - قدروا من أشعار تميم العدد الكثير من الأبيات التى فيها زيادة الباء في خبر « ما » ، ومن هذه الأبيات قول الفرزدق وهو تميمي يمدح

معن بن أوس :

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إِنَّ » نحو قولهم : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بِهَذِهِ النَّارُ » أى : لا خير خير ( في التَّكْرَارِ أُعْلِمْتُ كَلَيْسَ لَا ) النافية ؛ بشرط بقاء النفي والترتيب على ماسر ، وهو أيضاً خاص بلفظ الجواز دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ - نَمَزَ فَلَاشَى عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنَى وَلَا مُتَمَسِّرٍ

( وأنشده سيبويه - ج ١ ص ٣١ ) ( الوجه الثالث ) أن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً لالكونه منصوباً ؛ بدليل دخولها في نحو « لم أكن قائمٌ » وامتناع دخولها في نحو « كنت قائماً » هذا ، واعلم أن بيت الشاهد حجة أيضاً على الكوفيين الذين منعوا زيادة الباء في خبر « ما » إذا بطل عملها

٢٢٣ - لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللفظ : « نَمَزَ » تصبر ، وتسلَّ « وزر » بفتحين - أصله الجبل ، ثم استعمل في الملجأ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهي الحفظ والرعاية المني : اصبر على ما أصابك وتسلَّ عنه فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ، وليس للإنسان ملجأ يقبه ويحفظه مما قضاه الله

الإعراب : « نَمَزَ » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فلا » نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسم لا « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتي « باقيا » خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية تعمل عمل ليس أيضا « وزر » اسم لا « عما » جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها صلة الوصول المجرور بمن ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا الشاهد فيه : قوله « فلا شيء » باقيا .. ولا وزر واقيا حيث أعمل « لا » في اللوضعين عمل ليس ، فرغ بها الاسم - وهو قوله « شيء » في الأول ، وقوله « وزر » في الثاني - ونصب بها الخبر - وهو قوله « باقيا » في الأول ، وقوله « واقيا » في الثاني - كما يتضح ذلك من الإعراب . وقال العلامة الصبان : « وقيل : لا شاهد في الشطر الأول ؛ لاحتمال أن قوله « باقيا » حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله « على الأرض » ، ويكون الجار والمجرور هو الخبر ، فيكون محتملا للرفع على إجمال « لا » والنصب على إعمالها ، وفيه أنالو سلمنا أن قوله « على الأرض » خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الأول ، وإلا كان تلفيقا بين لفتين ، فيكون الاستشهاد بالشطرين ، غاية الأمر أنه في الأول بقرينة الثاني » اهـ بإضاح يسر

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِيَّ أنها أعلمت في معرفة ، وأُشْد للناظفة الجَعْدِيَّ :

٢٢٤ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لِأَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

وههنا أمور : (الأول) صرح الشارح رحمه الله بأن إعمال « لا » عمل ليس لغة أهل الحجاز دون تميم ، وانظر إلى قول أبي حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال « لا » عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة ، إلا صاحب القرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ، وفي كلام الزخشرى : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند بنو تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا واقتوا أهل الحجاز على إعمالها » اه بحروفه ، (الأمر الثانى) فى إعمال « لا » ثلاثة أقوال : (أولها) ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً لجماعة أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، (ثانيها) ما ذهب إليه أبو الحسن الأفش أنها لا تعمل أصلاً ، وما بعدها مبتدأ وخبر مرفوعان ، (ثالثها) ما ذهب إليه الزجاج أنها تعمل الرفع فى الاسم ولا عمل لها فى الخبر ، إذ لا يكون الخبر معها مذكوراً ألبتة ، والبيت الذى معنا حجة على أبى الحسن والزجاج جميعاً ؛ فقد ذكر الخبر كإرأيت ؛ فكان ذكره رداً لمزعم الزجاج ، ونصب ؛ فكان نصبه رداً لمزعم الأفش ، ( الأمر الثالث ) من ذهب إلى أن « لا » رافعة ناصبة اختلفوا فى هل إعمالها أكثر أو إعمال « إن » النافية ؛ فزعم ابن مالك أن إعمال « لا » أكثر من إعمال « إن » وقال أبو حيان : « الصواب عكسه ؛ لأن إن قد عملت ثراً ونظماً ولا إعمالها قليل جداً ، بل لم يرد منه صريحاً إلا بيت الشاهد الذى معنا ، والبيت والبيتان لاتبني عليهما القواعد » اه

٢٢٤ - البيت للناظفة الجعدى ، وقوله :

بَدَتْ قُلُوبُ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتَهَا تَوَلَّتْ وَبَقَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ... ... البيت ، وبعده :

أَتَيْتَ لَهْ وَالْقَمَّ يَحْتَضِرُ الْفَقَى وَمِنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ مَا لَيْسَ لَاقِيَا

اللفظ : « فعل ذى ود » أراد أنها تفعل فعل ذى ود ، خفف الفعل وأبقى المصدر ، والقول بأن اتعابه على نزع الحافض تخرج على الوجه الضعيف ، والود - بتثنية الواو - المحبة ، ومثله الوداد مثلثاً أيضاً « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتى » بتشديد القاف - تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه ، وهى حبه السوداء « باغياً » طالباً « متراحياً » متهاوياً فيه ، تاركا له « أتيت » هيت ، وقُترت « والنم » يروى فى مكانه « والمهم » ومعناها واحد « يحضر الفقى » أراد أنها عرضت له والمهموم نازلة به

الإعراب : « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « سواد » مفعول به « القلب » مضاف إليه « لا » نافية « أنا » ضمير منفصل اسم لا

وترد رأى الناظم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية قال : « يمكن عندي أن يحبل أنا مرفوع فعل مضر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يحبل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » أى حكلك لك مسمطاً ، أى : مُثَبَّتاً ، فجعل مُسَمَّطاً وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه

الثاني : اقتضى كلامه مساواة « لا » لليس في كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه القراء ومن واقعته ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب

« باغيا » خبرها ، وستعرف ما فيه ، وهو اسم فاعل فقيه ضمير مستتر فاعله ، وقوله « سواها » مفعوله ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « عن حبا » جار ومجرور يتعلق بقوله « متراخيا » الآتى ، والضمير مضاف إليه « متراخيا » معطوف على خبر « لا » الذى هو قوله « باغيا »

الشاهر فيه : قوله « لا أنا باغيا » فإن أبا السعادات الشريف ابن الشجرى قد ذهب إلى أن « أنا » اسم لا ، ولم يلتزم في اسم « لا » التنكير كما التزمه الجمهور ، وأما ابن مالك رحمه الله فقد اضطربت كلمته في هذه المسألة ؟ فذهب مرة إلى أنه يجوز القياس على هذا البيت فيؤتى باسم « لا » معرفة ، نسب ذلك له ابن عقيل كالشارح ، وقد راجعت الكافية وشرحها والتسهيل فوجدت كلامه هناك ككلامه هنا ، وعبارته في شرح الكافية هي عين عبارة الشارح الأشموني ، نعم وجدت أبا حيان قد اختار ذلك ، قال في شرحه على التسهيل : « قوله ورفعه معرفة نادر ؛ قال المصنف في الشرح : وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي : \* وحلت سواد القلب . . . » البيت اه ، وقد حذا النبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْكَلَامُ بَاتِيًا

والقياس على هذا سائق عندي ( التسليم أبو حيان ) وقد أجاز ابن جنى إعمال لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام اه كلامه بحروفه

ومنه يتبين لك أن ابن مالك لم يذهب إلى جواز القياس على بيت النابغة ، وإنما ذهب إليه أبو حيان نعبا لابن جنى ، وقد تأول ابن مالك بيت النابغة بتأويلين ذكرهما الشارح قلنا عن عبارة شرح الكافية فلا داعي للكلام عليهما

الثالث : الغالب على خير « لا » أن يكون محذوفاً ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ — مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَّتِنَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

٢٢٥ — البيت من شعر الحاسية ، وهو من كلمة لسعد بن مالك يرمّض فيها بالحارث بن عباد فارس النعمة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهي الحرب الضروس التي سميت بحرب البسوس ، وأول هذه الكلمة قوله :

يَا بُولَسَ لِلْخَرْبِ أَتَيْ وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأَحُوا

وقبل بيت الشاهد قوله :

بِئْسَ الْخِلَافُ بَعْدَنَا أَوْلَادُ يَشْكُرُ وَالْفَاحُ

مَنْ صَدَّ ... ... البيت ، وبعده :

الْمَوْتُ غَابِقُنَا فَلَا قَصْرَ وَلَا عَنْهُ جِحَاحُ

وَكَاثِمًا وَرُدُّ لِلنَّيَّةِ عِنْدَنَا مَا وَرَّاحُ

اللفظ : « وضعت أراهط » أى : حطتهم وأسقطتهم فلم يكن لهم ذكر في هذه الحرب ، وهو على تقدير مضاف ، والأصل : وضعت ذكر أراهط ، والأراهط : جمع أراهط الذى هو جمع رهط ، وزعم أكثر النحويين أن أراهط جمع رهط على خلاف القياس ، قال أبو البقاء بن يعيش فى شرح المفصل : « وليس القياس فى رهط أن يجمع على أراهط ؛ لأن هذا البناء من جموع الرباعى وما كان على عدته ، من نحو جعفر وجعفر وجندول وجندول ، ورهط ثلاثى فلا يجمع عليه ، فكأنهم حين قالوا : أراهط ؛ جمعوا أرهطاً فى معنى رهط وإن لم يستعمل ، وليس أرهط بجمع رهط ؛ إذ لو كان كذلك لم يكن أراهط شاذاً ، ويدل على ذلك أن الشاعر قد جاء به لما احتاج إليه ، قال :

وَفَاضَحَ مُتَضَحِرٍ فِي أَرْهَطِهِ مِنْ أَرْقَعِ الْوَادِى وَلَا مِنْ بُعْطِهِ

أه كلامه ، وقال ابن سيدة : « والسابق إلى من أول وهلة أن أراهط جمع أرهط لضيقه عن أن يكون جمع رهط ، ولكن سيبويه جعله جمع رهط ، وقال : وهى إحدى الحروف التى جاء بناء جمعها على غير ما يكون فى مثله ولم تكسرهم على بنائها فى الواحد ، والذى حمل سيبويه على ذلك علمه بمرّة جمع الجمع ونسبته ؛ لأن الجموع إما هى للاتحاد ، وأما جمع الجمع ففرع داخل على فرع » أه

وأقول : إنه بعد ثبوت أن أرهطاً قد ورد عن العرب فى مثل البيت الذى ذكره ابن يعيش ، وفى نحو قول رؤبة :

• هُوَ الْقَدِيلُ نَقَرًا فِي أَرْهَطَةٍ •

فلا محل لتناسي أرهط وادعاء أن أرهط جمع رهط على غير قياس  
وقول سعد « فاستراحوا » معناه أنهم لم يكابدوها ولم يسلطوا نارها ، وهذا هو التمرىض  
بالحارث « اللقاح » بفتح اللام - أراد بهم بنى حنيفة ، وكانوا يلقبون بهذا لأنهم لم يدينوا بالطاعة  
لملك ، ويقال : حى لقاح - إذا لم يكن فى طاعة ملك ، يقول : إذا ذهبنا وبقيت يشكر وحنيفة  
فإنهم بلس القوم يخلفوننا « ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به ، وإنما هو سعد  
ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعناه أنا المشهور فى النجدة الذى طرق اسمه سمحك  
« قصر » حبس « جماع » بكسر الجيم - هرب وانفلات ، وهو مصدر جمح « ورد النية » دخول  
حومة الحرب للوت ، واقتحام هولها

« إعراب » : « من » اسم شرط جازم مبتدأ « صد » فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبنى على  
الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى اسم الشرط « عن نيرانها » جار ومجرور متعلق  
بصد ، والضمير مضاف إليه « فأننا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ  
« ابن » بالرفع : خبر المبتدأ « قيس » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « براح »  
اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لى ، وجمله لا واسمها  
وخبرها فى محل رفع خبر ثان لأننا ، وجمله للمبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، أو تكون  
جمله لا فى محل جزم بيان أو توكيد لجمله المبتدأ والخبر ، أو فى محل نصب حال كما وقع الحال مفردا  
بعد مثل هذه العبارة فى قول ابن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارٍ  
ويجوز نصب « ابن قيس » على الاختصاص ، ويتعين حينئذ أن تكون جملة لا مع اسمها وخبرها  
فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهذا الوجه أعرب وأوضح وأدل على الفخر ، ومثله قول الحماني :

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

الشاعر فيه : قوله « لا براح » حيث أعمل « لا » عمل ليس فرفع بها الاسم - وهو قوله  
« براح » وحذف خبرها ، وقد قترناه فى الإعراب ، والليت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٨  
و ص ٣٥٤ ) وقد أنشده فى اللوعين شاهدا على إجراء « لا » مجرى ليس فى بعض اللغات  
قال الأعمى : « استشهد به على إجراء لا مجرى ليس فى بعض اللغات ، كما أجريت ما مجراها  
فى لغة أهل الحجاز ، فتقديره : لا براح لى ، على معنى ليس لى براح ، والوجه فى لا إذا وليتها  
النكرة ولم تكرر أن تنصبها بلا تنوين وتبنى معها ، وأما رفعها للنكرة مفردة ونصب الخبر فيجربى  
مجربى الضرورة فى القلة ، وهى فى ذلك مشبهة بليس ؛ لأن معناها كعناها ، ودخولها على المبتدأ  
كدخلوها » اهـ

أبي : لا بَرَّاحَ لي ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم  
 (وَقَدْ تَلَّى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْقَمَلَا) المذكور ؛ أما « لَاتَ » فأنبت سيبويه والجمهور عملها ،  
 ونقل منه عن الأخفش  
 وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه

وقال ابن خلف : « ويجوز رفع براح بالابتداء ، على أن الأحسن في مثل هذا الحال تكرير لا  
 كقوله تعالى : ( لَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ) » اه  
 وقال اللبرّد : « لا أرى بأساً أن تقول : لارجل في الدار ، في غير ضرورة ، وكذا : لازيد  
 في الدار ، في جواب : هل زيد في الدار ؟ وقال \* فأناب ابن قيس لا براح \* » اه  
 فالبرّد موافق لسيبويه في جعل « براح » اسم لا ، وليس شرطاً عنده أن يكون اسمها  
 نكرة ؛ بدليل إجازته : لازيد في الدار ، إلا أن يكون أجازه على الابتداء وهو بعيد  
 فإن قلت : فلماذا جعلتم « براح » اسم لا مع أن الخبر محذوف ، والتزمتم تقدير هذا المحذوف  
 منصوباً ، وهلا جعلتموها مفعلة والمذكور بعدها مبتدأ والمحذوف مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ ؟  
 قلت : قد أجاب عنه ابن هشام في شرح الشواهد بقوله : « وقيل : لاشاهد فيه لجواز كون  
 براح مبتدأ ، وردّ بأن لا التي تدخل على الجمل الاسمية ( يريد المفعلة التي يكون بعدها مبتدأ  
 وخبر ) يجب إما إعمالها أو تكرارها ، فلما لم تتكرر علم أنها عاملة ، وقال المنازع : إن هذا  
 شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه « لا » غير عاملة ولا مكررة ، وأجيب بأن عدم تكرار الهملة  
 ضرورة شعرية ، وإعمال غير المكررة ليس ضرورة ، بل هولعة لبعض العرب ، فأدعاه إعمالها  
 يلزم عليه التخرّج على الضعيف ، وقد علمت أكثر من مرة أن الجمل على الضعيف لا يجوز مادام  
 للسلام محل صحيح » انتهى كلامه بإيضاح  
 ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَأَفْهَ لَوْ لَا أَنَّ تَحْشَ الطَّبِخُ فِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

( يعني بالطبخ للأنكة الوكلين بالعذاب ، جمع طابخ كركع في جمع راكم ، وتحش : مضارع  
 « حش النار » إذا جمع لها ما تفرّق من الخطب ، وقيل : أوقدها ، ومنه يقال : حشّ الحرب  
 يحشها ؛ إذا أسمرها وهيجهما ، وقال الأزهري : يقال : حششت النار بالخطب ، وهو على ضرار  
 للمستعمل في البيت )

فإن قوله « مستصرخ » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لاستصرخ لي ، والجملة  
 كلها في محل جرّ بإضافة حين إليها ، و « لا » عاملة عمل ليس بدليل رفع القافية ، ولا تكون مهمة  
 لعدم تكرارها ، وهذا واضح إن شاء الله



جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والبرد ، والصحيح الإعمال ، قد سمع ثراً ونظماً ؛ فن الثر قولهم : « **إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ** » ، وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير « **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** » على أن « **إِنْ** » نافية رفضت « **الَّذِينَ** » ونصب « **عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** » خبراً ونعتاً ؛ والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ — **إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ**

٢٢٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد إلى قائل معين ، مع كثرة وروده في كتب النحو ، وقد روى عجزه هكذا :

• **إِلَّا عَلَى حَزْبٍ مِنَ النَّاحِيْسِ** •

اللفظ : « **مستوليا** » اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية عليهم ، وملك زمامهم « **المجانين** » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عندهم من خبلته الجن « **الناحيس** » جمع منحوس ، وهو من نزل به النحس ، وحالقه سوء الطالع ، ويرى في مكانه « **الملاعين** » الإعراب : « **إِنْ** » نافية تعمل عمل ليس « **هو** » اسمها مبنى على الفتح في محل رفع « **مستوليا** » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة « **على أحد** » جار ومجرور متعلق بمستول « **إلا** » أداة استثناء « **على أضغف** » جار ومجرور في محل نصب على الاستثناء من الجار والمجرور السابق ، أو على أنه بدل من الجار والمجرور السابق « **المجانين** » مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « **إِنْ هو مستوليا** » حيث أعمل « **إِنْ** » النافية عمل « **ليس** » ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر

وجواز إعمال « **إِنْ** » عمل « **ليس** » هو مذهب الكسائي والبرد ، ولهما في ذلك دليلان : (الأول) النص ، ومنه هذا البيت والبيت الذي يأتي بعده ، ومنه قوله تعالى : ( **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** ) في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف « **إِنْ** » ونصب « **عبادا أمثالكم** » (الدليل الثاني) أنه لا فرق بين « **إِنْ** » و « **ما** » ، ألا ترى أنهما لنفي الحال ، وأنهما يدخلان على الجمل الاسمية ؛ فثبت أجزا إعمال « **ما** » حين أشبهت « **ليس** » في هذين الوجهين لزوم إعمال « **إِنْ** » لوجود الشبهين جميعا

وذهب سيبويه وجماعة منهم القراء إلى أنه لا يجوز إعمال « إن » عمل ليس ، وردّوا دليلي الكسائي وللبرد ( أولاً ) بادّعاء أن اليتين شاذان ، وأن الآية تحتل غير ما ذهبوا إليه ، وسيأتي لك محتمل للآية غير هذا الذي ذهبوا إليه في كلام أبي حيان ( وثانياً ) بأن « ما » عملت عمل ليس على خلاف القياس كما تبين سابقاً ، وإذا كان إعمالها على خلاف القياس لم يجوز أن تجعل هي أصلاً يقاس عليه

قال ابن الشجري : « إذا كانت إن نافية فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، وإنما حكم بالرفع لأنها حرف جحد يحدث معنى في الاسم والفعل كآلف الاستفهام ، وكما لم تعمل ما التيمية وهو وفاق القياس ، ولما خالف بعض العرب القياس فأعملوا ما لم يكن لنا أن نتعدى القياس في غير ما ، وغير سيبويه أعمل إن على تشبيهها بليس ، كما استحسن ذلك مع ما ، واحتج بأنه لافرق بين إن وما ؛ إذ هما لنفي الحال ، وتقع بعدهما جملة الابتداء » اهـ

وقال ابن هشام : « أجاز الكسائي وللبرد إعمال إن عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير : ( إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَثْنًا لَكُمْ ) وسمع من أهل العالية : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ، وإن ذلك نافعك ولا ضارك » اهـ كلامه

وتخرج قراءة سعيد بن جبير على جعل إن نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ؛ هو تخرج ابن جني ، وناقشه أبو حيان في هذا التخرج بأن قراءة الجماعة على أن إن مؤكدة ، والذين اسمها ، وعباد بالرفع خبرها ، والكلام عليها إثبات وتأكيد ، وما ذهب إليه ابن جني يجعل الكلام نفياً ، فيكون حاصل المعنى على قراءة الجماعة تأكيد ثبوت العبودية لهؤلاء الأصنام ، وحاصل المعنى على قراءة سعيد نفى العبودية عنهم ، فاللعنيان متناقضان ؛ فيبطل تخرج ابن جني ، وزعم أبو حيان أن الأولى في تخرج قراءة سعيد أن تجعل إن مخففة من الثقيلة ، والذين اسمها ، وعبادا بالنصب خبرها جرى به على لغة من ينصب الجزمين بأن ، على حد قول الشاعر :

إِذَا جَنَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ خُرَاسَنَا أَشَدُّ

والرد على أبي حيان من عدة وجوه : ( الأول ) أن نصب الجزمين بأن غير ثابت عند الأكثرين ، وما ورد مما ظهره ذلك فهو قول ( والثاني ) أنا إن سلطنا أنها تنصب الجزمين فلا نسلم ثبوت هذا لها مشددة ومخففة ، بل هو ثابت لها حال التشديد ( والثالث ) أن ما توهمه من التناقض مدفوع ؛ لأن من قرأ بالتشديد أراد ثبوت مماثلة الأصنام للكفار في كونهم مخلوقين ، ومن قرأ بالتخفيف أراد نفي مماثلتها إياهم في النطق والعقل والحياة ، فلم يلق التني والإثبات على شيء واحد حتى يدعى التناقض ، بل قراءة سعيد أبعد في التهكم بهم والإزاية عليهم ، وهي مؤيدة بما بعدها من قوله تعالى : ( أَلَمْ أَرْجُلْ يَمْشُونَ بِهَا - الْآيَات ) ولك في هذا الكفاية والفناء

وقوله :

٢٢٧ — **إِنَّ الْمَرْءَ مِيتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُنْفَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا**

وقد عرفت أنه لا يشترط في معمولها أن يكونا نكرتين

(وَمَا لِلآتِ فِي سَوَى) أَسْم (حِينَ) أَى : زَمَان (تَحْمَلُ) بَل لَا تَعْمَل إِلَّا فِي أَسْمَاءِ الْأَحْيَانِ

نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلَآتَ حِينَ مَنَاصٍ » وقال الشاعر :

٢٢٨ — **\* نَدِمَ الْبَقَاةُ وَلَآتَ سَاعَةً مَنَدِمَ \***

٢٢٧ — ولم أجد من نسب هذا البيت أيضا

المعنى : لبس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولكنه يموت للوث الحقيقي إذا بنى عليه باغ فلم يجد

من ينصره ويدفع عنه بغيه

المرء اب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق

بميت « حياته » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى انقضاء « لكن » حرف استدراك « بأن »

الباء جارة ، أن : مصدرية « يبني » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل

مصدر مجرور بالباء ، والتقدير : بالبنى ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف يدل عليه سابق الكلام ،

وأصله : ولكن يموت بالبنى « عليه » جار ومجرور نائب فاعل يبنى « فيخذلا » الفاء عاطفة ،

يخذل : معطوف على يبني ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والألف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « إن المرء ميتا » — حيث أعمل « إن » عمل « لبس » فرغ بها الاسم —

وهو قوله « المرء » — ونصب بها الخبر — وهو قوله « ميتا » — على مائتين من إعراب البيت ؛ وهذا

حجة على سيبويه الذي منع إعمال « إن » كما بيناه في شرح الشاهد السابق

واعلم أن في هذا البيت وفي البيت السابق دليلا على أنه لا يشترط في إعمال « إن » أن يكون

معمولاها نكرتين كما اشترط في إعمال « لا » ؛ أفلمست ترى أن اسمها في البيت السابق ضمير وفي

هذا البيت محلى بال ، وفي هذا البيت والبيت السابق دليل على أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يبطل

العمل ، ألت ترى أنه أتى بالآ في البيت السابق ، وأتى بلسكن في هذا البيت ، وهي حرف يعطى

مابعدا نقيض حكم ما قبلها ؛ لأنها لإثبات مايتوهم نفيه أو نفي مايتوهم ثبوته ، وأنت تدري أن

ما قبلها نفي ؛ فما بعدها لإثبات البتة ، قاله ابن هشام

٢٢٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* **وَالْبَنَى مُرَمَّعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ \***هكذا ذكره ابن عقيل وجماعة ، ونسبه لرجل من طي<sup>\*</sup> ولم يعينه ، وقال العيني : « قاله محمد بن

عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى » اه وقد ذكر ابن

وقال الآخر :

٢٢٩ — طَلَبُوا صَلَاحًا. وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

السكيت في كتاب الأضداد يتنا فيه كلمة الشاهد ، وهو :  
وَلَتَعْرِفَنَّ خَلْقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٌ  
ولم ينسبه إلى قاتل معين

اللفظ : « البغاة » : جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ، والباغي : الذي يتجاوز قدره  
ويعوده « مندَم » هو مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع في المكان يرتع -  
من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعبا ، وأصل الرتع - يفتح فسكون - أن تأكل للمشية ماشاة ،  
ثم استعير للإنسان ، ومنه قوله تعالى : ( نَزَعَ وَنَلَّغَ ) وقوله « وخيم » هو صفة مشبهة من وخم  
المكان - بضم الخاء - إذا لم ينجع كلؤه أو لم يوافقك مناخه ، وقوله في البيت الآخر « خلاثقا  
مشمولة » فسر به ابن الأعرابي بقوله : « أى مشتومة وأخلاق سوء » اه ، ويقال أيضا : رجل  
مشمول الخلث ، إذا كان كريما ، ولا يبعد أن يكون مافى هذا البيت منه ومثل هذا البيت في  
المعنى قول تأبط شرا :

لَتَقَرَّعَنَّ عَلَى السِّنِّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي

الإعراب : « ندم البغاة » فعل وقاعل « ولات » الواو واو الحال ؛ لات : نافية لعمل عمل  
ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها « مندَم » مضاف إليه « والبي » مبتدأ أول « مرتع »  
مبتدأ ثان « مبتغية » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « وخيم »  
خبر المبتدأ الثانى ، وحملته المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاعر فيه : قوله « ولات ساعة مندَم » حيث أعمل « لات » في لفظ دال على الزمان -  
وهو قوله « ساعة » - وليس لفظ « حين » ، وللعلماء رأيان في معمول « لات » هل يجب أن يكون  
لفظ « حين » أو يجوز هذا كما يجوز أن يكون أى لفظ دال على الزمان ؛ فذهب الفارسي وجماعة ،  
ونسبه المحقق الرضى للفراء ؛ إلى الثانى ، وهو الذى فسر الشارح الأشعوني كلام النظم به ، وذهب  
قوم إلى أنه لا يجوز إعمال « لات » إلا في لفظ « حين » بخصوصه ، دون ما يرافقه ، وهو المفهوم  
من كلام سيبويه ، ونسبه ابن هشام للفراء ، وكلام الناظم يحتمل هذا الرأى أيضا ، بل هو فيه ظاهر ،  
والبيت حجة عليهم ، وقد روى هذا البيت بجزء « ساعة » على أن « لات » جارة ويجوز فيه رفع  
« ساعة » على أن « لات » عاملة عمل ليس ، وهذا اسمها ، وخبرها محذوف

٢٢٩ — البيت من كلمة لأنى زبيد الطائي ، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل  
طائي فأضافه وسقاه خمرا ، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله ، واقتصر بذلك بنو شيبان ،  
ففي هذا يقول أبو زبيد :

خَبَرْنَا الرُّكْبَانَ أَنْ مَدَّ فَرْحَهُمْ  
وَلَعَمْرِي لَسَاهَا كَانَ أَذْنَى  
وَفَخَّرْتُم بِصَرِيَّةِ الْكَاءِ  
لَكُمْ مِنْ تَقَى وَحُسْنِ وِفَاءِ

وبعدها بسبعة أبيات بيت الشاهد ، وبعده :

وَلَعَمْرِي لَقَدْ لَقُوا أَهْلَ بَاسٍ  
وَلَقَدْ قَاتَلُوا قَاتِلَ جَبْنِ الْقَوَى  
يَصْدُقُونَ الطَّعَانَ عِنْدَ الْقَاءِ  
مُ عَنِ الْأَمْهَاتِ وَالْأَبْنَاءِ

اللفظ : « الكاء » هو بضم الميم وتشديد الكاف ، وهو اسم الشيباني كما علمت « بقاء » هو الاسم من قولهم : أقيمت على فلان إبقاء ، إذا رحمته وتلطفت به ، والشهور أن اسم المصدر من ذلك البقيا - بضم الباء - والبقوى - بفتحها - وباقي المفردات ظاهر المعنى

الإعراب : « طلبوا » فعل وفاعل « صلحنا » مفعول به ، ومضاف إليه « ولات » الواو واو الحال ، لات : نافية ، واسمها محذوف « أوان » خبرها ، مبني على السكون في محل نصب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، واستعرف وجه ذلك وما يرد عليه « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجب : فعل ماض ، ونا : فاعله ، والجملة معطوفة على جملة طلبوا « أن » حرف مصدرى ونصب ، أو هي تفسيرية لتقدم معنى القول دون حروفه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمها محذوف « حين » خبرها « بقاء » مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه على الأول في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وهذا الجار يتعلق بأجب : ألا ترى أنك تقول : أحبته بكذا ، والتقدير : فأجبنا بعدم كون الحين حين بقاء ؟ ويجوز أن تكون أن محففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر

الشاهد فيه : قوله « ولات أوان » حيث أعمل « لات » في لفظ « أوان » وهو من معنى الحين وليس بلفظه ؟ فهو رد على سبويه ومن معه حيث اشتروا لعمل « لات » أن يكون معمولاً من لفظ الحين

وإدعاء أن « لات » في هذا البيت عاملة عمل ليس هو ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي وأبو العباس البرد ، وعندهما أن هذه الكسرة التي في « أوان » ليست كسرة إعراب ، وإنما هي كسرة بناء ، وهذا التنوين ليس هو الذي يكون في آخر الاسم المتمكن ويعقب حركة إعرابه ، وإنما هو تنوين العوض الذي يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التي تصاف « إذ » إليها ، وأصل الكلام عندهما « ولات أوان طلبوا » بإضافة « أوان » إلى جملة « طلبوا » خذفت هذه الجملة ثم بنيت « أوان » على السكون كما هو الأصل في المبنيات ، وأعطى الكسر تشبيها له بزال ؛ أولاً أن قبل آخره ألف ساكنة والكسر أصل التخلص من التقاء الساكنين ، ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ، فإن فُتِرت بناءه على الكسر كما ذكر الشارح فالأمر لا يزيد عما ذكرنا ،

أى : وليس الأوان أوان صلح ، صُحِّفَ للمضاف إليه « أوان » منوئ الثبوت ؛ وبنى كما فعل قبل وبعد ، إلا أنَّ أواناً لشبهه يَنَزَّالِي وزناً بنى على الكسر ونون اضطراراً ، وأما قوله :  
 ٢٣٠ - لَمَنِي عَلَيْكَ لِلْهَمَّةِ مِنْ خَافٍ يَبْنِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ

وإن فُتِرت بناءً على السكون لزمك أن تحركه بعد اجتلاب التنوين للتخلص من التقاء الساكنين ؛  
 وذهب قوم منهم ابن هشام وتبعه الشارح إلى أن التنوين في « أوان » للضرورة وليس للتعويض ؛  
 واختار جارا لله الزمخشري الأول

ومن هذا التقرير نفهم أن في كلام الشارح خلافاً ؛ لأنه جعل المضاف إليه المذوف مفرداً في قوله « أى : وليس الأوان أوان صلح » ووجه الخطأ أنه إنما يبنى المضاف عند حذف المضاف إليه للفرد إذا كان من الظروف النسبية كقبل وبعد وفوق وتحت ، و « أوان » ليس منها ، وهو في كل عبارته تابع لابن هشام في معنى الليب

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الكسرة التي على « أوان » كسرة إعراب ، وهذا التنوين تنوين التمجيد ، ثم اختلفوا ؛ فذهب الفراء إلى أن « لات » هي التي أحدثت هذه الكسرة ، وأما قد تكون حرف جر ، واستدل على ذلك بهذا البيت ، وبقول الآخر :

• وَلَاتٍ سَاعَةٍ مَتَدَم •

وهو الشاهد السابق ، وروايته عنده بجرّ « ساعة » ، كما أخبرناك آتفاً ، وبقراءة من قرأ :  
 ( وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ) بجرّ « حين » ؛ وذهب غير الفراء إلى أن عامل الجرّ ليس هو « لات » وإنما هو « من » الاستغرافية حذف وبقى عملها كما في قول الشاعر :

أَلَا رَجُلِي جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُكَ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيْتُ

فيمر رواه بجرّ « رجل » على أن الأصل : ألا من رجل . وحسبك هذا فقد أطلت عليك  
 ٢٣٠ - هذا البيت أوّل قطعة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ونسبها بقوله : « وقال  
 التميمي في منصور بن زبادة » اه ، وهو عبد الله بن أيوب ويكنى أبا محمد من أهل البجامة ، شاعر  
 مولى فصيح عربي متكلم ، مدح الفضل بن يحيى

اللهف : « لهفي » اللهف - بفتح اللام ، وسكون الهاء أوقتها - الأسى والحزن ، وقيل :  
 هو الأسى على شيء يفوتك بعد ما تشرف عليه وتقاربه ، وقال الجوهري : « لهف بالشيء يلهف  
 - مثل علم يعلم - لهفاً - بفتحين - أى : حزن وتحسر ، ورجل لهف - بفتح فسكس - ولهيف » اه  
 « اللهفة » أى : لأجل لهفة ، واللهفة - بفتح اللام وسكون الهاء - الاستغاثة ونداء المضطر ،  
 قال في اللسان : « واللهيف : المضطر ، واللهوف : للظلم ينادى ويستغيث » اه ، وفي الحديث :  
 « أَجِبِ لِلَّهْوَفِ » ؛ وفي حديث آخر : « تُجِيبُ ذَا الْحَاجَةِ لِلَّهْوَفِ » « مجير » هو الناصر

فارتفع «مُجِيرٌ» على الابتداء ، أو القاعدية ، أى : لات يَحْصُلُ مجير ، أولات له مجير ، و «لات» همزة لمدم دخولها على الزمان

( تنبيه ) للنحويين فى «لَاتَ» الواقع بعدها «هَئَا» كقوله :

• حَنْتَ نَوَارُ وَلَاتَ هَئَا حَنْتَ <sup>(١)</sup> •

مذهبان (أحدهما) : أن «لَاتَ» همزة لا اسم لها ولا خبر ، و «هَئَا» فى موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و «حَنْتَ» مع «أَنْ» مقدرة قبلها فى موضع

لك الذى يدفع عنك التعدى و يمنعك منه ، وهو اسم فاعل من أجاره يجيره  
المعنى : إني آتخزن عليك وأظهر الأسمى ؛ لأنك كنت تجير من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد

الوجهاب : «لحنى» مبتدأ ، وباء التكلم مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلهف «للهمزة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للهمزة «يبنى» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه «جوارك» مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه «حين» ظرف زمان ، منصوب بيبنى «لات» حرف نفي مهمل «مجير» مبتدأ سوغ الابتداء به وقوعه بعد النفي ، والخبر محذوف ، والتقدير كما فى الشرح ، وجملة للمبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة «حين» إليها

الشاهد فى : قوله «لات مجير» حيث أتى بعد «لات» بلفظ من غير ألفاظ الحين - وهو قوله «مجير» - ولذلك جعلت همزة ؛ فتقرر ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، ولك فيه وجه آخر ذكره الشارح ، وهو أن تجعل هذا الرفع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : لات يحصل له مجير واعلم أن «لات» تختص بالعمل فى النكرات ؛ فلا يجوز وقوع المعرفة بعدها ، ومرادنا بهذا أن ما يذكر بعدها من معمولاتها يجب أن يكون نكرة ، فأما المفعول الآخر الذى تقرره فيكون معرفة ، ولهذا تجدهم يقدرون فى نحو قوله تعالى : (وَلَا تَحِينَ مَنَاصِي) الاسم بقوله : أى ولات الحين حين مناص ، وتختص كذلك بأن يكون معمولها من ألفاظ الزمان ، وهذا متفق عليه فى التى تعمل عمل ليس على البيان الذى تقدم شرحه ، وهل هو كذلك فى الجارة عند الفراء ؟ التى نصت عليه ابن هشام أنه كذلك ، قال فى اللئى : «زعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصة ، كما أن مذ ومنذ كذلك» اه ، وهو فى ذلك تابع لأبى حيان فى الارتشاف ، ولم أجد نصا يعارض هذا ، والله أعلم

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، وما قاله العلماء فيه ؛ فارجع إلى ذلك كله فى (ص ١٤٠ من هذا الجزء)

رفع بالابتداء ، والتقدير : حَتَّ نَوَارَ لَاتٍ هُنَالِكَ حَيْنٌ ؛ وهذا توجيه الفارسى ؛ (والثانى) : أن تكون « هُنَا » اسم « لَات » ، و « حَتَّ » خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هُنَا » عن الظرفية ، وهى من الظروف التى لاتتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال « لَات » فى معرفة ، وإنما تعمل فى نكرة

واختصت « لَات » بأنها لا يذكر معها معمولاً لها مما ، بل لا بد من حذف أحدهما (وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) منها ، وهو الاسم (فَشَأَ) فتقدير « وَلَاتَ حَيْنَ مَنَاصٍ » ولات الحين حِينَ مَنَاصٍ ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسم وبقي الخبر (وَالْتَكْسُّ قُلٌّ) جداً ، قرأ بعضهم شذوذاً « وَلَاتَ حَيْنَ مَنَاصٍ » برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حِينَ مَنَاصٍ لهم ، أى : كأننا لهم (خاتمة) أصل « لَات » لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث ، كما فى « رُبَّتْ » ، و « مُتَّتْ »<sup>(١)</sup> قيل : لَيَقْوَى شبهها بالفعل ، وقيل : للمبالغة فى النفي ، كما فى نحو عَلَامَةٌ ونَسَابَةٌ ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّتْ » و « مُتَّتْ » فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجوبين : الأول : أن فيه تجماعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض فى كلامهم لم يجز منه إلا مَالًا وشَاكًا<sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أنهم لم يدعوا فى « يعلد » و « يتد » فراراً من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس اللام والثانى : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

(١) من دخول التاء على ربّ قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ومن شواهد دخولها على ثم قول الشاعر :

وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللَّيْلِ يَسْبِي قَضَيْتُ مُتَّتْ قُلْتُ لَا يَنْبَغِي

(٢) لنا فى هذه الدعوى ، وهى قولهم « لايجتمع إعلالان فى كلمة » ؛ بحث مستفيض أجابناه

إلى موضعه من الكتاب



## أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهي ثلاثة : كاد ، وكره ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهي أيضاً ثلاثة : عسى ، وحرى ، وأخْلَوْنَنِي ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر ، وهي : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ؛ فسمية الكل أفعال مقاربة من باب التخليب

(كَكَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَذَرُ \* غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٌ لِهَذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرٌ) فلذلك افترقا بيايين ، وغير جملة المضارع : المَرْدُ ، كقوله :  
 \* قَابَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آتِيَا \* ٢٣١

٢٣١ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ \*

وهذا البيت تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمام في حماسته لتأبط شرًا ، الفهمى - واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، وكنيته أبو زهير - وأول هذه القطعة :

إِذَا اللَّوْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَلَسَى أَمْرُهُ وَهُوَ مُذِيرٌ

اللفظ : « يحتل » يأخذ بالحيلة للخلاص مما يقع فيه من المكروه « جدَّ جدُّه » الإسناد هنا مجاز عقلي ، وأراد أن الراء إذا عديم الناصر في وقت الحاجة فلم يتحيل للخلاص أضاع أموره وعانى منها ما يعانى والأمور مولَّ عنه ، وكان بنو لحيان - وهم حى من هذيل - قد ألفوه يشترعوا فوق جبل ، فأخذوا عليه طريقه ، فلما رأى ذلك منهم ، وكره أن يقع في أسرهم ؛ صبَّ مامعه من الصل على الصخر ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض بعيدا عن مكانه ، ثم أسلم قدميه للريح فنبجا « فهم » بفتح الفاء وسكون الهاء - قبيلته ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان « وما كدت آتيا » رواية الحماسة وغيرها « وما كنت آتيا » ولا شاهد فيها « تصفر » تتأسف ، وتحتزن

« إعراب » : « قَابَتْ » فعل وفاعل « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بآب « وما » الواو للحال ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والثاء اسم « آتيا » خبره « وكَمْ » خبرية مبتدأ « مثلها » بالجر : تمييز كم ، والضمير مضاف إليه ، و « مثل » لفظ متوغل في الإبهام فلا تمنع

وقوله :

## \* ٢٣٢ - لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا \*

إضافته من جملة تمييزاً ؛ لأنه لا يتعرف « فارقها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبره ؛ وقد روى « مثلها » بثلاثة أوجه : النصب ، والرفع ، والجر ، وقد مضى نحوه في الشاهد رقم (١٥١) « وهى » الواو للحال ، هى : مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الضمير المفعول

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتبا » حيث أحمل فيه « كاد » حمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء فيه بخبرها مفرداً منصوباً كما رأيت ، وهذا شاذ ، والقياس أن يكون خبر « كاد » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » كثيراً أو مقرون بها قليلاً ؛ ومن أجل ذلك أنكر كثير من العلماء هذه الرواية ، وزعم أن الرواية « وما كنت آتبا » كما علمت ، ولكن ابن جوف رحمه الله لم يرتض إلا رواية النحويين على شذوذها ، قال : « استعمل الشاعر الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال . موضع الفعل الذى هو فرع ، وذلك أن قولك : كدت أقوم ، أصله : كدت قائماً ، ولذلك ارتفع المضارع ؛ أى : لوقوعه موقع الاسم ، فأخرجه على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراعاة الأصول عن مستعمل الفروع ، نحو صرف ما لا ينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيح المقتل ، وما جرى مجرى ذلك ، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من استعمال خبر عسى على أصله في قوله \* إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا \* ( وهو الشاهد الآتى ) وهذه الرواية - يعنى وما كدت آتبا - هى الصحيحة في هذا البيت ، وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عتيق عندى إلى الآن ، والمعنى عليه البتة ، ألا ترى أن معناه فأبت وما كدت أؤوب ، كقولك : سلمت وما كدت أسلم ، وكذلك كل ما يلى هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ما قلنا ، وأكثر الناس يروى : ولم أك آتبا ، ومنهم من يروى : وما كنت آتبا ، والصواب الرواية الأولى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما كنت ، ولا لقولك : ولم أك ، وهذا واضح » اه كلامه ، وقال التبريزي في شرح الحماسة : « قد تكلم للرزوقي على اختيار ابن جني هذه الرواية ردّاً عليه ولم ينصفه . . . وقوله : ولم أك آتبا ، أى : رجعت إلى قبيلتي فهم وكدت لأؤوب لشارفني التلف ، ويجوز أن يريد ولم أك آتبا في تقديرهم وظنهم ، ويروى ولم آل آتبا - بفتح الهمزة وباللام - أى : لم أدع جهدى في الإياب ، والأول أحسن » اه

٢٣٣ - هذا بيت من الرجز المشطور ، ويروى قبله :

## \* أَكْثَرْتَ فِي الْقَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا \*

وهذا من الشواهد التى أنكرها العلماء قديماً ، قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد الطراح في كتابه بغية الأمل ومنية السائل ؛ فقال : هو بيت مجهول ، ولم ينسبه الشراح إلى أحد

... ..

فسقط الاحتجاج به ، ولو صح مقاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ؛ فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين « اه ، قال البغدادي : » وقد نسب إلى روبة بن الصجاج ، ولم أجد في ديوان رجزه ، والله أعلم به « اه كلامه ، قال أبو رجاء : وقد بحث ديوان أراجيز روبة فلم أجد هذا البيت إلا في زياداته التي حدثت حديثها مرارا ، ولا يقدح ذلك في الاستشهاد بالبيت المجهول إذا رواه الثقة الحجة

اللفظ : « العذل » اللوم ، والتعنيف « ملحا » مكثرا ومتابعا ، وهو اسم فاعل من قولهم : ألح الطر يلح إلحاحا ؛ إذا تنابع « عسيت صائما » مأخوذ من الحديث « فليقل إني صائم » و يروى مكان « لا تكثرن » قوله « لاتلحن » أى لاتعذلى

الإعراب : « لا تكثرن » لا : ناهية ، تكثر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ؛ في محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « عسيت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « صائما » خبره ، وستعرف مافيه ، وجملة « عسى » مع اسمه وخبره في محل رفع خبر « إن » للمؤكد

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائما » حيث أتى بخبر « عسى » اسما مفردا منصوبا - وهو قوله « صائما » - والقياس أن يكون خبر « عسى » فعلا مضارعا مقرونا بأن المصدرية في الأكثر

ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن « عسى » في هذا البيت ليست فعلا ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يلزم فيها ما ذكرناه ، وإنما هي فعل تام يرفع فاعلا محسب ، وهذا الفاعل هو تاء المتكلم ههنا ، وأما الاسم المنصوب فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : رجوت أن أكون صائما ، و « كان » مدخولة لأن المصدرية كما رأيت فهي في تأويل مصدر مفعول لصى ، والذي يقوى هذا عندم أن خبر « إن » للمؤكد لا يكون جملة إنشائية بالإجماع ، وأنه يلزم على جعل « عسى » ناقصة وقوع الجملة الإنشائية خبرا لإن

ومن العلماء من ذهب إلى أن « صائما » خبر « يكون » المحذوفة مع اسمها على نحو التقدير السابق ، ولكنهم جعلوا جملة « يكون » في محل نصب خبر « عسى »

وذهب قوم إلى أن « صائما » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : عسيت أن أصوم صائما ، أى : صياما ، فهو من مجيء المصدر على صورة اسم الفاعل ، وهذه الجملة في محل نصب خبر « عسى »

ومثل هذا الشاهد في جميع ما ذكرناه قول الزباه : « عسى النورير أبؤسا » جعل سيبويه وأبو على الفارسي قولها « أبؤسا » خبر عسى ، على أنه ضرورة ومراجعة للأصول المتروكة ، وجعله ابن الأعرابي منصوبا بفعل محذوف ، وقتره : عسى النورير يسير أبؤسا ، وقال الكوفيون :

وأما « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ » فالخبر محذوف ، أى : يَمَسَحُ مَسْحًا ؛ والجملة الاسمية كقولہ :

٢٣٣ - وَقَدْ جَعَلَ قُلُوصُ بَنِي زَيْادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ

التقدير : أن يكون أبوسا ، وقال ابن هشام : « وأحسن من ذلك كله أن يقترب بأس أبوسا ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى : ( فَطَفِقَ مَسْحًا ) أى : يمسح مسحا ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ ، واختار في اللغى غير هذا التقدير ؛ فقال : « الصواب أن البيت والمثل مما حذف فيه الخبر ، أى : يكون أبوسا وأكون صاعما ؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي ، ولأن المرجو له كونه صاعما لانفص صاعما » اهـ

٢٣٣ - هذا البيت من غنثار أبى تمام في ديوان الحامسة ولم ينسبه ، وقبله :

فَلَسْتُ يَنْزِلُ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَحْلِي أَوْ خَيَّلْتُهَا الْكَذُوبُ  
كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِي الْقَوْمَ بَوًّا وَمَا إِنِّي طَيْئًا إِلَّا أَلُغُوبُ

اللفظ : « خيالها » قال ابن منظور : « والخيال والخيالة : ما تشبه لك في البقظة والحلم من صورة ، قال الشاعر : \* فلست بنازل . . . البيت \* وقيل : إنما أنت على إرادة المرأة ، والخيال والخيالة : الشخص والطيف » اهـ « بَوًّا » بفتح الباء وتشديد الواو - أراد ولدها ، وأصل البوق ولد الناقة ، قال ابن منظور : « البوق - غير مهموز - الحوار ، وقيل : جلده يحشى تبنا أو نمما أو حشيشا تعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ثم يقرب إلى أم الفصيل لترامه فتدر عليه » اهـ ، والبوق أيضا : ولد الناقة « طباها » عادتها وشأنها ، أو طويتها ورغبتها وإرادتها « اللغوب » التعب والإعياء « بنى زياد » يروى في مكانه « ابن سهيل » وقوله « مرتعها » أراد مرعاها

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « قُلُوصُ » اسم جعل « بنى زياد » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى قُلُوصُ « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقوله « قريب » الآتى « مرتعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر جعل

الشاعر فيه - قوله « جعلت قُلُوصُ . . . مرتعها قريب » حيث وقعت الجملة الاسمية - وهى قوله « مرتعها قريب » - خبرا لجعل التى هى من أفعال المقاربة تشبيها لها بكان التى يجوز فيها ذلك وهذا بالنسبة لجعل نادر ، والأصل أن تكون جملة الخبر فعلية ؛ هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن « جعل » فى هذا البيت فعل تام قاصر ، وعنده أن « قُلُوصُ » فاعل جعل ، وأن جملة « مرتعها قريب » فى محل نصب حل من الفاعل ، والغنى : أقبلت قُلُوصُ بنى زياد قريبة للرتع من الأكوار

وجملة الماضي ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »

( وَكَوْنُهُ ) أى : كون المضارع واقع خبراً ( يَدُونُ أَنْ ) المصدرية ( بَمَدِّ عَتَى تَزْرُ ) أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ — عَتَى الْكَرْبُ الَّذِى أَسْتَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومن العلماء من رواه ببناء « جعل » للجهول ، وزعم أن « قلوص بنى زياد » نائب عن الفاعل والجملة الاسمية فى محل نصب حال منه

ومن العلماء من ذهب إلى أن « جعل » فعل قلبى مبنى للجهول ، و « قلوص » نائب فاعل وهو مفعوله الأول ، وجملة « مرتعها قريب » فى محل نصب مفعول ثان ، ومن هؤلاء من روى « جعلت » مبنيًا للعلوم؛ ففيه ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة فى الأبيات السابقة ، وهو فاعله ، و « قلوص » منصوب على أنه المفعول الأول

ومن العلماء من ذهب إلى أن « جعل » بمعنى صار؛ فقوله « قلوص » بالرفع اسمه ، وجملة « مرتعها قريب » فى محل نصب خبره

٢٣٤ — البيت لمدينة بن خشرم ، من قصيدة قالها فى الحبس ، وقد روى أكثرها أبو على القالى فى أماليه ، وزاد أبو العادات الشريف ابن الشجرى فى حماسه أبياتا على ما رواه القالى منها فارجع إليها هناك ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ وَأَنْتَ أَخْيَانًا طَرُوبُ      وَكَيْفَ وَتَذْ تَمْلَاكَ الشَّيْبُ  
يُعِجُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي      إِذَا ذَهَلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ  
يُورِقُنِي أَكْتَثَابُ أَبِي مُعْمِرٍ      فَهَلْبِي مِنْ كَاتِبِهِ كَثِيبُ  
قُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ، مَهْلًا      وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الصَّيْبُ  
عَتَى الْكَرْبُ      ... ..      البيت ، وبعبده :

فَيَأْمَنَ خَائِفٌ وَيَفُكُّ عَانٍ      وَيَأْنِي أَهْلُهُ الرَّجُلُ الْغَرِيبُ

اللفظ : « طربت » الطرب : خفة نصب الإنسان لفرح أو حزن « النَّأْيُ » البعد « يورقنى » يسهرنى « اكتشاب » هو افتعال من الكتابة ، وهى الحزن « أبى نير » قال اللخمى : هو ابن عم هذبة وكان مسجوناً معه ، وقال ابن هشام : هو رجل كان مسجوناً معه لجالسه يوماً وأظهر التألم له ، وقال العيني : هو رجل من قرابته زاره يوماً فى السجن فتألم له وأظهر الحزن « وخبر القول ذو اللب » أى قول ذى اللب « الكرب » الهمم والغم « أسيت » قال ابن السوفى :

... ..

يروى بضم التاء وفتحها والتخوين إنعاري وونه بضم التاء والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا غير وكان معه في السجن » اه « عان » أسير يعانى اللاؤاء والآلام

الوهاب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسمه « الذى » اسم موصول نعت للكرب « أسبت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، وحجة أمسى واسمه وخبره لاجل لخاصة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى الكرب الذى هو اسم عسى « وراء » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والضمير مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، وحجة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون ، وحجة يكون واسمه وخبره في محل نصب خبر عسى

الشاهد فيه : قوله « عسى الكرب ... يكون وراء فرج قريب » وفي هذه الجملة شاهدان : الأول : ما ذكره من أجله الشارح هنا ، وهو في قوله « يكون » حيث أتى بخبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » ، والأكثر اقترانه بها ، وقد اختلف العلماء في مجرد خبر « عسى » من « أن » أهو ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر إذا دعت الحاجة ، أم هو سائق في الكلام غاية الأمر أنه قليل ؟ أما الفارسي وأبو طي وجمهور البصريين فقد صرحوا بأن ترك « أن » من خبر « عسى » ضرورة لا تجوز في الكلام ، وأما سيبويه فظاهر عبارته أنه قليل لا ضرورة ، قال ( ج ١ ص ٤٧٨ ) : « واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها بكاد يفعل ؛ فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى أنفعل أو عسى ، وهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان ، وقال هذبة \* عسى الكرب ... البيت \* اه ، إلا أن العلماء قد قضا بأنه لا ينبغي أن يؤخذ كلامه على إطلاقه ؛ لما صرح به أبو طي من أنها لا تكاد تنجى بهير « أن » إلا في ضرورة ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُفْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ      بِمُنْهَرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ

وقول الآخر :

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَجَا ، وَلَكِنْ      عَسَى يَنْفَتُرَ بِي حَقٌّ لَشَيْمٍ

وهما من شواهد سيبويه أيضا

والشاهد الثاني في البيت ، وسيأتى للشارح ينشده من أجله ، وحاصله أن الظاهر من قوله « يكون وراء فرج قريب » أن قوله « يكون » فعل مضارع ناقص أونام ، وقوله « فرج قريب » اسمه على النقصان وقاعله على التمام ، وقوله « وراء » ظرف متعلق بمحذوف خبر على النقصان ومتعلق بـ يكون على التمام ، وهذا الظاهر غير مراد ولا صحيح ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون المضارع الواقع خبرا لمسى قد رفع اسما غير مضاف لضمير الاسم ، فلا هو رافع لضمير الاسم ، ولا هو رافع

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُسْكِيَا) فاقترانه بأن بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ - \* كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ \*

لامم ظاهر أضيف إلى ضميره ، وذلك غير جائز ؛ ومن أجل هذا رأى العلماء أن « يكون » مشتمل على ضمير الكرب الذى هو اسم عسى ، كما أعلننا ذلك فى إعراب البيت ، قال ابن هشام : « وفى يكون ضمير الكرب ، ويجوز أن تكون ناقصة ونامة ، وعلى الأول يكون فرج مبتدأ ، وقريب صفته ، والظرف خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية خبر يكون ، وعلى الثانى تكون الجملة حالا ، ويجوز على الوجهين أن يكون فرج فاعلا بالظرف على أنه خبر الناقصة وحال من فاعل النامة ، وهذا أرجح من تقديره مبتدأ » اهـ

٢٣٥ - هذا صدر بيت ؛ وعجزه :

\* إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةً وَرُودَ \*

وقد أنشد كثير من النحاة هذا البيت غير منسوب إلى قائل ، كما أنشده ابن منظور فى اللسان غير منسوب أيضا ، وهو بيت من كلة لحمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنْ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تَوَقَّى هَذَا رُكْنَا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ  
لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ ذَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّفْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ  
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةً وَرُودِ

اللفظ : « تفيض » بالفاء والطاء ، قال فى اللسان : « أبو القاسم الزجاجى : يقال : فاض الميت ، بالطاء ، وفاضت نفسه ، بالضاد ، وفاظت نفسه ، بالطاء ، والأخير جائز عند الجميع إلا الأصمى فإنه لا يجمع بين الطاء ولفظ النفس ، والذى أجاز فاضت نفسه ، بالطاء ، يحتاج بقول الشاعر :

\* كادت النفس أن تفيض \* البيت ، وقول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظِلْمًا وَتَحْشَى حِمَامًا فَهَى تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقال الفراء : أهل الحجاز وطى يقولون : فاضت نفسه ، وقضاعة وتميم وقيس يقولون : فاضت نفسه ، مثل فاضت دمعته ، وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاضت نفسه - بالطاء - لغة قيس ، وبالضاد لغة تميم ، وروى المازنى عن أبى زيد أن العرب تقول : فاضت نفسه ، بالطاء ، إلا بنى ضبة فإنهم يقولونه بالضاد » اهـ « ريطه » بفتح الراء وسكون الياء - أصلها الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد بها هنا الأكفان التى يلف فيها الميت

الإعراب : « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » حرف مصدرى ونصب « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى النفس ، وأن

وقوله :

٢٣٣٦- أَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُضَوُّوا السُّيُوفَ هُنَا السَّلَامُ .

وما دخلت عليه جملة بحسب الصورة وقعت خبرا لكاد « عليه » جار ومجرور متعلق بتفويض « إذ » تعليلية « غدا » يحتمل أن يكون فعلا ناقصا بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر ، ويحتمل أن يكون فعلا تاما ، وقاعله ضميرا مستترا فيه « حشو » خبر غدا على الأول ، وحال من فاعله على الثانى ، وهو مضاف ، و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة

الشاهر في : قوله « كادت النفس أن تفيض » حيث وقع فيه خبر « كاد » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهذا قليل في كاد ، ولم يذكر سيبويه في « كاد وكرب » إلا التجرد من « أن » قال ( ج ١ ص ٤٧٨ ) : « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل » اه ، وإنما كان الأصل في « كاد » أن يتجرد خبرها من « أن » لأن كاد لما دلت على قرب حصول الخبر كان كأنه في الحال ، وأنت تعلم أن « أن » المصدرية تخلص الفعل للاستقبال ، فكان الجمع بينهما في كلام واحد كالتناقض ومثل هذا البيت في اقتران خبرها بأن قول رؤبة :

رَسَمْتُ عَقًّا مِنْ بَيْتٍ مَا قَدِ اتَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ اللَّيْلِ أَنْ يَمْصَحَا

٢٣٣٧ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « أيتم » مأخوذ من الإباء - بكسر الهمزة - وهو أشد الامتناع « السلم » الصلح ، وهو بكسر السين وفتحها ، ويذكر ويؤث ، كما قدمناه مرارا « لدى الحرب » عندها المعنى : إنا عرضنا عليكم الصلح والمواعدة فلم تقبلوا هذا العرض ؛ فلما التقينا جبتهم عن قتالنا ، وعجزتم عن مقاومتنا ، وفررتم من وجوهنا ، حتى لقد كدنا لانتحاج إلى إخراج سيوفنا من أغمارها

الإعراب : « أيتم » فعل وفاعل « قبول » مفعول به « السلم » مضاف إليه « كدتم » فعل مضارع ناقص ، وتاء المخاطبين اسمه « لدى » ظرف متعلق بقوله « تفنوا » الآتي « الحرب » مجرور بالإضافة إلى لدى ، على معنى زمانها أو مكانها « أن » مصدرية ناصبة « تفنوا » مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعه فاعله ، وأن مع ما بعدها في تأويل مصدر خبر كاد « السيف » مفعول « عن السل » جار ومجرور متعلق بقوله تفنوا

الشاهر في : قوله « كدتم ... أن تفنوا » حيث قرن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ، وهو قليل كما تقدم في شرح الشاهد السابق ، والأكثر تجرده منها كما في قوله تعالى : ( وَمَا كَادُوا يَفْقَهُونَ ، لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ ، كَادَ يَرْيَغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ، يَكَادُ زَيْتُهَا يُقْبَى ، أَكَادُ أَخْصِيهَا ، لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ ، يَكَادُونَ يَسْطَلُونَ ، يَكَادُ سَنًا بَرَقِيرَ



وأُشْدَ سَبِيوِيَه :

٢٣٧ - فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدَةً فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذَبْتُ أَفْعَلَةً

يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ) ومع هذا فإن اقتران المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ليس بمنعنا ولا شاذا ولا هو خاص بضرورة الشعر، كانشعر به عبارة سيبويه التي ذكرناها في الشاهد السابق، وكأصرح به في (ج ١ ص ١٥٥) من أنه ضرورة، وستأتيك عبارة في الشاهد الآتي، بل هو وارد في الشعر والنثر؛ فأما الشعر فكما في هذه الأبيات التي رواها الشارح وبيت رؤبة التي أسمعناك، وأما النثر فكما في حديث أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه : « مَا كَذَبْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَقْرُبَ » وكما في قول جبير بن مطعم رضي الله عنه : « كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ »

٢٣٧ - هذا البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٥٥) ونسبه شراحه لعامر، وذكر في اللسان أنه له أو لامرئ القيس، وروى أبو الفرج الأصفهاني عجز البيت لعامر بن جوين الطائي هكذا :

فَكَمْ لِلسَّيِّدِ مِنْ هِجَانٍ مُؤَبَّلَةٍ تَسِيرُ مَحَاكَا ذَاتَ قَيْدٍ وَمُرْسَلَةٍ  
أَرَدْتُ بِهَا فَتْكَاً فَلَمْ أَزِجْخُنْ لَهُ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذَبْتُ أَفْعَلَةً

اللفظ : «خباسة» بضم الخاء وفتح الباء الموحدة مخففة - ومثلها الحباسة بمدودا - : الغنيمة؛ ونقول : خبس الشيء يجبسه خبسا - مثل نصر ينصر نصرا - وتجبسه واحتبسه ، إذا أخذه وغنمه ؛ وقال الأعمى : « الحباسة : الظلامة ، ورجل خبوس أى ظلوم » اهـ « نهنت نفسي » كفتفتها وزجرتها

المعنى : قال الأعمى : « وصف ظلامة هم بها ثم صرف نفسه عنها » اهـ ، وعليه يسأل عن تذكر الضمير في قوله « أفعله » إذ هو راجع إلى الحباسة وهي مؤنثة ؛ فأما على رواية أبي الفرج الأصفهاني التي رويناها في أول الكلام فالضمير عائد على مذكر ، وهو الفتك الذي ذكره في قوله « أردت بها فتكا » ، ويعتذر عن تذكر الضمير فيما رواه سيبويه والنحاة بأنه أعاده على الحباسة باعتبار معناها ، وكأنه عنى الظلم ، وسيأتي في بيان الاستشهاد وجه آخر عن السيرافي في بيان هذا الضمير

الإعراب : « لم » نافية جازمة « أر » مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مثلها » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « خباسة » بدل أو عطف بيان من مثلها « واجد » مضاف إليه ، ويجوز أن تجعل « مثلها » حالا من « خباسة واجد » وعليه يكون « خباسة واجد » مفعول أرى ، هذا كله إذا جعلت « أرى » بصرية ، فإن جعلتها علمية كان قوله « مثلها » مفعولا ثانيا تقم على للفعول الأول الذي هو « خباسة واجد » ، وقوله « نهنت » فعل وفاعل « نفسي » مفعول ، وياء التكلم مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بقوله نهنت « ما »

... ..

مصدرية « كدت » فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « أفعله » فعل مضارع منصوب بأن مصدرية محذوفة ، عند سيبويه ، وسعترف وجهه والخلاف فيه ، وقاعله ضمير مستتر ، والماء مفعول به ، وللضارع للقتن بأن تقديره هو خبر كاد

الشاهد في : قوله « كدت أفعله » حيث ذهب سيبويه رحمه الله إلى أن نصب « أفعله » بأن مصدرية محذوفة ، وهذا يدل على أن المضارع الواقع خبرا لكاد يقتضي بأن المصدرية ، واستظهر الشارح تبعا لجماعة أن هذا الذي ذهب إليه سيبويه يدل على كثرة اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن حذف الحرف العامل مع بقاء عمله إنما يكون حيث يكثر وجوده ، ليكون ذلك إشعارا به عند حذفه ، وإنما أراد الشارح بهذا البيت أن يرشد إلى أن اقتران خبر كاد بأن ليس ضرورة شعرية ، بدليل مراعاتها عند حذفها ، ولكن الوجود في عبارة سيبويه رحمه الله أن الاقتران بأن ضرورة لا يجوز ارتكابه إلا في الشعر ، مع أنه وجه هذا التوجيه ، قال (ج ١ ص ١٥٥) : « فلم أر مثلها ... البيت \* حمله على « أن » لأن الشعراء قد يستعملون « أن » ههنا مضطرين كثيرا » اه ، وأصرح من هذا قول الأعم : « الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ؛ ودخل أن على كاد لا يستعمل في الكلام ؛ فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيها لها بعسى ؛ لاشتراكهما في معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة » اه

وهذا التوجيه أحد توجيهات ثلاثة للعلماء في هذا البيت

والثاني ذكره أبو سعيد السيرافي بقوله : « غير سيبويه يقول : إن الشاعر أراد بعد ما كدت أفعله ، والعرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد الماء في المؤنث وتلق فتحة الماء على ما بعدها » اه وحاصله أن فتحة اللام ليست فتحة إعراب اقتضاها العامل ، كما هي في توجيه سيبويه ، وإنما هي فتحة أقيمت على اللام للدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه بالسكون ، وهو الماء ، ومثل هذا قولهم : بِالْكَرَامَةِ ذَاتِ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ - بفتح الباء للدلالة على حركة الماء التي هي الآن ساكنة - والأصل : بها - بكسر باء الجر وفتح الماء - فلما حذف الألف أُلقي حركة الماء ، وهي الفتحة على الباء ، ثم وقف

التوجيه الثالث توجيه بعض البصريين ، وحاصله أن الأصل « أفعلته » بنون التوكيد الحفيفة واللام مفتوحة لبناء المضارع مع النون على الفتح ، ثم حذف نون التوكيد وأبقى أثرها وهو البناء ، قال الأعم « وحمل الراء على سيبويه الفعل على إرادة نون التوكيد الحفيفة ، وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده بعد ما كدت أفعلته ، وهذا التقدير بعيد لتضمنه ضرورتين : وهما إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن أن قد أتت في الأشعار محذوفة كثيرا » اه كلامه ، وقال أبو سعيد السيرافي : « وهذا البيت في مذهب البصريين يخرج على طرح النون الحفيفة » اه كلامه

وقال : أراد بمد ما كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَهُ ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد  
اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطراد ثبوته  
( وَكَتَسَى ) في العمل والدلالة على الرجاء ( حَرَى وَلَكِنْ جِيلًا حَبْرُهَا حَمًا بِأَنْ  
مُتَّصِلًا ) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ ( وَأَلْزَمُوا أَخْلُوقَ « أَنْ »  
مِثْلَ حَرَى ) فقالوا : « أَخْلُوقَ السَّمَاءُ أَنْ تُنْطَرَّ » ، ولم يقولوا : أَخْلُوقْتَ تَمَطَّرُ ( وَبَعْدَ أَوْشَكَ  
اِنْتِفَاعًا « أَنْ » نَزَرًا ) أى : قل ، والكثير الاقتران بها ، كقوله :  
٢٣٨ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا

٢٣٨ — هذا البيت أنشدته ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي ، ولم يعين قائله ، وقبله :  
أَبَا مَالِكٍ لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالتَّيْسَ يَكْفِيكَ فَضْلُ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ  
وأنشد في اللسان بيت الشاهد عن ثعلب ولم يعزه إلى أحد  
اللفظة : « يملأوا » يعترهم اللال والسأم ، ويضجروا من إعطاء التراب ، وهو أنفه الأشياء  
وأهونها  
المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سألوا أن يعطوا أحقر الأشياء وأقلها خطرًا لما طابت  
بذلك أنفسهم

الإعراب : « لو » شرطية « سئل » فعل ماض مبني للجھول ينصب مفعولين « الناس »  
نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثان « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب لو ،  
أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل  
ماض مبني للجھول « هاتوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة ، والجملة في محل رفع مفعول القول ، وجملة  
الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام  
« أن » مصدرية « يملأوا » مضارع منصوب بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن وما دخلت  
عليه خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على يملأوا  
الشاهد فيه : للنحاة في هذا البيت شاهدان :

الأول : في قوله « أوشكوا » حيث ورد أوشك بصيغة الماضي ، وهو يراد على الأصح  
وأبى طي ، فإنهما أنكرتا استعمال « أوشك » وزعمتا أنه إنما استعمل من هذه المادة « يوشك »  
بصيغة المضارع ، ومثل هذا البيت في الرد عليهما — وفي اقتران خبرها بأن أيضا — قول جرير  
يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَلَّ الشَّيْءُ وَلَمْ يَغْدَرْ بِيَعْصِ الْأَمْرُ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩- يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوْاقِفُهَا

وكذا قول الكلمة البربوعي :

إِذَا لَمْ يَفْشِ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْمُؤِنِّي بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

وقول أبي زيد الأسدي ، وهو من أبيات كلمة الشاهد ( رقم ٢٤١ في ص ٤٤٦ ) :

فَضَمْتُ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَا يَهَا مِنْ الرَّئِيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَفْضَلَا

الشاهد الثاني : في قوله « أن علوا » حيث جاء خبرها مضارعاً مقترناً بأن الصدرية ، وهو الكثير الغالب في خبرها ، وتجرده من « أن » نادر ، وسيأتي القول عليه

٢٣٩ - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيديويه ( ج ١ ص ٤٧٩ ) وهو

من قصيدة قافية - ووم العيني في زعمه أنها هائية - أولها قوله :

أَقْتَرَبَ الْوَعْدُ وَالْقُلُوبُ إِلَى السَّلَامِ وَحُبُّ الْحَيَاةِ سَائِغُهَا

بَآتَتْ مُهْمُومِي تَسْرِي طَوَارِيقَهَا أَكْثَفُ عَنِّي وَالْأَمْعُ سَائِغُهَا

وَرَغِيْبَةُ النَّاسِ فِي الْحَيَاةِ وَإِنْ عَاشَتْ طَوِيلًا فَلَمُوتٌ لَاحِقُهَا

قَدْ أَتَيْتُ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا كَانَ بَدِيئًا بِالْأَمْسِ خَالِقُهَا

وَأَنْفٌ مَا جَمَعَتْ وَأَعْجَبَهَا مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ ... .. البيت ، وبسده :

مَنْ لَمْ يَجْتِ عِبْطَةً يَجْتِ هَرَمًا الْمَوْتُ كَأَسُّ وَالْمَرَّةُ ذَاتُهَا

اللفظ : « يوشك من فر من منيته » أراد أن من نكل عن ملاقة الأقران في الحرب مخافة

الموت فإنه قريب الوقوع فيه « غراته » بكسر الغين وتشديد الراء - جمع غرة ، وهي النضلة

« عبطة » بفتح العين الهملة وسكون الباء - الموت في سن الشباب وطراءة العمر ، والعبط :

الهم الحار الطرى « ذاتها » فيه دليل على أمرين : ( الأول ) أن الكأس مؤتة ، ( والثاني )

أنها قد تطلق ويراد مافيا ؛ وأصلها عبارة عن الوعاء ، وذلك ظاهر إن شاء الله

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول : اسم يوشك « فر » فعل

ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائذ إلى الاسم الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ،

والضمير مضاف إليه ، وحجته الفعل وفاعله لاجل لها صلة « في بعض » جار ومجرور متعلق بقوله

« يوافقها » الآتي « غراته » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى بعض « يوافقها » فعل

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا) بفتح الراء ، وقل كسرهما أيضا ، يعني أن إثبات «أن» بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ - قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَشْبُورَا

مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول الذي هو اسم يوشك ، وما العائد إلى النية : مفعول ، والجملة في محل نصب خبر يوشك

الشاهد فيه : قوله « يوشك من ... يوافقها » حيث وقع خبر « يوشك » فعلا مضارعا مجردا من « أن » الصدرية حملا على « كاد » ؛ لاشتراكهما في الدلالة على معنى المقاربة ، قال سيبويه : « وتقول يوشك أن تجيء ، فأن : في موضع نصب ، كأنك قلت : قارب أن تفعل ، وقد يجوز يوشك يجيء ، بمنزلة عسى تجيء » اه ، وقال الأعمش : « الشاهد فيه إسقاط أن بعد يوشك ضرورة ، كما أسقطت بعد عسى ، والمستعمل في الكلام إثباتها » اه  
وربما جاء خبر أوشك اسما مفردا كما جاء خبر عسى كذلك في نحو « عسى الغوير أبؤسا » ؛ فمن ذلك قول حسان :

مِنْ خَرٍ بَيْسَانَ تَحَيَّرْتُهَا تَرْيَاقَةَ تُوْشِكُ فَرَّ الْعِظَامِ

هكذا رواه جمهرة من أهل اللغة منهم صاحب اللسان ، لكن رواية الديوان « تسرع فتر العظام » ولا شاهد فيها ، قال ابن برى : « وقد يأتي يوشك مستعملا بعدها الاسم ، والأكثر أن يكون الذي بعدها أن والفعل ، وذلك نحو قول حسان \* من خر بيسان ... البيت \* » اه وهذا وجه آخر من تشبيه أوشك بعسى

٢٤٠ - - نسب العيني هذا البيت للعجاج الراجز المشهور ، وقد راجعت ديوان رجزه فلم أجده إلا في زياداته التي حدثت حديثها مرارا

اللفظة : « برت » هلكت ، والبوار : الهلاك « كربت » قارب « يهس » بفتح الباء وسكون الياء المثناة - هو في الأصل من أسماء الأسد ، ثم سمي به رجل ، وقال العيني : « وفي نسخ ابن الناطم كلها ضبط بهنس بالنون بعد الهاء عوض الياء ، وهو تصحيف » انتهى « مشبورا » مهلكا ، مأخوذ من التبور ، وهو الهلاك والحسران

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « برت » فعل وفاعل « أو » حرف عطف « كربت » فعل ماض ناقص ، وتاء الخطاب اسمه « أن » مصدرية « تبورا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كرب « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون في محل نصب عامله برت السابق « رأيت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر باضافة « لما » إليها « يهسا » مفعول لرأى « مشبورا » حال من يهس ؛ لأن رأى بصرية

وقوله :

٢٤١ - سَقَاهَا ذُؤُوالْأَخْلَامَ سَجَالًا عَلَى الظُّمَاءِ وَقَدْ كَرَبَتْ أَغْنَاهَا أَنْ تَقَطَّعًا

الشاهد فيه : قوله « كربت أن تبورا » حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، كما قد جسي ، خبر كاد كذلك ، والغالب في خبرها أن يتجرد من أن المصدرية ، حتى إن سيبويه لم يذكر في كرب وكاد غير تجرد خبرها من أن ، قال ( ج ١ ص ٤٧٨ ) : « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل ، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال » اهـ ، وقوله « ولا يذكرون الأسماء - إلخ » قد تقدم في « كاد » جسي الاسم للفرد خبراً لها شذوذاً وتنبها على الأصل للتروك ، وقال ابن منظور : « وقد كرب أن يكون ، وكرب يكون ، وهو عند سيبويه أحد الأفعال التي لا يستعمل اسم الفاعل منها موضع الفعل الذي هو خبرها ، لاقول : كرب كاتنا » اهـ بحروفه ، وفي عبارته شيء من التسامح في عدة مواضع يمكنك إدراكها بالتأمل

٢٤١ - البيت لأبي زيد الأسلمي ، وكان قد مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام ابن الفيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وهو إلى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك ؛ فلم تعجب إبراهيم مدحته ، فأمر به فضرب بالسياط ، في ذلك يقول :

مَدَحْتَ عُروفاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا فَلَمْ تَهْمَمْ بِأَنْ تَنْزَعَزَا  
تَقَانَدَ بُؤْسٌ ذَاغَتِ الْفَقْرَ وَالْفَنَى وَحَطَبَتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ أَضْرَعَا  
سَقَاهَا ذُؤُوالْأَخْلَامَ ... ... البيت . وبعده :  
بِفَضْلِ سَجَالٍ لَوْ سَقَوْا مِنْ مَشَى بِهَا عَلَى الْأَرْضِ أَرْوَاهُمْ جَمِيعًا وَأَشْبَعَا  
فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَا بِهَا مِنَ الرَّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَقْلَعَا  
وَرَهَّهَآ أَنْ تَقْلَعَ الْخَيْرَ فِي الْغَنَى مُقَاسَاتَهَا مِنْ قَبْلِنَا الْفَقْرَ جُوعَا

اللفظ : « بأن تنزعزا » هكذا روي بزايين ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدث لهم النعمة بعد البؤس ، فلم يتحركوا لبذل المعروف « تقانذ » جمع نقيضة بمعنى اسم المفعول ، يعني أن ذوى قرابة هؤلاء - وهم هشام بن عبد الملك - أتقوهم من البؤس والفقر « أصرع » جمع ضرع وهو مأخوذ من قولهم : حلب الدهر أشطره ، أى : ذاق حلوه ومره « سجالا » السجل - بفتح السين وسكون الجيم - البلو العظيمة الملوذة ماء ، مذكر ، وقيل : هو ملؤها ، وقيل : إذا كان فيه ماء قلت أوكثر ، والجميع سجال - بكسر السين - وسجول - بضمها - ولا يقال لها فارغة سجل ، ولكن دلو ، والغرب - بفتح الغين وسكون الراء - مثل السجل ، والدنوب - بفتح الدال

والكثير التجرد ، ولم يذكر سيبويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هِنْدُ غَضُوبُ

الحكمة - مثلها ، والكل مذكر إلا البلو خاصة فمؤنثة « فضل سجال - إلخ » معناه أن مامنحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم لو أنه وزع على أهل الأرض جميعا لكفاهم ، ولكتمهم بخلاؤه وآثروا أنفسهم الإعراب : « سقاها » فعل ماض ، وضمير المؤنث العائد إلى العروق في البيت السابق ، مفعول به أول « ذوو الأحلام » مركب إضافي فاعل سقى « سجلا » مفعول ثان « على الظما » متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « أعناقها » اسم كرب ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كرب ، وأصل « تقطعا » تنقطعا - بناءً - - خذف إحداها تخفيفا ، وجملة كرب مع اسمها وخبرها في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطعا » حيث جاء فيه خبر كرب فعلا مضارعا مقرونا بأن ، وفي هذا رد لعبارة سيبويه التي رويناها في شرح الشاهد السابق ، والتي زعم فيها أن خبر كرب لا يجيء مقرونا بأن ، وقد بحث طويلا على أجد بيتا آخر ثبتت فيه أن مع المضارع الواقع خبر السكرب فلم أوفق للعثور عليه ، وأظن البيت الواحد لا يقدح فيها ذهب إليه سيبويه ؛ فإنك قد سمعت أن البيت والبيتين لاتبنى عليهما القواعد

٢٤٣ - قال العيني : « أقول : قاتله رجل من طيء ، ويقال : قاتله الكلجة البربوعي ، واسمه هيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، أحد فرسان بني تميم ، شاعر محسن ، كذا قاله الأخفش ، وقال الرشاطي : له فيه وهمان : أحدهما : أنه جعل الكلجة لقباً له وهو اسم أمه ، والثاني : أنه قال اسمه هيرة وإنما هو جرير بن هيرة ، وقال بعضهم : اسمه عبد الله بن هيرة ، قلت : الصحيح أن اسمه هيرة » اه ، وأقول : للمروف المشتهر في كتب الأدب ما قاله أبو الحسن الأخفش أن الكلجة لقبه

اللفظ : « جواه » الجوى - بفتح الجيم والواو مقصورا - شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو الساعى النمام ، وأصله الذى يستخرج الحديث باللفظ ، وقد روى في مكانه « العذول » بفتح العين للمهمل ، وهو اللاتم « غضوب » هو على فصول - بفتح أوله - وهى صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كصبور

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسم « من جواه » جار ومجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، والضمير مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب بقوله يذوب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها « هند غضوب » مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب مقول القول

(وَتَرَكُ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من النفاة ؛ لأن أفعال الشرع للحال ، و «أَنْ» للاستقبال (كَأَنَّمَا السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقَ) زيدٌ يَتَدَوُّ ، بكسر القاء وفتحها وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أَقْرَأُ (وَعَلَقَ) زيد يسمع ؛ ومنه قوله :  
٢٤٣ - أَرَأَيْكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرَنَا وَظَلَمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْحَبِيرِ

الشاهد فيه : قوله «كرب القاب يذوب» حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، على ما هو الغالب والكثير المستعمل في الكلام العربي ، وهو واضح مما ذكرناه آنفاً واعلم أنه ربما استغنى عن خبر «كرب» إذا أرشدت إليه قرينة : من ذلك حديث رقيقة - بضم الراء على زنة الصغر - «أَيْفَعُ الْفَلَامُ أَوْ كَرَبٌ» ومنه الحديث «فَإِذَا اسْتَقْفَى أَوْ كَرَبٌ اسْتَمَفَّ»

٢٤٣ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين  
اللفظ : «علقت» أخذت ، وشرعت «أجرنا» حمينا ، وجعلناه بمنزلة جارنا الذي يلاصق مسكنه مسكننا في تعظيم حقه والاتصاره  
المعنى : إني أراك قد بدأت تظلم هذا الذي حميناه واتصرناه له كأنك قد استهنت بما نستوجبه عليك من الحقوق ، ولم تدرك أنك بظلمك إياه إنما تهيننا وتظلمنا  
الوهراب : «أراك» فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعوله الأول «علقت» فعل ماضٍ ناقص ، والتاء اسم «تظلم» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر علق ، وجملة علق واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ لأرى «من» اسم موصول : مفعول لتظلم «أجرنا» فعل وفاعل ، والجملة لأعمل لها صلة للوصول ، والعاثد محذوف تقديره : أجرناه «وظلم» الواو للحال ، ظلم : مبتدأ ، وهو مضاف ، و «الجار» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إذلال» خبر المبتدأ «الحبير» مضاف إليه ، وهي أيضاً من إضافة المصدر لمفعوله ، والجملة في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله «علقت تظلم» حيث ورد خبر علق فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية لأنها من أفعال الشرع ، وهي تدل على شروع المبتدأ في الخبر ، والشرع إنما يكون في حال التكلم ؛ وأنت خير بأن «أن» المصدرية تمحض الفعل للاستقبال ، فكان وجودها في خبر أفعال الشرع كالنقص بين مدلول هذه الأفعال وما تكسبه «أن» الفعل الذي بعدها ، وقد أفهمك الشارح ذلك

هذا ، واعلم أولاً أن الشارح رحمه الله لم يستشهد لفبر علق من هذا النوع ؛ فأما شاهد «أخذ» فقول الشاعر :

فَأَخَذْتُ أَشْأَلَ وَالرَّسُومُ تُجِيبُنِي إِلَّا اعْتِيَاذَ إِجَابَةٍ وَسُؤَالِ



﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عَدَّ الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هَبَ وَقَامَ ، نحو هَبَّ زَيْدٌ يَفْعُلْ ، وقَامَ بَكَرٌ يَنْشُدْ

الثاني : إذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْكَادَ ، وَمَنْ سَجَلَ أَخْطَأَ أَوْكَادَ »

الثالث : يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب — غير عسى — أن يكون رافعاً لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤ — وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْنَتْهُ نُكَلِّنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِيَهُ

وأما شاهد « هَبَ » فقول الآخر :

هَبْنَتْ أُلُومُ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا

وأما شاهد « أُنْشَأَ » فقول الآخر :

لَمَّا تَبَيَّنَ مِثْلُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ أَنْشَأْتُ أَغْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

وأما شاهد طفق قوله تعالى : ( وَطَفِقًا مَبْخَصَانِ ) وفي الحديث : « فَطَفِقَ يُفْتِقِي إِلَيْهِ الْجَبُوبُ »

[ الجبوب — بفتح الجيم — : الدرر ] ، وأما شاهد « جَعَلَ » فقول ابن أحرر الباهلي — وقيل : هو

أبى حبة الغري — \* وقد جعلت إذا ماقت ... البيت \* وهو الشاهد ( ٢٤٥ ) وسيأتي

مشروحا ، واعلم ثانيا أن أغرب هذه الأفعال : علق ، وهب

٢٤٤ — البيت لدى الرمة — غيلان بن عقبة — من كلمة له بائية ، ومطلعها :

وَقَفْتُ عَلَى رَنْبٍ لَيْمَةٍ نَاقَتِي كَمَا زِلْتُ أُبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

بَأَجْرَعٍ مِقْفَارٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقَرْيِ فَلَاةٍ وَحُفَّتْ بِالْفَلَاةِ جَوَانِبُهُ

اللفظ : « وقفت » يقال : وقفت الناقة تقف ، ووقفتها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعة « ربع »

الربع — بفتح فسكون — : الدار حيث كانت ، ويجمع على أربع وأربع وأربع وربع ، ويروى

الشطر الثاني هكذا :

\* كَمَا زِلْتُ أَسْقِي رَنْبَهَا وَأَخَاطِبُهُ \*

وما رويناه أولا أعرف وأشهر ، وتقول : سقيته — بتضعيف العين — وأسقيته ، أى : دعوت له

بالسقى ، أى : قلت له : سقاك الله ، ومثله أيضا : رعيته — بالتضعيف — أى : قلت له : رعاك الله

« أبنته » أظهر له بنى : أى : حزنى « ملاعبه » جمع ملعب ، وهو مكان اللعب « بأجرع » يريد

وقوله :

٢٤٥ - وَمَنْ جَعَلَتْ إِذَا مَا كُنْتُ يُقْلِنِي تَوْنِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الْحَلِيلِ

أن هذا الربع كائن في أجمع ، وهو الرملة المستوية التي لا تنبت شيئا « مقفار » على صيغة اللبانة وهو من أوصاف « أجمع » ؛ ويقال : مفازة قفر وقفرة ومقفار : أي لا نبات فيها ولا ماء الإعراب : « وأسقيه » الواو عاطفة ، أسقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعوله « حتى » غائية بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير يعود إلى الربع . واستعرف مافيه « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « تكلمني » الآتي ، وعلقه العيني بكاد « أبش » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والهاء ضمير الربع مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « تكلمني » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أحجاره » الظاهر أنه فاعل تكلم ، والضمير مضاف إليه ، واستعرف مافى هذا الإعراب « وملاعبه » معطوف على أحجاره ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وكاد واسمها وخبرها في تأويل مصدر بواسطة أن الصدرية المحذوفة بعد حتى ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأسقى

الشاهد في : قوله « كاد تكلمني أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد قد رفع فاعلا ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم ، وذلك قوله « أحجاره » ؛ وذلك عند النحويين لا يجوز إلا في « عسى » وحدها دون سائر أخواتها ، ولأنه أتى به على المرضي عندهم لقال : كاد يكلمني ؛ ومن أجل هذا تأول العلماء هذا البيت ونحوه ، فلم يرتضوا أن يكون قوله « أحجاره » فاعلا للمضارع كما هو الظاهر ، بل زعموا أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كاد ، وقوله « أحجاره » بدل من ضمير مستتر في كاد ، وهو اسمه ، قال أبو حيان : « ورفع المضارع السبي لا يجوز عند أصحابنا ، وتأولوا ما ورد من ذلك » اه ، وقال الشيخ خالد : « فأحجاره : بدل من اسم كاد بدل اشتغال ، لا فاعل لتكلمني . بل فاعله ضمير مستتر فيه ، والتقدير : كادت أحجاره تكلمني ، فساد الضمير على البديل دون اللبدل منه ؛ لأنه المقصود بالحكم والاعتماد عليه في الإخبار غالبا ، وأغنى ذلك عن عوده إلى اللبدل منه » اه ، وسيأتي لك في شرح الشاهد الآتي ما ترتاح إليه ، إن شاء الله

٢٤٥ - هذا البيت يروى خامس خمسة أبيات لعمر بن أحمرباهلي ، وقد ذكر هذه الأبيات الحجة المرزباني في اللوشح - وهو كتاب في ما أخذ العلماء على الشعراء - ويروى منسوباً إلى أبي حية النمرى ، وقد ذكره مع بيت آخر ونسبهما إليه أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ في كتاب الحيوان ، وعلى الحالين فقد تصحفت رواية بيت الشاهد على النجاة ، فأما أبيات ابن أحمرباهلي :

مَا لِّلْكَوَاعِبِ يَأْعِيشَاهُ قَدْ جَعَلَتْ تَرَوُّزٌ عَنِّي وَتَطْلُوِي دُونِي الْحَجَرُ  
قَدْ كُنْتُ مَرَّاجٍ أَبْوَابٍ مُّطْلَقَةٍ ذَبَّ الرِّيَادِ إِذَا مَا خُولَسَ النَّظَرُ

وَالوَاحِدَ أَتَيْنِ بِمَا بوركَ النَّظَرُ      وَقَدْ جَعَلْتُ أَرَى الشَّخْصَيْنِ أَرْبَعَةً  
فَصِرْتُ أَشْشَى عَلَى رِجْلِي مِنَ الشَّجَرِ      وَكُنْتُ أَشْشَى عَلَى رَجُلَيْنِ مُعْتَدِلًا  
ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الْسَّكِرِ      وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُتُّ بُثْلَقْنِي

وأما بيتا أبي حية فهما :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُتُّ يُوْجِعُنِي      ظَهَرِي قُصْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ الْسَّكِرِ  
وَكَنْتُ أَشْشَى عَلَى رِجْلِي مُعْتَدِلًا      فَصِرْتُ أَشْشَى عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ومن هنا تعلم أن البيت رأى القافية ، ولكنه تصف على النحاة قديما فقع بعضهم بعضا في روايته كما رواه الشارح ، وفي أبيات ابن أحر اختلفت حركات الإعراب في قوافيها - وهو عيب من عيوب الشعر يسمى الإقواء - ومن أجل هذا أخذها العلماء عليه ، ومن أجله أيضا رواه المرزباني في اللوشح

اللفظ : « الكواعب » جمع كاعب ، وهي الشابة التي تتأ نديها وظهر « عساء » اسم امرأة « تزور » تميل ، وتعرض « الحجر » جمع حجرة - يضم الحاء المهملة فيها - وأراد أنهم يعرض عنه ويفلقن دونه أبواب حجرهن « ذب الرياد » أراد كثير الحركة لا يستقر على حال ، وأصل الرياد مصدر راود براود « خولس النظر » اختلس ، وسرق ، واختطف على سرعة « بما بورك النظر » هذا تهكم واستهزاء وسخرية « بثقلني » يجهدني ويتعبني ويعينني « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض كما في البيت ، والنهوض « السكر » بفتح السين وكسر الكاف - صفة مشبهة ، بمعنى التخل وهو الذي أخذ منه الشراب قواء

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قُتُّ » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بالإضافة إلى « إذا » ، وهي جملة الشرط « بثقلني » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ثوبِي » الظاهر أنه فاعل يثقل ، وياء للتكلم مضاف إليه ، وستعرف مافيه ، وجملة « بثقلني ثوبِي » في محل نصب خبر « جعل » ، وجواب الشرط على هذا الإعراب محذوف يدل عليه جملة خبر الفصل الناقص ؛ أو إذا مجرد الظرفية فلا تحتاج إلى جواب ، ولعل هذا أولى وأحسن « فأنهض » الفاء عاطفة ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « نهض » مفعول مطلق « الشارب » مضاف إليه « التخل » أو « السكر » صفة للشارب

الشاهد فيه : قوله « جعلت بثقلني ثوبِي » حيث وقع فيه مظاهره أن المضارع الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم - وهو قوله « ثوبِي » - وقد عرفت أن

فأحجاره وثوبى : بدلان من أسمى كاد وجعل ، وأما « عسى » فإنه يجوز فى المضارع بعدها خاصة أن يرفع السبى ؛ كقوله :

٢٤٦ - وَمَاذَا عَسَى الْحَاجُّ يَبْتَغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزُنَا حَيْدَ زِيَادِ

ذلك غير مرضى عند جماعة العلماء ، ولو أنه أتى به على الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ؛ ومن أجل هذا ذهب العلماء إلى تأويل البيت وتخريجه على ما يوافق رضام ، وجعلوا هذا الظاهر غير مراد ؛ ولهم فى هذا توجيهان :

الأول : أن « ثوبى » ليس فاعلا ليثقل كما زعمتم فى الإعراب ، وإنما هو بدل اشتغال من اسم جعل - وهو التاء - على نحو ما ذكرنا فى الشاهد السابق ، وفاعل يثقل ضمير مستتر يعود إلى اسم جعل ، وكان حقه أن يقول : جعلت أثقل ، بهمزة المضارع التى للتكلم ، لكنه لما أبدل « ثوبى » من تاء التكلم أعاد الضمير من المضارع على البديل لا على المبدل منه ؛ لما تقدم فى الشاهد السابق

التوجيه الثانى : أن يجعل قوله « يثاقى ثوبى » جملة من فعل وفاعل كما هو الظاهر ، ولكن لاتكون هذه الجملة فى محل نصب خبر « جعل » بل هى جواب « إذا » الشرطية ، ولا محل لها ، وتكون جملة الشرط وجوابه فى محل نصب خبرا عن « جعل » وهذا توجيه ابن مالك فى التسهيل والمحقق الرضى فى شرح الكافية

وليس بدعا أن تقع جملة الشرط مع جوابه خبر « جعل » ، بل ورد ذلك فى قول ابن عباس : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا » بتقدير أن جملة « أرسل رسولا » جواب « إذا » لا خبر جعل ، وقال همام الرقاشى :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا حَاجَّةٌ عَرَضَتْ يَسْأَلُ دَارِكَ أَذْلُوها بِأَتْوَامِ

على تقدير أن تكون جملة « أذلوها » جواب « إذا » لا خبر « جعل » ، قال ابن مالك فى التسهيل : « وربما جاء خبر جعل جملة اسمية وضلية مصدرة بإذا » اه ، فضلا عن احتمال هذه الشواهد غير مازها إلى كآشرنإ إلىك فإن التخرج عليها لاسوغ لندرتها وقلة ورود أمثالها ، وابن هشام فى هذا القام كلام للرد على ابن مالك ذكره فى التصريح نقلأ عنه ، ولا نراه موجها ، فراجع إن شئت وترث فى فهمه

٢٤٦ - نسب العيني هذا البيت للفرزدق ، ولم أجده فى شعره الذى بين يديّ ، وقال ياقوت : « وقال البرج بن خنيزر التميمى ، وكان الحاجاج قد ألزمه البعث إلى المهلب لقتال الأزارقة فهرب منه إلى الشام ، وقال :

إِنْ تَنْصِفُونَا أَكْ مَرَوَانَ تَقْتَرِبُ إِلَيْكُمْ ، وَإِلَّا فَأَذْنُونَا يَسَّادِ

فَإِنَّ لَنَا عَنْكُمْ مَرَّاحًا وَمَرَّحَلًا      يَبْسِي إِلَى رِيحِ الْفَلَاةِ صَوَادٍ  
مُحْبَسَةً بَزْلَ تَحَايَلٍ فِي الْبَرَى      سَوَارٍ عَلَى طُولِ الْفَلَاةِ غَوَادٍ  
وَفِي الْأَرْضِ عَنْ ذِي الْجَوْرِ مَنَآئٍ وَمَذْهَبٌ      وَكُلُّ بِلَادٍ أُوطِنَتْ كِبِلَادِي  
وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ      ... البيت ، وبعده :

فَلَوْلَا بَنُو مَرْوَانَ كَانَ ابْنُ يُوسُفَ      كَمَا كَانَ عَقِيدًا مِنْ عَبِيدِ إِيَادٍ اهـ

اللفظ : « مزاحا » بفتح اليم والزاي - مصدر ميمي ، مأخوذ من زاح - من باب باع - إذا ذهب وبعده « مزحلا » بفتحين بينهما زاي ساكنة - يحتمل أن يكون مصدرا ميميا ، وأن يكون اسم مكان ، والأول أولى ليناسب السابق ، وهو مأخوذ من زحل - وبابه خضع - إذا تنحى عن مكانه وتباعد « عيس » جمع عيساء ، وهي أنثى الأعيس ، والأعيس من الإبل : التي يخالط بياضه شيء من الشقرة ، ويقال : هو الكريم من الإبل « صواد » جمع صادية ، وهي العطشى ، وبابه كفرح « محبسة » بضم اليم وفتح الحاء وباء مشددة مفتوحة - قال في اللسان : « والإبل المحبسة : التي لم تسرح ، ولكنها خيست للنحر أو القسم ، وأنشد للنايفة :

وَالْأَذْمُ قَدْ خَيْسَتْ فَتَلَّا مَرَّاحَهَا      مَشْدُودَةٌ بِرَحَالِ الْخَيْرَةِ الْجُدِّ اهـ

« بزل » هو بضم الباء وسكون الزاي ، وأصله بضمين خفف بإسكان ثانيه - والبزل : جمع بزول - بفتح الباء - ، ويقال : جمل بزول وبازل ، وناقعة بزول وبازل أيضا ، إذا طلع نابه فشق اللحم عن منبته شقا « البرى » بضم الباء وفتح الراء - جمع برة ، وهي حلقة من فضة أو صفر تجعل في أنف الناقة ؛ فإذا كانت من شعر فهي الخزامة ، وفي حديث ابن عباس : « أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَلًا كَانَ لِأَيِّ جَهْلٍ فِي أَنْفِهِ بُرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ ، يَغِيْظُ بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ »  
« حفيظ زياد » موضع على خمس ليال من البصرة  
ويروى بعد ما ذكرناه من الأبيات :

زَمَانًا هُوَ الْعَبْدُ الْمُقَرَّبُ بِذَلِكَ      يُرَآوِحُ صَنِيبَانَ الْقُرَى وَيُعَادِي

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائي أن « ما » اسم استفهام مبتدأ و « ذا » اسم موصول خبره ، وهو مردود بما ذكرناه في شرح الشاهد ( رقم ١٠٧ ) « عسى » فعل ماض دال على الطمع والإشفاق « الحجاج » اسم عسى « يبلغ » فعل مضارع « جهده » يروى بالرفع والنصب ، فمن رفعه جعله فاعلا يبلغ ، ومن نصبه جعل الفاعل ضميرا مستترا يعود إلى اسم عسى ، و « جهده » مفعول ، وعلى كل حال فالهاء ضمير الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرفية

روى بنصب «جَهْدُهُ» ورفضه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي ، وأما قوله :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِنَتْ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ<sup>(١)</sup>

فإن في «يَكُونُ» ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان

(وَأَسْتَعْمَلُوا مَضَارِعًا لِأَوْشِكَ) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها ( وَكَادَ

لَا غَيْرُ) أى : دون غيرها من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة الماضي ، (وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك مُعَمَّلًا عمله كقوله :

٢٤٧ - مُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَحُوشًا يَبَابَا

تنطق بـ«يبلغ» نحن « ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « جاوزنا » فعل وفاعل « حفر زياد » مركب إضافي مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد فيه : قوله « عسى الحجاج يبلغ جهده » والاستشهاد بهذه الجملة على أمرين : أحدهما - ولم يذكره الشارح هنا - في قوله « يبلغ » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وقد مضى القول فيه

والثاني - وهو الذى أنشد الشارح البيت من أجله - في قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع ، حيث رفع المضارع الواقع خبراً لصى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسم « عسى » ، وهذا جائز في « عسى » خاصة ، دون سائر أخواتها ، وخالف في هذا أبو حيان حيث ذهب في كتابه النكت الحسان إلى التسوية بين « عسى » وغيرها من أفعال الباب في امتناع رفع السببي ، وهو محجوج بهذا البيت كاترى

(١) قدمضى شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك في (ص ٤٣٧ من هذا الجزء)

٢٤٧ - هذا البيت لأبي سهم الهذلي ، وبعده :

وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْقَيْنُ فِيهِ كِلَابًا

اللفظ : «موشكة» مقاربة ، وهو اسم فاعل من أوشك «خلاف» ظرف بمعنى بعد ، ومنه قوله تعالى : (فَرِحَ الْمَخْلُوقُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ.. وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) اللحن : فرحوا بقعودهم بعده ، ولا يلبثون بعدك « الأنيس » بفتح الهمزة - المؤانس ، ويقال : ما بالدار من أنيس ، أى : ليس فيها أحد « وحوشا » يحمله بعضهم بضم الواو ، على أنه جمع وحش ، وهو صفة مشبهة ، ويقال : أرض وحش ، وأرض قفر - بفتح فسكون فيهما - إذا

وقوله :

٢٤٨ - فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاصِرَةِ الْعَوَادِي

وهو نادر

كانت خالية لأحد بها ؛ ويجعله بعضهم بفتح الواو على أنه صفة كعبور «يبايا» قال ابن منظور :  
اليباب عند العرب : القدي ليس فيه أحد ، وقال ابن أبي ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبَلَكَيْنِ لَوْ بَسَّيْنِ رَجَعَ الْجَوَابُ أَوْ لَوْ أَجَابَا  
فَإِلَى قَصْرِ ذِي الصَّيْرِ قَالَا لِفِ أَمْسَى مِنَ الْأَنِسِ يَبَابَا

معناه : خاليا لأحد به « اه

الإعراب : «موشكة» خبر مقدم ، وهو اسم فاعل من أوشك الناقصة ؛ فهو من هذه الجهة  
عحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه « أرضنا » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه  
« أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ،  
أو اسمه إذا جعلته بمعنى صار ، وهذا الضمير عائد إلى اسم موشك ، وهو ضمير الأرض ، وأن ومادخلت  
عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث النقصان « خلاف » منصوب على الظرفية بتعود  
« الأنيس » مضاف إليه « ووحوشا » حال من فاعل تعود ، أو خبره إذا كان بمعنى صار « يبابا » صفة  
لوحوش ، أو حال معطوف عليه بحرف عطف محذوف ، أو خبر بعد خبر

الشاهد فيه : قوله « موشكة » حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك عاملا عمله ، وذلك

واضح من إعراب البيت

٢٤٨ - البيت لكثير بن عبد الرحمن ، من كلمة يشبب فيها بغاضرة جارية أم البنين بنت

عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأولها :

شَجَا أَظْمَانُ غَاصِرَةَ الْعَوَادِي      بَغِيرِ مَشُورَةٍ عَرَضًا فَوَادِي  
أَغَاصِرُ؛ لَوْ شَهِدْتَ غَدَاةَ يَنْتُمْ      جُنُوءَ الْعَائِدَاتِ عَلَى وَسَادِي  
أَوْتَيْتَ لِإِشْقٍ لَمْ تَشْكُمِيهِ      جَوَاعُهُ تَلَذَّعُ بِالزَّنَادِ  
وَيَوْمَ الْخَيْلِ قَدَسَقَرْتَ وَكَقْتِ      رِذَاءَ الْعَصَبِ عَنْ رَنْلِ بُرَادِ  
وَقَالَ النَّاصِحُونَ : تَحَلَّ مِنْهَا      يَبْذُلُ قَبْلَ شَيْمِهَا الْجَمَادِ  
فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا      وَتَعْدُو ... الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :  
فَأَمَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ نَادَى      بِرَدِّ جَمَالِ غَاصِرَةِ الْمُنَادَى

... ..

تَمَادَى الْبُعْدُ دُونَهُمْ فَأَمْسَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ لَجَّ بِهَا التَّمَادَى

اللفظ: «شجا» من الشجو، وهو الهم والحزن؛ وتقول: شجى يشجى شجى، مثل فرح يفرح فرحاً: أى حزن، وتقول: شجاه يشجوه، إذا أحزنه، وما هنا منه «أظعان» قيل: جمع جمع ظعن - بفتحين - كسب وأساب، ومن جعل الظعن مصدراً فإن جمعه عنده لقصد التثنية، والذي عندي أن الأظعان يحتمل وجهين؛ (الأول) أنه جمع ظعن بفتحين، ولا يراد به المصدر، وإنما يراد به اسم الفاعل، فالمراد بالأظعان الظاعنات بدليل وصفه بالنوادى بعده، (والوجه الثانى) أن يكون الأظعان جمع ظعن - بضمين أو بضم فسكون - وهو جمع ظعينة، وهى المرأة مادامت فى المودج، وقوله «النوادى» هو جمع غادية، وهى اسم فاعل من غدا يغدو غداً، إذا سار فى وقت الغداة، هذا أصله «مشورة» بفتح الميم وضم الشين - الاسم من قولك: أشرت عليه بكذا، ويروى فى مكانه «مشية» بفتح الميم وكسر الشين وتشديد الياء اللثنية، وأصلها «مشينة» بالهمز، فسهل الهمز قلبها ياء ثم أدغم الياء فى الياء «عرضاً» بفتح العين والراء جميعاً - أى من غير قصد «شهدت» عاينت ورأيت «بنم» فارقم «العائدات» جمع عائدة، وهى الزائرة «جنوه» بضم الجيم بعدها نون - مصدر قولك: حناً يحنأ؛ إذا أكب، ويروى فى مكانه «حنو» بالحاء المهملة - وهو الخنان والرحمة «لم تشكبه» أراد لم تجزبه، والشكيمة: العطية «يوم الخيل» أراد يوم بقيق الخيل، وبيع الخيل: موضع بالمدينة عند دار زيد بن ثابت «رتل» أراد تقرأ حسن التنضيد، وهو بفتح الراء والتاء جميعاً «براد» بزنة غراب - هو البارد «العوادى» عوائق الدهر وغوائله التى تعدو على الإنسان، واحدها عادية، وأصلها اسم فاعل من عدا يعدو، ومراده من قوله «وتعدو دون غاضرة العوادى» أنها تحول دونها الموانع وتصرف عن لقاءها الصوارف

الإعراب: «فانك» حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من حيث نقصان «أن» حرف مصدرى ونصب «لا» نافية «تراها» بمعنى تبصرها: فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه، وما: مفعوله، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه «وتعدو» فعل مضارع «دون» ظرف منصوب بتعدو «غاضرة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «العوادى» فاعل بتعدو

الشاعر ثم: قوله «موشك أن لاتراها» حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك الناقصة، وعمل ما يعمل أصله؛ فرفع الاسم، وهو الضمير المستتر فيه، ونصب الخبر، وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها

وفى هذا البيت كالييت السابق أيضاً دليل على أن ما تفرع من «أوشك» يقرن خبره بأن للمصدرية كما يقرن أصله بها، وهذا غاية فى الوضوح



﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة أسمَ الفاعل من كاد وكرب ، وأنشدوا على الأول

قوله :

٢٤٩ - أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَئِينًا لَرَهْنٍ بِإِلْدِي أَنَا كَائِدُ

٢٤٩ - البيت لكثير بن عبد الرحمن من قصيدة يرقى فيها عبد العزيز بن مروان ، وقوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْقَيْنِ عِبْرَةٌ سَهَا عَائِدُ مِنْهَا وَأَسْبَلُ عَائِدُ  
قَدِيتُ بِهَا وَاللَّسَيْنِ سَهُوْ دُمُوعُهَا وَعَوَارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْرِ زَائِدُ  
فَإِنْ تَرُكْتَ لِكُخْلٍ لَمْ يَنْزُكِ الْبُكَى وَتَشْرَى إِذَا مَلَحَّحَتْهَا الرَّاوِدُ  
أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَئِينًا ... البيت ، وبعده :  
قَابَ مَطْلَى مَدَّ عَقَا فَكَانَهُ بِأَوْدِيَةِ الرِّقَاءِ مُحْمَمٌ أَوَائِدُ  
ذَكَرْتُ ابْنَ تَلِيٍّ وَالسَّمَاحَةَ بَعْدَمَا جَرَى بَيْنَنَا مَوْرُ الثَّقَا الْمُتَطَارِدُ  
خَلَفْتُ يَمِينًا بِإِلْدِي وَجَبْتُ لَهُ جُنُوبُ الْهَدَايَا وَالْجِبَاهُ السَّوَادُ  
لَنِعَمَ ذَوُو الْأَصْيَافِ يَفْشُونَ بِأَبَهُ إِذَا هَبَّ أَرْيَاحُ الشِّتَاءِ الصَّوَارِدُ

اللفظ : « سها عائد وأسبل عائد » يقال : عرق عائد ، إذا سال فلم يكدر بقاء ، وفعله عند

بفتح النون من باب خرج ، وجعله العيني من باب ضرب ، وبضم النون من باب كرم ، وبكسرهما من باب علم - قال عمرو بن ملقط :

بِطَمْنَةٍ يَجْرِي كَمَا عَائِدُ كَلِمَاءٍ مِنْ عَائِلَةٍ الْجَائِيَةِ

وسئل ابن عباس عن السحاحية فقال : إِنَّهُ عَرَقُ عَائِدُ ، و«عائد» الثاني في بيت كثير مأخوذ من هذا ، فأما الأول فإما أن يكون أراد به مجرد العرق ، على أنه جرده من جزء معناه فأطلقه ، وإما أن يكون اسم فاعل من عند إذا بني ولم يوافق القصد ، وذلك أنه لم يجر كما يريد صاحبه « قذيت بها » أى : أصابني بسببها القذى « سهو دموعها » أى : ساكنة لينة ، قال الجوهري : « السهو : السكون واللين ، والجمع سهاء ، مثل دلو ودلاء ، قال الشاعر :

تَنَاقَظَتِ الرِّيحُ لِقَدِّ عَمْرٍو وَكَانَتْ قَبْلَ هَبِّكَ سَهَاءً ١٥

« عوارها » قذاها ، وقد سبق تفصيل آراء العلماء في معناه « تشرى » تلج « حشحتها » حركتها « الراود » جمع مروء ، بزنة منبر « أسى » حزنا « يوم الرجاء » بكسر الراء الهملة - قال بإقوت : « هي في لثمتهم حجارة ضخام ، وربما جمعت على القبر فسمي بها ، وهي جبل طويل أحمر يكون له

رداه في أعراضه ؛ نزل به جيش أبي بكر رضى الله عنه يريدون عمان أيام الردة ، ويوم الرجام من أيامهم ، وقيل : الرجام جبال بقارة الحلى حى ضربة ، قال لبيد :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامَهَا      بِمَعْنَى تَأَبَّدَ غَوُّهَا فَرَجَامَهَا

ولا يبعد أن يكون أراد الحجارة « اه باختصار ، وقد رواه جماعة « الزحام » بالزاي الصجمة ، وهو تصحيف « فان مطي قد عفا » يريد أنه كثروا به « بأودية الرنقاء » الرنقاء : قاع لا يثبت شيئا ، وهو موضع بين ديار خزاعة وديار سليم « محم » جمع صحماء ، وهى التى لونها الصحمة ، والصحمة : سواد إلى صفرة ، أو حمرة في بياض ، ويراد بالأصح الحجار وبالصحماء الأتان ، و«أوابد» جمع أبدة وهى التى تسكن القفر فتأبد : أى تتوحش « للمتطارد » الذى يتبع بضه بعضا « الصوارد » الباردة الإعراب — « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أسمى » مفعول لأجله « يوم » ظرف منصوب بأموت « الرجام » مضاف إليه ، وجملة الفعل مع فاعله في محل نصب خبر كدت في أول بيت أنشدناه « واني » إن : حرف توكيد ونصب ، والتنون للوقاية ، والياء اسم إن « يقينا » مفعول مطلق عامله محذوف « لرهن » اللام هى لام التوكيد ، وهى السمة بالمزحقة ، رهن : خبر إن « بالدى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « كائد » خبره وجملة المبتدأ وخبره لاعل لها من الإعراب صلة التى

الشاهر فيه : قوله « كائد » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كاد الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وخبره محذوف ، وهذا الخبر ناصب لضمير يعود إلى الاسم الموصول ، وأصل الكلام : بالدى أنا كائد ألقاه ، وليس عجيبا أن يحذف الخبر كما حذفه الشاعر في قوله :

كَادَتْ وَكَذْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِزَادَةٍ      لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الْعَبَابَةِ مَا مَضَى

أى : كادت تصبو وكدت أصبو ، أو نحوه

وأكثر العلماء لا يقرّون أن « كائد » في بيت الشاهد اسم فاعل من كاد الناقصة ، وأوّل من أنكر هذه الرواية ابن السكيت في شرح ديوان كثير ، فزعم أن الصحيح في رواية البيت « كابد » بآباء اللوحدة ، من معنى المكابدة ، وفيه أنه حمل على القليل ، والحمل على القليل غير مقبول ؛ ويان هذا أنه لو كان فاعلا من المكابدة لقليل : مكابد ، كما تقول من المقاتلة : مقاتل ؛ إلا أنه أجرى عند من جعله اسم فاعل من المكابدة على غير قطعه ، كياخ من أيفع ؛ والدليل على أنه أجرى على غير قطعه أن هذا الفعل بهذا المعنى لم يسمع منه ثلاثى مجرد حتى يأتى اسم الفاعل منه على زنة فاعل ، كذا قال جمع من العلماء

فإن قلت : قد ورد في حديث بلال : « أَذَنْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

وعلى الثاني قوله :

٢٥٠ - أَبْنَىٰ ابْنُ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا ادْعَيْتَ إِلَى الْكَارِمِ فَأَعْمَلِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَكْبَدَهُمُ الْبَرْدُ ؟ « واختلف العلماء في تفسيره ؛ فقبيل : هو بمعنى شقّ عليهم وضيق ، من الكبد - بالفتح - وهو الشدة والضيق ، وقال قوم : هو بمعنى أصاب أكبادهم ، نحور رأسه وجده ، إذا أصاب رأسه وجده ، فما تمنع أن يكون كابد اسم فاعل من هذا ؟ قلت : لو تأملت لرأيت أنه يبعد كل البعد أن يؤخذ من أحد هذين اللذين اسم فاعل يصلح في هذا البيت

٢٥٠ - البيت لعبد قيس بن خفاف - بضم الخاء - البرجمي ؛ من بني عمرو بن حنظلة ، من البراجم ، وهو أول قصيدة له يوصى بها ابنه ، وبعده :

أَوْصِيكَ إِيَّاءَ أُخْرَىٰ لَكَ نَاصِحٌ طَلَبٌ بِرَيْبِ النَّهْرِ غَيْرُ مُفْطَلٍ

اللفظ : « أبني » هو همزة النداء و بضم الباء لأنه تصغير ابن ، وأصله « بنو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، فصار بنى - بياء مشددة - فلما أضيف لياء التكلم اجتمع ثلاثة أمثال فصار بنى ؛ فنهى من يبقها على حالها كما مر في أبيات الشاهد (رقم ٩٥ في ص ١٦٤ و ١٦٥ من هذا الجزء) ومنهم من يحذف ياء غير ياء التكلم ، ويروى في مكانه « أجيبيل » وهو اسم ابنه « إلى الكارم » يروى في مكانه « إلى العظام » وهي جمع عظيمة « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء للوحدة ، وهو الحاذق العاقل البصير ، ويروى في مكانه « طب » بتشديد الباء - وهو مثله في المعنى

الوجه الثاني : « أبني » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدرة « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » اسمه ، وكاف مخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن « يومه » مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، والجملة في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « إلى الكارم » جار ومجرور متعلق بدعى « فاعمل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، اعمل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها جواب إذا

الشاهد في : قوله « كارب » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي هي فعل من أفعال المقاربة ، وعلى هذا فإضافة « كارب » إلى « يومه » من إضافة اسم الفاعل لظرفه ، وفي « كارب » ضمير مستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام : إن أباك كارب في يومه يموت ، لحذف الخبر ، وأضاف الوصف إلى الطرف ، كما أفهمناك

وأنكر العلماء هذا ، وذهبوا إلى أن « كارب » اسم فاعل من « كرب » التامة ؛ فليس محتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل لحسب ، وعلى هذا فإضافة « كارب » إلى « يومه »

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - كما جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله؛ إذ القياس مكابد . قال ابن سيده: كابده مكابدة وكباداً: قاساه، والاسم كابد كالسكاهل والغارب، وأن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة، نحو قولهم: كَرَبَ الشتاء، أي: قرب، كما جزم به الجوهري وغيره

الثاني: حكى الأخفش طَفِقَ يَطْفِقُ - كضرب يضرب - وَطَفِقَ يَطْفِقُ - كعلم يعلم - وسمع أيضاً: إِنْ الْبَعِيرَ كَيْهَرُمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّةً (بَعْدَ عَسَى) و (أَخْلَوْقَ) و (أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَتَّى بِأَنْ يَفْعَلَ) أي: يستغنى بأن المضارع (عَنْ تَأَن) من معمولها (فَعِدَ) وتسمى حينئذ تامة، نحو «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا» و «أَخْلَوْقَ أَنْ يَأْتِيَ»، و «أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ» فَأَنَّ والمضارع في تأويل أسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر

وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر، فإن كان نحو «عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» فذهب الشاويين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيقوم، و «أَنْ يَقُومَ» فاعل عسى، وهي تامة لا خبر لها، وذهب البرد والسيرافي والفارسي إلى تجوز ذلك، وتجويز وجه آخر، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بمسى أسما لها، وأن المضارع في موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه في النية، وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على رأيه: عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، بتأنيث «تَطْلُعُ» وتذكيره، وعلى رأيهم يجوز ذلك، ويجوز: عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ، وعسى أن يَقْمَنَّ الهندات، وعسى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ بتأنيث «تَطْلُعُ» فقط، وهكذا أوشك وأخلوق

(تنبيه) يتعين الوجه الأول في نحو «عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا»؛ فلا يجوز أن

من إضافة الصفة إلى فاعلها، والمعنى: إن أباك قريب يومه، قال ابن منظور: «وكرب الأمر يكره كروبا - من باب دخل - دنا، ويقال: كربت حياة النار، أي: قرب انطفائها، وكل شيء دنا فقد كرب» اه باختصار، وقد أنشد القصيدة التي منها هذا البيت شاهداً لذلك

يكون «زَيْدٌ» اسم «عَسَى» لثلا يلزم الفصل بين صلة «أَنْ» ومعمولها وهو «عَمْرًا» بأجنبي، وهو «زَيْدٌ»، ونظيره قوله تعالى: «عَمَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا»

(وَجَرَدَنْ عَسَى) وأخنها أَخْلَوْلَقْ وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى «أَنْ يَفْعَلَ» كما مر (أَوْ أَرْغَ مُضْمَرًا يَهَا) يكون اسمها، و «أَنْ يَفْعَلَ» خبرها (إِذَا أَسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فقول على الأول: الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، والزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا، وهندُ عَسَى أَنْ تَقُومَ، والهندانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، والهندات عَسَى أَنْ يَقُمْنَ، وهكذا أَخْلَوْلَقْ وأوشك، هذه لفة الحجاز؛ وتقول على الثاني: الزَّيْدَانِ عَسِيَا، والزَّيْدُونَ عَسَوَا، وهند عَسَتْ، والهندانِ عَسَتَا، والهندات عَسَيْنَ، وهكذا أَخْلَوْلَقْ وأوشك؛ وهذه لفة تميم

﴿تنبيهان﴾ الأول: ماسوى «عسى»، وَأَخْلَوْلَقْ، وَأَوْشَكَ، من أفعال الباب يجب فيه الإضمار، تقول: الزيدان أخذًا يَكْتَبَانِ، وَطَفِقًا يَحْصِنَانِ؛ ولا يجوز: أَخَذَ يَكْتَبَانِ، وطلق يَحْصِنَانِ

الثاني: اختلف فيما يتصل بِعَسَى من الكاف وأخواتها نحو «عَسَاكَ، وَعَسَاهُ»؛ فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على «لَمَلَّ» كما حملت «لَمَلَّ» على «عَسَى» في اقتران خبرها بأن؛ كما في الحديث: «فَلَمَلَّ بِفَضْلِكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ» وذهب اللبرد والفارسي إلى أن «عَسَى» على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان أممًا جعل خبرًا، والذي كان خبرًا جعل أممًا، وذهب الأخفش إلى أن «عَسَى» على ما كانت عليه، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنه في قوله:

٢٥١ — يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْنَا

٢٥١ — أورد أبو زيد هذا الشاهد في نوادره، ونسبه لراجز من حمير، ولم يعينه، ورواه صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد، وكلاهما قد ذكر بعد ما في الشرح قوله:

\* لَنْضَرِيَنَّ بِسَيْفِنَا تَغْيِكَ \*

اللفظ: «ابن الزبير» أراد به عبد الله بن الزبير حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم «عصيك» أراد «عصيت» فأوقع الكاف موقع التاء، واستعرف وحده وما يحمل عليه «عنيتنا»

من العناء، وهو الجهد والشقة وبروى «عنيكنا» بإبدال التاء كافا «قفيكنا» أراد «قفاكا» فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى الكاف التي هي ضمير الخطاب ، وأكثر علماء اللغة على أن الاسم المقصور - نحو هوى ، ورعى ، وعصا ، وقفا - إذا أضيف إلى ياء المتكلم فلفظة عامة العرب على إبقاء ألفه بحالها ، تقول : هوى ، ورعى ، وعصا ، وقفاى . ولغة هذيل قلب ألفه ياء ، وتدغمها في ياء المتكلم ؛ فهم يقولون : هوى ، ورعى ، وعصى ، وفقى ، ومنه قول أبى ذؤيب الهذلى :

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِمَوَاهِمُ فَتَخَرَّوْا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقرى بها في قوله تعالى : ( قَمِنْ أَنْتَعَ هُدًى ) وسبأى في باب الإضافة . فإذا أضيف هذا الاسم إلى ياء غير المتكلم سلت ألفه من القلب فلفظة عامة العرب ؛ قلبها في مثل هذا البيت من ضرورات الشعر ، إلا أن أبا على الفارسي زعم أنه لا يختص بالشعر ، ولكنه من باب تقارض الألف والياء ووقوع أحدهما موقع الأخرى ، ومثله بعلبك وإليك مما هو من الحروف التي آخرها ألف قلب ياء عند الاتصال بالضمير ، والجمهور على خلافه

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن الزبير » منادى ، منصوب بالفتحة ، ومضاف إليه « طال » فعل ماض « ما » كافة لهذا الفعل عن طالب الفاعل « عصيكا » فعل ماض ، وتاء مخاطب للتعليق كافا فاعل ، والألف للإطلاق « وطالما » مثل سابقه « عنيكنا » فعل وفاعل ومفعول « إليك » متعلق بجنى

الشاعر في : قوله « عصيكا » حيث أوقع فيه ضمير النصب - وهو الكاف - موقع ضمير الرفع الذي يستوجه العامل ، وهو التاء الذي هو ضمير المخاطب ؛ فانك قد علمت في باب الضمير أن الضمير المتصل الذي يقع في محل الرفع هو تاء الفاعل متكلما أو مخاطبا ونون النسوة وتا ، كما علمت أن الكاف ومثلها الماء وياء المتكلم لا يقعن إلا في محل النصب أو الجر ، وللوضع هنا لتاء ؛ لأن العامل الذي هو « عصى » فعل يطلب فاعلا ، فأوقع الشاعر الكاف موقع التاء كما هو ظاهر ، هذا بيان كلام الشارح ، وهذا أحد توجيهين في البيت ، والتوجيه الثاني ذكره ابن جني ولم يذكر سواه ، وحاصله أن إبدال الكاف من التاء ليس من باب وضع ضمير موضع ضمير آخر ، وإنما هو من باب إبدال حرف مكان حرف إبدالا صرفيا ، كما يبدلون التاء من السين في نحو : التات ، والأكيات ، يريدون الناس ، والأكياس ، وكما يبدلون الجيم من الباء في نحو : العشج ، وعلج ، يريدون العشي ، وعليا

قال ابن جني : « أبدل الكاف من التاء ؛ لأنها أختها في الخمس ، وكان سحيم [ هو ابن وثيل الرياحي ] إذا أشد شعرا قال : أحسنت والله ، يريد أحسنت » اه  
واتصر ابن هشام في معنى اليب لهذا الوجه ، قال : « ليس هذا من استعارة ضمير النصب

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » ،  
و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المشار إليه في موضع  
نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :

٢٥٢ - \* يَا أَبَتَا عَمَّكَ أَوْ عَسَا كَا \*

مكان ضمير الرفع كما زعم الأخفش وابن مالك ، وإنما الكاف بدل من التاء بدلا نصريفا « اه  
وقد ذكر أبو علي الفارسي هذين التخريجين عن أبي الحسن الأخفش ؛ قال : « قال أبو الحسن :  
إن شئت قلت أ بدل من التاء الكاف لاجتماعها معها في الجنس ، وإن شئت قلت أوقع الكاف  
موقعها ، وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول لا للفاعل ؛ لإقامة القافية ؛ ألا تراهم يقولون : رأيتك  
أنت ، ومهرت به هو ، فيجملون علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع في أكثر الأمر موقع  
الآخر ، ومن ثم جاء لولاك ، وإنما ذلك لأن الاسم لا يصاغ معربا ، وإنما يستحق الإعراب  
بالعامل » انتهى

ومن هذا ترى ما في كلام ابن هشام الذي تبعه الشارح عليه ، من اقتصارهم في النسبة إلى  
أبي الحسن على أحد التوجيهين  
وقال ابن منظور : « أراد قفاك فأبدل الألف ياء للقافية ، وكذلك أراد عصيت فأبدل من  
التاء كافا لأنها أختها في الجنس » اه

٢٥٢ - نسب كثير من العلماء : منهم سيبويه والأعلم ( ج ١ ص ٣٨٨ ) هذا الشاهد  
لرؤبة بن العجاج ، ولكن لم أجده إلا في زيادات ديوانه ، ويروى قبله :  
\* تَقُولُ بِنْتِي قَدْ آتَى أَنَا كَا \*

و بعد بيت الشاهد البيت رقم (١٦١) وقد مضى في باب المبتدأ والخبر ( في ص ٣٠٩ من  
هذا الجزء )

اللفظة : قد مضى في شرح الشاهد (١٦١) القول على ما قبل الشاهد وما بعده ، وقوله  
« يا أبنا » هكذا هو في أكثر كتب النحو واللغة بحرف النداء ، وقد روى في مكانه « تأنيا »  
على أنه مصدر تأتي بمعنى تهمل ولم يسرع « علك » حرف دال على الترجى ، وهو طمع وإشفاق  
وسيجئك بقية من الإيضاح

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبنا » منادى منصوب بفتحة مقترنة على ما قبل ياء  
المتكلم المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه ، ومن رواه « تأنيا » فهو مصدر ، وهو  
مفعول مطلق حذف عامله : أي تَأْنٍ تَأْنِيَا « علك » حرف ترجّ ونصب ، والكاف اسمه مبنى  
على الفتحة في محل نصب ، وخبره محذوف ، والتقدير : لعلك الهالك ، وألعلك مصيب من رزقك ،  
أنحوهذين « أو » عاطفة « عساك » قد اختلف في إعرابها على ثلاثة آراء ، وأرجحها مذهب

سبويه ، وهو أن « عسى » حرف ترجح كماله ، والكاف اسمه في محل نصب ، وخبره محذوف ، وتقديره كما تقتضيه خبر لعل ، وتعلم الرأيين الآخرين ، وردها المشاهر في : قوله « عسا كما » وبيان وجه الاستشهاد يستدعي أن تقدم لك القول في هذه المسألة مبسوطا ، وبذكر آراء العلماء فيها ، ووجوه استدلالهم ، فنقول :

قد علمت منذ البداية في هذا الباب أن « عسى » فعل دال على رجاء الخبر ، وأنه يرفع الاسم وينصب الخبر بشروطه التي سبق إيضاحها ، وعلمت أن هذا الاسم قد يكون ظاهرا مرفوعا كما في قوله تعالى : ( عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَا بِالْفَتْحِ ) وقد يكون ضميرا مرفوعا أيضا كما في قوله تعالى : ( فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ )

واعلم الآن أن العرب قد استعملوا بعد « عسى » الضمير الذي يكون في عامة كلامهم في محل نصب أوجز ، ولا يكون في محل رفع ، وذلك نحو : عساك ، وعسائه ، وعساي ، في نحو بيت الشاهد ، وفي نحو قول عمران بن حطان الخارجي :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه على ثلاثة آراء :

الرأي الأول : قول أبي العباس المبرد والفارسي ، وحاصله أن الكاف والماء والياء في عساك وعسائه وعسائي ، وهي التي كانت تستحق أن تكون أسماء لسمى لكونها ضائرا ومحدثا عنها ، ليست في هذا الأسلوب على ما كانت تستوجب . وإنما هي خبر عسى ، واسمها ما يذكر بعدها من « أن » المصدرية والمضارع ، أو يقتصر كذلك ؟ فإذا قلت « عساك أن تتقدم » فأعرابه عنده هكذا : عسى : فعل ماض ناقص دال على رجاء الخبر ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب خبره مقدما ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسمه مؤخرا ؛ فلم يخرج أبو العباس « عسى » عما كانت تستحقه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما عهد مجيئه له من كونه في محل نصب ؛ ولكنه ألزم أمرين أحلاهما مر : ( الأول ) أنه جعل الضمير - وهو الذي من حقه أن يكون محدثا عنه ومخبرا عنه - حديثا وخبرا ؛ ( الثاني ) أنه جعل خبر « عسى » اسما مفردا - وهو الضمير - وقد علمت أن نحو قول الزباء : « عَسَى الْفَوْزُ يُرْأَوْسًا » شاذ أو مؤول بما سبق ذكره ، فلا يجوز التمدد في تخريج الكلام المستعمل الكثير ورود على الوجوه الشاذة الضعيفة

الرأي الثاني : رأى أبي الحسن الأخفش تبعاً ليونس ، وحاصله أن الكاف والماء والياء قد خرجت عما كانت تستحقه من الوقوع في موقع النصب أو المجرور ، وأنها الآن في محل رفع اسم



.....

عسى ، وخبرها محذوف ، فهو لم يخرج « عسى » عما كانت تستوجه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما كان يستوجه من مجيئه محدثا عنه ومسندا إليه ، وإنما أخرج الضمير عن استحقاقه النسب فجعله مرفوعا ، وزعم أن الضائر تتقارض فيقع بعضها موقع بعض ، واستدل لذلك التقارض بالبيت السابق ، وقد ظهر لك أنه لا دليل له فيه

واتصرا بن مالك للأخفش واستدل على أن الضمير في محل رفع بأنه قد وقع في الكلام الاكتفاء به كما في بيت الشاهد ، فلو كان منصوبا كما ذهب إليه سيبويه والبرّد لما ساغ للشاعر أن يكتب به ، وسرّ هذا أن النصب بعد « عسى » يشبه المفعول ، والمرفوع يشبه الفاعل ، وأنت علم بأن الفاعل لا يحذف ولا يستغنى عنه الكلام على الراجح ، وأن المفعول قد يحذف ويستغنى عنه الكلام إجماعا ؛ لما يشبه الفاعل حرى بأن يأخذ أحكامه ، فلما وجدنا الشاعر في بيت الشاهد قد اكتفى مع « عسى » بأحد الطرفين ، لزمننا أن نعتبر المذكور مرفوعا والمحذوف هو للنصب

والجواب على هذا الكلام من عدة وجوه : (الأول) أن بيت الشاهد نفسه يطله ؛ وذلك لأنه قال « علك » وهذه الكاف في محل نصب بالإجماع ؛ لأنها اسم « علّ » ، وقد حذف الرفع ، فلما ساغ حذف الرفع مع « علّ » ساغ حذفه مع « عسى » ؛ (الوجه الثاني) أن الرفع مع « عسى » لا يشبه الفاعل ؛ لأنه خبر في الأصل ، والأخبار قد تحذف ، سواء أكانت منسوخة أم لم تكن ، فالتى سوغ حذف الخبر وهو مرفوع يسوغ حذف الرفع بعد « عسى » ؛ (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا شبه الرفع هنا بالفاعل ، فلا نسلم أن الفاعل لا يحذف ، بل نذهب مع من ذهب إلى جواز حذفه ؛ (الوجه الرابع) أنا - بعد تسليم شبهه بالفاعل ، وتسليم أن الفاعل لا يحذف - لانسلم أن الشيء إذا أشبه الشيء وجب أن يأخذ كل أحكامه ، بل قد يأخذ بعضها ويترك بعضها

الرأى الثالث : رأى شيخ النحاة سيبويه ، وحاصله أن « عسى » ليست في هذا الموضع فعلا يعمل عمل كان ويدلّ على رجاء الخبر ، بل هي حرف ترج ونصب تعمل عمل إن ، ومزتها في ذلك منزلة « لعل » ؛ فهما متشابهان في الدلالة على المعنى ، وهما متشابهان أيضا في عدم التصرف ، فلما تشابهتا في هذين الأمرين تقارضا ؛ فأخذت « لعل » من « عسى » جواز وقوع خبرها مضارعا مقترنا بأن للصدرية ، كما في الحديث الذى رواه الشارح ، وكما في قول متمم بن نويرة :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنِيمَ مُلْمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَا

وأخذت « عسى » من « لعل » نصب الاسم ورفع الخبر وأقوى ما يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه ورود الخبر مرفوعا بعد الضمير للنصب كما في قول

صخر بن العود الحضرمي :

فَعَلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى قَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثانى بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ، انتهى ؛ وفيه نظر

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ) «عَسَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناء كافي (تَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسَيْنَ (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشيء ، أى : اختاره ، وزُكْنَ : علم ؛ أى : اختيار الفتح علم ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» وقرأ نافع بالكسر

(خاتمة) قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفي ، وفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أَتَحْوِىَ هَذَا الْقَصْرِ مَا هِىَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمُ وَتَحْوِدُ  
إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ اثْبَتَتْ وَإِنْ اثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فعناه قارب زيد البكاء ، فقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منفي ، وإذا قال : «لَمْ يَكَدْ يَبْكِي» فعناه لم يقارب البكاء ، فقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت القاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ — إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَرْحُ

٢٥٣ — هذا البيت من قصيدة لذي الرمة ، ومطلعها :

أَمَزَلَنِي مَحْيٍ ؛ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا عَلَى النَّأْيِ ، وَالنَّأْيُ يَوْذُ وَيَنْصَحُ  
وَلَا زَالَ مِنْ نَوَاهِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمَا وَنَوَاهِ الثَّرْيَا وَابِلٌ مُتَبَطِّحُ  
وَإِنْ كُنْتُمَا قَدْ هَجَيْتُمَا رَاجِعَ الْهَوَى لَدَى الشَّوْقِ حَتَّى ظَلَّتِ الْعَيْنُ تَنْفَعُ  
أَجَلٌ ، عِبْرَةٌ كَادَتْ لِيَرْفَأَنَّ مَنَزِلَ لِمَيَّةَ لَوْ لَمْ تُسْهَلِ الْمَاءَ تَذَبُّجُ  
عَلَى حِينٍ رَأَيْتُ الثَّلَاثِينَ وَارْعَوَتْ لِدَائِي ، وَكَادَ الْحِلْمُ بِالْجَهْلِ يَرْجِعُ  
إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى ... البيت ، وبعده :  
فَلَا الْقُرْبُ يُبْدِي مِنْ هَوَاهَا مَلَالَةً وَلَا حُبُّهَا أَنْ تَنْزَحَ الدَّارُ يَنْزَحُ

إِذَا خَطَرَتْ مِنْ ذِكْرٍ مَيَّةَ خَطَرُهُ عَلَى النَّفْسِ كَادَتْ فِي فَوَادِكِ تَجَرُّحُ  
أَقْرَحُ أَكْبَادُ الْحَبِيبِ كُلِّهِمْ كَمَا كَيْدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ قَرَحُ؟  
تَصَرَّفُ أَهْوَاءُ الْقُلُوبِ وَلَا أَرَى نَصِيْبِكَ مِنْ قَلْبِي لِغَيْرِكَ يُنْتَحُ  
وَبَعْضُ الْهَوَى بِالْمَجْرُ يُنْحَى فَيَمْتَحِي وَحُبُّكَ عِنْدِي يَسْتَعِدُّ وَرَبِّحُ

اللفظ : «أمنزلقى على سلام عليكما» يريد مكانى نزولها صيفا وشتاء ( وانظر شرح الشاهد رقم ١٣٣٣ ) «النأى» البعد «رئيس الهوى» مسه ، وأثره ، وبقيته ، أو أصله وما ثبت منه فى القلب وزنه «تنزع الفار» تبعد ، وبابه خضع ، يريد أن حبها لا يزول مع البعد «أقرح» تنجرح وتصيبها القروح ، وهى الجروح المعنى : «إن العشاق إذا بعدوا عنهم يحبون دُبَّ السلق إليهم وزال عنهم ما كانوا يقاسون ، وأما أنا فلم يقرب زوال حبها عني ، فكيف يمكن أن يزول ؟

إبراهيم : «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «غير النأى» فعل وفاعل «الحبين» مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها «لم» نافية جازمة «يكد» فعل مضارع ناقص مجزوم بـ «رئيس الهوى» مركب إضافى اسم يكد «من حب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رئيس الهوى «مية» مجرور بالإضافة إلى حب «يرح» فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى «رئيس الهوى» ، والجملة فى محل نصب خبر يكد

الشاهد فيه : قوله «لم يكد رئيس الهوى يرح»

وقد اختلف العلماء فى «كاد» إذا سبقها نى على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن مثلها فى ذلك مثل عامة الأفعال ؛ فنفيها نى لما تدلّ هى عليه ، وهو للمقاربة ، وإثباتها إثبات للمقاربة أيضا ؛ فإذا قلت «كاد محمد ينجح» كان معناه ثبوت مقاربة محمد للنجاح ، وإذا قلت «ما كاد محمد يحضر» فإن معناه انتفاء مقاربه الحضور ، ودلالة هذا على انتفاء الحضور نفسه أبلغ من دلالة قولك «ما حضر محمد»

والقول الثانى ، وهو ما ذهب إليه ابن شبرمة ، وملخصه أن «كاد» إذا لم يتقدمها نى دلت العبارة على نى الفعل الواقع خبرا عن الاسم ، وإذا سبقها نى دلت العبارة على ثبوت الفعل الواقع خبرا للاسم ، سواء فى ذلك للماضى والمضارع منها ؛ فإذا قلت : «ما كاد محمد يسافر» أو قلت : «لم يكد محمد يسافر» فعنى هاتين العبارتين ثبوت السفر لـ محمد ، وإذا قلت : «كاد محمد يحضر» أو قلت : «يكاد محمد يحضر» فعناهما انتفاء حضور محمد ؛ لأن الثابت له مقاربة الحضور ، ومقاربة الحضور غيره

صحيحاً بليفاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل حُبٍّ لم يقارب حُبُّ التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف الخبر عنه بنى مقارنة البراح ، وكذا قوله تعالى : « إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذُ بِرَأْهَا » هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يَرَ قَدْ يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : « فَذَبْحُوهَا وَمَا كَاذُوا يَفْعُلُونَ » فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بُدءاء من ذبحها غير مقاربين له ، وهذا واضح . والله أعلم .

واستدل من ذهب إلى هذا بأن الشعراء - وهم العارفون بالأساليب ومعانيها - قد خطأوا ذا الرمة في هذا البيت حين سمعوه منه ، حتى قالوا له : نراه قد برح ! وسلم لهم ذو الرمة بفساد معنى البيت ، حتى إنه اضطر إلى تزييره فقال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْحَبِيبَ لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

واستدلوا على ما ذهبوا إليه أيضا بقوله تعالى : ( وَمَا كَاذُوا يَفْعُلُونَ ) فزعموا أن المعنى قد فعلوا ؛ لثلا يتناقض مع قوله تعالى : ( فَذَبْحُوهَا ) ؛ فدل استنكار الشعراء لبيت ذى الرمة على أن نفي المضارع من كاد إثبات ؛ ودلت الآية على أن نفي الماضي إثبات وما ذهبوا إليه فاسد لا يصح ، ويدل على فساد أمران :

الأول : أن الآية تدل على نفي مقارنة بنى إسرائيل للبع البقرة ؛ بقوله تعالى : ( وَمَا كَاذُوا يَفْعُلُونَ ) فالمراد بهذا النص أنهم لم يقاربوا البع ، وثبوت البع ليس بهذه العبارة ، بل بدليل آخر وهو ( فَذَبْحُوهَا ) ، وهذا معنى قول الشارح تبعا للمصنف في شرح الكافية : « فكلام تضمن كلامين - إلخ »

الأمر الثاني : أن كثيرا من العلماء الذين سمعوا تخطئة الشعراء لدى الرمة وأن ذا الرمة أذعن لهم وغير البيت ؛ قد خطأوا المتكرين عليه ، وخطأوه في الإذعان لهم ، ومنهم أبو الحكم ابن البحتري بن المختار ، فإنه قال : « أخطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه ، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله ؛ إنما هذا كقول الله عز وجل : ( إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذُ بِرَأْهَا ) أى : لم يرها ، ولم يكذ » اهـ

والقول الثالث : أن نفي « كاد » إثبات ، وإثباتها نفي ؛ إذا كانت بلفظ الماضي ؛ فإن كانت بلفظ المضارع فهي كسائر الأفعال : إثباتها إثبات ، ونفيها نفي ، والقائلون بهذا القول وافقوا السابقين في الاستدلال بالآية ووافقوا الجماعة في الاستدلال بمن وجه بيت ذى الرمة وأنكر عليه رجوعه وعلى من أنكر عليه ، ولا يخفى عليك رده عما سبق ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

## ابن وأخواتها

(إِبْنٌ) و(أَنَّ) و(لَيْتَ) و(لَكِنَّ) و(لَمَلَّ) و(كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) : فتنصب المبتدأ اسمها لها ، وترفع الخبر خبرها لها  
(كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَيِّ كَفَّ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِفْنٍ)

أى : حقد ؛ وقس الباقي ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم — منهم ابن سيده — أن  
قوما من العرب تنصب بها الجزء من معا ، من ذلك قوله :  
٢٥٤ — إِذَا أَسْوَدَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خَطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

٢٥٤ — نسب السيوطى هذا البيت لعمر بن أبى ربيعة ، وتابع شرح معنى اليب من بعده على نسبته إليه ، وقد بحث ديوان عمر فلم أجده فيه  
اللفظ : « جنح الليل » بضم الجيم أو كسرهما ، وسكون النون — جانبه ، وقيل : أوله ، وقيل : قطعة منه نحو نصفه « خطاك » قال السيوطى : « بضم الحاء ، جمع خطوة ، وهى ما بين القدمين » اه وقال الصبان : « بكسر الحاء والمدة ، لكن قصره الشاعر للوزن ، جمع خطوة — بفتح الحاء — كركوة وركاء كما فى الصحاح ، وهى نقل القدم ، وجعلها بالضم جمع خطوة — بالضم — لما بين القدمين ، كما زعمه الشافى فتبعه شيخنا والبعض ؛ غير مناسب فى البيت » اه « خفافا » بكسر الحاء — جمع خفيفة « حراس » جمع حارس « أسد » بضم فسكون ، وأصله بضمين تخفيف — جمع أسد — بفتحين

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « أسود » فعل ماض « جنح » فاعل « الليل » مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فلتأت » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واللام لام الأمر ، تأت : مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها جواب إذا « ولتكن » الواو عاطفة ، واللام لام الأمر ، تكن : مضارع ناقص مجزوم باللام « خطاك » اسم تكن ، وضمير الخطاب مضاف إليه « خفافا » خبر تكن ، والجملة لاجل لها عاطف على جملة الجواب « إن » حرف توكيد ونصب « حراسنا » اسم إن ، والضمير مضاف إليه « أسدا » ظاهره أنه خبر إن منصوب بها ، واستعرف ما فيه ، ورده ، فى بيان الشاهد

الشاهد فيه : قوله « إن حراسنا أسدا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن « إن » للؤكدفة نصب الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم ابن سيده وابن سلام فى طبقات الشعراء وجمع من التأخرين ؛ فزعموا أن نصب الجزء من بهذه الحروف جائز ، وعن الكسائى إجازته

وقوله :

## \* ٢٥٥ - يَأْتِيَتْ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجًا \*

في «ليت» خاصة ؛ مستدلا بالشاهد الآتي بعد هذا ، نقل ذلك عنه أبو حيان ، وعن الفراء إجازته في « ليت » و « كأن » دون سائر أخواتهما ، مستدلا بما استدلل به الكسائي والشاهد (رقم ٢٥٦) ، وسيأتى قريبا ، وعن أصحاب الفراء إجازته فيما عدا « أن » للفتوحة المميزة ، وهذا هو الصحيح في النقل عنهم ، وقد صرح قوم بأن نصب الجزين لنة جماعة من العرب ، ومنهم من نسبها إلى عجم

ولكن الجمهور لم يرتضوا هذا كله ، وذهبوا إلى أن ماورد مما ظاهره ذلك شاذ لا يقاس عليه ؛ وظاهر هذا إنكار أنه لنة جماعة من العرب ، ومنهم من تأول ماورد من ذلك ؛ ولهم في بيت الشاهد ونحوه تأويلان (الأول) أن قوله « أسدا » ليس خبر « إن » كما زعم ابن سيده ومن معه ، بل هو حال عامله محذوف ، والتقدير : إن حراسنا يظهرن أسدا ، وجملة الفعل مع فاعله في محل رفع خبر « إن » ؛ قال أبو رجاء : وفيه شيثان ؛ أحدهما : أن حذف الخبر مع كون الحال سالما للخبرية ضعيف كما مر في باب المبتدأ والخبر ، والحمل على الضعيف أمر لا يجوز ، وثانيهما : أن « أسدا » جامد ، وعجى الحال جامدا - وإن كان هنا مقتضيا للتشبيه - قليل ، فلا يبنى الحمل عليه ، (التأويل الثاني) أن يجعل « أسدا » مفعولا به لفعل من معنى التشبيه ، وتقديره : إن حراسنا يشبهون أسدا ، والجملة في محل رفع خبر « إن » وهو أسهل من الأول ، قال ابن هشام : « إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد نصبهما في لنة ؛ كقوله :

\* إذا سودت جنح الليل . . البيت \* وفي الحديث : إن قمرَ سبعمَ سبعمَ خريفاً ، وقد خرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف ، أى تلقاهم أسدا ، والحديث على أن القمر مصدر قمرت البئر ؛ إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أى : إن باوَّغ قعرها يكون في سبعين عاما » اهـ

وأقول : قد سبقه بتوجيه هذا الحديث بهذا التوجيه الإمام النووي نقلا عن شيخه ابن مالك صاحب الألفية ، وصحة الرواية « لسبعين خريفا » بلام الابتداء ، وقد روى هذا الحديث مسلم في أواخر كتاب الإيمان عن أبي هريرة ، وهو في بعض نسخه « لَسَبْعُونَ خَرِيفًا » على التصحيح ، وفي بعضها « لسبعين خريفا » نص عليه النووي في شرحه

٢٥٥ - نسب بعض أرباب الحواشي هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد بحثت ديوانه فلم أجده في أصله ولا في زياداته ، مع أن لرؤبة أرجوزة طويلة يصف فيها الفلاة على هذا الروى ؛ أولها :

\* قَدْ طَرَقَتْ لَيْلِي لَيْلِي هَاجِجًا \*

وقال السيوطي : « قال ابن سلام الجعفي هو للعجاج » اهـ ، وبحثت ديوان أراجيز العجاج فلم أجده أيضا ، ووجدت ناشره قد جعله في زيادته بيتا مفردا لم يتقدمه شيء ، ولم يتأخر عنه شيء ، ثم وجدت البغدادي يقول : « وهذا الشاهد أحد الأبيات الحسنين التي ما عرف قائلوها » اهـ

وقوله :

٢٥٦ - كَانَ أَذْنِيْهِ إِذَا تَشَوَّأَ قَادِيَّةٌ أَوْ قَلَمًا مُّحَرَّفًا

اللفظ : « رواجبا » جمع راجع ، أى : عائد ، وفاعل إذا كان وصفا لغير عاقل جمع على فواعل المعنى : يفتنى أن تعود له أيام صباه ليخرج عما يستلزمه الكبر من تكاليف الحياة ، ومن المشاق والأهوال

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، ويجوز أن تكون حرف نداء والنادى محذوف ؛ لكن الأول أرجح كما تبين في شرح الشاهد ( رقم ١١ في ص ١٩ من هذا الجزء ) « ليت » حرف تمنّ وتنبّ « أيام » اسم ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الصبا » مضاف إليه « رواجبا » خبر ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة أيضا ، وستعرف مافيه ورده

الشاهد فيه : قوله « ليت أيام ... رواجبا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن ليت قد نصبت الجزئين جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الفراء ، كما قدّمنا في شرح الشاهد السابق ، وزعم ابن سلام أن ذلك لغة رؤبة وقومه ، وصرّح أبو حنيفة الدينوري عن أبي زياد بأن نصب الجزئين بليت لغة بني تميم ، وقد اضطرب النقل عن الكسائي ، فنسب إليه أبو حيان أنه يميز نصبهما بليت ، ونقل المحقق الرضى وابن هشام عنه أنه خرج بيت الشاهد الذى معنا على أن قوله « رواجبا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وجملة « كان » مع معموليها في عمل رفع خبر ليت ، وإنما شجعه على هذا التخرّيج وقوع « كان » ومعموليها بعد « ليت » كثيرا ، قال تعالى : ( يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ، يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ) وقال الراجز :

\* يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِيْ إِيْلًا \*

فلما كثّر دخول « كان » على « ليت » في هذا وأمثاله كان هذا مسوّغا لحذفها وبقاء خبرها ؛ لأن كثرة الأسلوب واعتياده يرشّدان إليه ؛ ولم يرفض الجماعة هذا التخرّيج ، وزعموا أن العهد في حذف « كان » إنما هو بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، كما تقدّم في باب « كان وأخواتها » وهذا مدفوع بأن حذفها بعد هذين الحرفين كثير ، وليس شرطاً في جوازها ، ولا عذور في تخرّيج البيت على التقليل ، والبصريون يزعمون أن خبر « ليت » محذوف ، وهو جملة من فعل وفاعل أو ظرف ، وقوله « رواجبا » حال من فاعل هذا الفعل ، أو من الضمير المستكن في الظرف ، والتقدير : ياليت أيام الصبا أقبلن رواجبا ، أو ياليت لنا أيام الصبا رواجبا ، وقد سبق بيان ما يرد على هذا التوجيه ؛ فوجود النقل عن الكسائي بتخرّيج بيت الشاهد على النحو السابق يبعد أن يكون قائلا بنصب الجزئين

٢٥٦ - هذا البيت لحمد بن ذؤيب العماني الفقيمي ، وهو راجز من مخضرمي الدولتين : الأموية والعباسية ، ويقال : عاش مائة وثلاثين سنة ، والبيت في وصف فرس ، وهو من كلمة مدح

بها أمير المؤمنين هرون الرشيد وأنشدها بين يديه ، وعزا بعضهم هذا البيت لأبي نخيلة ، والصواب ماقدّمناه

اللفظ : « تشوّفا » نصب عنقه ، وهو من علامات الفراهة والعشق « قادمة » هي واحدة القوادم ، وهي مقادير ريش الطائر ، قيل : هي عشر في كل جناح ، والصواب أن الجناح فيه ست عشرة ريشة : أربع قوادم وقداى ، وأربع مناكب ، وهنّ بعد القداى إلى أسفل الجناح ، وأربع خواف ، وهنّ بعد المناكب ، وأربع أباهر من بعد الخواف « قلما » هو آلة الكتابة « محرّفا » أى : مقطوعا لاهل جهة الاستواء ، بل يكون الشق الوحشى أطول من الشق الإنسانى الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « أذنيه » اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه كأن من معنى التشبيه « تشوّفا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جربا مضافة إذا إليها « قادمة » ظاهره أنه خبر كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسترعف ما فيه وردّه « أو » عاطفة « قلما » معطوف على قادمة « محرّفا » صفة لقلم

الشاعر فر : قوله « كأن أذنيه ... قادمة أو قلما » حيث ورد فيه مظهره أن « كأن » الذى هو حرف تشبيه ؛ قد نصب الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من أصحاب الفراء ؛ وزعموا أن قوما من العرب ينصبون الجزئين بكأن ، كما في هذا البيت ، وكما في قول ذى الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَابًا زُلَالًا

وكما في قول النابغة الديباني :

كَأَنَّ النَّجَّاجَ مَعْصُوبًا عَلَيْهِ لِأَذْوَادٍ أَصْبَنَ يَدِي أَبَانٍ

وزعموا أن « جلودهن » في بيت ذى الرمة اسم كأن ، و « ممّوهات » خبره ، وأن « النجاج » في بيت النابغة اسم كأن ، و « معصوبا » خبره ، وذلك عند الجمهور غير مرضى ولا مستقيم بل إن سلبنا نصب « ممّوهات » في بيت ذى الرمة فغير كأن هو قوله « على أبشارها » وأما ممّوهات فخال من « جلود » ، وأما بيت النابغة فغير كأن فيه قوله « عليه » وقوله « معصوبا » حال من النجاج وأما بيت الشاعر فمخرج بعدة تحريجات : (الأول) أن الشاعر قد لحن . والدليل على أنه أخطأ ولم يرجع إلى لغة من لغات العرب أنه حين أنشده بين يدي الرشيد قال له الرشيد : « دع كأن أذنيه ، قل : نخال أذنيه » ، ولو كانت هذه لغة للعرب لما خفيت على الرشيد ومن يحضرته من العلماء (الثاني) سلبنا أنه لم يلحن ، لكن لانسلم أن الرواية « قادمة » بل الرواية الصحيحة هكذا : قَادِمَتَا أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا ، بألفات من غير تنوين ، على أن الأصل : قادماتان أو قلمان محرّقان ؛



« تنبيهات » الأول : لم يذكر الناطم في تسهيله أن المفتوحة ، نظرا إلى كونها فرع المسكورة ، وهو صنيع سيئويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثاني : أشار بقوله « عَكْسُ مَالِ كَانٍ » إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان ، في لزوم الابتداء والخبر ، والاستغناء بهما ، فعلت عملها معكوسا ؛ ليكونا ممن كفعل قدّم وفاعل آخر ؛ تنبيها على القرصية ؛ ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفصلات ، فأعطيا إعرابهما .

الثالث : معنى « إن » و « أن » التوكيد ، و « لكن » الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح ، وقال القراء : أصلها « لكن أن » فطرحتم الميزة للتخفيف ونون « لكن » لساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بِأَتِيَهُ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَا أَكْثُفِيهِ إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

حذف نون المثني ضرورة ، ( الثالث ) سلمنا أن الرواية كازعمت في البيت كله ، لكن لانسلم أن « قادمة » خبر « كان » بل هو مفعول لفعل محذوف يقع هو وفاعله خبرا عن « كان » والتقدير : كان أذنيه تحكيان قادمة

٢٥٧ - هذا بيت من كلة النجاشي الحارثي - وهو قيس بن عمرو بن مالك - اختارها الشريف المرتضى في أماليه والشريف ابن الشجري في حماسه ، والكلمة في وصف دتب ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا كُنْ أَلْفِئِلَ قَدْ عَادَ آجِنَا      قَلِيلٌ بِهٍ الْأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحَلٍ  
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذَّنْبُ يَقْوَى كَأَنَّهُ      خَلِيعٌ خَلَامِنِ كُلِّ مَالٍ وَمِنْ أَهْلِ  
قُلْتُ لَهُ : يَا ذَنْبُ ، هَلْ لَكَ فِي قَتِي      يُوْاسِي بِلَا مَنْ عَلَيْكَ وَلَا يُجْلِي ؟  
صَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرُّشْدِ ! إِنَّمَا      دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِيهِ سَبْعُ قَبْلِي  
فَلَسْتُ بِأَتِيَهُ ... ... ...      ... ... البيت ، وبمده :

قُلْتُ : عَلَيْكَ الْخَوْصُ ؛ إِيَّيْ تَرَكَتُهُ      وَفِي صَفْوِهِ فَضْلُ الْقُلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللفظة : « النسل » بكسر النين للعجبة - مايفضل به الرأس من صدر وخطمى ونحو ذلك - يريد أن ذلك الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير اللون والطعم « قليل به الأصوات » يريد أنه قفر لحيوان فيه « بلد محل » أراد الأرض والمكان الجذب ، وأصل

وقال الكوفيون: مركبة من «لا» و«إن» ، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهزمة تخفيفاً؛ ومعنى «لَيْتَ» التمني في الممكن والمستحيل ، لافي الواجب ، فلا يقال : ليت غدا يجيء ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَتُّواْ الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمتيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و«لعل» الترجى في المحبوب ، نحو « لَعَلَّ اللهَ يُخْرِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً » والإشفاقُ

المحل : انقطاع المطر ، ويس الأرض ، وقلة الكلاء « خليع » هو الذي خلمه أهله وتنصلاوا منه لكثرة جنائياته وجرائره عليهم « عليك الحوض » أى : الزمه ، وعليك : اسم فعل أمر نصب الحوض « صفوه » بفتح الصاد المهملة أو كسرهما - الجانب المائل منه « السجل » بفتح فسكون - اللو العظيمة

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « يأتيه » الباء حرف جر زائد ، أتى : خبر ليس منصوب بفتح مقدر ، والضمير مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أستطيعه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعول ، والجملة معطوفة على جملة ليس ومعمولها « ولاك » الواو عاطفة ، لاك : حرف استدراك مبنى على سكون النون المحذوفة تخلصاً من التقاء الساكنين لاجل له من الإعراب « اسقى » فعل أمر ، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « ماؤك » اسم كان ، وكاف الخطاب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد في : قوله « ولاك اسقى » حيث حذف النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين - وهما نون لكن وسين اسقى - تشبيهاً لنون لكن بالتنوين أو بحرف اللد واللين ، بسبب أنها حرف ساكن وفيها غنة ، وهى عبارة عن فضل صوت في الحرف ، كما أن حرف اللد واللين ساكن والمد فضل صوت ، وهذا الحذف ضرورة ؛ والأصل في الحروف التي هي من أصول الكلمات أن تبقى وتحرك عند التقاء الساكنين ، وقد استشهد بهذا البيت سيبويه على ذلك (ج ١ ص ٩) وقال الأعمى : « حذف النون من لكن لاتقاء الساكنين ضرورة ؛ لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لاتقاء الساكنين ، شبهها في الحذف بحرف اللد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، نحو يزو العدو ، ويقضى الحق ، ويخشى الله ، وما استعمل محذوفاً : لم يك ، ولا أدر » اهـ ، وقد نظر الفراء بهذا البيت حذف نون « لكن » على قوله إن أصل « لكن » المشددة النون « لكن أن » بنون ساكنة ؛ فحذفت همزة « أن » فالتقت نون « لكن » ساكنة بالنون المشددة ، فحذف نون لكن تخلصاً من التقاء الساكنين ، كما حذفت من « لأك أسقى » \* لذلك

في المكروه ، نحو « فَلَمَّا تَرَكَ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية ، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « أَمَلَهُ يُعَدُّ كَرُمًا » والاستفهام نحو « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ؟ » وتابع في الأول الأخفش ، وفي الثاني الكوفيين ، وتخص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لفات مشهورة ؛ و « كَأَنَّ » التشبيه ، وهي مركبة — على الصحيح ، وقيل : بإجماع ، من كاف التشبيه و « أَنَّ » فاصل « كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ » إن زيدا كأسد ، تقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة « أَنَّ » لدخول الجار

(وَرَأَىٰ ذَا النَّزْتِيبِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (إِلَّا فِي) الموضع (الَّذِي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كَلِمَتٍ فِيهَا) — أَوْ هُنَا — غَيْرَ التَّيْدِي) للتوسع في الظروف والمجرورات . قال في السدة : ويجب أن يقدّر العامل في الظرف بعد الاسم ، كما يقدّر الخبر وهو غير ظرف

(تنبيهان) الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفا أو جاريا ومجرورا ، نحو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُّعِيْمٌ » و « إِنَّ فِيكَ عَجْرًا رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :  
٢٥٨ — فَلَا تُلْحِظِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَايِلُهُ

٢٥٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨٠) ، ولم ينسبه أحدا من شراح كلامه إلى قائل معين

اللفظ : « تلحظي » مضارع لحاظ إذا لاهمه ، وتقول : لحوت العود ولحيته ، إذا قشرت لحاه ، وأصل الأول من هذا « جم » كثير « بلايله » جمع بلبال ، وهو الحزن وشغل البال المعنى : قال الأعلم : « يقول : لا تلحظي في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعدل لا يصرفني عنها »

الإعراب : « لا » ناهية « تلحظي » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « فإن » الفاء للتعليل ، أو واقعة في جواب النهي ، إن : حرف تأكيد ونصب « بحبها » جار ومجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتي ، والضمير مضاف إليه « أخاك » اسم إن منصوب بالألف ، والكاف مضاف إليه « مصاب » خبر إن « القلب » مضاف إليه « جم » خبر ثان لأن « بلايله » فاعل بجم ؛ لأنه صفة مشبهة مرفوعة بالضمّة ، والماء مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « إن بحبها أخاك مصاب القلب » حيث قُسم معمول خبر إن على اسمها ، وهذا للمعمول هو قوله « بحبها » وقد أبقى مع هذا عمل إن ؛ فنصب بها الاسم — وهو قوله

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثاني : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو « إِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ أَخَاهُ » ، و « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

( وَهَمَزَ إِنْ افْتَحَ ) وجوبا ( لِسَدِّ مَصْدَرٍ مُسَدِّهَا ) مع معموليها لزوماً ؛ بأن وقعت في محل فاعل ، نحو « أَوْ لَمْ يَكْتُمِيهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكي بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونِ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن أسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اعْتَقَادِي أَنْتَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَبْدُكُمُ اللَّهُ إِخْدَى الطَّاغُوتَيْنِ أَنَّهُمَا لَكُمْ »

( تنبيه ) إنما قال « لِسَدِّ مَصْدَرٍ » ولم يقل لسد مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « غلظت زيدا إنه قائم »

( وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْثَرُ ) على الأصل ( فَأَكْثَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواصفة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواصفة بعد « حَيْثُ » نحو « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواصفة خبراً عن أسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواصفة بعد « إِذْ » نحو « حِثُّكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » ( وَفِي بَدْءِ صَلَهِ )

« أَخَاكَ » - ورفع بها الخبر - وهو قوله « مصاب القلب » - وإنما ساغ له هذا لأن معمول المتقتم جار ومجرور ، وأنت عليم بأن الجار والمجرور والظرف يتغير معهما ما لا يتغير مع غيرها ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٨٠ ) : « ونقول : إن بك زيدا مأخوذ ، وإن لك زيدا واقف ؛ من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لزيد ولا موضعين ، ألا ترى أن السكوت لا يستغنى عن زيد إذا قلت : لك زيد ، وأنت تريد الوقوف ، ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب ، قال الشاعر : \* فلا تلحن فيها . . . . البيت \* » اه ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه رفع مصاب على الخبر وإنهاء المجرور ( يريد أن المجرور لم يجعل هو نفس الخبر ) ؛ لأنه من صلة الخبر ومن تمامه ، ولا يكون مستقرا للأخ ولا خبرا عنه » اه

نحو «مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ» ؛ بخلاف حشو الصلة نحو «جَاءَ الْقَبِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» و «لَأَأْمَلُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا» ؛ إذ التقدير : ماثبت أن في السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً) يعني وقت جوابه ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو «وَالْفَضْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنَفِي خُسْرٍ» «حَمَّ وَالْكِتَابِ لِلْبَيْنِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» (أَوْ حُكَيْتُ بِالْقَوْلِ) نحو «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ - \* أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ \*

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ) إمام مع الواو (كَرَّرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ» وقوله :

٢٥٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* وَقَدْ اسْتَبَحَّتْ دَمَ أَمْرِي مُسْتَسْلِمٌ \*

وقال العيني : «أقول : قد قيل إن قائله هو الفرزدق هـام» اه  
اللفظ : «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن ، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «متمع» اسم مفعول من قولهم : متعه الله بكذا ، ويقال : متعه - بتضعيف العين - وأمتعته ، وتمتع به ، قال تعالى : (وَمَتَعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ . مُتَمَتِّعِينَ قَلِيلًا . فَمَتَّعْنَاهُ قَلِيلًا . سَنَمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَكْفِيهِمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ) وأصل هذه المادة التمتع - بضم الميم - وهو الامتداد والارتفاع ، يقال : تمتع النهار ، وتمتع النبات ، إذا ارتفع . والمتاع - بفتح الميم - : انتفاع بمدة الوقت ، وفيه معنى التوسع «مستسلم» متقاد ، خاضع

الوجهاب : «أتقول» الهمزة للاستفهام ، تقول : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه إعراب «إنك» حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بمتمع «بمتع» خبر إن ، وإن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول إذا اعتبرت «تقول» بمعنى التكلم ، وعليه فالجمله عكسية ، والجملة سدت مسد مفعولي «تقول» إذا جعلته مأخوذاً من القول بمعنى الظن «وقد» الواو واء الحال ، قد : حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امري» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامري

الشاعر فر : قوله «أتقول إنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة عكسية بتقول ، و بفتحها على إجراء «تقول» مجرى «تظن» ، وقد تحقق فيه جميع الشروط العتبرة في إجراء القول مجرى الظن عند عامة العرب ، وسيأتى في باب «ظن وأخواتها» بحث ذلك ، إن شاء الله

## ٣٦٠- مَا أُعْطِيَائِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرَمِي

٣٦٠- البيت لكثير عزة يمدح فيه عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ، وهو من قصيدة أولها :

دَعُ عَنْكَ سَلَى إِذْ قَاتَ مَطْلَبُهَا وَأَذْكَرُ خَلِيلِكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللفظ : « مطلبها » بفتح الليم واللام بينهما طاء ساكنة - يجوز أن يكون مصدرا ميميّا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت طلبها « إلا » رواية سيبويه رحمه الله على أنها أداة الاستثناء مكسورة الممزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس البرّدة بفتح الممزة وتخفيف اللام على أنها حرف استفتاح ، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصح من جهة المعنى ، وستعرف وجهه « لحاجزى » اسم فاعل من حجزه يحجزه - من باب ضرب - إذا منعه وكفه

الإعراب : « ما » نافية « أعطيتاني » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والثون للوقاية ، والياء مفعول « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سألتهما » فعل ماض ، وناء المتكلم فاعله ، وضيمير الاثنين مفعوله « إلا » أداة استثناء « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لحاجزى » اللام هى لام الابتداء ، وهى المزلحقة ، حاجز : خبر إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « كرمى » فاعل بحاجز ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من « إن » واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذا الحال مستثنى من عموم الأحوال ، والمعنى : ما أعطيتاني فى حالة من الأحوال ولا سألتهما فى حالة من الأحوال إلا فى الحالة التى يمتنع فيها كرمى من الإلحاف ، فأما ماذهب إليه أبو العباس البرّدة فإنه يفيد أنه مأسألهما وأنهما ما أعطياه ، وأنه قد حجزه عن سؤالهما كرمه ، وهذا خلاف المعروف التواتر من حال كثير مع عبد العزيز وعبد الملك من سؤاله إياهما وإعطائهما إياه

الشاعر فيه : قوله « إلا وإنى لحاجزى » حيث وردت فيه همزة « إن » مكسورة لسببين ( أولهما ) وقوعها فى جملة الحال ، و ( ثانيهما ) اقتران اللام بخبرها ، وكل واحد من هذين الأمرين باستقلاله يقتضى كسر همزتها ، فلو حذف اللام لكان وقوعها فى صدر جملة الحال كافيا لوجوب كسرها ، ولو لم تكن واقعة فى صدر جملة الحال لكان وجود اللام فى خبرها كافيا لوجوب كسرها ؛ قال سيبويه ( ج ١ ص ٤٧٢ ) : « تقول : ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لى ؛ لأنه ليس ههنا شئ يعمل فى إن ، ولا يجوز أن تكون عليه أن ، وإنما تريد أن تقول : ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لى ، فكما لا تعمل فى ذا لا تعمل فى إن ، ودخول اللام ههنا بذلك على أنه موضع ابتداء ، قال سيباحه : ( وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ) ومثل ذلك قول كثير \* ما أعطيتاني ... البيت \* وكذلك لو قال إلا وإنى حاجزى كرمى » اه وقال الأعمش : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النابتة عن الحال ، ولوحذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك » اه

أو يدونه ، نحو : « **إِلَّا بِهِمْ** لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » ( وَكَسَرُوا ) أيضا ( مِنْ بَعْدِ فِيلٍ )  
 قلبي ( عُلِّيًّا ) عنها ( بِاللَّامِ كَالْعَمِ إِنَّهُ لَقَدْ نُفِيَ ) وَ « **أَللهُ يَعْلَمُ** إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيبويه :  
 ٣٦١ - أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنُ أُسُودَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَامَا  
 ( وَ بَعْدَ إِذَا فُجَاءَهُ أَوْ ) فعل ( قَسَمَ ) ظاهر ( لَأَلَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ مُجَيَّ ) أى : نسب ،  
 نظرا لموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البديل ؛ فن الأول قوله :

٣٦١ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٧٤ ) ولم ينسبه أحد من شراح  
 الكتاب إلى قائل معين ، وقد قال سيبويه بعد إنشاده : « سمعناه ممن ينشده من العرب » اه  
 اللفظ : « سَنَامَا » السنا - بفتح السين مقصورا - الضوء الساطع ، قال الله تعالى :  
 ( يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ )

ابوهراب : « أَلَمْ » الهزمة للاستفهام ، لم حرف نفى وجزم وقلب « تَر » فعل مضارع  
 مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف « إِنِّي » حرف تأكيد ونصب ، وياه للتكلم اسمه « **وَابْنُ** »  
 الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم إن « **أُسُودَ** » مضاف إليه « **لَيْلَةً** » ظرف زمان ناصبه قوله  
 « **نَسْرِي** » الآتي « **لَنَسْرِي** » اللام لام الابتداء ، نسرى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ،  
 والجملة في محل رفع خبر إن « **إِلَى نَارَيْنِ** » جار ومجرور متعلق بنسرى « **يَعْلُو** » فعل مضارع  
 مرفوع بضمة مقدرة على الواو « **سَنَامَا** » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وضمير النارين  
 مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لنارين

الشاعر في : قوله « **إِنِّي وَأَبْنُ أُسُودَ لَنَسْرِي** » حيث وردت همزة « **إِنْ** » فيه مكسورة  
 لاقتران خبرها - وهو قوله « **لَنَسْرِي** » - باللام ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٤٧٣ ) : « ومن ذلك  
 أيضا قولك : علمت إنه خير منك ، فإن ههنا مبتدأة ، وعلمت ههنا بنزلة في قولك : لقد علمت  
 أيهم قال ذلك ؟ معلقة في الموضعين جميعا ، وهذه اللام تصرف إن إلى الابتداء ، كما تصرف عبد الله  
 إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، فبذلك ههنا بنزلة إن في أنه يصرف إلى  
 الابتداء ، ونظير ذلك قوله تعالى : ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ )  
 فهو ههنا مبتدأ ، ونظير إن للكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى : ( وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْإِثْنَةُ إِبْرَاهِيمَ  
 لَمْخَضَرُونَ ) وقال أيضا : ( هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِقْتُمْ كُلٌّ مُمْرِقٍ  
 أَنْكُمْ لِنِيَ خَلْقٍ جَدِيدٍ ) فإنكم ههنا بنزلة أيهم إذا قلت : ينبئهم أيهم أفضل ، وقال الخليل :  
 مثله : ( إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ) فها : ههنا بنزلة أيهم ، ويعلم : معلقة ،  
 قال الشاعر \* أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنُ أُسُودَ ... البيت \* سمعناه ممن ينشده عن العرب » اه

## ٢٦٢ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

٢٦٢ - وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قاتل معين ، وقال سيبويه قبل إنشاده : « وسمت رجلا من العرب يشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ

اللفظ : « اللهازم » جمع لهزمة - بكسر اللام وسكون الهاء وكسر الزاي - وهي بضعة في أصل الحنك الأسفل ، ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنك إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته ولؤمه ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع الكز ، قاله الأعلم ، أى : وإنما يضرب على قفاه ولهزمته الدنى والبعد

الإعراب : « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « أرى » فعل مضارع بمعنى أظن ، فاعله ضمير مستتر فيه « زيدا » مفعول أول « كما » الكاف حرف تشبيه وجر : ما ؛ مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للجهول « سيذا » مفعول ثان لأرى « إذا » حرف دال على المفاجأة « أنه » حرف تأكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمه « عبد » خبر أن « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا ، فإذا كسرت همزة إن فلا تقدير في الكلام ، وإذا فتحتها كانت هي مع معموليها في تأويل مصدر مبتدأ ، أى : فإذا العبودية ، ثم اختلف في الخبر فقال جماعة من النحاة منهم للبرد والأعلم : إن « إذا » ظرف وهي الخبر ، أى : في الحضرة العبودية ، وقال قوم منهم ابن مالك : إن « إذا » حرف والخبر محذوف ؛ أى : فالعبودية حاصلة له

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه عبد القفا » حيث روى بوجهين : فتح همزة إن ، وكسرها ، أما الكسر فعلى نية وقوع المبتدأ والخبر ، ولا تقدير في الكلام ، وأما الفتح فعلى نية أن « أن » مع معموليها في قوة المبتدأ وحده ، وهو محتاج إلى ما يتم به معه كلام ، وقد بينا لك في الإعراب ما يتم به ؛ قال سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) : « لخال إذا ههنا كالحا إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإنما جاءت إن ههنا لأنك هذا للشي أردت ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن في هذا الموضع - جاز » اهـ ، وظاهر تقديره ما يتم به الكلام بقوله « كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم » أنه جعل المصدر النسبك من أن المفتوحة ومعموليها خبرا لمبتدأ محذوف ، وقد جعل هذا المبتدأ اسم معنى لا اسم ذات ، كما هو واضح إذا تأملت أدنى تأمل ، فيكون وجهها رابعا إذا فتحت الهمزة ، أولها : أن الخبر محذوف ، وثانيها أن الخبر هو « إذا » وهو ظرف زمان ، وثالثها : أن الخبر « إذا » وهو ظرف مكان ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا » فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تأويل المصدر للمبتدأ والإخبار عنه بإذا ، والتقدير : فإذا العبودية ، وإن شئت قررت الخبر محذوفا ، على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اهـ ، ولم يظهر من كلامه هنا ما يفيد أنه اعتبر « إذا » ظرف



يروي بالكسر على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَفَا ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية : أى  
حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد ، قال الناعلم : « وَالْكَسْرُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْرَجُ إِلَى  
تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية : أى فى الحضرة  
العبودية <sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :  
٢٦٣ - أَوْ تَحْلِي نِي بِرَبِّكَ أَلَلِيَّ اِنِّي أَبُو ذِيَالِكِ أَلَصِيَّ

زمان أو ظرف مكان ؛ إلا أنه يفيد ألبنة أنها ظرف لأنه جعلها خبرا ، وحاصل ما ذكره أن الكلام  
يحمل ثلاثة أوجه : واحد منها على الكسر ، والاثنتان الآخران على الفتح ؛ فأما الوجه الذى  
يحمله الكلام على الكسر فإن يكون مابعد إذا جملة تامة غير محتاجة إلى شئ آخر ، وإذا حينئذ  
ظرف متعلق بخبر إن ، وليست حرفا لأنه لا يقول إنها حرف ؛ وأما الوجهان اللذان يحتملهما  
الكلام على تقدير فتح الهمزة فأحدهما أن تكون إذا ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقدم وأن وما  
بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وأما الوجه الثانى فإن تكون إذا ظرفا متعلقا بخبر أن ،  
وأن مع مابعدهما فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا الوجه الأخير  
فإذا العبودية حاصلة ، وعلى الوجه الذى قبله فإذا العبودية : أى فى الحضرة العبودية  
(١) لو راجعت كلام الأعلام رحمه الله الذى ذكرناه فى شرح الشاهد المتقدم ، ودقت النظر  
فى الذى ذكرناه لك فى توضيح كلامه ، وبيان أوجه الإعراب التى ذكرها ؛ علمت أن الأعلام من  
الذين ذكروا هذا التقدير الذى ذكره الشارح رحمه الله ، وعلمت أيضا أن هذا التقدير ينفى عن  
تقدير محذوف ؛ ذلك لأن إذا هى خبر للمبتدأ الذى ينسب من أن المفتوحة الهمزة واسمها  
وخبرها ؛ فالعبودية هو المصدر للنسب من أن واسمها وخبرها ، وقوله « فى الحضرة » بيان لحنى  
إذا وغنائها عن الخبر

٢٦٣ - قال العيني : « أقول : قاتله هو رؤية بن العجاج » اهـ ، وقد راجعت ديوان  
رؤية فلم أجده فى أصله ، ووجدت فى زياداته قطعة فيها هذا البيت ، وهى :

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيَّ مِثْلِي ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقِيَّ  
أَوْ تَحْلِي نِي ... ... البيت ، وبعده :  
قَدْ رَأَيْتَنِي بِالنَّظَرِ الرَّكِيَّ وَمَقْلَةٍ كَمَقْلَةِ الْكَرْكِيَّ  
كَأَنَّ مَتْنًا مِنَ النَّبِيِّ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصَّنِيِّ  
\* لِطُولِ إِشْرَافِي عَلَى الطَّوِيِّ \*

... ..

ونسب العيني إلى ابن برى أنه قال : « هذا الرجز لبعض العرب ، وقسم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلاما فأنكره » اه ، وقد راجعت مواد اللسان في هذه القطعة كلها فوجدته ذكر في مادي « صفو ، نى » الآيات الثلاثة من قوله \* كأن متنى ... إلى آخر القطعة ، ونسبها للأخيل ، عن ابن سيده عن أبي علي ، وذكر أن ابن دريد أنشدها في الجهرة

اللفظ : « القصى » البعيد ، وأصله قسا المكان يقصو قصوا ، أى : بعد « القاذورة » يقال : رجل قاذورة ، ورجل ذو قاذورة ، إذا كان لا يصاحبه الناس لسوء خلقه « الملقى » اسم مفعول ، من قلاه يقلبه ، إذا كرهه وأبضه ، ويقال : قلاه يقلوه ، أيضا ، إلا أن اسم المفعول الذى معنا ينبئ أن يكون مأخوذا من الأول ؛ لأن اسم المفعول من الناقص الواوى الذى لم يعمل فعله الماضى ينبئ أن تصح لاهه ؛ فتقول : عدا عليه يعدو فهو معدو عليه ، وشذّ نحو قول عبد يثوث بن وقاص الحارثى :

وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْمِي مَلِيكَةً أَنْفَى      أَنَا اللَّيْثُ مَقْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

« ذيا » تصغير ذا الإشارة « الكركى » طائر كبير أغبر طول الساقين في طبعه الحذر والتحارس بالنوبة ، والذى يحرس يهتف بصوت خفى ، كأنه ينذر بأنه حارس ؛ فإذا قضى نوبته قام الذى كان نائما يحرس مكانه ، ولها مشات ومصايف ، ومنها ما يلزم موضعها واحدا ، ومنها ما يسافر بعيدا ، وفي طبعه التناصر ، ولا تطير جماعة منه متفرقة ، بل صفا واحدا يقدمها واحد منها كالرئيس لها وهى تتبعه ، يكون ذلك حينئذ يخلفه آخر منها مقدما حتى يصير الذى كان مقدما مؤخرا « النقى » بفتح النون وكسر الفاء بعدها ياء مشددة - ما وقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقى ، وهو فعليل بمعنى مفعول ؛ لأن الرشاء ينقيه ، وقيل : هو نظاير الماء عن الرشاء عند الاستقاء ؛ والفرق بينهما أنه على الأول اسم مفعول ، كما علمت ، وعلى الثانى مصدر ، قال ثعلب : شبه الماء وقد وقع على متن المستقى بذرق الطائر على الصفى اه « الصفى » بضم الصاد وكسر الفاء - قال ابن سيده : « هو جمع الجمع لصفة ، والجمع صفا ، قال : وإنما حكينا بأن صفا جمع صفا لجمع صفاة ؛ لأن صفاة - بفتح الفاء والعين جميعا - لا تكسر على فعول - بضمهما - وإنما ذلك لفعلية - بفتح الفاء وسكون العين - كبكرة وبدور » اه ، والصفة : الحجر الضخم الصلب الذى لا ينبت شيئا « الطوى » بفتح الطاء وكسر الواو وتشديد الياء - البئر المطوية بالحجارة ، وهو فعليل بمعنى مفعول

الإعراب : « أو » هى العاطفة ، وهى هنا بمعنى إلى « تحلنى » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد أو التى بمعنى إلى ، وياء المخاطبة فاعله ، والمصدر محمور بما تضمنته أو « بربك » جار محمور متعلق بتحلى ، وكلف الخطاب مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أئى » حرف توكيد

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض ، أى : على أنى ، والتعديد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرّ قريبا فى الكسورة ، وقوله « لَا لَامَ بَعْدَهُ » عما بهذه اللام من ذلك ؛ حيث يتمين فيه الكسر ، نحو « وَتَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ » و « أَهْلَؤَلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .  
وقد اتضح لك أن من فتح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن « أن » وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة .

ويجوز الوجدان أيضا ( مع تلوفا الجزأ ) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أى : جزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن فى القياس ، قال الناطم : « وَلِلَّهِ لَمْ يَجِبِ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مُسَبُّوْقًا بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ » .  
( وَذَا ) الحكم أيضا ( يَطْرُدُ \* فى ) كل موضع وقعت « إن » فيه خبر مون ، وكان خبرها

ونصب ، وباء المتكلم اسمه « أبو » خبر أن « ذى لك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف دال على الخطاب « الصبي » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه الشاهر فم : قوله « أو تحلفى . . أتى » حيث روى بوجهين : بكسر همزة « إن » على أن جعلتها مع معموليها لأجل لما جواب القسم ، وفتح همزتها على أنها مع معموليها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر يتعلق بفعل القسم ، أى : حلفت على كوفى أبا ذى لك الصبي ، فالكسر على اعتبار ، والفتح على اعتبار آخر ، ولا يمكن أن يكون الفتح والكسر جميعا على اعتبار واحد ؛ فلا نظن أن معنى عدم المواضع التى يجوز فيها الأمر أن ذلك واقع فى كل موضع على وجه واحد ؛ بل القاعدة العامة أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى المصدر والآخر يقتضى الجملة فهو مما يجوز فيه الكسر والفتح ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا وقوع الجملة مذكورة الطرفين فهو مما يجب فيه الكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا وقوع المصدر فهو مما يجب فيه الفتح .  
وأنت لو تأملت فيما عده المصنف والشارح من مواضع الوجوه الثلاثة لوجدتها جارية على هذا السنن لاتشد عنه أبدا ، فكن بمن يكتفى بالإشارة عن العبارة ويحوى التفاصيل باستحضار الجملات ، والله المستول أن يرشدك ويوفقك

قولا ، والقائل واحد ، كافى ( نَحْوُ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحَدُ ) الله ، فافتتح على معنى خير القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خير القول هذا اللفظ ، أما إذا اتفنى القول الأول فافتتح متعين ، نحو : عَمِلِي إِنِّي أَحَدُ اللَّهِ ، أو القول الثانى أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر ، نحو : قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ ، وَقَوْلِي إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ .

﴿ تنبيه ﴾ سكت النظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للمطف عليه ، نحو « إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَمْرَى وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ؛ إما على الاستثناف ، أو المطف على جملة « إِنْ » الأولى ، والباقيون بالفتح عطف على « أَنْ لَا تَجُوعَ » .  
الثانى : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو : مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنْهُمْ لَا يَزُجُّونَهُ ؛ وفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو : عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْكَ فَاضِلٌ .

الثالث : أن تقع بعد « أما » نحو : أما إنك فاضل ، فتكسر إن كانت « أما » استفاحية بمنزلة ألا ، وفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول : حَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ . ومنه قوله :

٣٦٤ — \* أَحَقَّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلَوْا \*

٣٦٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* فَجِئْتَنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٦٨ ) ، وقد نسب للعبدى ، وزاد الأعلام فى بيان هذه النسبة بقوله : إنه لرجل من عبد القيس ، وقد نسبته محمد بن سلام الجمحى للفضل بن معشر البكرى ، وذكر أنه مطلع قصيدة ، وبعده :

فَدَمَعِي لَوْ لَوْ سَلِسٌ عُرَاهُ يَخِرُّ عَلَى الْمَاهِي مَا يَلِيْقُ

وذكر صاحب الحماسة البصرية أبياتا لعامر بن أسعم بن عدى الكندى ، وهو شاعر جاهلى ، فى أولها بيت الشاهد ، ولكنه رواه هكذا :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقْلَوْا فَجِئْتَنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ

ولا شاهد فيه كما ترى

اللفظ : « جيرتنا » بكسر الجيم - جمع جار « استقلوا » نهضوا مرتحلين ، من قولهم : استقل القوم ، إذا مضوا وارتحلوا « فئتنا » أراد بالنية الوجه الذى يقصده للسافر من قرب أو بعد « فريق » متفرقة ، وقال الأعلام : « والفريق يقع للواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، ونظيره صديق »

وعدوّ» اهـ «سلس عراه» يريد أنه سهل الانحدار، من قولهم: شراب سلس، إذا كان كذلك «المهاوى» جمع مهواة، وأراد هنا ما بين العين إلى الصدر، يريد أن السمع يتساقط على هذا المكان «ما يليق» أى ما يثبت وما يستمسك

الإعراب: «أحقا» الحمزة للاستفهام، وحقا: منصوب على الظرفية عند سبويه ومن وافقه وعند الخليل ومتابعيه، ومنصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف عند أبي العباس المبرد وشيعته «أن» حرف توكيد ونصب «جبرتنا» اسم أن، والضمير مضاف إليه «استقلوا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع بالإجماع، وعند المبرد أنه مرفوع لأنه فاعل المصدر السابق، وعند سبويه وموافقيه مرفوع لأنه فاعل بالظرف وعند الخليل مرفوع بالابتداء والظرف المتقّم متعلق بمحذوف خبر مقّم «نبتنا» مبتدأ، ومضاف إليه «ونبتهم» معطوف على المبتدأ، ومضاف إليه «فريق» خبر للبتدأ وما عطف عليه الشاهد فم: قوله «أحقا أن» واعلم أن الكلام على هذا في عدة مواضع، وقد سبق بيان أكثرها في شرح الشاهد (رقم ١٢٩) ولكننا نعيد ما لا بدّ منه لإيضاح الكلام هنا:

الموضع الأول الكلام على «حقا» نفسها أمصدر هي أم ظرف؟ وقد أطبق إجماع العلماء على أنها في أول الأمر وأصل الاستعمال مصدر بمعنى الثبوت، تقول: حق الأمر يحقّ حقا، أى: ثبت ثبوتا، ومنه قيل للأمر الثابت: حقيقة، ثم اختلفوا بعدها؛ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على حاله الأولى ولم يخرج عن المصدرية، وذهب سبويه والخليل ومجمل الكوفيين، وتبعهم المحققون من المتأخرين كالرّضى وابن هشام، إلى أنه خرج عن المصدرية إلى الظرفية؛ لما بين الحدث الذي هو مدلول المصدر والزمان الذي هو مدلول الظرف من الارتباط والنسبة؛ إذ لا يقع الحدث إلا في زمان، وهذا الرأى هو للتعتمد الذي تنصره الأدلة، ويدلّ على هذا وجهان (أولهما) أن معنى قولك: «أحقا أنك منطلق» أى الحق انطلاقك، والمراد به أخبرنى هل أنت منطلق؟ وليس معناه أثبتت هذا ثبوتا وتحقّقه حقا، (والوجه الثانى) أن العرب قد صرحوا كثيرا بذكر «في» قبل هذا اللفظ؛ من ذلك قول أبى زيد الطائى:

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَحَاكُمُ يَمَالِي ثُمَّ يَطْلُمُنِي السَّرِيسُ؟

وقول الآخر:

أَفِي الْحَقِّ أَتَى مُغْرَمٌ بِكَ هَاهُمُ وَأَنْتَ لِأَخْلَى لَدَى وَلَا تَحَرُّ

فلما كانوا يصرحون بنى مع هذا اللفظ علما أنهم أخرجوه عن المصدرية إلى الظرفية للموضع الثانى: أجمعوا على أن «أن» المؤكدة الواقعة بعد هذا اللفظ مفتوحة الحمزة لاغير، وأجمعوا كذلك على أن «أن» مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع، والدليل على

هذا أن العرب حيث يجيئون بالمصدر الصريح مكان « أن » ومعمولها يذكرونه مرفوعا كما في قول الشاعر :

أَحَقَّا بَنِي أَبْنَاءِ سُلَيْمٍ بَنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ اللَّجَالِسِ

واختلفوا بعد هذا في راضه ؟ فذهب المبرد إلى أنه مرفوع بالفاعلية ، جريا على مذهبه في أن « حقا » مصدر ، وذهب الخليل كما نقله عنه سيبويه إلى أن الظرف ، وهو « أحقا » ، متعلق بمحذوف خبر مَقْتَم ، و « أن » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيبويه أن المصدر المنسبك فاعل بالظرف إذا اعتمد على الاستفهام كما في بيت الشاهد ، فإن لم يستمد فهو مبتدأ مؤخر كقول الخليل

ومثل هذا الشاهد قول النابغة الجعدي ، وهو الشاهد (رقم ١٢٩) وقد مضى مشروحا :

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقَّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَابِي

وقول عمر بن أبي ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

أَلْحَقُّ إِنْ دَارَ الرَّبَابُ تَبَاكَدَتْ أَوْ أَنْبَتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرُ

ومما يؤكدك التزام تنح همزة « أن » بعد هذا اللفظ وقوع « أن » الخففة من الثقيلة في هذا الموقع في مثل قول عبد الله بن السمينة ، وهو من شعر الحماة :

أَحَقَّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبُ

وَلَا سَائِرًا وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ

وَهَلْ رِبَّةٌ فِي أَنْ تَحْنُ نَجِيبَةٌ إِلَى إِلَهِي أَوْ أَنْ يَحْنُ نَجِيبُ

الموضع الثالث : في المشابهة بين «أما أنك قائم» وبين «أحقا أنك ذاهب» ولك أن تقول : إن الظاهر أن «أما» حرف فكيف تكون بمعنى «حقا» أو بمعنى «أحقا» ؟ وكيف يكون ما بعدها فاعلا أو مبتدأ تقتضيه خبره ، كما كان ذلك مع «حقا» ؟ ؟ وجواب هذا أن نقول لك : اختلف العلماء في أن «أما» هل هي بمعنى «حقا» أو هي بمعنى «أحقا» وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ؛ وهو هل «أما» مركبة أو بسيطة ؟ فذهب قوم منهم ابن خروف إلى أنها بسيطة ، وعليه فهي نائبة مناب حقا - ومنهم من نقل عن ابن خروف أن «أما» حرف بسيط لم يتضمن الظرفية مع أنه قائل بفتح همزة «أن» بعدها ، وهو بعيد كل البعد ؛ وقال آخرون - وهو الراجح - إنها مركبة من همزة الاستفهام ، و «ما» التي هي اسم بمعنى شيء ، وذلك الشيء هو حق ، وعلى هذا تكون «أما» نائبة عن «أحقا» فإذا قلت : «أما أنك قائم» فالهمزة للاستفهام ، وما : منصوب المحل على الظرفية ، و «أنتك قائم» في تأويل مصدر فاعل بالظرف

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لَاجَرَمَ » نحو : « لَاجَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فافتتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنَّ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند القراء على أن « لَاجَرَمَ » بمنزلة لارْجَلَ ، ومعناه لأبَدٌ ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ما حكاه القراء من أن بعضهم ينزلها منزلة الميمين فيقول : لَاجَرَمَ لَاتَيْنِكَ .

( وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحُّبُ الْخَبَرِ ) جوازا ( لَمْ يَبْتَدَاهُ نَحْوُ إِيَّايَ تَوَزَّرَ ) أى : مُلْجَأٌ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصِّدْرَ ، لكن لما كانت للتأكيـد و « إِنَّ » للتأكيـد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلقت اللام إلى الخبر<sup>(١)</sup> .

( تنبيه ) اقتضى كلامه أنها لاتصحب خبر غير « إِنَّ » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فن ذلك قراءة بعض السلف « إِلَّا أَنَّهُمْ كَيْتًا كَلُونِ الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٣٦٥ — \* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ \*

على رأى سيبويه ، ومبتدأ خبره الظرف على رأى الخليل . وإنما قلنا إن القول بتركبها وبنياتها عن « أحقا » أرجح من القول ببساطتها وبنياتها عن « حقا » لأن القائل إذا قال « أما أنك قائم » فهو مرید لمعنى الاستفهام ألَبْتة ، ولو ذهبت إلى بساطة « أما » للزمك أحد أمرين : الأول إخلاء الكلام من معنى الاستفهام ، وهو خلاف ما يقصده التكلم بهذه العبارة ، والثانى : أن تدعى تقدير همزة الاستفهام دائما ، وهو بعيد عن الصواب ؛ لأن هذه الهمزة لم ينطق بها مرة واحدة مع هذا الأسلوب حتى يدعى أنها إذا لم تذكر فهي مقدرة

(١) إذا أبدلوا همزة إن هاء فقالوا : هِنَ ، على نحو إيداهم فى « هَرَّاقَ لَمَاءَ » وفى « هَرَّحْتُ الدَّابَّةَ » أدخلوا اللام عليها فقالوا : لِهَنَّكَ ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا يَأْسَنَّا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لِهَنَّكَ مِنْ بَرَقِ عَلَى كَرِيمٍ

وهذا وحده عندنا دليل على ما ذكره الشارح رحمه الله من أن موضع اللام صدر الكلام ٣٦٥ — هذا عجـزيت أنشد الكوفيون ، ولم يذكروا له صدرا ، ولا ذكروا له سابقا أو لاحقا ، ولهذا تضافرت كلمة البصريين على إنكاره والنشنيـع على رواته ، قال ابن هشام فى المعنى : « ولا يعرف له قائل ، ولا قمتة ، ولا نظير » اهـ

اللفـة : « لعـميد » هو الذى هـذه الضـق ، قال الجوهـرى : « عمده المرض ، إذا فـدحه ،

ومنه قوله :

٢٦٦- أُمُّ الْخَلِيسِ لَمَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِسَظْمِ الرَّبَّةِ

ورجل معمود وعميد ، أى : هذه المشق ، ووقع في رواية الفراء مكان هذه الكلمة « لكيد » فقد يمكن أن تكون تحريفا من النساخ ، وقد يمكن أن تكون رواية ، والكيد : وصف من الكد ، وهو الخزن

الإعراب : « ولكنى » حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لكن « من حبها » جار ومجرور متعلق بقوله « عميد » الآتى ، وضمير المحبوبة مضاف إليه « لعميد » اللام لام الابتداء ، عميد : خبر لكن ، وهذا إعراب الكوفيين وستعرف مافيه

الشاهر فيه : قوله « لكنى لعميد » حيث ورد فيه ما ظاهره دخول لام الابتداء على خبر لكن كما عرفت من وجه الإعراب الذى ذكرناه لك ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون وجعلوا هذا البيت حجة لهم في هذه المسألة ، وأجازوا القياس عليه ، ولم يرض البصريون قولهم هذا ، ولا قبلوا استشهادهم بهذا البيت ، ولهم عليه ردود : ( الأول ) أن هذا جزء من بيت لا تعلم قمته ولا كلته التى هو منها ولا نسب إلى من يحتاج بقوله من الشعراء ؛ فيجب ألا يؤخذ به ( الثانى ) لو سلمنا صحة الرواية فيه وأن قائله ممن يجوز أن يؤخذ بأشعارهم فلا نسلم أنه يجوز القياس عليه لأنه معدوم النظر في كلام العرب ، والبيت الواحد والبيتان لا يبنى عليهما القواعد ( الثالث ) أنه عندنا يحتمل وجوها غير ما ذكرتم فلم يبق حجة فيها جتتم به من أجله .

وقد وجهوه على غير ما قال الكوفيون بتوجيهين ، ( الأول ) : أن هذه اللام زائدة وليست لام الابتداء ؛ ( الثانى ) : أن هذه اللام داخلة على خبر « إن » المكسورة في حقيقة الأمر ، وليست داخلة على خبر « لكن » كما زعمتم وكما هو الظاهر ، وذلك أن الأصل « ولكن إننى لعميد » غذفت همزة « إن » تخفيفا فالتقى ساكنان : نون « لكن » الاستدراكية ، ونون « إن » ، غذفنا نون لكن تخلصا من التقاء الساكنين فصار « ولكنى لعميد » .

وزعم المعنى أنهم وجهوه على أن أصله « ولكن أنا » غذفت الهمزة تخفيفا ، وهو فاسد من وجهين ( الأول ) أنه يلزم عليه تجويز دخول اللام على خبر للبتداء ، وهو فاسد ، فلا يخرج عليه ( الثانى ) أن يقال : فما الذى قلب ألف « نا » ياء ؟

٢٦٦ - نسب الصاغاني هذا البيت إلى عنبرة بن عروس مولى ثقيف ، ونسبه قوم إلى رؤبة ابن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، وذكره في الصحاح واللسان ولم ينسباه

اللفظ : « الخليس » هو يضم الحاء الهملة وفتح اللام - وهو تصغير خلس - بكسر فسكون - وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأصل هذه كنية الأتان « شهرية » بفتحين بينهما هاء ساكنة - الكبيرة الطاعنة فى السن ، وأصل الشهرية الحويض الذى يكون أسفل النخلة ، وهما مؤنسان للالحاق ، ومثل الشهرية الشهيرة بتقديم الباء الموحدة على الراء « ترضى من اللحم » أى بدله



وقوله :

٢٦٧- \* قَالَتْ مَنْ سُلِّوا أُنْسَى لَمْجُودًا \*

الاعراب : « أم الحليس » مركب لإضافي مبتدأ « لعجوز » اللام زائدة ، عجوز خبر للبتداء « شهيرة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله « الرقة » مجرور بالإضافة إلى عظم

الشاهد فيه : قوله « أم الحليس لعجوز » حيث ورد فيه ما ظاهره دخول لام الابتداء على خبر للبتداء ، وأصلها أن تدخل على المبتدأ نفسه ؛ فيقال : لأم الحليس عجوز ، كما تقول : لحمد مسافر ، أو تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر أو ضمير الفصل أو معمول خبرها ، كما هو مفصل في الشرح

والعلماء في تخرج هذا البيت عدة توجيهات (الأول) أنا لانسلم أن هذه اللام هي لام الابتداء التي تدخل الكلام في المواضع التي ذكرتموها ، وإنما هي لام زائدة أقحمت بين المبتدأ وخبره (والثاني) سلمنا أنها لام الابتداء ، ولكننا لانسلم أنها داخلة في اللفظ والتقدير جميعا على الخبر ، وإنما دخلت على الخبر في اللفظ ، وأما في التقدير فهي داخلة على المبتدأ ، وذلك أن الأصل : أم الحليس لمى عجوز ، غذف المبتدأ - الذي هو الضمير المنفصل - فلم يكن بد من دخول اللام على خبره ، ولم يرتض ذلك ابن جني ؛ لأن لام الابتداء تزداد للتأكيد ، والحذف ينافية ، ولكنك قد علمت أن رأس النحاة سيبويه والخليل لم يذهبا إلى التنافي بين الحذف والتأكيد ، وعليه يكون هذا التوجيه سابقا (الثالث) سلمنا أن هذه لام التوكيد وأنها داخلة في اللفظ والتقدير على الخبر ، لكن لانسلم أن هذا موضع يقاس على هذا الشاهد فيه ، بل هو شاذ أو ضرورة اقتضاها الشعر لإقامة الوزن ، قال ابن منظور : « اللام مقحمة في لعجوز ، وأدخل اللام في غير خبر إن ضرورة ؛ ولا يقاس عليه ، والوجه أن يقال : لأم الحليس عجوز ، كما يقال : لزيد قائم ، ومثله قول الراجز : \* خلى لأنت ... البيت \* اه ، وهذا البيت هو الشاهد ( رقم ١٥٥ ) وقد مضى في باب المبتدأ والخبر فانظره هناك

ومثلهما قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

فَأَنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِحَارَبٍ شَقِيٍّ وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَمِيدٍ

٢٦٧- هذا عجز بيت ، وصلره :

\* مَرُّوا نَحْبَالِي قَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ؟ \*

وقد أنشد ثعلب هذا البيت في أماليه ؛ وأنشده أبو علي ، وابن جني ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وذكر العيني أنه من أبيات الكتاب ، وقد بحثت عنه فلم أجده ، وبعده :

وقوله :

٣٦٨ - وَمَا زِلْتُ مِنْ تَحِلِّي لَكُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَامِ الْمُقَصَّى بِكُلِّ مَرَادٍ

يَاوْنِجَ نَفْسِي مِنْ غَبْرَاءِ مُظْلِمَةٍ قَبَسَتْ عَلَى أَطْوَلِ الْأَقْوَامِ مَمْدُودًا

اللفظ : « مروا » هو فعل ماضٍ من المرور « عجالي » بفتح العين والجيم وآخره ألف مقصورة - جمع عجلان ، مثل سكران وسكاري ، وندمان وندامي ، ومنهم من يروي « عجلا » بكسر العين وفتح الجيم - على أنه جمع عجل - بفتح فضم - كرجل ورجال ، وروي أيضا « سراعا » جمع سريع « كيف صاحبكم » وقع في شرح ابن عقيل « كيف سيدكم » وقوله « من سألوا » يروي البناء للعلوم على أن جملة « سألوا » صلة « من » والعائد محذوف تقديره : سألوه ، ويروي بالبناء للجهد على أن الرابط هو الضمير البارز الذي يقع نائب فاعل ، وهو واو الجماعة ، وقد ذكر البغدادي الرواية الأولى ، وقدر العائد مجرورا بحرف جر ، قال : « أي سألوا عنه ، وهو ضرورة » اه ، ومراده أن المريض هو الذي أجاب ، ونقول : لاداعية لهذا التكلف وارتكاب الضرورة مع أن الفعل يتعدى بنفسه ، ومع أن الظاهر أن للسئول جماعة مصاحبة للمريض ، والذي دعاه إلى ارتكاب هذا التكلف البيت المروي بعده ، مع أنه ليس قاطع الدلالة على ذلك ، ورجح العلامة الصبان رواية البناء للمجهول « غبراء مظلمة » أراد بها القبر

إبراهيم : « مروا » فعل وفاعل « عجالي » حال من الفاعل « فقالوا » الفاء عاطفة ، قالوا : جملة من فعل وفاعل معطوفة على جملة مروا « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم « صاحبكم » مبتدأ مؤخر ، وضمير الخطاب مضاف إليه « فقال » الفاء عاطفة ، قال : فعل ماضٍ « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، أو فعل ونائب فاعل ، على ما تقدم بيانه ، والجملة صلة ، والقول على العائد تقتضي « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر عائد إلى صاحب « لمجهودا » اللام زائدة ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « أمسى لمجهودا » حيث زاد اللام في خبر أمسى شنودا ، وهذا رد لمزعم الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن اللام الداخلة على خبر « لكن » في قوله :

• وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَمَعِيدٌ •

وهو الشاهد ( رقم ٢٦٥ ) هي لام الابتداء ، وحاصل الرد أننا لانسلم أنها لام الابتداء ، بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن ، والذي يدل على صحة هذه الدعوى أن مثل هذه اللام قد ورد دخوله على أخبار أجمعنا على أن لام الابتداء لا تقترب بها ؛ تكبر للبند في البيت السابق ، وخبر أمسى في مثل هذا البيت

٣٦٨ - هذا البيت على ما هو مروي في الشرح من الآيات التي لم نقف لها على نسبة

إلى قائل معين ، ونظنه قد تصحف على الشارح والنحاة من قبله ، وأن الصواب في روايته هكذا :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَامِ الْقَصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

وهذا بيت من قصيدة لكثير عزة ، ومطلعها :

أَلَا حَيِّيًا تَلِيَّ أَجَدَّ رَحِيلِي وَأَذَنَ أَصْحَى غَدَا يَقُولُ

أُرِيدُ لِأَنْتَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

وَكَمْ مِنْ خَلِيلٍ قَالَ لِي : تَوَسَّأْتُهَا قُلْتُ لَهُ : تَلِيَّ أَصْنُ بِحِيلٍ

لَقَدْ كَذَّبَ الْوَأَشُونَ مَا بَحْتُ عَنْهُمْ بَلَيْسَى وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

غير أن الرواة من الأدباء يروون بيت الشاهد في قصيدة كثير هذه على غير رواية النحاة ، هكذا :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا إِلَى الْيَوْمِ كَالْقَصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية كما هو ظاهر

اللفظ : « أجدر حيلي » أي حان وقرب وقته ، من قولهم : أجدر النخل ، إذا حان صرامه ودنا وقت جدهاء « آذن » أعلم « قفول » بضم القاف والفاء - أراد به الرحيل ، وهو في الأصل الرجوع إلى أوطانهم « الهام » هو من الإبل الذي يصيبه داء الهيام - بضم الهاء - وهو الجنون « القصى » اسم مفعول من أقصاه إذا أبعد ، شبه نفسه في طرد ليلي بإياه بالبعير الذي يصيبه الهيام فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه ، والهام أيضا : اسم فاعل من هام على وجهه ، إذا ذهب في طريقه فلم يدر أين يقصد من عشق أو غيره « بكل مراد » كما هو في رواية الشارح ، هو اسم مكان من راد يرو ، إذا ذهب وجاء وتردد منه ذلك ، و بضم النحاة يرويه « بكل مذاد » بالبدال للصجمة في مكان الرء ، وهو يحتمل أن يكون مصدرا ميميا وأن يكون اسم مكان والثاني أولى ، واشتقاقهما من ذاده بذوده ، إذا طرده

الإعراب : « ما » نافية « زلت » فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « من ليلي » معنى من ههنا التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله « الهام » الآتي « لدن » ظرف بمعنى عند مبني على السكون في محل نصب ، وعامله هو قوله « الهام » الآتي أيضا ؛ وعلقهما العلامة الأمير بزال ؛ وقد استعمل لدن ههنا غير مسبوقه بمن ، وهي لم ترد في القرآن إلا مسبوقه بها « أن » مصدرية « عرفت » فعل وفاعل ومفعول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إلى لدن ، وقد تقدم لك من الكلام في لدن وما نضاف إليه في شرح الشاهد ( رقم ٢٠٦ ) ما أتلج صدرك « لكالهام » اللام زائدة ، كالهام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال « القصى » صفة للهام « بكل » جار ومجرور متعلق بالقصى « مراد » أو « مذاد » أو « سبيل » مضاف إليه ، وقد عرفت اختلاف الروايات

وقوله :

٣٦٩ - أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِنَ أَعْلَاجِ سُودَانٍ

الشاهد فيه : قوله « ما زلت ... لكالمائم » حيث زاد اللام في خبر زال شنودا ، وهو من تكة الرد على الكوفيين على ماسبق بيانه في شرح الشواهد الماضية  
٣٦٩ - لم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين

اللفظ : « أبان » اسم رجل ، ويجوز لك أن تصرفه بناء على أن زته فعال ، والأحسن منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أن وزنه أفعَل ، وأنه منقول عن الفعل الماضي الذي هو أبان مضارع بين « أعلاج » جمع عالج - بكسر فسكون - وهو الرجل الغليظ من كفار الحجم « سودان » جمع سود الذي هو جمع أسود قاله الفراء ، وقال غيره : هو جمع أسود وليس جمع الجمع ومثله في الاختلاف أعمى وعمى وعميان

الوهراب : « أمسى » فعل ماض ناقص « أبان » اسم أسمى « ذليلا » خبره « بعد » ظرف متعلق بـ « عزته » مضاف إليه « ما » نافية « أبان » مبتدأ إذا جعلت ما تيمية ، واسمها إذا جعلتها حجازية ، وهو الموافق للاستشهاد « لمن » اللام زائدة ، من : حرف جر « أعلاج » مجرور بمن ، وحذف تنوينه ضرورة « سودان » صفة لأعلاج ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو خبر ما

الشاهد فيه : قوله « ما أبان لمن أعلاج » حيث زاد اللام في خبر « ما » النافية الحجازية شنودا ، هذا بيان كلام الشارح الذي تبع فيه البصريين وأنت ترى في ظاهر هذا البيت التناقض بين شطري البيت ؛ فإن صدره هجاء ورمى لأبان بالذل ، وعجزه - على هذا - مدح ؛ لأنه ينفي عنه كونه من الأعلاج السود ، ومن أجل هذا ذهب جماعة ممن اتصروا للبصريين إلى أن التنوين في « سودان » والتنوين للمقدر في « أعلاج » دال على التعظيم ، وأن « ما » لم يقصد بها نفي كونه من الأعلاج السود ، بل قصد به نفي التعظيم الذي دل عليه التنوين ، والذي هو قيد للأعلاج السود ، ولعل في هذا من التكلف ما لا يستغ معه قبوله

وقد ذهب الكوفيون إلى أن « ما » نافية تيمية ، وأبان مبتدأ ، واللام ليست لام التوكيد الزائدة ، وإنما هي بمعنى إلا ، وما بعدها خبر المبتدأ ، وعليه فالمنع ذم ؛ لأنه إثبات لكونه من الأعلاج السود

وذهب جماعة إلى أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وأبان : خبر المبتدأ ، وتم الكلام عند هذا ، ثم ابتدأ كلاما آخر بقوله « لمن أعلاج سودان » على أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، وهذه اللام يجوز - على هذا - أن تكون لام الابتداء دخلت على الخبر لحذف المبتدأ ، والتقدير : هو من أعلاج سودان ، والمعنى عليه ذم أيضا

(وَلَا تِلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالفعولية ، و « مَا » من قوله « ما قد نفيا » فى موضع رفع بالقاعلية : أى لاندخل هذه اللام على منقًى ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠- وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَآ لِلْأُمْتَشَاهَانِ وَلَا سَوَاهِ

٢٧٠- نسب ابن جنى فى سر الصناعة هذا البيت لأبى حزام العكلى - واسمه غالب بن الحرث - وكذلك نسبه إليه العيني

اللفظ : « تسليما » فسر ابن هشام بالتحية والتسليم على الناس ، وفسره العيني بقوله : « تسليم الأمر لكم ، أى : تفويضه » اه « للامتشاهان ولا سواء » قال ابن هشام : « تكرر لاهنا واجب ، وإفراد سواء واجب وإن كان خبرا عن متعدد ؛ لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، خذف زائده ونقل إلى معنى الوصف ، ومثله قول السموءل :

\* فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ \*

( انظر الشاهد رقم ١٨٤ ) وربما نى كقول قيس بن معاذ :

فَيَا رَبِّ إِنَّ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا

المعنى : يريد أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من السواء ؛ وكان حقه لولا الضرورة أن يقول : لا سواء ولا متشاهان

إبراهيم : « أعلم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسم إن « وترك » معطوف عليه « للامتشاهان » اللام لام الابتداء ، لا : نافية ، متشاهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد التثنية « سواء » معطوف على قوله متشاهان الشاهد فيه : قوله « للامتشاهان » واعلم قبل كل شيء أن العلماء اختلفوا فى رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى ، وهو صريح قول ابن هشام ؛ أن همزة إن فى قوله « وأعلم إن » مكسورة لوجود اللام فى خبرها ، وتكون « أعلم » على هذا معلقة عن العمل ؛ قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام فى الخبر » اه ، ومثله : ( وَاقُلْ يَسْمَعُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ) وذهب ابن عصفور فى كتاب الضرائر نقلا عن الفراء أن الرواية بفتح الهمزة ؛ فإذا جريت على ماذهب إليه ابن هشام كان فى البيت شذوذ من جهة واحدة ، وهى دخول اللام على خبر « إن » للننى ، وهذا عمل الاستشهاد به عند الشارح ، قال ابن جنى : « إنما أدخل اللام - وهى للإيجاب - على لا - وهى للننى - من قبل أنه شبه لا بغير ؛ فكأنه قال : لغير متشاهين ، كما شبه الآخر ما النى للننى بما النى فى معنى الذى ؛ فقال :

(وَلَا) يليها أيضا (مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماضٍ، متصرفٌ، غير مقرون بقَد، فلا يقال: إِنَّ زَيْدًا كَرَضِيَ، وأجازه الكسائي وهشام، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه، متصرفا كان نحو إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى، أو غير متصرف نحو إِنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ، وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، أو لَمَسَى أَنْ يَقُومَ، وهو مذهب الأخفش والقراء؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، والنقول عن سيبويه أنه لا يميز ذلك، فإن اقترن الماضي المتصرف بقَد جاز دخول اللام عليه، كما أشار إليه بقوله: (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَقْوِرًا)

لأن قَد قرب الماضي من الحال فأشبهه حينئذ المضارع؛ وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم، خلافا لصاحب الترشيع، وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يميزان «إِنَّ زَيْدًا كَرَضِيَ» وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قَد، واللام عندهما لام الابتداء، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط، ولودخل على «إِنَّ» والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام، نحو «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا كَرَضِيَ».

(وَتَصَحَّبُ) هذه اللام، أعنى لام الابتداء أيضا (الْوَاسِطَ) بين اسم «إِنَّ» وخبرها (مَقْمُولُ الْخَبَرِ) بشرط كون الخبر صالحا لها، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَمَعْمَرًا ضَارِبٌ، فإن لم يكن الخبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط، نحو: إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ؛ لأن دخولها على معمول فرع دخولها على الخبر، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا، فإن كان حالا لم يجز دخولها عليه، فلا يجوز «إِنَّ زَيْدًا لَرَأَى كَيْبًا مُنْطَلِقًا» واقتضى كلامه أنها لا تصحب للمعول المتأخر، فلا يجوز «إِنَّ زَيْدًا ضَارِبًا لَمَعْمَرًا» (وَ) تصحب أيضا (الْفَصْلَ) وهو الضمير المسمى عمادا، نحو «إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ» إذا لم يعرب «هُوَ» مبتدأ (وَ) تصحب (أَيْمًا) لأن (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ) نحو: إِنَّ عِنْدَكَ لَبَرًا «وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا» وفي معنى

لَمَّا أَغْفَاكَ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَاكَ جُلٌّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على «مَا» النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه اللفظي «اه كلامه»، وإذا جريت على ما ذهب إليه ابن عصفور كان في البيت شذوذ من جهتين (الأولى) دخول اللام على خبر أن المفتوحة المهزمة (والثانية) دخولها على النفي، وهذا ظاهر إن شاء الله.

تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو : **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمًا**

﴿ تنبيه ﴾ إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم التأخر لم تدخل على الخبر ، فلا يجوز « **إِنَّ زَيْدًا هُوَ قَائِمٌ** » ولا « **إِنَّ لَيْلى الدَّارِ لَزَيْدًا** » ولا « **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا** » ( وَوَصَلَ مَا ) الزائدة ( **بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلٌ** • **إِعْمَالُهَا** ) ؛ لأنها تزيد اختصاصها بالأسماء ، وتهينها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو : **إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ** ، وَكَأَنَّمَا خَالِدٌ أَسَدٌ ، ولكنهما عمرو وجبان ، ولعلنا بكر عالم ، ( وَتَذَيُّبُ الْقَلْبِ ) ونحصل « **مَا** » مُلْفَاةً ، وذلك مسموع نى « **لَيْتَ** » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ — **قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ**

٢٧١ — البيت للنايفة الديباني ، من قصيدة له يعتبرها بعض العلماء إحدى المعلقات ، ومطلعها :

**يَا دَارَ مَيْمَةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ**

وقبل بيت الشاهد قوله :

**وَأَحْكُمُ كَحُكْمِ فَتَاةٍ الحَى إِذْ تَنَلَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدٍ الشَّمَدِ**

**قَالَتْ : أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... .. البيت ، وبعده :**

**يَحْفُهُ جَانِبًا نَبِيْقٍ وَتَتْبِعُهُ مِثْلُ الرُّجَاجَةِ لَمْ تَكْهَلْ مِنَ الرَّمَدِ**

**فَصَسْبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا ذَكَرْتُ تَسْمًا وَتَسْنِينٍ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ**

**فَكَمَلْتُ مَائَةً فِيهَا حَمَامُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ العَدِ**

اللفظ : « **واحكم - إلخ** » معناه كن حكيمًا كفتاة الحى إذ أصابت وجعلت الشيء فى موضعه ، قال الخطيب : « **وهى لم تحكم بشيء** » ، إنما قالت قولاً فأصابت فيه . ومعناه : كن فى أمرى حكيمًا ولا تقبل من سى بى ، والتحد : القليل ، اه ، وقناة الحى : هى زرقاء الحمامة ، وهى من بنات لقمان ابن عاد ، وقوله « **حمام سراع** » رواه الأصمى « **سراع** » بالسين المعجمة مكسورة ، وهى جمع شارعة ، وهى التى شرعت فى الماء ، ورواه غير الأصمعى « **سراع** » بالسين المهملة مكسورة ، وهى جمع سريعة ، وقوله « **وارد** » إنما جاء به مفرداً ؛ لأن اسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحدته بالتاء كالحمام يجوز معاملته معاملة المفرد ويجوز معاملته معاملة الجمع ، وقد راعى الوجهين جميعاً فى بيت الشاهد ؛ فجمع سراعاً ، وأفرد وارداً . وقوله « **قالت ألا ليتنا - إلخ** » قال الخطيب : « **يرى الحمام بالرفع والنصب وكذلك نصفه : فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعتها تكون** »

... ..

ما كلفة لبيت عن العمل ، وبصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنما زيد منطلق ، وقد : بمعنى حسب « اه » يحفه « يكون في ناحيته » نيق « بكسر النون - أعلى الجبل ، قال الأصمعي : إذا كان الحمام بين جانبي نيق كان أشد وأصعب لعدده ؛ لأنه يشكاف ويكون بعضه فوق بعض ، وإذا كان في موضع واسع كان أسهل لعدده « مثل الزجاجة » أراد عينها « لم تسكل من الرمد » أراد أنها لم ترمد أبداً فتحتاج إلى السكل « كما حسب » روى في مكانه « كما زعمت » وأسرعت حسبة « قال الأصمعي : « الحسبة : الجهة التي يحسب منها ، وهي مثل الجلسة واللبسة ، يقول : أسرعت أخذاً في تلك الجهة ، ويقال : ما أسرع حسبته ، أي : حسابه » اه عن الخطيب التبريزي ويروى « لحسبوه » بتخفيف السين وتضعيفه ، وهما بمعنى واحد

الإعراب : « قالت » فعل ماض ، والياء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائذ إلى فتاة المحي « ألا » أداة استفتاح « ليتنا هذا الحمام » من رواه برفع الحمام فليت حرف تمن ونصب ، وما : كلفة ، وهذا : ها حرف تنبيه ، وذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والحمام : بدل أو عطف بيان لاسم الإشارة ، ومن رواه بنصب الحمام فليت حرف تمن ، وما : زائدة ، واسم الإشارة اسم لیت في محل نصب ، والحمام : بدل منه أو عطف بيان عليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر لیت « إلى حمامتنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم لیت أو من الضمير المستكن في خبر المبتدأ « ونصفه » معطوف على الحمام بالرفع والنصب « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : إن حصل ذلك فالكفاية حاصلة أو فهو كاف

الشاهد فيه : قوله « ليتنا هذا الحمام لنا » حيث روى بنصر الحمام على إعمال لیت وتقدير زيادة « ما » ، ورفعه على إهمال لیت وإبطال عملها وتقدير « ما » كلفة لها عن نصب الاسم ، والإثناء حسن إلا أن الإعمال أحسن

قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٨٢ ) : « وأما ليتنا زيدا منطلق فإن الإثناء فيه حسن ؛ وقد كان رؤبة بن الصجاج ينشد هذا البيت ربما :

• قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامُ ... البيت •

فرضه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : ( مثلاً ما بقوضة ) بالرفع - أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق « اه

وقال الأعم : « الشاهد فيه إثناء ليتنا ورفع ما بعدها ، ويجوز أن تكون معملة في ما على تقدير : لیت الذي هو هذا الحمام لنا ، ويجوز نصب الحمام على زيادة ما وإلغائها » اه وتلخص من هذين الكلامين أن رواية الرفع يتحقق فيها الإعمال بجعل ما موصولة وحذف



يروى بنصب « الحماكم » على الإعمال ، ورضه على الإعمال ، وأما البواق فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياسا ، وواقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق في قوله ( وَقَدْ يُبْقَى الْقَمَلُ ) ؛ ومذهب سيبويه اللع ، لما سبق من أن « ما » أزال اختصاصها بالأسماء وهيئاتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَتَوَفَّ بِكُونَ<sup>(١)</sup>

وقوله :

٢٧٢ — أَعِذْ نَفَرًا يَأْتِبِدَ قَيْسٍ لَعَلَّا أَضَاعَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارُ الْمُقِيدَا

صدر الصلة ، ويتحقق فيها الإعمال بجعل ما كافة ، ورواية النصب لا يجوز فيها إلا تقدير الإعمال وجعل ما زائدة

قال ابن هشام : « وتقرن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ؛ لا يقال ليتا قام زيد ، خلافا لابن أبي الربيع وظاهر القزويني ، ويجوز حينئذ إعمالها ؛ لبقاء الاختصاص ، وإعمالها على قياس أخواتها ، ورووا بالوجهين قول النافذة :

• قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ ... البيت •

ويحتمل أن الرفع على أن ما موصولة وأن الإشارة خبر لمو محنوقا ؛ أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدل الرفع حينئذ على الإعمال ، ولكنه احتمال مرجوح ؛ لأن حذف العائد للرفع بالابتداء في غير صلة أي مع عدم طول الصلة قليل ، ويجوز ليتا زيدا ألقاه ، على الإعمال ؛ ويمتنع على إضمار فعل « اه

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت (ق ص ٣٢٥ من هذا الجزء) ونبينك هناك إلى أن من زعم أن « ما » في قوله « ولكنا يقضى » كافة فقد أخطأ ، وإنما هي موصولة كما سبق إضاحه ، والصواب الاستشهاد لما هنا بقول امرئ القيس ، وسيأتي مشروحا في باب التنازع :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَدْنَى مَعِيَشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِجَدِي مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَذُرُّكَ لِلْجَدِّ الْمُوْتَلِ أَشْنَالِي

٢٧٢ — البيت للفززدق ، وكان جرير بن عطية قد قال قصيدة جاء فيها قوله :

أَحِبُّ نَرَى نَجْدِي، وَبِالْعَوْرِ حَاجَةٌ فَخَارَ الْمَوَى يَأْتِبِدَ قَيْسٍ وَأُنْجَدَا

أَقُولُ لَهُ : يَا عَبْدَ قَيْسٍ صَبَابَةٌ      بَأْيٍ تَرَى مُسْتَوْدَعَ النَّارِ أَوْفَدًا  
فَقَالَ : أَرَأَاهَا أُرْسَتْ بِوُقُودِهَا      بِحَيْثُ اسْتَفَاضَ الْجُدْعُ شَيْعًا وَغَرَقَدًا  
فَاعْجَبَ النَّاسُ بِهَا وَتَنَاشَدُوهَا ، فِي ذَلِكَ يَقُولُ الْفَرَزْدَقُ :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا      يَدَا قَابِيسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَحْمَدًا  
أَعْدَ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا      ... .. البيت ، وبعده :  
يَحَارُّ بِمَرُوتِ السَّخَامَةِ قَارَبَتْ      وَطَلِيقِهِ حَوْلَ الْبَيْتِ حَتَّى تَرَدَّدَا  
كُلَيْبِيَّةٌ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ وَجْهَهَا      كَرِيمًا ، وَلَمْ يَسْنَعْ بِهَا الطَّيْرُ أَسْعَدًا

وقد سبق ذكر بعض هذه الآيات ( في شرح الشاهد رقم ١٩٠ في ص ٣٥٩ من هذا الجزء )

اللفظ : « غار وأجد » أى : آتى النور ، وآتى نجدًا ، كما تقول : أحمّر ، وأعرق ، وأشأم ، وأمصر ، وأيمن ، إذا آتى الصحراء والعراق والشأم ومصر واليمن ، وقال الأعشى :

نَبِيٌّ يَرَى مَا لَا تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ      أَغَارَ لَعَمْرِي فِي الْبِلَادِ وَأَنْجَدًا

« أُرْسَتْ » أوقدت ، والتأريث : لإيقاد النار ، وتأرست : اتقدت ، والأصل في هذا الإراث - بكسر الهمزة - والأريث - بفتحها - وهما اسمان للنار نفسها « شيعا » هونبات سهلٍ يتخذ من بضه للكانس ، وهو من الأمرار ، له رائحة طيبة وطعم مرّ ، وهو مرغى للخيول والنعم ، ومنابته القيعان والرياض . اه عن اللسان « غرقدا » بفتحين بينهما راء ساكنة - هو شجر عظام ، وهو من المضاء واحده غرقدة ، وقال أبو حنيفة : « إذا عظمت العوسجة فهي الغرقدة » اه « أضاءت » يقال : ضاءت النار ، لازما لا غير ، ويقال : أضاءت النار ، وأضادت النار الجوز : يتعدى ويلزم ، والبيت الذى معناه يدل على تعدى هذا الفعل ، ومثله قول النابغة الجديدي :

أَضَاءَتْ لَنَا النَّارُ وَجْهًا أَغَرَّ      مُلْتَبِسًا بِالْفُؤَادِ التَّيَاسَا

ويدل على لزومه ظاهر قوله تعالى : ( كُلَّمَا أَضَاءَتْ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ .. يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ) وقد جاء متعديا في قوله تعالى : ( فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ) وقال في اللسان : « يقال : ضاءت وأضادت أى : استنارت وصارت مضيئة ، وأضاءته : يتعدى ولا يتعدى » اه « مروت » قال ياقوت : « بالفتح ثم التشديد والضم وسكون الواو وتاء مشناة : إن كان منقولا فمن المروت - بضم الليم والراء مخففة - جمع مروت ، وهى الأرض التى لاتنبت شيئا ، والإفوه مرهجل ، وهو

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولتلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في « ليتا » ؛ وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإعمالها بإجماع . (وجائز) بالإجماع ( رَفَعُكَ مَعْلُومًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنَّ ) للكسرة ( بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا ) خبرها ، نحو : إن زيدا آكل طعامك وتمرؤ ، ومنه نحو :

اسم نهر ، وقيل : واد بالعالية اه ؛ وتجد في ياقوت بعض الآيات التي أنشدناها وقصتها ، وقال الجهد : « مرّت كسفود : واد لباهلة أو لكليب » اه

الإعراب : « أعد » فعل أمر ؛ فاعله ضمير مستتر فيه « نظرا » مفعول « يا » حرف نداء « عبد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « قيس » مضاف إليه « لعلما » حرف ترج ، وما كافة له عن العمل « أضاءت » فعل ماض ، والثاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضاء « النار » فاعل « الحمار » مفعول به « للقيدا » نعت ، والألف للإطلاق

الشاهر فيه : قوله « لعلما أضاءت » حيث اتصلت « ما » الزائدة بلعل ؛ فكفتها عن عمل النصب والرفع ، بدليل دخولها على الجملة الفعلية ، ولو كانت عاملة لم تدخل إلا على الجمل الاسمية ، واعلم أولا أن النحاة قد اختلفوا في « ما » هذه ؛ فالجمهور على أنها زائدة كافة لهذه الأدوات عن العمل مهية لها للدخول على الجمل الفعلية ، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمه بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التخصيم ، وأنها في محل نصب اسم للأداة التي تتصل بها ، وأن الجملة التي تقع بعدها في موضع رفع خبر ، وهي مفسرة لما ، ومثلها في ذنبك مثل الجمل الواقعة بعد ضمير الشأن ، وهو مردود بأنها لو كانت كذلك لكان استعمالها مع جميع النواسخ سائغا مسموعا كاستعمال ضمير الشأن ، وزعم أبو على الفارسي أن « ما » هذه نافية ، واستدل لذلك بأنها أفادت مع « إن » الحصر ، نحو ( إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ) كما أفاده الثني والإثبات في نحو ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ )

ثم اعلم أنهم أجمعوا على أن اتصال « ما » هذه بليت لا يبطل عملها ألبتة ، بل يبقى الإعمال جائزا ؛ لأن ليت أشبه بالأفعال من غيرها ، ألا ترى أن نون الوقاية لا تسقط مع ليت إلا في ضرورة الشعر ، فقد بقي لها مع اتصال « ما » بها سبب الإعمال ، وأيضا فالراجع فيها أنها لا تدخل على الجمل الفعلية أصالة ، واختلف في غيرها من الأدوات ؛ فذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع ، وهو ظاهر عبارة الناظم هنا ، وسينبهك الشارح إليه ، وهو موافق على هذا للزمخشري وابن السراج ، وذهب الأخفش والزجاج وابن أبي الريح إلى أنه يجوز الإعمال في ليت ولعل وكأن ، ويتعين الإجمال في إن وأن ولكن ، وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في ليت ولعل ، ولا يجوز فيها الإلناء ، وهو محجوج بظاهر بيت الشاهد ونحوه ، ومنه تعرف ما في عبارة التسهيل التي نقلها الشارح

## ٢٧٣ - فَن يَكُ لَمْ يُنَجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَ

٢٧٣ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قاتل معين ، وقد أنشده أبو على الفارسي وغيره ولم يعزه أحدهم

اللفظ : « النجبية » أراد القى نسل الأولاد النجباء ، وأهل اللغة على أنه يقال في هذا المعنى : امرأة منجبة ومنجاب ، والقفل أنجب ، قال في اللسان : « وأنجبت المرأة فهي منجية ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل وللرأة ، إذا ولدا ولدا نجيبا : أي كريما » اه ، فأما النجبية في بيت الشاهد فتشتمل وجهين ( أحدهما ) أنه أراد أن يقول : النجبية أبناؤها خذف للضاف - وهو الأبناء - وأقام للضاف إليه مقامه فارفع واستتر ( الثاني ) أن يكون قد بناء على فعيلة بعد حذف الزوائد من أنجب ضرورة

الإعراب : « من » اسم شرط ، مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، وجعله المعنى موصولا ولا أراء لازما « بك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بكون النون المحذوفة للتخفيف واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى اسم الشرط « لم » نافية جازمة « ينجب » فعل مضارع مجزوم بـ « أبوه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « وأمه » معطوف على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر بك ، وجملة بك مع اسمها وخبرها لا محل لها صلة ، إذا جريت على ماذهب إلى المعنى « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقفما « الأم » اسم إن مؤخرا « النجبية » صفة للأم ، وفيه ضمير مستتر فاعله « والأب » الواو عاطفة ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا ، أو هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : والأب النجب لنا ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، فلا تفتقر بظاهر عبارة الشارح فإن فيها قصورا وإسهاما

الشاهد في : قوله « فإن لنا الأم . . والأب » حيث جاء بالمعطوف - وهو قوله « والأب » - مرفوعا ، بعد أن استكملت « إن » اسمها وخبرها

واعلم أولا أن ظاهر عبارة الناظم أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن ؛ ألا ترى قوله : \* وجائر رفعك معطوفا على منصوب إن \* ولكن الشارح - رحمه الله - حوّلها إلى ما ترى ؛ ليجعله موافقا للجمهور ، ولما ذهب إليه هو في كتاب التسهيل ، واتصره

وحاصل المسألة أن العرب قد جاء عنهم وقوع الاسم المرفوع معطوفا بعد جملة إن واسمها وخبرها كما في بيت الشاهد ؛ فاختلف النحاة في المعطوف عليه ؛ فذهب بعض البصريين - الذين لا يشترطون بقاء العامل الطالب - إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ؛ إذ كان مبتدأ قبل دخول إن ، ولم يضر عندهم زوال الابتداء ، الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا ذهب الشاويين وابن أبي الربيع والفارسي في كتاب الإيضاح والزجاجة في الجمل ، وحمل بعضهم كلام سيبويه عليه ، ولكن المحققين من البصريين ذهبوا إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف

وليس معطوفاً حينئذ على محل الاسم — مثل : ملجأني من رجل ولا امرأة ، بالرفع — لأن الراضع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل ، كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل — نحو : إن زيدا قائم وعمر — تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وجاز » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إن » خبرها تعين النصب ، وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً ؛ متمسكاً بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ — قَنَّ يَكْ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَأَنَّى وَقَيَّارُ يَهَا لَغَرِيبُ

على الضمير المرفوع المستكن في الخبر ، إذا كان بين الخبر وبينه فاصل ، فإن لم يكن فهو مبتدأ خبره محذوف ، إلا عند من لا يشترط الفصل ، والواقع قد عطفت هذه الجملة على جملة إن واسمها وخبرها ، ويجوز التخريج على هذا الوجه مع وجود الفاصل بين الخبر والاسم المرفوع ، وجري على هذا الفراء والمبرد وابن السراج والقاسمي في غير الإيضاح وابن أبي العافية ، وهو الظاهر المنساق إلى الدهن من كلام سيبويه رحمه الله ، وسيأتيك لهذا مزيد بحث

٣٧٤ — هذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو العباس البرد في كامله لضافي بن الحرث البرجمي ، يقولها وهو محبوس بالمدينة أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وبعده :

وَمَا عَاجِلَاتُ الطَّيْرِ تُدْنِي مِنَ الْفَتَى نَجَاحًا ، وَلَا عَنْ رَيْشَيْنِ يَحْيَبُ

وَرُبَّ أُمُورٍ لَا تَضِيرُكَ ضَرِيرَةٌ وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتَيْنِ وَجِيبُ

وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَوْطُنُ نَفْسُهُ عَلَى نَائِيَاتِ الدَّهْرِ حِينَ تَنُوبُ

اللفظ : « أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ » الرجل — بفتح فسكون — المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » وهم أهل الرجل وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة — قال العيني : هو اسم رجل ، وذلك غير ما قاله العلماء من قبله ؛ فقد قال أبو زيد في نوادره : هو اسم جملة ، ونقل عن الخليل أنه اسم فرس له ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه التحسر على الفرية والتوجع من الكربة « وما عاجلات الطير — إلخ » قال للبرد : « يقول : إذا لم تجعل له طير سانحة فليس ذلك بمبعد خبراً عنه ، ولا إذا أبطأت خب ؛ فصاحلها لا يأتيه بخير ، وأجلها لا يدفع عنه ، وإعماها ما قدر ، والعرب تزجر على السانح وتبرك به ، وتكره البارح وتقشاه به ، والسا

... ..

ما أنك مياسرة فأمكن الصائد ، والبارح ما أنك ميامنة فلم يمكن الصائد إلا أن ينحرف له « اه » ورب أمور لا تضيرك : يقال : ضاره يضيره ، ولا ضير عليه ، ويقال : ضره يضره ، ولا ضر عليه ، وهما بمعنى واحد ، والخشة : مصدر ميمي بمعنى الخشية ، وهى الخوف ؛ والوجيب : الخفقان والاضطراب

الإعراب : « من » اسم شرط جازم ، مبتدأ « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة تخفيفاً ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى مقلماً « رحله » اسم أمسى مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، وحمله أمسى واسمه وخبره فى محل نصب خبريك « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسمه « وقيار » الواو عاطفة ، قيار : مبتدأ ، وخبره محذوف ، وحمله المبتدأ والخبر فى محل جزم عطف على جملة إن واسمه وخبره « لتريب » اللام هى لام الابتداء ، غريب : خبر إن ، وجملة إن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، أو جواب الشرط محذوف ، وهذه الجملة دليله ، والأخير أحسن

الشاهد فيه : قوله « إنى وقيار بها لتريب » حيث ورد فيه ما ظاهره عطف الاسم المرفوع - وهو قوله « وقيار » - على اسم « إن » قبل مجئ خبرها ، وتمسك القراء به ؛ وهو عند المحققين مخرج على أن هذه الواو لم تعطف مفرداً على مفرد حتى يلزم منه ذلك ، وإنما عطفت جملة على جملة ، وهذا الاسم للمرفوع مبتدأ خبره محذوف ، ولذا كور بعد الاسم المرفوع خبر إن ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن ، كما ذكرناه فى الإعراب

فان قلت : فهل يجوز أن يكون المذكور بعد الاسم المرفوع خبراً عن هذا المبتدأ ، ويكون خبر إن هو المحذوف ؟

قلت : لا يجوز ذلك فى بيت الشاهد ، من قبل أن هذا الخبر مقترن بلام الابتداء ، وقد علمت أنها لا تدخل على خبر المبتدأ إلا شذوذاً ، فلا يجوز التخريج عليه ، وأيضاً فإن الأصل أن يحذف من الثانى لدلالة الأول على المحذوف ، فأما الحذف من الأول لدلالة الثانى فهو قليل ، وإن كان سائفاً جائزاً ، والتخريج على الكثير مع إمكان القليل أولى ، فكيف وهذا القليل متعذر ههنا ؟؟

فان قلت : فيلزم على هذا التقدير محذور شنيع ، وهو أنك تجيء بالمعطوف قبل أن تم الجملة المعطوف عليها ، وقد علمنا أنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فهلا تخرجتم عن هذا التخريج لما يلزم عليه من ذلك ؟

فالجواب عن هذا أن نرشدك إلى أن الذى ذهب إلى اعتبار جملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إن هو سيبويه رحمه الله ، وقد استشعر بعض الناس هذا الاعتراض ، فنهى من زعم أن

وخرج ذلك على التقديم والتأخير ، أو حذف الخبر من الأول كقوله :  
٢٧٥ — خَلِيلِي ، هَلْ طِبُّ ؟ فَإِنِّي وَأَنْتَا — وَإِن لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى — دَفَنَانِ

خبر « إن » متقسم في التنية ، وإن كان متأخرا في اللفظ ، وادعى أن هذا التدركاف في تصحيح العطف ، ومن الطاء من لم يرعه هذا ، ولم يجد من الاعتراض مخلصا فذهب إلى أن جملة الابتداء والخبر لاجل لما من الإعراب معترضة بين اسم « إن » وخبرها ، ومن هؤلاء المحقق الرضى واعلم أن سيبويه وأمازيد والبرّد قدروا هذا البيت بنصب « قيارا » واختاف العلماء في تخرج البيت على هذه الرواية ، فمنهم من ذهب إلى أن قوله « لغير » خبر إن وما عطف على اسمها ، وذكر أن « غريب » على زنة فيل ، وهي يجوز أن يخبر بها عن الواحد والمتعدد والذكر والمؤنث كما سبق ( في شرح الشاهد رقم ١٣٩ ) ، ومنهم من ذهب إلى أن خبر المعطوف محذوف لدلالة خبر المعطوف عليه ، كما هو في رواية الرفع ، قال السكري : « أراد قاني لغريب وإن قيارا أيضا لغريب » اهـ ، وقال المبرد : « أراد قاني لغريب بها وقيارا ، ولورفع لكان جيدا ، تقول : إن زيدا منطلق وعمرأ وعمرؤ » اهـ

٢٧٥ — أُنشد ثلث هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين

اللفظ : « طب » بثلاث الطاء — علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — بكسر الطاء في المضارع وضمتها — وتطب « تبوحا بالهوى » أي : تمناه وتظهراه ، والهوى : العشق ، وفصله هوى يهوى — مثل علم يعلم — وأما هوى بمعنى سقط من أعلى فهو هوى يهوى — مثل ضرب يضرب — هوى — يضم الهاء وكسر الواو وتشديد الباء — « دفنان » بفتح الدال وكسر النون — صفة مشبهة من الدنف — بفتحتين — وهو المرض اللازم الحماض ، وقيل : هو المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف بفتحتين — ودنف — بفتح فكسر — ومدنف — بضم اليم وسكون الدال وفتح النون أو كسرهما — إذا براه المرض حتى أشفى على الموت ؟ فن قال « دنف » بفتحتين — فهو وصف بالمصدر ؟ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، ومن كسر النون ثنى وجمع وأث لاجمالة ، فقال : رجل دنف ، ورجلان دفنان ، ورجال أدناف ، وامرأة دنفة ، ونساء دنفات

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف تداء محذوف ، ويا المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب لنا ؟ « قاني » حرف توكيد ونصب ، ويا المتكلم اسمه « وأنتا » الواو عاطفة ، أنتا : ضمير منفصل مبتدأ « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن تبوحا بالهوى وإن لم تبوحا ، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « تبوحا » مضارع مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط « بالهوى » جار ومجرور متعلق بقبوحا « دفنان » خبر للبتداء ، وجملة الابتداء وخبره معطوفة على جملة « إن » واسمها وخبرها ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر الابتداء ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهر فيه : قوله « قاني وأنتا دفنان » حيث ورد فيه مظاهره عطف الاسم المرفوع على

ويتبين الأول في قوله \* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَقَرِيبُ \* لأجل اللام في الخبر ، والثاني في « وَمَلَائِكَتُهُ » لأجل الواو في « يُصَلُّونَ » إلا إن قدرت للتعظيم ، مثلها في « رَبِّ ارْجُونِ » ووافق القراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه ، نحو : إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ، وَإِنَّ

اسم إن قبل استكمال خبرها ، وبيان ذلك أن قوله « أَتَمَّا » ضمير منفصل لا يقع إلا في موقع الرفع ، وقد عطف على اسم إن

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الكسائي مطلقا والقراء في مثل بيت الشاهد ولكن المحققين من العلماء على أن هذا الضمير المنفصل مبتدأ خبره ما بعده وجمتها معطوفة على جملة إن ، كما أوضحناه في إعراب البيت ، وكما تبين مثله في الشاهد السابق والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن الخبر المذكور في البيت السابق يتعين على الرجوع أن يكون خبرا لإن ، وفي هذا البيت يتعين أن يكون خبرا للبندأ ؛ إذ لا يجوز أن يكون خبرا لإن وحدها لأنه مثنى واسمها مفرد ، ولا يجوز أن يكون خبرا للبندأ مع إن لوجهين (الأول) أنه يلزم عليه عمل عاملين - وهما للبندأ وإن - في معمول واحد (الثاني) أنه تفوت المطابقة بينه وبين الخبر عنه به

فإن قلت : فإذا كان هذا الخبر متعينا للإخبار به عن البندأ كما زعمت ، فلماذا تستدلون به على العطف قبل استكمال إن معموليها ، وهلا قترتم خبر إن المحنوف قبل هذا البندأ فيكون العطف بعد الاستكمال ؟

فالجواب على هذا أنه حسن لو كان السبيل إليه ممكنا ، وكيف يمكن ونحن إنما نستدل على خبر إن بخبر البندأ ؟ فما لم يذكر للبندأ وخبره لم يعرف خبر إن ؛ وما استدلل به الكسائي على هذه المسألة قول بشر بن أبي خازم ، وهو شاهد لأن الفتوحة :

وَالْأَ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُقَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وقد ورد في « ليت » - وهما شاهدان للقراء ، في الظاهر - قول رؤبة :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَيْنِسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي وَهَمَّا نَحْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَضْنًا بَضًا وَنَأْتِلِفُ

وهذه الأبيات محرجة على أحد التخريجين المذكورين : التقديم ، والحذف ، إلا أن البيت الثالث يتعين فيه أن يكون الخبر للبندأ خبر ليت ، والمحنوف خبر البندأ الواقع بعد واو العطف ؛ لمكان نون للتكلم المعظم نفسه ؛ فإنها تمنع أن تقع جملة الفعل المبدوء بها خبرا عن «هما» ، وهذا واضح إن شاء الله



هَذَا وعمر وعلمان ؛ تمسكا ببعض ماسبق ، قال سيويو : واعلم أن ناسا من العرب ينطقون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ؛ وإنك وزيد ذاهبان .

(وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ) للكسورة فيما تقدم من جواز المطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنَّ) باتفاق ، كقوله :

٢٧٦ — وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُوْلَةٌ وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِي وَالْحَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح ، إذا كان موضعها موضع الجملة ؛ بأن تقدمها علم أو معناه نحو : « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث

٢٧٦ — أنشد أبو الفتح هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل معين ، وقد روى قبله :

وَمَا زِلْتُ سَبَاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُتَغْنَى فِي النَّاسِ عَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

اللفظ : « سباقا » هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو تقدم غيرك والقوز عليه « غاية » أراد بها غاية المفاخر والمراتب « يتغنى » يطلب « المجد » الكرم « إجلال » تعظيم « التَّسَامِي » العلو والعراقة في النسب ويروى في مكانه « العالي » وقوله « خُوْلَةٌ » الأظهر أنه في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خُوْلَةٌ ، وبينهما عمومة ، ومن الناس من قال : الخُوْلَةُ : جمع خال ، والعمومة : جمع عم

المعنى : يريد أنه قد حصل له السُّودد ووصل إلى العالي من جهتين : (الأولى) من جهة نفسه ؛ لأنه مازال كثير السبق إلى غايات الشرف ، (والثانية) من جهة نسبه من ناحيتي أبيه وأمه

الإعراب : « ما » نافية « قصرت » فصل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بي » في ، التَّسَامِي « جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خُوْلَةٌ » فاعل بقصر « لكن » حرف استدراك ونصب « عَمِّي » اسم لكن ، وباء المتكلم مضاف إليه « الطيب » خبر لكن « الأصل » مضاف إليه « والحال » الواو عاطفة ، الحال — بالرفع — مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : والحال الطيب الأصل ، أو كذلك ، وجملة المبتدأ وخبره عطوف على جملة لكن واسمه وخبره

الشاهد فيه : قوله « وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِي وَالْحَالُ » حيث ورد فيه وقوع الاسم الرفوع بعد لكن واسمها وخبرها ، فظاهره أنه معطوف بالرفع على عمل لكن مع اسمها أو عمل اسم لكن باعتبار أصله قبل دخول الناسخ عطف مفرد على مفرد ، وقد تمسك بهذا الظاهر قوم هم من ذكرنا آتفا في شرح الشاهد (رقم ٢٧٣) ولكنه عند المحققين على خلاف هذا الظاهر ، بل هو مبتدأ محذوف الخبر ؛ لدلالة خبر لكن عليه ، والكلام من عطف الجمل على نحو ماسبق

إلا النصب : تقدم للمطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز القراء الزحف معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء العرب .

( وَخُضِّتْ إِنْ ) المكسورة ( فَقَلَّ الْعَمَلُ ) وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، نحو : « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ، نحو : « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا لِيُوْقِيَهُمْ » ( وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذْ مَا تَهْتَلُ ) لتفرق بينها وبين « إِنْ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تنزم عند الإعمال لعدم اللبس .

( تنبيه ) مذهب سيويه أن هذه اللام هي لام الابتداء ، وذهب القارمي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » ضلّى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها .

( وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا ) أى : عن اللام ( إِنْ بَدَأَ ) أى : ظهر ( مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَدِيًا ) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — \* إِنْ الْحَقُّ لَا يَنْحَنِي عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ \*

٢٧٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ \*

ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى الليب في حرف اللام اللفظ : « بصيرة » البصرة : الفطنة ، وهي أيضا عقيدة القلب ، وقال الليث : « البصرة : اسم لما يعتقد في القلب من الدين ، وتحقيق الأمر » اهـ ، والبصرة أيضا : معرفة الأمر واليقين به ، وهي أيضا : العبرة « خلاف » هو مصدر خالف في الأمر إخوانه يخالفهم ، مخالفة وخلافا ، إذا جرى فيه على مهيع غير مهيعهم ، والأصل فيه أن يكون كل واحد منهما قد صرف وجهه عن الآخر وأعطاه خلفه ، ثم لما كان ذلك من أثر التقاطع واتسكاث حبال الألفة أطلقوا اسم المسبب وأرادوا سببه ، ومثله قولهم : أقبل فلان على فلان ، أصل معناه أعطاه وجهه ، وذلك أثر الودّة والاتصال ، ثم كثر حتى أطلقوه على التآلف والمحبة « معاند » هو اسم فاعل من عانده يعانده ، إذا عرف الحق عنده فأباه ومال عنه ، وأصله من عند الرجل يعند - من باني نصر وفرح - إذا طغى وعنا وجاوز قدره ، ومنه قالوا : ناقة عنود - بفتح العين - إذا كانت تتباعد عن الإبل فترعى ناحية أبدا

المعنى : الحق أبهج واضح لا تخفى معالجه ولا تنطمس آثاره عند من تكون له فطنة يميز بها الأمور ، ولو أنه لا يخلو عن مخالفة الطغاة وانصراف العناية بوجوههم عنه الإهراب : « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة ، مهملة « الحق » مبتدأ « لا » نافية

... ..

« يخفى » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر عائد إلى الحق ، وجملة النصل وقاعله في محل رفع خبر المبتدأ « على ذى » جار ومجرور متعلق بـ « يخفى » بصيرة » مجرور بالإضافة إلى ذى « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن عدم خلاف معاند ، وإن لم يعدم خلاف معاند ، إن : شرطية « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن لم يعدم « هو » لم يعدم ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « لم » نافية جازمة « يعدم » مجزوم بـ « وقاعله ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها تفسيرية « خلاف » مفعول يعدم « معاند » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهدين : قوله « إن الحق لا يخفى » حيث استعمل فيه « إن » للؤكد المخفضة من الثقيلة ، وأعملها ؛ فلم ينصب بها الاسم ، ومع هذا لم يأت في خبر المبتدأ الواقع بعدها باللام التي تفرق بين « إن » النافية ، و « إن » المحففة

وبيان هذا أن « إن » إذا خفت فصارت ساكنة التون التبتت في الظاهر بأن النافية ؛ لأنها مثلها في اللفظ ، ثم أنت إما أن تعمل « إن » المحففة ، وإما أن تهملها ؛ فإن أعملتها ظهر أمرها ولم يخف على السامع حالها ، ألا ترى أنك لو قلت « إن محمدا قائم » يسكون نون « إن » ما تردد أحد في أنك أردت تأكيد نسبة القيام إلى محمد ؛ لأنك لو أردت النفي لم تنصب الاسم وترفع الخبر ، بل كنت إما أن ترفضهما جميعا على الإجمال ، وإما أن ترفع الأول وتنصب الثاني كما هو لغة أهل العالية ، أما لو أردت « إن » للؤكد ولم تعملها بل قلت : « إن محمدا قائم » فإن السامع لهذا اللفظ الخالي التهن عن معرفة غرضك لا يستطيع أن يفهم أردت تأكيد نسبة القيام أم أردت نفي القيام عن محمد ؛ فلهذا الأمر لزمك عند الإجمال أحد أمرين ( الأول ) أن تقيم قرينة لفظية أو معنوية ترشد السامع إلى أنك أردت التأكيد لا النفي ( والثاني ) أن تنجى باللام في خبر المبتدأ إذا شئت التأكيد وتركها إذا شئت النفي

وفي بيت الشاهد قد أقام الشاعر لك قرينة لفظية تبين لك أنه أراد التأكيد ولم يقصد النفي فإن قلت : فما هذه القرينة اللفظية ؟

قلنا : هي « لا » النافية التي في قوله « لا يخفى »

فإن قلت : فكيف كانت « لا » هذه قرينة على أن « إن » مؤكدة لا نافية ؟

قلت : حملا للكلام على الغالب الكثير الاستعمال ، وضنا به أن يحمل على نواذر الأساليب

وغرائبها

وبيان هذا أنك حين تريد إثبات شيء لشيء كالقيام لمحمد فإنك تعتمد إلى لفظ المسند إليه فتطلقه ثم تحكم عليه بالمسند فتقول : محمد قائم ، ثم إذا أردت أن تؤكد ثبوت المسند للمسند إليه زدت أداة من أدوات التأكيد فقلت : لمحمد قائم ، أو قلت : إن محمدا قائم ؛ فإذا كان غرضك

أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا أَبْنُ أَبَاةِ الضَّمِّ مِنْ أَلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْعَادِنِ

متعلقا بنى شئ عن شئ جئت بلفظ السند إليه ولفظ السند وقدمت عليهما أداة من أدوات النفي ، فقلت : ما محمد قائما ، أو قلت : ليس محمد قائما ، أو جئت بأداة النفي بينهما ، فقلت : محمد غير قائم . ويقل جدا أن تريد إثبات شئ بشئ فتعتمد إلى لفظ السند إليه ولفظ السند فتذكرهما مقدما عليهما أداة نفي وموسطا بينهما أداة نفي أخرى ، فتقول : ليس محمد غير قائم ؛ ليكون نفي الأداة الثانية قد تسلط على نفي الأداة الأولى فيتولد عن ذلك إثبات مابعد الثانية لما بعد الأولى تقول : إن الإثبات عن طريق نفي النفي قليل مستغرب في الكلام العربي ، فلو أنك حملت في بيت الشاهد « إن » على النفي لاعلى التأكيذ لزم عليه محظوران : (الأول ) أن تكون قصدت إلى الإثبات عن طريق نفي النفي ، وهو قليل ، ( والثاني ) أن يصير حاصل المعنى « الحق يخفى على ذى فطنة » وهو معنى فاسد غير مقبول . ومن هنا تعلم أن القرينة في البيت ليست لفظية فقط ، بل هي لفظية ومعنوية معا

هذا ، وقد قال ابن هشام في النفي : « ويجب تركها ( أى اللام الفارقة ) مع نفي الخبر كقوله \* إن الحق ... البيت \* » اهـ

قال أبو رجاء غفر الله له : أما هذا الوجوب فإنه لمن أقوى الدلائل على أن هذه اللام الفارقة هي لام الابتداء ، خلافا للفارسي وابن جني ؛ فإنه قد علمت أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر للنفي إلا ضرورة . وهذا واضح إن شاء الله

٢٧٨ — هذا البيت للطرماح - واسمه الحكم - بن حكيم

اللفظ : « أباة » جمع آب ، مثل قضاة وغزاة ورماة وكفاة ، في جمع قاض وغاز ورام وكاف ، والآبى : اسم فاعل من أبى إياه ، أى : امتنع « الضم » بفتح الصاد وسكون الياء المثناة - وهو الظلم ، واتقاص الحق ، وقد ضامه يضمه ضما ، مثل باعه يبيعه بيعا « آل مالك » مالك هذا : اسم أبى قبيلة ، وهو من آباء الشاعر ؛ فإنه الحكم بن حكيم بن قيس بن قيس بن جحدر بن ثعلبة ابن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرويل بن ثعل بن عمرو بن النوف بن طي ، وقد راعى الشاعر في هذا العلم جهتين : ( الأولى ) أنه اسم أبى القبيلة فهو مذ كرفصره ، ( والثانية ) أنه يطلق على القبيلة فأنث الضمير في قوله « كانت كرام للعادين » وللعادين : جمع معدن ، وهو الأصل ، وفي الحديث : « النَّاسُ مَعَادِنٌ » ، وفيه : « فَتَنْ مَعَادِنِ الرَّبِّ تَسْأَلُونِي » ؟ قالوا : نعم ، أى : أصولها التى ينتسبون إليها ، والأصل في هذا قولهم « المعدن » للمكان الذى يثبت فيه الناس ، وقيل له ذلك لأن أهله يقيمون فيه ولا يتحولون عنه صيفا ولا شتاء ، مأخوذ من قولهم :

(وَالْفَعْلُ إِن لَّمْ يَكْ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا تُلْقِيهِ أَى :  
لا تجده (غَالِيًا يَنْ ذَى) الخففة من الثقيلة (مُوصَلًا) ؛ وإن كان ناسخا وجده موصلا بها  
كثيرا ، نحو : « وَإِنْ يَكْأَذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ تَنْظُنْكَ لَيَنَّ  
السَّكَادِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو : « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ » « إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ »  
« وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

عَدَنَ فُلَانٌ بِالْمَكَانِ يَمَدَنُ - بكسر دال المضارع أَوْضَمَهَا - إذا أقام ، وقوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ)  
مأخوذ من ذلك أيضا ؛ لأنها دار إقامة لا ارتحال عنها

الإعراب : « أنا » : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر « أباة » مضاف إليه « الضمير »  
مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من آل » جار ومجرور جملته العينية بدلا من  
خبر المبتدأ « مالك » مجرور بالإضافة إلى آل « وإن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة مهملة  
« مالك » مبتدأ « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر يعود إلى  
مالك « كرام » خبر كان « الماعن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع  
خبر المبتدأ

الشاعر في : قوله « وإن مالك كانت - إلخ » حيث استعمل فيه « إن » المخففة من الثقيلة  
مهملة فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، ومع هذا فلم يحجى باللام الفارقة بين المؤكدة والنافية ،  
ولو أنه جرى على الأصل لقال : وإن مالك لكنت كرام الماعن ، وإنما استغنى عن هذه اللام  
لوجود القرينة التي تعين في مثل هذا الأسلوب أن المراد التأكيد لا النفي ، والقرينة في هذا البيت  
ليست لفظية كما كانت في البيت السابق ، بل هنا القرينة معنوية محضة

وبيان هذا أن غرض الشاعر أن يمتح بآبائه ، ويذكر ملهم من عظيم المآثر ، وصدر  
البيت ناطق بهذا ، فلو أردت من « إن » النفي لكان حاصل معنى عجز البيت : وليست مالك  
كرام الماعن ، أى : فهي قبيلة دنبتة الأصول ، فيكون هذا الكلام ذما ومتناقضا مع صدر البيت ،  
فلما كان اللقاع مانعا من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، وأظنك لاحتجاج  
بعد هذا إلى إرضاح

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِ غَيْرِ مَكْذُوبٍ  
ألا ترى أنه في مقام إظهار مآزل به من فراق أحبابه ، فالتفى إذن يضد عليه المعنى ، ولا يستقيم  
عليه كلام

## ٢٧٩ - \* شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ كُفْلًا \*

٢٧٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ \*

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل زوج الزبير بن العوام - وكانت تزوجت عبد الله ابن أبي بكر الصديق فقتل عنها بالطائف ، ثم تزوجت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - وهو ابن عمها - فقتل عنها ، ثم تزوجت الزبير بن العوام فقتل عنها ، رضى الله عنهم أجمعين - من أبيات تقولها في رثاء الزبير بعد مقتل عمرو بن جرموز له غيلة بوادى السباع منصرفه من قتال أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وقبل بيت الشاهد قولها :

عَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بُهْمَةً    يَوْمَ اللِّقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدٍ  
يَا عَمْرُو ، لَوْ نَبَّهْتُهُ لَوَجَدْتُهُ    لَا طَائِشًا رَعَشَ الْجَنَانِ وَلَا الْيَدِ  
شَلَّتْ يَمِينُكَ    ... .. البيت ، وبطله :

إِنْ الْيُسْبُورُ لَدُوْ بَلَاءٍ صَادِقٍ    مَنَحَ سَجِيَّتَهُ كَرِيمُ الشَّهِيدِ

اللفظ : « بهمة » بضم الباء الموحدة - معناها هنا الجيش ، يقال : فلان فارس بهمة ، وليث غابة ، ويقال أيضا « بهمة » للفارس الذى لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه ، فكان الأمر فيه مبهم ملتبس « اللقاء » الحرب « معرد » اسم فاعل ، من عرد الرجل تعريدا ، إذا فرّ في الحرب « شلت » أى : يبست ، وبابه علم ، ويروى في مكانه « هبلك أمك » أى ثكلتك ، ومصدره الهبل - ففتح الهاء والباء جميعا - ويروى في مكانه « تالله ربك - إلخ » وقوله « وجبت » معناه حققت وثبتت ، وروى في مكانه « حلت » ومعناه نزلت

الوجراب : « شلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » فاعل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة مهملة « قتلت » فعل وفاعل « لمسلما » اللام هي اللام الفارقة عند البصريين ، وستعرف ما يخالفه ، مسلما : مفعول به لقتل « وجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك » متعلق بوجب « عقوبة » فاعل وجب « للتعمد » مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « إن قتلت لمسلما » حيث استعمل فيه « إن » المؤكدة المخففة من الثقيلة وأملها ، فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، وجاء بعدها بفعل غير ناسخ لاماضى ولا مضارع وآتى باللام الفارقة التى تدل على أنه أراد المؤكدة لا النافية ، هذا مع كون المقام والقصة التى قيل فيها البيت دليلا على أن التثنية غير مراد ، ودخول « إن » هذه على غير الأفعال الناسخة عند البصريين شاذ لا يجوز القياس عليه

وقد ذهب الكوفيون - سوى الكسائي - إلى أن هذه اللام ليست فارقة ، وإنما هي بمعنى

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لأنا ، وإن قصد لزيد ، خلافا للأخفش والكوفيين ،  
وأندر منه كونه لاسمها ولا ماضيا ، كقولهم : إن يَرَبِّكَ لَنَفْسِكَ ، وإن يَشِينَكَ لَهِيَةٍ .  
( وإن تُخَفِّفْ أَنْ ) ( المفتوحة ) ( فأنسبها ) الذى هو ضمير الشأن ( استكن ) بمعنى حذف  
من اللفظ وجوبا ، ونوى وجوده ، لأنها تحمَلُته ؛ لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب ، وضمائر  
النصب لا تستكنن ، وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

٢٨٠ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَجْعَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

« إلا » الاستثنائية ، و « إن » التى يزعم البصريون أنها مؤكدة هى نافية ، ولم يثبت الكوفيون .  
« إن » المخففة من الثقيلة فى موضع من الكلام أصلا  
وذهب الكسائى إلى أن إن المخففة موجودة فى الكلام كما ذهب إليه البصريون ، لكنه  
خالفهم فى موضع آخر ، فزعم أنها إن اقترنت بالجل الاسمية كما فى الشاهدين السابقين فهى المخففة ،  
وإن اقترنت بالجل الفعلية كما فى هذا الشاهد فهى النافية ، واللام حينئذ بمعنى إلا ، فإن عند جميع  
الكوفيين فى هذا البيت نافية ، وعند عامة البصريين مخففة من الثقيلة  
وقد استدلل الكوفيون على أن « إن » هذه النافية لا المخففة بأنها لو كانت المؤكدة لما  
جاز أن تدخل إلا على الجمل الاسمية ، لأن أصلها كذلك ، فلما وجدناها تدخل على الجملة الفعلية  
علمنا أنها غير المؤكدة

وهو مردود بأمرين ( الأول ) أن الكلام قد يكون معها على الإثبات من غير اللام التى زعمتم  
أنها استثنائية كما فى الشاهدين السابقين ( الثانى ) أنها دخلت على الجمل الفعلية لأنها لما كانت  
مشددة إنما امتنع دخولها على الجمل الفعلية لشبهها بالفعل فى إحداثها الرفع والنصب ودالاتها على  
الذى الذى يدل عليه ، فمن حيث امتنع دخول الفعل على الفعل امتنع دخول ما يشبه الفعل على  
الفعل ، فإذا خفت زال أحد الشبهين عنها فلم تمتنع من الدخول على ما كانت تمتنع الدخول  
عليه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٨٠ — أنشد القراء هذا الشاهد ، ولم يزه إلى أحد ، وذكر معه بيتا آخر ، وهو :

فَأَرَدْتُ تَرْوِجَ عَلَيْهِ شَهَادَةً وَلَا رَدَّ مِنْ بَعْدِ الْحَرَارِ عَتِيقُ

اللفظ : « يوم الرخاء » قال البغدادي : « أراد بيوم الرخاء قبل لإحكام عقد النكاح بدليل  
البيت الثانى ، وبه يسقط قول السمعاني فى الحاشية الهندية على المتن : إن التاصر خاطب امرأته  
وإصفا نفسه بالجوذ ، وقوله فى يوم الرخاء من التميم ، وقوله : وأنت صديق ، كذلك ؛ لوقوع  
كل منهما فى كلام لا يوم خلاف المقصود ، مفيدا لئسكنة - وهى المبالغة فى الاتصاف بالجود ، ويحتمل  
أن يكون مراده وصف نفسه بحبته لهذه المرأة وأنه قد يؤثر ما يختاره على ما يختاره هو حرصا  
على رضاها وحصول مرادها ، انتهى ، وتبعه العيني فقال : إنه يصف نفسه بالجود حتى لو سأله

... ..

الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلى ذلك ، وإن كان في الفقة والراحة كراهة ردّ السائل ، وإنما خصّ يوم الرخاء لأن الإنسان ربما يفرق الأحباب في يوم الشدة » انتهى كلام البغدادى .  
وبعد أن وقفت على البيت التالى ليت الشاهد يتبين لك أمر ما ذهب إليه كل واحد منهما « ردّ تزويج - إلخ » معناه أن العقد الذى عليه الشهادة قد أحكم فلا يردّ ولا ينتقض ، وهذا هو الذى يؤيد البغدادى « ولا ردّ من بعد الحرار » الحرار - بفتح الحاء والراء - مصدر من حرّ بحر - مثل ظل يظل - إذا صار حرّاً ، والاسم الحرية ، وقال ابن الأصبهاني : « حري بحر حاراً ، إذا عتق ، وحر بحر حرية ، من حرية الأصل » انتهى ، والمعنى : أنه بعد أن يصير العبد حراً لا تعود إليه العبودية ثانية ، وقوله « وأنت صديق » قد مرّ في شرح الشاهدين ( رقم ١٣٩ - ١٤٠ ) أن كلمة « صديق » تطلق على الذكر والمؤنث والواحد والجمع بلا فرق ، وذكرنا لك هناك شواهد ذلك من اللغة ، ونذكر لك هنا قول الشاعر :

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ يُعْزِقُ وَإِذْ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفٌ

الوهراب : « لو » حرف شرط غير جازم « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير مخاطب ؛ اسم أن « في يوم » جار ومجرور متعلق بقوله سألت « الرخاء » مجرور بالإضافة إلى يوم « سألتني » سأل : فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف : أى لو ثبت كونك إلخ « طلاقك » مفعول ثان لسأل ، وكاف الخطاب مضاف إليه « لم » نافية جازمة « أبخل » مضارع مجزوم بـ لم ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهذه الجملة هى جواب لو ، وشرطها جملة ثبت مع فاعله للمصدر المنسبك من أن « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال

الشاعر في : قوله « أنك سألتني » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وآتى باسمها ضمير مخاطب مذكور ؛ وفيه شذوذان ( أحدهما ) أنه جاء به ضمير خطاب ، ( والثاني ) أنه مذكور لا محذوف ؛ لأنهم لا يكادون يستعملون « أن » المخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف  
قال الفراء : « لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمالها إلا مع المكسّ » : لأنه لا يقين فيه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا ؛ ولكن إذا خففوها رفعوا » اهـ

ومن هذا النقل عن الفراء تعلم أن ابن هشام قدوم في إطلاقه النقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن « أن » إذا خففت لم تعمل شيئاً ؛ وصواب الأمر أن يخص النقل عنهم بأنهم يذهبون إلى إعمالها إذا كان اسمها ظاهراً ، كما هو نص الفراء الذى قمتنا ، فأما إذا كان اسمها ضميراً - وهو



وقوله :

٢٨١- بِأَنَّكَ رَيْبٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة .

المراد بقوله « المسكن » - فهم يعملونها ، إلا أن يدعى منع أن هذا الذى قلناه رأى الفراء وحده ، ولم يشاركه فيه بقية الكوفيين ، وهذا المزمع لا يثبت إلا أن يحى النص الذى يثبت أن الفراء لم يوافق ما عليه أصحابه

٢٨١ - هذا البيت من قصيدة طويلة نسبها أبو عمرو لعمره بنت العجلان أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان الكاهلى ، ونسبها غيره لأخته جنوب ، والأخير أعرف وأشهر ( انظر شرح الشاهد رقم ٦٧ ) وأول الكلمة قولها :

سَأَلْتُ بِعَمْرٍو أَخِي تَحَبُّهُ فَأَفْطَنْى حِينَ رَدُّوا الشُّوَالَا  
هَقَّالُوا : أُنَبِّحُ لَهُ نَائِمَا أَعْرُ السَّبَاعِ عَلَيْهِ أَحَالَا  
أُنَبِّحُ لَهُ نَمْرًا أَجْبِلُ فَنَالَا لَعَمْرُكَ مِنْهُ مَنَالَا  
فَأَقْسَمْتُ يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّكَ إِذَا نَبَّكَ مِنْكَ أَمْرَا عَصَالَا  
إِذَا نَبَّكَ لَيْتَ عَرِيسَةٍ مُفِيدَا مُفِيَّتَا نَفُوسَا وَمَالَا  
إِذَا نَبَّكَ غَيْرَ رَعِيدَةٍ وَلَا طَائِسَا دَهَشَا حِينَ صَلَا  
هَزَبَزَا قُرُوسَا لِأَعْدَائِهِ قَصُورَا إِذَا لَقِيَ الْقِرْنَ صَلَا

وقبل بيت الشاهد قولها :

وَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالرَّمْلُونَ إِذَا غَبَرَ أَفْقُهُ وَهَبَّتْ كَمَالَا

اللفظ : « سألت بعمر - إلخ » الباء بمعنى عن ، وأخى : عطف بيان لعمر ، وصحبه : مفعول سألت ، وصحب : جمع صاحب كشهد جمع شاهد ، وأفطنى : هذنى قبحه وشدته ، ويقال : أفطن الأمر إفظاعا ، وفطن فظاعة ، إذا جاوز الحد فى القبح « أنبح » بالبناء للجھول - قضى وقتر ، والماء فى « له » لعمر ، و « نائما » حال من هذه المماء « أعر » بالعين والراء المهملتين - وهو المتناهى فى سوء الخلق ، و « أعر » نائب فاعل أنبح « أحالا » قال السكرى : أى : ركب عليه فقتله « نمرأ أجبل » هو منى نمر ، وهو حيوان مفترس معروف ، و « أجبل » جمع جبل ، ومن هذا تعرف مقدار التصحيف الذى فى عبارة العيني « الرملون » جمع رمل ، وهو اسم فاعل من أرمل القوم ، إذا نفذ زادهم ، وروى بدله « والمجتدون » وهو جمع المجتدى ، وهو طالب الجداء ،

والجلاء : العطية « اغبر أنقى » إنما يكون اغبراره في الشتاء ، وهو عندهم زمان القحط والحاجة « شمالا » بفتح الشين ، وتكسر - وهي ربح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال ، وتخصيص هذا الوقت بالذكر لأنه وقت تقل فيه الأرزاق وتنقطع السبل ويثقل فيه الضيف ؛ فالجود فيه غاية لاتدرك « بأنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرومين بمنزلة الربيع : كثير نفعه وأصل سببه « غيث » أصله المطر ، ولما كان الكلاء ينبت بالأمطار صرح أن يراد منه الكلاء ، كما أراده الشاعر من ضمير السماء في قوله :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابَا

ولهذا وصفت الربيع في بيت الشاهد بقولها « مريع » وهو الحصب ، وهو بفتح الهم أو ضمها ، وفي القاموس : « مرع الوادي مثلية الراء مراعاة : أكلاء ، كأمرع » اه « الثمالة » بكسر التاء الثلاثة : هو النخر والغياث

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، والكاف ضمير الخطاب اسم أن « ربيع » خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « علم » في البيت السابق « وغيث » معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث « وأنك » الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة مؤكدة عاملة ، والكاف اسم « هناك » ظرف مكان متعلق بقوله « الثمالة » الآتي ؛ لما فيه من معنى المشتق « تكون » فصل مضارع ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه « الثمالة » خبر تكون ، والألف للإطلاق ، وجملة تكون في محل رفع خبر أن

الشاهد فيه : قوله « بأنك ربيع ... وأنك تكون الثمالة » حيث آتى في اللوحيين بأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم وخبر ، وجاء باسمها في اللوحيين ضمير مخاطب مذكور ، والأصل أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا

وكلام أكثر العلماء صريح في أن الإتيان باسم أن ضمير مخاطب شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ، وأن ذكر هذا الضمير كذلك شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر  
لكن في عبارة ابن هشام ما يفيد أن في ذلك خلافا ، قال في اللحن : « وشرط اسمها ( يريد أن المخففة ) أن يكون ضميرا محذوفا ، وربما ثبت كقوله :

\* فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّحَاءِ ... الْبَيْت \*

وهو الشاهد السابق ، وهو مختص بالضرورة على الأصح » اه  
وفي عبارة ابن مالك ما يفيد أن اسمها لا يلزم أن يكون ضمير شأن محذوف ، بل يجوز أن يكون ضمير غائب غير ضمير الشأن ، أو ضمير مخاطب ، لكن يكون محذوفا على أي حال ، قال : « إذا

(وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ مُجْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو «علت أن زيد قائم» فإن : مخففة من التثنية ، واسمها ضمير الشأن مخذوف ، و «زيد قائم» جملة في موضع رفع خبرها .

(تنبيه) أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ، لأن لفظها كلفظ عطف مقصودا به الماضي أو الأمر ، والمكسورة لاتشبه إلا الأمر ، كجهد ، فذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها مخذوفا ، لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمصوبها ، ولا تطلب للمكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، فضخت بالتخفيف ، وبطل عملها ؛ بخلاف المفتوحة .

(وَأَنْ يَكُنْ) صدرت الجملة الواقعة خبر «أن» المفتوحة المخففة (فَلَا وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا) وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِفُهُ مُتَمَتِّعًا ، فَأَلْأَحْسَنُ) حينئذ (الْقَصْلُ) بين «أن» وبينه (يَقْدُ) نحو «وَعَلِمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا» وقوله :

أمكن جعل الضمير المخذوف ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى «اه  
ووافقه أبو حيان فقال : «لا يلزم أن يكون ضمير شأن كل زعم بعض أصحابنا ، بل إذا أمكن  
تقديره بغيره قدر» اه كلامه

والذي زعم أبو حيان أنه قول لبعض أصحابه هو قول ابن الحاجب ، وهو للنقول عن سيبويه رحمه الله ، وهو الذي حمل الشارح كلام النظم عليه ، وإن كنا لأنوافقه على ذلك الحمل ؛ لأن حمل كلام الرجل على ما يوافق مذهبه أولى ، وأنت قد سمعت مقالة ابن مالك ، وهي صريحة في أنه يرى جواز أن يكون ضميرا مخذوفا غير ضمير الشأن ، بل هي صريحة في أنه يرجح ذلك .

وعلى كلام سيبويه يكون في بيت الشاهد في كلا الموضعين شذوذ من ناحيتين (الأولى) أن الاسم ضمير غير ضمير الشأن (الثانية) أنه مذكور لا مخذوف ، وفيه شذوذ من ناحية واحدة على كلام ابن مالك وأبي حيان ، وهي الثانية ، وعلى غير الأصح في كلام ابن هشام لا يكون شاذا وفي قوله «بأنك ربيع» شذوذ ثالث ، وهو مجيء الخبر مفردا ، والأصل أن يكون جملة كما هو واضح من عبارة المصنف والشارح ، لكنه لما أظهر الاسم كأنه جعلها كالشذوذة ، فجاء بالخبر مفردا ، قال ابن هشام : «وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم ، فيجوز الأمران ؛ وقد اجتمعا في قوله : \* بأنك ربيع . . البيت \* » اه ، وللدماميني في هذا المقام بحث ذكره في حاشيته على اللحن (ج ١ ص ٦٦) فراجعه إن شئت ، وهو يفسر لك التنبيه الآتي في كلام الشارح

## ٢٨٢ - شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ وَأَنَّكَ تَمَحُّو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ

٢٨٢ - لم أعتزل لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وهو من شواهد النظم في شرح الكافية ولم أجد أحدا استشهد به قبل الشارح سواء

اللفظ : « خط » بالبناء للجھول - أصله كتب ، والخط : الكتابة ؛ وأصل هذه المادة أنهم كانوا يقولون للكلام إذا لم يم : خطوط ، ويقولون للطريقة المستقيمة في الشيء : خط ، فلما كانت الكتابة تشبه هذه الصور سموها خطا ، وأراد الشاعر كتابة الأمور التي قضى على الإنسان أن يعملها « وأنتك تمحو - إلخ » أخذه من معنى قوله تعالى ( يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَتُثَبِّتُ )

البرراب : « شهدت » فعل وفاعل « بأن » الباء حرف جر ، أن : مخففة من الثقيلة عاملة مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف « قد » حرف تحقيق « خط » فعل ماض مبني للجھول « ما » اسم موصول : نائب فاعل خط « هو كَأَنَّ » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بشهد « وأنتك » الواو عاطفة ، أن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسم « تمحو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر أن « ما » اسم موصول : مفعول تمحو « تشاء » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد ضمير محذوف منصوب بشاء « وثبتت » جملته معطوفة على جملة تمحو ، وله مفعول محذوف عمائل لمفعول تمحو ، والتقدير : تمحو الذي تشاء وتثبت ، والمراد تمحو الذي تشاء محو وثبت الذي تريد إثباته

الشاعر في : قوله « بأن قد خط - إلخ » حيث استعمل فيه « أن » المفتوحة الممزوجة مخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو ضمير شأن محذوف ، وفي خبر هو جملة فعلية مقترنة بقدر ذلك أن « أن » المخففة من الثقيلة إما أن يكون اسمها مذكورا شذوذا ، على ما تقدم إيضاحه في الشاهدين السابقين وبيان حكمه ، وإما أن يكون اسمها محذوفا ، فإن كان اسمها مذكورا ساغ أن يكون خبرها جملة ، وأن يكون مفردا ، وتقدم ذلك عن ابن هشام ، وهي حينئذ لاتلتبس ولا يكون أمرها خفيا ، وإن كان اسمها محذوفا لم يجز أن يكون خبرها إلا جملة ؛ غير أنها إما أن تكون جملة اسمية وإما أن تكون جملة فعلية ؛ فإن كانت جملة اسمية لم تحتاج إلى فاصل يفصل بينها وبين « أن » ، ومثال ذلك ما ذكره الشارح بقوله « نحو علمت أن زيد قائم » فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وزيد قائم : جملة في موضع رفع خبرها « اه » ، وشاهد ذلك قول أعشى قيس :

فِي فِتْنَةٍ كَسَيُوفِ الْمِنْذِرِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ

فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهالك : خبر مقدم ، وكل : مبتدأ مؤخر ، والجملة

... ..

في محل رفع خبر أن، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَكَيْفَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلٌ

فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « هو حامل » جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبرها ، ومثلها قول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وَدَى وَرَيْقَةٌ مَيْتِي وَلَيْدًا ، إِلَى أَنْ رَأَيْتُ الْآنَ أَشْيَبُ

فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ورأى أشيب : جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر أن .

وإن كانت جملة الخبر فضلية ؛ فإن كان فعلها جامدا ، أو فعل دعاء ، أو تقدم على « أن » فعل من أفعال اليقين ؛ لم يلزم أن يفصل بين « أن » وجملة خبرها بفصل ما ، خلافا للفراء وابن الأنباري في الأخير ، وإن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة ؛ لزمك أن تفصل بواحد من الأشياء التي عددها الناظم والشارح

فإن قلت : فلماذا لزمني الفصل إذا لم يوجد واحد مما ذكر ؟

قلت : « أن » بفتح الهززة وسكون النون كأن تكون مخففة من الثقيلة مؤكدة ، تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، ولما كانت « أن » للصدرية لا تدخل على الجمل الاسمية ، ولا على الجمل الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء على الراجح ، وكانت كذلك لا تقع بعد ما يدل على العلم على الراجح أيضا ، أمنوا التباس الأمر في هذه المواضع بينهما ؛ فلم يحتاجوا إلى ما يميز إحداهما عن الأخرى ، ولكن لما كانتا تستويان في الوقوع بعد الظن ، وفي وقوع الجمل الفعلية غير ما ذكرنا بهما ؛ أرادوا أن يميزوا لك واحدة منهما بعلامة إذا رأيتها عرفت شأنها ، فالتزموا أن يفصلوا بين المؤكدة ومدخولها بما ذكرنا ؛ فإذا سمعت قائلا يقول : « حسبت أن قد جاء محمد » أيقنت أنها المخففة من الثقيلة ، وإذا سمعته يقول : « حسبت أن جاء علي » تأكدت أنها المصدرية ، وهذا ظاهر إن شاء الله

فتحصل لك من هذا الكلام ( أولا ) : أن أن الواقعة بعد ما يفيد اليقين ، والواقعة قبل الجمل الاسمية ، والواقعة قبل الأفعال الجامدة ، والواقعة قبل هذه الفواصل المذكورة ؛ لا تكون إلا مخففة من الثقيلة ؛ و ( ثانيا ) أن أن الواقعة بعد ما لا يفيد يقينا ولا ظنا ، والواقعة بعد ما يفيد الظن من غير فصل بين أن والفعل بأحد هذه الفواصل المذكورة ليست إلا مصدرية ؛ وكذلك الواقعة في صدر الكلام نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ) ليست إلا مصدرية ؛ وهذا الذي ذكرناه هو مذهب جمهرة النحاة ، وفي بعض هذه الأمور خلاف سنذكر بعضه هنا ونرجى باقيه إلى باب نواصب المضارع

فإن قلت : فهل تقع المخففة بعد غير ما يفيد اليقين والظن ؟

قلت : هي لا تقع غالبا إلا بعد فعل يفيد اليقين أو الظن ، وتشركها المصدرية في الثاني ،

(أَوْ نَفِي) بلا، أَوْ لَنْ، أَوْ لَمْ، نَحْو «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً» «أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ» «أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ» (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نَحْو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) وقوله :

٢٨٣- وَأَعْلَمُ فَلِمُ الرِّءُوفَةِ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

ويندر جذاً أن تقع بعد غير ما يفيد أحدهما ، وأكثر العلماء على أن وقوعها بعد ما يفيد غير اليقين والظن شاذ ، ومنه قول كثير :

كُنْ تَكُنْ نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُو ، وَلَوْ دَنَتْ دَنَتْ وَفِي لَا بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُورُهَا ومثله قول الفرزدق :

أَيُّتُ أَمَّتِي النَّفْسُ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا ومنه قول الآخر :

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَكَيْشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلٌ وقول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وَدَى وَرِيقَةٌ مَيِّتِي وَلَيْدًا إِلَى أَنْ رَأَيْتِي الْآنَ أَشْبَبُ فقد أوقع كثير والفرزدق «أَنْ» المخفضة بعد فعل التخي ، قال الناطم في شرح الكافية : «وهو غريب» اه ، وقد أوقع من بعدها «أَنْ» المخفضة غير مسبوقه بعلم ولاظن وقد ذهب جارا لله إلى أَنْ «أَنْ» إذا كانت مؤكدة غير مخففة لم تدخل إلا على اليقين أو الظن أيضا ، وخالفه في ذلك المحققون ، وهو محجوج برود وقوعها بعد التخي كثيرا كقول كثير عزة :

وَدِدْتُ - وَمَا تَقْنِي الْوَكَادَةُ - أَنْتِي بِمَا فِي فَوَادِ الْحَاجِبِيِّ عَالِمٌ وقد ذهب ابن الحاجب إلى جواز دخول أَنْ للصدرية على الفعل الجامد ، وعنده أن المصدر إما أَنْ يكون من لفظ الفعل ، وإما أَنْ يكون من المعنى ، ولكن الراجح الذي عليه جمهرة النحويين هو ما ذكرناه في صدر هذا البحث

٢٨٣ - أُنشد أبو علي هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وهو بيت من الكامل ، وروم المعنى في زعمه أنه من الرجز للسدس ... ومفردات البيت ومعناه في غاية الظهور  
إبراهيم : «اعلم» فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه «فلم» مبتدأ «الرء» مضاف إليه «ينفع» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى «علم الرء» وهو فاعله ، والضمير البارز العائد إلى «الرء» مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ،

... ..

وجملة مبتدأ وخبره لاجل لها معترضة بين « اعلم » ومفعليه « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « سوف » حرف دال على التسويف ، خاص بالدخول على الفعل المضارع « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل « ما » اسم موصول مجرور محلا بالإضافة إلى كل « قدرا » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لاجل لها صلة للموصول ، وجملة « يأتي » مع فاعله في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، وأن وما دخلت عليه ستبت مسند مفعولى اعلم

الشاهد فيه : قوله « واعلم ... أن سوف يأتي » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة المؤكدة ، وأعملها في ضمير الشأن المحذوف ، وفي جملة « يأتي كل » وفصل بين « أن » وجملة خبرها بحرف التسويف الذى هو « سوف » ؛ وقد فصلنا ذلك في شرح الشاهد السابق . واعلم أن العلماء قد اختلفوا في السبب الذى دعا إلى الفصل بين أن المخففة من الثقيلة والفعل غير الدعاء وغير الجامد بأحد هذه الفواصل المذكورة ؛ فالجمهور منهم على أن هذا الفصل للترقية بين أن المخففة من الثقيلة والمصدرية ، وذهب قوم إلى أن هذا الفصل لجبر الوهن الذى أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ؛ وعلى هذا رأى لا تكون أن مخففة من الثقيلة إلا حيث يوجد بعدها واحد من هذه الفواصل إلا مع الجملة الاسمية

وأنت إذا تدبرت في هذا الكلام علمت أن الفصل في مثل هذا البيت ليس لازما عند الجمهور ؛ لأن الفصل عندهم إنما هو للترقية بين « أن » المصدرية والمخففة من الثقيلة كما قلنا ، والأولى لا تقع بعد فعل دال على اليقين ، فالفصل المتقدم ههنا كاف في حصول هذا الفرق فإن ذهبت مع من ذهب إلى أن الفصل بأحد المذكورات لجبر ما فات « أن » بتخفيفها ، وتوحيضا مما حذف منها ؛ لزمك اعتبار الفصل واجبا ؛ ولكنه يشكل بأنهم لم يفصلوا إذا كانت جملة الخبر اسمية مع وجود السبب

وقد ذهب الفراء وابن الأثير إلى أن الفصل واجب ، سواء أكان السابق فعل يقين أو ظن ، وذلك مبنيّ عندهما على أن « أن » المصدرية تقع بعد فعل دال على العلم غير مؤول بالظن ، وليس سببه أنهما يقولان إن سبب الفصل هو جبر الوهن الذى أصاب أن بالتخفيف ، بل عندهما أن سببه قصد التفرقة بين المخففة والمصدرية ، وذهبا في قول الثابتة الديباني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ تَمُرَّ اللَّهُ مَالَهُ وَأَأْتَلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَقَارِعَهُ  
أَكْبَّ عَلَى نَاسٍ يُحِدُّ غُرَابَهُمَا مُذْكَرَةً مِنَ الْمَاوِلِ بِأَبْرَةٍ

إلى أن « رأى » علمية ليس مرادها بها الظن ، و « أن » مصدرية وهذا البيت عند جمهرة العلماء مخرّج على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لامصدرية ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة « ثم الله ماله » في محل رفع خبر « أن » المخففة ، و « أن » وما دخلت

(أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَمَكِيلٌ) في كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا في لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

عليه في تأويل مصدر سد مسد مفصولي « رأى » ، والفصل عند الجمهور غير حتم في هذا الوضع كما علمت في شرح الشاهد السابق ، فإن رأيت تحتمه للسبب الذي قدّمنا كان تركه في هذا البيت شاذًا

٢٨٤ — لم أجد أحدا من العلماء نسب هذا البيت إلى قائل معين  
اللفظ : « يؤملون » بالبناء للجهول ، وتضعيف اليم — من التأمل ، وهو الرجاء ، وباب مجرده نصر « سؤل » بضم السين وسكون الهمزة : هي الأمنية ، ومنه قوله تعالى : ( قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى )

الاعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن مخدوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعله ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « جادوا » الفاء عاطفة ، جادوا : فعل وفاعل « قبل » ظرف منصوب بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للجهول ، منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعله ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد أيضا « سؤل » مجرور بالإضافة إلى أعظم الشاهد فيه : قوله « علموا أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المخدوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ولم يفصل بين « أن » وجملة الخبر بفواصل من الفواصل المعروفة ، مع أن الفعل متصرف غير دعاء ؛ لوقوع « أن » هذه بعد فعل اليقين الذي لا تقع بعده المصدرية

وقد اختلفت كلمة العلماء في ترك الفصل والحالة هذه ؛ فظاهر عبارة النظم أنه حسن لا ضرر فيه ؛ وهو مختص بما إذا تميزت بسبق العلم عندنا ، وذهب جماعة إلى أنه قبيح ، ومن أجله حمل العلامة السبان قول الناظم « فالأحسن الفصل » على أن أفضل التفضيل على غير باب ، وعبارة الرضي أن عدم الفصل شاذ مطلقا ، وأنت إذا رجعت إلى ما كتبناه على الشواهد السابقة أمكنك أن توفيق بين هذه الآراء كلها .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل رفع المضارع بثبوت النون دليلا على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لا مصدرية ، من قبل أن المصدرية يتنصب بعدها للمضارع ؟



وقوله :

٢٨٥- إني زعيمٌ يا نُوَيْسَةَ إن أمنتِ مِنَ الرَّزَاحِ  
وَنَجَوْتَ مِنَ عَرَضِ اللَّوْ نِ مِنَ الْمَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ  
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ مَرَّتَيْنِ مِنَ الطَّلَاحِ

قلت : قد ذهب إلى هذا بعض الكاتبين ، وهو عندي مذهب غير مستقيم ؛ لأنك قد علمت في شرح الشاهد رقم (٤١) أن المضارع قد يرتفع بعد « أن » للصدرية تشبيها لها بما أختها ، وأن ذلك لغة من لغات العرب ، وصحت شواهد ذلك ؛ فلا يسوغ بعد هذا كله اعتبار الرفع دليلا على واحدة منهما بعينها ، وبقي الاستدلال الصحيح بأن الفعل السابق دال على اليقين .  
فإن قلت : فقد أخبرني آتفا أن ابن الأنباري والفراء يجيزان وقوع الصدرية بعد أفعال اليقين ، وعندك أن ارتفاع المضارع ليس دليلا على أن « أن » مصدرية ؛ فهل يجوز لي أن أعتبر « أن » في هذا البيت مصدرية عند الفراء وابن الأنباري ؟

قلت : لا يجوز ذلك في هذا البيت ، ألا ترى أن الشاعر قد قال « قبل أن يسألوا » فنصب المضارع بأن لما كانت مصدرية آتية ، فعلنا من هذا أنه لا يجوز اعتبار « أن » في قوله « أن » يؤملون » مصدرية ؛ لأنك لو اعتبرتها كذلك للزمك أن تجمع في البيت الواحد بين لفتين : أحدهما تنصب بأن ، والأخرى لاتنصب بها ، وهو لا يجوز

٢٨٥ - هذه الأبيات أنشدتها الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة

اللفظ : « زعيم » كفيل ، ومنه قوله تعالى : ( وَأَنَا بِرَ زَعِيمٌ ) « نويقة » نصير ناقة « الرزاح » - بفتح الراء والزاي عطفة - مصدر زرحت الناقة تزرح - من باب منع - رزاحا ورزوحا - والأخير بضم الراء - إذا سقطت من الإعياء هزالا ، وقولهم : زرح فلان ، معناه ضعف وذهب ما في يده ، وأمله من رزاح الإبل إذا ضعف ولصقت بالأرض ؛ فلم يكن بها نهوض ورواه في اللسان ( زوح ، طلح ) هكذا :

\* إِنَّ أَمِنْتَ مِنَ الرَّوَاحِ \*

وقال : « والرزواح : التباعد عن ثلعب » اهـ « الطلاح » بكسر الطاء - جمع طلحة - بفتح فسكون قال في اللسان : « وقال أبو حنيفة الطلح : أعظم العناء وأكثره ورقا وأشدّه خضرة ، وله شوك ضخم طوال ، وشوكه من أقل الشوك أذى ، وليس لشوكته حرارة في الرجل ، وله برمة طيبة الريح ، وليس في العناء أكثر صمغا منه ولا أضخم ، ولا ينبت الطلح إلا بأرض غليظة شديدة خصبة ، واحده طلحة ، وبها سمى الرجل ، قال ابن سيده : وجمعها عند سيويه طلوح ، كصخرة وصخور ، وطلح ، قال : شبهوه بقصعة وقصاع ، يعني أن الجمع الذي هو على فعال إنما هو للسنوعات

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو دعاء ، فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَانِي أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا مَتَى » « وَأَنْتَ غَاسِقَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » .

كالمجرور والصحاف ، والاسم الدال على الجمع - أعني الذي ليس بينه وبين واحد إلهاء التأنيث - إنما هو للخلوقات ، نحو النخل والتمر ، وإن كان كل واحد من الحيزين داخلا على الآخر ، قال :  
\* إلى زعيم ... البتين \* اه

المرعاب : « إلى » إن : حرف تأكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « زعيم » خبر إن « يا » حرف نداء « نويقة » منادى مبني على الضم في محل نصب « إن » شرطية « أمنت » فعل ماضٍ فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « من الرزاح » جار ومجرور متعلق بأمن « ونجوت » الواو عاطفة ، نجوت : فعل ماضٍ ، معطوف على فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « من عرض » جار ومجرور متعلق بنجا « النون » مضاف إليه « من العشي إلى الصباح » جاران ومجروران يتعلقان بنجا أيضا ، وفيهما دليل للاختصاص والكوفيين على أن « من » الجارة تأتي لابتداء الغاية في الزمان ، كما تأتي لابتداء الغاية في المكان « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير خطاب محذوف ، والتقدير : أنك - إلخ ، كذا قيل ، ولا يتنع أن يكون ضمير شأن محذوف « تهبطين » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « بلاد » مفعول به ، نصب توسعا ، وأصله ظرف « قوم » مضاف إليه « يرتعون » فعل مضارع ، فاعله واو الجماعة ، والجملة في محل جر صفة لقوم « من الطلاح » جار ومجرور متعلق يرتعون

الشاهد فيه : قوله « أن تهبطين » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو ضمير الخطاب المحذوف ، وخبر هو جملة « تهبطين » ولم يفصل بين « أن » وجملة خبرها بفصل من العواصِل المعروفة ، مع أن جملة الخبر فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء قال ابن منظور : « وأن ههنا : يجوز أن تكون الناصبة للاسم مخففة منها ، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل اه ، وهذا هو تخرج الشارح رحمه الله تبعاً لقوم من النحاة

وأنت إذا تبصرت فيما ذكرناه لك سابقا ، ورأيت أن السابق على « أن » هذه في بيت الشاهد ليس دالا على اليقين ولا على الظن ترجح عندك تخرج البيت على أن « أن » مصدرية لا مخففة من الثقيلة ، وأنها أهملت فلم تنصب للمضارع حملا على ما للمصدرية

وعندي أن هذا التخرج خير من تخرج الشارح ؛ لأن إهمال « أن » لغة من لغات العرب كما نقلناه عن جار الله في شرح الشاهد ( رقم ٤١ ) ، وأما ترك الفصل بين المخففة وخبرها من غير سبق علم ، ومع تصرف الفعل ؛ فتأذ إجماعا ؛ فيكون التخرج عليه ضعيفا

(وَحَفَّتْ كَأَنَّ أَيضًا) حلا على أن الفتوحة (فَتَوَى \* مَنُوبَهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَتَأْتِيَا أَيضًا رَوَى) وهو غير ضمير الشأن قليلا كنصب أن ، فن الأول قوله :  
٢٨٦ - وَصَدْرٍ مُّشْرِقٍ النَّعْرِ كَأَنَّ تَذْيَاهُ حَقَّانِ

٢٨٦ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين ، وقال البغدادي : « هو أحد الأبيات الحسنيين التي لا يعرف لها قائل » اه  
اللفظ : « وصدر » روى في مكانه « ووجه » وهي رواية سيبويه ، وروى « ونحر مشرق اللون » فن روى « وصدر » فالهاء من قوله « تدياه » عائدة إليه ، ومن روى « ووجه » أو « ونحر » فالهاء من « تدياه » تعود إليه بتقدير مضاف ، أي : كأن تديا صاحبه ؛ والصدر والوجه : معروفان ، والنحر : موضع القلادة من الصدر « مشرق » اسم فاعل من أشرق ، بمعنى أضاء « حقان » مبنى حق - بضم الحاء - وهو الوعاء ، قال في اللسان : « والحق والحقة - بالضم - معروفة ، هذا النحوت من الحشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه ، عربى معروف ، قد جاء في الشعر الفصيح ، قال الأزهرى : وقد تسوى الحقة من العاج وغيره ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وَتَذْيَا مِثْلَ حَقِّ الْعَاجِ رَخَصَا حَصَانًا مِنْ أَكُفِّ اللَّامِسِينَا

قال الجوهري : والجمع حق - بضم فسكون - وحقق - بضم ففتح - وحقاق - بكسر الحاء - قال ابن سيده : وجمع الحق : أحقاق ، وحقاق - بكسر الحاء - وجمع الحقة : حقق - مثل غرفة وغرف « اه ، وتشبيه التدين بالحقين في بيت الشاهد في تهودها واكتنازها  
إعهراب : « وصدر » يروى بالرفع وبالجر ، فن رفعه فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، أى ولها صدر ، مثلا ، ومن جرّه فعلى أن الواو واو رب « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة « تدياه » يروى بالالف علامة الرفع ، وبالياء علامة النصب ، فن رواه بالياء فعلى أن كأن عاملة فيه على أنه اسمها ، ومن رواه بالالف فعلى أن كأن مهمله في اللفظ لافي التقدير ؛ لأنها ناصبة لصير محذوف هو ضمير الصدر ، والتقدير : كأنه تدياه إلخ ، وعليه يكون تدياه مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثنى ، وضمير الصدر مضاف إليه ، حقان : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر كأن ، وعلى رواية تدييه يكون حقان خبر كأن

الشاهر في : قوله « كأن تدياه حقان » حيث استعمل فيه « كأن » التثنية مخففة من الثقيلة ، ورفع بعدها المبتدأ والخبر ، والهاء في توجيه ذلك عبارات ، فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن « كأن » إذا خففت لزم فيها أمران (الأول) ألا تعمل في اللفظ ( والثاني ) أن تعمل في التقدير ؛ فظهور نصب الاسم بها مخففة عنده خاص بضرورة الشعر ، ويجى الاسم مرفوعين

وقوله :

٢٨٧ - وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَانَ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

بعدها غير مانع من اعتبارها عاملة ؛ لأن اسمها حينئذ يكون ضميرا محذوفا ، فإن كان يمكن جعله ضميرا غير ضمير الشأن حسن ؛ وذلك إذا كان الكلام خطابا أو تقسم له ذكر ؛ فيقدر ضمير مخاطب على الأول وضمير غيبة على الثاني ، وإن لم يمكن واحد منهما فهو ضمير الشأن البتة ، وعلى هذا تكون رواية النصب في بيت الشاهد ضعيفة مرجوحة ، ورواية الرفع هي النصيحة المستعملة ، وتخرجها على ماسمعت ، قال سيويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) : « وروى الخليل أن ناسا يقولون : إن بك زيد مأخوذ - برفع الاسمين - فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر ، نحو قوله \* ويوما توافينا ... البيت \* وقوله \* ووجه مشرق اللون ... البيت \* لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار » اه ، وظاهر عبارة الزغشري أن « كان » إذا خفت بطل عملها ، وأن الاسمين للرفعين بعدها مبتدأ وخبر من غير تقدير ، وأن إعمالها ظاهرا جائز ، إلا أنه أقل من إعمالها ؛ فإنه قال في المفصل : « وتخفف كأن فيبطل عملها ، ومنهم من يعملها » اه ؛ إلا أن شارحه ابن يعيش حمل كلامه على غير ما يظهر منه ؛ ليوافق به مذهب سيويه ، فقال : « قوله فيبطل ، يريد : يبطل عملها ظاهرا » اه ، يعني وأما في التقدير فهي عاملة ، على نحو ماتبين في تقرير مذهب سيويه ، وقد بقي مخالفا لسيويه في ناحية أخرى ، ذلك أن سيويه قال : « لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار » ومعناه أن عملها لفظا غير حسن ، وجار الله قال : « ومنهم من يعملها » ومراده إعمالها لفظا ، ولم يتعرض لأنه ضرورة أو قبيح ، وكلام المحقق الرضى تبعا لابن الحاجب صريح في أن إعمالها مخففة فصيح ، وإعمالها - يعني لفظا - أفصح منه ، ومثله في كلام التبريزي ، وهو خلاف ما علمت . وقال الأعم : « والوجه الرفع إذا خفت ؛ لخروجها عن شبه الفعل في اللفظ » اه ، ويمكن حمله على نحو ما حمل ابن يعيش عليه كلام الزغشري ، وعدّ ابن عصفور نصب الاسم بعد المخففة من ضرورات الشعر

٢٨٧ - هذا البيت لباعث - ويقال : باغت - بن صريم - بفتح الصاد ، وضبطه في اللسان بضما - اليشكري ؛ ويقال : هو لكعب بن أرقم اليشكري ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٢٨١ )

اللفظ : « مقسم » بزنة اسم للفعول من مضف العين - قال الأعم : « والمقسم : الحسن ، وأصله من القسمات ، وهي مجاري السموع في أعلى الوجه ، ويقال لها أيضا : التناسف ؛ لأنها في منتصف الوجه إذا قسم ، وهي أحسن مافي الوجه وآتوره ، فينسب إليها الحسن فيقال له : القسام ؛ لظهوره هناك وتبينه » اه ، والقسام - بفتح القاف - الجمال والحسن ، قال بشر بن أبي خازم :

\* يُشْنُ عَلَى مَرَاغِيهَا الْقَسَامُ \*

وقال الريح بن أبي الحقيق :

بِأَحْسَنَ مِنْهَا وَقَامَتْ تُرَيْكَ وَجْجًا كَأَنَّ عَلَيْهِ قَسَمَاتَا

وفي حديث أم معبد «قسم وسيم» القسامة : الحسن ؛ ورجل مقسم الوجه ، أى : جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال ، اه عن اللسان «تعطو» قال الأعمى : «العاطية : التى تتناول أطراف الشجر مرتعية ، والوارق : المورق ، وفعله أورق ، وهونادر ، والسلم : شجر بعينه » اه وقد روى صاحب اللسان بعد بيت الشاهد ثلاثة أبيات ، وهى :

وَيَوْمًا تُرِيدُ مَا لَنَا مَعَ مَا لَهَا      فَإِنْ لَمْ تُنْلِهَا لَمْ تُنِمْنَا وَلَمْ تَنَمْ  
نَفْلًا كَأَنَّ فِي خُصُومٍ عَرَاتٍ      نُسَمُّ جِيرَانِي الثَّالِي وَالْقَسَمِ  
قَلْتُ لَهَا : إِلَّا تَنَاقَى فَإِنِّي      أَخُو النَّكَرِ حَتَّى تَفْرَعِي السَّنَّ مِنْ نَدَمِ

العمى : قال الأعمى : « وصف امرأة حسنة الوجه فشبها بظبية مخضبة » اه

الإعراب : «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ، ونا : مفعول «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» صفة لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير غيبية عائد إلى هذه المرأة محذوف ، والتقدير : كأنها «ظبية» خبر كأن «تعطو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ؛ وإنما سكن لأجل الوقف ، وجملة تعطو وفاعله فى محل رفع - على هذا الإعراب - صفة لظبية

الشاهر فى : قوله «كأن ظبية» وههنا أمور لابد أن تنبهك إليها

الأول : أنه قد روى قوله «ظبية» على ثلاثة أوجه (الوجه الأول) الجر ، وتخريج هذه الرواية على أن «كأن» حرفان لاحرف واحد ؛ أولهما الكاف ، وهو حرف تشبيه وجر ، وثانيهما أن ، وهو حرف زائد ، و«ظبية» مجرور بالكاف ، وزيادة أن قليلة نادرة (والوجه الثانى) نصب ظبية ، على أن «كأن» حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، و«ظبية» اسم كأن منصوب بها ، وخبرها محذوف يرشد إليه اللقام ، والتقدير : كأن ظبية هذه المرأة ، فهو من باب التشبيه للمقاييس ، وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق قيمة هذا التخريج ، (والوجه الثالث) رفع ظبية ، وهو الوجه الذى أعر بنا عليه البيت ، وهو الوجه الذى أتى الشارح بالبيت من أجله

قال الأعمى «الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو : لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية

على رواية من رفع فيها ، وعلى رواية النصب هما من الثاني ، وقد عرفت أنه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما في « أن » ، بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما في الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر « كأن » المحققة جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل ، كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقدر أولم ، نحو « كأن لم تكن بالأمس » وكقوله :  
 ٢٨٨ — لَا يَهْوُنُكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرْبِ بِرَفْعِهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَا

على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة « اهـ »  
 الأمر الثاني : قد علمت أن « أن » إذا خفت لزم فيها أمران : حذف اسمها ، وكون خبرها جملة ، إلا لضرورة الشعر ، أما « كأن » فليس ذلك بلازم معها ، بل قد يكون الخبر مفردا ، كما في هذا البيت ، وكما في قول جميع بن هلال :

قَبَّأَتْ لَهُ رُمَحًا طَوِيًّا وَلَا وَآلَةً      كَأَنَّ قَبَسَ يُضَلِّي بِهَا حِينَ تُشْرَعُ  
 وكما في قول رجل من بني سعد بن زيد مناة ، وأورده أبو زيد في نوادره ، ونسبه في اللسان لدى الرمة :

تَمَشَّى بِهَا النَّوْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا      كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْتَيْنِ مُتَمَرِّمٍ  
 إلا أنه إذا كان خبرها مفردا لم يجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن ؛ من قبل أن ضمير الشأن لا يكون خبره ، إلا جملة ، وإذا كان خبرها جملة جاز أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون غيره . وقد روى هذان البيتان بالأوجه الثلاثة التي روى بها بيت الشاهد ؛ وتقدير البيت الأول « كأنها - أي : الألة - قبس - إلخ » وتقدير البيت الثاني « كأنه - أي : قصبا ، وهو بطنها - بطن حبل - إلخ »

الأمر الثالث : هل وقوع خبر « كأن » مفردا كما في بيت الشاهد والبيتين اللذين أنشدناهما خاص بضرورة الشعر أو هو جائز سائع من غير ضرورة ؟ صرح ابن هشام في شرح الشواهد بأن مجيء الخبر مفردا مع حذف الاسم شاذ ، وهو ما لا نشايه عليه ؛ لأن وروده كثير ، كما في هذه الأبيات ، ولأن سببويه قد صرح كما أخبرناك بأن نصب الاسم ظاهرا بها ضرورة ، ومفهوم كلام ابن هشام أن مجيء الخبر مفردا مع ذكر الاسم غير شاذ ، وهو ضد كلام سببويه ، ولإجماع العلماء عليه في تخریج هذه الأبيات في رواية الرفع

٢٨٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللفظ : « يهونك » يقال : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعته وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلى بها ، مثل صليها وصلى بها يصلى ، كرضى يرضى ، وقال الحرث بن عباد :

... ..

مَا أَنَا مِنْ جُنَاتِكَا عِلْمَ اللَّهِ وَإِنِّي بِمَحَرِّهَا الْيَوْمَ صَالٍ

« لظي الحرب » ناراها ، وكفى به عن شدائدها « محنورها » الأمر الذي يتحرز منه « ألما » من الإلمام ، وهو التزول

المعنى : يشجعه على اقتحام أهوال الحرب والحوض في مكارهها ، ويقول له : لاتفرغ من دخولها والاصطلاء بنارها ؛ فإن الذي تحذره وتتحرز منه من أمورها يشبه أن يكون قد وقع وتزل بك

الإعراب : « لا » نافية ، أوتاهية « يهولئك » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، لاجل له على الأول ، وهو في محل جزم على الثاني ، والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به « اصطلاء » فاعل « لظي الحرب » مركب إضافي صدره مجرور بالإضافة إلى اصطلاء « لمحنورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه - إلخ « قد » حرف تحقيق « ألما » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كأن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن مع اسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها لتعليلية

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها في اسم هو الضمير المحذوف ، وخبر هو جملة الفعل وفاعله ، وفصل بين « كأن » وجملة خبرها بقدر : لأن المقصود الإثبات ، ولو كان المقصود النفي لفصل بلم ؛ كما في قوله تعالى ( كَأَن لَّمْ تَقَنَّ بِالْأَنْسِ .. مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضَرْرٍ مَّسَّةٌ ... كَأَن لَّمْ يَفْنَوْا فِيهَا ) ومثل ذلك قول الشاعر :

كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّغَا أُنَيْسٍ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَائِرُ

وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّى لَكُنْ لَمْ يَكُنْ فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يَبْكِي

واسمها في البيت الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة « لم يكن » خبرها ، وفي البيت الثاني اسمها ضمير عائد إلى الشيء البائد - أي : المالك - وجملة « لم يكن » هي الخبر

واعلم أن جملة الخبر قد تحذف ويبقى « قد » وذلك كقول النابغة الذبياني :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَرَكْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَ

وهو الشاهد (رقم ٥ وقد قلم أول الكتاب ص ١٣) ، أراد وكأن قد زالت . وحذف هذا الخبر

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف « لل » على اختلاف لسانها ، وأما « لكن » فتخفف فتعمل وجوبا ، نحو « وَلَكِنْ اللَّهُ قَتَلَهُمْ » وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

جائز سائق إذا دلت القرينة عليه ؛ من قبل أن أصله خبر للبند ، وهو جائز الحذف ، ومن قبل أن خبر هذه الأدوات يجوز حذفه بلا ضرورة ولا شذوذ والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

وقد وافق الفراغ من كتابة هذه التعليقات إلى هنا في أوّل يوم الجمعة المبارك الموافق ( ٢٧ من شهر شعبان عام - ١٣٥٢ الهجرى - ١٥ من ديسمبر عام ١٩٣٣ لليلادى ) أسأل الله أن يوفق لإتمامه وأن يعين على ذلك بمنه وكرمه آمين .  
أورجاء  
محمد محي الدين عبد الحميد

وقد وافق الفراغ من مراجعته للمرة الثانية وتنقيح عباراته والزيادة في مباحثه ليلة الاثنين الموافق ٢٩ من شهر ربيع الآخر عام ١٣٥٨ - ١٩ يونيو عام ١٩٣٩  
وأنا أسأل الله الذى بيده ملكوت كل شيء أن يوفقى ويهتدى ؛ إنه لأموفقى سواء ، ولا هادى غيره ، آمين .









Bibliotheca Alexandrina



0420781